

# أعمال المؤتمرات



لبنان / طرابلس: فرع أبي سمراء - ص.ب. 08 - 71053262 - +961

**المؤتمر الدولي الثالث: بيروت 25-27 أبريل 2014**

**العولمة ومناهج البحث العلمي**

ISSN 2409-3963



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## توطئة...

تصدرت ظاهرة العولمة أجندة السجال الفكري وطغت على مختلف الخطابات الأكاديمية والإعلامية وأصبحت القضية المحورية التي طرحت وتطرح نفسها بإلحاح على صعيد التنظير والممارسة. وطال تأثيرها شتى مناحي الحياة بسبب الانفتاح العالمي العابر للحدود في مختلف المجالات والتواصل عبر الحدود بين المجموعات الإنسانية وتطور التقنيات والوسائط التكنولوجية وعمليات التشبيك التي اختزلت العالم في إطار قرية كونية واحدة.

في ظل مناخ العولمة عرفت مناهج البحث العلمي في الآونة الأخيرة نقلة نوعية وتطوراً مهماً مس في الصميم موضوعات وانشغالات وقضايا البحث العلمي وامتد إلى مضامينه وآلياته ووسائله وتقنياته وطرائقه كافة، وقد يطرح تأثير مناهج البحث بالعولمة، مشكلة توحيد الطرق والوسائل التي يتبعها الباحثون عند إعداد أبحاثهم، وبالتالي في النتائج المتوصل إليها بل وفي طريقة إيصالها، مما قد يخلق تصادماً بين الأفكار العالمية وخصوصيات المجتمعات في وضع قواعدها المعرفية حسب المتطلبات العلمية لكل مجتمع.

ويعتبر مركز جيل البحث العلمي إحدى المؤسسات العلمية التي وظفت أي جابيات العولمة واستفادت من تقنياتها الحديثة في تعميق التواصل بين الباحثين ومد الجسور بينه وبين كل المهتمين بالبحث العلمي في المجالات التي ينشط فيها ومد الجسور بينه وبين كل المهتمين بالبحث العلمي وفي مجالاته.

وهذا كان هدف المركز الأساسي من تنظيم مؤتمره الذي ولي الثالث حول العولمة ومناهج البحث العلمي الذي انعقد ببيروت من الفترة الممتدة من 25 إلى 27 أبريل والذي شاركت فيه 11 دولة عربية من خلال 33 مؤسسة جامعية، عدد المشاركين من الجزائر فاق الـ 27 باحثاً و 40 مشاركاً من خارج لبنان.

ونزولاً عند رغبة اللجنة العلمية التي صاغت توصيات هذا المؤتمر يضع المركز تحت تصرفكم أهم الأبحاث العلمية المشاركة بهذا المؤتمر والتي التزمت بالمعايير الشكلية الموضوعية من قبل لجنته العلمية الموقرة، كمساهمة منه في إثراء المكتبات بالدراسات والبحوث العلمية التي تلمس قضايا العصر ومتطلبات الواقع في العالم الإسلامي.

رئيسة المؤتمر / د. سرور طالبي المل

## الفهرس

| الصفحة |  |
|--------|--|
| 7      | • العولمة والمصطلح النقدي العربي / د. إبراهيم أنيس محمد (ليبيا)  |
| 19     | • مناهج البحث العلمي العربي بين الخطاب الهوياتي و التحيزات الأيديولوجية الغربية/ أ.غزلان هاشمي (الجزائر)                         |
| 25     | • البحث العلمي وأهميته في حياة الأمة في زمن العولمة / د. تركي سليمان الطحيني (السعودية)  |
| 29     | • المنهجية ليست حكرا على الغرب / د. فريدة علوان (الجزائر)  |
| 39     | • محو الأمية المعلوماتية كضرورة للانتقال نحو التعليم الالكتروني / د. يحيوي محمد ود. بن عائشة نبيلة (الجزائر)                     |
| 51     | • أثر العولمة على الجامعة / أ. سمراء بلحربة ( الجزائر)   |
| 65     | • انعكاسات العولمة على التعليم والمناهج الدراسية / أ. جمال بلبكاي (الجزائر)  |
| 77     | • واقع البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية بالوطن العربي، معوقات وإمكانات حلها/ د. جهاد الغرام (فلسطين)                        |
| 91     | • تأثير العولمة على سوق العمل و مدى تأقلم البحث العلمي مع متغيراته / أ. رابح قارة (الجزائر)                                      |
| 99     | • العولمة وتحديات الشباب / د. على محمد عيسي ( ليبيا)   |
| 119    | • العولمة من منظور العلوم الاجتماعية / أ. سالم أحمد العجيل (ليبيا)   |
| 129    | • علم الاجتماع بين العولمة والطلب الاجتماعي / د. نجوى بوزيد (الجزائر)  |
| 137    | • واقع البحوث النفسية في الجامعات الجزائرية : دراسة تحليلية لعينة من الرسائل العلمية في علم النفس / د. سامية ابريغم (الجزائر)    |
| 149    | • البحث التربوي الجزائري في عصر العولمة "مقاربة تقويمية": دراسة ميدانية –جامعة : منتوري قسنطينة نموذجاً- أ. سليمة قاسي (الجزائر) |
| 167    | • أثر العولمة في تطوير مباحث الفقه السياسي الإسلامي / د. عليان بوزيان/ رئيس فرقة بمخبر حماية البيئة (الجزائر)                    |

|     |   |
|-----|---|
| 193 | • البحث العلمي ودوره في تحديد معالم التحديث والتنشئة السياسية / المحامية حاجي نسرين (الجزائر)                             |
| 211 | • البحث العلمي في إطار العلاقات الدولية وتحديد اثر العولمة على حقوق الإنسان / د. عبد السلام محمد خلف الله البعباع (ليبيا) |
| 223 | • مأزق وإشكالية فكرة حقوق الإنسان في ظل العولمة الراهنة / الاستاذ حفيان عبد الوهاب (الجزائر)                              |
| 239 | • عولمة حقوق الإنسان : مقارنة امبيريقية / د. فرج محمد نصر لامة (ليبيا)  |
| 251 | • العولمة و حقوق الإنسان علي المستوى الدولي / أ.د. علي الطاهر عريبي (ليبيا)   |
| 261 | • العولمة و حقوق الإنسان علي المستوى الدولي / الباحثة مريم لطيف (الجزائر)   |
| 277 | • العولمة والأمن الوطني / أ. اميمة سميح الزين (لبنان)   |
| 281 | • الانترنت كوسيلة للاتجار بالنساء والأطفال / الباحثة سمر بشير فضل خيرى (السودان)  |
| 285 | • آثار العولمة على حقوق الانسان بين الإيجابية و السلبية / أ. محي الدين حسيبة (الجزائر)                                    |
| 295 | • أثر العولمة على حقوق الإنسان في ظل الحراك الثورى والتغيرات السياسية في المنطقة العربية / دكتور محمد أحمد المنشاوى (مصر) |
| 307 | • التوصيات  |

يخلي مركز جيل البحث العلمي مسؤوليته عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

لا تعبر الآراء الواردة في هذه الأبحاث بالضرورة عن رأي إدارة المركز

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2014

## العولمة والمصطلح النقدي العربي

د. إبراهيم أنيس محمد (ليبيا)

### مقدمة.

يتكوّن انطباع إيجابي عندما يأتي التفكير، أو التحليل العقلي على مسألة المجاورة بين مفهومي العولمة، والمصطلح عموماً؛ ذلك أن المصطلح، كما سيأتي، لغة خاصة تنهض بمهمتي تيسير وتنشيط المعرفة، ومداولات الفكر الإنساني في الحقل المعرفي الذي يتم فيه إنتاج وتحريك المصطلح، ومهمة التواصل، ونقل المفاهيم بين المشتغلين في إطار هذا الحقل الواحد وتأسيساً على هذا التصور، فإن اللغة المصطلحية لا تمتلك خصوصيتها، بدرجة مهمة، من جهة ارتباطها بمجموعة قومية معينة، كما هو الحال في اللغة العامة، كما أنها لا تتوافر على صفات التميّز والحضور؛ اعتماداً على بنيتها الذاتية المتصلة بأمة ما، وثقافة هذه الأمة، وإمكاناتها الحضارية، وأحياناً الصفات الطبيعية لإنسانها، التي تؤهلها لتسجيل حضورٍ مهمين على لغات إنسانية أخرى.

وعندما نستدعي مفهوم العولمة، في سياق مقارنة مسألة المصطلح، فإننا نتعاطى بإيجابية مع فكرة انتقال المصطلحات، وهجرتها بين الثقافات وحضارات الشعوب؛ أخذاً بأحد أبعاد مفهوم العولمة القائم على عالمية المنجزات، وتجاوزها للأمم والمجالات الحضارية. فالمصطلح لغة العلم والمعرفة، لا لغة الأعراف والقوميّات، وهو أيضاً أداة مستخدميه من العلماء والمفكرين، ممن يجمعهم الانتماء إلى المجال العلمي والمعرفي الواحد، وإن تباعدت هوياتهم الإثنية والعرقية؛ وبذلك تصير عولمة المصطلح ضرباً من الممارسة الإيجابية التي يحوطها سياق المعرفة والعلم. غير أننا، مع ذلك، سنرصّد واقعا مصطلحياً عربياً مشوشاً و مضطرباً؛ أنتجتته القراءات الفاصرة على مستويات متعددة؛ فاستحالت العولمة المصطلحية تعبيراً عن علاقة غير متكافئة بين مركز معرفي غربي ينهض بفعله تلقائياً، و في إطار المبادرة المعرفية الطبيعية المنسجمة مع التحوّلات المعرفية في نظام بنية هذا المركز، و هامش نقدي عربي يتغذى على منجزات المركز النقدي، على مستوى المقولات النقدية النظرية، و الإجراءات المنهجية، و ارتحن النقد العربي الحديث، بالتالي، لواقع من يستوطن أطراف المركز.

نسعى في هذه الدراسة إلى مقارنة مسألة المصطلح والمصطلح النقدي العربي في علاقتهما بالعولمة المعرفية والأدبية، واضعين هذه المسألة في سياقاتها الخاصة من جهة ارتباط المصطلح بالحقل المعرفي، وما ينتج من مناهج وإجراءات لدراسة ظواهره، ساعين إلى التركيز أكثر على قضية المصطلح النقدي العربي الذي نراه يحتزل بكفاءة إشكالية أو إشكاليات الواقع المصطلحي في العلوم الاجتماعية والإنسانية العربية.

### حدّ المصطلح

يُنظر لهذا الدال (المصطلح Terme) في التراث العربي، على أنه ما جاء نتيجة لإجماع جماعة من المهتمين في مجال معرفي معين، وهو مصدر ميمي بصيغة اسم المفعول من الفعل: اصطّح الذي يجيل على معنى الإجماع والتوافق والتواضع بين فئة ما من الناس. وفي معنى التوافق والاتفاق يأتي أيضاً الفعل (صلح) الذي مصدره الإصلاح 1. هذا على مستوى المدونة اللغوية التي تعنى

بتأصيل الدوال اللغوية في مرجعها اللغوي الوظيفي كما جرى تداوله في اللسان العربي، أما إذا انتقلنا إلى دلالة هذا الدال في علم المصطلح Terminologie، أو المصطلحية كما يطيب لبعض الباحثين تعيين هذا المجال المعرفي، الذي يُعنى بالتنظير لفن إنتاج المصطلح ووسائل تخليقه، فإن الأدبيات العربية التراثية قد احتفت كثيراً بأهميته، وإن تحت الصيغة الدالية: اصطلاح، إذ لم تستخدم لفظة: مصطلح إلا في التداول المعرفي المتأخر في الثقافة العربية 2؛ الأمر الذي يعني تشديداً عربياً مبكراً على مبدأ ديمقراطية صياغة المصطلح، وشرط تحقيق نسبة عالية من الإجماع عند إنتاجه لتسمية مفهومه

لقد أولت الثقافة العربية هذا الإجراء المعرفي (المصطلح) اهتماماً واضحاً؛ إذ وصفه الخوارزمي بأنه مفتاح العلوم، وُوصف حديثاً بأنه العتبة لكل علم<sup>3</sup>، وقد أقام المهتمون العرب بالمعرفة تقديرهم لقيمة هذا الإجراء المعرفي، على فهم وظيفي برغماتي؛ يعي دور المصطلح في تفعيل المعرفة في مجالها، وأهميته في تسهيل التفكير، والمساءلة الذهنية في أي علم من العلوم

يقول الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات عن الاصطلاح إنه: عبارة عن (اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما . وقيل: الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين .)4، وفي كتاب الكليات للكفوي جاء تحديد الاصطلاح بوصفه: (اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد.)5.

وفي الأدبيات المتأخرة التي اهتمت بعلم المصطلح، فإن تحوُّلاً طفيفاً قد طرأ على النظر إلى دلالة هذا الدال "المصطلح"، وهو تحوُّل يستجيب لضرورات التطور المعرفي، وضغط نمو المعارف الذي يحتم مجازاة التحولات والتنوع الذين يفرضهما توالي المنجزات المعرفية. فقد تراجع الإصرار السابق، لدى المؤلفين العرب القدماء، على ضرورة توفّر علاقة بين معنيي الاصطلاح: اللغوي، والاصطلاح، بمعنى أن الدال المصطلحي ينزاح، في حقيقة الأمر، عن معنى كان له في الاستعمال السابق، وهو ما يمثل الاختلاف في الدلالة بين ما تقدّمه المدونة المعجمية التي تقدّم معرفة لغوية، والمدونة المصطلحية التي تقدّم معرفة مفهومية ترتبط بالمعرفة العامة في مجال أو حقل علمي وفكري محدد.

يعرّف مصطفى الشهابي المصطلح بأنه لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية<sup>6</sup>، فما هو إلا (رمز لغوي وضع بكيفية اعتباطية أو اتفاقية بين فئة من المختصين في حقل معين من حقول العلم والمعرف لضرورة البحث)<sup>7</sup>، وقد يكون هذا الرمز مصطلحاً بسيطاً مؤلفاً من كلمة واحدة، أو مركباً من أكثر من كلمة، مع الاحتفاظ دائماً بشرط إحالته على مفهوم محدد بشكل دقيق<sup>8</sup>.

لقد جرى، من خلال التحديدات السابقة، كما في غيرها عند كثير من الباحثين المحدثين الذين اهتموا بعلم المصطلح، تجاوز شرط الإلحاح على العلاقة بين الدالتين المعجمية والمصطلحية، في فهم واقعي لطبيعة المصطلح الذي قد لا يكون منجزاً في إطار لغته الأصلية، ومؤصلاً فيها؛ بوصفه رمزاً قد جرى استنباته في تربة المعرفة، والمعرفة اللغوية الأصلية، وإنما من المصطلحات ما قد يكون وافداً من معارف في لغات أخرى، عند تعريبها أو ترجمتها، يتعذر تحقيق شرط المجاورة بين الدالتين المعجمية والمصطلحية؛ لذلك نرى اتفاقاً بين المهتمين بعلم المصطلح القدماء والمحدثين فيما هو ثابت في بنية إنجاز المصطلح، من ناحية الالتزام بشروط: الإجماع، وحدة الحقل المعرفي، وكفاءة الدلالة المفهومية. في حين حصل اختلاف، وأوجبه ضرورات التحوُّل المعرفي، كما سبق وأبنا، بين المصطلح المنجز داخلياً، والآخر الموطن في سياق ثقافة ما.

ونستطيع أن نؤسس على الفرق بين التحديدين القديم والحديث للمصطلح، تمييزاً بين مرحلتين في تاريخ الحضارة والمعرفة العربية: مرحلة عُرفت بذاتية الإنتاج المعرفي، ومن ثم مطلق الحق في إطلاق المصطلحات لتعيين المفاهيم وتسميتها، مع قليل من المصطلحات الوافدة من الثقافات القديمة الفارسية واليونانية، وبدرجة أقل الهندية، وفي مجالات معرفية محددة كالفلسفة، ومرحلة أخرى لاحقة، تميّزت بوفرة المصطلح الوافد، والعابر للثقافات، و صارت فيها الثقافة العربية جهة مستقبلية، تشغل على إعادة توطين المصطلح، وسبل تكييفه مع مواضعها.

يحتفظ المصطلح النقدي بأغلب الصفات التي للمصطلح عموماً، ولا يتميز عن الأخير إلا من خلال الحقل المعرفي الذي يكسب المصطلح النقدي خصوصية مفهومية، ناجمة عن ارتباطه بالمعرفة الأدبية، أو مجال التفكير في الأدب نظرياً وتحليلياً . ولو سقنا تحديداً سريعاً للمصطلح النقدي فإننا سنقول مع صاحبه يوسف وغيلسي إنه (الرمز اللغوي (مفرد أو مركب) أحادي الدلالة، منزاح نسبياً عن دلالاته المعجمية الأولى، يعبر عن مفهوم نقدي محدد وواضح، متفق عليه بين أهل هذا الحقل المعرفي).9، ولا شيء يجعل من هذا التحديد للمصطلح النقدي يختلف عن طبيعة التحديد الذي طال المصطلح مجرداً، إلا كونه قد تحيّن، من خلال حملته المفهومية، في إطار مجال الدراسات الأدبية، مع ملاحظة أن الباحث قد سرب إشارة في تحديده للمصطلح النقدي إلى أنه منزاح نسبياً عن دلالاته المعجمية، وهو ما نعده سعيّاً وراء الشمول الذي يريده الباحث لتحديده؛ ليستوعب المصطلح النقدي العربي القديم، الذي أنتج في إطار البيعة المعرفية العربية، وهو ما أسميناه (ذاتية الإنتاج)؛ إذ كثير من المصطلحات النقدية التي جاءت في كتابات النقاد القدماء، ما كان مؤصّلاً في اللغة المعرفية العربية بامتياز؛ فاحتفظ المصطلح النقدي، بالتجاور بين الدالتين المعجمية والمصطلحية، بالنظر إلى ذاتية إنتاجه . وسيستعد النقد العربي، والدراسات الأدبية العربية الحديثة مسافات كبيرة عن هذه الإمكانية التي تحققت للنقد العربي القديم، من خلال اعتماده الواضح على المصطلح النقدي الوافد من ثقافات أخرى، كما سيأتي عليه الحديث لاحقاً.

#### حدّ مفهوم العولمة.

يجد مصطلح العولمة Globalisation أو Mondialisation رواجاً في الأدبيات الإنسانية عموماً، و العربية على وجه الخصوص، في العقدين الأخيرين، وقد جرت مقارنة مفهوم العولمة من منظور إجرائي يستجيب لما أنتجته العولمة وأوجدته من أوضاع إنسانية وقيم، مثلت من خلالها مرحلة جديدة في تاريخ التعامل الإنساني مع المسائل الاقتصادية والتقنية؛ لذلك فهي ممارسة أو سلوك فرضته الحاجة الإنسانية عند قطاعات محددة، وفي مجتمعات توافرت فيها صفات هيكلية داخلية وخارجية دفعتها إلى البحث عن تطوير وسائل جديدة، وأساليب متطورة، تُسجّل في تاريخ تطور التفكير الإنساني، وفي تاريخ ممارسته لأساليب العيش، وتحقيق تغييرٍ في الأوضاع والأحوال، يُغيّر بما تماماً مراحل سابقة في التاريخ الإنساني

فالعولمة مرحلة أخرى، وعهد آخر في سياق إبدال المراحل والعهود في التحقيب الإنساني، وقد تم تغليب النزعة الاقتصادية، والميل المنتظر للأفراد والجماعات جهة تحصيل أوضاع أفضل على المستوى الاقتصادي، وأيضاً لتحصيل فائض لهذه الأوضاع: مكاسب، وثروات، وتوطين قيم جديدة، وتكريس نزعة التنافسية الحادة، والحرص على القبض على الفوز بأفضل النتائج من خلال الدفع باتجاه مواجهة (التحديات). كل ذلك أكسب مفهوم العولمة بعداً اقتصادياً بامتياز، ودفع المحللين لهذه الظاهرة إلى تغليب البعد الاقتصادي عند محاولة تقديم تصورٍ عن طبيعتها، و صياغة مفهومها، وكيفية إجراءاتها الواقعية

فالعولمة: (دمج النشاطات المنظمة عبر الحدود الجغرافية وهي حرية تصور وتصميم. وشراء وإنتاج وتوزيع وبيع منتجات وخدمات يشكّل توقّر من خلاله أقصى المنافع للشراكة)10 التي لم يهتما من العالم سوى كونها (سوق واحدة، ولكن مع مفارقة التعامل من خلال تجار ينتمون إلى ثقافات مختلفة)11. والتشديد على تحول العالم بتنوعه، واختلافه على مستويات متعددة عرقية وحضارية، إلى فضاء مفتوح، يجب الاشتغال على كيفية استثمار إمكاناته؛ لتحقيق الربحية، وتجاوز الحدود الوطنية، والأطر الاقتصادية التقليدية، ومتابعة رأس المال، الذي صار الضابط لإيقاع الحركة، والموجه لبعده لتقل الأفراد والمؤسسات الاقتصادية والمالية12.

وقد ضبطت اللجنة الأوروبية مفهوم العولمة من خلال الدلالة الاقتصادية المهيمنة عليه، فعرفت العولمة بوصفها (سياقاً يتزايد فيه التعلق والتداخل بين الأسواق والإنتاج لمختلف الدول تحت تأثير تبادل المنفعة والخدمة، وأيضاً التدفقات المالية والتقنية)13.

إن هيمنت المبدأ الاقتصادي، وغلبت النزعة المادية على مفهوم العولمة؛ حتى غدا هذا الملمح جوهره، ومكوّن ماهيته، أفضى إلى جعل الثقافة بمعناها الشامل حالة تتشكل، وتصاغ تحت تأثير تداعيات العمليات الاقتصادية المحركة للنشاط العولمي. لقد دفعت العولمة إلى أن تكون الثقافة: أدباً، وفناً، وفكراً، وأزياء، وأنماط سلوك مجتمعي، قيمة تستجيب لتوجيه العولمة الاقتصادية؛ فانحسرت الخصوصيات الثقافية، وسادت إمكانية التقريب بين الأذواق؛ بفعل وسائل الاتصال الحديثة التي انتشرت، و تطورت تحت ضغط الاستجابة لضرورات العولمة ببعدها الاقتصادي المادي، وتضاءلت حالة الدهشة أمام الغريب والمختلف، الذي لم يعد كذلك بعد أن حُرّم كثيراً من غموضه وسحره.

ولم يعد العالم "المعولم" يملك، في الغالب، مناطق نائية وقصية تعود بنا إلى فكرة الجغرافيات والمجتمعات المعروفة والمتمدنية، والأخرى البكر أو الأقل تمدناً. صحيح، أن ذلك لا يعني توازناً في توزيع هذا الشعور بالانسجام والتقارب بين مكونات العالم؛ لأن العالم ما زال يحتفظ بالشرح القائم بين القطب المالك لإمكانية إحداث الفارق، والقادر على تحقيق فائض مكتسبات العولمة؛ ومن ثم تسخيرها للإضافة والابتكار؛ بما يحفظ له حق الريادة، وموقع المركز، ونقصد هنا القطب الغربي بمكونه "الأوروبأمريكي"، ويقابل ذلك قطبان: قطب يواكب، وآخر يواكب ببطء، وأحياناً كثيرة ببطء شديد. وقد أفضى كل ذلك إلى إيجاد مناطق في العالم تستكين لسلوك الاس تجابة والتلقي، وانتظار منجزات القطب القادر، الذي استطاع تحريك التاريخ بكيفية تكفل له تكريس مساحة شاسعة تفصله عن المناطق المجتمعية الأخرى، وبالتالي الاستمرار في الاحتفاظ بوضع أفضل اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً (إن العولمة هي محاولة تسييد القوة بمفهومها الشامل، الاقتصادي والسياسي والتقني والإعلامي والثقافي)14.

### المصطلح النقدي والمنهج

لقد وقع التشديد، ونحن نؤصل للمصطلح، على أنه حاصل إجماع فئة من المتخصصين في مجال معرفي محدد؛ ليغدو هذا المصطلح وسيلتهم للتواصل العلمي بينهم، وعبره يتم تدوير المفهومات، ومن ثم تحريك الرؤى والأفكار باتجاه التطوير والبناء المنتج للمعرفة في هذا الحقل الخاص.

وكون اللغة المصطلحية لغة خاصة، لم يتأت فقط من كونها خطاب في مجال معرفي محدد، ولكن لخصوصيتها بعدا آخر، يتمثل في علميتها من جهة دقتها وتحديدتها، وضرورة تعبيرها أو نقلها الواضح للمفاهيم التي تنهض بمهمة الوفاء بإيصالها بين المتحاورين، وتمثل هذه المفاهيم حمولة هذه اللغة الخاصة، وجملة مضامينها.

واستدعاءً لنا لبعدها علمية اللغة المصطلحية، واقتراحها، بدرجة عالية بشرط الإجماع العقلي والفكري، يفضي إلى التأكيد على أن اللغة المصطلحية تأتي ترجمة عن تطور الفكر الإنساني، من ناحية ميله إلى الموضوعية والتفكير التحريبي المعقلن؛ الأمر الذي يقود إلى الاتفاق على جملة دوال ومدلولات مصطلحية، يتم إنتاجها في سياق البحث المعرفي، والمساءلة الفكرية العقلية فالمصطلح مرهون بمجاله المعرفي، وهذا طبيعي؛ لأنه يتم إنتاجه في إطار هذا المجال، وباتفاق المشتغلين فيه. ويقود هذا التحديد إلى الحديث عن معجم للمصطلحات في علم النفس، وآخر في القانون، وهكذا تتنوع معاجم المصطلحات بتنوع الحقول المعرفية التي تتنوع عموماً بين إنسانية وتجريبية، وداخل هذا التنوع، تتفرع إلى حقول نوعية أكثر تحديداً، وتصبح اللغة المصطلحية لغة موضوعية، تفرق اللغة العامة التي تنزل في مدونات اللغة، وهي المعاجم إذا جئنا نقرب أكثر من حقل النقد الأدبي، بوصفه أحد فروع علم الأدب، والذي تتأسس طبيعته على مساءلة الظاهرة الأدبية نصاً أو قضية، فإننا سنرصد أن النقد الأدبي عموماً بما فيه النقد العربي، قد عرف مصطلحاً نقدياً يرتبط أساساً بالمنهج النقدي المعتمد في المساءلة أو المقاربة الأدبية. ونخص بالحديث بطبيعة الحال، النقد الموضوعي الذي يمنح النقد الأدبي إمكانية أن يكون نشاطاً معرفياً مستقلاً، له مسائله وانشغالاته الفكرية التي يستقل بها، وبها يتميز، وعن طريقها استطاع التوافر على هوية خاصة في إطار تاريخ المعرفة الإنسانية بتنوع أنساقها.

يُلاحظ على المصطلح النقدي أنه مصطلح منهجي، بمعنى أن يرد مصاحباً المنهج النقدي الذي يتم توظيفه في الممارسة النقدية فإذا كان المنهج عموماً (وسيلة محددة توصل إلى غاية معينة) 15، وأن هذه الوسيلة ما هي إلا (جملة من الخطوات والقواعد والمبادئ التي تكون نظامه (المنهج المفاهيمي) 16 فإن المنهج النقدي يعكس، كما أسلفنا، نية النقاد في تقديم مقولات موضوعية، تُكسب النقد سمات العلم وخصائصه؛ وذلك اعتماداً على النقد الأدبي المنهجي، والنقد الأدبي بالمقابل، وبخلاف كثير من الأنساق المعرفية الأخرى، يستخدم مصطلحاً منهجياً، بمعنى أن جزءاً مهماً من اللغة المصطلحية النقدية جرى إنتاجها في حقول معرفية أخرى: تاريخية أو نفسية أو اجتماعية أو لسانية، وبما أن (بين المنهج والمصطلح علاقة قرابة وثيقة) 17، وبما أن النقد الأدبي مجال معرفي يستثمر مناهج أنتجت حقول معرفية أخرى، بسبب انفتاح النقد الأدبي، فإننا نلاحظ أن كل منهج يأتي مصحوباً بمصطلحه؛ فيستخدم الناقد الموظف للمنهج النفسي منظومة مصطلحية جاءت في كتابات علماء النفس، والناقد الاجتماعي نلاحظ في نقده حضوراً للمصطلح الاجتماعي والواقع المرتبط بالتفكير المادي والمادي الجدلي، وكذا الحال مع الناقد اللساني، وكأننا بالنقد الأدبي وقد صار موطناً لمصطلحات جاءت من مرجعيات معرفية مختلفة، الأمر الذي يجعل منه المجال المعرفي الكوزموبوليتي بامتياز.

لقد ارتبط مبدأ موضوعية النقد وعلميته بالمنهج النقدي، أو النقد المنهجي، ولم يكن لهذا المطلب أن يتحقق إلا بواسطة الاستعانة بمناهج ترتبط بحقول معرفية أخرى، وكأن النقد، في علاقته بالظاهرة الأدبية، يعي خصوصية هذه الظاهرة، من جهة كون الأدب يتقاطع مع المكون الذاتي الوجداني في الإنسان المبدع والإنسان المتلقي، وقد تُفقد هذه الوضعية النقد إمكانية ممارسة موضوعية، إذا ترك لوحده يواجه ظاهرة (الأدب)، من خلال علاقة مباشرة بين الناقد المحلل وضرورات تحليل الظاهرة التي تفرضها طبيعة هذه الظاهرة وكيفية تشكيل بنيتها، فكان من الناقد أن لجأ إلى معارف أخرى تتجاوز الأدب وتتقاطع معه في الوقت نفسه؛ ليعتمد مناهج ترتبط مرجعياً بهذه المعارف، وستفضي بالضرورة إلى اصطحاب مصطلحاتها معها.

### المصطلح النقدي العربي والمثاقفة.

إلى هنا، ومقاربتنا لمسألة المصطلح كانت في إطارها العام وربما المجرد . وقد تسجّلت هذه المقاربة في مبحث محدد في على المصطلح Terminologie هو نظرية المصطلح؛ ذلك أن الهمّ الأساسي الذي يضبط هذه المقاربة، هو الاشتغال على أسئلة ماهية المصطلح، وكيفية إنتاجه، والسياقات المختلفة معرفياً وتاريخياً التي أثرت في إنتاجه

كل ذلك، كما قلنا، في الإطار العام، وحين اقتربنا من مسألة المصطلح النقدي العربي، فإننا سنجد اتفاقاً، في مبحث من نظرية المصطلح، بين النقادين الغربي والعربي، ونضع النقد الأدبي الغربي في مقابلة النقد العربي؛ لأننا لا نستطيع الحديث عن ثنائية تتجاوز هذين الطرفين عندما نشاء المقارنة والتقييم؛ إذ لا نستطيع الحديث مثلاً عن النقد الإنساني لنضعه مقابلاً للنقد العربي، فهذا متعذر تاريخياً، وحتى لو عدنا للنقد العربي القديم في القرنين الثالث والرابع الهجري، والذي عرف لقاءً بين الثقافة العربية والثقافة الشرقية من خلال النموذجين الفارسي والهندي، ولكن هذا اللقاء كان حول معارف وأنماط سلوك حياتية أو أدبية وثقافية، لم يجد النقد الأدبي فيها مكاناً مهماً، والتأثير المهم والذي أوجد تطوراً نوعياً في الدراسات النقدية العربية القديمة، كان للنقد والثقافة النقدية الغربية؛ عبر الفكر الأرسطي بالذات، وقد رصدنا أصداء ذلك في كتابات: قدامة بن جعفر، وابن رشيق القيرواني، وحازم القرطاجني، والتي تضمنت، حقيقة، مصطلحات نقدية يونانية تعامل معها هؤلاء النقاد بالتعريب 18؛ فأضحت مفاهيمها رائجة في التفكير النقدي العربي، وبالذات ما تعلق منها بحدّ الشعر، ووظيفته، والأسباب الداعية إليه

وهي مسائل من مباحث نظرية الأدب، التي يحسنها التفكير اليوناني الذي اعتاد البحث في المجرد، ومساءلة المفاهيم والمعاني؛ لإنجاز تصورٍ حولها.

النقد الأدبي عموماً محكوم بالثقافة، وواقع تحت ضغط حتميتها، والمثاقفة التي نعني، معرفية وداحلية في إطار فضاء الثقافة الواحدة. فهي مثاقفة معرفية؛ لأن النقد لم يفتأ يعتمد المناهج النقدية التي تأصلت في مرجعيات معرفية متنوعة في إطار بحثه الذووب عن الموضوعية 19، وهو ما كان مدار حديثنا في النقطة السابقة . والنقد الأدبي العربي محكوم بجمالية المثاقفة الداحلية والخارجية.

### المثاقفة الداحلية والمصطلح النقدي العربي

نعني بالثقافة الداحلية للنقد الأدبي العربي انفتاحه على مصادر إنتاج المصطلح غير المتصلة مباشرة ودائماً بالظاهرة الأدبية، وبالخطاب الأدبي الشعري، ونشدد هنا على الخطاب الشعري بوصفه الجنس الأدبي المهيمن عند إجراء المثاقفة الداحلية؛ وبالتالي فإن أغلب المصطلح النقدي الجاري في الاستعمال النقدي ينصرف لدراسة الشعر، ويُتاح عند التعليق عليه، ومما يميز المثاقفة الداحلية في النقد الأدبي العربي أنها جرت، أو لنقل نشطت في مرحلة تاريخية مبكرة من تاريخ النقد العربي، وهي مرحلة ما يعرف بالنقد القديم الذي جرى تناوله في كتاب محمد مندور عن النقد المنهجي عند العرب.

لقد عرف المصطلح النقدي العربي القديم مصدرين لإنتاجه في المثاقفة الداحلية، مصدر نستطيع تسميته بشيء من المرونة، بالمصدر الحياتي، والمصدر الآخر، مصدر معرفي.

نريد بالمصدر الحياتي، البيئة العربية القديمة، بمختلف مكوناتها، الطبيعية أو المعمولة بشرياً، مما أسهم في تكوين مصدر مهم في تزويد المهتم بالأدب الشعري بإمكانية إنتاج مصطلح نقدي حول الشعر، فقد قال المهتم بالأدب الشعري العربي : (الشاعر

الفحل) صفة للشاعر الذي يملك أدوات إبداعية متقدمة في القول الشعري، معتمداً على ما للفحل من الإبل من صفات إيجابية تميزه من غيره من الإبل، كما تميز الشاعر الفحل بصفات إبداعية أهلته ليكون في الطبقات المتقدمة من الشعراء . وقد قال المهتم بالأدب الشعري العربي (الإخلاء) تعليقاً على الشاعر الذي يقول نظماً ولا يقول شعراً، مستدعياً المعنى المعجمي للدال (الإخلاء)، والذي يصف النبال الذي يرسل السهام من قوسه ولا يصيب هدفاً.

وقد أطلق المهتم بالأدب الشعري مصطلح (الإبطاء) ليعلق على من يعاود القافية نفسها أكثر من مرة، مستفيداً من المعنى اللغوي لهذا الدال، والذي يحيل على معنى معاودة المشي على نفس الأثر، ومن ذلك مصطلحات : الطبع، والتكلف، وعمود الشعر، والحوشي، والإقواء والتمليط... وغيرها كثير من المصطلحات التي استدعاها النقاد من بيئتها الطبيعية الخارجية، مستفيدين من دلالتها المعهودة لهم، والتي تحيل على مبدأ شعبية الشعر وجاهيريته من جهة التلقي والتواصل معه، فالعناصر الطبيعية، والمعاني القريبة، تتصل بالجمال المؤلف للإنسان العربي، كما أن الشعر يشارك تلك العناصر المادية والمعاني قربها من الناس واتصالهم بها؛ فتحصل المحاورة بينها؛ لتشكل في مجموعها منظومة العيش العربي القديم، ونظام الحياة آنذاك، وهذا ما يفسر، ربما، أن المصطلح النقدي القديم الذي أنتجته الثقافة الداخلية الحياتية يتجه في جزء منه إلى وصف الإنسان الشاعر والتعليق القيمي على كفاءة أدائه الإبداعي، سواء على مستوى الاستعداد الفطري، أو على مستوى ما يحصله من أدوات تعينه على تحقيق الشعرية في خطابه الشعري.

ومن المنتظر، تماماً، أن تلتقي الدالتان اللغوية والمصطلحية في المصطلح النقدي العربي الذي جرى إنتاجه في إطار الثقافة مع الشأن الحياتي؛ لأنه أصل إنتاج اللفظة اللغوية التي تواضع عليها أبناؤه، ودوّنتها معاجم اللغة فيما بعد، وهو الأصل الذي زوّد المهتم بالأدب الشعري بسبل صياغة مصطلحه النقدي. وقد استفاد الناقد العربي القديم من الوعي اللغوي الجماعي الذي يقرن بين المعنيين المعجمي واللغوي والاصطلاحي؛ لتثبيت كثير من هذه المصطلحات، وإكسابها صفة الشيوخ؛ لذلك ترى أن التواضع عليها لم يتم فقط من جهة مصدر إنتاج المصطلح، أو لنقل من تواضع على إكساب هذه اللفظة صفة المصطلح لتحيل على المفهوم النقدي المرجو، بل إننا نستطيع أن نطوّر المقاربة في تجاه أكثر جرأة لنقول: إن المصطلح النقدي العربي الحياتي لم يكن نتاج تواضع من طرف المهتمين بالأدب الشعري، بقدر ما كان من جهة من يتلقى هذا المصطلح من الناس عامّة؛ فتحقق له القبول، ومن ثمّ الذيوع؛ اعتماداً على المعاني وظلال المعاني المستقرة في الوعي اللغوي الجماعي، وهو ما يتأتى غالباً، في إطار اللغة الأصلية؛ وعندما يتم إنتاج المصطلح في إطارها؛ استفادة من حالة المحاورة بين المعنيين اللغوي العام، والمفهوم الخاص الذي لم يكن ليفاجئ المتلقي عند إطلاقه؛ بسبب حالة الاعتيادية الحاصلة من جراء حركة المصطلح في نظام الإنتاج اللغوي

وصورة الثقافة الداخلية الأخرى التي تعود بها إلى الثقافة بين النقد الأدبي العربي، وأنساق المعرفة التي جرى إنتاجها قديماً في تاريخ المعرفة العربية، وهي أنساق ارتبطت مباشرة بالدين الإسلامي، ونصوصه وخطاباته المؤسسة له، كالقرآن الكريم، والحديث النبوي، أو المصاحبة له كالمنجز المعرفي اللغوي أو البلاغي أو التاريخي أو الأدبيات التي فسّرت القرآن الكريم وقد استطاع النقد الأدبي العربي أن يكتسب قدراً مهماً من الموضوعية، عندما استفاد من هذه المعارف في نقده للأدب، ولأدب الشعري على وجه الخصوص، وقد انتقلت أفكار هذه المعارف مصحوبة بمصطلحاته؛ فشاع في هذا النقد المصطلح اللغوي والبلاغي، والإخباري، والعروضي.

ونريد أن نتوقف قليلاً عند المعرفة العروضية التي ولدت أساساً من خلال الاشتغال على النص الشعري، لنقول: إن علم العروض قد تأسس متأثراً بالاتجاه العام الذي بدأ يتبلور مع النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، والذي كان سلوكاً محصناً للغة العربية وأدبياتها؛ حماية لها، وحفاظاً على بنيتها، مع بدايات التوسع العربي الإسلامي؛ وما استتبع ذلك من تداخل وامتزاج بين الألسن والأجناس؛ فكان العروض، منذ ولادته، علماً معيارياً شأنه في ذلك شأن علوم اللغة والبلاغة، في سياق عام يرمي إلى حماية اللغة، والذوق اللغوي، والحرص على مبدأ المطابقة مع النموذج اللغوي العربي الأصيل الذي جاء القرآن الكريم على صوته، ومقتضى نظامه التركيبي.

وجدت أنساق المعرفة العربية الإسلامية القديمة في اللغة، وفي دلالات اللغة المعجمية مصدراً لإنتاج مصطلحها، ويبدو هذا جلياً على أغلب مصطلحات النحو، والبلاغة والعروض، وربما من الطريف أن نسوق هذه الحادثة التي جمعت بين الأصمعي وأعرابي، عندما قال الأصمعي: أتمم إسرائيل؟ قال: إني إذا لرجل سوء، ثم قال له: أفتجر فلسطين؟ قال: إني إذا لقوي.

فالأعرابي العربي، الذي اعتاد المعنى اللغوي، والذي يدركه جيداً، قد باغته هذه المصطلحات التي انتقلت من مستوى معلومه اللغوي؛ لتكون مجهولاً مصطلحياً لا يدركه إلا الخاصة من أبناء الحقل الواحد، وإن كانت هذه المصطلحات أساساً مما جرى التواضع عليها، مكتسبة دلالة أخرى خاصة. وقد أجاب الأعرابي منطلقاً من المعرفة اللغوية، في حين كان سؤال عالم اللغة الأصمعي منطلقاً من المعرفة المصطلحية.

### المثاقفة الخارجية.

عرفت الكتابات النقدية العربية المبكرة المثاقفة النقدية الخارجية، وخير نموذج يعبر عن حالة التواصل هذه، كتاب نقد الشعر لقدماء بن جعفر في القرن الرابع الهجري؛ إذ ظهرت في كتابه أصداء تأثر بكتاب الفيلسوف اليوناني أرسطو (فن الشعر)، الذي أسهم في توجيه التفكير النقدي وجهة نظرية تأملية، تحاول فهم طبيعة الظاهرة الشعرية، ودوافع الإبداع، وقد سقنا هذه الالتفاتة إلى أوائل مناسبات وفرص الاتصال بالآخر ثقافياً؛ لكي لا يذهب الظن جهة وقف المثاقفة النقدية على عصر النقدي العربي الحديث، ولكننا نسجل وضعاً حضارياً يختلف في القرون الهجرية الثالثة والرابعة وما تلاها، وهو وضع يقيم الثقافة العربية الإسلامية مركزاً حضارياً قادراً على الإنتاج المعرفي، والإضافة الفكرية للمدونة المعرفية الإنسانية، وقد اكتسب هذا الوضع الحضري صفة المركز لاعتبارات عضوية تتعلق بالغلبة، وقوة الحضور الواقعي والمادي، وما كان من تأثر بالثقافات الأجنبية الأخرى، فقد تحقق في إطار من الرغبة في الاستزادة وتحقيق شمول المعرفة وسعتها، لا بدافع من تشخيص ذاتي يظهر العجز والقصور، وانحسار الإمكانيات عن مجارة حركية التطور، كما حصل في المثاقفة الاضطرارية أو الجبرية التي اندفع إليها العقل العربي، بدافع جوهري من الشعور بالعجز، وغياب القدرة على تقديم الإجابات الحقيقية على أسئلة الظاهرة الأدبية، والنص الأدبي

وخير برهان يدعم فكرة التأثر الهادي، أو المثاقفة المتوازنة في تاريخ النقد العربي القديم، محدودية المصطلحات النقدية المعربة، التي ستكون نتيجة هذا التأثر، وترجمة عن درجاته.

فالمصطلح النقدي المعرب قديماً كان محدوداً؛ ولحدوديته، استطاع الناقد العربي القديم، وبالذات المحافظ من النقاد، أن يحتفظ بقدر من المرونة، والقدرة على المبادرة، فأظهر حذر من المصطلح النقدي المعرب، وأنه لا يؤت به إلا للضرورة القصوى 20، لماذا؟ لأن القدرة على المبادرة المعرفية متاحة آنذاك، وما يتم استحضاره من الآخر، فهو بمثابة الاستزادة لتوسيع دائرة النقاش حول قضايا

الأدب، يضاف إلى ذلك حالة من التقارب بين إنحاز النص الشعري، من جهة بنيته، وإنحاز التعليق النقدي عليه . كل ذلك يخالف تماماً ما سيحصل في الفترة التي بدأت تتشكل مع عصر النهضة العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبالذات مع بدايات القرن العشرين الذي يعد بحق القرن المفارق لما سبقه من قرون، من جهة امتلاكه صفات وخصائص تأثرت بشكل جوهري بالعلاقة مع المركز الحضاري الغربي، إن من جهة الاستجابة الإيجابية والطوعية في الانجذاب إلى هذا المركز، أو من جهة الخطاب المعترض، بدرجات مختلفة، على سلوك خطاب الاستجابة لمنجز المركز الغربي ثقافة ومعرفة

لقد اعتمد النقد العربي الحديث منجزات النقد الغربي على مستوى التنظير ومناهج التحليل النقدي، وهذه ليست فرضية تحتاج التلليل على صحتها. بقدر ما هي مقولة حقيقية، تصف بواقعية الأداء النقدي العربي الحديث . وقد مثل التأثير المباشر والقوي بالنقد الغربي الحدّ المؤطر لتاريخ النقد العربي الحديث، من جهة بداية هذا النقد، وكيفيات تطوره . وقد غدا النقد العربي الهامش العاكس لأصداء قوة ضغط المركز الثقافي الغربي، وصارت فاعلية النقد العربي متوقفة على كيفية مواكبة هذا النقد، ومجاراته ومناهجه. وهذا التوصيف يستوعب كل الأسماء النقدية العربية، منذ طه حسين ومحمد مندور وأمين الخولي ومحمد أحمد خلف الله، حتى النقد السيمولوجي وما بعد البنيوي من المتحمسين لنظريات القراءة والنقد الثقافي<sup>21</sup>.

ويجد الراصد لبدايات النقد العربي الحديث، ولتطوره، صعوبة في التقاط ملامح أصالة حقيقية لهذا النقد، وأنه ما كان إلا أصداء وظلالاً للمنجزات النقدية الغربية، التي صارت مركزاً يتطور ويمارس إبدالاته المنهجية والنظرية، في إطار تحولات التفكير الإنساني الطبيعية، وفي إطار النمو التلقائي لبنية المعرفة لديه، بما فيها المعرفة الأدبية . ويعود ذلك، بطبيعة الحال، إلى توافره على المنظومة النسقية اللازمة لإجراء إنتاج معرفي يستجيب لضغطها الساعي وراء التجديد التراكمي، والإضافة التصاعديّة، وفق منطق حركية الفكر، وتدافع أنماط وأنظمة الإنتاج المعرفي، ولكي يحقق النقد العربي إمكانية كتابة معرفية تتسم بالموضوعية التي يجتّمها تاريخ المعرفة الإنسانية المتأخر، وأمام نص إبداعي تنوعت أجناسه؛ بسبب تعرّفه على أدب المركز الغربي، وتعدّدت أبنيته وأنساقه، بسبب استجابة الحالة الإبداعية العربية الحديثة لجاذبية إبداع المركز في أشكاله ومضامينه، لم يكن أمام النقد العربي الحديث إلا أن يستسلم لهدأ التأثير بهذا المركز، واستدعاء مقولاته في المجال النقدي، وهي حالة عامة استقرت في وعي النخب والقيادات العربية مع بدايات القرن العشرين؛ فاستحالت إرادة واعية تقدر أن مصدر المعرفة الحديثة تحرك من الماضي، وهو تحرك من الزمان، إلى الحاضر الذي لا يتشكل وفق دلالة الزمن فقط، وإنما المكان الذي هو غرب الشمس.

وخاض النقد العربي الحديث معاناة فهم واستيعاب النظريات النقدية الغربية، ومغامرة إجراء المناهج النقدية الغربية على النص الإبداعي العربي. وقد أشرنا سابقاً إلى أن المناهج النقدية تمثل الصلة بين النقد الأدبي في خصوصيته، والحقول المعرفية الأخرى، التي يجري تأثر هذه المناهج النقدية بها. ولا غرابة أن يستفيد النقد الغربي من تطور المعرفة في حقولها المختلفة في المجال الحضاري الغربي، وأن ينعكس ذلك مناهج وأدوات نقدية متعددة، ومتجددة، وهو لم يتأت للنقد العربي، الذي لم ينجح في تأسيس حركية معرفية وثقافية متطورة في مختلف أنساقها؛ ليستفيد من نتائج ذلك على النقد العربي، وربما يقودنا تقرير هذا المبدأ إلى التخفيف من حدة وصف النقاد العرب بالتقصير، وباعتمادهم شبه المطلق على النقد الأدبي الغربي، الذي صار، كما قلنا، مركزاً للنقد العربي الذي استحاله هامشاً، ونؤسس تفهماً لحالة النقد العربي على طبيعة الحياة الثقافية والفكرية العربية بعد سقوط بغداد، وهيمنت حالة التعطل عن المبادرة المعرفية؛ ولذلك انعكاسه بطبيعة الحال على النقد العربي الحديث

لقد ارتهنت اللغة المصطلحية في النقد العربي الحديث لإشكالية تعاطي النقاد العرب مع المناهج النقدية الغربية، وهو ما وصف به الناقد حسين الواد زملاءه من النقاد العرب الذين (يتأثرون بالمناهج الجديدة من موقع متخلف يسمح بالتلقي ولا يسمح بالمناقشة) 22؛ وللعلاقة العضوية التي تربط المصطلح النقدي بمنهجه، فلا شك أن يحدث العجز عن استيعاب حقيقة المقولات النقدية الغربية، وتطبيق مناهجها تطبيقاً ينسجم مع جوهرها إلى اضطراب في استخدام المصطلح 23، وخلال في توظيفه؛ يفقد المصطلح أهم صفاته النوعية التي بررت وجوده أصلاً. ومن قبيل الانبهار بتفوق منجز المركز الغربي النقدي، أن يصير المصطلح لغواً للتفاخر والتباهي، أو للتعبير عن مجازاة الموضحة الفكرية 24، كما هي حالة من يخضع لموجبات تأثر واستجابة لنموذج يتضاءل أمامه، وينعكس ذلك انبهاراً وانشداداً لا يتجاوز السطح والظاهر.

### الهوامش

1. ينظر، تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، ج2، القاهرة، ص183، مادة صلح.
2. ينظر: كتاب التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 4، 1998، ص44، ومفاتيح العلوم، أبو عبد الله الخوارزمي، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1984، ص13.15.
3. ينظر: المصطلح النقدي قضايا وإشكالات، عبد الرازق جععيد، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2011.
4. التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، ص44.
5. الكليات، أبو البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش، محمد المصري، دمشق، ط2، 1981، ص201.
6. ينظر: في المصطلح النقدي، أحمد مطلوب، الجمع العلمي، بغداد، ط 2002، ص8.
7. المصطلح النقدي في (نقد الشعر)، إدريس الناقوري، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ط2، 1984، ص10.
8. ينظر: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، يوسف وغليسي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008، ص24.
9. المصدر نفسه، ص24.
10. العولمة: الضغوط الخارجية، بول كير كيران، تعريب رياض الأبرشي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2003، ص29.
11. المصدر نفسه، ص29.
14. العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مجموعة من الباحثين، مركز البحوث مديولي، القاهرة، ط1، 1999، ص117.
15. المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1983، ص195.
16. إشكالية تأصيل المنهج في النقد الروائي العربي، عبد العاطي بوطيب، مجلة عالم الفكر، ع1، 1998، ص50.

17. إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، يوسف وغليسي، ص 56.
18. ينظر: مفاتيح العلوم، أبو عبد الله الخوارزمي، ص 12 . 13.
19. ينظر: منهج البحث في الأدب واللغة، لانسون وماييه، ترجمة محمد علي أبو حميدة، دار أعمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 1999، ص 25.
20. ينظر: في المصطلح التوقدي، أحمد مطلوب، ص 17، وأيضاً: المصطلح اللساني المترجم، يوسف مقران، دار رسلان، دمشق، ط 2009، ص 8.
21. ينظر: قراءات في مناهج الدراسات الأدبية، حسين الواد، سراس للنشر، تونس، 1985، ص 40. وأيضاً النقد المنهجي عند العرب، محمد مندور، دار نهضة مصر، القاهرة، ص 5.
22. قراءات في مناهج الدراسات الأدبية، حسين الواد، ص 51.
23. ينظر: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، يوسف وغليسي، ص 54 . 55.
24. ينظر: النقد الأدبي المعاصر قضاياها واتجاهاته، سمير سعد حجازي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط 1، 2001، ص 90 . 91.



## مناهج البحث العلمي العربي بين الخطاب الهوياتي و التحيزات الأيديولوجية الغربية

أ. غزلان هاشمي / رئيسة تحرير مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية

إن تلازمية اللغة الإنسانية والبيئة الحضارية، يجعل من الصعب الحديث عن خطاب لغوي محايد، والخطاب المعرفي ليس بمنأى عن هذه التلازمية حتى في حالة سعيه إلى بناء مرتكز علمي موضوعي . من هنا أثر السياق العولمي على كل البنى المعرفية والخطابات العلمية ومنها الخطاب النقدي الغربي بشكل عام والعربي على وجه الخصوص، ولكون العولمة "على المستوى الاقتصادي والاتصال وحيدة الاتجاه تسير من الغرب إلى الشرق أو من الشمال إلى الجنوب وليس العكس . أي أنها تسير من الدول المسيطرة أو الدول المترفة إلى الدول الضعيفة من الناحية التكنولوجية والاقتصادية"<sup>1</sup> يعتبرها البعض غزوا متكاملا، يهدف إلى تغيير منظومة القيم، وقلب المعايير الجمالية والأخلاقية والارتكازات المنهجية. انطلاقا من ذلك ما تأثير العولمة على مناهج النقد العربي؟ هل هناك تعارض بين الانتقائية المراقبة والنقل الاستعاري لمناهج النقد؟. ماهي الحلول لبناء خطاب نقدي عربي يجاوز التحيزات الغربية الكامنة ويؤسس لوعي معرفي نابع من هوية الذات؟.

يرتكز الخطاب المعرفي على رؤية تلامس في موضوعيتها تلازمية السياق والمرجعيات، والمنهج النقدي وسيلته في تقديمها والوسيلة كما المضمون تنشأ متحيزة للسياق الحضاري الذي تظهر فيه لذلك فالمرتكز الاصطلاحي أو العدة المفاهيمية والأدوات المعرفية تحمل رؤى أصحابها المتأثرة بأيدولوجيا الانتقاء، لذلك يثير الأمر إشكالات التعارض بين الاختلاق المتجدد والحامل لهوية الذات والنقل الاستعاري الذي يجدد قلق التشويش، من هنا فالمنهج النقدي يحمل رؤية صاحبه التي تستحضر في اختلاقتها جملة سياقات حضارية وسياسية واجتماعية وثقافية...، وانطلاقا من ذلك تشهد منا ح النقد العربي تعارضا حال النقل أو ما عرف بإشكالية تبيئة المناهج، حيث يتم فصلها عن سياقها الحضاري والاحتفاء بها داخل منظومة فكرية هي أقرب إلى التداخل والالتباس جراء انقسامها بين مواقف متباينة حول خصوصية النقل وما تفترضه الانتقائية من أيديولوجيا الاصطفاء ال غيري أو الهوياتي أو حتى اصطدامهما بالخطاب التلفيقي . يقول إدوارد سعيد : "مثل هذه الهجرة إلى بيئة جديدة لا تخلو البتة من المعوقات، وذلك لأنها تستدعي بالضرورة عمليتي التمثيل والتأطير في المؤسسات على نحو مغاير عما كانت عليه تلك الأفكار والنظريات في موضعها الأصلي"<sup>2</sup>.

ولكون الخطاب النقدي قد تأثر بخطاب العولمة وما فرضته التحولات السياسية والاجتماعية وظهور العالم الرقمي، فقد ظهرت الحاجة إلى تجديد العدة المفاهيمية بما يؤسس لوعي نقدي يراهن على اختلافاته ويجاوز كل ممارسة نقدية قبلية، من هنا يظل التواطؤ واضحا في نقل المصطلح النقدي حيث يظهر إشكالات الغموض والاضطراب والتشويش أثناء النقل والفشل في تكييفه، وهذا

<sup>1</sup> علاء الدين ناظورية: العولمة وأثرها في العالم الثالث، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ص ٢١ .  
<sup>2</sup> إدوارد سعيد: العالم والنص والناقد، ترجمة عبد الكريم محفوظ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٠، ص ٢٩٠ .

ما يجعله مرتكزا على هوية الالتباس بعد عملية الاقتطاع أو التجزئة المتعسفة. إن أي مصطلح ينشأ ضمن منظومة معرفية وفكرية محددة، لذلك يكتسب خصوصيته من محيطه الرئيسي، ومن هنا يكون الاستحضار منقطعاً عن الظروف المعرفية والتاريخية التي عرفها المجتمع العربي، حيث الارتكازات المنهجية تبدو غير واضحة في ذهن القارئ كما أنها لا تلامس اهتماماته الواقعية، لذلك كثيراً ما يختل التوازن بين الأداة والموضوع فتظهر الدراسة النقدية مفصولة عن السياق بل وتغ دو جملة استعراضات مفاهيمية من أجل إبهام المتلقي وخلخلة تصورات وإيهامه بأنه يستقبل مادة جديدة يقول عبد الوهاب المسيري: إن كل النظريات التي يقال لها "عالمية" التي تصدر إلينا، هي في واقع الأمر نظريات غريبة، تستند إلى تاريخ الإنسان الغربي وإلى تجربته وتعبير عن تجارته. ولذا، فمن الأمور غير المفهومة أن يقوم المتخصصون في العلوم الإنسانية في العالم العربي بتطبيق هذه النظريات علينا وعلى تجربتنا الحضارية والاجتماعية. ولعل هذا سبب أساسي للأزمة الحضارية التي نعيشها ولتناقص الإبداع في عالمنا العربي الإسلامي. فنحن نفكر في أنفسنا من خلال قوانين الآخر، فنغترب عن واقعنا ولا يمكننا اكتشافه ولا اكتشاف قوانينه، ولذا نعجز عن تغييره وتحريكه<sup>١</sup>.

### ويلاحظ المتلقي جملة ملامح لعولمة النقد الأدبي المعاصر منها:

١. النحت الاصطلاحي المنبثق من السياق العملي وذلك بالاتجاه نحو المصطلح العلمي والتكنو لوجي لمحاولة الاتهام الموجه إلى الخطاب النقدي العربي بالرجعية والتخلف أو ما يمكن تسميته بكونية المصطلح النقدي حيث تختفي الملامح والمرجعيات. لذلك يقول الدكتور عبد الكريم بكار "دعونا نكون صرحاء، ونعترف بأن الذين يخترعون التقنيات الحديثة، ويقومون بتصديرها إلينا هم الأوفر حظاً في تشكيل وعينا، والأعظم تأثيراً في تغيير أنماط حياتنا"<sup>٢</sup>.

٢. التسابق من أجل ترجمة الخطاب النقدي الغربي واستعارة نماذجه مع تهميش أية محاولات مأسولة ومن هنا الارتكاز على عدة خطائية لا تعتمد بمنجزات الذات. يقول عبد الوهاب المسيري: "وقد أدمنا تماماً عملية نقل المصطلحات دون إعمال فكر أو اجتهاد، ودون فحص أو تمحيص... فقد الإنسان العربي الحديث القدرة على تسمية الأشياء، ومن لا يسمي الأشياء يفقد السيطرة على الواقع والمقدرة على التعامل معه بكفاءة. أما من يدرك الواقع حق الإدراك ثم يصنفه حسب مقولاته، ويسميه أسماء تتفق مع هذا الإدراك أمكنه الحركة فيه بقدر معقول من الحرية، إذ أنه سيراكم المعلومات داخل مقولاته وأطره هو، مما قد يزيد من قدرته على التنبؤ بمسار هذا الواقع ويحسن من قدرته على التعامل معه"<sup>٣</sup>.

٣. التجريد من المرجعيات والخلفيات الحضارية حيث يعتد بلغة علمية كونية أو بمعايير نقدية كونية تتجاوز الخصوصية والحس الإبداعي وتروج إلى التسوية القيمية، وهذا الإشكال يتبين أكثر أثناء ترجمة المصطلحات، لذلك يجمل المسيري أسباب صعوبة نقل المصطلحات في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية فيما يلي:

. وجود كل دال ضمن تشكيل أو سياق حضاري معقد يستعمل لغة معجمية معينة.

. وضع المصطلح وفق منظور الذات فقط.

<sup>١</sup> عبد الوهاب المسيري: الهوية والحركة الإسلامية، ص ١٤٣.

<sup>٢</sup> عبد الكريم بكار: حول المنهج، ص ١١.

<sup>٣</sup> عبد الوهاب المسيري: إنشكالية التحيز، المعهد العالمي الإسلامي، ط ١٩٩٨، ص ٣٠٦٧.

رفض "عبد الوهاب المسيري" أن تتم عملية نقل المصطلحات الغربية دون اجتهاد أو تمحيص، فالنقل يتجاهل السياقات الحضارية التي أنتجت المصطلحات في ظلها، وهذا ما يجعل أمر التفكير في إطار مفاهيمي يعتمد المرجعية العربية أو التوليد من المعجم العربي ضرورياً، لكونه يقضي على التحيزات الأيدولوجية الكامنة ويفرض تسميات ذاتية

إلا أن العرب لم يهتموا بإنتاج المصطلحات وإطلاقها على الظواهر المستحدثة، بل اعتمدوا على رؤى مستعارة وعقلية تطابقية ترتضي الاهتمام بما هو منجز غربي نقلاً وشرحاً واحتفاءً، مهما أبدت من تعارضات سياقية وحضارية قد تخلخل المدرك العام أو الوعي الجمعي وتهدد مرتكزاته

. الاحتفاء بالتصنيف الاستعاري في النقد حيث المراهنة على المابعديات المنبثقة من سياق ما بعد الحداثة والتي تحاول الخروج من مأزق المعيارية لكنها في النهاية تسقط في فخ التصنيف النخبوي الاسبعادي (النقد النسوي . النقد الثقافي...).

. ظهور النقد التفاعلي ومؤلفات تختص بذلك مثل كتاب "مقدمة في النقد الثقافي التفاعلي" من تأليف أجمد حميد التميمي " وكتاب "الأدب والتقنية مدخل إلى النقد التفاعلي" لإبراهيم أحمد ملحم، حيث الحوارية المؤسسة على الوعي بتقنيات الهندسة الحاسوبية مع توسيع في مفهوم النص ليشمل كل ما يحدث تأثيراً على المتلقي مع الاهتمام بمستوى الصوت والكلمة واللون.

#### أنواع التطبيق الاستعاري للمناهج الغربية:

أ. الاستعارة الانتقائية: وتتأسس على وعي انتقائي حيث يتم استعارة أدوات منهجية محددة ليس بفصلها عن سياقها فقط بل بفصلها عن باقي خطواتها المنهجية حتى يوهم الباحث أنه ابتدع منهجاً جديداً يغيّر في كليته مناهج الغرب

ب. الاستعارة الكلية: وتتأسس على رؤية تطابقية تجرّ في تبني رؤية الآخر بشكل كلي تأسيساً لمركزية المثول المعرفي أو مقاربتها، ومن ثمة تقتضي عولمة المناهج الارتكاز على مرجعية خطافية ومعرفية غربية حيث ينتفي الحياد. ويتحدث الدكتور سعد البازعي عن هذا الإشكال فيقول: "لكن للناقد العربي الحريص على عولمة المناهج النقدية، ضمن منجز الغرب الثقافي عموماً، مبرراته بالطبع، فهو في الغالب محاصر بين قوتين: قوة المنجز الغربي وروعته في كثير من الأحيان، وقوة المعارضة الثقافية المحافظة في الثقافة العربية نفسها، إذ تسعى إلى سد منافذ الثقافة ووآد احتمالات النمو. لذا يصير ضرورياً تبني خطاب العولمة بوصفه استجابة لمؤثرات القوة الأولى ومنعتاً من الثانية: الحضارة الغربية حضارة إنسانية تصلح لكل زمان ومكان. إنه الخطاب الشمولي الذي سيرفضه أو يتحفظ عليه الناقد نفسه حين يأتي ما يشبهه من البيئة المحافظة"<sup>١</sup>.

ج. الاستعارة التلقينية: يقول البازعي "القول بالانتفاء والمزاوجة، وأخذ ما يتناسب وترك ما لا يتناسب. فها أكثر ما يتحول هذا القول إلى مطية جاهزة للقفز على كل التعقيدات وصولاً إلى تركيبة من الأفكار ليس لها من المنطق التبريري سوى مزاج صاحبها. وفي كثير من الأحيان التي ينجح فيها ناقد في انتقاء عناصر يعتبرها صالحة تكون أسس المناهج أو المنهج المنتقى قد تغيرت إلى حد يبرر التساؤل عما إذا كان قد بقي شيء من جوهر ذلك المنهج"<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> سعد البازعي: الاختلاف الثقافي وثقافة الاختلاف ص ٨١.  
<sup>٢</sup> عبد الوهاب المسيري: إشكالية التحيز ص ١٦٦.

مآزقه:

انطلاقاً من أنواع الاستعارات يمكن استنتاج أهم مآزق المنهج النقدي:

. تغييب الإطار المرجعي وذلك بتجاهل الرؤية الحضارية التي يركز عليها بناء المنهج النقدي الغربي، إذ عادة ما يسبب إقحامه في بيئة إسلامية وعربية إلى نقل هذه الرؤية مع تضاربها مع الرؤية الذاتية . يقول المسيري: "فمعظم الصياغات النظرية للعلوم الإنسانية في الغرب تستند. كما هو طبيعي ومتوقع. إلى تجربة الإنسان الغربي ومعرفته بتاريخه ومجتمعه، فتعريفه للقومية وللثورة وللتنمية نابع من هذه التجربة"<sup>١</sup>.

. الانتقائية والتي قد تؤثر عادة في المنهج النقدي حتى تحوره فتحمله باهتا بعيداً عن مضمونه الحقيقي . وهذا راجع إلى السياق المهيمن فالثقافة السائدة في بيئة المتلقي تتحكم في رؤية الناقل، لذلك يثير سعد البازعي إشكال نقل المصطلح الذي يعد أداة لغوية تتركب من عدة مفاهيم (مدرك عقلي أو فكرة لم تتحول إلى مصطلح بعد) والذي يركز المنهج عليهما معاً، فيقول: "ما يغلب هو تحرك المصطلح بمقتضى وضع الثقافة المتلقية وخصائصها المميزة . ذلك الوضع الثقافي قد يتمثل في ردود فعل المتلقين أو المستعملين للمصطلح أو في كيفية توصيل المصطلح من قبل الناقل، مترجماً كان أم مستعملاً"<sup>٢</sup>.

. الاختلاط المعياري والذي يسبب انفلاتاً اصطلاحياً أو غموضاً في المصطلح النقدي المنقول

تنشأ المناهج النقدية متأثرة بالسياق المعرفي والاجتماعي والسياسي، ولذلك فهي في اعتباراتها تحوي تحيزاً واضحاً مرجعياتها أو لأنساقها الحضارية، من هنا يطرح الأمر إشكال التعسف في تبيئة المناهج وخاصة وهي تجاوز راهنية علمية خاصة لتتركز على المفاهيم الغريبة المؤدلجة والمتماشية آنياً مع خطاب العولمة.

لذلك فتنطبق المناهج النقدية قد يؤدي إلى إشكاليين متعارضين في المنحى لكن النتيجة واحدة

١. التبنّي التتابقي أو الرؤية الاستعارية الاندماجية: والتي تضيء إلى تطبيق المنهج حرفياً، دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية النص وما يثيره إشكال التعارض بين المرجعيات الفكرية والسياقات الحضارية التي ظهر فيها المنهج والسياق الحضاري للمنجز الإبداعي، مما يعني الفشل في تحييد المضامين والمركزات الفكرية التي يتأسس عليها المنهج. يقول الدكتور سعد البازعي: "والنظرية تعبر في نهاية المطاف عن رؤية كبرى للعالم تصوغها المعتقدات والمؤثرات البيئية والعوامل التاريخية، فهي ليست تكويناً طافياً لا جذور له ومتاحاً لمن يريد أن يتبناه"<sup>٣</sup>.

٢. التبنّي الاسمي: إذ يتم تدارك الاختلاف المضموني وبصعوبة التطبيق، فلا يعتد بالعدة الإجرائية للمنهج ولكن يظل التحايل في تسمية تناول النقدي للنص بتسميات منهجية محددة، وهذا يؤدي عادة إلى فوضى التطبيق

يقول سعد البازعي: "أما القول بإمكانية فصل المنهج عن سياقه دون إحداث أية تغييرات، أو بعد إدخال تعديلات طفيفة، فهو نوع من الوهم الذي سرعان ما يتكشف تحت محك التحليل التاريخي للخلفية الثقافية الفلسفية التي تحملها تلك المناهج"<sup>٤</sup>.

١. م.ن.ص ١٤٢.

٢. سعد البازعي: ثقافة الاختلاف والاختلاف الثقافي. ص ٤٨.

٣. سعد البازعي: ثقافة الاختلاف والاختلاف الثقافي. ص ٤٨.

٤. عبد الوهاب المسيري: إشكالية التحيز. ص ١٦٢.

ويخلص المسيري هذا الإشكال إذ المناهج النقدية الأدبية "بوصفها نظريات أو مقاربات أو أدوات بحثية تحليلية للأدب تحمل مضامين ثقافية تجعلها متلائمة مع بيئتها الحضارية الغربية ، وأن الناقد غير الغربي ، ونقصد به هنا الناقد الذي يحمل ثقافة عربية إسلامية مضطر إن هو أراد تطبيق أيّ من تلك المناهج على أدب أنتجته تلك الثقافة العربية إلى سلوك أحد سبيلين:

١ - أن يطبق تلك المناهج كما هي ، وبالتالي يتبنى سواءً أراد أم لم يرد المضامين والتوجهات الفكرية التي شكلت تلك المناهج ، ومثل ذلك التطبيق سيؤدي في الأغلب إلى إساءة فهم المادة الأدبية موضوع التحليل النقدي .

٢ - أن يُحدث تغييراً جوهرياً في المنهج الغربي الذي يطبقه إلى حد ييج عل من الصعب القول بأن المنهج المطبق هو المنهج الأصلي ذاته .

أما القول بإمكانية فصل المنهج عن سياقه دون إحداث أية تغييرات ، أو بعد إدخال تعديلات طفيفة ، فهو نوع من الوهم الذي سرعان ما يتكشف تحت محك التحليل التاريخي للخلفية الثقافية الفلسفية التي تحملها تلك المناهج<sup>١</sup>.

### نقترح كخاتمة للبحث بعض الحلول:

#### الحلول المفترضة:

الانسجام: من شروط العملية النقدية انسجام الأداة مع المادة الإبداعية ، والانسجام لا يتأتى بالانفصال عن الشروط الحضارية والتاريخية وإنما بخلق راهنية معرفية ونقدية تتركز إلى حوارية تراثية وحدائية ومن ثمة التعويل على سمة التراكمية والتحوارية في بنى وعي نقدي لا يقفز على التراث ولا يعيش ضمن لحظة تاريخية ساكنة دون اعتبار للتحويلات الواقعية الحاصلة

الخصوصية المنفتحة: وهي التي تنبثق من منجزات الذات ومرجعياتها الأصيلة دون منع لتأثيرات الآخر المتعددة، لذلك يقول المسيري: "إن الخصوصية التي أراها، تدعو إلى ضرورة الانفتاح على كل الحضارات الإنسانية والعالمية، لا على الحضارة الغربية وحدها، وأن نهمل من معين كل الحضارات . هذا على عكس ما يرى دعاة القانون العام والعولمة الذين ينكرون الخصوصية، فهم يدورون في محي الحضارة الغربية وحدها (وهذه مفارقة جدية بالملاحظة). والانفتاح الحق على العالم لا يعني فقدان الخصوصية، بل إنه يدعمها، لأننا حينما ندرك تنوع النماذج الحضارية اللامتناهية، سنكتشف مدى تمهافت خضوعها للنموذج الغربي، وسنكتشف إمكانية أن تكون لنا لغتنا الحضارية الخاصة"<sup>٢</sup>.

يقترح عبد الوهاب المسيري في هذه القضية عدم ترجمة المصطلحات، وإنما تأمل الظاهرة ودراسة المصطلح الغربي بعد وضعه في سياقه الحقيقي، ومن هنا نصل إلى معرفة مدلولاتها الحقيقية لنقوم بتوليد المصطلحات وصكها من المعجم العربي، وإن كانت لا تعتبر ترجمة حرفية فإنها ستحمل رؤيتنا الخاصة وتتجاوز مسميات الآخر وادعاءاته ورؤيته، وهذا حسب المسيري ما سيعيد انفتاحاً حقيقياً على الآخر وليس خضوعاً أو رفضاً له، ولذا يقول: "فالانفتاح الحقيقي هو عملية تفاعل مع الآخر نأخذ منه (ونعطي) ونبدع من خلال معجمنا، فالإبداع من خلال معجم الآخر أمر مستحيل"<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> م.ن.ص ٢٦٧.

<sup>٢</sup> عبد الوهاب المسيري: الهوية والحركة الإسلامية. ص ٤٣.

<sup>٣</sup> عبد الوهاب المسيري: إشكالية التحيز. ص ٨٥.

التوليد: ويمكن اعتباره "محاولة تتجاوز عملية النقل ليطرح لا بديلا وإنما نقطة ابتداء جديدة تماما، يتم توليدها من داخل المعجم العربي من خلال التفاعل مع حضارة الآخر، ثم ننطلق بعد ذلك من داخل ما ولد إلى نسقنا المعرفي الفريد".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> . عبد الوهاب المسيري: إشكالية التحيز. ص ٨٧.

## البحث العلمي وأهميته في حياة الأمة في زمن العولمة

د. تركي سليمان الطحيني / مجموعة لاباز الدولية (السعودية)

### المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد

للبحث العلمي أهمية خاصة في حياة الأمم ، ويتميز عصرنا الحاضر ، بسرعة التغيير والتطوير في شتى مجالات الحياة ، حتى أصبحنا نعيش ثورة معلوماتية وتكنولوجيا متقدمة، ومتغيرة بسرعة مذهلة في شتى المجالات.

بحيث انعكس ذلك على تطورها وتقدمها صناعياً وتكنولوجياً في جميع المجالات ، مما يسهم في ازدياد معدلات النمو إلى مستويات أكبر، بحيث يؤثر في نمو المجتمع وتطوره وتحقيق الرفاهية لأفراد.

ولذلك نجد أن الخطط والمشاريع قائمة على البحث العلمي الذي هو العمود الفقري في نجاح الخطط وإنجازها.

ولذلك نجد أن الدول المتقدمة تسبق الدول النامية ، من ضمنها الدول العربية والإسلامية التي تنتمي للعالم النامي ، الذي تقل فيه نسبة الإنفاق على البحث العلمي بنسب لا تتجاوز ١% وهي نسبة ضعيفة جداً لا تساعد على النهوض بالأمة وتطويره ، وتكون سبباً في انخفاض معدلات النمو والإنتاج والتنمية ، وازدياد معدلات البطالة وانخفاض معدلات الاقتصاد بصفة عامة ، ونشوء خطط لا تحقق الهدف.

ومن المؤسف أن الشعوب العربية والإسلامية لا تعرف سوى ثقافة الاستهلاك، والاعتماد على الغير في توفير متطلبات حياتها بالإجمال، مما يجعلنا نفتقد لثقافة الإنتاج والإبداع والتطوير والاختراع ، حيث تعودنا على استهلاك كل ما ينتج ويردنا من الخارج ، بدون أن يكون لنا دور مؤثر في علمنا المعاصر، وأصبحنا نستورد كل ما نستخدمه من الخيط للإبرة .

### هجرة العقول والكفاءات العربية:

إن المجتمعات العربية أصبحت بيئة طاردة للكفاءات العلمية ، وتشكل هجرة الكفاءات العربية (٣١%) مما يصيب الدول النامية بالتخلف.

وهناك إحصاءات مذهلة عن عدد العلماء والأطباء والمهندسين والباحثين والمبدعين الذين تركوا أوطانهم : الديار العربية والإسلامية، واستقروا في دول أوروبا وأمريكا.

إحصاءات بالأرقام لا نبالغ إذا قلنا إن هذه الإحصاءات آخذة بالتصاعد والتزايد ، وبخاصة في المجالات العلمية والتكنولوجية والتقنية المهمة.

وقد قامت كثير من الهيئات كجامعة الدول العربية ، ومؤسسة العمل العربية ، والأمم المتحدة ، ومنظمة اليونسكو ، بمحاولة إحصاء عدد المهاجرين من الكفاءات العربية الإسلامية، وخلصت إلى ما يلي من الوقائع والإحصائيات الخطيرة

- هاجر خلال النصف الثاني من القرن العشرين بنسبة (٢٥-٥٠ %) من حجم الكفاءات العربية الإسلامية إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا.
- يهاجر كل سنة حوالي مائة ألف (١٠٠٠٠٠) من أصحاب الاختصاصات في الطب والهندسة والتكنولوجيا من تسعة بلاد عربية إسلامية هي: مصر، وسوريا، والعراق، ولبنان، والأردن، وفلسطين، وتونس، والمغرب، والجزائر.
- يهاجر إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا نسبة خمسين بالمائة (٥٠%) من الأطباء، وخمسة وعشرين بالمائة (٢٥%) من المهندسين، وخمسة عشر بالمائة (١٥%) من مجموع الكفاءات العربية.
- خمسة وسبعون بالمائة (٧٥%) من الكفاءات والعقول العربية الإسلامية تستقطبها وتتصيدا ثلاث دول غربية هي: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا.
- أربعة وخمسون بالمائة (٥٤%) من الدارسين والطلاب العرب والمسلمين الذين يدرسون في الدول الغربية يستقرون في البلدان التي تخرجوا منها، ولا يعودون إلى أوطانهم.
- هاجر أكثر من مليون ونصف من الكفاءات العربية الإسلامية إلى الولايات المتحدة وكندا في الفترة ما بين سنة ١٩٦٠م وحتى سنة ٢٠٠٧م.
- وفقاً لإحصاء الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سنة ٢٠٠٣م يقدر عدد المصريين المتميزين من الكفاءات والعقول التي هاجرت بثمانمائة وأربعة وعشرين ألفاً (٨٢٤٠٠٠)، منهم ألفين وخمسمائة (٢٥٠٠) عالم.

#### أسباب ضعف البحوث العلمية:

تشير بعض التقارير العربية والعالمية إلى أن ضعف البحوث العلمية في الدول العربية يعود إلى:

- ١ - لا يمثل البحث العلمي في الدول العربية سوى تمارين بحثية يقوم بها طلاب الدراسات العليا لنيل شهادات الماجستير أو الدكتوراه.
- ٢ - البحوث التي يجريها الأساتذة أنفسهم هدفها شخصي وهو للوفاء بمطالب البحث العلمي اللازم للترقية في سلك هيئة التدريس.
- ٣ - البحث العلمي في الدول العربية يفتقر إلى الوسائل العلمية والتكنولوجيات المتقدمة والحديثة
- ٤ - عدم وجود روح عمل الفريق للنهوض بالبحث العلمي ، لأن البحث العلمي يتطلب مشاركة عدة أطراف منها الباحثين في حد ذاتهم، ومنظمات الأعمال، وحتى الهيئات العمومية، والمنظمات المعنية بالبحث العلمي.
- ٥ - ضعف في التعاون بين الدول العربية فيما يخص البحث العلمي بين الجامعات العربية
- ٦ - في بعض الدول العربية يوجد لديها طفرة وكفاية في الإطارات الجامعية ، وتمتاز بكفاءة أكاديمية عالية ، ولكن لها ضعف قدرات بحثية، وهذا بسبب تخلف الإمكانيات المساعدة على البحث، فضلاً عن عدم توفر المناخ المناسب.

٧ - غياب وحدات البحث والتطوير في معظم الدول القادرة على حصر المشكلات على نحو دقيق وسليم ، فضلاً عن عدم رغبتها في الإعلان عن عما هو موجود لديها من معلومات.

٨ - ضعف الدعم المالي المخصص للبحث العلمي.

#### أهمية احتواء الباحثين المبدعين:

يعاني البحث العلمي في الدول العربية وضعاً صعباً للغاية، جعل الفجوة كبيرة إذا ما قورن بالدول المتقدمة ومعاناة الوطن العربي في مجال البحث العلمي لا تجد اهتماماً كبيراً من قبل المسؤولين والحكومات، مما انعكس سلباً على تصنيف الجامعات العربية مقارنة بغيرها في آخر تقرير صادر في شأن مستويات ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم، لم تكن من بينها سوى جامعة عربية واحدة، صنفت وفق المعايير المعتمدة كقاعدة يحتكم إليها، وفي مقدمتها مدى الاهتمام بالبحث العلمي كما ونوعاً وصرفاً مالياً، والغريب أن الجامعة في الترتيب ما بعد الرقم ٤٠٠.

لذا يجب علينا إعادة الصياغة والتعاطي مع البحث العلمي على أسس سليمة ، بحيث نظور الأبحاث، ونعمل على احتضان الباحثين المبدعين وتشجيعهم، والإنفاق عليهم بسخاء، وحث الدول والجامعات على ذلك.

ليبدأ الباحث مسيرته البحثية، ويبدأ في تحفيز نفسه، بالإلمام بتخصصه ومجاله، ويسير نحو تقديم أبحاث متميزة ترقى بالمجتمع، وترقى بمستوى البحث العلمي، الذي يعزز من دوره المحلي والعالمي.

#### أهداف البحث العلمي:

هي الأغراض التي يسعى المشروع البحثي لتحقيقها.

يهدف البحث العلمي إلى:

١. البحث عن المعلومات والحقائق ومن ثم اكتشافها.

٢. إيجاد معرفة وتكنولوجيا جديدة.

٣. استنباط مفاهيم ونظريات وكذلك أجهزة علمية جديدة، لدراسة الظواهر المختلفة.

فإن التقدم العلمي والتكنولوجي يؤدي إلى التنمية الشاملة ، ويعين على مواجهة التحديات الكبيرة ، وما هو إلا ثمرة البحث العلمي الذي يعتبر عصب التقدم العلمي والتكنولوجي ، ولم تصل الدول المتقدمة إليه إلا نتيجة دعمها للبحث العلمي وتوفيرها كافة وسائل التكنولوجيا الحديثة للبحث العلمي.

● نقتراح إنشاء كلية البحث العلمي (نظري – تطبيقي).

من خلال الاستنباط من القرآن الكريم والسنة النبوية.

تعتمد على العناصر الأساسية التالية:

- القرآن الكريم.
- السنة النبوية.
- التراب.
- الماء.
- العقل.

فمن كانت معه فسيطة فليزرعها.

ويكون عمل الكلية على مرحلتين:

المرحلة الأولى: بحوث نظرية.

المرحلة الثانية: بحوث تطبيقية؛ تنطلق من خلال برنامج الشراكات بين الجامعات.

ويكون مشروعها الأول: البحث العلمي في ما يختص بالغذاء والدواء ( الطب النبوي والطب البديل).

فأمة لا تملك غذائها لا تملك قرارها، ومن غذائك اعرف دوائك

ونتمنى من خلال هذا المؤتمر المبارك، أن يرى هذا المشروع النور

وفق الله الجميع لما يحب ويرضى

وصل الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

## المنهجية ليست حكرا على الغرب

د. فريدة علوان / جامعة عبد الرحمن ميرة - بجاية. - الجزائر.

### مقدمة

لا أحد ينكر أهمية المنهج بالنسبة لأي علم ، فبفضله تنتظم الأفكار و تخطط الأهداف حتى تكسى طابع علمي يسمح بدراسة الظواهر مهما كان مجالها. إلا أن أننا يجب أن نشير أن دراسة الظواهر الطبيعية والمادية هي أسهل بكثير من دراسة الظواهر الاجتماعية و الإنسانية مما أدى إلى تأخر ظهور هذه العلوم وتشعب المناهج أو الطرق المنهجية للدراسة و التحليل

### ظهور المنهج عند العرب

بالرغم أن الكثيرون يروا بأن كلمة المنهج هي من أصل يوناني و "تعني الطريق المرسوم مسبقا والذي يسوق إلى النتيجة".<sup>١</sup> فانه ليس من الذاتية إذا قلنا أن العرب هم أولى من استعملوا المناهج قبل الأوروبيون في البحوث العلمية و هذا ما تطرق إليه الدكتور رشيد زرواتي في كتابه القيم "مناهج وأدوات البحث العلمي" وغيرهم من المؤلفين إذ "تبني العلماء أسلوب الشك في البحث العلمي حيث وضحت رسائل "إخوان الصفا" منهج البحث العلمي في صراعة الفكر والتي تبين اتجاه التفكير العلمي لدى العلماء المسلمين..."<sup>٢</sup>

بل يذهب فضيل دليو وغيره في كتاب " علم الاجتماع من التغريب إلى التأصيل" إلى اقتراح منهج إسلامي كبديل للمناهج الغربية هذا المدخل هو المدخل المنهجي الإسلامي الذي تكمن أهميته في أصالته وكفايته ه المنهجية وقدرته على تحليل الظواهر المجتمعية والكشف عن السنن التي تحكمها، وهذا هو الدافع الحقيقي وراء طرح هذا الموضوع "٣. حتى يتم تفسير الظواهر أو السلوك الإنساني بالرجوع إلى الإسلام بما أن هذا الأخير تناول مشكلات الأفراد المجتمعية وكل ما يطرا عليهم وعلى جماعاتهم . "ففي إطار الإسلام يمكن أن تتعدد العادات والتقاليد والأعراف ..."<sup>٤</sup> ولأن كل مجتمع له خصوصيته رأى هؤلاء عدم كفاية المدخل المنهجية الغربية في معالجة قضايا العالم العربي الإسلامي ولذا من الجدير التفكير جديا في منهج إسلامي يدرس قضايا المسلمين بالرجوع إلى عقيدتهم بما أن خصوصيات الظاهرة تتغير من مجتمع لآخر .

- ١ - عبد الباسط محمد الحسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٥، ص ١٩٥.
- ٢ - زرواتي رشيد، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، ٢٠٠٥، ص ١٧.
- ٣ - دليو فضيل، زيمي مراد وغيرهم، علم الاجتماع (من التغريب الى التأصيل)، دار المعرفة، البلاد غير مذكور، السنة غير مذكورة، ص ١٤٥.
- ٤ - نفس المرجع، ص ١٤٦.

بعيدا عن كل الإيديولوجيات ف "لا معرفة بدون منهج" و لا أحد ينكر أهمية المنهج بالنسبة لأي علم من العلوم بل هو شرط ضروري في أي علم ولقد تفتن العرب لهذا قبل الغربيون بقرون ابتداء من ابن خلدون والفارابي، الرازي وغيرهم. مما أدى بالأمريكيون إلى "تخصيص جامعة "برنستون" في أمريكا أضخم جناح من أجل أبنيتها لماثر العالم أبو بكر الرازي" ويدل هذا على شيئين على الأقل، الأول اعترافهم بأسبعية استعمال المناهج العلمية عند العرب والثاني بتحليلهم بالموضوعية كونهم يخصصون جناح خاص بجامعة لعالم عربي. وما هذا إلا نموذج أو مثال يجب الأخذ به حتى لا ننسى فضل العرب أو المسلمون في نشوء مختلف العلوم أو المناهج العلمية "الفارابي وابن خلدون و الادريس وابن بطوطة درسوا الآثار الطبيعية والمناخية في مناهج حضارة الإنسان وفي قيمه وعاداته وسلوكه ومزاجه. ومن جهة أخرى حللوا طبيعة الترابط المنطقي بين تطور ونضوج الحضارة الإنسانية وبين تطور المعرفة العلمية بحقولها وتخصصاتها المختلفة، بذكر ابن خلدون في كتابه 'المقدمة' بأن الحضارة المتصورة للإنسان تظهر في الأقاليم الجغرافية المعتدلة المناخ بينما تنعدم في الأقاليم الحارة والباردة" <sup>٢</sup>. بغض النظر إذا كان ذلك لا يزال صحيحا أم لا، فالمهم هنا هو ما نلتمسه وبوضوح مبدأ السببية بين المتغيرات الموجودة والظاهر جليا في كتابات 'ابن خلدون' فضرورة الربط بين الظواهر لتفسيرها ليس من ابتكار دوركايم مع كل احترامنا لما قدمه لعلم الاجتماع. كما نجد ذلك أيضا عند تناوله للمنهج المقارن "يعتقد ابن خلدون بضرورة قيام الباحث على اظهار الا قتران السببي بين الحوادث والنظم ترتبط ببعضها البعض ارتباط العلة بالمعلول" <sup>٤</sup>. كما أن أول علماء العرب والمسلمين الذين اعتمدوا على المنهج المقارن في الدراسة والتحليل هو 'الفارابي' الذي قارن في كتابه 'أهل المدينة الفاضلة بين المجتمعات الكاملة والمجتمعات الناقصة" <sup>٥</sup>.

نفس الشيء بالنسبة للمنهج التاريخي: "يقول ابن خلدون بأن المجتمع البشري شأنه شأن الفرد يمر بمراحل منذ ولادته وحتى وفاته... وذلك لأن أحوال الأمم وعاداتهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهجا مستمر وإنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال" <sup>٦</sup> من هذا نفهم بأن لم يكن 'اوجست كونت' أول من استعمل المنهج التاريخي في تناول قضايا الأفراد داخل مجتمعاتهم.

### ظهور المنهج عند الغرب

بما انه يقل الكلام على 'كاتلي' الذي سبق دوركايم في دراسة الظواهر الانحراف منها الجريمة بطريقة منهجية ينسب ظهور المناهج عند الغرب إلى كل من 'اوجست كونت' و 'دوركايم' - الأول بالنسبة إلى المنهج التاريخي "نظر التاريخيون الأوروبيون إلى المنهج التاريخي نظرة واسعة وعميقة عندما استعانوا به في دراسة المجتمعات والظواهر" <sup>٧</sup>. إلا إن 'دوركايم' انتقد هذا المنهج واستبدله بالمنهج المقارن كونه "منهج تجريبي غير مباشر" <sup>٨</sup> دوركايم ص ٦

أي أن المنهج المقارن في نظره وحده كفيلا بأن يقوم دور التجريب عند دراسة و تحليل الظواهر الاجتماعية و تغيراتها. أي أنه يستبدل التجريب في العلوم الطبيعية وغيره بالمنهج المقارن في العلوم الاجتماعية فيخبرنا بان " المجتمعات ضيقة النطاق ذات

<sup>١</sup> إحسان محمد الحسن، مناهج البحث العلمي، دار وائل للنشر، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١١.

<sup>٢</sup> د. زرواتي رشيد، المرجع السابق، ص ١٧.

<sup>٣</sup> إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص ٣١.

<sup>٤</sup> الخشاب أحمد، التفكير الاجتماعي، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٣٠٥.

<sup>٥</sup> الفارابي، أهل المدينة الفاضلة، دار دمشق، بيروت، ١٩٧٣ في إحسان محمد الحسن، ص ٢٦٧.

<sup>٦</sup> عزت عبد العزيز، تطور المجتمع عند ابن خلدون، مهرجان ابن خلدون، القاهرة، في إحسان محمد الحسن، ص ١٩٦٢.

<sup>٧</sup> إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص ٨١.

التماسك الميكانيكي تتحول تاريخيا إلى مجتمعات واسعة النطاق، هذه المجتمعات التي تتمسك عضويا المبني على المبادئ التعاقد والقانون والنزعة الفردية"<sup>1</sup>.

و في نفس السياق لا يفوتنا بنفس المناسبة الإشارة بأن ابن خلدون قد سبقه بالمقارنة بين النظم الاجت ماعية "بجدد ابن خلدون ماهية النظم الاجتماعية أو العمرانية التي يتكون منها البناء الاجتماعي وهي النظام أو العمران الديني، والعمران الاقتصادي، والعمران السياسي، والعمران العائلي"<sup>2</sup>.

زيادة عن أسبقية استعمال المنهج المقارن من طرف ابن خلدون بقرون، قدم لنا على ط بق جاهز من خلال العبارات والاقتراحات مختلف التخصصات التي تم التفكير فيها والاعتراف بها "مؤخرا" وذلك بتقسيم و تصنيف مختلف مجالات علم الاجتماع منها علم الاجتماع الديني، علم الاجتماع الاقتصادي، علم الاجتماع العائلي...

### المنهج والمنهجية

تحدثنا على كلمة المنهج عند قدماء العرب لكننا لم نجد كلمة المنهجية عندهم، فهل المنهجية هي نفسها المنهج أم هناك فرق بينهما؟ هذا ما سنحاول التطرق إليه واستخراجه عن مختلف المؤلفات الحديثة العربية منها أو الأجنبية

يرى "إحسان محمد الحسن" المناهج على أنها "النظرية منها والميدانية هي بمثابة الأدوات الفاعلة التي تعين الباحث الاجتماعي على جمع البيانات والمعلومات النظرية والميدانية... وان الاختصاصي الاجتماعي لا يمكن أن يكون عالما في موضوعه دون تركيزه على مناهج البحث الاجتماعي وفهمه لأساليبها وصيغها وفنونها النظرية والتطبيقية"<sup>3</sup>

بمد لنا المؤلف من خلال هذا التعريف أهمية المناهج عند تناول الباحث لدراسة ميدانية كانت أو نظرية، مضيفا مميزات المنهج "بفضله قد حولت علم الاجتماع وفروعه العلمية المتخصصة من موضوعات أدبية و فلسفية إلى موضوعات علمية وموضوعية"<sup>4</sup>. فان كان هذا هو المنهج فماذا قيل عن المنهجي وهل هناك أصلا فرق بينهما؟

ولمعرفة ما إذا كان فرق بين المصطلحين حقا، ينبغي في البداية التطرق لأهم تعاريفها من خلال 'موجز قاموس العلوم الاجتماعية'، تعرف 'مادلين قرافيتز' المنهج على أنه "الطريق الذي يحتوي على مجموعة القوانين أو المراحل لبلوغ الهدف في أحسن الظروف"<sup>5</sup> أما المنهجية فتعرفها على أنها "علم المناهج، المبادئ وخطوات الأبحاث العلمية لهذه المناهج"<sup>6</sup> فالفرق من خلال هذين التعريفين يبدو واضحا، فالمنهج جزء من المنهجية أو المنهجية تحتوي جملة المناهج.

أما 'موريس أنجرس' فيوضح الفرق بينهما كون "المنهج هو مجموعة العمليات منظمة لبلوغ هدف ما"<sup>7</sup> والمنهجية يعرفها على أنها مجموعة المناهج والتقنيات لإعداد بحث. "إضافة إلى ما سبق من تعريف مبرزة الاختلاف بين الكلمتين أي أن المناهج من محتويات المنهجية أو جزء منها فالمنهجية إذن أوسع من المنهج كونها تتضمن المناهج والتقنيات.

<sup>1</sup>- عبد الباقي زيدان التفكير الاجتماعي، دار النشر الثقافة، 1972، في. إحسان محمد الحسن، ص 230،

<sup>2</sup>. الخشاب أحمد، المرجع السابق، ص 507،

<sup>3</sup>. إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص 76،

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص 76،

<sup>5</sup> -GRAWITZ Madeleine, Lexique des sciences sociales, 8<sup>ème</sup> édition, Dalloz, 2004, p274.

<sup>6</sup> -Ibid, p274.

<sup>7</sup> -ANGERS Maurice, Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaine, Casbah, Alger, 1997, p366.

<sup>8</sup> -Ibid, p366.

إضافة إلى هذا رأينا أنه من الضروري تقديم بعض آراء المؤلفين حول هذه النقطة وكيفية تناولهم لكلا اللفظين؟

المنهج عند 'غيمون بودون' و'رونو فيليو يشيران على أن "الاستعمال للمنهج في علم الاجتماع يشير إلى التقنيات وتحليل المعطيات".<sup>1</sup>

ومن التعاريف الأخرى من خصصت المنهج للجانب التطبيقي "الخطوات التطبيقية للإطار الفكري أي الجانب التطبيقي لخطوات البحث العلمي".<sup>2</sup>

لكن هناك من لا يرى الفرق بينهما ويكتفي بتعريف المنهج دون التطرق إلى كلمة المنهجية "المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في الدراسة للمشكلة والمنهج بمعناه ال واسع يعني مجموعة الأطر والاجراءات والخطوات التي يضعها الباحث عند دراسة المشكلة...الخطة التي تحتوي على الخطوات لتحديد المفاهيم ....واختيار المنهج ووسيلة جمع البيانات وتحديد مجتمع البحث...".<sup>3</sup> يعرف المؤلف هنا المنهج بالخطوات النظرية والتطبيقية للبحث، فان كان هذا تعريفه للمنهج فلما يدرج اختيار المنهج المنهج من بين هذه الخطوات . لذلك نرى أنه كان من أجدر أن يكون هذا التعريف مناسباً لكلمة المنهجية

كما هناك من الباحثين من حاول رفع الالتباس بينهما بالمزج بين العبارتين عن قصد " ربطوا كلمة المنهج والمنهجية في عبارة عن مجموعة المناهج والتقنيات التي توجه إلى إعداد البحث وترشد الطريقة العلمية".<sup>4</sup>

رغم كل هذه الاختلافات يبقى المنهج الشيء الذي يفضلهُ أصبح الاجتماعي يدرس بطريقة علمية أي أصبحت للمشاكل الاجتماعية علم يدرسها محللها مثلها مثل العلوم الطبيعية لتعطي لنا علماً مستقلاً يسمى الي وم بعد مروره بعدة تسميات علم الاجتماع أو بالسوسيولوجية .

فما هي أهم المناهج المستعملة لدراسة الظواهر الاجتماعية وهل هناك فرق في تناولها عند العرب و الغرب وما هي التقنيات الخاصة بكل منهج ؟

يتفق الجميع على أن " طبيعة موضوع البحث هي التي تحدد منهج الدراسة " . ونضيف هنا الهدف من وراء البحث ونوع وحجم مجتمع البحث . لأن كل هذه الاعتبارات تجعل الباحث يميل أو يضطر إتباع منهج دون الآخر.

### تناول المناهج عند الغرب حديثاً :

الدراسات الكمية والدراسات الكيفية

جل المراجع الأجنبية الفرنسية بالأخص تصنف الأبحاث وبوضوح إلى صنفين أساسيين ألا وهما الكمي أو الكيفي "نقطة انطلاق لأي بحث يكون بالكم أو بالكيف".<sup>5</sup> وحتى لا نسلم بالقول 'بوان كاري' أن "علم الاجتماع هو علم كثير المناهج قليل النتائج" نفضل قول ما جاء في أحد الكتب المنهجية الصادرة مؤخرًا " هناك تعدد في مناهج العلوم الاجتماعية تقسمها إلى نوعين الكمية والكيفية... لكلاهما مختلف الأدوات المنهجية الخاصة به، الاستمارة، المقابلة، والملاحظة... ويبقى المنهج الكيفي أفضل

<sup>1</sup> -Boudon Raymond et FILIEULE Renaud, Les méthodes en sociologie, 12<sup>ème</sup> édition, P.U.F, Paris, 2004.

<sup>2</sup> -زيان عمر محمد، البحث العلمي (مناهجه وتقنياته)، طة، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٣، في ذررواتي رشيد، المرجع السابق، ص ٤٦،

<sup>4</sup> -ANGERS Maurice, Op cit p24.

<sup>5</sup> -احسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص ٢١،

<sup>6</sup> - BOUDON Raymond, Les méthodes en sociologie, 10<sup>ème</sup> édition, PUF, Paris, p26.

وسيلة للتخلص من الأفكار المسبقة... وحتى إذا تناول الباحث منهج دون الآخر فهما غير مضادان وإنما متكاملان لأنهما أدوات منهجية في تناول الباحث واستعمالهما يعود إلى التساؤل الميداني والى الإشكالية<sup>1</sup>.

وهذا ما سبق إدراجه سابقا فمن الأسباب التي تجعلنا نستعمل منهج ما يعود أيضا إلى أهداف الدراسة لأن الهدف يكمن في الإشكالية وفي التساؤلات بالأخص.

ويضيف لنا مورس أنجلس بأن "المنهجين المتميزين والأكثر استعمالا هما الكيفي و الكمي حسب المعطيات ... الكمي لقياس الظاهرة والكمي لفهمها"<sup>2</sup> ٦٠

وبالرغم من سلسلة الاختلافات المنهجية الموجودة والعائدة إلى تنوع المشاكل المطروحة في مختلف المجتمعات إلا أن 'رعمون بودون' يصفها على أنها صراعات غير حقيقية لذلك تتفق جميع المؤلفات الغربية على أن كل الأبحاث السوسولوجية تصنف إما في الكيفي إما في الكمي "الاختلافات التاريخية ليست المنبع الوحيد في تنوع المناهج السوسولوجي لأن علم الاجتماع نجم على ما كانت عليه السوسولوجية في الماضي لتستمر في الحاضر بطرح المشاكل بمختلف المميزات إذن تتطلب مناهج مختلفة... وفي نفس المحتوى، نستطيع أن نميز بين نوعين لشرح الانقلابات أو التغيرات الاجتماعية إما بطريقة كمية إما بطريقة كيفية"<sup>3</sup>.

فبالإضافة إلى أن الظواهر وخصوصياتها تتغير من مجتمع إلى آخر فهي تتغير من زمن إلى آخر وهذا ما أتى ب هودوركابم 'عند تحديده لخصوصيات أو مميزات الظاهرة الاجتماعية زيادة إلى أن كل المجتمعات لا تخلوا من الانقلابات أو بالأحرى إلى التغيرات الاجتماعية. ومن هنا نتساءل وبصفة موجزة ما هي أهم مميزات كلا المنهجين وذلك دائما حسب الغربيين؟

بالرغم أن الكثير يرى أن ا لدراسات الكمية هي دراسات الأكثر دقة و موضوعية إلا أن الكثير يرى في الدراسات الكمية مميزات لا تحض بها نظيرتها الكمية " فان كانت الدراسات الكمية تلك الدراسات التي تجمع المعلومات على مجموعة وحدات للمقارنة والتحليل إلا أن الدراسات الكيفية تأتي لتحليل الظواهر المعقدة"<sup>4</sup>. ومن هنا يتضح جليا ميزة المنهج الكيفي و ضرورة الاستعانة به أو تبنيه عند التطرق إلى بعض إلى مواضيع الاجتماعية التي ستدعي الغوص في الظاهرة والتحليل العميق . لهذا جاءت المناهج الكيفية كبديل أو تكميل للمناهج الكمية "عندما تكون هذه الأخيرة قد استعملت بطريقة سطحية وسريعة"<sup>5</sup>.

فغزارة وطبيعة المعطيات الكيفية تتطلب تحليل وتأويل خاص لذا أثبت أن طريقة تطبيق المنهج الكيفي " تتغير من موضوع إلى آخر ومن دراسة إلى أخرى أي عكس تمام المنهج الكمي الذي يتم تطبيقه بطريقة موحدة ولتنوع الدراسات الكيفية يمكن تبنيتها بالآلاف الطرق في البحوث الكيفية"<sup>6</sup>. لذا يقال في الأبحاث الكمية فلكل بحث كيفي طريقته خاصة له

هكذا رأينا أهم التقسيم الذي ارتآه الغرب واتفقوا عليه في تقسيم البحوث السوسولوجية فما هو الحال عند العرب ؟

<sup>1</sup> -DESANTI Raphae Let CARDON Philippe ,(Méthodologie(initiation à l'enquête sociologique),A.S.H,FRANCE,20010

<sup>2</sup> -ANGERS Maurice,Op cit ,p60.

<sup>3</sup>-BOUDON RAYMOND ,Op cit ,p7.

<sup>4</sup> -Boudon Raymond,Op cit, p96.

<sup>5</sup> -ibid,p31.

<sup>6</sup> -MILES Matthew et HUBERMAN Michael,traduit de la 2<sup>ème</sup> édition américaine par HLADY Rispal,Analuse des données qualitative,2<sup>ème</sup> édition,De boeck,Paris,2003,p26 .

## المناهج عند المؤلفين العرب حديثا

### الكمية والكيفية؟

رغم أن الكتب المنهجية باللغة العربية ثرية بالمعلومات والتفاصيل والمناهج إلا أنها لا تذكر نفس التقسيم الذي وجدناه عند الغرب إلا نادرا وأحيانا بطريقة غير مباشرة . فتحت عنوان الإحصاء والمناهج الإحصائية رفعا هذه الفقرة " إن الواقع الاجتماعي معقد وطرق تحليله متعددة ولذا فإن مناهج البحث في العلوم الاجتماعية تختلف باختلاف مظاهر هذا الواقع من حيث الكم والكيف، ولكن ذلك لم يعني الباحثين من التعثر أمام إحدى أهم المشكلات الملزمة للدراسة الأمريكية في هذا المجال، ألا وهي صعوبة قياس بعض الظواهر الاجتماعية من 'تكميمها' بظهور تقنيات التحليل الكيفي".<sup>1</sup>

ولعل الحديث المفصل عن تقنيات المقابلة والاستمارة جعل الباحثون يستغنون إدراجها في نوع الكمي أو الكيفي لما هو بديهي . فبالقنات وطبيعتها ندرك كون البحث كمي أو كيفي . "يسعى كل علم من العلوم طبيعية كان واجتماعيا لاكتشاف وفهم الارتباط والعلاقات الموجودة بين الظواهر، وعلم الاجتماع على غرار العلوم الأخرى يهدف إلى فهم السلوك الإنساني ودوافعه ونتائجه ولتحقيق ذلك الغرض يستخدم الباحثون وعلماء مجموعة من التقنيات".<sup>2</sup> فبواسطة التقنية نجمع المعطيات ونحللها وذلك بطبيعة الحال يحدث في الميدان - باستئله الأبحاث النظرية - والميدان هو من يستدعي أسلوب الكمي أو الكيفي "التقنيات هي مجموعة من المؤشرات للكشف عن أبعاد المفهوم موضوع الدراسة بواسطة استقصاء امبريقي"<sup>3</sup> . بما أن عن طريق التقنية نتقل من النظري إلى الملموس وذلك بتحويل المؤشرات إلى أسئلة بالنسبة للاستمارة ومحاور بالنسبة للمقابلة.

عدم سرد المنهج الكمي والكيفي عند المؤلفين العرب قد يعود ربما إلى ضرورة إدماج أي دراسة كانت في أحدهما أو كلاهما، لذا غالبا ما يستعمل عبارة الدراسات الكمية أو البحوث الكيفية عوضا عن عبارة منهج كمي أو منهج كيفي

### مختلف المناهج في المراجع العربية

ولأن الباحث عند دراسته لأي موضوع ينبغي أن يعتمد على أكثر من منهج، حتى يتسنى له جمع المعلومات والمعطيات الكافية حول الموضوع ثم تحليلها اقترح لنا مؤلفين عرب مناهج متنوعة. منها **المنهج الوصفي** الذي يعرف على أنه "طريقة لوصف الظاهرة كميًا وكيفيًا"<sup>4</sup>.

كذلك **منهج دراسة حالة** الذي نادرا ما نجده في الكتب الفرنسية يعرف على أنه "منهج بحث يدرس مجموعة صغيرة من الأفراد دراسة مكثفة تنطرق إلى ظروفهم ومشكلاتهم والعوامل الموضوعية والذاتية المؤثرة فيهم، إضافة إلى تركيز المنهج على تاريخ الفرد"<sup>5</sup>

أما **تحليل المضمون (المحتوى)** حسب تعريف 'برلسون' و الأكثر تداولاً فهو "تقنية بحث تستهدف الوصف الموضوعي، المنهجي والكمي للمحتوى الظاهرة..."<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - دليو فصيل، غربي علي و آخرون، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، ١٩٩٠، ص ٣٣،

<sup>2</sup> دليو فصيل، غربي علي و آخرون المرجع السابق، ص ١٨٥،

<sup>3</sup> - سلاطينة بلقاسم، محاضرات في المنهجية (دعم بيداغوجي لطلاب علم الاجتماع)، ط ٢، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، ٢٠٠٧، ص ١٣،

<sup>4</sup> - زرواتي رشيد، المرجع السابق، ص ٥٩،

<sup>5</sup> - احسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص ١٤٤،

<sup>6</sup> - زرواتي رشيد المرجع السابق، ص ١٦٤،

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو أن رغم هذا التعريف الذي يعرف تحليل المحتوى على أنه تقنية كل المراجع باللغة العربية تتبناه كمنهج والدليل على هذا ولنفس المؤلف في نفس المرجع عند تطرقه لتحليل الوثائق عنوان " تحليل الوثائق في منهج تحليل المحتوى" و في تعريف آخرم ترجم عن الإنجليزية ل'وليم كوود' و' بي هات' تعريف تحليل المضمون "منهج تحليل المضمون هو من المناهج المهمة المستخدمة في دراسات المقالات دراسة تحليلية تنطرق إلى محتوى العبارات ومصطلحات...".<sup>1</sup>

كما نجد **المسح الميداني** الذي لا نجد له أثر في الكتب الأجنبية "إن طريقة المسح الميداني هي طريقة الحديثة التي يستعملها العالم فيجمع بيانات ومعلومات التي تساعده على بناء فرضياته وتكوين نظرياته وتوضيح حقا ثقته وصياغته قوانينه الاجتماعية الشمولية".<sup>2</sup>

إن غزارة المعلومات في الكتب العربية سواء كانت عربية محضة أم مترجمة عن الإنجليزية لا تقتصر فقط في المناهج وإنما تتعرض لكثير من النقاط الأخرى .

فنجد مثلا في كتاب 'تصميم البحوث العلمية' 'الحسن الساعاتي' الفرق بين التجربة والتجريب فيعرف التجربة على أنها "واقعة عرضية وحدثا تلقائيا غير مستشار وإنما التجريب هو الوسيلة لتحقيق غاية في استعمال الوسائل وهذا هو الهدف من المنهجية".<sup>3</sup> ومن خلال هذا التعريف لا يكتفي المؤلف بالفصل العلمي عن ما هو لا علمي وإنما يعطي لنا أيضا تعريف خاص بالمنهجية، كونها لا تتبع تلقائيا وإنما عن طريقها يسطر ويحقق الهدف لأن المعرفة العلمية لأي اختصاص يجب أن تكون تجريبية نظرية كانت أو تطبيقية. المهم أن البحث العلمي " لا يهتم بوصف الظواهر، بقدر ما يحاول اكتشاف وشرح أسباب وجودها وتفسير العلاقة القائمة بين الظواهر".<sup>4</sup>

وعلى غرار 'مادلين قرافيتز' يعتبر هذا الكتاب من المراجع القليلة جدا التي تتعرض للبحث الاستطلاعي La pré-enquête والذي يعد مرحلة هامة ضمن مراحل البحث العلمي بتوضيح أهميتها "يرجى من ورائها الوقوف على مدى وضوح الأسئلة وتغطيتها للمتطلبات التي وضعت من أجلها، وأن أي تغير أو إضافة أو تعديل بالنسبة للأسئلة بعد دراسة الاستطلاعية...".<sup>5</sup> فمثل هذه التفسيرات نحن بحاجة ماسة إليها لتزويدها لطلابنا فكثيرا ما تخلط هذه المرحلة بمرحلة الاستقصائية La phase exploratoire عندها تجمع المعلومات في بداية البحث من قراءات و وثائق وتجري مقابلات تسمى بالمقابلات الاستقصائية قصد تحديد الموضوع بدقة وتوظيف المعلومات لبناء الإشكالية والفرضيات.

وما هذه إلا نماذج قليلة كأمثلة لمحتويات مراجع اللغة العربية التي سواء كانت تعتمد على الترجمة أو على الإبداع وبغض النظر (أو وسط) كل الصراعات أو الاختلافات المنهجية (فالحوصلة ما بين الاثنين (الترجمة والإبداع) جانب جد إيجابي يثري معارفنا وخبراتنا العلمية وبالتالي يخدم العلوم الاجتماعية وبالأخص علم الاجتماع .

1- زرواتي رشيد المرجع السابق، ص ١٦٧،

2- احسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص ٣٢٦،

3- احسان محمد الحسن، دراسة نظامية، دار وائل للنشر، بغداد، ١٩٦٧، في احسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص ١٣٥،

٤٢ - الساعاتي حسن، تصميم البحوث الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٤٠،

- دليو فضيل و غربي علي، المرجع السابق، ص ١٢،

6 نفس المرجع، ص ١٠.

فبعد ما كان لا بد من الاعتماد على طرق برهنت فعاليتها في العلوم الأخرى كعلم الطبيعة التي تظهر بوضوح العلاقات الكامنة بين الظواهر، أصبح لدينا اليوم في علم الاجتماع وبفضل الأبحاث الكثيرة و المتنوعة عبر العالم والاتجاهات المختلفة والمتنوعة رصيد منهج ضخم، كله يسعى إلى هدف واحد ألا وهو التفسير الحقيقي أو العلمي للظواهر الاجتماعية أي الوصول إلى نتائج منطقية وصحيحة، وبهذا نكون قد صححنا العبارة القائلة بأن علم الاجتماع هو علمٌ كثير المناهج وقليل النتائج!

## قائمة المراجع

### أولا المراجع العربية

- إحسان محمد الحسن، مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، داروائل للنشر، ٢٠٠٤.
- أنجوس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، (تدريبات عملية)، دار القصبه للنشر، الجزائر، ٢٠٠٤.
- دليو فضيل، زعيمي مراد وآخرون، علم الاجتماع (من التعريب الى التأصيل) دار المعرفة، بدون تاريخ.
- دليو فضيل، د.علي غربي وآخرون، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، ١٩٩٩.
- سلاطية بلقاسم، محاضرات في المنهجية (دعم بيداغوجي لطلاب علم الاجتماع)، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط٢، قسنطينة، ٢٠٠٧.
- زرواتي رشيد، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين المليلا، ٢٠٠٠.
- شقيق محمد، البحث العلمي، (أسس، الاعداد)، بدون دار النشر، بدون مكان نشر، ٢٠٠٤.

### ثانيا المراجع الفرنسية

- ANGERS Maurice, Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines, casbah, Alger, 1997.
- BOUDON Raymond, Les méthodes en sociologie, 10<sup>ème</sup> édition, P.U.F. Paris, 1995.
- BOUDON Raymond et FILIEULE Renaud, Les méthodes en sociologie, 12<sup>ème</sup> édition, P.U.F, Paris, 2004.
- BOUTILLIER Sophie et UZUNIDIS Dimitri, Mémoire et rapport de stage (méthodologie approfondie),
- CHAMPAGNE Patrique, et autres Initiation à la pratique sociologique, Dunod. Paris, 2006.
- COMBESSIE Jean Claude, La méthode en sociologie, Casbah, Alger, 1998.
- DESANTI Raphael et Cardon Philipe, Méthodologie, initiation à l'enquete sociologique, A.S.H, France, 2010.
- DURKHEIM Emil, Les regles de la méthode sociologique, Document produit en version par TREMBLAY Jean – Marie, Dans les classique des sciences sociales, Une collection développée en collaboration avec la bibliothèque BOULET Paul – Emil de l'université du Québec, édition complétée à Chicoutimi, Quebec, 2012.
- GILLE Ferreol et autres, Dictionnaire de sociologie, 3<sup>ème</sup> édition, Armond Colin, Paris, 2004.
- Sous la direction de GAUTIER Benoit, Recherche sociales (de la problématique à la collecte des données ), 4<sup>ème</sup> édition, Presse de l'université du Quebec, CANADA ? 2003.
- Grawitz Madeleine, Lexique des science sociales, 8<sup>ème</sup> édition, Dalloz, Paris, 2003.
- Grawitz Madeleine, Méthodes des sciences sociales, 10<sup>ème</sup> édition, DALLOZ, Paris, 1996.

-Sous la direction de MOSCOVICI Serge et BUSHIM Fabrice, Les méthodes des sciences humaines, P.U.F, Paris, 2003.

-MILES Mattheui et HUBERMAN Michael, traduit de la 2<sup>ème</sup> édition américaine par HLADY Martine, Analyse des données qualitatives, 2<sup>ème</sup> édition, Deboeck, Paris, 2003.

-Quivy Raymond et COMPENHOUDT Van LUC, Manuel de recherche en science sociales, 3<sup>ème</sup> édition, Dunod, Paris, 2006.



## محو الأمية المعلوماتية كضرورة للانتقال نحو التعليم الإلكتروني

الدكتور يحيى محمد والدكتورة بن عائشة نبيلة / جامعة المدية - الجزائر

### ملخص

التعليم الإلكتروني هو الثورة الحديثة في أساليب وتقنيات التعليم والتي تسخر أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجهزة وبرامج في عمليات التعليم، بدءا من استخدام وسائل العرض الإلكترونية لإلقاء الدروس في الأقسام التقليدية واستخدام الوسائط المتعددة في عمليات التعليم، وانتهاء ببناء المدارس الذكية والأقسام الافتراضية التي تتيح للطلبة الحضور والتفاعل مع محاضرات وندوات تقام في دول أخرى من خلال تقنيات الإنترنت والتلفزيون التفاعلي.

وعلى ضوء هذه التقنية الحديثة، ومن أجل تعميم الاستفادة منها لكل شرائح المجتمع، وجب على الحكومات انتهاج برامج إستراتيجية من أجل محو الأمية المعلوماتية لدى الأفراد الذين لا يحسنون استعمال مختلف التقنيات الإلكترونية التي تمكنهم من الاستفادة الفعالة من هذه التكنولوجيا الحديثة.

### مقدمة

لا تقتصر أهمية تنمية الموارد البشرية على إمكانية استخدام المعلومات وتوزيعها، ولكن كوسيلة هامة لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وقد اهتمت كثير من البلدان بأهمية الثروة البشرية، فهي حجر الزاوية في بناء مجتمع المعلومات. وتوفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أعمال جديدة وفرص أفضل في الإنتاجية ولكنها تتطلب توفر قدرات جديدة أيضا. وتواجه الدول تحديا ثنائيا، فمن ناحية، يجب ألا تواجه صناعة الاتصالات والمعلومات بالنقص في الكفاءات اللازمة لها، من ناحية أخرى، يجب أن يتم تجهيز القدرات اللازمة لاستخدام هذه التكنولوجيا.

وقد قامت العديد من الدول خاصة النامية منها على مدار السنوات الماضية بإعادة هيكلة مناهجها الدراسية بحيث تتضمن تعليم البرامج المعدة مباشرة لمعرفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف المراحل الدراسية والتي تناسب سوق العمل وبالإضافة إلى ذلك تدرك حكومات هذه الدول أنها بحاجة إلى رؤية خاصة في مجال التعليم لمواكبة متطلبات مجتمع المعلومات.

علاوة على ذلك، فإن الخطط والتوقعات بشأن الاحتياجات المستقبلية من عمالة تكنولوجيا المعلومات تستند إلى متطلبات الحاضر أو الماضي أكثر من استنادها إلى إستراتيجية تطلعية، ومن المهم أيضا تدريب الإدارة المتوسطة على مختلف وسائط تكنولوجيا المعلومات في إجراءاتها التنفيذية حتى يمكنها التعامل مع المشاريع في هذا المجال بنجاح في كلا القطاعين العام والخاص.

وتعتبر البرامج التدريبية، سواء المتخصصة أو التي تعتمد على المهارة أحد أهم روافد التنمية البشرية خاصة مع قصور البرامج التعليمية في العديد من البلدان، عن سد الفجوة بين ما هو موجود من مناهج دراسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما هو مطلوب منها لمواكبة التطور المتلاحق في هذا المجال. ولذلك، فمن الضروري وضع برامج تدريبية على مستوى عالمي لرفع مستوى المحترفين في مجال

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن إتاحة برامج أخرى لمستخدمي هذه التكنولوجيا لرفع كفاءتهم في أداء الأعمال وضمان الاستخدام الأمثل للأدوات والبرامج المتاحة لتسهيل أداء الأعمال في كافة القطاعات الأخرى باستخدام هذه التكنولوجيا.

### أولا: السمات الرئيسية للتعليم في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إزاء عولمة الاقتصاد وعمليات إعادة الهيكلة في المنظومات السياسية والاقتصادية في العالم وما تتطلبه من معارف، أخذت منظومة التعليم، وخاصة المستويات العليا، بالتغير وذلك على المستويات الوظيفية والهيكلية، وعلى مستوى المحتوى والمنهج. وهذا التغير تفرضه الحاجات الجديدة إلى القوى العاملة حاضرا ومستقبلا، وكذلك حاجة هذه القوى إلى التعلم المستمر، ومن أهم السمات التي ينبغي أن تستوفيها أنظمة التعليم: (٥)

١. تعزيز قدرة الطلبة على الحصول على المعرفة واستخدامها: إذ لم يعد بإمكان المدرس أن يقدم كل المعارف المطلوبة للطلبة، فحجم المعارف في تزايد مستمر، وليس بمقدور شخص ما الإدعاء بإمكان تقديم آخر المستجدات، وليس بمقدور الطلبة استيعاب كل ما هو متيسر من معلومات عن موضوع معين في فترة محددة. وهكذا يكون التعليم قد تحوّل من أداة لتمير المعارف إلى أداة لتلقين الطلبة كيفية التعلم وكيفية مواجهة المسائل وربط القديم بالجديد؛

٢. اعتماد النهج الإجمالي بدلا من النهج المجزأ: لا يزال حيز كبير من التعليم قائما على تجزئة المعرفة إلى اختصاصات متباينة، ولكن الواقع الحالي يتطلب الفهم الإجمالي لمنظومات التفكير، فهو ضروري جدا لإدراك أكثر إحاطة بالواقع المعقد للمنظومة العالمية؛

٣. التركيز على المفاهيم المجردة: تقدّم المؤسسات الأكاديمية للطلبة أوضاعا محددة تماما وتطلب منهم التعامل معها، ولكن الواقع المتسارع نادرا ما يقدم معلومات محددة بطريقة واضحة. ولذلك على الطلبة معرفة كيفية جمع المعلومات الضرورية وتحليلها وكيفية اتخاذ القرارات في واقع معقد لا تتوفر عنه معلومات كاملة؛

٤. تعزيز العمل الجماعي: الابتكار والتجديد هما العاملان الأكثر تأثيرا في الاقتصاد، وهذه العملية تحتاج بطبيعتها إلى التفاعل الذي يمثل نهما جماعيا في العمل، ويتطلب مهارات في النقاش والإقناع والتنظيم والإدارة، فأليات كثيرة من نظام التعليم الحالي تميل إلى تشجيع الفردية بدلا من العمل ضمن الفريق؛

٥. كسر حدود الزمان والمكان: إذ تتطلب ظروف الحياة والعمل الجديدة التعلم الدائم، وهذا يستلزم مرونة في نظام التعليم بحيث يمكن للمتعلم أن يختار الزمان والمكان المناسبين لتعلمه؛

٦. الحاجة المتزايدة إلى تأهيل أعداد أكبر في المجالات العلمية والتقنية: فأسواق العمل تتزايد طلبا على كفاءات في مواضيع مثل التكنولوجيا الحيوية والمواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها، وعملية الابتكار والتجديد تحتاج إلى عمال من ذوي المهارات العلمية.

وفي هذا السياق، يبدو من الضروري إعادة النظر في مجمل النظام التعليمي، بحيث يضمن تكوين عمال المعرفة القادرين على فهم واستخدام المعرفة التكنولوجية، إذ إن هؤلاء العمال هم قوة اقتصاد المعرفة.

### ثانيا: أهداف التعليم الإلكتروني

يهدف التعليم الإلكتروني كصيغة حديثة للتعليم عن بعد إلى تحقيق العديد من الأهداف منها: (٠٢)

١. زيادة فاعلية المدرسين وزيادة عدد طلبة الشعب الدراسية؛
٢. مساعدة المدرسين في إعداد المواد التعليمية للطلبة وتعويض نقص الخبرة لدى بعضهم؛
٣. تقديم الحقيبة التعليمية بصورتها الإلكترونية للمدرس والطالب معا وسهولة تحديثها مركزيا من قبل إدارة تطوير المناهج؛
٤. إمكانية تعويض النقص في الكوادر الأكاديمية والتدريبية في بعض القطاعات التعليمية عن طريق الأقسام الافتراضية (VIRTUAL CLASSES)؛
٥. تقديم نظام القبول في الكليات والمعاهد وكذلك الاختبارات الشاملة في التعليم عن بعد وبطريقة ذات مصداقية عالية دون هدر الكثير من أوقات الطلبة والموظفين كما يحدث في الطرق التقليدية؛
٦. تقديم الخدمات المساندة في العملية التعليمية مثل التسجيل المبكر وإدارة الشعب الدراسية و بناء الجداول الدراسية وتوزيعها على المدرسين وأنظمة الاختبارات والتقييم وتوجيه الطالب من خلال بوابات خاصة.

### ثالثا: مزايا التعليم الإلكتروني

هناك العديد من المزايا والمبررات والفوائد الأخرى للتعليم الإلكتروني منها: (٠٣)

١. زيادة إمكانية الاتصال بين الطلبة فيما بينهم، وبين الطلبة والمدرسة وذلك من خلال سهولة الاتصال ما بين هذه الأطراف في عدة اتجاهات مثل مجالس النقاش، البريد الإلكتروني، غرف الحوار، بما يزيد ويجفز الطلبة على المشاركة والتفاعل مع المواضيع المطروحة؛
٢. المساهمة في وجهات النظر المختلفة للطلبة: فالمنتديات الفورية مثل مجالس النقاش وغرف الحوار تتيح فرصا لتبادل وجهات النظر في المواضيع المطروحة مما يزيد فرص الاستفادة من الآراء والمقترحات المطروحة ودمجها مع الآراء الخاصة بالطالب مما يساعد في تكوين أساس متين عند المتعلم وتتكون عنده معرفة وآراء قوية وسديدة وذلك من خلال ما اكتسبه من معارف ومهارات عن طريق غرف الحوار؛
٣. الإحساس بالمساواة: بما أن أدوات الاتصال تتيح لكل طالب فرصة الإلقاء برأيه في أي وقت ودون حرج، خلافا لقاعات الدرس التقليدية التي تحرمه من هذه الميزة إما لسبب سوء تنظيم المقاعد، أو ضعف صوت الطالب نفسه، أو الخجل، أو غيرها من الأسباب، لكن هذا النوع من التعليم يتيح الفرصة كاملة للطلاب لأنه بإمكانه إرسال رأيه وصوته من خلال أدوات الاتصال المتاحة من بريد إلكتروني ومجالس النقاش وغرف الحوار؛
٤. سهولة الوصول إلى المعلم: يتيح التعليم الإلكتروني سهولة كبيرة في الحصول على المعلم والوصول إليه في أسرع وقت وذلك خارج أوقات العمل الرسمية، لأن المتدرب أصبح بمقدوره أن يرسل استفساراته للمعلم من خلال البريد الإلكتروني، وهذه الميزة مفيدة وملائمة للمعلم أكثر بدلا من أن يظل مقيدا على مكتبه. وتكون أكثر فائدة للذين تتعارض ساعات عملهم مع الجدول الزمني للمعلم، أو عند وجود استفسار في أي وقت لا يحتمل التأجيل.

٥. إمكانية تحويل طريقة التدريس: من الممكن تلقي المادة العلمية بالطريقة التي تناسب الطالب فمنهم من تناسبه الطريقة المرئية، ومنهم من تناسبه الطريقة المسموعة أو المقروءة، وبعضهم تناسب معه الطريقة العملية، فالتعليم الإلكتروني ومصادره يتيح إمكانية تطبيق المصادر بطرق مختلفة وعديدة تسمح بالتحوير وفقا للطريقة الأفضل بالنسبة للمتدرب؛

٦. الاستفادة القصوى من الزمن: إن توفير عنصر الزمن مفيد للطرفين المعلم والمتعلم، فالطالب لديه إمكانية الوصول الفوري للمعلومة في المكان والزمان المحدد وبالتالي لا توجد حاجة للذهاب من البيت إلى قاعات الدرس أو المكتبة أو مكتب الأستاذ وهذا يؤدي إلى حفظ الزمن من الضياع، وكذلك المعلم بإمكانه الاحتفاظ بزمنه من الضياع لأن بإمكانه إرسال ما يحتاجه الطالب عبر خط الاتصال الفوري؛

٧. تعلم اللغات الأجنبية: يقدم التعليم الإلكتروني عوناً هائلاً في تعلم اللغات. من خلال الصور ومقاطع الفيديو، وتسجيل اللفظ والمساعدة على تحسينه. وتوجد حالياً أقراص مدججة بكل اللغات تقريباً، وكذلك مواقع واب تتيح تعلم اللغة بطريقة حية، ويتيح البعض منها، وخاصة المواقع التي تتلقى رسوماً مالية، التدريب على اللفظ وخاصة للمتقدمين أو الخجولين من التحدث أمام الآخرين ويتطلب استخدام هذه التكنولوجيا التدريب على طرائق استخدامها واستخدام برنامج مناسب يتيح للطلبة بلوغ أهدافهم (٥)

#### رابعاً: تقنيات المعلومات والاتصالات المستخدمة في التعليم الإلكتروني

هناك العديد من التقنيات الناجمة عن ثورة الاتصالات والمعلومات والتي يمكن أن تستخدم في مجال التعليم الإلكتروني منها (٥)

١. برمجيات التأليف بالوسائط المتعددة: تعزز التعليم حيث لا يمل الحاسب الإعادة والتكرار وتعرض المعلومات بالطريقة المناسبة وتمكن المتعلم من الاستجابة وتقديم تعزيزات إيجابية له وتعالج الأخطاء بالإعادة أو بالتوجيه لمعلومات أخرى. كما توفر بيئة تفاعلية وتقلل الإنفاق، وتشجع على الاكتشاف والتجربة؛

٢. الأقراص المضغوطة المقروءة: تساند وقد تكون بديل عن شبكات الحاسب (عندما لا تتوفر الشبكات) وتحتوي نسخاً عن البيئات التعليمية المنشورة عبر الانترنت والشبكات. وكذلك توفير بيئة تفاعلية تساعد المتعلم على اكتساب المهارات والخبرات والمعرفة وحل المشكلات وتمهد لقيام قدرة ذاتية في العلم والتطوير التقني؛

٣. البث التلفزيوني الفضائي: يسهم في تعليم أعداد متزايدة من الدارسين في أقسام مزدحمة، بل ويمكن إعداد وتدريب المعلمين على مستوى الدولة باستخدام هذه التقنية وهي تسهم في علاج التضخم والانفجار المعرفي والتكنولوجي وتسهم في علاج مشكلة قلة عدد المدرسين المؤهلين علمياً وتربوياً وتساعد المتعلمين في تعويض الخبرات التي قد تفوتهم داخل القسم الدراسي وتساهم في حل مشكلة زيادة نفقات التعليم وهي حل مناسب للتعويض عن شبكات الحاسوب؛

٤. تقنيات شبكة الانترنت: إن ذروة الاستفادة من شبكة الانترنت تتحقق عندما يتم استخدام هذه الشبكة كبيئة للتعلم والتعليم مع انعدام الحدود وانخفاض التكاليف، لذا فإنه يجدر بالدارسين الاطلاع بشكل علمي على هذه الشبكة وخصائصها والمواقع الموجودة عليها، ومدى ملاءمة وحدثة المعلومات التي تتضمنها.

#### خامساً: إستراتيجية الانتقال نحو التعليم الإلكتروني

تمهيدا لوضع إستراتيجية ورسم خطط لتنفيذها، هناك إجراءات يمكن اتخاذها وتساعد حتماً على وضع الاستراتيجيات وتنفيذها:

١. إنشاء هيئة استشارية وطنية عليا: إزاء تعدد الأطراف المؤثرة في العملية التعليمية ولتنوع أصحاب المصلحة فيها، ينبغي تأسيس هيئة تضم مجموعة من الجهات: (٠)
  - خبراء معنيين بجميع مستويات وأنواع التعليم؛
  - خبراء في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم؛
  - خبراء ممن لهم تجارب دولية؛
  - ممثلين لمؤسسات تعليمية عامة وخاصة.وينبغي أن تناط بهذه الهيئة المهام الأساسية التالية:
  - وضع الإستراتيجية والخطط التنفيذية الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل؛
  - النظر في أنماط استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم ووضع الأولويات على هذا الصعيد؛
  - تنظيم حملة توعية توجه إلى العاملين في التعليم وإلى المجتمع عموما والمعنيين بإدارة التعليم خصوصا؛
  - تصميم مشاريع رائدة تستخدم فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف نشر استخدام هذه التكنولوجيا والاستفادة منه؛
  - وضع المعايير الخاصة بفلسفة التعليم الإلكتروني ومعايير وأدوات لتقييم الأداء في هذا النمط من التعليم والتعلم، ووضع آليات لتطبيق هذه الأدوات ولمراقبة جودة التعليم؛
٢. **بناء المدرسة الذكية:** المدرسة الذكية هي طريقة متكاملة في التعليم تتألف من مواد صممت لتكون ذات فعالية أعلى للطلبة الذين يتبعون أنماط تعلم مختلفة. وهي تستخدم كل الوسائل السمعية والبصرية والشفهية والتفاعلية لمساعدة الطالب على استغلال طاقته التعليمية الخاصة به.
  - وتصمم المواد لجعل مشاركة الطالب على أكبر قدر ممكن من الإيجابية والفعالية، إذ يتعلم من التمرين والتجربة والتفاعل مع الآخرين أكثر مما يتعلمه بوسائل التعليم التقليدية. وللاستفادة من هذا النهج، على الطالب أن يتحلى بالقدرة على التفكير المجدد والناقد، وأن يملك قدرا كافيا من الاستقلال الذاتي. وهو ما يجري بناؤه في المدرسة الذكية عن طريق المواد التعليمية التي تشجع العمل التعاوني والتنافسي بين الطلبة.
  - وتعتمد هذه المدرسة بكثافة على كل مكونات وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن أن تقام هذه المدرسة على شكل أقسام يوزع فيها الطلبة في مجموعات، تشترك كل مجموعة في استخدام حاسوب، وتربط كل الحواسيب بشبكة داخلية يدير عملها المعلم. ويطلب من الطلبة القيام بأنشطة تعاونية ضمن كل مجموعة وضمن الصف الواحد، على أن يجري التعلم على أساس الاكتشاف وليس التلقين.
  - ومن الدول التي تقوم بتجارب رائدة في هذا المجال ماليزيا، وبعض الدول المجاورة لها. فهي تحاول التسويق لهذا النمط من المدارس في بعض الدول العربية، مثل الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، والمملكة العربية السعودية (٠)

٣. **ربط المدارس والمؤسسات التعليمية بشبكة الإنترنت:** يمكن ربط المؤسسات التعليمية بشبكة الإنترنت مباشرة أو عن طريق شبكة خاصة بالتعليم، والاستخدامات المباشرة لذلك متنوعة، تشمل البحث والحصول على المعلومات لأغراض مختلفة، والتواصل مع العالم الخارجي، وأنشطة التعريف بالطلبة والمؤسسات التعليمية، وتقديم المعلومات العامة عن نظم الدراسة وشروطها وكل العمليات الإدارية الملحقمة بها. ومن المفيد جدا إنشاء مواقع واب للوزارات ومؤسسات التعليم لتقديم أوفر المعلومات عنها وتحديثها باستمرار واستخدامها واجهة تحاطب مفتوحة بين هذه المؤسسات والمتعلمين والمجتمع عموما. ومن بين الاستخدامات المفيدة أيضا نشر نتائج الطلبة في الشهادات الوطنية وفي المراحل الجامعية، وكذلك المسابقات الرسمية وتوائجها وغير ذلك الكثير من التطبيقات المفيدة والهامة للمجتمع عموما (٥)

٤. **بناء نظم المعلومات:** تبني هذه النظم على مستوى الوزارات والمؤسسات المعنية بالتعليم، وتتضمن قواعد بيانات عن نتائج الطلبة في الشهادات الوطنية على الأقل، وقواعد إحصائية تتعلق بكل الجوانب التي تعني العملية التعليمية، وغير ذلك من مواضيع ذات طابع إداري وإجرائي.

ومن الضروري التأكيد هنا على أن المطلوب هو بناء نظم معلومات وليس مجرد أتمتة للعمليات التي تقوم بها المؤسسات التعليمية كما هو الحال في الكثير من الدول. فالمقصود نظم يمكنها أن تقدم معلومات عن بعض جوانب العملية التعليمية وتفيد كثيرا في صنع القرار على مختلف المستويات، وفي مجالات مثل البحث التربوي وغيره.

٥. **مبادرات لتأمين وصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الجميع:** لا تتحقق الفائدة العظمى من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلا بنشرها وإتاحتها للجميع وخاصة للطلبة. غير أن أسعار هذه التكنولوجيا لا تزال مرتفعة، وينبغي تجنب أن يحدث استخدام هذه التكنولوجيا في التعليم والتعلم فجوة رقمية جديدة بين من يملك الإمكانيات ومن يفتقر إليها. ولذلك من الضروري البحث عن آليات إجرائية وتكنولوجية لمواجهة هذه المسألة (٥)

#### رابعاً: متطلبات محو الأمية المعلوماتية لانتقال نحو التعليم الإلكتروني

الأمية المعلوماتية\* هي اكتساب المعرفة والمهارات التي تمكن الفرد من تحديد المشكلة أو الحاجة المعلوماتية ونوعية المعلومات التي يحتاج إليها وكيفية الوصول إليها تقليدياً وتقنياً والتعامل معها واستخدامها لتلبية الحاجة المعلوماتية (١)

نقصد بالأمية المعلوماتية عدم تمكن الأفراد والتنظيمات من التحكم واستخدام مختلف الوسائط التكنولوجية الحديثة في إنتاج معلومات وخدمات يحتاجونها في حياتهم، وأيضاً عدم القدرة على الإبداع والابتكار ومسايرة التطور التكنولوجي الحاصل في مختلف دول العالم.

#### ١. أهداف محو الأمية المعلوماتية: يمكن تحديد أهداف محو الأمية المعلوماتية بما يلي:

- التعلم مدى الحياة وذلك بتعليم الأفراد كيفية التعلم بإكسابهم المهارات المعلوماتية التي تمكنهم من تلبية احتياجاتهم المعلوماتية بكفاءة وفاعلية؛
- إزالة العوائق التي تعترض الإبداع التي ترجع إلى عدم القدرة على البحث عن المعلومات المطلوبة والوصول إليها؛

\* - يربط الكثير الأمية المعلوماتية بالأمية الحاسوبية، وهنا نقول أن المسنفيد لا يهيمه إلا ا لمعلومة سواء وصلته عبر القنوات التقليدية أو الإلكترونية، والحاسوب وسيلة للوصول إلى المعلومات، وأن المعلومات المتاحة إلكترونياً جزء من المعلومات التي يمكن الاستفادة منها لذلك يعد محو الأمية المعلوماتية أكثر شمولاً من محو الأمية الحاسوبية.

- تعريف الأفراد والموظفين بالمهارات التي تتيح لهم تقديم والاستفادة من الخدمات الالكترونية؛
  - تحسين نوعية الحياة فالتزود بالمهارات المعلوماتية تمكن الفرد من اتخاذ القرارات الواعية في كافة شؤون الحياة.
٢. **أهمية محو الأمية المعلوماتية:** محو الأمية المعلوماتية أصبح ضرورة حتمية نظرا للتغيرات السريعة والمتلاحقة في مختلف نواحي الحياة خاصة التكنولوجية، وتبرز أهميتها في الأمور الآتية:
- إكساب الأفراد المهارات المعلوماتية تمكنه من مواكبة مستجدات العصر ومواجهة تحدياته، وتمثل المستجدات في تدفق المعلومات والتطورات المتلاحقة في تقنيات المعلومات؛
  - محو الأمية المعلوماتية أصبح ضرورة في عصر ترتفع فيه أصوات التربويين منادية بالتعليم والتعلم المستمر مدى الحياة، فمحو الأمية المعلوماتية وثيقة الصلة بالمنظومة التعليمية، تتأثر بأنظمة التعليم وتؤثر فيها وذلك لأن الطلاب بحاجة إلى المهارات المعلوماتية لإتمام تعليمهم وتحسين نتائجهم؛
  - يساهم بصورة فعالة في خلق المواطن الواعي الذي يمكنه استثمار المعلومات، ويجب على الحكومات ضمان التدفق الحر للمعلومات لجميع مواطنيها من أجل حماية الحريات الشخصية والحرص على مستقبلهم؛
  - محو الأمية المعلوماتية تؤدي إلى ارتفاع معدل الإفادة من مرافق المعلومات مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى فعالية التكلفة واستثمار مقننات مرافق المعلومات بمستوى يبرر التكلفة فعدم الاهتمام الواضح ببرامج محو الأمية المعلوماتية يعد من معوقات الإفادة من المعلومات؛
  - محو الأمية المعلوماتية يعد وسيلة العبور إلى مجتمع المعلومات الذي ينبغي أن يكون لجميع الأفراد فيه الحق في الحصول على المعلومات التي يمكن أن تبسط من حياتهم، فوجود برامج وطنية لمحو الأمية المعلوماتية ركيزة لتطبيق خدمات الحكومة الالكترونية وتكوين مجتمع معلوماتي؛
  - إن محو الأمية المعلوماتية معترف بها عالميا كمقدرة أساسية للالتحاق بركب التكنولوجيا، وبالتالي فاجتمعات ملزمة بوضع استراتيجيات معلوماتية فعالة لمحو الأمية المعلوماتية، وتنمية النواحي الشخصية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المساعدة على الاستفادة من تطبيقات الحكومة الالكترونية.
- هناك وعى كامل أن الأمية يجب أن تواجه بتضافر الجهود بين الحكومات والمجتمع المدني لان هذا هو مدخل الوصول بالمجتمع إلى الاستفادة من الخدمات التي يقدمها مجتمع المعلومات وخصوصا الانترنت.

٣. **ركائز محو الأمية المعلوماتية في إطار التعليم الالكتروني:** يمكن تحديد ثلاث ركائز أساسية يمكن الاعتماد عليها للحد من الأمية المعلوماتية وتفعيل التعليم الالكتروني، وهي:

- أ. **تدريب المعلمين والإداريين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** يشمل هذا التدريب الفني على الاستخدام العام والمعياري لأدوات هذه التكنولوجيا الذي يمكن أن يكون موجها بطريقة خاصة لأغراض التعليم والإدارة. وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من برامج اليونيسكو التي تقدم تدريبا لغرض الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب. ويستهدف هذا التدريب الخاص بالمعلمين ما يلي: (١)

- التمكن من مبادئ التعامل مع الوسائط المتعددة وطرائق البحث عن المعلومات وكيفية دمجها لإنشاء دروس إلكترونية تقدم في الصف أو على أقراص مدمجة أو على الواب؛
  - التمكن من القضايا التكنولوجية والتربوية المحيطة بتنفيذ التعلم عن بعد؛
  - كيفية بناء المجموعات التعاونية والعمل التعاوني؛
  - كيفية تقييم أداء الطلبة في تعلمهم القائم على أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ولذلك ينبغي العمل على تأهيل مجموعة منتقاة من المعلمين ودفعهم إلى مبادرة لطرح أفكار خلاقة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التعليم والتعلم. ومن المفيد جدا تكوين شبكة من المعلمين بحيث يمكنهم تبادل الأفكار والتجارب وحثهم على الدخول في شبكات إقليمية وعالمية.

#### **ب. تدريب الطلبة:** يقصد من تدريب الطلبة إكسابهم مهارات محددة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ففي معظم الدول العربية، وضعت برامج لتعليم الطلبة استخدام هذه التكنولوجيا من داخل الخطة التعليمية، ولكن هذا الاستخدام كان موجها للاستخدام فقط دون أن يترافق مع نشاط تعليمي. ومن الأفضل في هذا الخصوص أن يكون استخدام التكنولوجيا ضمن عملية التعلم نفسها. فالتعلم على استخدام محرر النصوص يكون بدعوة الطلبة إلى تحرير نص واستخدام الجوانب المفيدة لهم من الحاسوب في هذا النوع من العمليات، وكذلك تعلم استخدام الوسائط المتعددة أو الإنترنت، حيث يسهل على الطلبة البحث عن معلومات وتجميعها ومعالجتها وغير ذلك. والجدير بالذكر، أن وضع هذه العملية في إطارها الصحيح – استثمار التكنولوجيا وليس استخدامها – لدى الطلبة، صغارا وكبارا، سيساهم كثيرا في نشر هذه التكنولوجيا والاستفادة منها في مختلف نواحي الحياة العملية لاحقا.

وعلى أي حال، ينبغي التنبيه إلى أن الاستثمار في أطفال اليوم هو استثمار للغد، وأطفال اليوم سيكونون الأكثر استخداما لهذه التكنولوجيا وينبغي أن يكونوا الأكثر استفادة وإفادة منها (١)

#### **ج. تكثيف مبادرات محو الأمية:** تبين في العديد من الدراسات أن معدلات الأمية مرتفعة في

البلدان المتخلفة، وأن التوقعات المستقبلية تضع تلك البلدان في موقع متأخر على هذا الصعيد، وأنه ينبغي التصدي لهذه المشكلة الحرجة جدا التي تعيق التنمية. وإزاء الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عموما، يمكن التفكير في استغلال أهم التطبيقات الإلكترونية المساعدة في التعليم عن بعد وإدماجها في المراكز الجماعية أو مراكز المنظمات وحتى في المنازل بحيث يستطيع الراغبون الاستفادة مما تتيحه هذه التكنولوجيا، فالكبار والنساء، الذين يشكلون أعلى معدل بين الأميين، يتعرضون لإحراج نفسي واجتماعي في الأقسام التقليدية يجعلهم أكثر ترددا في طرح الأسئلة وأكثر خوفا من إعطاء إجابات قد تكون خاطئة (٢)

#### **خامسا: موقوفات أمام التعليم الإلكتروني**

تمتد قائمة الفوائد التي تعود من التعلم الإلكتروني، إلا أن هناك بعض الحواجز والعقبات التي تواجه تطوره بسرعة، ومن أهمها:

١. **تكاليف البداية أو الإنشاء:** بالنسبة للمؤسسات التي لا تمتلك أي بنية تحتية فنية أو تقنية، قد يقتضي الأمر قدرا كبيرا من التكاليف حتى يمكنها البدء، ومع ذلك، فلدى أغلب المؤسسات الآن متطلبات القاعدة الأساسية – أو ما يسمى بخط الأساس- اللازمة في بدء تطبيق حلول التعليم الإلكتروني. والعنصران الأساسيان هما: (١)

أ. حاسبات آلية سواء تلك التي توضع على المكتب DESKTOP أو المحمولة PORTABLE من أجل المتعلمين في مكان عملهم، أو في مختبراتهم التعليمية؛

ب. إتاحة الانترنت، فلدى العديد من المنظمات شبكاتهما الداخلية، وهي موقع آخر يمكن الأفراد من الحصول على المحتوى وعلى المناهج عند الطلب.

وتتضمن تكاليف الإنشاء أو البدء في التعليم الإلكتروني، التكاليف المبدئية لتطوير الحلول ولتغيير خدمات الإدارة، وهناك أيضا التكاليف المصاحبة للتدريب.

٢. **مقاومة العاملين:** من الممكن أن تصطحب حالة المبتدئ في التعلم الإلكتروني مشاعر الحرص والشك وحتى العدوانية لدى العاملين والمدراء. فلقد كان الأفراد يجتمعون سويا في مواقع مركزية منذ آلاف السنين ليتعلموا، ويشعر الكثير بارتباطهم بقاعة الدراسة. ويصاب العديد من المدراء بالعصبية من التعلم الإلكتروني لأنهم على يقين أن العاملين لديهم لن يتعلموا وحدهم ولا يمكنهم ذلك أيضا، حتى على الرغم من أن هؤلاء العاملين يدرسون بأنفسهم بعيدا عن بيئة العمل يوميا.

والإدارة تتمثل في التحكم السلطوي الهرمي في جوانب كثيرة، أما في حالة التعلم الإلكتروني (وهو نظام غير هرمي بدرجة كبيرة جدا) يتهدد هذا التحكم. ويخاف العديد من المرشدين التقليديين من التعلم الإلكتروني، لأنهم يشعرون أن وظائفهم في خطر. (١)

٣. **نقص الاتصال البشري:** من الشكاوى الكبرى التي تجب الدافعية للاتجاه نحو التعليم الإلكتروني نقص الاتصال البشري، فهناك انطباع عام لدى العديد من الأفراد أنه باستخدام حاسب آلي أو أي أداة تكنولوجية في التعليم لن تكون هناك أي صلات اجتماعية أو اتصالات بشرية.

وهناك العديد من الأشياء التي تعيق الحل الواعد للتعليم الإلكتروني، وتتضمن المشاكل الشائعة ما يلي: (١)

- الافتتان بالخصائص غير العادية المصاحبة للتعلم الإلكتروني، والنظر لها كأداة بدلا من التركيز على التعليم الذي تقدمه؛
- الشعور بالخوف والارتباك تجاه التعليم الإلكتروني؛
- توقع أن تحل الحلول الخاصة بالتعلم الإلكتروني بالكامل محل التعليم الذي يقدم وجهها لوجه؛
- إهمال القيام بتطبيق إدارة التغيير في نفس الوقت بصورة متزامنة؛
- افتراض أن أنظمة التشغيل، وأنماط التعليم، والدافعية، ومستويات الإحباط، ووقت الإدارة، والمعرفة التكنولوجية لها صبغة موحدة.

## الخاتمة

تعتمد طرق التعليم الإلكتروني على استخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسب وشبكاته و وسائطه المتعددة من صوت وصورة، ورسومات، وآليات بحث، ومكتبات إلكترونية، وكذلك بوابات الإنترنت سواء كان عن بعد أو في القسم الدراسي، المهم هو استخدام التكنولوجيا بجميع أنواعها في إيصال المعلومة للمتعلم بأقصر وقت وأقل جهد وأكبر فائدة.

وحتى يتحقق هذا الهدف وجب تكثيف مبادرات محو الأمية المعلوماتية من خلال التدريب على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيف تطبيقاتها الحديثة في الحصول على خدمات التعليم الإلكتروني، على أن تكون هذه المبادرات من خلال:

- تحليل كامل لسياسات التعلم الحالية لتقوية التعلم المباشر عبر الإنترنت وتنظيمه.
- تطوير حلول وأنظمة تعليمية بواجهات مألوفة للمستخدم تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة معتدلة وموجهة للطلبة والمدرسين والأسر؛
- تطوير مكتبات إلكترونية تعزز فكرة التعلم مدى الحياة، والتعلم عن بعد، والتعلم عن طريق أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- بناء مراكز وطنية متخصصة في محو الأمية المعلوماتية بالشكل الذي يتناسب ومحتوى التعلم الإلكتروني؛

## قائمة الهوامش والمراجع

- ١- الأمم المتحدة، بناء القدرات في تطبيقات مختارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول منطقة الإسكوا، الجزء الثاني التعليم الإلكتروني، نيويورك، ٢٠٠٠، ص ٢٥.
- ٢- أحمد عبد الفتاح الزكي، التعليم الإلكتروني ضرورة ملحة في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مقال الكتروني منشور في مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٣٨، ٢٠٠٠.
- ٣- نفس المرجع الإلكتروني.
- ٤- الأمم المتحدة، بناء القدرات في تطبيقات مختارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول منطقة الإسكوا، نفس المرجع السابق، ص ٤٨.
- ٥- أحمد عبد الفتاح الزكي، المرجع الإلكتروني السابق.
- ٦- جامعة الدول العربية، رؤية إقليمية لدفع وتطوير مجتمع المعلومات في المنطقة العربية، وثيقة معتمدة من مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات خلال دورته العادية السابعة، القاهرة، ١ جوال ٢٠٠٠، مصر، ص ٣٧.
- 7- Dubois J and Will Phillip, The virtual learner: Real learner in a virtual environment. Paper presented at Virtual learning environment conference, Denver, USA, 1997,P35.
- 8- Hartley Darin, All aboard the e- learning train. Training development, July 2000, P 39.
- ٩- جامعة الدول العربية، نفس المرجع السابق، ص ٣٩.

١٠ - هند عبد الرحمان إبراهيم، مهارات محو الأمية المعلوماتية لدى طالبات البكالوريوس جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: دراسة مسحية، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، العدد ١، يناير ١٤٣٣ هـ، المملكة العربية السعودية، ص ١٥.

11- Dobbs Kevin, Who's in charge of e- learning Training, June New York, 2000, P 55

12- Hartley Darin, All aboard the e- learning train. Training development, July 2000, P 39.

١٣ - إبراهيم بن عبد الله المحسن، التعليم الإلكتروني... ترف أم ضرورة...؟!، ورقة عمل مقدمة لندوة مدرسة المستقبل، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية؛ ٢٠٠٤، ص ٣١.

14- Dubois J and Will Phillip, OP.CIT, P 59.

١٥ - ممدوح عبد الهادي عثمان، التكنولوجيا ومدرسة المستقبل " الواقع والمأمول "، بحث مقدم إلى ندوة " مدرسة المستقبل، كلية التربية جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية؛ ٢٠٠٤، ص ٧٦.

١٦ - نفس المرجع، ص ٨٠.



## أثر العولمة على الجامعة

أ. سمراء بلجربة / كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة مستغانم، الجزائر.

### الملخص:

لقد أسهمت العولمة، من خلال آلياتها المختلفة، في جعل العالم قرية واحدة، بفضل الشركات متعددة الجنسيات التي تتم بواسطتها عملية تدويل الإنتاج و مجمل العمليات المالية و التجارية. كما أسهمت في تقريب المسافات بين دول العالم بفضل التطور الهائل الذي عرفته تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

و باعتبار ظاهرة العولمة ظاهرة قديمة ارتبطت أساسا بالنظام الاقتصادي الرأسمالي، فإن الجديد فيها هو انتشارها الواسع، نتيجة لتطبيقها بصيغ و أساليب حديثة تتناسب مع التطورات المعاصرة، و بالذات ما يرتبط منها باقتصاد المعرفة و ما يتضمن من تطور علمي و تكنولوجي.

انعكس هذا التطور العلمي و التكنولوجي على مختلف القطاعات السياسية، الاقتصادية و التعليمية خاصة في مجال التعليم العالي. و على هذا الأساس سنحاول من خلال هذا البحث التعرف على انعكاسات العولمة على مؤسسات التعليم العالي.

**الكلمات المفتاحية:** العولمة، التعليم العالي، الجودة، المعايير.

### Résumé :

La mondialisation a, par divers mécanismes, pour faire du monde un village, grâce aux sociétés multinationales qui sont faites par lequel le processus d'internationalisation de la production et les opérations financières globales et des affaires. Elle a également contribué à des distances arrondis entre les pays dans le monde, grâce à l'essor considérable de développement de la technologie et de la communication.

Et le phénomène de la mondialisation comme un phénomène principalement associé à l'ancien système économique capitaliste, qui est la nouvelle répandue, à la suite de l'application des méthodes et des formats modernes en rapport avec les développements contemporains, et en particulier ceux liés à l'économie de la connaissance et comprend le développement de la science et de la technologie.

Cela se reflète dans le développement scientifique et technologique sur les différents secteurs de la vie politique, économique, éducatif, notamment dans le domaine de l'enseignement supérieur., Et sur cette base, nous allons essayer de cette recherche pour identifier l'impact de la mondialisation sur les institutions d'enseignement supérieur.

**Les mots clés :** Mondialisation, l'enseignement supérieur, qualité, les normes.

## المقدمة:

تشكّل العولمة ضغطاً على التعليم العالي وتجعل الإصلاح عملية ضرورية لا مجال للتباطؤ فيها. وقد أصبحت عالمية المناهج الأكاديمية جزءاً من التقدّم المطلوب لخططنا الدراسية ولتطوير البرامج. ومع ازدياد المعرفة العالمية وفعالية طرق الاتصال، فإنّ المناطق التي كانت معزولة بفعل صعوبة الاتصالات ونقص المعرفة أصبح من السهل عليها الحصول على المعلومات والاتصال والقيام بالأعمال إلكترونياً. ومع تطوّر تكنولوجيا الاتصالات، أصبح لدينا مجموعة من الأدوات لاستخدامها في التعليم، فلم نعد بحاجة إلى الاعتماد الكلي على تحريك الطلبة والأساتذة حول العالم، فبإمكاننا الاستفادة من وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة لزيادة التعاون بين الدول، وأصبح بالإمكان اشتراك طلبة في كثيرٍ من دول العالم للدراسة معاً في صفٍّ واحدٍ دون مغادرة منازلهم. وقد أصبحت هناك مؤسسات علمية للاستثمار تطمح في بيع المعلومات، وبهذا يتمّ التثقيف عالمياً بهدف تشكيل العالم.

كما شهد التعليم العالي تزايد أعداد الطلبة الدارسين في بلدان غير بلدانهم مما تطلب تقييم مؤهلاتهم لتحديد مستويات الدراسة التي سيقبلون بها لمواصلة دراستهم في تلك البلدان، الأمر الذي استلزم وضع معايير اعتماد بجميع المؤسسات التعليمية. ولم يعد كافياً في اقتصاد العولمة إعداد الطلبة وفق معايير جودة وطنية فحسب، بل يجب مراعاة الجودة الإقليمية والدولية للتأكد من مدى رصانة المؤسسات التعليمية في كل بلد من البلدان وكفاية برامجها مقارنة بالمؤسسات الدولية ومد أهلية خريجها للعمل في الأسواق العالمية. لذا فقد اهتمت الجامعات كثيراً بإجراءات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وفق أسس ومعايير ومؤشرات نوعية للتأكد من حسن أدائها لوظائفها و ضمان جودة منتجاتها المتمثلة بإعداد الموارد البشرية التي يحتاجها سوق العمل، فضلاً عن الدور الفعال في إنماء وإثراء المعرفة العلمية والتقنية ونشرها وتوظيفها لمصلحة بناء معرفي مزدهر قائم على الإبداع والابتكار.

على ضوء ذلك سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التطرق لأثر العولمة على الجامعة التي أصبحت تسعى لتطبيق معايير الجودة وذلك من خلال النقاط التالية:

نظرة عامة عن العولمة

العولمة والتعليم العالي

ضمان الجودة في ظل تحديات العولمة

I. نظرة عامة عن العولمة:

1. مفهوم العولمة:

عرف موضوع العولمة العديد من الدراسات والأعمال وتعددت المفاهيم بتعدد الباحثين واختلاف مجالات اختصاصهم. وسنحاول التطرق إلى العولمة الاقتصادية ونذكر ببعض التعاريف.

فالعولمة الاقتصادية تعرف على أنها: "مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي، وفيه تذوب الشؤون الاقتصادية للدولة القومية في الإطار العالمي، دون اعتبار للحدود السياسية للدول، وفيها ينتقل الإنتاج الرأسمالي، من عالمية التبادل والتوزيع إلى عالمية الإنتاج وإعادة الإنتاج، في ظل هيمنة الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية وإنهاء أي تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي وتبني كل ما هو في مصلحة رأس المال الذي يتجه نحو إنتاج المعلومات"

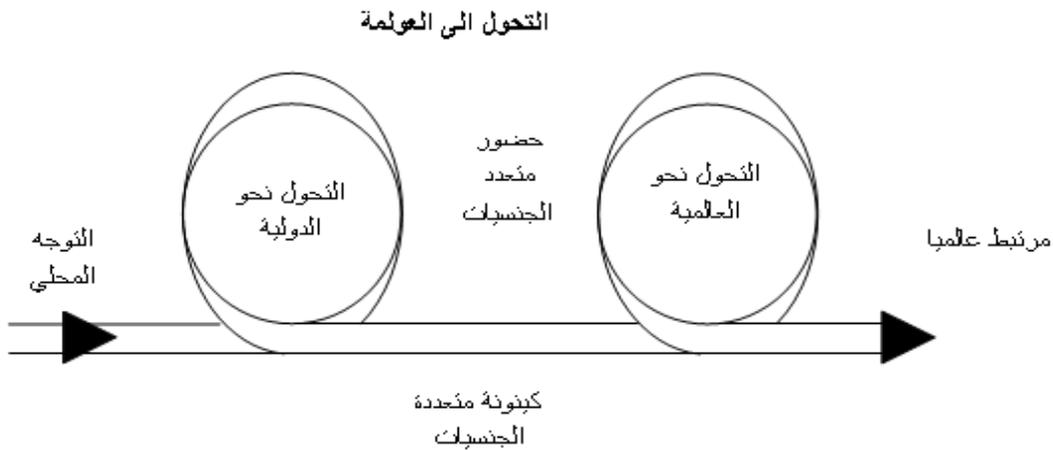
<sup>1</sup> عيد القادر تومي: "العولمة فلسفتها، مظاهرها، تأثيراتها"، دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٩، ص: ٥٧.

و العولمة تتبنى فكرة محددة تركز على أسس معينة أهمها: إزالة الحدود والحواجز بين الدول وتحويل العالم إلى فضاء اقتصادي واسع تحت سيطرة المركز<sup>1</sup>.

كما يعرفها نبييل حشاد بأنها "زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الدول على مستوى العالم من خلال زيادة حجم ونوعيات التبادل التجاري، سواء بالنسبة للسلع أو الخدمات، بالإضافة إلى انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول المختلفة"<sup>2</sup>.

ويعنى آخر فهي تعني "زيادة التبادل التجاري بين الدول، نتيجة لتخفيض وإزالة الرسوم والحواجز الجمركية و غير الجمركية أمام انتقال السلع و الخدمات"<sup>3</sup>.

ويتضح من خلال الشكل الموالي أن الشركات متعددة الجنسيات هي الأداة الرئيسية لعملية التدويل وهي محرك العولمة، إذ تقوم بالتوغل في جميع أوجه نشاط المنظومة، وهو نشاط يمتد إلى كل الأصعدة الإنتاجية، الخدمية، التمويلية، التسويقية والتقنية.



المصدر: بول كيركبرايد، تعريب رياض الابرش، العولمة، الضغوط الخارجية، العبيكان، الرياض: ٢٠٠٣، ص ٤.

و تعرف الشركات متعددة الجنسيات (ش م ج) بأنها "تلك الشركات التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية، (عشرة على الأقل)، في عدد معين من الدول (ست دول على الأقل) و تحقق نسبة هامة من إنتاجها ٢٩% على الأقل) خارج الدولة الأم"<sup>4</sup>

والسبب الرئيسي في قدرة الشركات متعددة الجنسيات على تدويل الإنتاج وعولمة الاقتصاد يرجع إلى التطور الهائل في التكنولوجيا، المعلوماتية والاتصالات، إذ أن السرعة في الحصول على المعلومات من مختلف أنحاء العالم تفسح المجال أمام الشركات لممارسة لعبة مضمونة النتائج عمليا في الأسواق الدولية، مستفيدة بذلك من مزايا الأجور المحلية وتوافر موارد الطاقة والقرب من مواقع التسويق.

## ٢. مظاهر العولمة:

نجحت العولمة عن مسببات عامة عالمية و إقليمية و وطنية عديدة أهمها:

<sup>1</sup> محمد حسن البر غنمي، الثقافة العربية و العولمة: دراسة سوسولوجية لآراء المثقفين العرب، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٧، ص: ٧٤.

<sup>2</sup> نبييل حشاد، العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي، دار إيجي مصر للطباعة والنشر، القاهرة: ٢٠٠٦، ص: ١٣.

<sup>3</sup> د. عثمان أبو حرب، ص: ٧٧.

<sup>4</sup> حسام الدين عيسى، الشركات متعددة القوميات، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ص: ٣٦.

- إعادة هيكلة النظام السياسي العالمي بعد انتهاء الحرب العالمية الباردة و ما نجم عنها من تغير في خارطة النفوذ السياسي و زيادة المخاطر على مستوى العالم و زيادة عدد الصراعات الإقليمية و حتى القطرية.
  - إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما في ذلك التحول النسبي من النظم الاقتصادية المرتكزة على التصنيع و تقديم الخدمات إلى النظم المرتكزة على المعلومات و ظهور دول صناعية نامية و أنماط جديدة من التبادل و الارتباط الاقتصادي، فأصبح التعليم العالي نشاطا و سلعة اقتصادية بكل الاعتبارات. إضافة إلى هذه الحقائق كان لعولمة التعليم العالي جوانب كثيرة متميزة منها:
  - ظهور و نمو ما يسمى بمجتمع المعرفة و ما نجم عن ذلك من حاجة ماسة إلى المزيد من مؤسسات التعليم العالي و البحث و التطوير و مؤسسات التعليم المستمر و مؤسسات تقديم الخدمات الاستشارية.
- لقد استجابت معظم دول العالم العربي لهذه التطورات الناجمة عن العولمة و خطت خطوات واسعة باتجاه التعليم العالي ، فازداد حجم الاستثمارات الخاصة في التعليم العالي في دول عربية متباينة اقتصاديا، كما تضاعفت أعداد الطلبة في مختلف الجامعات.

و يتجلى أثر العولمة على التعليم العالي في المظاهر التالية:

- التعاون الأكاديمي بين الدول
- الحراك الأكاديمي الدولي
- الانفتاح على العالم الخارجي
- التأثير على الهوية العربية
- استخدام التقنيات الحديثة في برامج التعليم العالي.

## II. العولمة و التعليم العالي في الجزائر:

### ١. واقع التعليم العالي في الجزائر:

إن محاولة معرفة أهمية قطاع التعليم في الجزائر إذا نظرنا إليها من حيث المؤشرات الحالية أو من حيث نسبة التمدد نجد أنها تطورت منذ الاستقلال بشكل ملحوظ، حيث نلاحظ الأهمية المولدة لهذا القطاع من خلال كونه يحتل الصدارة في ميزانية الدولة، غير أن هذا القطاع لم يع رف استقرار في السياسات المطبقة حيث عرفت هذه الأخيرة عدة تغيرات و كان ملل سياسة إصلاحية بعض جوانب القوة و بعض جوانب الضعف، لكن ما يعاب على هذه الإصلاحات أنها لم تكن متواكبة بحيث يستفيد كل إصلاح من الإصلاحات السابقة مما جعلها إصلاحات معزولة عن بعضها أدت إلى تدني التحصيل و ارتفاع الاكتظاظ في الأقسام و عدم كفاية مؤطرين بيداغوجيين و انخفاض الأداء البيداغوجي.

### ٢. الإصلاحات الجديدة في التعليم العالي: عولمة الجامعة

جاء الإصلاح الجديد الذي عرف بنظام ل م د في الواقع استجابة للمتطلبات التي أفرزتها العولمة و ما تتطلبه من ضرورة تكيف البرامج التعليمية و الشهادات الممنوحة و محتوى الوحدات المدرسة بما يتلاءم و الاحتياجات التي أفرزتها العولمة سواء تعلق الأمر بالمنظمة العالمية للتجارة أو اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و هو ما عرف بنظام بولونا و هو نظام التعليم الذي يسمح بتجانس الشهادات

<sup>١</sup> يوسف بن حفصاوي مع اخرين: "ضمان الجودة في التعليم العالي في ظل تحديات العولمة"، جامعة الزيتونة الأردنية، 2013 IACQA ، ص: ١٨.

الأكاديمية على المستويين الأوربي و العالمي و يسعل حركة الأساتذة و الباحثين و الطلبة. بدأ التحضير لاصلاح التعليم العالي في الجزائر منذ سنة ١٩٩٩ على مستوى النصوص-نظام التعليم العالي ليسانس، ماستر، دكتوراه، و من أهم أهداف نظام التعليم العالي ل م د:

تحسين نوعية التكوين بؤسسات التعليم العالي.

تسهيل حركية الطلبة بين الجامعات الجزائرية و الدولية.

انفتاح الجامعات الجزائرية على العالم الخارجي خاصة في مجال العلوم و التكنولوجيا.

ربط الجامعة بسوق العمل و الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية الاقتصادية.

العمل على انسجام و تكيف نظام التعليم العالي الجزائري مع العالمي.

الاعتراف بالشهادات الجامعية الجزائرية.

و على ضوء التحديات التي تواجه التعليم العالي على المستوى العالمي نجد انه لا بد من مراعاة معايير الجودة و تطبيقها على المستوى العالمي حتى تستطيع الجامعة الجزائرية التكيف مع العولمة و ما يواكبها من تطور رهيب في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

### III. ضمان الجودة في ظل تحديات العولمة

#### ١. مدخل إلى الجودة و الجودة الشاملة في التعليم

##### ١.١ مفهوم و مبادئ الجودة في التعليم

الفرع الأول: مفهوم الجودة في التعليم: لقد تعددت التعاريف التي أعطيت لمفهوم الجودة في التعليم نذكر منها:

عرف ابن منظور الجودة في معجمه لسان العرب بأن أصلها "الجود" و الجيد نفيض الرديء و جاد الشيء جودة، أي صار جيدا، وأحدث الشيء فجاد و التجويد مثله، و قد جاد جودة و أجاد أي أتى بالجيد من القول و الفعل<sup>١</sup>

"هي جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في مجال التعليم لرفع و تحسين وحدة المنتج التعليمي و بما يتناسب مع رغبات المستفيد ومع قدرات و سمات وحدة المنتج التعليمي"<sup>٢</sup>.

ويرى دونالد كرامب أن الجودة ليست كلاما يقال و لكن ما نفعله و أن العنصر الرئيسي في تعريفها يمكن في خدمة العملاء (الطلبة)، فالجودة لا تشتق من حجم المنح و الامتيازات، و معدلات أعضاء هيئة التدريس، و عدد المجلدات في المكتبات. بل الاهتمام بخدمة العملاء سواء أكانوا من داخلها أو خارجها من أفراد المجتمع المحيط بها.

وعليه فإن مفهوم الجودة في التعليم يتعلق بكافة السمات و الخواص التي تتعلق بالجال التعليمي و التي تظهر جودة للنتائج المراد تحقيقها، و هي ترجمة احتياجات توقعات الطلاب إلى خصائص محددة تكون أساسا في تعليمهم و تدريبهم لتعميم الخدمة التعليمية بما يوافق تطلعات الطلبة<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> عليان عبد الله الحولي، تصور مقترح لتحسين جودة التعليم الجامعي الفلسطيني، مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، جويلية ٢٠٠٤.

<sup>٢</sup> [http:// valrocha. Com/web/quality/13.htm](http://valrocha.Com/web/quality/13.htm).

<sup>٣</sup> جميل نشوان، تطوير كفايات للمشرفين الأكاديميين في التعليم الجامعي في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة، مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، جويلية ٢٠٠٤.

و تعرف الجودة التعليمية بأنها "تحسين نوعية التعليم و جعله أكثر مناسبة للاحتياجات الفردية و الجماعية و جهله أكثر فعالية لتحقيق أهدافه بما له من مصادر محدودة كما يقصد بها أيضا جودة أداء الخدمة التعليمية بتكلفة معينة لتحقيق هدف يتفق مع طبيعة ووظيفة العملية التعليمية"<sup>1</sup>.

كما تعرف الجودة التعليمية أيضا بأنها "جملة المؤشرات و المقاييس الكمية و الكيفية التي تحدد مستوى التنوع و التمايز داخل النظام التعليمي مما يحقق تحديث و تطوير المجتمع"<sup>2</sup>.

و تتميز الجودة في التعليم في أنها تهتم بالأهداف و المصادر معا، و تتدخل لتحسين و تطوير الأهداف و المدخلات و الآليات والعمليات و الطرق و التقنيات و الأساليب المتبعة في العملية التعليمية، و ينعكس ذلك ايجابيا على المنتج النهائي (الطالب) و يرفع من جودته. لذا ينبغي على القائمين على التعليم و خاصة الجامعات دراسة الأسواق لمعرفة احتياجاتها من التخصصات المختلفة و التخطيط لها على المدى الطويل و التنبؤ باحتياجات السوق المحلية.

### الفرع الثاني: مبادئ الجودة في التعليم

هناك مجموعة من مبادئ الجودة في التعليم نوجزها على النحو التالي:<sup>3</sup>

- ✓ التركيز على رضا و سعادة العميل من خلال تلبية توقعاته الحالية و المستقبلية كما هي، و كما يجب أن تكون من الناحية الإجرائية.
- ✓ دعم كامل من قيادات المؤسسات التعليمية و آليات الجودة الشاملة
- ✓ تشجيع و تبني الأفكار المبدعة و المبدعين.
- ✓ التغيير في أسلوب الإدارة من أسلوب التسلط و التخويف إلى أسلوب التفويض
- ✓ شمولية الجودة حيث أنها تشمل جميع مجالات الخدمة
- ✓ تكامل السياسات لتحقيق الجودة و التميز في سلسلة عمليات الجودة.
- ✓ استحداث وحدة تنظيمية تسمى "الجودة الشاملة" تلحق بمكتب القيادة التعليمية الأولى
- ✓ التركيز على روح الفريق من خلال استخدام الهياكل التنظيمية المفلطحة
- ✓ الاستخدام الرشيد لآليات الدارة الفعالة للوقت و التعامل الايجابي مع الصراعات
- ✓ تزويد العاملين بثقافة و مهارات "السلوك التوكيدي" بمعنى اكسب و ساعد الآخرين على الكسب.
- ✓ استحداث و تفعيل نظام للحوافز يراعي تحقيق متطلبات العدالة التنظيمية.

### ٢.١ مفاهيم عامة حول الجودة الشاملة في التعليم:

#### الفرع الأول: مفهوم الجودة الشاملة في التعليم:

هناك عدة تعاريف نذكر البعض منها:

<sup>1</sup> [http:// valrocha. Com/web/quality/14.htm](http://valrocha.Com/web/quality/14.htm)

تاريخ التحميل : 2009/6/3

<sup>2</sup> [http:// valrocha. Com/web/quality/14.htm](http://valrocha.Com/web/quality/14.htm)

تاريخ التحميل : 2009/6/3

<sup>3</sup> [http:// valrocha. Com/web/quality/14.htm](http://valrocha.Com/web/quality/14.htm)

تاريخ التحميل : 2009/6/3

✚ "عملية تطبيق مجموعة من المعايير و المواصفات التعليمية و التربوية لرفع مستوى جودة وحدة المنتج التعليمي بواسطة كل فرد من العاملين بالمؤسسة التعليمية و في جميع العمل التعليمي و التربوي بالمؤسسة".<sup>1</sup>

✚ "عملية توثيق للبرامج و الإجراءات و تطبيق للأنظمة و اللوائح تهدف على تحقيق نقلة نوعية في عملية التربية و التعليم و الارتقاء بمستوى الطلاب في جميع الجوانب العقلية و النفسية و الجسمية و الروحية و الاجتماعية".<sup>2</sup>

و مفهوم الجودة الشاملة في التعليم له معنيان مترابطان: أحدهما واقعي و الأخر حسي، و الجودة بمعناها الواقعي تعني التزام المؤسسة التعليمية بإنجاز مؤشرات و معايير حقيقية متعارف عليها مثل: معدلات الترفيع و معدلات الكفاءة الداخلية الكمية، معدلات تكلفة التعليم. أما المعنى الحسي للجودة فيتركز على مشاعر و أحاسيس متلقي الخدمة التعليمية كالطلاب و أولياء أمورهم، و يعبر عن مدى رضا المستفيد من التعليم بمستوى كفاءة و فعالية الخدمة التعليمية.<sup>3</sup>

فعندما يشعر المستفيد أن ما يقدم له من خدمات يناسب توقعاته و يلبي احتياجاته الذاتية، يمكن القول بأن المؤسسة التعليمية قد نجحت في تقديم الخدمة التعليمية بمستوى جودة يناسب التوقعات و المشاعر الحسية لذلك المستفيد، و أن جودة خدماتها قد ارتفعت إلى مستوى توقعاته.

و هذا يتطلب من مديري التعليم التأكد من توافق مواصفات الخدمة التعليمية مع توقعات المستفيد المتلقي لها. و في حالة وجود فجوة بين المواصفات والتوقعات يجب تحديد أبعاد هذه الفجوة و أسبابها و العمل على تجاوزها باتخاذ كافة الإجراءات التصحيحية المناسبة.

### الفرع الثاني: أهمية الجودة الشاملة في التعليم

إن تحديات ثورة المعلومات التكنولوجية التي يواجهها العالم المعاصر جعلت نظام الجودة الشاملة الحل الأمثل لمواجهة مشكلاته الإنتاجية، و لقد أثبت هذا الأسلوب جدارته، لذلك أصبحت كافة مؤسسات العالم اليوم بما فيها المؤسسات التعليمية أحوج ما تكون إلى الارتقاء بالإنتاجية و تحسين الجودة لمواجهة هذه التحديات و التغيرات التي تسير في سباق البقاء الأفضل، و عليه يمكن إيجاز مجموعة من الفوائد التي يمكن أن تتحقق في حالة تطبيق الجودة الشاملة في التعليم و منها:<sup>4</sup>

- ✚ ضبط و تطوير النظام الإداري في أي مؤسسة تعليمية نتيجة لوضوح الأدوار و تحديد المسؤوليات بدقة.
- ✚ الارتقاء بمستوى الطلاب في جميع الجوانب الجسمية و العقلية و الاجتماعية و النفسية و الروحية.
- ✚ زيادة كفايات الإداريين و المعلمين و العاملين بالمؤسسات التعليمية و رفع مستوى أدائهم.
- ✚ زيادة الثقة و التعاون بين المؤسسات التعليمية و المجتمع
- ✚ توفير جو من التفاهم و التعاون و العلاقات الإنسانية بين جميع العاملين بالمؤسسة التعليمية مهما كان حجمها و نوعها.
- ✚ زيادة الوعي و الانتماء نحو المؤسسة من قبل الطلاب و المجتمع المحلي.
- ✚ الترابط و التكامل بين جميع الإداريين و العاملين بالمؤسسة التعليمية للعمل بروح الفريق.

<sup>1</sup> بن يمينة السعيد، فجة رضا، دور و أهمية الجودة الشاملة في عملية التقييم التربوي، مجلة علوم انسانية، جامعة محمد بوضياف . بالمسيلة . تاريخ التحميل: ٢٠٠٩/٦/١ [http:// www.ulum.nl/c38htm](http://www.ulum.nl/c38htm)

<sup>٢</sup> بن يمينة السعيد، فجة رضا، مرجع سبق ذكره.  
<sup>٣</sup> محمود أحمد محمود، و آخرون، معايير و نظم الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، ورقة عمل مقدمة إلى مشروع الطرق العلمية إلى التعليم العالي، جامعة سيوط، ٢٠٠٩.  
<sup>٤</sup> جميل نشوان، مرجع سبق ذكره

- ❖ تطبيق نظام الجودة الشاملة بمنح المؤسسة المزيد من الاحترام والتقدير المحلي والاعتراف العالمي.
  - ❖ خلق بيئة تدعم وتحافظ على التطوير المستمر، وأشارك جميع العاملين في التطوير.
  - ❖ التزام كل طرف من أطراف العملية التعليمية بالنظام الموجود.
  - ❖ وجود نظام شامل و مدروس سنعكس ايجابيا على سلوك الطلاب، و تحقيق التنافس الشريف بينهم.
  - ❖ التركيز على تطوير العمليات أكثر من تحديد المسؤوليات.
٢. معايير و نماذج تطبيق الجودة الشاملة في التعليم

### ٢.١: معايير الجودة الشاملة في التعليم

يعمل النظام التعليمي كأى نظام إنتاج آخر وفق إستراتيجية معينة تراعي الظروف الاقتصادية و الاجتماعية المحيطة بالنظام، و البناء الثقافي السائد داخل النظام، و المناخ التنظيمي و التقدم التقني و المصادر المادية و البشرية التي يوفرها النظام، و حاجات و رغبات ممولي النظام. لذا فإنه يهتم أن تكون مخرجاته متفقة و المواصفات العالمية لضبط جودة الإنتاج من خلال السعي الدائم إلى استخدام معايير الجودة و ضبطها.

✚ **معايير كروزبي:** حدد فليب كروزبي أحد مستشاري الجودة على المستوى العالمي أربعة معايير لضمان الجودة الشاملة للتعليم تم تأسيسها وفقا لمبادئ إدارة الجودة الشاملة و هي<sup>١</sup>:

- التكيف مع متطلبات الجودة من خلال وضع تعريف محدد و شامل و منسق للجودة.
- وصف نظام تحقيق الجودة على أنه الوقاية من الأخطاء بمنع حدوثها من خلال وضع معايير للأداء الجيد.
- منع حدوث الأخطاء من خلال ضمان الأداء الصحيح من المرة الأولى.
- تقويم الجودة من خلال قياس دقيق بناء على المعايير الموضوعية الكيفية و الكمية.

✚ **معايير بلدرج:** طور مالكوم بلدرج نظاما لضبط الجودة في التعليم، و تم إقراره كمييار قوي معترف به لضبط الجودة و التميز في الأداء بالمؤسسات التعليمية بالتعليم العام، و ذلك حتى تتمكن المدارس من مواجهة المنافسة في ظل الموارد المحدودة للنظام التعليمي و مطالب المستفيدين منه. و يعتمد نظام بلدرج لضبط جودة التعليم على (١) قيمة أساسية توفر إطارا متكاملًا للتطوير التعليمي و يتضمن (٢) معيارا ثانويا لجودة التعليم، و تندمج في (٧) مجموعات هي<sup>٢</sup>:

**الأولى: القيادة (٩ نقطة):** و تمثل الإدارة العليا و نظام القيادة و التنظيم، و مسؤولية المجتمع و المواطنة.

**الثانية: المعلومات و التحليل (٧٩ نقطة):** و تشمل: إدارة المعلومات و البيانات و المقارنة بين المعلومات، و تحليل و استخدام مستويات التحصيل المدرسي.

**الثالثة: التخطيط الإجرائي و التخطيط الاستراتيجي (٧٩ نقطة):** و تشمل: التطوير لاسراتيجي و تنفيذ الاستراتيجيات.

**الرابعة: إدارة و تطوير القوى البشرية (١٥ نقطة):** و تشمل: تقويم و تخطيط القوى العاملة، و نظام تشغيل الهيئة التدريسية، و نظام تطوير الهيئة، و الرضا المهني للهيئة التدريسية.

<sup>١</sup> محمود أحمد محمود و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٨  
<sup>٢</sup> نفس المرجع السابق، ص ٨

**الخامسة: الإدارة التربوية (٥ نقطة):** وتشمل: تصميم النظام التربوي، و الخدمات التعليمية، و دعمها و توصيلها، و تصميم البحوث التربوية، و تطوير إدارة تسجيل و التحاق الطلبة، و النظر إلى الإدارة التربوية كعمل اقتصادي.

**السادسة: أداء المدارس و نتائج الطلبة (٣ نقطة):** و تشمل: نتائج الطلبة، و المناخ المدرسي و تحسين المناخ المدرسي و النتائج، و لأبحاث في مجال التدريس، و النظر إلى أداء المدارس كعمل اقتصادي.

**السابعة: رضا الطلبة و ممولي النظام التربوي:** وتشمل: حاجات الطلبة الحالية و المستقبلية، و العلاقة بين ممولي النظام التعليمي و الإدارة التربوية، و رضا الطلبة و ممولي النظام التعليمي الحالي و المتوقع و مقارنته مع باقي المدارس أو النظم التعليمية الأخرى.

**معايير التقويم الشامل:** قدمت حركة التقويم الذاتي الشامل للتعليم بعض المعايير التي و تضمن شموله، و طور أنصارها خمسة و أربعين معيارا مقسمة على عشرة مجالات يعتقدون أنها تغطي تقويم مختلف جوانب كفاءة الأداء في المؤسسة التعليمية، و هذه المعايير تتمثل في ما يلي:<sup>١</sup>

#### المجال الأول: الأهداف

١. مدى صلاحية الأهداف لأن تكون مرشدا فعلا لتوجيه حاضر المؤسسة التعليمية و مستقبلها.
٢. مدى تناغم الأهداف الفرعية مع الأهداف العامة و مساهمتها في إنجازها.
٣. مدى توفر القدرات التخطيطية الكافية كما، و الملائمة نوعا لصياغة الخطط اللازمة لإنجاز الأهداف.
٤. مدى انسجام سياسات و إجراءات القبول في المؤسسة التعليمية
٥. مدى قدرة أهداف المؤسسة التعليمية على إبراز هويتها المميزة لها على غيرها.

#### المجال الثاني : تعلم الطلاب

١. مدى تقويم الطلاب لنظام الإرشاد و الإشراف الذي توفره لهم المؤسسة التعليمية.
٢. مدى مستوى تسرب الطلاب من المؤسسة التعليمية.
٣. مدى توفر برامج و مصادر للتعليم الفردي أو التعويض للطلاب
٤. مدى فعالية إدارة شؤون الطلاب.
٥. مدى توفر شواهد على وجود تقدم مقبول نحو تحقيق أهداف التعليم.

#### المجال الثالث: الهيئة التعليمية

١. مدى ملائمة الإجراءات و السياسات الحالية لتقويم أداء الهيئة التعليمية
٢. مدى تحقيق البرامج الراهنة المتعلقة بتحسين التدريس و تطوير الهيئة التعليمية لأهدافها
٣. مدى تقبل السياسات و الإجراءات الحالية المتعلقة بشؤون الهيئة التعليمية
٤. مدى ملائمة مرتبات الهيئة العلمية للمنافسة

#### المجال الرابع: البرامج التعليمية:

<sup>١</sup> محمود أحمد محمود و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٩-١٠

١. مدى توفر سياسات و إجراءات مناسبة لبناء البرامج الجديدة لدى المؤسسة التعليمية
٢. مدى مساعدة سياسات و إجراءات الفحص في تقويم البرامج القائمة لدى المؤسسة
٣. مدى مساعدة محتويات برامج الإعداد العام على الإثارة و التحفيز الفكري لدى الطالب.
٤. مدى كفاءة و انسجام البرامج التعليمية مع أهداف المؤسسة التعليمية.

#### المجال الخامس: الدعم المؤسسي:

١. مدى ملائمة المبنى التعليمي لحجم الطلاب و طبيعة البرامج التعليمية
٢. مدى توفر خطط طويلة المدى لتطوير المباني و الأجهزة التعليمية.
٣. مدى مساهمة المرتبات و المخصصات المقدمة العاملين في مجال الخدمات المساندة في جذب العناصر الجيدة لهذا المجال.
٤. مدى توفر الإجراءات الملائمة لتقويم أداء العاملين في مجال الخدمات المساندة.

#### المجال السادس: القيادة الإدارية:

١. مدى اهتمام القيادة الإدارية في المؤسسات التعليمية بالتخطيط
٢. مدى تكوين علاقات عمل فعالة بين المدير و الإداريين في المؤسسات التعليمية
٣. مدى ضمان السياسات و الإجراءات الإدارية لفعالية إدارة المؤسسات التعليمية
٤. مدى توفر الإجراءات و السياسات المناسبة لتقويم

### ٣. أساسيات إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي

تعد إدارة الجودة الشاملة من المفاهيم الإدارية الحديثة التي ظهرت نتيجة المنافسة العالمية الشديدة بين المؤسسات الإنتاجية اليابانية من جهة و الأمريكية و الأوروبية من جهة أخرى، و ذلك للحصول على رضى المستهلك و نظرا للنجاح الذي حققه هذا النظام في التنظيمات الاقتصادية و التجارية... ظهر اهتمام المؤسسات التربوية في تطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة في المجال التعليم العام و الجامعي للحصول على نوعية أفضل التعلم و تخريج الطلبة قادرين على ممارسة دورهم بصورة أفضل في خدمة المجتمع.

#### 3.1: مفهوم و أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم

##### الفرع الأول: مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم

يمكن النظر إلى إدارة الجودة الشاملة في التعليم على أنها "نظام يتم من خلاله تفاعل المدخلات، و هي الأفراد و الأساليب و الأجهزة لتحقيق مستوى عال من الجودة حيث يقوم العاملون بالاشتراك بصورة فاعلة في العملية التعليمية، و التركيز على التحسن المستمر لجودة المخرجات الإرضاء المستفيدين<sup>1</sup>.

و يعني مفهوم إدارة الجودة الشاملة أيضا "أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع و مستويات المنطقة التعليمية ليوفر للعاملين و فرق العمل الفرصة لإشباع حاجات الطلاب و المستفيدين من عملية التعلم، أو هي فاعلية تحقيق أفضل خدمات تعليمية بحثية و استشارية بأكفأ أساليب و أقل تكاليف و ألعى جودة ممكنة"<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد عوض الترتوري، أغدير عرفات جويجان، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي و المكتبات و مراكز المعلومات، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة عمان، ٢٠٠٦، ص ٧٦.

و عليه فإن إدارة الجودة الشاملة في إطار المؤسسة التعليمية تضم مجموعة من المضامين أهمها<sup>2</sup>:

- اعتماد أسلوب العمل الجماعي، و مقدار ما يمتلكه العنصر البشري في المؤسسة من قدرات و مواهب و خبرات.
- الحرص على استمرار التحسين و التطوير لتحسين الجودة.
- تقليل الأخطاء من منطلق أداء العمل الصحيح من أول مرة، الأمر الذي يؤدي على تقليل التكلفة في الحد الأدنى مع الحصول على رضى المستفيدين من العملية التعليمية.
- الحرص على حساب تكلفة الجودة داخل المؤسسة لتشمل كافة الأعمال المتعلقة بالخدمة المقدمة مثل: تكاليف الفرص الضائعة، تكلفة الأخطاء، عمليات التقويم سمعة المؤسسة.
- النهج الشمولي لكافة المجالات في النظام التعليمي كالأهداف و الهيكل التنظيمي و أساليب العمل و الدافعية و التحفيز والإجراءات.

### الفرع الثاني: مبررات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

إن إدارة الجودة الشاملة قد أثبتت نتائجها الايجابية في تحقيق المركز التنافسي لعدد من المؤسسات الصناعية، هذه الأخيرة ومؤسسات التعليم العالي لها مسؤولية مشتركة في تعلم و ممارسة إدارة الجودة الشاملة، إذ أن هذا النظام يمكن أن يساعد و لشكل منظم إدارات ومؤسسات التعليمية على إحداث عملية التغيير و التحديث في النظام التعليمي.

أشار العديد من الباحثين على أن المنافسة بين الجامعات و التي سوف تزداد خلال السنوات القادمة، و يرون أيضا أن أهم التحديات المعاصرة أمام الجامعات ما يلي<sup>3</sup>:

- غياب التنافسية في الأسواق العالمية لخريجي الجامعات الوطنية.
  - تدهور الإنتاجية في المجالات العديدة لخريجي الجامعات الوطنية
  - نقص نصيب الشركات الوطنية من السوق العالمي بسبب الموارد البشرية الناتجة عن أنماط التعليم الجامعي الحالي.
  - تزايد البطالة بين الخريجين من الجامعات الوطنية
  - زيادة المعارض من الخريجين الجامعيين عن الطلب عليهم.
- أما عن أسباب الحاجة إلى إتباع أسلوب الجودة الشاملة في التعليم العالي<sup>4</sup>
- الزيادة المتتالية و المستمرة في التحاق الطلاب بالتعليم العالي
  - الحاجة إلى تحقيق أداء عال في العملية التعليمية
  - امتداد الحاجة للاستمرار في التعليم و تحصيل المعرفة على ما بعد التخرج "التعليم مدى الحياة"، مما يتطلب تعليم الطلاب كيفية الاعتماد على النفس في تحصيل المعرفة.
  - ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و ما يترتب عليها من تأثير على العملية التعليمية.
  - الاستمرار في تقديم الخدمة التعليمية بأسلوب لا يحقق الطموحات المطلوبة.

<sup>1</sup> جميل نشوان، مرجع سبق ذكره، ص ٤.

<sup>٢</sup> نفس المرجع السابق، ص ٥.

<sup>٣</sup> محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، مرجع سبق ذكره، ١١٠

تاريخ التحميل: ٢٠٠٩/٦/٣

<sup>4</sup> [http:// valrocha.com/web/qualite/27.htm](http://valrocha.com/web/qualite/27.htm)

- المنافسة الشديدة بين المؤسسات التعليمية، ضرورة ترشيد الإنفاق و وضع أولويات له.

### 3.2: متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في أية مؤسسة يتطلب توفر مهارات أساسية في مدير الجودة الشاملة و العاملين معه و هي<sup>1</sup>:

- وضع أهداف قابلة للقياس و الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي
- تدعيم العمل الجماعي على اعتبار أنه الأسس داخل التنظيمات
- الاهتمام بالتقدير و المكافآت عند انجاز العمال بالفعالية
- وضع معايير للرقابة و ضرورة استخدام أدوات و عمليات الجودة و الاعتماد على دورة ديمنج لتحسين الأداء.
- حث الأفراد على التعلم من الأخطاء
- القدرة على توفير العلاقات الإنسانية و ما يتبعها من تفويض للسطو

✓ أما متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي بصورة عملية فتشمل

#### ١- رسم سياسة الجودة الشاملة من حيث:

- تحديد المسؤول عن إقامة الجودة الشاملة
- تحديد كيفية مراقبة و مراجعة النظام من قبل الإدارة
- تحديد المهمات المطلوبة و الإجراءات المحددة لكل مهمة
- تحديد كيفية مراقبة تلك الإجراءات
- تحديد كيفية تصحيح الإخفاق في تنفيذ الإجراءات

#### ٢- الإجراءات و تشمل المهمات التالية:

- القدرة على التسجيل
  - عمليات التقييم
  - إعداد مواد التعليم
  - اختيار و تعيين العاملين و تطويرهم
- ٣- تعليمات العمل: يجب أن تكون تعليمات العمل واضحة و مفهومة و قابلة للتطبيق
- ٤- المراجعة: و هي الوسيلة التي يمكن للمؤسسة أن تتأكد من تنفيذ الإجراءات
- ٥- الإجراء التصحيحي: هو تصحيح ما تم إغفاله أو ما تم عمله بطريقة غير صحيحة.

هذه المتطلبات المطروحة سابقا و غيرها و التي يتمتع الكثير من المؤسسات التعليمية بما تحتم على إدارة المؤسسات التعليمية بما فيها الجامعات للتحويل نحو إدارة الجودة الشاملة، و هذا يتطلب الجرأة من قبل القيادة العليا في المؤسسات نحو التغيير للأفضل بعيدا عن التعليم التقليدي، و هذا يستلزم تطبيق المداخل السبع الأساسية، و هي عبارة عن أساليب أو طرق لإدارة الجودة الشاملة و تتكون من:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جميل نشوان، مرجع سبق ذكره، ص ٨

<sup>2</sup> جميل نشوان، مرجع سبق ذكره، ص ٩

١. الإستراتيجية Strategy: و هو أن يكون لدى القيادة العليا خطة تنموية عن مستقبل المؤسسة في السنوات (٥٣).
٢. الهياكل Structure: و يعني إعادة نظام جديد لتحسين المخرجات و زيادة فعالية العمليات مع إضافة ابتكارات جديدة تسهم في تحسين فعالية النظام.
٣. العاملون Staff: و تعني معاملة العاملين بشكل لائق و إشباع احتياجاتهم من خلال استخدام أسلوب العلاقات الإنسانية في العمل.
٤. المهارات Skills: و تعني تحسين القدرات و الكفايات البشرية من خلال التدريب المستمر من أجل ابتكار أساليب جديدة في العمل قادرة على المنافسة.
٥. القيم المشتركة: و تعني إيجاد ثقافة تنظيمية جديدة و تحديد القيم السائدة و تبديلها بثقافة و قائية تلائم التطور المستمر

#### خاتمة

التعليم الجامعي واحد من محددات إنتاجية أية دولة لأنه يقدر إنتاجية الفرد فيها عن طريق الخبرات التي يكتسبها والقدرات والمعارف التي يتسلح بها ، فالتعليم هو أحد عناصر الصرح العملي ، و إذا كنا نريد مواجهة العولمة ولا خيار لنا في ذلك ولا بد أن يكون لنا تعليم متميز يقوم على الفهم والتحليل فلا نستطيع مواجهة الصراع بقوة عمل نصف متعلمة.

إن للتعليم الجامعي في حد ذاته أهمية قصوى، فهو يعد مرحلة ما قبل الحياة العملية إذا صلح صلحت الحياة العملية، والعكس صحيح، فهو بذلك لا يقتصر دوره على المناهج العلمية التي تدرس تحت مظلته كما هو الحال في أغلب علمنا العربي في وقتنا الحاضر. بل يمتد هذا الدور ليشمل الرفع من قدرات التفكير العليا وتنمية المهارات وتشجيع أصحاب المواهب والميول سواء كانت علمية أو أدبية، وتوجيهها بما يحقق التنمية الشاملة المستدامة للوطن العربي . ولكي تُعدَّ المجتمع للتحديات القادمة من خلال تعميق المعرفة وتوسيعها والخوض في فروعها. ويبقى تحدي البحث العلمي مطروح أمام الجامعة في عصر العولمة أكثر منه في أي وقت مضى.

فالتعليم الجامعي يشهد حالياً تطورات عديدة، فيما يسمى بالتعليم عن بُعد عن طريق وسائل الاتصال الإلكتروني . وفيض المعلومات الرهيب من حيث الكم والكيف، مما يدعو بالضرورة السعي الجاد إلى تطوير جامعاتنا التقليدية وإمدادها بكافة الوسائل التكنولوجية لمواجهة تحديات العولمة، ومتطلبات سوق العمل المتجددة مما يفرض مخرجات تعليمية ومهارية عالية قادرة على أن تنافس وتتحدى المهارات والخبرات الوافدة إلينا من الخارج، وهذا هو دور الجامعة الحقيقي سواء كان مباشراً أو غير مباشر.

#### قائمة المراجع:

١. عبد القادر تومي: "العولمة فلسفتها، مظاهرها، تأثيراتها"، دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٠.

٢. محمد حسن البر غثي، الثقافة العربية و العولمة: دراسة سوسيولوجية لآراء المثقفين العرب، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٠،
٣. نبيل حشاد، العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي، دار إيجي مصر للطباعة والنشر، القاهرة: ٢٠٠٠.
٤. حسام الدين عيسى، الشركات متعددة القوميات، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ص ٣٦.
٥. <sup>1</sup> يوسف بن حفصاوي مع اخرين: "ضمان الجودة في التعليم العالي في ظل تحديات العولمة"، جامعة الزيتونة الأردنية، IACQA، 2013، ص ١٨.
٦. محمود أحمد محمود، وآخرون، معايير و نظم الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، ورقة عمل مقدمة إلى مشروع الطرق العلمية إلى التعليم العالي، جامعة سيوطا، ٢٠٠٠.
٧. محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي و المكتبات ومراكز المعلومات، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، ٢٠٠٠.
٨. بن بيمينة السعيد، قجة رضا، دور و أهمية الجودة الشاملة في عملية التقويم التربوي، مجلة علوم إنسانية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.  
[http : // www .ulum.nl/c38.htm](http://www.ulum.nl/c38.htm)
٩. جميل نشوان، تطوير كفايات للمشرفين الأكاديميين في التعليم الجامعي في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة، مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، جويلية ٢٠٠٠.  
<http://www.qou.edu/homepage/arabic/qulitydepartement/qulityconfernce/pepars/sessi>
١٠. عليان عبد الله الحولي، تصور مقترح لتحسين جودة التعليم الجامعي الفلسطيني، مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، جويلية ٢٠٠٠.
11. [http:// valrocha. Com/web/quality/13.htm](http://valrocha.Com/web/quality/13.htm)
12. [http:// valrocha. Com/web/quality/14.htm](http://valrocha.Com/web/quality/14.htm)
13. [http:// valrocha. Com/web/quality/27.htm](http://valrocha.Com/web/quality/27.htm)
14. [http:// valrocha. Com/web/quality/9.htm](http://valrocha.Com/web/quality/9.htm)

## انعكاسات العولمة على التعليم والمناهج الدراسية

أ.جمال بليكاوي/ المدرسة العليا لأساتذة التعليم التكنولوجي ، سكيكدة ، (الجزائر)

### الملخص:

يشهد العالم حاليا طفرة غير مسبوقه من التحولات السريعة على جميع الأصعدة نجم عنها حصول تغيرات كبيرة على المستوى التكنولوجي، الاقتصادي، والاجتماعي، مما يولد آثاراً على المنظومة التربوية بمواجهتها للعديد من التحديات في ظل العولمة التي تسعى لتوحد فكري، ثقافي، اجتماعي، اقتصادي وسياسي.

فما يصيب النظام العام للمجتمع من آثار العولمة وتداعياتها ينعكس على النظام التربوي بصفته نظاما فرعيا تابعا للنظام الكلي للمجتمع، إذ يبدو أن العولمة تريد تقييد المنظومة التربوية بأفكارها و آلياتها الرئيسية وإخضاعها لشروطها وهيمنتها، كما تريد فرض نماذج وفلسفات تربوية خاصة وتغيير اتجاهات الأفراد من خلال اختراق المنظومة التربوية.

إن أثر وسائل الإعلام الأجنبية المرئية والمسموعة والمقروءة ، وتصفح أبنائنا للشبكة المعلوماتية دون نقد وتمحيص في ظل مخرجاتها المبهرة نتج عنه سلوكيات غريبة على مجتمعنا ، فقد تدنى مستوى العلاقة بين المعلم والمتعلم والتي وصلت إلى حد الإيذاء الجسدي .

كما أن مشكلات المتعلمين في تزايد كإثارة الشغب و العدوان و الكذب و التأخر الدراسي و التسرب و الفراغ و المخدرات و السرقة والاعتداءات والجرائم المختلفة.

ونتيجة للثورة المعرفية والتكنولوجية يزداد التحدي أمام المدرسة في مجال تقديم تعليم ذي كفاءة لمواجهة العولمة، من حيث مضمون التعليم وطرائقه ووسائله ، فمهما بلغت كفاءة المعلم لا يكتمل الأثر أو تحقيق الأهداف إلا بالتطوير النوعي لبقية عناصر عملية التعليم والتعلم وكذا محتوى المنهج الدراسي والمصادر المستخدمة في تطبيقه.

إن النهضة الحقيقية في المجتمع لا تتم بدون إعادة النظر في المناهج الدراسية من حيث المحتوى والهدف، لأن التعليم هو السبيل الوحيد للتحكم في مسار التنمية ورسم خريطة المستقبل، إذ أثبتت التجارب أن التقدم قرين العلم والمعرفة ورفاهية الشعوب لا بد أن تعتمد على نظام تعليمي رشيد .

وعلى هذا الأساس عمدت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مناهج التعليم في ظل العولمة ، خاصة و أن نهضة المجتمع ورفقيه محكوم بنوعية المناهج التي تبني وتشكل أبنائها وتعدهم للمستقبل .

الكلمات المفتاحية : المناهج التعليمية ، العولمة.

### Résumé :

Nous sommes dans un monde qui témoigne des changements accélérés sur tous les niveaux ; technologiques, économiques, et sociaux, des changements qui génèrent des impacts et des effets sur le système éducatif, un système qui ne cesse de lever les défis dans un monde globalisé intellectuellement, économiquement et culturellement. Nous apercevons que les impacts de la globalisation subits par le système social n'ont pas épargné le système éducatif, dont il est un système subordonné au système social, car il est clair que la globalisation ordonne l'enchaînement de ce système par ses préceptes, ses mécanismes principaux, ses conditions et sa prédominance, aussi qu'elle veut établir ses modèles et ses perspectives éducatrices et de changer les tendances des individus à travers la pénétration du système. L'effet des médias étrangers audio-visuels et surtout le web duquel nos enfants naviguent généralement sans observation parentale est visible, attendu que nous examinons des comportements étranges de notre société, et en premier lieu nous pouvons envisager une détérioration au niveau de la relation entre l'enseignant et l'apprenant qui peut arriver jusqu'à la violence corporelle, ainsi que les problèmes des élèves s'élèvent tel la turbulence, la violence dans les établissements scolaires, la consommation des drogues et des narcotiques, la fuite des classes, l'oisiveté et d'autres problèmes. À la suite de la révolution scientifique et technologique le défi de l'école accroît pour fournir une éducation efficace face à la mondialisation, en termes de contenu et des méthodes et même des moyens, peu importe l'aptitude de l'enseignant sans une évolution qualitative du restant du processus d'enseignement et d'apprentissage pour atteindre les objectifs espérés de la démarche éducative. Une véritable renaissance dans la société ne verra le jour sans la révision et la rectification du système scolaire et éducatif en termes de contenu et de méthode, car l'éducation est le seul moyen de confirmer la voie du développement et de la cartographie du futur, comme l'expérience humaine a montré que le progrès est attribué à la science et à la connaissance et le bien-être des peuples doit être fondé sur un système éducatif rationnel. A partir de cela cette étude a eu comme but de mettre en évidence le rôle des programmes d'enseignement lors la mondialisation, particulièrement que le développement de la société est régi par la qualité des programmes qui construisent et forment ses enfants et de les préparer pour l'avenir

**Mots clés:** programme d'enseignement, la mondialisation

### مقدمة:

إن العصر الذي نعيشه ملئ بالتحديات التي تواجه الإنسان كل يوم ، فكل يوم تظهر على مسرح الحياة معطيات جديدة تحتاج إلى خبرات ومهارات وأساليب وآليات جديدة للتعامل معها بنجاح ، أي أنها تحتاج إلى إنسان مبدع ، ومبتكر ، وناقد ، وقادر على تكييف البيئة وفق القيم والأخلاق والأهداف المرغوبة ، وليس التكييف معها فقط .

ولعل من أبرز ملامح الحياة في هذا العصر تلك التغيرات السريعة والمتلاحقة في جميع المجالات ومنها العولمة ، وتأتي الاستجابة لهذه التغيرات متفاوتة ومتباينة كما وكيفما من فرد لآخر ومن فئة لأخرى ومن مجتمع لآخر ، فالعولمة مفهوم جديد أخذ في الظهور والانتشار نتيجة للتغيرات السريعة التي شهدتها العالم في السنوات الماضية ، والتي كانت نتيجة مباشرة لثورات العلم والتكنولوجيا ، خاصة تلك التي حدثت في مجال الإعلام والاتصال ، والتي أنتجت تقاربا وتداخلا بين بلدان العالم ، حتى أنه أصبح من المستحيل انغلاق دولة داخل حدودها.

ومن هذا المنظور فإن الحاجة أصبحت تحتم مراجعة الأدوار والأهداف الأساسية للتربية وبشكل خاص تلك المتعلقة بالمدرسة لكونها المؤسسة الأكثر تأثيراً في عصر العولمة ، كي تستطيع المدرسة أن تقدم لمجتمعها القدرات والكوادر المؤهلة القادرة على التفاعل والتأثير في عصر العولمة وليصبح المجتمع قادرا على التعايش مع متغيرات العولمة بتياراتها ومعطياتها الحضارية.

### أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية إلى تقديم تصور للمناهج التعليمية في ظل العولمة، وبالتحديد محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما المقصود بمفهوم العولمة؟.

- ما هي مختلف التحديات الثقافية في ظل العولمة؟.

- كيف تؤثر العولمة على مناهج التعليم؟.

### أهمية الدراسة:

١ - الحاجة لمثل هذه الدراسات باعتبار العولمة ظاهرة مفروضة لا بد من مواجهتها وعدم الفرار منها.

٢ - توجيه الأنظار نحو التحديات التي تفرضها العولمة.

٣ - المساهمة في تشكيل معالم برنامج لتحسين الأجيال إزاء هذه الظاهرة والتأثير فيها.

٤ - تعد خطوة في مشروع مواجهة أخطار العولمة.

ففي ظل تطور وسائل الاتصال وعولمة الثقافة والاكتشافات العلمية والتكنولوجية وتطور أساليب الإنتاج ، والتغيير الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، وظهور معايير جديدة تحل محل القيم والمبادئ والمعايير القديمة ، ظهرت في مجتمعاتنا مشكلات كثيرة متنوعة نتيجة للتطورات السريعة وتدفق المعارف الإنسانية والعلمية وتعقد الحضارة وتشابكها ، إذ أصبح من الضرورة بمكان تطوير المناهج التربوية .

إن نهضة المجتمع محكومة بنوعية المناهج التي تشكل أبنائها وتعددهم للمستقبل الذي يعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة من خلال مساعدة المتعلمين على تحقيق التالي :

- تنمية وتعزيز مفهوم الرقابة الذاتية.

- تطوير المهارات الأساسية التي تخدم الحاجات

الأساسية للمتعلم وتكسيبه مهارات التعلم الذاتي ودافعية التعلم المستمر.

- تعديل سلوكيات المتعلمين نحو الأفضل.
- إحداث التكيف السريع بين المتعلم والبيئة من خلال تزويده بالمعرفة الوظيفية وأساليب التفكير الناقد.
- تحصين الفرد ضد ما يستقبله من الوسائل الإعلامية والثقافية للمجتمعات الأخرى عن طريق تنمية وعي المتعلمين وتزويدهم بالمهارات والقيم التي تمكنهم من الاختيار والتمحيص ، بحيث يحافظ على الهوية الحضارية والقومية وحفظها من الذوبان.
- مساعدة المتعلم على استخدام المعلومات المتدفقة الاستخدام الأمثل الذي يحقق الخير له ولمجتمعه.

### • مفهوم العولمة :

الحقيقة أن مفهوم العولمة ما زال يكتنفه الغموض بسبب حدوثه، وتعدد العمليات التي تندرج تحته (سياسية، اقتصادية ، اجتماعية، ثقافية... الخ). لذا نورد بعض المحاولات لشرح المفهوم التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

### أولاً: مفهوم العولمة لغةً :

لم تحظ ظاهرة معاصرة باهتمام الباحثين كظاهرة العولمة من حيث مفهومها وآثارها، فالعولمة مصطلح حديث ، ويعود أصل العولمة إلى الكلمة الانجليزية "Global" وتعني عالمي أو دولي أو كروي، أما المصطلح الانجليزي "Globalization" فيترجم إلى الكوكبية أو الكونية أو العولمة.<sup>(١)</sup>

### ثانياً: مفهوم العولمة اصطلاحاً :

□ يشير الجابري<sup>(٢)</sup> إلى أن العولمة في معناها اللغوي: "تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله". فالعولمة ظاهرة مركبة وإيديولوجية قديمة يسعى الغرب من خلالها للسيطرة على العالم وفرض ثقافته، فهي ليست ظاهرة اقتصادية أو سياسية أو تقنية أو معلوماتية فحسب، بل هي ظاهرة تاريخية وهي "ليست ظاهرة جديدة بل قديمة قدم التاريخ عندما كانت تصدر حضارة ما كباقي الحضارات وتقود العالم"<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من تحديد الجوانب التي اهتم بها البعض في تناوله لمفهوم العولمة سواء أكانت جانباً اقتصادياً أو سياسياً أو ثقافياً أو اجتماعياً ، فإن الدراسة الحالية تتبنى المفهوم التربوي للعولمة ويعني الاشتراك بالعضوية والتبعية لمنظومة اتفاق وتلاقح عن أبعاد ومستويات فكرية وعلمية وثقافية وتربوية أساسية تقضي بالضرورة إلى سلوكيات تربوية متشابهة ، ويكون من شأنها التفاعل الناجح مع أنماط العيش المدني " الكوني " في كل مكان ، كما تعني الالتزام بقبول المستجدات التربوية اللازمة لتنفيذ ضمان وسلامة الجوهر الأساسي للمعنى التربوي للعولمة ومغزاه، على أن يضمن الاتفاق على المعايير التربوية العالمية مساحة كافية للحرية الوطنية أو القومية وممارسة الهوية الذاتية الخاصة.<sup>(٤)</sup>

### ● المنهج:

توجد عدة تعاريف للمنهج نوجزها فيما يلي:

□ يعرفه اللقاني<sup>(٥)</sup> " ١٩٩٥ " أنه : " جميع الخبرات (النشاطات أو الممارسات) المخططة التي توفرها المدرسة لمساعدة الطلبة على تحقيق النتائج التعليمية المنشودة إلى أفضل ما يستطيعه قدراتهم".

□ و يعرفه فرحان و آخرون<sup>٩</sup> " أنه : " مجموعة الخبرات المربية التي تهيئها المدرسة للطلبة تحت إشرافها بقصد مساعدتهم على النمو الشامل وتعديل سلوكهم"<sup>(٩)</sup>.

□ أما التعريف الذي تبنته الدراسة الحالية فهو: " مجموعة النشاطات والخبرات والمهام والوسائل و الأدوات البيداغوجية التي توفرها المدرسة لتعليمها بما يتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم قصد الوصول بهم إلى أفضل تعلم ممكن يضمن لهم تحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح وانتظارات المجتمع منهم".

#### • أسس بناء المناهج :

إن بناء المناهج من العمليات الصعبة في الحقل التربوي والتعليمي، بل تعد مسؤولية كبرى على عاتق من يأخذ بهذه المهمة على عاتقه، كونها تتطلب دراسة كبيرة وعلى أصعدة مختلفة نفسية، اجتماعية، ثقافية، فلسفية.

و في ظل التطور المعرفي والتكنولوجي والاجتماعي صار المنهج يعدل كل خمس سنوات محاولة لتكييفه وفق المعطيات الجديدة التي تفرضها البحوث الحديثة والتطورات الحاصلة في عصر العولمة، حتى يقدم المنهج أكبر خدمة للمتعلم الذي يحتاج إلى أقصى درجة أن يشبع حاجاته المعرفية كونه محور العملية التعليمية.

و بالتالي فإن المنهج هو أحد الوسائل التربوية التي نكون من خلالها الأجيال ونحافظ بها على الإرث الثقافي للمجتمع، إذ يقوم على مجموعة من الأسس تتمثل فيما يلي:

#### ١ - الأساس النفسي:

يقصد به المبادئ النفسية التي توصلت إليها دراسات علم النفس ومختلف البحوث حول طبيعة المتعلم وخصائصه، مراحل نموه، حاجاته، استعداداته، ميولاته، أنماط سلوكياته...، هذا من جهة ومن جهة أخرى طبيعة عملية التعلم التي ينبغي مراعاتها عند بناء المنهج.

ولهذا فإن خصائص المنهج الجيد هي تضع في الحسبان الخصائص النفسية للمتعلمين في كل مرحلة من مراحل النمو بمحاجاتها ومطالبها والبحث في سبيل إشباعها.

إن الأساس النفسي للمتعلم يتعلق بالمتعلم من جهة، وبعملية التعلم من جهة أخرى، وبالتالي فإن عملية بناء المناهج سلطت الضوء على ضرورة الانطلاق في تنظيم التعليم والتعلم من الفهم الواعي لنظريات التعلم والتعليم وتحليل طرائق التدريس واستراتيجيات التعلم الحديثة التي ركزت على مراعاة العديد من المتغيرات النفسية الهامة، والتي لها ارتباط وثيق بعملية التعلم، ويظهر هذا من خلال: الانطلاق من حاجات وميول واستعدادات ودوافع المتعلم، استخدام أساليب التعزيز، الإثابة، التنوع في مصادر التعلم، استخدام أساليب الاستكشاف والاستطلاع... العلاقة بين العمليات النفسية والمعرفية.<sup>(١)</sup>

وبالتالي فإن معرفة الخصائص النمائية للطفل ودراساتها مرحلة بمرحلة هو الذي يلي حاجات المتعلم على حسب المرحلة العمرية التي يمر بها، والقسم الدراسي الذي يدرس فيه على أساس أن المنهج يراعي هذه الحاجات ويسعى لإشباعها.

#### ٢ - الأساس الاجتماعي:

إن الأسس الاجتماعية لبناء المنهج هي مجموع القوى والمتغيرات الاجتماعية التي تأخذ بعين الاعتبار مختلف مكونات المنهج، ويتعلق الأمر بطبيعة العلاقات السائدة في المجتمع، الأدوار، التفاعل الاجتماعي، القيم والمبادئ المنشودة، المشكلات والعوائق التي تقف في وجه

تحقيق أهداف المجتمع، بالإضافة إلى طبيعة وخصائص الفرد الذي ينشده المجتمع. وبالتالي ينبغي أن تنعكس صور هذا النظام الاجتماعي على الأفراد وأن تستمر معه وتتطور بتطوره، ولا يتم هذا إلا إذا وضعها المنهاج بين طيات عناصره وأخذها في الحسبان أثناء بنائه سواء على مستوى تحديد الأهداف، المحتوى، الوسائل والأنشطة، أو الاستراتيجيات.<sup>(٧)</sup>

إن الأسس الاجتماعية تنشأ تربية وتكوين مواطن تبعث فيه روح الجماعة والتعاون وحب العمل والاحترام، في حين تأخذ حقه من احترام شخصيته والاعتراف بقدراته واستعداداته في إطار الفروق الفردية، والاستفادة من مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة والعدل.<sup>(٨)</sup>

وباعتبار الإعلام من وسائل الاتصال الجمعي التي لها دور في بعث مختلف المعارف وتتيح إمكانية الاطلاع واكتشاف ثقافات أخرى وعلوم متنوعة، بالإضافة إلى نشر قيم واتجاهات ومبادئ معينة يتأثر بها الفرد والمجتمع، فلا ينبغي أن تظهر أي تناقض في رسائلها. وبالتالي فالمنهاج يجب أن يهتم بهذا الجانب وأن لا تتناقض أهدافه مع رسائل وسائل الإعلام وتوجيه المتعلمين في كيفية استخدام هذه الوسائل والاستفادة منها.<sup>(٩)</sup>

### ٣ - الأساس الثقافي:

يظهر الارتباط الوثيق بين الجوانب الثقافية ومتطلبات بناء المنهاج من خلال الكم الهائل من المعارف والخبرات والحقائق النظرية والمادية ومختلف المهارات سواء في الوقت الراهن أو ما حصلته الأجيال السابقة للارتقاء بالمتعلمين إلى مصاف المثقفين، وهذا ما يسمح لهم بفهم متطلبات الحاضر، بالإضافة إلى توجيههم إلى التركيز على الأنشطة والأنماط السلوكية التي تتماشى مع ميولاتهم وحاجاتهم وتعود المتعلمين على البحث واستقصاء العلوم والمعارف، واكتساب مهارات وأساليب تفكير وقيم واتجاهات.

لأن المنهاج الجيد هو الذي يعطي قدراً من الأهمية لعموميات الثقافة حتى يخلق مساحة أوسع للمعارف والاتجاهات، والقيم المشتركة بين الأفراد في المجتمع الواحد، وهذا ما يخلق بدوره نوعاً من التفاهم والتعاون بينهم، ويث فيهم روح الانتماء وروح الجماعة.

وبخصوص هذه النقطة يستحسن التركيز عليها في المراحل الأولى من التعليم لتسهيل عملية التفاعل الاجتماعي والتكيف مع البيئة الاجتماعية، وبالتالي فالتصور العام للمنهاج في هذه المرحلة ينبغي له أن يتضمن تعليم اللغة، الدين، الوطنية...، وهناك من يرى أنه في صالح المتعلم أن يكتسب بعض المفاهيم والخبرات المناسبة للبيئات المختلفة والتي تدخل في إطار الانفتاح على الثقافات الأخرى.

و من هنا نجد أن هناك ضرورة لتحقيق التوازن بين الخبرات العامة والإعداد المتخصص للمتعلمين، بحيث لا تطغى الأولى فيصبح المنهاج غير فعال، ولا تطغى الثانية فيصبح المتعلم غير قادر على التكيف مع المتغيرات الثقافية السائدة في مجتمعه.<sup>(١٠)</sup>

و يرى **حسن شحاتة ١٩٩٦** " أن متطلبات مستقبل التعليم في ظل العولمة كالتالي:

- الاهتمام باللغات بدءاً باللغة القومية (اللغة العربية) ثم اللغات الأجنبية، خاصة اللغة الإنجليزية تليها اللغات الأخرى.
- تدريب المتعلمين على استخدام الحاسب الآلي وتعليم علوم المستقبل كالرياضيات والعلوم والفيزياء.
- إيجاد مواد مشتركة بين الشعب الأدبية والعلمية والرياضية وعدم الفصل بينها.
- التركيز على تنمية شخصية المتعلم وتطوير قدراته على التفكير والإبداع أكثر من تحصيل المعلومات.
- التوازن بين التربية القومية والانفتاح على العلم عند وضع المناهج للمواد المختلفة.<sup>(١١)</sup>

#### ٤ - الأساس الفلسفي:

إن عملية بناء المنهاج تستوجب مراعاة فلسفة المجتمع التي تتضمن قيم واتجاهات ومبادئ و أهداف معينة بحيث توجه نشاط الفرد وتحدد غاياته الكبرى أو القصى، وحتى يستطيع المجتمع المحافظة على فلسفته الخاصة و نشرها لا بد من خلق فلسفة تربوية لتفعيل دور المحافظة على هذه القيم والغايات القصى و الحرص على تطبيقها في الحياة. و من هنا يظهر جليا أن هناك ارتباطا وثيقا بين المتغيرات الفلسفية و الأهداف، والغايات التربوية التي ينبغي أن تتجسد في المنهاج، و الدليل على هذا أن أغلب الحركات التربوية هي وليدة المذاهب الفلسفية<sup>(١٥)</sup>.

#### • التحديات الثقافية في ظل العولمة:

الثقافة بمعناها الواسع: "مجموع السمات الروحية والمادية و الفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، و أنها تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة والإنتاج الاقتصادي، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات"<sup>(١٦)</sup>. كما تعتبر الثقافة بطاقة هوية كل بلد و كل مجتمع، إذ تحمل نسقا مركبا من التراث والتاريخ و اللغة والمعتقدات والتقاليد و القيم، والتي تتميز بها المجتمعات. ونظام العولمة هذا يسعى إلى وضع نظام عالمي موحد ونموذجي لا يقبل التمايزات ولا الخصوصيات، عكس ما تتميز به الهوية الثقافية من خصائص التفرد و التعدد.<sup>(١٧)</sup>

بل إن الأمر يتعدى ذلك، فقد أقر الإسلام بحق التنوع والاختلاف في قول الله تعالى: " لكل جعلنا منة و منهاجا، و لو شاء الله لجعلكم أمة واحدة"<sup>(١٨)</sup>.

لا نجد كذلك من الشعوب من تميل أو تقبل فكرة إحداث تغيير في القيم والمفاهيم و الأفكار الثابتة لديها، وما اكتسبته على مدى سنين طويلة، فهذه الشعوب على اختلاف جنسياتها ومعتقداتها تترتب تجاه هذه العولمة الثقافية نظرا لما ينجر عن ذلك في الواقع اليومي للفرد و الأسرة.

كما أن النهضة الحقيقية في المجتمع لا تتم بدون إعادة النظر في المناهج الدراسية من حيث المحتوى والهدف لأن التعليم هو السبيل الوحيد للتحكم في مسار التنمية ورسم خريطة المستقبل، ولقد أثبتت التجارب دائما أن التقدم قرين العلم والمعرفة، وأن رفاهية الشعوب لا بد أن تعتمد على نظام تعليمي رشيد.<sup>(١٩)</sup>

وإذا كانت الثورة المعرفية والتكنولوجية تؤثر في التربية بحيث تجعل مخططي المناهج الدراسية يأخذون في حسابهم ما استجد من المعرفة والأدوات التقنية، فإن ذلك لا يتطلب بالضرورة تغيير مواد دراسية بأخرى، ولا تعويض مضامين تنمي الشخصية الوطنية والعقيدة الدينية والصفات الأخلاقية والخصائص الاجتماعية و الثقافية، بمضامين أخرى تتناول مواضيع خاصة بالعالم الغربي، والانفتاح على العالم المتقدم، وحشو المناهج بما استجد من التقنية، والعمل على تكوين فرد حيادي في كل المجالات الحياتية، ومحاربة كل ما يمت بصلة للاعتزاز بالشخصية الفردية و الوطنية والانتماء الثقافي والحضاري.

#### • المناهج التعليمية والعولمة:

يمثل المنهج الدراسي نظاما فرعيا من نظام رئيسي أكبر هو التربية، ومن ثم ينعكس عليه كل ما يصيب التربية من متغيرات، وكل ما يمتد إليها من آثار حيث أنها تعتبر نظاما فرعيا لنظام كلي أشمل هو المجتمع. و المنهج الدراسي فوق هذا كله هو المؤسسة المنوط به ترجمة الفلسفة التربوية إلى أساليب تدريس وإجراءات تأخذ طريقها ليس إلى المدرسة فقط بل إلى حجرة الدراسة.

وفي ضوء السعي لإعداد الإنسان للحياة وخاصة في ظل العولمة، فما هو التصور الذي يجب أن تكون عليه المناهج؟

في ضوء ذلك يمكن وضع تصور لبعض ما يجب أن تكون عليه المناهج التعليمية لتؤدي وظيفتها في إعداد الإنسان للحياة كما يلي:

#### أولاً: تقويم المناهج الحالية:

يقصد بتقويم المنهج تقويم العناصر المختلفة له، ومدى مناسبتها وجودتها واختيارها وإعدادها، لذا فإن جوانب تقويم المنهج قد تشمل تقويم الأهداف، والمحتوى، والأنشطة وأساليب تقويم المعلمين والمتعلمين المستخدمة. ويمكن تقويم المنهج عن طريق استطلاع آراء المتخصصين والمعلمين والمتعلمين فيه بإعداد استبيان أو استمارة خاصة بذلك، وقد يقوم على استخدام تحليل المحتوى لتقويم الأهداف والمحتوى والأنشطة، والوسائل في ضوء فقرات تحليل تناسب أسس اختيار وصياغة هذه الجوانب.<sup>(١٧)</sup>

ومن ثم فإجراء دراسة تحليلية تقويمية شاملة للمناهج الحالية ولجميع المواد التعليمية تساهم في الوقوف على مدى قدرتها على مواكبة العولمة بمفاهيمها وقيمها، وعلى ما تتضمنه هذه المناهج من مفاهيم مرتبطة بالعولمة، كالهوية الثقافية، التعاون الدولي، القرية الكونية، حقوق الإنسان، السلام العالمي، الأصالة والمعاصرة... الخ.

#### ثانياً: مواصفات الإنسان المستهدف :

من أهم الخطوات التي ينبغي اتخاذها على طريق العولمة هي تربية وتكوين الإنسان القادر على « المواطنة العولمية » كما يرى زمرمان Zimmerman ١٩٩٠ ، وهذا يقتضى إعادة النظر في التربية بدءاً من فلسفتها ، وانتهاً بصياغة وبناء الموقف التعليمي وفق معايير جديدة للحكم على النتائج التربوي في إطار نواتج سلوكية تستند إلى معايير جودة عالمية استرشادا بثقافة الجودة العالمية حتى لا يكون - تربوياً وتعليمياً - خارج إيقاع عصر العولمة وصورة المستقبل المتولدة عنه.<sup>(١٨)</sup>

#### ثالثاً: الهوية الثقافية:

إن من أبرز الدوافع نحو تأكيد الهوية الوطنية والعربية والإسلامية هو ما يشهده عالم اليوم المتغير في كثير من أحداثه ، والمتمثل في الانفتاح والنمو والتقدم التكنولوجي الذي ربما يكون له تأثيراته على الهوية الثقافية للمجتمع ، ومما لا شك فيه أن العولمة الثقافية أصبحت تباشر تأثيرها على الأجيال الجديدة من أبناء المجتمع ، وسرت مفاهيم جديدة ومفردات غريبة على لغتنا العربية ، وصار الشباب العربي يرددها ويدافع عنها ، بل صار مكمن الخطورة يتمثل فيما يمكن أن تتعرض له قيم الانتماء والاعتزاز بالوطن والعروبة والإسلام من تهديد ، وصار من الواجب على المؤسسات التربوية أن تتحمل مسؤولياتها لاستعادة التوازن المفقود والدفاع عن هويتنا وثقافتنا.<sup>(١٩)</sup>

وعلى إثر ذلك يتجلى دور المنهج في مواجهة العولمة وإجراءتها من خلال إبراز الهوية الثقافية عند المتعلمين وتأكيد أنماطها.

#### • طرق إدخال العولمة للمناهج:

يمكن تصور طرق لإدخال العولمة للمناهج كما يلي :

١. وضع مناهج منفصلة بالعولمة: إن وضع مواد منفصلة في العولمة لا يخلو من المخاطر في عزل إلى تطبيق للعولمة على أرض الواقع.
٢. طريقة الدمج: وهي طريقة تستلزم تنقيح وتضمين موضوعات المناهج القائمة بمعارف ، معلومات ومهارات واتجاهات العولمة، وبذلك تقدم مفاهيم العولمة من خلال جميع المناهج.

٣. **طريقة التكامل:** وهي طريقة تسعى نحو تكامل المعارف والمفاهيم والاتجاهات في كل متكامل، والمشروعات المتكاملة مثال لذلك، ولتحقيق ذلك يجب أن يكون هناك ترابط وتكامل بين أهداف المنهاج وطرق التدريس ومحتواه، و طرق تقويمه.

### • أثر العولمة على المنهج الدراسي وطرق التدريس:

#### ١ - المنهج الدراسي:

إن مواكبة المناهج للتوجهات المستقبلية يستدعي أشكالاً منهجية جديدة تؤخذ في الاعتبار عند تخطيط المنهاج وعند تنفيذه لتحتمل بدورها مسؤولية إكساب المتعلم سمات الإنسان الجديد، إذ لا بد أن نفي التربية بغايات رئيسية وهي: إكساب المعرفة، التكيف مع المجتمع، تنمية الذات والقدرات الشخصية، وقد أضاف عصر المعلومات بعداً تربوياً رابعاً ألا وهو ضرورة إعداد إنسان العصر لمواجهة مطالب الحياة في ظل العولمة، وهي الغايات الأربع التي لا تختلف كثيراً عن تلك التي وردت في **تقرير اليونسكو** الذي صاغها في صورة مبادئ أربع، هي: تعلم لتعرف، تعلم لتعمل، تعلم لتشارك، تعلم لتكون.

- **تعلم لتعرف:** إن هذا النمط من التعلم هو اكتساب معلومات مشفرة ومصنفة بدرجة أقل، وإتقان أدوات المعرفة ذاتها بدرجة أكبر، وتختلف عملية اكتساب الفرد للمعرفة في عصر المعلومات عن سيرتها من قبل، فالعلم في عصر المعلومات هو ممارسة العلم والتعلم، وفي عصر المعلومات هي أن نعلم الفرد كيف يعلم نفسه ذاتياً.

- **تعلم لتعمل:** إن التعليم للمعرفة والتعلم للعمل لا فكاك بينهما إلى حد كبير، ولكن تعلم أن تعمل أوثق ارتباطاً بالتدريب المهني، فالتعامل مع عالم الواقع وعالم الفضاء المعلوماتي يتم من خلال مهارات الحوار عن بعد ومهارات التفاعل مع نظم الواقع.<sup>(٢)</sup>

- **تعلم لتشارك الآخرين:** إن هذا النمط من التعليم يحتمل أن يكون أحد المسائل الأساسية المشار إليها في التربية في الوقت الحاضر، ولقد أصبحت بيئة الإنسان واسعة، الأمر الذي أصبح فيه ثنائية المحلية والعالمية أحد المحاور الرئيسية للفلسفة التربوية، ويتفرع ذلك على تنمية مهارات الحوار مع الآخر من خلال تنمية القدرة على الإقناع وأسلوب الحوار والتواصل، تنمية الرغبة في مشاركة الآخرين وتنمية روح التعاون مع تنمية روح المنافسة السليمة والعمل بروح الفريق.<sup>(٣)</sup>

- **تعلم لتكون:** ينبغي أن يسهم التعليم في تنمية كل فرد تنمية شاملة عقلاً وجسماً ووجداناً وذكاءً و غير ذلك، ويتطلب ذلك جعل المتعلم محور العملية التعليمية، وأيضاً ملائمة البرامج التعليمية لمطالب وحاجات المتعلم بما يناسب قدراته واستعداداته.

تنمية القدرة على إصدار القرارات: من خلال تقديم برامج تعليمية تساهم في تدريب المتعلم على سرعة اتخاذ القرار والمقارنة بين البدائل المطروحة، وذلك من خلال نظم المعلومات التي تعتمد على نماذج المحاكاة والسيناريوهات.

تنمية الشعور بالمسؤولية الفردية: وبالتالي تقدم أساليب التعلم الذاتي التي تنمي الشعور بالمسؤولية والقدرة على الإنجاز والتحكم الذاتي .

تنمية الإبداع: من خلال تطوير المناهج وطرق التدريس في ضوء التعلم بالاكشاف واستخدام التعلم التعاوني من خلال الحوار والمشاركة، وأي أسلوب ينمي الإبداع والخيال مثل طريقة العصف الذهني.

## ٢ - طرق التدريس :

سيحدث التعليم في ظل العولمة تغيرا في طرق التدريس كما أدخل التغيرات على المجالات الأخرى، بحيث يدخل طرقا جديدة ويجدد ويطور ويفعل الطرق المعروفة: " يجب أن يعرف المدرس كيف يدرس ويدير الفصل وأساليب تعلم المتعلم وطرق التدريس المناسبة لهذه الأساليب وتكنولوجيا التدريس المناسبة...".

## ١ - الطرق الجديدة:

من الطرائق الجديدة التي دخلت وستدخل بفاعلية إلى المدارس هي طرائق **التعليم عن بعد**، وهي أهم العناصر التي تجعل التعليم عالميا (معوّلا) أو خارقا لحدود الزمان والمكان :

**الحوار الكتابي (المتزامن):** حوار بالكتابة يقوم به مجموعة من الأشخاص في وقت واحد وأمكنة متعددة، أينما كانوا (على شاشات الأجهزة ومنقولا عبر الشبكات الإلكترونية المحلية أو الإنترنت)، ومن اللافت أن هذه الطريقة العالية الجودة في عرض ونقل وتبادل الأفكار تستغل حاليا وبنسبة عالية في مجالات الحوارات العابرة وغير الهادفة، والحل لهذه المشكلة هو إقحامها واستغلالها بشكل نظامي في الأنشطة التعليمية، فالمهارة متوفرة عند المتعلمين وطاقمة هذه الطريقة عالية، إذ أنها تستوعب عددا كبيرا من المحاورين وتتيح للمشرف على الحوار أو الأعضاء فرصة حفظ الأفكار المطروحة فضلا عن عرضها وتبادلها على نطاق واسع وبوقت سريع.

**المراسلة الإلكترونية (غير المتزامنة):** تتم على الطريقة ذاتها للحوار المتزامن من حيث الطاقة وإمكانية الحفظ والنقل والسرعة، غير أنها لا تقتضي حضور جميع المحاورين في وقت واحد على خط الاتصال، فيمكن مثلا طرح موضوع، ويرسل المشاركون التعليقات والأفكار في أوقات معينة ويعود الآخرون فيطلعون على المواد المعروضة في الوقت الذي يريدون، هذا يعطي فرصة المتابعة وشرح الدروس في وقت لاحق. وذلك يتم عبر ما يسمى بالمنتديات أو عبر البريد الإلكتروني.

**التعليم عن بعد داخل الفصل :** مما يتيح للمتعلمين فرصة الاستفادة من الدروس والعروض المعدة في بلاد، أو قارات أخرى دون أن يخرجوا من فصولهم، وذلك من العروض التقديمية وتصفح المواد الخاصة بالدرس عبر شبكة الإنترنت، سواء كانت دروسا تقديمية أو تفاعلية، أو نقلا مباشرا لدروس أو محاضرات في مدارس أخرى.

**التعليم المتلفز :** النقل الحي أو المسجل للمحاضرات أو الدروس المعروضة في أماكن بعيدة عن المدرسة تتيح للمتعلمين فرصة التلقي والمتابعة وتزيد من عدد المستفيدين من العرض دون الحاجة لتكرار العرض الحقيقي. والحاسب الآلي يمكن أن يقدم هذه الخدمة من خلال برامج الفيديو فكل ما يعرض عبر التلفزيون أو الفيديو يمكن أن يعرض عبر الحاسب والشبكات الحاسوبية من قريب أو من بعيد. وهذا ما "يعزز الاتصالات التربوية والاجتماعية".

## ٢ - الطرق القديمة والمتجددة:

أما الطرائق الأخرى المعتادة فستستفيد في الكم والكيف والسرعة والدقة والتكرار، فتتم معالجة المعلومات بحثا وشرحا ونقاشا ودراسة من خلال تحويل كافة طرق التدريس التقليدية والحديثة لأن تكون محوسبة مما يزيد من فاعليتها.

فالمحاضرة مثلا تصبح عرضا مزودا بوسائل الشرح والمؤثرات والوسائل الداعمة بما يزيد من الوضوح والتشويق وبالتالي الفاعلية .

٤. التجارب العلمية: في شأن التجارب العلمية (الطبيعية أو الكيماوية أو الفيزيائية...) يمكن أن تحافظ على ماديتها كالمعتاد ، ويمكن استخدام التقنية من خلال المختبرات الافتراضية (وهي عبارة عن برامج حاسوبية يمكن أن تقدم كافة مظاهر واحتمالات ونتائج التجارب ، أو من خلال تصوير خطوات التجربة وتخزينها وعرضها).<sup>(٢)</sup>

### قائمة المراجع :

- ١ - مركز دراسات الوحدة العربية ، " العولمة وتداعياتها على الوطن العربي" ، سلسلة كتب المستقبل ٢٤ ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٤ ، ص ١ .
- ٢ - الجابري، محمد عابد ، "العولمة والهوية الثقافية - عشر أطروحات - العرب والعولمة" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط ٢٢ ، ٢٠٠٤ ، ص ٣ .
- ٣ - حنفي، حسن والعظم، جلال صادق ، " ما العولمة؟ حوارات لقرن جديد" ، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا ، ط ٢ ، ٢٠٠٤ ، ص ١٧ .
- ٤ - أحمد عبد الله العلي ، " العولمة والتربية" ، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٢ ، ص ١ .
- ٥ - توفيق أحمد مرعي، محمود الحيلة، " المناهج التربوية الحديثة، مفاهيمها وعناصرها وأسسها" ، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ط ٤ ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٩ .
- ٦ - توفيق أحمد مرعي، محمود الحيلة، مرجع سابق ، ص ١٤ و ١٥ .
- ٧ - توفيق أحمد مرعي، محمود الحيلة، مرجع سابق ، ص ١٥٧ .
- ٨ - حلمي محمد الوكيل، محمد أمين المفتي، "أسس بناء المناهج وتنظيماتها" ، دار المسيرة الأردن ، ط ٣ ، ٢٠٠٤ ، ص ٨٧ .
- ٩ - فتحي يونس، سعيد السعيد وآخرون، " المناهج ، الأسس ، المكونات ، التنظيمات والتطوير " ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، ط ٤ ، ٢٠٠٤ ، ص ٧١ .
- ١٠ - حلمي محمد الوكيل، محمد أمين المفتي، مرجع سابق ، ص ٩٧ و ٩٦ .
- ١١ - حسن شحاتة، " المناهج الدراسية بين النظرية والتطبيق " مكتبة الدار العربية ، القاهرة، مصر ، ط ١٩٩٩ ، ص ٢٣ .
- ١٢ - توفيق أحمد مرعي، محمود الحيلة، مرجع سابق ، ص ١١ .
- ١٣ - بوزغاية باية ، بن داود العربي ، "إشكالية الهوية والعولمة الثقافية" ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، عدد خاص ، الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري، المنعقد في الفترة ٢٧-٢٨ فيفري ٢٠١١ بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ، ص ٦٥٢ .
- ١٤ - آمنة ياسين بلقاسمي ، "العولمة الثقافية و تأثيراتها على هوية الشباب والمراهقين الجزائريين - دراسة تحليلية-" ، جامعة السانبا ، وهران ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد الثامن ، ٢٠١١ ، ص ٤٦ .
- ١٥ - الآية ٤ من سورة المائدة.
- ١٦ - حسن شحاتة، مرجع سابق، ص ٢٣ .

١٧ - [http:// www.a22a.net](http://www.a22a.net)

١٨ - <http://www.socio.montadarabi.com/t3063-topic>

١٩ - نادية بنت سالم بن سعد الدوسري، "بعض مسؤوليات المدرسة الثانوية تجاه تعزيز الهوية الثقافية لطلابها ، المؤتمر العلمي العشرون حول مناهج التعليم والهوية الثقافية ، المنعقد في الفترة ٣-٣١ جويلية ٢٠٠٠ بدار ضيافة جامعة عين شمس، مصر، ط١٩١٩ .

٢٠ - عزيز، نادي كمال، " الإنترنت وعلومه التعليم والتعلم"، مجلة التربية قطر، العدد ٣٩، ٢٠٠٠، ص ٩.

٢١ - محمود صلاح الدين عرفة، " المنهج الدراسي والألفية الجديدة- مدخل إلى تنمية الإنسان العربي وارتقائه"، دار القاهرة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠، ص ١٧٦١٧ .

٢٢ - محمد شحات الخطيب، حسين إبراهيم عبد الحليم، " المدرسة وتوطين ثقافة المعلوماتية - نموذج التعليم الإلكتروني -"، بحث مقدم إلى ندوة العولمة وأولويات التربية في الفترة ٢١-٢٢ أبريل ٢٠٠٠ بكلية التربية - جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، ص ٢٥ - ٢٧ .

## واقع البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية بالوطن العربي، معوقاتهما وإمكانات حلها

د. جهاد الغرام، أستاذ محاضر قسم "أ"

رئيس المجلس العلمي للعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة المدينة الجزائرية

### ملخص:

يمثل العلم رهانا مجتمعيا مركزيا، فالعلم مجال تتقاطع داخله استراتيجيات البحث، و التطوير والابتكار ذات الأبعاد العلمية المحضة، و التأثيرات الحاسمة على القدرات التنافسية للاقتصاديات العالمية، التي تقع على كاهل الجامعات ومؤسسات البحث التي تقود النهضة العلمية و المعرفة المتكاملة في مختلف مجالات حياة المجتمعات، فالبحث العلمي هو الذي يعطي للجامعة معناها الحقيقي و يميزها عن غيرها من المؤسسات، و لذلك أولت الجامعات الغربية عناية خاصة بالبحث العلمي، و رصد لها الميزانيات واستقطبت لأجلها الكفاءات العلمية و شملت مجالاتها جميع نواحي الحياة للوصول بشعوبها إلى التطور و التنمية، و بالمقابل نجد ان في عالمنا العربي لم يعطى البحث العلمي هذه الأهمية، وانعكس ذلك على الفاعلين بهذا المجال من جامعات و باحثون على حد سواء، أثرت تأثيراً سلبياً بالغاً على القيام بدورها في تأدية وظائفها في مجال البحث والإبداع، والنهوض بالمجتمعات العربية، ودفعت مسيرتها نحو التراجع.

### Abstract :

Scientific research is give universities real meaning and distinguishes from institutions, the western universities paid special attention to scientific research and monitoring of budgets and attracted Competencies infrastructure scientific fields and included all aspects of life to reach their to development , But the Islamic world especially our Arab did not give this important scientific research ,This has been reflected by the universities and researchers it is negatively affected adults to play its part in the performance of its functions and creativity the promotion of Islamic Arab societies.

### مقدمة

إن الحاجة للمعرفة و البحث العلمي اليوم أكثر من أي وقت مضى، فذول العالم الآن في سباق محموم لاكتساب أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم، و هذه المعرفة هي التي تقود إلى التقدم و الرفاهية و تضمن للإنسان التفوق على غيره، و قد تأكد بما لا يدع مجالاً للشك إن المعرفة العلمية هي مفتاح النجاح للدولة العصرية، وما الثورة التكنولوجية التي حصلت

في كل من اليابان وألمانيا، إلا خير مثال على ذلك، بعكس ما نراه في عالمنا العربي الذي يمتلك من الموارد والإمكانيات ما يسمح له بالتفوق التكنولوجي والتقدم الاجتماعي، إلا أن هذه الإمكانيات لم تستغل، ولم يعطى مجال البحث العلمي الاهتمام الكافي للوصول إلى نهضة اقتصادية متكاملة في مختلف المجالات شبيهة بالدول المتقدمة

وعليه، سنحاول من خلال هذه الدراسة عرض معوقات البحث العلمي في الوطن العربي، انطلاقاً من مؤشرات علمية المقارنة بين واقع البحث العلمي في الوطن العربي مع الدول الغربية المتقدمة علمياً وتكنولوجياً، وذلك لتثبيت أهمية دور العلم في تقدم هذه المجتمعات، هذا الواقع الذي لا يكاد يخفى على احد، والذي بدوره يدفعنا للتفكير والبحث دوماً في أسباب التراجع العربي في مجال البحث العلمي من خلال التعرف على حقيقة هذه المشكلات، ومحاولة تشخيص هذه المشكلات في ضوء إمكانيات العالم العربي المادية والبشرية، للوصول من خلال هذه المقارنات إلى الحلول الممكنة والمتاحة للمساهمة في تطوير المجال البحثي في العلوم الإنسانية والاجتماعية الذي يحقق في النهاية الانتقال بالمجتمعات العربية من التخلف والتأخر إلى التطور والتقدم، كما تهدف الدراسة اقتراح حلولاً لهذه المشكلات وفق هذه الإمكانيات المتاحة.

### أولاً: الباحث و البحث العلمي

لجأ عدد من الكتاب و الباحثين إلى الإسهاب في تحليل وتأويل ظاهرة البحث العلمي، فكل واحد منهم قد نظر إلى الموضوع من زاويته الخاصة، و حسب ميوله او قناعاته العلمية ، وبالتالي وضع التعريف الذي رآه مناسباً ، وإذا لجأنا إلى تحليل عبارة البحث العلمي فأننا نجد أنها مكونة من كلمتين هما "البحث" و "العلمي"، أما البحث فهو مجموعة أعمال لها هدف الكشف عن معارف جديدة في ميدان علمي، أما العلمي فهي كلمة منسوبة إلى العلم، و العلمي يعني المعرفة و إدراك الحقائق، أي ما نملكه من معارف عن الأشياء.

واستناداً إلى هذا التحليل فان البحث العلمي يعني التقصي المنظم بإتباع أساليب و مناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها و تعديلها أو إضافة الجديد لها [1]، وبهذا المعنى لا يمكن أن تخرج الغاية من البحث العلمي وإن اختلفت ميادينه عن واحدة من الغايات الآتية : اكتشاف الحقائق، أو التأكد من صحتها، أو تعديل المعلومات المتعلقة بها، أو إضافة الجديد لها.

وهناك تعريف ثاني للبحث العلمي خلاصته: " إن البحث العلمي هو عرض مفصل أو دراسة متعمقة تمثل كشفاً لحقيقة جديدة أو التأكيد على حقيقة قديمة مبحوثة و إضافة شيء جديد لها، أو حل لمشكلة كان قد تعهد شخص ب تقصيصها وكشفها وحلها" [2]، وبهذا المعنى يجب على البحث العلمي أن يشمل عرض واضح و مفسر للظاهر المدروسة بشكل معمق و دقيق من خلال المراحل الأساسية التي يمر بها البحث العلمي، ابتداءً من تحديد المشكلة وصياغتها وجمع المعلومات وأدبيات البحث وصولاً إلى مرحلة اختبارات الصدق و الثبات للتأكد من صحة النتائج و مدى إضافتها للحقل العلمي.

يعتبر هذا التعريف الكلاسيكي للبحث العلمي متقارباً مع تعريف ثالث، خلاصته أن البحث العلمي هو : " نشاط علمي منظم، وطريقة في التفكير و أسلوب للنظر في الوقائع، يسعى الى كشف الحقائق، معتمداً على مناهج موضوعية من اجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق، ثم استخلاص المبادئ العامة و القوانين العامة أو القوانين التفسيرية [3]، وبهذا المعنى فان البحث

العلمي مرتبط بالواقع، يهدف إلى إيجاد حلول، أو تفسير الأحداث و المتغيرات لهذا الواقع، كمحاولة لاكتشاف المعرفة و الثقيب عنها و فحصها و عرضها عرضا متكاملًا، لكي تسهم في حل المشكلات التي يهدف البحث العلمي معالجتها.

وبصفة عامة فان اصطلاح البحث العلمي يشتمل على نقاط عامة تحدد المفهوم الدقيق لهذا المصطلح تتمثل فيما يلي [٤]:

١- البحث عبارة عن عملية تطويع الأشياء و المفاهيم و الرموز.

٢- البحث و سلبية للاستعلام و الاستقصاء المنظم.

٣- البحث يهدف إلى اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة.

٤- البحث يهدف إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق النظريات أو المعلومات المتاحة

يتبع الباحث في تحقيق هذه الأهداف إلى مجموعة من الخطوات المنهجية العلمية خصوصًا فيما يتعلق باختيار الطريقة المناسبة و الأدوات اللازمة ذات الصدق و الثبات الجيد، وفي العادة يطلق اسم الباحث\* على الشخص الذي يحاول البحث عن الحقيقة، و الذي يتحمل مسؤوليات واضحة و محددة ينبغي القيام بها، تتمحور بشكل أساسي على الجوانب البحثية كتخطيط البحوث و متابعة تنفيذ التجارب و إجراء الملاحظة المنهجية المنتظمة في المخبر أو الحقل الميداني، وكذا رصد و جمع البيانات، والتفكير المتعمق و الدراسة الذهنية المتأنية بهدف تفسير واستخلاص النتائج و بلورة واستنباط دلالاتها، و مقارنة الأعمال البحثية بما توصلت إليه أعمال الآخرين من خلال المراجعة المستمرة و استعراض الكتب و الوثائق و المراجع الأخرى المتوفرة وغير ذلك من الأعمال الأخرى التي تصب في هذا الاتجاه.

#### ثانياً: أنواع البحوث الانسانية والاجتماعية

يختلف الباحثين في مجال طرق البحث العلمي و مناهجه في تصنيف البحوث و تقسيمها، فمنهم من يقسمها حسب طبيعتها إلى بحوث أساسية نظرية، و بحوث تطبيقية، و هذا النوع من التقسيم هو الأكثر دلالة على نوعين أساسيين من البحوث، و هناك تقسيم لأنواع البحوث حسب مناهجها، كالبحوث الوثائقية ذات الصيغ النظرية في غالبيتها، ثم البحوث الميدانية و البحوث التجريبية، و هناك تقسيم ثالث لأنواع البحوث حسب جهات تنفيذها كالبحوث الأكاديمية، و البحوث المتخصصة غير الأكاديمية، و هذان النوعان من البحوث يتوزيان مع التقسيم الأول، حيث انه من المتعارف عليه أن أكثر البحوث الجامعية الأكاديمية هي بحوث نظرية أساسية، و أكثر البحوث غير الأكاديمية هي بحوث ذات صفة تطبيقية، و على أساس ما تقدم فإننا نستطيع أن نصنف البحوث إلى نوعين أساسيين هما [٥]:

١- البحوث الأساسية: هي نوع من البحوث يدور موضوعه حول النظريات و المبادئ القاعدية، و الذي يهدف إلى تطوير

المعارف الخاصة، و تشتق البحوث الأساسية و النظرية عادة من المشاكل الفكرية أو المشاكل المبدئية فهي إذن ذات طبيعة نظرية بالدرجة الأولى، إلا إن ذلك لا يمنع تطبيق نتائجها فيما بعد لمعالجة مشكلة من مشاكل القائمة بالفعل

٢- البحوث التطبيقية: هي بحوث تهدف إلى تقديم توضيحات حول مشكلة بنية تطبيقها ميدانياً، البحوث التطبيقية

تكون عادة موجهة لحل مشكلة من المشاكل العملية أو لاكتشاف معارف جديدة يمكن تسخيرها و الاستفادة منها فوراً، و في واقع حقيقي و فعلي موجود في مؤسسة أو منطقة أو لدى أفراد.

اختلفت نظرة المجتمعات والحكومات والعلماء أيضا و من ثم الجامعات إلى البحث العلمي وأهميته، باختلاف إمكاناتها المادية، و نظريتها السياسية، و ظروفها المحلية، كما اختلفت النظرة أيضا إلى الأهمية النسبية لنوع البحث المرغوب أو المطلوب، فهناك من يرى أن البحث العلمي هدفه البحث عن الحقيقة العلمية و المعرفة، ويكون التفضيل للبحوث النظرية الأساسية، وأخرى ترى بان البحث العلمي لا بد و أن يكون موظفا لخدمة المجتمع في المرحلة الآتية و في المستقبل القريب، و لأجل ذلك تستخدم البحوث التطبيقية.

و من هنا يبدو البحث العلمي و كأنه مغامرة تجمع نشاطات و تجارب علمية مليئة بالمخاطر والمستجدات، لكن المغامرة في هذا المجال لا تتم صدفة بل تخضع لمسعى خاص يتميز بالدقة والمنهج الموضوعية، و تتطلب الكثير من الجهد و الاهتمام لكونها تستدعي جهودا متواصلة و قدرة ك بيرة على المثابرة و التحكم في الذات، و هي مثيرة لأنها تولد فرحة الاكتشاف، والإحساس باكتساب مؤهلات و قدرات جديدة و السعادة بالتقدم، و الارتياح الكبير عند تولي مهمة إنجاز مشروع كبير و الوصول به إلى غايته المرجوة، فإن غاية البحث العلمي لا تتوقف عند معرفة واقع الظاهرة محل الدراسة، أي وصفها من خلال جمع معلومات حولها بل أن العملية تتجاوز ذلك إلى فهمها، و تحديد العناصر المكونة للظاهرة وطبيعة العلاقات الداخلية و الخارجية تحديدا دقيقا و تفسيرها، و القيام باستنتاج الدلالات في شكل تعميمات أو نظريات أو قوانين تعبر عن العلاقات التي تحكم الظاهرة و تفسيرها، و هذا يحتاج إلى الكوادر العلمية و الفنية الممتازة من الباحثين في المجالات التخصصية المختلفة

### ثالثا: واقع البحوث العلمية في الوطن العربي

تتطلب عملية تسليط الضوء على واقع البحث العلمي العربي، الكشف عن الجهات و الأطراف المسؤولة عن سبب هذا لازمة، و تعثر عملية البحث العلمي في الوطن العربي، و يمكن ان تصنف تلك الجهات على انها الحكومات في الدول العربية أولا، والمؤسسات و الدوائر الحكومية التابعة لها مثل الجامعات ثانيا، و مؤسسات و دوائر غير حكومية ، متمثلة بغياب الشركات والمؤسسات التي تتبنى بحوث العلماء عند محاولة تطبيقها عمليا ثالثا، أما الطرف الرابع ، فهم الأفراد ( الباحثون) الذين يتحملون أعباء مشاركتهم السلبية في مواجهة الأزمة التي لازالت تواجهها الأمة العربية، و الملاحظ في الوطن العربي أن معظم ما يتم تنفيذه من البرامج و الأنظمة البحثية لا تدرج ضمن البحوث النظرية أو الأساسية ، و لا تتم بمجرد إشباع رغبة الفضول العلمي أو تحقيق التراكم المعرفي بحد ذاته ، بل أن تنفيذها يجري في الغالب الأعم لأسباب علم ية تطبيقية، و بهدف إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه العمل و الإنتاج في وقتها الآتي، فان تفضيل البحوث التطبيقية التي تقدم نتائج عملية و مباشرة و سريعة على البحوث النظرية الأساسية أدى بالباحثين العرب إلى التقليل من الحماسة و العمل الدؤوب الذي يحتاجه المشتغل با لبحث العلمي، فالبحوث الأساسية البحتة التي تجاهد لكشف أسرار الطبيعة الهائلة تؤدي في النهاية إلى فائدة أكبر من البحوث التطبيقية و تحقق المنفعة العالمية من العلم و البحث العلمي، فالجهل بطبيعة البحث وأهدافه أدى إلى نشأة كثير من الاتجاهات غير المرغوب فيها نحو العلم بوطننا العربي[٦].

إضافة لما تقدم يمكن أن نذكر العديد من الإحصاءات التي تدل على مدى فجوة البحث العلمي في الوطن العربي حاليا مقابل الدول المتقدمة، نكتفي منها بذكر الآتي[٧]:

١ - ينفق الوطن العربي على البحوث و التطوير ٠.٢% من إجمالي ناتجه المحلي، أي ما يعادل سبع المتوسط العالمي ١.٤%.

- ٢ - نسبة البلدان العربية من النشر العلمي لا تتعدى ٠.٧%، أي أقل من سدس نسبة الباحثين العرب.
- ٣ - إنتاج العرب من الكتب لم يتجاوز ١.١% من الإنتاج العالمي على الرغم ان العرب يشكلون نحو ٤.٥% من سكان العالم.
- ٤ - معدل الإنفاق على البحوث و التطوير لكل نسمة في الوطن العربي يعادل ٦ دولارات مقابل ٩٥٣ دولار في الولايات المتحدة، و ٤٠ دولار في الصين.
- ٥ - أما فيما يتعلق بالإنتاجية العلمية، فإن الإحصائيات و التقديرات تشير إلى أن ما ينشر بالوطن العربي سنويا لا يتعدى ألف بحثا لو قسناه إلى عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، لتبين أن معدل الإنتاجية يبقى في حدود ٠.٢ - ٠.٥% بحث في السنة على مستوى الوطن العربي مقارنة بإنتاجية الباحث سنويا في الدول المتقدمة التي تتجاوز ١.٥% بحثا، و هو وضع متردي، إذ لا يمثل إلا ١٠% من معدلات الإنتاجية مقارنة بالدول المتقدمة [٨].
- ٦ - يعد مؤشر عدد العلماء والمهندسين المشتغلين في البحث العلمي، لكل مليون نسمة من أهم المؤشرات المعتمدة من قبل منظمة (اليونسكو) في تقويم الواقع التكنولوجي والبحثي، وتشير بيانات (اليونسكو) إلى أن هذا المؤشر قد ارتفع في الوطن العربي من 124 عالماً ومهندساً لكل مليون نسمة عام ١٩٧٠، إلى ٣٦٣ شخصاً عام ١٩٩٠، رغم هذا الارتفاع إلا أننا نجد أن هذا الرقم ما زال متخلفاً مقارنة بالمناطق الدولية الأخرى، التي بلغت عام ١٩٩٠، ٣٣٥٩ في أمريكا الشمالية، و ٢٢٠٦ في أوروبا، و ٣٦٠٠ في الدول المتقدمة [٩].
- نستنتج من تحليل عدد العاملين المشتغلين في البحوث العلمية والتطوير، بالنسبة لمؤشر عدد الباحثين لكل مليون نسمة تفاوت الأقطار العربية فيما بينها، حيث تراوح المعدل ما بين (١٩٠) باحثاً لكل مليون في الكويت كحد أقصى، و (٢٢) في اليمن، وتحتل مصر المرتبة الأولى في أعداد حاملي شهادات البكالوريوس و لم احسب والدكتوراه العاملين في مجال البحث العلمي، حيث كان العدد نحو (٢٧٤٩٩)، ويأتي بعد ذلك العراق نحو (٢٠١١)، ثم السعودية (١٨٧٨)، أما في قطر فقد بلغ (٧٤) فرداً، وعموماً فإن هذا المعدل ما زال منخفضاً قياساً للأقطار المتقدمة، التي بلغ فيها المعدل (٣٦٠٠) باحث لكل مليون نسمة [10].
- ٧ - في ما يتصل بمؤشر الإنفاق على البحث العلمي ورفع مستوى التكنولوجيا الموجودة، والذي يستخدم في قياس فاعلية عمليات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لعملية التنمية، يتضح أن نسبة ما ينفق على البحث العلمي قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي وجود فجوة كبيرة بين الأقطار العربية والمجموعات الدولية في هذا المجال، فأن نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد ٠.٥% في الأقطار العربية كافة، وهي نسبة ضئيلة عند مقارنتها بمثيلاتها في السويد وفرنسا حيث بلغت ٢.٩%، و ٢.٧% على التوالي [١١].
- ٨ - أما فيما يتعلق بالتمويل في مجال البحث العلمي فان القطاع الحكومي الممول الرئيس لنظم البحث العلمي في الدول العربية، حيث يبلغ حوالي ٨٠% من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة ب ٣% للقطاع الخاص و ٨% من مصادر مختلفة، وذلك على عكس الدول المتقدمة، حيث تراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي ٧٠% في اليابان و ٥٢% في الولايات المتحدة والدول الأخرى، يتضح من هذه الأرقام العلاقة الهزيلة أو المعدومة بين قطاع الصناعة وعالم الأعمال من جهة، ومؤسسات البحوث الجامعية وغير الجامعية من جهة أخرى مع تركيز اهتمام الأساتذة على القيام بأبحاث بهدف الحصول على الترقيات الأكاديمية، التي لا علاقة لها بأسواق العمل [١٢].

٩ - يتسم الإقليم العربي بعجزه عن امتلاك ناصية المعرفة، ووجود فجوة كبيرة دائمة الاتساع بينه وبين العالم المتقدم تتضاعف بشكل مطرد، فإن هذه الفجوة تتضاعف كل ثمانية عشر شهرا، بعد أن كانت تتضاعف كل ست سنوات في الثمانينيات من القرن المنصرم [١٣].

إن الحقيقة التي يمكن أن تكشف عنها هذه الأرقام هي إدراك الدول المتقدمة أهمية البحث العلمي وضرورته في نمو و تقدم شعوبها، كما تكشف هذه الأرقام كم هي واسعة تلك الفجوة التي تفصل بين واقع هذه الدول و بين الحالة العلمية التي تعيشها امتنا العربية التي تعاني اليوم بالدرجة الأولى من مشكلة ندرة البحوث العلمية، وعدم توافرها بالكمية و النوعية المطلوبة، وعدم الاعتراف بأهمية هذه البحوث وحدواها لدى الجهات المعنية بها، مما اثر في التقدير الحقيقي للدور الذي يمكن أن تؤديه في حياة شعوبها، والذي نتج عنها عدم تشجيع الجهود البحثية من اجل الحصول على المعرفة والجوانب المرتبطة بها

على الرغم من الاهتمام الدولي المتزايد بالبحث العلمي إلا انه لم يواكبه اهتمام مماثل في المنطقة العربية سواء على المستوى الإقليمي العربي ككل، أو على مستوى كل دولة عربية على حدة، وذلك على الرغم من وجود بعض النماذج الجيدة لدى عدد محدود من الدول العربية، فضلا على التفاوت الحاد بين الدول العربية فيما يتعلق بالبحث العلمي و أهميتها، و إمكانية التعاون العربي في مجالاتها المتنوعة، وقد عقدت لهذا السبب عدة حلقات دراسية و اجتماعات خبراء لمناقشة مدى إمكانية إحداث علاقة بين البحوث العلمية والاحتياجات المجتمعية ، وقد دلت نتائج هذه الاجتماعات والحلقات الدراسية على مدى اتساع الهوة بين النظرية و التطبيق في مجال البحث العلمي في العديد من الدول العربية، كما أوضحت مدى الحاجة إلى تطوير استخدامها على المستويات الوطنية والقومية.

#### رابعا: مشكلات بحوث العلوم الانسانية والاجتماعية في الوطن العربي

١ - ضعف الاتصال و النشر العلمي : رغم تنفيذ الكثير من البرامج و الأنشطة البحثية والدراسات العلمية و المسوح الميدانية في بلادنا العربية خلال العقود الماضية ، و من قبل مؤسسات عديدة في قطاعات مختلفة ، فقد لوحظ انه لا يتحقق الوصول معظم نتائج البحوث إلى سلسلة طويلة من فئات المستفيدين لأسباب عديدة ، و من بين أهم تلك الأسباب على سبيل المثال لا الحصر، مشكلة غياب آلية فاعلة لتدفق المعلومات داخل أو خارج الأجهزة البحثية و الأكاديمية، و كذا مشكلة الافتقار لمقومات و لركائز و متطلبات الاتصال العلمي و النشر التخصصي النوعي والفاعل كالإطار المؤسسي أو الكوادر المتخصصة في هذا المجال، أو الموازنات، والتجهيزات والمعدات او حتى فهم القيادات العليا وتأمين التشجيع و الدعم المعنوي، فإذا نظرنا إلى مسالة الاتصال العلمي في الوطن العربي من منطلق دراسة الظواهر العلمية، و أشكال المعالجة العلمية لهذه الظواهر من جهة خصوصيتها، والياتها، ومناهجها، و وسائلها و أشكال تلقيها، يمكن القول أنها لم تحض بعد بالاهتمام المعرفي، والمؤسسي الضروري في العالم العربي، ذلك مع ندرة المعارف، وغياب التكوين العلمي في مجال الاتصال العلمي [14].

يضاف إلى ذلك الاختلال في نظام الاتصال و تدفق المعلومات على النطاق الدولي اخطر المشكلات التي تواجه باحثين الوطن العربي في مجال البحث العلمي ، مما توفره المعلومات كما وكيفيا من عناصر لازمة لتطوير البحوث و قدرتها على بلوغ أهدافها العلمية، فان مظاهر ومعطيات التفاوت القائم على المستوى الدولي في شتى المجالات، ترتب عليه وفرة في العرض من قبل الدول

الغربية، يقابله كثافة و شدة الطلب من قبل الدول العربية، و لما كان كل مجتمع ينتج أساسا المعلومات التي يحتاجها، فقد نشأ اختلال بين كم ونوع المعلومات المعروضة والمطلوبة في سوق المعلومات الدولي لصالح الدول المتقدمة[15].

**٢- ضعف التأهيل الأكاديمي و هيئة التدريس:** إن التأهيل الأكاديمي في الوطن العربي غير مرتبط بنظرية خاصة ، وأن حدث، فهو أمر نادر، فغالبا ما تكون هذه النظرية مستمدة من التراث الغربي، ويسري ذلك على التأهيل العلمي الذي يرتبط باعتبارات أيديولوجية في بعض الأقطار العربية، الذي لا يعطي اهتماما كافيا للبحث العلمي ، حيث يتم الاعتماد بالكلية على الفكر الغربي ، ولم تشتت بعض البحوث العربية التي لا تشكل نظرية عربية متكاملة، إضافة إلى نقص الكوادر العربية، و التي بحاجة إلى إعادة تأهيل، و إلى مزيد من التدريب المتواصل للوصول بالأداء العلمي إلى مستواه المقنع و المطلوب [16].

يضاف إلى ذلك أن الجامعات العربية ما زالت ناشئة في معظمها، وما زالت بحاجة إلى الكثير في سبيل تطوير سياستها وإمكانياتها، وأنظمتها ووسائلها، وكل هذا ينعكس على استقرار عضو هيئة التدريس فيها، والتي تؤدي إلى ضعف إنتاجيته، مقارنة مع زملائه العاملين في نفس الميدان في مجتمعات أخرى، وتراكم هذه المشكلات وتكاثرها، مما أدى إلى نقص ملحوظ في عدد أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات العربية، كما أدى إلى ارتفاع نسبة الممتنعين من طلاب البعثات عن العودة إلى جامعتهم الأم و العمل فيها، فإن الكثير من العلماء العرب يعيشون في نصف الكرة الغربي، ولا يسهمون بالتالي في الناتج المحلي الإجمالي لبلداتهم، إضافة إلى ما تقدم، فإن قصور الجامعات في مجال البحث العلمي يظهر من خلال سياسة التوظيف الدائم للأساتذة في الجامعات العربية بغض النظر عن إنتاجيتهم و أدائهم، علاوة على خلو العديد من المؤسسات الأكاديمية للحدود الدنيا من مستلزمات عملية البحث العلمي الجاد و الرصين[17].

**٣- الافتقار إلى التخطيط و ميزانيات البحث العلمي:** إن عدم شمولية فهم دور البحوث العلمية في الوطن العربي، و عدم وجود سياسة علمية مكتوبة محكمة تستوعب حاجات المجتمع كله، وترك الأمر للمبادرات والاجتهادات وردود الفعل، مما نتج عنه اهتمام بالبحوث التطبيقية لحل مشكلات راهنة و ذلك على حساب البحوث الإستراتيجية ( البحوث النظرية الأساسية )، سياسات علمية تفتقد الواقعية، والخطط الإجرائية، و مؤشرات قياس مدى التقدم في تنفيذها، و يظهر ذلك جليا في بحوث أكاديمية دون منتجات استثمارية، و ارتفاع مذهل في عدد الجامعات دون التطور المحسوس في حركة المجتمع العلمية و الثقافية أدى الى فجوة بين نتائج التعليم و سوق العلم، وكم تعليمي بلا كيف، و تلقين دون تحصيل، يؤكد ذلك تراجع مواقع البلدان العربية ازاء بلدان المقارنة عند الأخذ في الاعتبار نوعية الناتج العلمي، فحصول ضخمة من اللقاءات العلمية تشكو من الخواء الفكري، و نقص الحضور، و غزارة التوصيات من دون متابعة جادة و مردود فعلي ملموس.

كما يواجه البحث العلمي مشكلة الإنفاق على البحث العلمي الذي يعرف الضعف و عدم إعطائه حصته الحقيقية من ميزانيات الدول العربية، و يشير تقرير اليونسكو عن العلوم في العالم عام ٢٠١٠م إلى أن مستوى الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير لا يزال متدنياً في البلدان العربية، وذلك منذ حوالي أربعة عقود، حيث يتراوح بين ٠,١% و ١% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه لا يزال دون المعدل المتوسط على المستوى العالمي، وأضاف التقرير أن متوسط الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية الإفريقية تراوح بين ٠,٣% و ٠,٤% من الناتج المحلي الإجمالي عام، وبلغ المتوسط ٠,١% في الدول العربية في آسيا في نفس العام، بينما تخصص البلدان الغربية حوالي ٢,٢% من الناتج المحلي الإجمالي لأغراض البحث والتطوير[18].

والواقع أن البلدان العربية بصورة عامة تفتقر إلى سياسة علمية وتكنولوجية محددة المعالم والأهداف والوسائل، وليس لدينا ما يسمى بصناعة المعلومات، ولا توجد شبكات للمعلومات وأجهزة للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية، وليس هناك صناديق متخصصة بتمويل الأبحاث والتطوير، إضافة إلى البيروقراطية والمشكلات الإدارية والتنظيمية، وإهمال التدريب المستمر سواء على الأجهزة الجديدة، أو لاستعادة المعلومات العلمية ورفع الكفاءة البحثية.

**٤- انفصال البحث العلمي عن المجال التطبيقي ومشكلات المجتمع:** إن مسألة علاقة البحث العلمي والتعليم بالتنمية الاجتماعية تضعنا أمام مشكلة حقيقية تواجه البحث العلمي حديثة بالتأمل والفحص وإعادة التركيب، فإن أغلبية البحوث والدراسات اقتصرت على الجانب الإنشائي من جهة الباحثين، وعلى الجانب الإدعائي من جهة القائمين على العمل، ونعني بتلك الملاحظة مسألة عدم الارتباط بين الباحث والجهة المسؤولة عن البحث من جهة، والمجتمع من الجهة الأخرى، فواقع البحوث العلمية في الوطن العربي تعرف انفصال عميق عن المجتمع، فهي بعيدة عن مشكلاته، وعن طموحاته وتطلعاته، وعن احتياجاته، ولذا فهي لا تضطلع على مسؤولية اجتماعية حقيقية، ولا سيم من حيث الإسهام في قيادة المجتمع نحو رفاهية الإنتاج، ومن حيث الأخذ بيده نحو مزيد من تطوير مفهوماته تجاه الحياة، وتجاه علاقاته بالكون والأشياء، فالجامعات ومراكز البحث العلمي في العالم العربي، لعدم حصولها على الدعم اللازم في مجالات البحث، لا تتنبه لحاجات مجتمعها المحلية، ولا تهتم بقضاياها الداخلية الملحة في معظم الأحيان، التي لا ترقى إلى مستوى الأمن القومي الداخلي، على سبيل المثال فإن ٥٧% من المياه المحلاة في العالم توجد في منطقة الخليج العربي، ولكن على الرغم من ذلك؛ فإن دول الخليج ليس لديها أبحاث ذات قيمة في هذا الموضوع [19].

ومن جهة أخرى تعاني البحوث العلمية في الوطن العربي من فقدان وضياع كم كبير من الأعمال البحثية المهمة، والنتائج والمعلومات العلمية، وعدم التعريف بها والاستفادة منها، ما أدى إلى تشتت وبعثرة المعلومات البحثية، وعدم تجانسها وتوحيد أنماط أهدافها، وتعدد الجهات والباحثين المحفظين بها دون نشرها، مما يؤدي إلى صعوبة تنظيمها وأرشفتها وتوثيقها لتسهيل العودة إليها من قبل الباحثين الآخرين عند الضرورة لاستخدامها والاستفادة منها، وكذلك عدم تطبيقها في الوقت المناسب والمكان والشكل المناسب أيضا، تكرار تخطيط وتنفيذ بعض الأعمال والأنشطة البحثية المشابهة لما جرى تنفيذه فعليا، وذلك من قبل باحثين آخرين في مؤسسات وقطاعات أخرى غالبا بسبب عدم وعيهم أو علمهم بتنفيذها أو بوجود نتائج منشورة حولها، وهذا الأمر يعني خسارة البلاد العربية للكثير من الوقت والجهد والإمكانات المادية والمالية التي يتم ضياعها في تكرار أعمال لا داع لتكرارها أصلا [20].

و عليه، يمكن تقسيم تلك المعوقات التي تقف في مسيرة البحث العلمي العربي إلى قسمين معوقات علمية، ومعوقات عملية، يمكن إجمالها على النحو التالي:

- عدم وجود سياسة إستراتيجية واضحة للبحث العلمي
- غياب صناعة المعلومات ومراكز التنسيق بين المؤسسات البحثية
- عدم وجود حرية أكاديمية كافية كتلك التي تتمتع بها المراكز البحثية العلمية في الدول الغربية
- الفساد الإداري و البيروقراطية

- تهميش الكوادر البحثية التي لا تتفق و سياسة السلطة
- عدم وجود البيئة العلمية والحوافز المادية والمعنوية التي تحول دون هجرة العقول
- انعدام الاستثمار في البحث العلمي

### خامسا: إمكانيات تطوير البحوث في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية في الوطن العربي

من منطلق الاهتمام المتزايد بالبحوث العلمية من قبل الدول وبخاصة المتقدمة وإدراك الدول النامية لأهمية البحث في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية لدراسة مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية ولتربوية ، وفي التخطيط للتنمية القومية في شتى المجالات يجب على وطننا العربي اتخاذ مجموعة من الإجراءات للحاق بركب التطور والتقدم الهائل و من أهمها:

(١) **زيادة ميزانيات المؤسسات العلمية :** تخصيص ميزانيات مقبولة وسخية للبحث العلمي لا تقل عما هو موجود في الدول المتقدمة التي تحقق رقيها ونموها عن طريق العلم والبحث العلمي، فلا تقل تلك الميزانيات عن ٢% من الدخل القومي، إن هذا هو ما تفعله الدول التي حققت معدلات ملفتة في النمو [٢١].

(٢) **تشجيع العلماء و الباحثين:** ضرورة رعاية مؤسسات البحث العلمي و الباحثين من لدى أعلى السلطة في الدولة، من خلال الدعم المادي و المعنوي و توفير ادوات و اجهزة البحث الحديثة، وتكوين الكوادر العلمية والفنية الممتازة من الباحثين في جميع المجالات التخصصية المختلفة، وتطوير التمويل والتسيير، ويشمل ذلك تجويد الإدارة، وتنويع مصادر التمويل، وحسن استثمار الموارد، ومشاركة الباحثين و المؤسسات العلمية الفاعلة في عملية تطوير البحوث العلمية على المستويات الوطنية والقومية والدولية مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية

(٣) **التعاون العربي في المجال العلمي:** ضرورة التعاون العربي في المجال العلمي، وتبادل الخبرات والمعلومات بشأنها، الأمر الذي يساعد على توحيد المفاهيم في الوطن العربي، ونشر الخبرات بين الباحثين، و تبادل الخبرات في المجالات العلمية، والاستفادة من الخبرات المتوفرة في هذا المجال ، و إبراز جهود المجموعة العربية أمام المجتمع الدولي ، كمجموعة عربية واحدة لها خطة إستراتيجية للنهوض بمجتمعها، والعمل المشترك سواء على نطاق الدولة أو الأقاليم، لتذليل العقبات التي تواجه التعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي حاضراً ومستقبلاً وتحول دون تحقيق أغراضه.

(٤) **ملائمة البحوث العلمية لاحتياجات المجتمع :** الاستقرار في مجالات البحث العلمي، وفق خطة وطنية، تأخذ في الحسبان أولويات الحاجة الاجتماعية للعلم والتقنية، تربط البحث العلمي بأهداف التنمية الشاملة، وضرورة التكامل بين السياسة الثقافية والسياسة الاتصالية، و تحقيق الملائمة والتلاقي بين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي، وما يتوقعه المجتمع منها، و وضع رسالة محددة لدور البحوث العلمية متلائمة مع روح العصر والتطورات الحديثة المتواصلة، وتحديد إستراتيجية عمل مستندة إلى رؤى متقدمة لوظائفها، فالبحث العلمي الحقيقي هو ما كان معالجاً لقضايا المجتمع الجوهرية والأساسية، التي لا يصح أن تصرف عنها الأذهان، كما ولا يصح أن لا تصرف الأموال في مشاريع أبحاث لا تمت إلى واقع و حياة المجتمعات بشيء.

(٥) توفير الاتصال و التواصل بين العلماء: العمل على تطوير الموارد البشرية في مجال الاتصال و النشر والعلمي، وتبني برامج تدريبية و فعاليات أخرى، تصب في نفس الاتجاه كالدورات أو ورش العمل التدريبية، ولاسيما في المجالات ذات الصلة المباشرة كمهارات الاتصال والمعلوماتية و نظم المعلومات، ومهارات الاتصال لشخصي للباحثين والعلماء في أوساط الأفراد والجماعات، و ضرورة النفاذ الحر إلى المعلومات وصناعة المحتوى العربي يعتبران شرطين أساسيين لجسر الفجوة الرقمية وإرساء مجتمع المعرفة في وطننا العربي، ذلك أن الوصول الحر للمعلومات من شأنه أن يسهل تقاسم المعرفة بين جميع الشعوب وكذا تقاسم نتائج البحث العلمي بين المجتمعات العلمية الدولية والعربية بما يسمح بإثراء المعرفة الإنسانية، وضرورة إنشاء شبكة من المعلومات في مجال البحوث، وكذلك بذل الجهد وتوفير الإمكانيات للمحافظة على استمرارية وصول الدوريات الخارجية، وإصدار الدوريات المحلية.

(٦) الإدارة الفاعلة و الرشيدة: وضع خطة متكاملة للبحث العلمي على مستوى الدولة في ضوء أولويات التنمية الشاملة بالتنسيق بين وزارات التعليم العالي و مؤسسات البحث العلمي و وزارات التخطيط، لتعبئة الجهود التي من شأنها تطوير إمكانيات الجامعة المادية والإدارية، والتنظيمية لتجلب معها عوامل استقرار أساسية، حتى تقوم الجامعة بوظيفتها وتوفر لعضو هيئة التدريس الأجواء الإيجابية التي تحفزه على العمل المنتج في مجالي البحث العلمي والتدريس، ولضمان الجودة والنوعية في مدخلات نظام التعليم العالي ومخرجاته وعملياته، لا بد هنا من المعادلة بين البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية، بما يضمن استخدام العلم من أجل البناء والتطور في جميع المجالات، بما فيها بناء العلم نفسه

(٧) الكوادر البشرية: يتطلب البحث العلمي و التطوير وجود كوادر بشرية مدربة و مبدعة، فمها كانت البنية التحتية من مختبرات و مستلزمات فلا إبداع بدون وجود العالم الباحث المهياً للاكتشاف و التحديث، و من هنا على الباحث العربي كذلك مسؤوليات يجب القيام بها، منها المشاركة و بصفة دورية منتظمة ومتكررة في إبراز بحوثه، و تلك المهام ما يتصل بإعداد التقارير و تقديم و عرض نتائج ال بحوث و المساهمة في تدريب كوادر بحثية و فنية في المجال نفسه، وإعداد و كتابة المقالات و الأوراق العلمية و دراسات أكاديمية، وكذلك تقديم المحاضرات و حلقات دراسية، و غير ذلك من الأعمال والأنشطة المماثلة المتصلة بالعمل البحثي و المكتملة له.

#### خاتمة

إن ملاحظة القوة التكنولوجية التي تتمتع بها الدول المتقدمة اليوم، ومدى تأثير هذه القوة في حياة الأمم والشعوب، في جميع المجالات، لتأكد أهمية البحث العلمي و ضرورته لهذه القوة، كما أن ملاحظة مدى إسهام الجامعات في هذه الدول، لا بل قيادتها للبحث العلمي، ونقصد الباحثين فيها، لتأكد الدور الرائد دائماً للجامعة المنتجة والمنتمة لمشكلات مجتمعتها، كما أن ملاحظة رعاية حكومات هذه الدول للبحث العلمي عموماً و البحث في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية بالخصوص، لتأكد حرصهم الشديد على أن تكون دولهم دائماً في المقدمة، و هو الأمر الذي يجعل من الضروري في وطننا العربي عدم الاستهانة بدور البحث العلمي في عملية صنع القرارات، وتبنيه الجهات الحكومية والمؤسسات البحثية خصوصاً الجامعات في وطننا العربي، على تنظيم أنشطة مختلفة لاستكمال البناء المؤسساتي في مجال البحث العلمي التي تلعب دور الوسيط، فهي موصل جيد بين صناعات القرار والمجتمع، الأمر الذي يعكس لنا مدى ضرورة الاهتمام بالبحث والنشاط العلمي من خلال مجموعة الوظائف المتعددة والمتداخلة،

والتي تهتم و تخدم كافة أوجه النشاط الإنساني و الحراك الاجتماعي، ما يجعل من الواجب علينا في الوطن العربي الحرص على مجموعة هذه الأدوار والوظائف، من خلال الاهتمام الأكبر بتنشيط فاعلية البحوث التي تصب في مجالات العلوم الانسانية والاجتماعية، و تجاوز البحوث القائمة على حاصل جمع السياسات الرسمية، و مجالات الإبداع الذاتي التي لا تعتمد في إجراءاتها على المنهج العلمي الذي يؤكد صدق النتائج ودقتها، و الذي أدى إلى افتقار التنسيق بين جهود المراكز و المؤسسات في الدول العربية في المجال العلمي، وكذلك جهود هذه المؤسسات والمراكز الإقليمية و الدولية فيما يتعلق بقضايا التكامل المعرفي، والتبادل، والتوثيق، و لذلك من الضروري أن يولد في الدول العربية قرار سياسي رشيد، يقوم على تبني القناعة الأكيدة بأن البحث العلمي هو جزء من حياتها وكيانها، وهو جزء من أمن الشعوب وسيادتها، وان تطويره وترشيده و استخدامه بكفاءة في كافة مجالات الحياة تؤدي بالضرورة إلى التقدم والخروج من الأزمات التي تعانيها شعوبنا العربية، وأنها بدونها ستبقى دولا " نامية" بعيدة كل البعد عن التقدم و التطور الهائل والسريع في عالمنا اليوم.

#### المراجع و المصادر:

- ١- غازي حسين عناية، مناهج البحث ، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٤، ص٧٥.
- ٢- عمار بوحوش: مناهج البحث العلمي و طرق اعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٩، ص ١٢.
- ٣- حسين احمد رشوان، العلم و البحث العلمي: دراسة في مناهج العلوم، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٢، ص ٢٥-٢٦.
- ٤- محمد الغريب عبد الكريم، البحث العلمي: التصميم و المنهج و الاجراءات، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٢، ص ٢٠-٢١.
- \* يعرف الباحث العلمي بانه هو المخطط و المنظم و المنفذ و الموجه لمختلف مراحل البحث العلمي ن وصولا الى النتائج العلمية والمنطقية، بهدف الوصول الى نتائج علمية دقيقة عن المشكلة المبحوث فيها.
- انظر رجاء وحيد دويدري:البحث العلمي - اساسياته النظرية و ممارسته العلمية، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠، ص ٦٢.
- ٥- عامر ابراهيم قتديلجي : البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات، عمان : دار اليازوري العلمية ، ١٩٩٩، ص ٤٦.
- ٦- جعفر حسن الطائي : ازمة البحث العلمي في الوطن العربي- رؤية نقدية ، ليبيا: مجلة الثقافة العربية، العدد ٢٧٠-٢٧١، ٢٠٠٦، ص ص ٣٢-٣٣.

7-Un.Human development report –new York ;2005 . pp 264-265.

- ٨- نبيل علي – نادية حجازي: الفجوة الرقمية – رؤية عربية لمجتمع المعرفة- سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٣١٨ ، ٢٠٠٥ ، ص ١٩٨-٢٠٠.
- ٩- طه النعيمي:البحث العلمي والتنمية المستدامة في الوطن العربي، لبنان : مجلة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة، المجلد الأول، العدد صفر، ١٩٩٧، ص ١٢ .

- ١٠- نوزاد الهيتي، دور مركز البحوث في التنمية في الوطن العربي، القاهرة: مجلة شؤون عربية- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد (٩٩)، سبتمبر ١٩٩٩، ص ص ١٤٠ - ١٤٢.
- ١١- أنطوان زحلان: التحدي والاستجابة- مساهمة العلوم و الثقافة العربية في تحديث الوطن العربي، لبنان : المستقبل العربي، السنة الثالثة عشرة، العدد ١٤٦ ، أبريل ١٩٩١، ص ٤ ١٧.
- ١٢- عبد الحسن الحسيني : الأبحاث في القطاعات المدنية الإسرائيلية والعربية، لبنان : صحيفة النهار، ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩، ص١٢.
- ١٣- علي محسن حميد: البحث العلمي في الدول العربية : عوائقه ومقتضياته؛ القاهرة: مجلة شؤون عربية- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ١٣١، سبتمبر ٢٠٠٧، ص ١٧٠.
- ١٤- الصادق الحمادي: نحو إطار نظري لدراسة الاتصال العلمي في العالم العربي ، الجزائر : مجلة فكر و مجتمع ، العدد ٠٤ ، ٢٠١٠، ص ٣٤.
- ١٥- راسم محمد جمال: دراسات في الإعلام الدولي مشكلة الاختلال الإخباري، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ٢٠٠٨، ص ٢٢.
- \* تناول تقرير أصدرته منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٥ حالة العلم والبحث و النشر العلمي و التكنولوجيا في العالم ، وخص هذا التقرير العالم العربي بجزء هام تناول أهم إشكاليات الإنتاج العلمي والبحث والنشر العلميين، وأشار التقرير إلى أن المكانة الاعتبارية للعلم والعلماء في الوطن العربي هامشية ، و بحسب هذا المؤشر يع تبر المعدل العربي ترتيب - ١٢٤ - من اضعف المعدلات العالمية، وفي مجال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات و الاتصال تتسم البنيات التحتية المعلوماتية في العالم العربي حسب تقرير اليونسكو بضعفها مقارنة بالمعدلات العالمية.
- انظر الصادق حمادي: مرجع سبق ذكره.
- ١٦- راسم محمد الجمال :الاتصال و الاعلام في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٣، ٢٠٠٤ ، ص ٢١٣.
- ١٧- يحيى اليحياوي : العرب و التكنولوجيا و التوزيع العالمي للمعرفة ، بنغازي : المركز العالمي لدراسات و ابحاث الكتاب الاخضر - سلسلة جماهيرية المعرفة، العدد ٠٦، ص ١٧٠.
- \*على الرغم من الجامعات المرموقة الموجودة في المنطقة العربية وما حققته بلدان هذه المنطقة في الماضي من ابتكارات علمية أحدثت ثورة في المجال الفكري، فإن الدول العربية تعد ما لا يزيد على ٣٧٣ باحثًا لكل مليون نسمة، علمًا بأن العدد المتوسط على المستوى العالمي يبلغ ١٠٨١ باحثًا، تجدر الإشارة إلى أن عالما واحدًا فقط من أصل أفضل ١٠٠ عالم من حيث عدد الاقتباسات على المستوى العالمي ينتمي إلى المنطقة العربية، كما أن هذه المنطقة لم تقدم سوى شخص واحد حائز على جائزة نوبل هو العالم المصري الأصل أحمد زويل الذي نال جائزة نوبل للكيمياء عام ١٩٩٩م عندما كان يعمل لدى معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا في الولايات المتحدة،

انظر منشورات اليونسكو: تقرير اليونسكو عن العلوم في العالم عام ٢٠١٠م، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، [www.unesco.org/new/ar/unesco](http://www.unesco.org/new/ar/unesco).

١٨- تقرير اليونسكو عن العلوم في العالم عام ٢٠١٠ : مرجع سبق ذكره.

\*في عام ٢٠٠٦م أعلنت دولة قطر عن عزمها زيادة حصة الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي من (٣٣,٠%) إلى (٢٨,٠%) في غضون خمس سنوات . ولا يزال الإنفاق المحلي الإجمالي في مصر يناهز (٢٣,٠%) منذ عام ٢٠٠٧م، بيد أن الحكومة تنوي زيادة هذه النسبة إلى (١٠%) في غضون خمس سنوات أيضاً. وفي المقابل، يشهد الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير في تونس ارتفاعاً مطرداً منذ عام ٢٠٠٠م، واحتلت تونس عام ٢٠٠٧م المرتبة الأولى بين الدول العربية من حيث كثافة أنشطة البحث والتطوير التي تجاوزت بقليل نسبة ١% من الناتج المحلي الإجمالي. وقررت تونس تخصيص ٢٥,١% من الناتج المحلي الإجمالي لتمويل أنشطة البحث والتطوير بحلول عام ٢٠٠٩م، مع الإشارة إلى أن الشركات التجارية ستتحمل ١٩% من هذا الإنفاق. إلى جانب ذلك، قامت المملكة العربية السعودية التي تحتل المرتبة الخامسة في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد باعتماد خطة وطنية للعلوم والتكنولوجيا عام ٢٠٠٣م. ومع ذلك، لا تزال المملكة في المرتبة ما قبل الأخيرة من حيث الإنفاق على البحث والتطوير المعبر عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٧م (٠,٠٥%)، وتليها البحرين مع ٠,٠٤%.

انظر تقرير اليونسكو عن العلوم في العالم عام ٢٠١٠ : مرجع سبق ذكره.

١٩- سينوت حلیم دوس : قضية التكنولوجيا وبراءات الاختراع في الدول النامية، مجلة التعاون تصدر عن مجلس التعاون لدول الخليج، عدد ٢٤، أبريل ١٩٨٦م، ص ١٣٩.

٢٠- خليل منصور الشرجي: البحوث و اهمية الاتصال و النشر العلمي، اليمن: مجلة افاق زراعية ، العدد ٠٢ ، ماي ٢٠٠٦ ، ص ص ١١٧-١٢٠.

٢١- محمد مسعد ياقوت: أزمة البحث العلمي في مصر و الوطن العربي، القاهرة: دار الشر للجامعات، ٢٠٠٧، ط ١، ص ص ١٧٠-١٧١.



## تأثير العولمة على سوق العمل و مدى تأقلم البحث العلمي مع متغيراته

الأستاذ: رابح قارة/ جامعة مولود معمري- تيزي وزو، (الجزائر)

### ملخص المداخلة

للعولمة مظاهر و آثار اقتصادية متعددة و من أبرزها تأثيرها المباشر، المتسارع و المتجدد على سوق العمل . إن سوق العمل يعتمد كلياً بصفة مباشرة و غير مباشرة في تلبية احتياجاته من يد عاملة على ما يقدمه البحث العلمي، لأن هدف هذا الأخير هو توفير يد عاملة مؤهلة تستجيب لمتطلبات سوق العمل في المدى القصير و المتوسط، ما يجبر البحث العلمي على التأقلم و جميع تلك المتغيرات التي فرضتها العولمة ليتجنب خلق فئة من البطالين حاملين لشهادات جامعية و هو ما تعاني منه جل الدول العربية.

و أمام هذه المعطيات، سنتطرق في هذا البحث إلى:

- العولمة الاقتصادية وأثارها على سوق العمل.
- علاقة سوق العمل بالبحث العلمي.
- مدى استجابة البحث العلمي لمتطلبات سوق العمل في ظل ضغوطات العولمة

### مقدمة:

تواجه الدول العربية ضغوطاً كبيرة لتنمية اقتصاداتها حيث تسعى إلى تعويض الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة، وهي فجوة كثيراً ما تكون كبيرة، كما عليها أن تواجه تأثيرات العولمة الاقتصادية حتى لا تتخلف مرة أخرى اذ تعمل على تغيير و تطوير مجالاتها البحثية حتى تلي حاجيات و متطلبات اقتصاداتها من إمكانات بشرية كفوءة تحقق لها تنمية حقيقية و مستدامة بالاستفادة من الطاقات البشرية على تعدد قدراتهم و التوفيق بين هذه القدرات و متطلبات التنمية على أساس إيجاد آليات واقعية وفاعلة للربط بين مخرجات البحث العلمي ، وبين مدخلات المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من موارد بشرية و بناء على ما سبق سيتطرق هذا البحث إلى:

أولاً : العولمة الاقتصادية وأثارها على سوق العمل.

ثانياً : علاقة سوق العمل بالبحث العلمي.

ثالثاً : مدى استجابة البحث العلمي لمتطلبات سوق العمل في ظل ضغوطات العولمة

## أولاً: العولمة الاقتصادية وأثارها على سوق العمل

إن الاقتصاد بما يمثله من أهمية كبيرة وخطيرة على العالم تضفي أهمية على أثر العولمة على الاقتصاد . وما يعيننا في دراسة هذا الأمر تأثير العولمة على سوق العمل و مدى تأقلم البحث العلمي مع متغيراته

في البداية علينا أن نلقي الضوء على عولمة الاقتصاد ففي العقود الأخيرة بدأ يحصل تغير جوهري في طبيعة في طبيعة العلاقات الاقتصادية جعلنا ننتقل من مجرد علاقات اقتصادية دولية إلى اقتصاد عالمي . ترتب عليه مجموعة من التغيرات التي بدأت تغير من دور الدولة . رغم كل هذا فنحن نعيش وضعاً انتقالياً تجتمع فيه العناصر الجديدة مع بقايا العناصر القديمة التي هي فكرة الدولة وفكرة سيادتها وفكرة الاستقلال الوطني، ونحن في وضع يسود فيه تردد إلى حد كبير.

### ١. العولمة :

**مفهومها :** من الأنسب التعامل مع العولمة كمجموعة معاني وليس معنى واحد ومن تلك التعاريف الشهيرة تعريف اليونسكو " هي انتقال التكنولوجيا والاقتصاد والمعارف والناس والقيم والأفكار بلا قيود عبر الحدود".

وهناك تباين بين الباحثين في مصطلح العولمة ، فمنهم من يرى أنها صراع وتنافس على الأسواق ، أو أنها تسويق عالمي للمنتجات والسلع والأفكار والنماذج أو أنها تعني خلق السوق العالمية الواحدة لتجعل العالم كقرية صغيرة، أو أنها تصدير السلبات الثقافية والنفايات والحضارة الغربية أو أن العولمة ضد الأقلمة ، و منهم من يرى أن العولمة لها عدة مرادفات منها النظام العالمي الجديد، ومن ذلك أنها تعرف بالأمركة، أو الكونية الكوكبية، وخلص إلى أن مفهوم العولمة الثقافي "هي تلك الجهود المبذولة من أجل فرض منظومة ثقافية معينة لمجتمع معين على كافة المجتمعات البشرية بوسائل وأساليب مختلفة ولأغراض شتى".

والعولمة في أبسط معانيها فرض نمط أو نموذج معين على كل الناس والقضاء على الخصوصية الحضارية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ، و إن لتعدد مفاهيم العولمة هي محاولة إكساب الأفكار والأشياء صفة العالمية و هي عملية محايدة مثلها مثل السلاح تماماً إذ لا يوجد سلاح طيب وسلاح شرير ، إنما المعول عليه هو استخدام السلاح ، والعولمة فكرة ومنهجية موجودة قبل فرضها وإن كان المصدر لها يحاول أن يزيل غيره بالقوة وبشتى الوسائل والأساليب ومن الأخطاء الشائعة التي يروج لها بقصد أو بدون قصد أن العولمة هي إحدى إنجازات حضارتهم .

ولم يجهد السؤال المطروح أمام الدول هل تقبل هذه الظاهرة أم نرفضها وإنما كيف التعاطي مع آثارها وتحدياتها بأقل قدر من الخسائر والفوز بأكبر قدر من الفرص والمكاسب المحتملة إن مشكلة العولمة تؤثر بشكل كبير على مستقبل البحث العلمي وما له من علاقة بسوق العمل.

### ٢. الآثار المختلفة للعولمة:

بوجه عام، تزيد العولمة من فرص خلق الثروات، مع أن منافعتها تبدو حكرًا على الاقتصادات الأقوى . وهي تستحث الإنتاجية والابتكار، مدعومة في ذلك بسرعة الاتصالات وقلة التكاليف . كما أنها تحفز المنافسة بين البلدان بتعزيز الفعالية ورفع مستوى القدرات البشرية. والنتيجة هي أن غالبية فوائد العولمة تتكون من مكاسب تتحقق في الإنتاجية ويشجعها تخصيص الكفاء للموارد في جميع أصقاع العالم. وقد تتيح هذه الحالة لكثير من الجماعات الاقتصادية التي كانت في السابق معطلة القوى أن تحسن مداخيلها. فعلى سبيل المثال، يمكن للم لم بالحاسوب أن يسبق بأشواط من لا يسعهم التكيف مع وتيرة التطور في تكنولوجيا

المعلومات. ومن ناحية ثانية، تبدو المساوى أكثر تنوعاً بكثير وشاملة مجموعة واسعة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتختلف الأضرار الاجتماعية للعولمة بحسب النمو الاجتماعي - الاقتصادي للبلد أو المنطقة المدروسين.

- ففي المناطق المتقدمة النمو، تؤدي العولمة وسرعة الأخذ بالتكنولوجيا إلى تكاثر المشاكل الصحية المتصلة بالإجهاد، بما فيها الانهيار العصبي والتوتر والقلق.
- ومن المشاكل الاجتماعية عدم الاستمتاع بخصوصيات الحياة، والاستلاب، وتلاشي الثقافات التي لا تناسب "النموذج المثالي"، والتوتر الاجتماعي الناتج من اشتداد استقطاب المجتمعات
- وبين القوى العاملة الأقل مهارة، ستؤدي العولمة إلى انخفاض الأجور، وتسارع وتيرة العمل بطريقة لا تضبط، وتفاقم البطالة الطويلة الأمد التي تولد الجريمة والعنف. وعندما يقع الضرر على الموسرين وغير المهرة المقيمين في نفس المنطقة، يزداد التماس الموسرين للأمن الشخصي ويتجنبون الاحتكاك بمن هم أقل منهم حظاً.
- وفي البلدان النامية، تحدث العولمة أضراراً اقتصادية أشد وأسرع في آن معاً. فالتضخم، وتدني قيمة النقد، وسرعة التقلب المالي، وانعدام الأمن الاقتصادي، هي كلها أخطار محتملة، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحافظ المالية والقروض الخارجية وأموال المضاربات هي أهم فئات رؤوس الأموال التي ترد من الخارج. ويضاف إلى ذلك عدم أهمية هذه البلدان في السوق العالمية، وضعفها، ليس فقط في مواجعة قرارات المؤسسات التي تحدد حجم وتوقيت تدفق الأموال، بل كذلك في مواجهة عمليات التلاعب التي تقوم بها بعض الجهات الفاعلة التي تجري المضاربات على الصعيد العالمي

### ٣. أحوال العمالة العالمية:

- عند نهاية التسعينات كانت أوضاع العمالة تتردى البلدان في أكثرية البلدان باستثناء أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا والصين والهند. فعلى أثر الأزمة الآسيوية تضاعفت معدلات البطالة في البلدان التي أصابتها الأزمة أشد إصابة. وفي عام ٢٠٠٠ كانت البطالة في أمريكا اللاتينية عند أعلى مستوى بلغته طوال ١٥ عاماً، وتضاعفت في المنطقة العربية إلى مستويات جديدة.
- وبسبب نقص الطلب على الأيدي العاملة في الأنشطة الرسمية، اضطر معظم الوافدين حديثاً إلى سوق العمل إلى البحث عن وظائف غير رسمية، ظروف العمل فيها عن المستوى المتوسط. وكانت هذه هي الحال في أمريكا اللاتينية، حيث ارتفعت نسبة القوى العاملة في وظائف غير رسمية من ٤٠ إلى ٥٥ في المائة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٥. والتجربة هي نفسها في الاقتصادات الأوروبية المارة بمرحلة انتقالية. ففي بلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مثلاً يشغل ثلث القوى العاملة في اقتصاد الظل، بينما يستمر في النمو في بلدان أفر يقيا جنوب الصحراء اقتصاد غير رسمي يمثل الوظائف على الأقل.
- والوظائف المؤقتة أو ذات الدوام الجزئي هي من السمات النموذجية لأسواق العمل الناشئة: ففي أمريكا اللاتينية تشكل هذه الوظائف ٨ من أصل كل ١٠ وظائف جديدة، بينما كانت هذه النسبة في أوروبا الغربية ١٨ في المائة في عام ١٩٩٧.
- والأجور منخفضة نسبياً في سوق العمل الراهن. ففي معظم البلدان لا يبقى التنافس الحاد على الوظائف إلا القليل من القدرة التفاوضية. والنتيجة هي أن الأجور الحقيقية في أكثرية بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط يجب أن ترتفع لتعود إلى المستويات التي كانت تعتبر طبيعية قبل ٢٠ عاماً.

- وهناك نتيحة أخرى للعولمة وما يتصل بها من إعادة الهيكلة، وهي أن ملايين العمال يتقاضون أجوراً منخفضة أو يكرهون على أخذ إجازات . وفي تقرير نشرته منظمة العمل الدولية واستشهدت به صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون تبين تقديرات متحفظة أن ١٣٠٠٠٠ وظيفة على الأقل فقدت في أوروبا الغربية بسبب أنشطة الدمج التي أضطع بها في التسعينات. ويتكهن التقرير بفقد ٣٠٠٠٠٠ وظيفة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ في القطاع المصرفي الأوروبي وحده، بسبب توحيد الأسواق الوطنية ورفع القيود التنظيمية عنها . وفي الصين يعطي الآن ملايين من العاملين في مؤسسات الدولة والمشاريع الجماعية إجازات بنصف مرتب أو أقل . وفي الاتحاد الروسي حيث يبلغ معدل البطالة الرسمي ١٠ في المائة، استبقي ١١ في المائة من القوى العاملة في وظائفهم إنما بأجور دنيا، أو حملوا على الذهاب فيما زعم أنه عطل وهو في الحقيقة شكل مقنع من أشكال فقد الوظائف.
- للعمال المهرة الذين تدفع لهم مكافآت متزايدة، ولا يستفيد منه العمال غير المهرة؛ وتتعاظم فوارق الأجور على الصعيد الدولي أيضاً وهو اتجاه يشجع هجرة أكثرية القوى العاملة الماهرة من البلدان النامية إلى المناطق المتقدمة النمو في آسيا وأمريكا الشمالية أو أوروبا ولا تقتصر تبعات ذلك على أن البلدان النامية تتكبد خسائر في مجال الاستثمار في الموارد البشرية، بل انه يعني أيضاً أن موارد هذه البلدان تسهم في جعل المناطق المتقدمة تزداد تقدماً، فيزداد تهميش البلدان النامية.
- أما في البلدان النامية والدول العربية فإن سوق العمل يعاني من:
١. انخفاض الإنتاجية والأجور وتقلصها ولاسيما في القطاع العام ، وتتفاقم مشكلة العمالة بتدني الإنتاجية . ففي النصف الأول من التسعينات انخفضت الإنتاجية في الكويت والأردن، وركدت في البحرين وعمان ولم ترتفع إلا في مصر. ويقول نادر فرجاني أن الإنتاجية في مصر وسورية هي أقل من سدسها في كوريا أو الأرجنتين وأقل من عشرها في بلدان المنطقة الأخرى غير المنتجة للنفط . كما أن الأجور الحقيقية هبطت بحدة في التسعينات وكان هبوطها في قطاع الصناعة التحويلية بمعدل سنوي متوسط قدره ٢% خلال الفترة ٩٠-٩٦.
  ٢. ارتفاع معدلات البطالة، حيث تراوح معدل البطالة ما بين ١٠% و ١٩% في عمان ومصر وسورية والأردن والبحرين ولبنان. وقد ارتفعت معدلات البطالة خلال التسعينات في المنطقة العربية من ١٢.٧% في عام ١٩٩٠ لتصل إلى ١٥% في عام ٢٠٠٠. ويضاف إلى ذلك انتشار وتفشي ظاهرة البطالة الناقصة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن خلق الوظائف الجديدة في المنطقة العربية يتم بمعدل أخفض من معدل نمو السكان . ومن المتوقع أن تواصل الضغوط السكانية إلقاء ثقلها بشدة على أسواق العمل في المنطقة.
  ٣. يعتبر القطاع العام أكبر رب عمل، وعلى الصعيد العالمي تمثل الوظائف الحكومية المدنية نحو ١١% من مجموع الوظائف. ويعمل في القطاع العام في الدول العربية قرابة ٣٥% من العمال في مصر و ٥٠% في الأردن. وينطوي ذلك على آثار خطيرة عند الاقتراب من حدود إصلاح الاقتصاد الكلي بإتباع وصفات صندوق النقد الدولي بما يتضمن من تسريح الجزء الأكبر من هذه العمالة وإضافتهم إلى جيش العاطلين عن العمل.
  ٤. سوق العمل غير الرسمية، حيث كان القطاع غير الرسمي صاحب عمل رئيسياً في المنطقة على مدى العقدين الماضيين ومع الإقرار بوجود قيود شديدة في هذا المجال، يقدر أن حجم القطاع غير الرسمي يتراوح بين ٣٠ و ٣٥% من القوى العاملة في مدن مصر و ٤٤% في سورية و ٣٣% في الأردن.

#### ٤. تأثير العولمة على سوق العمل

تحدث العولمة الآن تحولاً سريعاً في الوظائف والأسواق، وحتى في المجتمعات المحلية، لأنها توجد وظائف جديدة وتلغي أساليب معيشية وأسواقاً وصناعات قديمة.

وفي الماضي عندما كانت تحصل ثورة تكنولوجية تتهدد وظائف أحد القطاعات الاقتصادية، كان يظهر قطاع جديد يستوعب القوى العاملة الفائضة. فبعد الممكنة السريعة للزراعة، مثلاً، استوعبت الصناعة التحويلية الكثير من الوظائف التي فقدت وكانت بالملايين. وبين خمسينات وثمانينات القرن الماضي أعاد قطاع الخدمات المتنامي بسرعة استئجار عدد كبير من موظفي المكاتب الذين صرفوا نتيجة للأتمتة.

أما في الفترة الراهنة، فقطاعات الاقتصاد التقليدي الثلاثة جميعها، أي الزراعة والصناعة والخدمات، تشهد عمليات صرف تكنولوجية المنشأ تدفع بالملايين إلى البطالة.

ولم ينشأ ولا يتوقع أن ينشأ أي قطاع جديد ذو شأن يستطيع الملايين الذين سيتركون العمل ومعظمهم في البلدان النامية، وذلك بسبب سرعة إعادة الهيكلة والأتمتة.

والقطاع الوحيد الذي يحتل له أن يفلاح في ذلك هو قطاع المعلومات، المكون من نخبة صغيرة من منظمي المشاريع واختصاصيي العلوم والتقنيين ومبرمجي الحاسوب وأصحاب المهن الحرة والمربين والخبراء الاستشاريين. وهذا القطاع، رغم كونه آخذاً في النمو، لا يتوقع له يعوض إلا نسبة من الوظائف ستفقد في العقود المقبلة، في إثر التطورات الثورية التي ستحصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (أنظر الملحق حول وظائف المستقبل).

وترتبط القدرة التنافسية للقوى العاملة، على المستوى العالمي، ارتباطاً مباشراً بالإنتاجية. وفي الدنيا المعولمة، يمكن للفرد، إما أن يكون مؤهلاً للتنافس مع قطاع السوق العالمي الإنتاجية، الذي يتسم ببيروقراطية تتضاءل وبهيكلية تقل فيها درجات التراتب، وتحل فيه الآلات الذكية محل العمل الجسدي التكراري، وإما أن ينضم إلى القوى العاملة المنخفضة الأجور والمنقوصة العمال. ويقول كاستلز أن من خصائص هذا التحول في البنية الوظيفية بروز فئات اجتماعية ذات مستوى تعليمي رفيع تضم علماء ومديرين لهم أهمية بالغة ويتوقع أن تزداد أعدادهم المطلقة ازدياداً ملموساً وأن يكتسبوا أهمية استراتيجية في المنظمات والمجتمع.

#### ثانياً: علاقة سوق العمل بالبحث العلمي.

لقد أكدت نتائج العديد من الدراسات التي سلطت الضوء على العلاقة بين البحث العلمي وسوق العمل، على أن هناك علاقة استراتيجية وثيقة، تحكمها العلاقة بين العرض والطلب في سوق العمل، ومن هنا يمكننا القول بأن استراتيجيات وسياسات البحث العلمي، إذا ما تم ربطها بشكل مرن مع الاقتصاد الوطني وتوجهات سوق العمل، فإن ذلك الربط سوف يعمل دون شك على جسر الهوة بين مخزجات البحث العلمي واحتياجات سوق العمل وبالتالي الحد من البطالة. ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن البحث العلمي يلعب دوراً محورياً في أي سياسات أو خطط أو برامج تستهدف تحقيق الإصلاح الاقتصادي من أجل أهداف التنمية المستدامة.

لقد تبنت الدول العربية وبالذات التي تعاني من بطالة عالية، سياسات ومشاريع إصلاحية جادة في مجال الاقتصاد وسوق العمل و البحث العلمي، مستهدفة تطوير وتنمية مهارات وكفاءة وفعالية العمالة الوطنية لكي تكون منافسا قويا للعمالة الأجنبية.

والتعليم العالي هو أحد أهم القطاعات التي شملتها المشاريع الإصلاحية حيث تم التركيز على الجودة وذلك من خلال تجويد مدخلات ومخرجات العملية التعليمية والتدريبية.

### ثالثا: مدى استجابة البحث العلمي لمتطلبات سوق العمل في ظل ضغوطات العولمة

تعد البطالة من أكبر التحديات التي تواجه أسواق العمل العربية والأجنبية، وزيادة عدد السكان في سن الشباب حيث أن ٥٠% من السكان تقل أعمارهم عن ٢٠ عاماً مما يترتب عليه دخول أعداد كبيرة جديدة سنوياً إلى سوق العمل وتقدر منظمة العمل العربية نسبة البطالة العربية بـ ٢٥% ومن المفارقات أنه بينما يتجاوز عدد العرب عاطلين عن العمل حالياً (٢٠) مليون عاطل فإنه في عام (٢٠١٠) يصل إلى (٣٢) مليون عاطل في الوقت الذي يصل فيه عدد العمال الأجانب إلى (١٦) مليون موزعين على مختلف الأقطار العربية وخاصة في دول الخليج العربي، وتعد ظاهرة حملة الشهادات الجامعية نوعاً بارزاً من أنواع البطالة وهذا يعني أن الدول العربية تخسر عشرات الملايين من الدولارات من أجل أن تعلم وتدريب شلجها دون أن تستفيد منهم. ويتبين ذلك في كيفية إيجاد حل للفجوة بين التعليم وسوق العمل أي التوازنات بين الطلب الاجتماعي على التعليم والاحتياجات الفعلية لسوق العمل وعلى الرغم من أن إعداد القوى العاملة في مختلف التخصصات التي تؤهلها للقيام بالأعمال التي يتطلبها سوق العمل من أهم وظائف التعليم العالي والجامعي إلا أنه من الملاحظ أنه باستثناءات قليلة يتم إعداد الطلاب داخل قاعات الدرس دون اتصال بمجالات العمل الفعلية، ولا بد مع هذا من رسم خطط مشتركة بين سائر القطاعات لتحديد احتياجات السوق والعمل على تلبيتها.

أحدثت العولمة ثورة على جميع المستويات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخلخلت القيم المتوارثة فأدخلت أنماطاً جديدة من القيم والممارسات والعادات الاستهلاكية وتركت شرخاً كبيراً في العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية بحيث أصبحت التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال مهيمنة على حياة الأفراد والمؤسسات ودنيا الأعمال والأسواق وكذلك قطاع التعليم والمعرفة.

وقد فككت العولمة البنى الفكرية والعقلية للمجتمعات وأثرت على طرق التصرف في الموارد وسارعت من وتيرة التطور واتساع الفجوة الرقمية والعلمية بين عالم متقدم يأخذ بناصية العلم ويطبقه في حياته اليومية وبين عالم مازال يعيش الإرهاصات الأولى من التفكير العقلاني الحدائثي بحيث ينام مع الأسطورة وإيديولوجيا قرون ما قبل التاريخ والكتابة ويصحو مع الخرافة والدجل وبديهييات الأمور وطاحونة الشيء المعتاد.

ورغم انتشار التعليم بالجزائر بمستوياته الثلاث وتطور عدد الخريجين من الجامعة في العديد من الاختصاصات فلم نصل بعد إلى الإبداع العلمي ومجتمع المعرفة على أرض الواقع فلم يقع توطين العلوم بالمؤسسات ولم يستفد تبعاً لذلك المجتمع من البحوث الأكاديمية رغم قلتها وظلت نائمة على الرفوف . فبقي الإنتاج العلمي في أغلبه نظرياً لا يتفاعل مع مشاكل المجتمع ولا يلي طموحاته ويتمشى مع تطوره وأهدافه وقبع متقوقعا في أبراجه العالية ومجرد طريقة للحصول على مؤهل جامعي يمكن صاحبه من الترقية المهنية.

كما أن المؤسسات الاقتصادية لبثت منغلقة على نفسها لمدة طويلة تحت حماية ريع الدولة ودعمها وبعيدة عن مفهوم المزاومة وجودة الخدمات في ظل اقتصاد وطني ريعي.

فلم يستفد الاقتصاد الجزائري إلا قليلا نتيجة لما استثمره في التعليم وكانت الكلفة منذ الاستقلال مرتفعة مقابل العائد وذلك للفجوة الهائلة بين التكوين والحاجيات الفعلية للمؤسسة الاقتصادية. والسؤال المطروح بإلحاح هل المشكل متأني من مستوى وكفاءة التعليم والخريجين أم من أن المؤسسة من الناحية الهيكلية وطريقة التصرف في الموارد لا يمكنها استيعاب المعارف التي تنتجها الجامعة؟

فالعلاقة بين الجامعة وسوق الشغل مازالت علاقة ملتبسة وغير واضحة ويكتنفها الغموض والضبابية وكل طرف يتهم الآخر بأنه المتسبب في هذا الوضع المتردي بحيث لم تتطور المؤسسات الاقتصادية لمزاومة الأسواق الخارجية بعد أن دخلت البلاد في السوق المفتوحة تحت وطأة العولمة كما أن الإنتاج الصناعي وبعث المشاريع لم يرتق إلى تطلعات المجتمع للقضاء على البطالة المستفحلة. فهل هذا يرجع لعدم كفاءة الإطارات المتخرجة من الجامعة لنقص في التكوين الملائم أم أن المؤسسة عندها عزوف عن المخاطرة بالتغيير في نمط التصرف و الحوكمة وتريد الاكتفاء بمستوى بسيط من العمل المألوف والمشكل متعلق بالهيكلية والقيادة والإستراتيجية؟

ففي القطاع الخاص والذي يغلب عليه النمط العائلي على مستوى التصرف والقيادة تتحكم الكلفة في عملية الانتدابات بحيث يجذب قبول الإطارات المتوسطة عوض الإطارات العليا والمتخصصة التي تطلب أجورا مرتفعة لا تستطيع المؤسسات الصغرى والمقسطة التي يتكون منها في الغالب النسيج الاقتصادي الجزائري مواجهتها على المدى الطويل

و الدراسات أثبتت أن الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية هي التي تستوعب أغلب الإطارات المتخصصة وذات مستوى جيد من التعليم لكنها توظف في أعمال إدارية بحتة وهي بالتالي غير مفيدة بالنسبة للإنتاج الصناعي والتكنولوجي وغيره. كما أن الجامعة مازالت تقوم بتكوين الطلبة تكوينا نمطيا حسب المعارف المتداولة والاختصاصات المتعارف عليها في العالم ولم تراع حاجيات السوق الداخلية والمؤسسات الاقتصادية ولم تطور أساليبها في التبليغ بحيث بقي التكوين النظري هو الغالب لشح الإمكانيات بالأساس.

وفي الأعوام الأخيرة بدأت تبلور سياسة تتعلق بالأخذ بعين الاعتبار رهانات الاقتصاد المحلي لكنها بقيت محتشمة ومتعثرة والدليل على ذلك اتساع الفجوة بين العرض والطلب على مستوى سوق الشغل وبقاء نسبة البطالة مرتفعة

كما أن المؤسسة لم تكن لها الرؤيا المستقبلية الواضحة والإستراتيجية الهادفة في ظل نظام تصريف مبني على الزبونية والعلاقات العائلية و الشخصية والولاءات وبقية حبيسة هيكلية جامدة وغير متحركة

وقد أثبت الواقع فشل تجربة تمكين المتفوقين في الدراسة من التوجيه لمدارس عليا متخصصة بالداخل والخارج لأن عودتهم للعمل بالجزائر غير متأكدة لأن عملية إدماجهم بالسوق الداخلية صعبة المنال لضعف الإمكانيات وعدم وجود بيئة حاضنة تمكنهم من الاستفادة والتأقلم مع محيط جامد وراكد.

وقد استفادت المؤسسات الخارجية والعالمية والدول الأخرى بمؤلاء الم تفوقين والمتخصصين والنوابغ بعد أن دفع المجتمع التونسي تكاليف دراساتهم واستثمر فيهم الأموال الطائلة وهذا يعد هدرا للموارد والمال العام وحوكمة غير رشيدة

وقد بات من المؤكد مراجعة السياسة التعليمية على أسس جديدة تتماشى مع مخططاتنا الاقتصادية المستقبلية للرفع من مستوى كفاءة الخريجين وملاءمتهم لسوق الشغل الداخلية للرفع من الإنتاج والإنتاجية وتطوير المؤسسة وبعث المشاريع الجديدة وغزو الأسواق الخارجية وتوطين التكنولوجيا والمعارف الجديدة والحد من الفجوة الرقمية.

#### خاتمة:

انطلاقاً مما سبق، فإن البحث العلمي العربي ، يتحمل عبء تكيف نفسه مع تلك المتغيرات التي تأتي العولمة نتاجاً لها من حيث أهدافه وبناء محتواه لان مواجهة الأزمة التي تمر بها أنظمة البحث العلمي في الدول العربية لا يمكن أن تتم بجهود فردية ، بل لابد من بذل جهود ضخمة على المستوى الوطني ، ابتداء من الساسة صانعي القرار والتجارب الدولية أثبتت أن المدخل الحقيقي للتطوير هو توفر الإرادة السياسية، إلى المفكرين من النخبة والقادة التربويين إلى مختلف قطاعات الشعب بما فيهم المعلمين والطلاب والتنظيمات والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والإعلامية ورجال الدين والعمال والفلا حين ... إلخ. بحيث تتحالف جميع هذه الفئات لتطوير مؤسسات بحثية قادرة على الاضطلاع بالأدوار والمسؤوليات المترتبة على هذا النظام بحيث يستطيع هذا النظام صياغة أجيال الأمة وتشكيل مستقبلها وقيادة خططها التنموية الاجتماعية والاقتصادية . حيث يجب توثيق العلاقات بين مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي و سوق العمل ، مما يقتضي إعادة النظر في التخصصات الدراسية المطروحة للتقليل من حجم ما لا يطلبه سوق العمل منها ، وفي الوقت ذاته العمل على تأهيل طالب التعليم العالي ليكون قادراً على خلق فرص العمل، عوضاً عن أن يكون مجرد باحث عن عمل، مما يجنب مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي خلق فئة من البطالين حاملين لشهادات جامعية و هو ما تعاني منه جل الدول العربية.

## العولمة وتحديات الشباب

د. على محمد عيسي / أستاذ مشارك جامعة طرابلس - ليبيا

### مدخل إلى الدراسة :

باتت المجتمعات الإنسانية في ظل العولمة أشبه ما تكون بقرية كونية واحدة ، وهذا يجعل من أي تحرك فكري أو ثقافي أو اقتصادي أو اجتماعي يتم تحت سمع العالم وبصره من ناحية ، ويواجه من ناحية أخرى قوى مقابلة أو مضادة لا بد أن يأخذها هذا التحرك في حسابه ويتعامل معها في طرود حاته ولا يمكن أن يعزل نفسه عن حركة المجتمعات الإنسانية وما يجري فيها على كل الأصعدة .

ومن هنا ، فإن على خطط التربية والتعليم وبرامج التوجيه والإعلام ، أن تأخذ ذلك في اعتبارها وبالتالي أن تحسن التعامل مع هذا الواقع الذي تفرضه العولمة .

ومن هنا ، لا بد أن نعرف حقيقة العولمة ، ونضع الخطط والبرامج للتعامل معها ، وإلا فإننا سنتعرض لمخاطر بالغة وتحديات عظيمة سوف تعيق الوصول إلى بناء سليم لحياة شبابنا وأمتنا البناء الجيد المطلوب .

أن العولمة في الواقع ليست إلا صيغاً وآليات تقوم على سهولة انتقال الأشخاص وال سلع والأفكار والثقافات فقد كانت المجتمعات الإنسانية قبل هذه الصيغ والآليات متباعدة لا تظهر عالماً واحداً ، وقد كانت هذه الصيغ سبباً لتحقيق العولمة الواحدة لهذه المجتمعات ، كما يظهر جلياً في الفضائيات وشبكة الإنترنت والأقمار الصناعية والصواريخ عابرة القارات والمواصلات الفائقة السرعة والشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الدولية ، وكل ما تشمله تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والبعث الإذاعي والتلفزيوني وكل أنواع الإرسال مما جعل العالم كله أشبه ما يكون بقرية كونية صغيرة ، فالقوى التي تحكم سيطرتها على كثير من مقدرات الأمم والشعوب ، تستخدم هذه الصيغ والآليات والوسائل لمصالحها ونشر أفكارها وثقافتها ، ونحن نتساءل ؟ هل العولمة خطر ؟ وهل العولمة شر كلها ؟ وهل يوجد مجال للاختيار أمام تيار العولمة الجارف المدعم بالنفوذ السياسي الضاغظ والمهيمنة الاقتصادية القاهرة ؟

لقد أعتنى المفكرون ، سواء من العالم الإسلامي أو من مختلف أنحاء العالم بالتأصيل والتنظير للعولمة وحسبنا أن نقول إن العولمة نظام عالمي آخذ في الغزو والاكتماس وهو بهذا الاعتبار حقيقة من حقائق هذه المرحلة من التاريخ .

ولعل أبرز ملامح العولمة هي ما يتبدى لنا من خ لال التطورات المدهشة التي تعرفها مجالات الاتصال والتواصل عبر الأقمار الصناعية والحاسوب والإنترنت ، وذلك على النحو التالي :-

- عمق التأثير في الثقافات وفي السلوك الاجتماعي وفي أنماط المعيشة .

- اتساع دائرة الخيارات الاقتصادية من خلال حركة الاستثمارات الدولية والأسواق المفتوحة وتضييق دائرة الخيارات السياسية من حيث تضاؤل القدرة على الاكتفاء الذاتي اقتصادياً ومن حيث تزايد معطيات التداخل الاستقلالي سياسياً .
- نمو ما أصبح يعرف باسم القطيع الإلكتروني (ELECTRONIC HERD) من مؤسسات متعددة الجنسيات ، وحتى من أفراد يبحثون عن الربح ويؤثرون في قرارات الدول وفي مصائر شعوبها .
- تسخير أدوات العولمة بكيفية تمكن منتجي هذه الأدوات من الطغيان على المستهلكين والمتلقين بحيث تؤثر في إلغاء لغاتهم الخاصة ، وفي طمس هوياتهم الوطنية .

وبذلك يكون للعولمة قدرات استثنائية للتغلغل وبالتالي للتأثير ، ومن الشهادات التي تؤكد هيمنة العولمة على مقدرات الحكومات والشعوب ، ما جاء في كلمة للرئيس الفرنسي جاك شيراك ، ألقاها بمناسبة اليوم الوطني الفرنسي (14 يناير 2000) حيث قال : أن العولمة بحاجة إلى ضبط ، لأنها تنتج شروخاً اجتماعية كبيرة وهي وإن كانت عامل تقدماً ، فهي تثير أيضاً مخاطر جدية ينبغي التفكير فيها جيداً ومن هذه المخاطر ثلاثة أولها أنها تزيد ظاهرة الإقصاء الاجتماعي ، وثانيها أنها تنمي الجريمة العالمية وثالثها أنها تهدد أنظمتنا الاقتصادية ١ .

والمجتمعات العربية عامة تمر بمرحلة تطور سريع في سعيها لأن تلحق بركب التقدم ، وفي سبيل تحقيق ذلك فهي بحاجة إلى شبابها الذين هم عدتها في المستقبل من أجل تحقيق أهدافها ، ويتأثر شباب المجتمع عادة بمثل هذه التغيرات المتلاحقة التي تترك آثارها على فئاته المختلفة ، ومن ضمنها فئة الشباب الذين هم عماد الأمة وعدتها وعليهم تحقيق الآمال وبهم تسير عجلة التغير والتطور نحو مستقبل أفضل ، لقد أدت هذه التطورات المتسارعة في مجال الاتصال بالعالم وبناء مجتمع تقني معاصر إلى تغيرات ثقافية بعضها إيجابي والآخر سلبي .

عن التطورات الإيجابية فقد اتسم الجيل الجديد من الشباب في بلادنا بالوعي الكبير بالتطورات العالمية وبسرعة التواصل مع الشباب من الأصدقاء في جميع أنحاء العالم ، تجاوز الحدود السياسية وحتى حدود اللغة والثقافة ، بالمخادئات وتبادل المعلومات والصور ، التعرف على ثقافات العالم و اكتساب المعلومات عن أي موضوع يهتم به الشباب ، وابتاوا يستخدمون لغة أجنبية بحروف عربية لا يمكن للكبار فهمها بسهولة ، حتى أن الكبار باتوا يشعرون بالفجوة التقنية بينهم وبين أبنائهم تحت سن العشرين في استخدام الإنترنت والجوال والتلفاز ، وفي ممارسة ألعاب الكمبيوتر المعقدة ، ومتابعة الشخصيات العالمية في كرة القدم ، وفي سباق السيارات والمصارعة الحرة ، وقد نسخر من مثل هذه المعارف التي نعتبرها تافهة ، لكنها لا تقلل من حقيقة أن أبناءنا الصغار أقل منا في مجال الاستخدام والاستفادة من التقنيات الحديثة ، مما يجعلنا على ثقة م ن قدرة الجيل الجديد في مواجهة تحديات العولمة وتهديد الخصوصية الثقافية ، أما على المستوى الوطني فلا شك أننا استفدنا من التقنيات الحديثة في تسهيل أساليب الحياة ، كالتعامل مع المصارف أو شركات الطيران ، كذلك الحال في الاطلاع على الأخبار والأحداث العالمية من عشرات المصادر والمحطات الفضائية على اختلاف وجهات نظرها في الأحداث وما نلاحظه من تطورات في مجالات التجارة الإلكترونية والبريد الإلكتروني بمنتهى السهولة والسرعة والدقة ، كما أننا على وشك استكمال تنفيذ الحكومة الإلكترونية ، أي أنها كافة المعاملات الحكومية عن طريق الإنترنت ، مما سيوفر حياة أكثر سهولة ومرونة عن ذي قبل .

١ . محمد السماك ، من محاضرة له عن مستقبل الصحافة العربية في ظل العولمة ، منشورة في مجلة (الحوادث) عدد (٢٣١٠) ٠٩-٠٣-٢٠٠١ ، ص (٦٣) لندن .

وحيث أن الشباب موضوع دراستنا ولدوا ونشئوا في هذه الفترة التاريخية المليئة بالمتغيرات المتضاربة بين ضغوط العولمة من ناحية، وبين تحديات الأصالة والتمسك بالقيم الراسخة ، فالأجداد بنا أن نرصد تأثير هذه المتغيرات المختلفة في تفسير مشكلات الهوية والقيم لديهم لمعاونتهم في حل تلك المشكلات .

واستناداً إلى ما تقدم تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف حالة الهوية والنسق القيمي للشباب في ضوء تأثيره بظاهرة العولمة وما يرتبط بها من متغيرات سعياً لاقتراح أساليب علمية للحافظة على هذه الهوية والقيم لدى الشباب حتى يؤدي دوره في المجتمع على وجه أفضل .

### مشكلة البحث :

يمثل الشباب العمود الفقري للقوى البشرية في أي مجتمع ، ولهذا تحظى مرحلة الشباب باهتمام كبير يتمثل في مواجهة مشكلات هذه المرحلة ومساعدة الشباب على مواجهتها ، كما أن الشباب مصدر من مصادر التجديد والتغيير من خلال القيم الجديدة التي يتبناها الشباب والتي عادة تدخل في مواجهة مع ما هو سائد من قيم تقليدية ولهذا يعد الشباب مصدراً رئيسياً من مصادر التغيير الثقافي في المجتمع ككل<sup>١</sup> .

ومن خصائص مرحلة الشباب أنها : مرحلة البحث عن الهوية فالشباب في تلك المرحلة دائم التساؤل عن ماهية دوره في المجتمع ، ويرى الباحثون أن البحث عن الهوية له تأثير على سلوك الشباب ، وهذا ما يسمى بأزمة الهوية .

ويفرض التحدي الذي نعيشه اليوم على أمتنا وشعوبنا بلورة رؤية خاصة نستطيع من خلالها أن نحقق طربي المعادلة وهما: كيفية الحفاظ على هويتنا العربية من ناحية ، وكيفية الانفتاح في نفس الوقت على العالم من حولنا لنستفيد من ثمرات المعرفة الإنسانية دون أن نغامر بفقد هويتنا ، وهذا الوضع هو ما قد يكون عليه حال شباننا وطلابنا ، إذ هم أكثر فئة في المجتمع تتعرض للتقنيات الحديثة وللغزو الثقافي بوسائله المختلفة مما قد يؤثر على هويتهم وقيمهم في إطار عدم التوازن بين ما هو أصيل ومدرك بوعي وبين ما هو عصري ومدرك بشكل انبھاري .

ويزداد الأمر صعوبة إذا تأملنا ما يمكن أن يحدث من جراء العولمة الثقافية إذ أنها يمكن أن تقحم المجتمعات رغماً عنها ، وتعمل على تغيير أذواق الشباب وقيمهم وأنماط سلوكهم في اتجاه الأذواق والقيم وأنماط السلوك النابغة من الغرب ، ومن ثم فإن ظاهرة عولمة الثقافة هي في الأساس عملية تغريب<sup>٢</sup> .

وفي إطار هذه الإشكالية تسعى الدراسة الراهنة إلى طرح مجموعة من القضايا والتساؤلات المثارة بين المثقفين والمهمومين بقضايا الهوية والشخصية في ظل تجليات العولمة الثقافية والاجتماعية وتأثيراتها الوافدة على تغريب الذات وتهميش الشخصية وتعميم نوع آخر من ثقافة الاستهلاك المفعم بالقيم النفعية والثقافية الشعبية الغربية وغيرها من الثقافات الأخرى التي تنتشر اليوم بصورة سريعة بين الفئات الاجتماعية المختلفة تسلبهم الهوية ، وقد يتحول الإنسان العربي إلى مواطن مغترب عن ذاته وعن وطنه وعن قيمه الأصلية .

<sup>١</sup> . على محمد عيسى ، الاتجاهات النفسية لدى المراهقين وعلاقتها بالتوافق الدراسي ، رسالة دكتوراه منشورة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .  
<sup>٢</sup> . النجار ، سامي العبد (١٤٢٣) دور الصحافة الدينية في مواجهة الغزو الثقافي للشباب ، المؤتمر العلمي التاسع للندوة العالمية للشباب الإسلامي للشباب والانفتاح العالمي ، ٢٣-٢٩ / ٨ / ١٤٢٣ هـ .

وفي ضوء ما سبق ، تتحدد مشكلة الدراسة في بحث أثار العولمة وتحدياتها التي يتعرض لها ا لشباب وقيمهم الثقافية، وتحديد الأساليب التي يمكن من خلالها تعزيز هوية الشباب والمحافظة على قيمهم الإسلامية السامية مع الاستفادة من مزايا العولمة من خلال التقنيات الحديثة ، وفي نفس الوقت تجنب سلبياتها التي تمس القيم والهوية بسوء .

### أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع القيم والهوية بالنسبة للشباب وإذا كان الشباب هم أمل الأمة في المستقبل، وهم من تعول عليهم المجتمعات لبنائها والنهوض بها ، فإن القيم التي يعتنقها هؤلاء الشباب تمثل الساتر الواقعي للأمة ضد انحراف شبابها، حيث تحرص كل أمة على أن يتمثل شبابها بمجموعة القيم التي تمثل أهدافها ومبادئها وأيديولوجياتها ، فالقيم هي البوتقة التي ينصهر فيها أفراد المجتمع ليخرجوا منها أكثر تماسكاً وأكثر حفاظاً على المجتمع ، وأكثر شعوراً بهويتهم وانتماءً لهذا المجتمع .

أن هذه الدراسة تركز على جانب كبير من الأهمية ، وهو تقييم الآثار السلبية المحتملة للعولمة على الشباب فيما يتعلق بمشاعر الهوية وبناء القيم ، والتي قد تتمثل في معاناتهم من مشاعر الاغتراب نتيجة لما يواجهون من متغيرات العصر متمثلة في العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات .

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الشباب كع نصر منتج في المجتمع ، حيث أنهم مستقبل الوطن ، كما أن العولمة ظهرت خطورتها على المجتمع العربي والإسلامي ، وذلك في ضوء انتشار الفضائيات والإنترنت وغيرها من المظاهر الأخرى التي جعلت المجتمع مفتوحاً على العالم .

وإذا كان المراهق والشباب يبحث عن هويته في هذه المرحلة ، وينتقل من مرحلة إلى أخرى للوصول إلى المثالية والاستقلالية، فإن القيم تعتبر أداة الضبط الاجتماعي ومعياراً للسلوك الراقى المهذب الذي يحاول الشاب الوصول إليه .

### أهداف البحث :

- التعرف على أخطار العولمة وتحدياتها التي يتعرض لها الشباب .
- الكشف عن تأثير العولمة وسبيل مواجهتها وكيفية تحصين الشباب وحمايتهم .
- وضع إطار مقترح لدعم المكونات الإيجابية لأهمية التربية والثقافة الدينية والقيم لدى الشباب والحفاظ عليها في مواجهة العولمة الثقافية .
- استثمار طاقات الشباب وإمكانياتهم وأوقات فراغهم الزائدة بما هو نافع وفيد لهم ولجتمعتهم والمحافظة على هويتهم .

### أسئلة الدراسة :

- ١ . ما عناصر الإطار المقترح لدعم المكونات الإيجابية لهوية الشباب العربي وقيمه وسبل المحافظة عليها في مواجهة العولمة الثقافية .
- ٢ . ما الأمور الواجب توافرها لرفع طاقات الشباب في ضوء تحديات العولمة والمعلوماتية .

### منهج الدراسة :

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأنسب لطبيعة الدراسة .

## في دلالة المصطلح :-

ما العولمة؟ هل هي مذهب فكري جديد؟ أم العولمة نظام سياسي عالمي أفرزته المتغيرات الدولية والمناخ السياسي العالمي في أعقاب انتهاء الحرب الباردة بعد سقوط حائط برلين، وتوحيد ألمانيا واختيار الاتحاد السوفياتي؟

رجعت إلى معجم (ويبسترز- WEBSTERS) فوجدت فيه أن العولمة (Globalization) هي إكساب الشيء طابع العالمية، وبخاصة جعل نطاق الشيء، أو تطبيقه عالمياً (esp: to make worldwide in scope or ) (application to globalize : to make global).

ولكنني وددت أن هذا المعنى شديد البراءة بالغ الحيدة، لا ينسجم في عمقه مع دلالة اللفظ ومفهوم المصطلح كما يشاع في العالم اليوم.

إن المفهوم السياسي والثقافي والاقتصادي للعولمة، لا يتحدد بالقدر اللازم، إلا إذا نظرنا إليه من خلال رؤية عامة تدخل في نطاقها جميع المتغيرات السياسية والثقافية والاقتصادية التي يعيشها العالم منذ مطلع التسعينيات.

فالوعي بطبيعة المرحلة التاريخية التي تبلورت فيها فكرة العولمة، أو نظام العولمة، يفتح أمامنا السبيل إلى تحديد المعالم الرئيسية لما يمكن أن نسميه (هوية العولمة).

ولعلنا بالرجوع نصف قرن إلى الوراء، إلى الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، نجد أن من المفاهيم والنظريات السياسية الجديدة التي ظهرت عندئذ، نظرية (مل الفراغ) خاصة في منطقة الشرق الأوسط أو بعبارة أدق في المنطقة العربية.

وكان هذا المفهوم يقوم على أساس أنه بانسحاب بريطانيا من المنطقة العربية، كإحدى النتائج التي أسفرت عنها الحرب، فإن هذه المنطقة باتت في حالة فراغ، وأنه لا بد للقوة الجديدة التي كان لتدخلها في الحرب الأثر القوي في انتصار الحلفاء، من أن تملأ هذا الفراغ، وأن هذه القوة الوليدة صارت هي الأحق بهذه المنطقة وبمناطق أخرى من العالم، تمارس عليها سيادتها، إن لم تكن السيادة القانونية المباشرة، فلا أقل من أن تكون السيادة الفكرية والثقافية، والهيمنة السياسية والاقتصادية.

وإذا عدنا إلى عصرنا الراهن، وبالتحديد إلى فترة أوائل التسعينيات، نجد أن نظرية (مل الفراغ) التي فرضت على مسرح الساحة الدولية قبل خمسين سنة، قد أعيدت صياغتها بما يتلاءم ومقتضيات الوضع العالمي الجديد، وفي شكلاً ينسجم مع التطورات العاصفة التي عرفها العالم، والتي لا يزال يعرفها إلى اليوم، وبما يستجيب لتطلعات القوة التي خرجت منتصرة من الحرب الباردة، فهل لنا أن نعد فكرة العولمة، أو نظرية العولمة، طبعة جديدة من نظرية ملء الفراغ.

إذا هناك سؤالاً محورياً آخر يفرض نفسه في هذا السياق، وهو هل تؤدي العولمة إلى الانتقاص من سيادة الدول، وتجاوز اختصاصاتها، والتأثير على استقلالها الوطني، والمساس بحقوقها في اتخاذ قراراتها، أو بصيغة أخرى، هل العولمة تلغي وظيفة الدولة الوطنية ذات السيادة الكاملة وفقاً لما هو مقرر في القانون الدولي؟

<sup>1</sup>Webster's Nuth New Collegiate Dictionary-1991- p521.

### المعلوماتية (Information) :

وتعرف المعلوماتية بأنها ذلك الإطار الذي يحوي تكنولوجيا المعلومات ، وعلوم الكمبيوتر ، ونظم المعلومات وشبكات الاتصال وتطبيقاتها في مختلف مجالات العمل الإنساني المنظم ، كما يمكننا القول إن المعلوماتية هي منظومة تحوي ثلاثة أبعاد رئيسية وهي المكونات المادية (Hardware) والبرمجيات (Software) والموارد المعرفية (Knowledge ware) .

### مفهوم الشباب :

عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (1995) الشباب بأنهم مجموعة من الأفراد تتراوح أعمارهم بين (15-24) سنة ، وأقرت الجمعية عام (2000) أن هذا المدى يختلف باختلاف المجتمعات وحدد مؤتمر وزراء الشباب العرب مرحلة الشباب في ضوء ما اتفقت عليه المنظمات الدولية ، بأنها الفترة التي تمتد بين سن الخامسة عشر إلى سن الخامسة والعشرين (حاملد ١٩٩٩) <sup>١</sup> ، ويقصد بالشباب عامة الأفراد في مرحلة المراهقة ، أي الأفراد بين البلوغ والنضج (علي ٢٠٠٤) <sup>٢</sup> .

وأعتبر (دريفر-Driver) أن مرحلة الشباب تبدأ زمنياً من ستة عشرة عاماً حتى خمسة وعشرون عاماً ، وتبدأ من مرحلة المراهقة المتأخرة وتمتد حتى سن الرشد ، ومن خصائص مرحلة الشباب أنها مرحلة البحث عن الهوية ، فالشباب في تلك المرحلة دائم التساؤل عن ماهية دوره في المجتمع ، أن البحث عن الهوية له تأثير على سلوك الشباب ، وهذا ما يسمى بأزمة الهوية ، وتمتاز مرحلة الشباب بأنها مرحلة القوة واتقاد الذهن والعاطفة والإحساس بالنشاط والعمل ، كما تمثل نظاماً من نظم التفكير والتساؤلات ، ويتم في هذه المرحلة اتخاذ القرارات المصيرية مثل اختيار المهنة ، الزواج والقدرة على تحمل المسؤوليات والمشاق الصعبة .

### العولمة الثقافية :

أنها بروز ثقافة واحدة تحاول السيطرة والهيمنة على غيرها من الثقافات عن طريق نشر مضمونها وأساليب تفكيرها ، بل وأساليب التعبير والتذوق وأنماط السلوك والنظر إلى الحياة ، في محاولة منها لكي تحل محل الثقافات الأخرى ، وفي ضوء العولمة الثقافية تبرز الثقافة كسلعة عالمية تسوق كأى سلعة أخرى .

### مفهوم الهوية (Identity) :

هوية الفرد هي ذاتيته ومدى التزامه الذي يميزه عن غيره ، قد تتكامل وتسفر عن التزام محدد للشخصية أو قد يعاني الفرد من خلالها من غموض في الالتزام ، مما يؤدي إلى تغليب الهوية ، أو قد يستمر الفرد في التزام بمعايير وقيم الطفولة ، وقد يعاني من حالات من التشتت وعدم الثبات .

والهوية كالبصمة بالنسبة للإنسان يتميز بها عن غيره ، وتتجدد فاعليتها ويتجلى وجهها كلما أزيلت من فوقها طوارئ الطمس ، إنها الشفرة التي يمكن للفرد عن طريقها أن يعرف نفسه في علاقته بالجماعة التي ينتمي إليها ، والتي عن طريقها يتعرف عليه الآخرون باعتباره منتبياً لتلك الجماعة (عمارة-١٩٩٩) <sup>٣</sup> وهي تشير إلى صيغة الوعي النفسي بالذات عبر الآخرين .

<sup>١</sup> . حامد ، عبدالرحمن (١٩٩٩) مدى وعي الشباب الجامعي بأدوارهم الاجتماعية ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى .

<sup>٢</sup> . على محمد عيسى ، مرجع سابق ص (١٨) .

<sup>٣</sup> . عمارة ، محمد (١٩٩٩) مخاطر العولمة على الهوية الثقافية ، سلسلة في التنوير الإسلامي ، العدد (٣٢) القاهرة ، دار نهضة مصر .

## التحديات الناتجة عن العولمة :

تعددت الآراء حول الآثار المحتملة التي يمكن أن تترتب على سيادة العولمة ، فالرأي الذي يؤيدها يحاول إبراز ما تحمله العولمة من خير عام للبشرية كلها ، ومن ثم ضرورة الإيمان بها لتحقيق أقصى استفادة ممكنة منها .

وعلى النقيض من ذلك نجد الرأي المعارض له ا يبرز سلبياتها وما تحمله من مشاكل وتحديات أمام العالم الثالث خاصة العالم الإسلامي ، ومن ثم ضرورة الاستعداد لها بمختلف التدابير لمواجهةها .

ويمكننا أن نوضح هنا ، باختصار أوجه الاختلاف بين هذين التيارين عند تعرضهما للأوجه المختلفة للعولمة وعلى رأسها الجانب السياسي والاقتصادي والثقافي .

### ١. على المستوى السياسي :

فإن أنصار العولمة يرون أن تطبيقها أو إيمان كل الدول بها سيعنى حتماً سيادة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرية ، كذلك يساعد على حل المشكلات التي تواجه العالم كله مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل والتلوث البيئي وإحلال السلام العالمي ، لكن الرأي المعارض يفند هذه الآراء والتوقعات مرتكزاً إلى الواقع الحالي والذي يشهد لحد ما سيادة العولمة بدرجة أو بأخرى، فعالم اليوم يوضح من المشكلات والحروب والأزمات سواء على المستوى الدولي أو على المستوى المحلي لكل دولة .

### ٢. على المستوى الاقتصادي :

ييشر أنصار العولمة بالتقدم والرخاء والازدهار الذي ينتظر الدول التي تؤمن بها وتنفذ الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تتفق معها ، وأولى خطوات العولمة من الناحية الاقتصادية هو الانفتاح على الأسواق العالمية وإزالة كافة الحواجز التي تعوق حركة انتقال الموارد الاقتصادية من دول لأخرى كذلك تتطلب العولمة أيضاً العمل بكل الوسائل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتسهيل انتقال رأس المال الوطني إلى الخارج ، ولكن الرأي المعارض يرى أن كل ما سبق مجرد أوهاج تحاول بها الدول المتقدمة أن تخدع الدول الرامية بتطبيق الأساليب التي من شأنها أن تحقق لها مزايا من الثروة والهيمنة والسيطرة

فإذا أخذنا في الاعتبار الاختلاف الشاسع بين هياكل الإنتاج داخل كل من الدول المتقدمة والدول النامية لاتضح لنا أن الدول النامية هي الأكثر تضرراً من ذلك .

فأغلب الدول النامية تعتمد اقتصادياتها على تصدير ما لديها من مواد خام ، ونصف مصنعة مقابل استيراد السلع تامة الصنع من الدول المتقدمة ، وبالتالي فإن فتح الأسواق على مصراعها يعني انخفاض أسعار المواد الخام لأدنى مستوى ممكن ، نظراً لزيادة الكميات المعروضة من أطراف متعددة ، مقابل ارتفاع أسعار السلع تامة الصنع لأعلى مستوياتها ، نظراً لانخفاض الأطراف التي تعرضها ، وهذا الوضع بالتأكيد يعني زيادة الدول المتقدمة غنى والدول النامية فقراً ، كما أنه يقضى على أية محاولة من أية دولة نامية لتنمية الصناعة الوطنية بما نتيجة لضعف قدراتها التنافسية .

كذلك العمل على حرية انتقال رأس المال لا يعنى إلا مزيداً من ظلم الدول النامية ، فرأس المال بطبيعته (جبان) لا يعمل إلا في المجالات المستقرة ذات أعلى ربحية ممكنة والتي تتمثل في مجالات المال والأوراق المالية ، وكلها لا تساهم بأي حال في تحقيق تنمية حقيقية للدول النامية ، كما أن المحصلة النهائية ستكون انخفاضاً في حجم رأس المال المتاح محلياً ، حيث سيكون خروج رأس المال

الوطني أكثر من حجم تدفق رأس المال الأجنبي إليها ، وهو ما يعرف في الدراسات الاقتصادية بمصطلح (هروب رأس المال- Flight Capital) .

### ٣. على المستوى الثقافي :

فالعولمة تبشر هنا بعالم واحد تسوده ثقافة واحدة تحمل مفاهيم وقيماً واحدة من شأنها القضاء على مشكلة التمايزات الثقافية والحضارية بين الأمم المختلفة ، وهذا لن يتحقق إلا من خلال ثورة الاتصالات والتي ينتج عنها أن تصبح سماء العالم مفتوحة لا يحدها أي عائق ولا تمنعها حدود ثقافية ، فهذه الثورة لا تعترف بحواجز اختلاف اللغة والثقافة والقيم التي تسود كل مجتمع إنما الأصل هو ثقافة واحدة تسود في عالم واحد .

ولعل تطبيق أو امتداد العولمة حتى تصل إلى الثقافة يعد من أهم الارتكازات التي يستند إليها الرأي المعارض لها ، فالقول بسيادة ثقافة واحدة من خلال ثورة الاتصالات لن يعني شيئاً سوى سيادة وهيمنة الثقافة والقيم الأمريكية على العالم كله ، فالولايات المتحدة تتحكم وحدها في نحو (٦٥%) من المادة الإعلامية على مستوى العالم كله (حميدان) ولا أحد يستطيع أن ينكر قدرة حجم تلك المادة الإعلامية على السيطرة على العالم كله ، ولقد عبر نيكسون الرئيس الأسبق للولايات المتحدة ، عن ذلك بقوله إنه يتعين على الولايات المتحدة استغلال تلك الهيمنة الإعلامية في تكوين نموذج أمريكي يسود العالم كله<sup>١</sup> والخطر هنا شديد الوضوح ، فالدعاوي السابقة ستقضي على أبرز ما يميز كل أمة عن غيرها وهو التمايزات أو الخصوصيات الثقافية لها ، ولعل ذلك يفسر لنا المعارضة الشديدة من جانب فرنسا لمبدأ حرية الفكر وانتقاله عبر الدول ، والذي طرحته الولايات المتحدة في إطار اتفاقيات تحرير التجارة العالمية .

كما أن القول بعولمة الثقافة يهدد بصورة أكبر دول العالم الإسلامي الذي تسوده ثقافة وقيم تختلف تماماً عن تلك التي تسود في الولايات المتحدة التي تعكس في أغلبها قيم الانحلال الديني والأسري وتروج لقيم المصلحة الذاتية قبل كل شيء ، وأن الحرية الشخصية لا قيود عليها ، وهذه القيم مستمدة أو متمشية تماماً مع (الفلسفة البراهمانية) التي تحكم المجتمع الأمريكي . ولعل أبرز الحجج التي تستند إليها الولايات المتحدة في الترويج لقيمها هو أن تلك القيم تعني التقدم والرخاء وارتفاع مستوى المعيشة ، وهو ما دعا البعض إلى التمييز بين (التحديث Modernization) وبين (التغريب Westernization) الذي يعني تبني قيم النموذج الغربي (Huntington) .

إن كل هذه التحديات تفرض على دول العالم الإسلامي ضرورة الاستعداد بكل ما أوتيت من قوة في سبيل مواجهة تلك الهيمنة الغربية الأمريكية ، تحت مسميات العولمة .

ولذلك فإننا سنوضح في الجزء القادم والأخير من تلك الدراسة الإجراءات المقترحة التي يمكن أن تتخذها الدول الإسلامية كأساس للاستناد إليها في تلك المواجهة غير المتكافئة في كثير من النواحي .

### كيفية مواجهة العالم الإسلامي للعولمة :

يمكننا من خلال نظرة عامة للنظام العالمي السائد حالياً أن نميز بين ثلاث مجموعات أساسية من القوى الفاعلة في العالم وهي:-

<sup>١</sup> حميدان ، على (١٩٩٧) الخليج وتحديات العولمة ، أبوظبي .

- مجموعة الدول المتقدمة التي لديها القدرة على السيطرة على العالم وتوجيه دفة الأمور في أي منطقة به ، وتضم هذه المجموعة دول غرب أوروبا واليابان ، وعلى رأسها بالطبع الولايات المتحدة الأمريكية التي لا يعادلها أحد في سيطرتها وهيمتها .
- مجموعة الدول المتقدمة التي لا تستطيع أن تكون تحت سيطرة الولايات المتحدة ، كما أنها وفي نفس الوقت لا تستطيع أن تنافسها في دورها القيادي ، ومن دول هذه المجموعة روسيا والصين .
- مجموعة الدول النامية التي لا تستطيع منافسة الولايات المتحدة نظراً للاختلاف الكبير في القوة الاقتصادية والعسكرية ، وبعض من دول هذه المجموعة تقبل أن تكون تابعة للولايات المتحدة ولكن هناك أيضاً من يرفض ذلك نظراً للاختلافات الثقافية والحضارية ونمط القيم السائدة وهي دول العالم الإسلامي ، فالمواجهة بين العالم الإسلامي والولايات المتحدة أو النموذج الغربي عموماً ، تكاد تكون حتمية في النظام العالمي الجديد ، فمن يقول بنظرية (صراع الحضارات) لابد أن يؤمن بالصراع الإسلامي الغربي (Huntington) .

فالمواجهة بين الإسلام والغرب تعد أمراً واضحاً لا مجال للتشكك فيه ، فعالم اليوم يمتلئ بالأمثلة الصارخة الدالة على ذلك مثل فرض الحظر الاقتصادي على ليبيا في السابق والسودان قبل التقسيم وإيران ، وقصف العراق ، وكذلك الاحتلال الإسرائيلي لأراضي فلسطين وحره مع لبنان واحتلاله لهضبة الجولان السورية ، كذلك الإبادة الجماعية للمسلمين في البوسنة وكوسوفو على يد الصرب وما يجرى من مذابح للمسلمين في العديد من أماكن الصراع في العالم .

كل هذا يتم تحت مرأى ومسمع الولايات المتحدة التي تبشر بعالم واحد يسوده الأمن والسلام ، ولكن من الواضح أنه تتم استثناء العالم الإسلامي من هذا العالم الواحد الآمن .

وعلى الرغم من وضوح أبعاد تلك المواجهة إلا أن العالم الإسلامي لا يزال يعاني الفرقة والاختلاف بل والصراع في بعض الأحيان ، فدول العالم الإسلامي تكاد تكون من أكثر دول العالم المؤهلة لتحقيق الوحدة ، فهي ذات ثقافة وقيم واحدة ، مصدرها دين واحد هو الدين الإسلامي ، كما أن عدداً كبيراً من تلك الدول تجمعها لغة واحدة هي اللغة العربية ، ولكن يبدو أن غياب الإرادة السياسية ، بالإضافة إلى القوى الخارجية ، قد منع من تحقيق تلك الوحدة على الرغم من نجاحها في أمم ليس لديها ما لدى العالم الإسلامي من مقومات مثل (دول الاتحاد الأوروبي) ولعل غياب تلك الوحدة قد أنقص قدرة تلك الدول الإسلامية على تحقيق دور قيادي عالمي بالاستفادة من سيطرتها على جانب مهم من الموارد الاقتصادية وعلى رأسها النفط .

إن ما سبق لا يعني انفصال العالم الإسلامي بأقطاره عن العالم المحيط بدعوى أن المواجهة تقتضي ذلك ، فهناك من الدول التي استطاعت الدخول والمشاركة في هذا العالم ، ولكن مع الاحتفاظ بخصوصياتها وحققنت نتائج مذهلة في التقدم الاقتصادي ومنها اليابان والصين على سبيل المثال .

إن القول بحتمية المواجهة يفرض على دول العالم الإسلامي أن تستعد بكل ما أوتيت من قوة في سبيل أن تحسم تلك المواجهة لصالحها .

ويمكننا هنا أن نعرض لأهم المقترحات حول التدابير التي يلزم أن تتخذها الدول الإسلامية والتي من شأنها علاج الاختلالات داخل تلك الدول ، باعتبار أن علاج المشاكل الداخلية هو الأساس لعلاج المشكلات الخارجية .

ومن أبرز تلك التدابير ما يلي :-

١. أن تحدد الدول الإسلامية بدقة وواقعية قدر الإمكان حجم الموارد المتاحة لديها من موارد طبيعية وجغرافية وبشرية ، وأن تحدد أيضاً طبيعة الأخطار والمشكلات التي تمدها ، وذلك حتى تستطيع أن توجد حلولاً واقعية أكثر قبولاً لتلك المشكلات .
٢. السعي نحو خلق أجيال جديدة تؤمن من ناحية بضرورة توحيد الصف الإسلامي وحشد الطاقات لمواجهة النموذج الغربي خاصة الولايات المتحدة ، وتكون من ناحية أخرى قادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة ، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تطوير جهازي التعليم والإدارة .
٣. العمل على خلق مجتمعات ديمقراطية قادرة على استيعاب الخلافات الطائفية أو القبلية فيما بينها وينبغي أن نشير هنا إلى ضرورة أن تسود مفاهيم الديمقراطية بين الأفراد والمحكومين أولاً قبل أن نطالب بسيادتها بين الحكام ، فلا معنى للديمقراطية ممنوحة من الحاكم لمحكومين لا يدركون معنى الديمقراطية ، ويرتبط هذا بضرورة العمل على تحقيق التنشئة السياسية الصحيحة .
٤. العمل على تحقيق التفاهم والتعاون بين جميع الأفراد ، حكماً ومحكومين ، مع تأصيل إحساس الفرد بمسؤولياته في تلك المواجهة .

بالإضافة إلى التدابير السابقة فهناك اقتراح للبعض بضرورة تعايش الثقافة العربية والإسلامية ، مع الثقافات الأخرى من خلال ما يعرف باسم (وضع خطة قومية للحوار مع الثقافات الأخرى) والتي تعتمد على نقد الذات ثم نقد الغير كوسيلة لتحقيق قدرة الثقافة العربية أمام الثقافات الأخرى (ياسين) <sup>١</sup> .

وفي النهاية .. يجب أن نشير إلى أن العالم الإسلامي لا يعمل في عزلة عن العالم الخارجي ، بل إن هذا العالم الخارجي قد تكون له قدرات واضحة في التأثير على أي محاولة لتنمية العالم الإسلامي ، ومن ثم يلزم لنظر بعين الاعتبار للعالم الخارجي عند اتخاذ أي تدابير لمواجهة الهيمنة الغربية .

#### العولمة ليست نقيضاً للهوية :

ولذلك فإن العولمة لا يمكن أن تكون مجال نقيضاً للهوية ، ولن تكون بديلة عنها ، والعولمة بهذا المفهوم وفي هذه الحدود ، وفي إطار التنوع الثقافي وازدهار هويات الشعوب ، وفي ظل الحوار الراقي الهادف بين الأديان والحضارات ، هي الخيار الإنساني المتاح والمفتوح أمام مستقبل البشرية ، وهو الأمر الذي سيؤدي بالتتابع وبتراكم التجربة إلى تعميق الاحترام المتبادل بين الجميع .

إن التسامح أمر لا غنى عنه للعلاقات السلمية في أي مجتمع ، وعندما يتحول التسامح إلى احترام متبادل ، وهي صفة أكثر إيجابية ، فإن نوعية العلاقات ترتقي بشكل واضح ، ومن ثم فإن الاحترام المتبادل يشكل أساساً لإقامة مجتمع إنساني تعددي ، وهو نوع المجتمعات الذي يمثله الحوار العالمي ذاته لا يتميز بالاستقرار فحسب ، بل باحترام تنوعه الذي يغنيه <sup>٢</sup> .

وإذا فقدت نظرية العولمة هذا العنصر الإنساني ، وعدمت هذا الأساس الأخلاقي ، كانت سلسلة الإيديولوجية الشمولية أقرب منها إلى النظام القانوني القابل للتطبيق لصالح البشر كافة .

<sup>١</sup> ياسين ، السيد (١٩٩٧) التغيرات العالمية وحوار الحضارات في عالم متغير ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة .  
<sup>٢</sup> جبران في عالم واحد ، تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع الدولي ، مراجعة عبدالسلام رضوان ، عالم المعرفة (٢٠١) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٥ .

إن النظام القانوني الدولي لا يكون في خدمة الإنسانية ، إلا إذا قام على قواعد القانون الدولي ، واستمد من روح الإنسانية وقيمها ، مبررات وجوده وعناصر بقائه واستمراره ، أي أن العولمة ذات النفع العام لا بد وأن تكون محكومة بقوة القانون الدولي الذي يكفل للدول سيادتها كاملة غير منقوصة ، وللإنسان حقوقه موفوق غير مهضومة .

وهذا يقتضي العمل بأحكام القانون الدولي ، خاصة المادة (١٣) من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على إنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية ، والإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الإنسانية للناس كافة ، والمادة (٧٣) التي تؤكد على كفالة تقدم شعوب العالم في شؤون السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم ، ومعاملتها بإنصاف وحمائتها من ضروب الإساءة كل ذلك مع مراعاة الاحترام الواجب لثقافة هذه الشعوب .

### أخطار العولمة وتحدياتها :

إن المحافظة على الشباب من اغتيال أخطار العولمة ضرورة وطنية ووظيفية تربوية تمثلها متطلبات صناعة الإنسان الصالح والمجتمع الصالح ، وذلك أخطار العولمة تتجلى فيما يلي :-

١. الضياع الفكري : وذلك من خلال غزو الأفكار التي تشكك في مبادئ الإسلام وأركانه وقيمه عبر وسائل النشر والإعلام المتعددة ، وبخاصة ما بات ييث على شبكة الإنترنت والفضائيات الموجهة ، وأن محاولة تشويه صورة الإسلام في أذهان أجيال الأمة يقصد به زعزعة إيمان المسلمين بدينهم ، بالإضافة إلى الوقوف في وجه انتشاره وإيمان الناس الواسع به ، وكذلك الوقوف في وجه أخطاره المزعومة .
٢. الفساد والانحلال الأخلاقي : باتباع الشهوات والأهواء ، والإغراق في ذلك بما يعطل الطاقات ويهدرها ، وينشر أنواع الأمراض وبخاصة الجنسية ، بالإضافة إلى انتشار الشذوذ والمخدرات وأنواع الجرائم وغيرهم من أمراض الحضارة والمعاصرة ، قال تعالي (( ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون ))<sup>١</sup> .
٣. التبعية للمقولات والأفكار الوافدة : مثل أفكار الحداثة التي تريد أن تنكر الأمة لثقافتها وتاريخها وتراتها دون وعي أو تمييز ، ومثل أفكار العلمانية التي تعرض نفسها معادية للدين وقيمه وهذه الأفكار تنبع خطورتها من هدايتها لثقافة الأمة وحضارتها ، بحجة التطوير والإصلاح ، مما سيؤثر على الانتماء الصادق للشباب لأوطانهم وأمتهم ، وهذا يتطلب جهوداً فكرية كبيرة توضح الموقف السليم من أفكار الحداثة الذي يقوم على الترحيب بكل فكرة لا تتعارض مع أحكام الإسلام وقواعده الثابتة ، وأن الأساس هو التمسك بالثوابت مع الانفتاح على العصر بإنجازاته وإبداعاته التي تثرى المسيرة وتحقق الازدهار والتقدم ، كما أن هذه الجهود الفكرية يجب أن تعمل على توضيح أن الإسلام يدعو إلى الاهتمام بكل بحث علمي ، وأن التقدم العلمي لا يتعارض مع حقائق الإيمان والإسلام بل أن العلم مطلوب شرعاً وهو يعمق الإيمان بالله تعالي ولا يعارضه من قريب ولا من بعيد ، قال تعالي (سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق)<sup>٢</sup> .
٤. بعض ردود الفعل التي تقع فيها بعض فئات الأمة بتبني الانغلاق والجمود بحجة المحافظة على الذات والتمسك بالماضي ، دون تمييز يلاحظ الفرق بين الحسن والسيئ والمفيد والضار فوجود مظاهر الانحلال والتطرف فيما تقدمه بعض أدوات العولمة المتعددة قد تدفع بعض الشباب إلى الانغلاق والتفوق بحجة الدفاع عن الذات والتراث ، والواقع أن الدين

<sup>١</sup>. سورة الروم ، الآية (٤١) .  
<sup>٢</sup>. سورة فصلت ، الآية (٥٣) .

الإسلامي يرفض الانغلاق والانكفاء على الذات ، ويدعو إلى التعامل مع مظاهر الحياة والكون بكل انفتاح وإيجابية ، بل أن العلاقة مع مظاهر الكون المتعددة ، علاقة تسخير وانعمان من الله سبحانه ، وليست علاقة عداء وصراع ، قال تعالي (( ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض وأصبح عليكم نعمه ظاهرة وباطنه ))<sup>١</sup> ، وقال سبحانه (( قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ))<sup>٢</sup> ، كما أن المسلم يحرص على مبادئ التعاون والتكافل والمساعدة مع أبناء المجتمع فلا يعزل ولا يتعد عن الناس ، بل هو شريك فاعل في كل مظاهر العطاء والخدمة في رحاب المجتمع والأمة والنصوص الشرعية التي تدعو لذلك وتؤكد عليه معروفة مشهورة .

٥ . بعض ردود الفعل التي تقع فيها فئات من الأمة تبني أفكار الغلو والتطرف وما يسمى بالإرهاب في هذه الأيام ، حيث إن نشر أفكار التطرف والإرهاب بين أبناء المسلمين أمر يسعى إليه أع داء الإسلام في إطار عملهم الدؤوب لتشويه صورة هذا الدين وتقديم ممارسات خاطئة ترتكب باسمه فأصبحت كثير من أدوات العولمة تنشر الفكر المتطرف ، وتدعو إليه وإلى ممارساته المرفوضة وهذا يتطلب جهوداً كبيرة لتحصين الشباب من هذه الدعوات الهدامة في إطار التوعية الملتزمة والتنوير الراشد الذي يحمي الشباب من عمليات الاستغلال والتأثير المنحرف لدفعهم للعنف والتطرف والممارسات المنحرفة الآثمة ، مما يسعى لهم ولدينهم وأوطانهم وأمتهم .

#### المقصود بمرحلة الشباب وطبيعتها واهتمام الإسلام بها :

مرحلة الشباب هي مرحلة حيوية في حياة الإنسان<sup>٣</sup> ، فهي مرحلة مع بدايتها يبدأ النضج واكتمال التكوين من ناحية ، ومرحلة زيادة احتمالات التعرض للمخاطر والمؤثرات الخارجية من ناحية أخرى ، نتيجة أنها مرحلة بداية التفتح على الحياة من منطلق حدة الشهوات وانطلاقة التفكير والانفتاح على البيئة المحيطة ، وحب التعرف والاستطلاع ، فالشهووات قد تقوده لعمل الممارسات والمواقف الخطأ ، وتفتح العقل وانطلاق التفكير وحب الاستطلاع قد تدفع إلى المجهول أو إلى المزالق الفكرية الخطيرة إذا لم يكن هناك التبصير والتحذير والتوجيه والإرشاد ، والذي يزيد حدة المشكلة ووجوب التصدي لمعالجتها ارتفاع نسبة الشباب من عدد السكان في معظم الدول العربية والإسلامية ، حيث وصلت إلى حوالي (٣٠%) من السكان .

وقد أهتم الإسلام بالشباب ، ووضع الكثير من الأسس والقواعد لرعايتهم والعناية بهم ، وبين دورهم الكبير وأثرهم البارز في حركة المجتمع ، فقد جاءت الإشارة إلى الشباب وبيان هممتهم العالية في حمل مسؤوليات الإيمان في قوله تعالي : إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى<sup>٤</sup> ، قال القرطبي في تفسيره قوله تعالي (إنهم فتية) الشباب وأحداث حكم لهم بالفتوة حين آمنوا بلا واسطة<sup>٥</sup> .

وقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم الأجر العظيم الذي يناله الشاب الذي يتغلب على الشهوات ودوافع الأهواء ، وهو في سن الشباب فيقبل على عبادة الله سبحانه وطاعته ، فبين أن الشاب الذي ينشأ في عبادة الله ينال أجر من يظلمه الله بظلمه يوم

<sup>١</sup> سورة لقمان ، الآية (٢٠) .

<sup>٢</sup> سورة الأعراف ، الآية (٣٢) .

<sup>٣</sup> تعددت الأنظار بخصوص المقصود بفترة الشباب ، فالنظر الذي يوسع بالمفهوم يجعله بين سن (١٥-٣٩) سنة ، والنظر الذي يضيق يجعله بين سن (١٥-٢٤) سنة ، فتوصل الإحصائيات نسبة الشباب في الوطن العربي بالمفهوم الأول إلى حوالي (٣٣%) من السكان ، وبالمفهوم الثاني إلى حوالي (٢١%) من السكان ، وأما السكان الذين نقل أعمارهم عن (٢٤) سنة فتوصلها الإحصائيات إلى حوالي (٧٠%) من السكان أنظر الشباب في الأردن ، د- علي الزغل ، ص (١٠-١٢) .

<sup>٤</sup> سورة الكهف ، الآية (١٣) .

<sup>٥</sup> تفسير القرطبي ، ج (١٠) ، ص (٣٦٤) وأنظر تفسير القاسمي ، ج (١١) ، ص (٤٠٢٧) .

القيامه ، وهم سبع فئات ، بينهم الحديث بقوله صلى الله عليه وسلم (سبعة يظلهم الله بظله يوم لا ظل إلا ظله) وذكر الثاني منهم : شاب نشأ في عبادة ربه <sup>١</sup>.

ومن هنا جاءت توصية رسول الله صلى الله عليه وسلم للشباب بالزواج بقوله : يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء <sup>٢</sup>.

وقد كان عليه الصلاة والسلام يعتمد على الشباب ، ويكلفهم بالمهمات الصعبة ، ويكفي أن نشير هنا إلى تكليفه صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد بقيادة الجيش الذي قرر عليه السلام إرساله لبلاد الشام بعد معركة مؤتة ، وأسامة كان في السابعة عشرة من عمره ، وفي الجيش العديد من كبار الصحابة ، وقد توفي الرسول صلى الله عليه وسلم قبل تحرك الجيش لأداء مهمته فقام أبوبكر الصديق في ظل خلافته بتحريكهم <sup>٣</sup>.

### سبل المواجهة وكيفية تحصين الشباب وحمائهم :

واضح أن خطط المواجهة لهذه الأخطار والظروف التي تساعد على شدة تأثيرها يجب أن تعمل على توظيف كل الإمكانيات المتاحة من الدور المتميز للأسرة إلى دور المدرسة ودور وسائل الإعلام ودور مختلف فعاليات النشاط الاجتماعي ودور برامج التوجيه الديني في المساجد وغيرها .

وفي موضوع محدد في هذا المجال الواسع من تحديات العولمة وأخطارها انعقد في الدوحة منتدى بعنوان منتدى الفضائيات والتحدي القيمي والأخلاقي الذي يواجهه الشباب الخليجي - حملة إعلامية لمناهضة القنوات الهابطة، وقد أصدر المنتدى ما أسماه بإعلان الدوحة الذي قدم عشرين توصية في هذا المجال وما يتعلق به جاء في صدارتها : دعوة الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي متابعة المبادرة التي تبناها المنتدى بإطلاق حملة إعلامية خليجية تتصدى للقنوات الفضائية الهابطة، وتواجه التحديات القيمي والأخلاقية التي يتعرض لها الشباب والأطفال في المجتمع الخليجي، وقد دعا المنتدى إلى عدم ترك بعض القنوات الفضائية الهدامة معولاً يحطم الركائز الأخلاقية والاجتماعية الراسخة لمجتمعاتنا أو يعرض طموحاتها العلمية والتعليمية المشروعة للخطر، مراعيًا ضرورة الموازنة بين حرية البث الفضائي ومسؤوليته الاجتماعية وحرية الإعلام وحق البث الفضائي، وبين حماية القيم الأخلاقية للمجتمع، بما يحول دون استنزاف الشباب أخلاقياً ومادياً، كما دعا إلى تعزيز دور الأسرة والجهاز التربوي والتعليمي ومؤسسات المجتمع المدني في حماية الأمن الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ولشبابه من تأثير البث الفضائي السلبي، كما دعا إلى الاهتمام بالبرامج التي تعكس القيم والأخلاق ونبه إلى أهمية وضع منظومة إعلامية دولية تركز القيم الإنسانية المتحركة <sup>٤</sup>.

وعملية التحصين للشباب عملية شاملة تقوم على البناء التربوي المتكامل الذي يلاحظ الأبعاد الروحية والعقلية والجسمية، باعتبار كينونة الإنسان المتكاملة، في إطار الحرص على معالجة مشكلات الضياع الفكري، وتعبئة مجالات الفراغ الوظيفي، بالاستفادة من كل ما يقدمه العصر من رسائل فاعلة ومؤثرة وبحيث يتم استيعاب كل الإمكانيات والطاقات المتاحة للشباب، مع الاهتمام بإتاحة ظروف العيش الكريم لهم ولأسرهم ، على أن يتم ذلك من خلال خطط مدروسة وبرامج واسعة تتصدى لها مؤسسات متخصصة ، تحظى بكل رعاية وعناية ودعم موصول بالكوادر المؤهلة والتمويل اللازم .

<sup>١</sup> أخرجه البخاري ومسلم ، للؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ، ج (١) ، ص (٢١٦) .

<sup>٢</sup> أخرجه البخاري ومسلم ، مختصر صحيح مسلم ، المنذري ، ص (٢٠٧) ، الفتح البرباني ، النبهاني ، ج (٣) ، ص (٤٠٢) .

<sup>٣</sup> البداية والنهاية ، ابن كثير ، ج (٦) ، ص (٣٧١) .

<sup>٤</sup> ينظر تعريفاً بهذا المنتدى وأهم التوصيات التي انتهى إليها ، جريدة الحياة ، عدد يوم ٥-١١-٢٠٠٨ .

### آليات ووسائل مواجهة تداعيات العولمة من خلال تعزيز هوية الشباب وتحسين قيمهم:

تطوير أداء المعلم وتكوينه الثقافي ، حيث أسفرت كثير من الدراسات عن مخاوف كثيرة حول مدى قدرة المعلمين على ممارسة أدوارهم ومسئولياتهم في ظل عالم يتميز بالتنوع والتفاعل الثقافي والتغير الدينامي السريع ، ذلك إن مثل هذه التحديات تقتضي توافر نوعية من المعلمين ذوي الوعي الكامل بظاهرة العولمة وتجلياتها المختلفة ، وانعكاساتها على الأخلاق والعلاقات الاجتماعية، ولديهم القدرة كذلك على استثمار فرص العولمة ومواجهة مخاطرها ، وترجمة ذلك في ممارستهم اليومية .

ويقوم المعلم في هذه الحالة بتشخيص قدرات المتعلمين وميولهم واهتماماتهم وتوجيهها ، ومساعدتهم على اكتساب بعض المهارات اللازمة لمواجهة مواقف الحياة المختلفة، وكيفية حل المشكلات، هذا فضلاً عن دوره في تخطيط المواقف التعليمية و فق إمكاناتهم واستعداداتهم، وبالاعتماد على التقنيات التربوية الحديثة .

وفي ضوء ما سبق يمكن أن نركز على إعداد المعلم بالآتي :-

1. إعداد المعلمين وتدريبهم على مواجهة التحديات العولمية وغرس القيم العربية الإسلامية وروح الشوري في نفوسهم ونفوس الطلاب وتحسيدها سلوكياً في حياتهم .
2. إعادة النظر في مكونات المنظومة التربوية وبخاصة المعلم لزيادة وعيه الثقافي وإعداده ليتناسب ذلك مع متغيرات عصر العولمة .
3. تشجيع المعلمين على الابتكار والتجديد في عمليات التعلم والتعليم ، وأن تتاح للمعلم الفرصة للمشاركة في تطوير البرامج والخطط الدراسية وتطوير الساعات الدراسية فيما يساعد الطلاب على تطوير قدراتهم .
4. الاهتمام بالبعد الثقافي، في بناء هوياتهم الشخصية وتدعيم الوعي بمهيتهم الثقافية ودعمهم بالمستجدات العصرية، مما يساهم في إحداث تحولات إيجابية في القيم والمفاهيم الثقافية للطلاب

### الاهتمام بمقررات التربية الإسلامية :

يكشف الواقع المعاصر عن حقيقة مفادها أنه ليس من الضروري أن تبني التطورات العلمية والتكنولوجيا وحدها حضارة إنسانية، قوية وراسخة، ففي مثل هذا العصر تبدو الحاجة ماسة إلى الاهتمام بالدراسات الدينية التي تهتم ببناء شخصية الإنسان، فالاهتمم بالجوانب الروحية في تكوين الإنسان يمثل ضرورة حيوية في عصر يرتكز على الجوانب المادية والتقنية فقط.

ولاشك أن التعاليم السمحة للدين الإسلامي تلعب دوراً بارزاً في تكوين الشخصية السوية وبناء الهوية وتنسيق القيم الاجتماعية، فهي تقوم على تقدير الأخلاق والقيم وشجب المظالم ومقاومة الطغيان والقهر ومظاهر الاستهتار المتزايد بالحياة .

ويمكن للمؤسسات التربوية أن تساهم في تأصيل القيم الإسلامية من خلال الاهتمام بالتربية الدينية ومناهجها وأنشطتها اليومية داخل الصف وخارجه، ليس هذا فحسب، بل يمكنها تفعيل دور المقررات التعليمية المختلفة في مزج التراث الديني مع الصحيح من الفكر المعاصر وقيمه ومبادئه، واستغلال ثورة المعلومات ووسائلها المتعددة في تدعيم وشائج الصلة بين البشر، ويمكن القول إنه مهما تعددت الأساليب والرؤى لمواجهة العولمة فإنها في النهاية تصب في قالب التربية العربية الإسلامية التي تضع إطاراً واضحاً لما ينبغي أن نكون عليه .

### تطوير المناهج والمقررات الدراسية :

لقد أصبحت عملية تطوير المناهج الدراسية ودراسة أثر تكنولوجيا المعلومات عليها ، وكيفية تطويرها لخدمة أغراض التنمية الثقافية، وتجديد خبرات الفرد وأفكاره ، وترسيخ القيم والمعتقدات العربية بعيداً عن الانعزال وفقدان روح التعاون، مسألة ملحة وضرورية .

ويمكن للتربية العربية أن توظف المناهج والمقررات الدراسية لمواجهة تداعيات العولمة من خلال تحديد وتعميق مضمونها ووسائل تعليمها وتعلمها ، بحيث تصل بها إلى مستوى العلية من جهة ، وبما ينمي الخصوصية الثقافية والقدرة على التفاعل مع القيم الإنسانية الحضارية معنى والتزاماً ، سلوكاً وأخلاقاً .

### تطبيق الاتجاهات الحديثة في التربية :

1. التعليم بالحوار والمشاركة بدلاً عن التلقين ، حيث كرس ثقافة التلقين في تعليمنا آليات كبح جماح التفكير العلمي منهجاً وأسلوباً، وتغيير هذه الثقافة يتطلب الاهتمام بتنمية مهارات التواصل والتفاوض الثقافي وتمتية القدرة على الإقناع وهندسة الحوار، فبدلاً من تعليم الطالب فيما يفكر، تتحول التربية إلى تعليمه كيف يفكر ويتأمل ويتصور، وكيف ينمي قدرته على التكيف مع التغير والمشاركة فيه .
2. التوجه نحو الابتكار الخلاق للتقدم التكنولوجي، فالتقدم خلق ابتكار وإعداد ذاتي وليس مجرد استيراد لمصنوعات جاهزة نفق منها موقف المستخدم السلبي، فالتوجه نحو الإبداع في التربية يعد من أولى الضروريات اللازمة للتجديد الثقافي، وهدفاً ينبغي لكل المناهج والمواد الدراسية الاهتمام بتحقيقه، وشرطاً من شروط التعلم الجديد
3. التأكيد على العقلانية والتفكير الناقد بدلاً عن التلقيني السلبي للمعرفة ، فيجب أن تتجه المناهج الحديثة إلى التركيز على الثقافة العربية الراهنة، وإشكالياتها المختلفة، وتحليلها ونقدها واتخاذ موقف عقلي منها كشرط ضروري للمشاركة الإيجابية في المشهد الحضاري المعاصر .
4. اعتماد صبغة التعليم الذاتي، التعلم المفتوح، والتعلم عن بعد، إذ تتعرض النظم التعليمية في ظل العولمة لمتطلبات جديدة من حيث الكم والكيف ، والأهم من ذلك التغير السريع في المهرفة.

### الدراسات السابقة :

1. دراسة الجعفري (٢٠٠٤) <sup>١</sup>:هدفت إلى معرفة واقع الشباب الفلسطيني، من حيث الشباب والعمل والشباب الفلسطيني التعليمي والشباب الفلسطيني الثقافي والشباب والصحة والتدخين والكحول والمخدرات ومشاركة الشباب السياسية ومشاركة الشباب في السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية والشباب والحكم المحلي والشباب والقوانين، وتوصلت الدراسة إلى عدد من المشاكل التي تواجه قطاع الشباب الفلسطيني من وجهة نظر الشباب والعاملين في المؤسسات الشبابية منها المشاكل الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمشاكل التي تواجه المؤسسات العاملة مع الشباب .

<sup>١</sup> . الجعفري ، أسامة (٢٠٠٤) قطاع الشباب في فلسطين ، وزارة التخطيط بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ورقة عمل حول قطاع الشباب في فلسطين وآليات تطوير ما يقدم لهم من خدمات .

٢. دراسة أبو معلا (ب - ت) <sup>١</sup>: التي تتحدث عن سيرة الموت بين الشباب الفلسطيني مدينة ومخيم جنين نموذجاً، والتي أجزت خلال فترة لم يتوقف فيها القتل والتدمير بحق الشعب الفلسطيني الذي يناضل من أجل حقوقه ، بهدف الوصول إلى الدرجة التي وصل إليها الشباب مع تكرار الموت المزروع غصباً بينهم ، وما هي نتائج سيرة الموت الذي يحدث أمام عيونهم في مجزرة تستمر بصمت ، تلك الدراسة التي خرجت من أجل الوقوف على واقع الشباب من قضية الموت وسيرته التي تطغى على حياة الشباب .

وقد توصل الباحث إلى أنه كان واضحاً أن هناك تغييرات كثيرة صبغت حياة الشباب من حيث سماع الغناء الحزين، ونشرت الأخبار التي تنقل إليهم واقعهم ، وتدني المشاركة في الورش والدورات وعدم الثقة بالمستقبل ، ويقود ذلك إلى انعدام التفكير التفاوضي تجاه المجتمع ، حيث أصبح الحزن هو السمة ال سائدة لدى الشباب ، وفيما يتعلق بتحليل الموت وتداعياته ، كان هناك واقعاً مريراً ، انعكس على التخيلات والأحلام ، من خلال تعرض الغالبية لحوادث عرضت حياتهم لخطر الموت ، وقد قاد هذا لتلك التخيلات والأحلام التي نزعته بمجتها المفترضة .

وكان لسيرة الموت وحديثه الأثر الأكبر ، وهو ما كشفه التحليل والمقابلات الشخصية التي أجريت مع عشرات الشبان الذين عبروا أنهم أصبحوا ينظرون للموت والشهداء على أنهم أناس ارتاحوا من متاعب الحياة ، وتبين أن الشباب الفلسطيني يتذكرون الموت يوماً من خلال التلفاز والحاجز العسكري ويستذكرون الموت في غالبية تفاصيل حياتهم ، فمن صور الشهداء إلى صوت الرصاص تصبغ حياتهم بالألم والحزن والإحباط على حساب المستقبل والنجاحات التي يطمحون لتحقيقها .

٣. دراسة البهوش (٢٠٠٠) : هدفت هذه الدراسة إلى رصد ملامح النظام العالمي الجديد ومخاطرة المختلفة على الهوية العربية الإسلامية من تشويه لصورة العرب والمسلمين وإلى وضع تصور لاستراتيجية تربوية عربية وقائية في مواجهة هذا النظام تقوم على :-

- بلورة مفهوم عصري للتعليم العربي .
- إنتاج مناهج تعليمية جديدة .
- تضمين النظرة الدولية في التعليم العربي .
- تنشئة الإنسان العربي في إطار التربية الإسلامية الصحيحة .

٤. دراسة الشراقوي (٢٠٠٢) : هدفت الدراسة إلى الكشف عن آليات تعزيز الهوية العربية والإسلامية لمواجهة الهيمنة الثقافية في ضوء الرؤية المعاصرة للتعلم في زمن العولمة .

استخدمت المنهج الوصفي التحليل النقدي ، وتوصلت الباحثة إلى نتائج منها :-

- سيطرة أمريكا على الواقع الدولي ، وتفردا بزعامة العالم ، وتكثيف دعاياتها للقبول بهيمنة الحضارة الغربية من خلال النظام الجديد .
- كثيراً من القيم الثقافية في حاجة إلى تطوير وتجديد .
- مفهوم الثقافة والهوية الثقافية هما جزء أساسي من الهوية القومية .

<sup>١</sup>. أبو معلا ، سعيد (ب-ت) سيرة الموت بين الشباب الفلسطيني ، مجتمع مدينة ومخيم جنين نموذجاً .

وفي ضوء تلك النتائج قدمت الباحثة مقترحات كان منها ، على إدارة التعليم مسئولية الحفاظ على الهوية الثقافية وتعزيزها من خلال الآتي :-

- تنشئة الطلاب على أيديولوجية الجماعة ومقوماتها .
- الاهتمام بالإعداد الثقافي للمعلم .
- أن تفسح المناهج مكاناً أكثر للدين الإسلامي واللغة العربية باعتبارهما جوهر الهوية الثقافية
- دراسة تأثير المخرجات الثقافية على البيئة المحيطة .

ومن خلال تحليل واقع الدراسات السابقة تستطيع أن تلاحظ الآثار السلبية للعولمة على ثقافة المجتمع الإسلامي وهي :-

- ١ . إهمال الأساسيات الدينية ولا سيما في مجال العقائد تحت وطأة النمط الثقافي الغربي الذي لا يقيم وزناً للغيبات كالوحي والبعث والحشر والجنة والنار ومفهوم التوكل .
- ٢ . تذبذب الانتماء للدين والمعتقد وإضعاف علاقة الفرد بأمنته ونسج شخصيته المستقلة ليندوب في منظومة العولمة الثقافية.
- ٣ . إهمال الآخرة ، والتركيز على الحياة الدنيا ، ويتبع ذلك التقصير في أداء العبادات، مما يجعل الأبناء في خواء روحي، فاقدين لتوازنهم النفسي ويزيدهم قلقاً واكتئاباً ، مما يجعلهم آلات تدور في وحي المنفعة المادية .
- ٤ . الإكراه الثقافي والإرهاب الفكري الواقع على شعوب العالم ، بحيث لا يترك للأبناء حرية الاختيار بين الدخول في العولمة وبين التمسك بثقافتهم الخاصة، حيث يشعرون أنهم مغلوبون على أمرهم ، وهذا الإكراه ظلم صارخ ينتهك حقوق المجتمعات، وهذا ينذر برادات فعل غير محسوبة قد تفوق كل التوقعات .
- ٥ . تغيب القيم الأسرية والاجتماعية لدى الأبناء كما رسخها الإسلام ، وذلك بما تبثه من إبادة العلاقات الجنسية للرجل والمرأة خارج مؤسسة الزواج، كذلك غيبت معاني البر والإحسان وصلة الرحم والجيران والتكافل الاجتماعي، وغيرها مما يربط الحياة الاجتماعية ببعضها .
- ٦ . الانحراف الأخلاقي ، وإفساد الأنماط السلوكية السائدة ، حيث ينظر إلى المرأة جسداً مهمته إضفاء المتعة على الآخرين ووسيلة تسويق وجذب في الدعايات عبر وسائل الإعلام ، ويؤكد هذا الانحراف أن المرأة يتم إهمالها عند بلوغها سن معينة لأنها لم تعد صالحة للاستهلاك النفعي وكذلك نشر طرق معينة في اللباس والأزياء بين الرجال والنساء والتقليدات الغربية الخاصة بقص الشعر وأنواع المأكولات الغربية وطريقة تناولها على النمط الغربي .
- ٧ . الترويج لمفاهيم مخالفة للعقيدة الإسلامية كالتحرر من الدين ومفهوم الحرية المطلقة وحقوق المرأة وتحريرها ومفهوم الديمقراطية .
- ٨ . سيادة لغة العولمة على جميع اللغات ومنها العربية وتأثير لغة القرآن بانتشار الإنجليزية ومصطلحاتها بين أبناء العرب والمسلمين لدرجة الاعتزاز بها .

وعلى الرغم من هذه السلبيات التي تستهدفها العولمة للثقافة إلا أن هناك إيجابيات منها :-

- إتاحة فرصة كبرى لنشر الثقافة الإسلامية وسهولة التواصل وسهولة الحصول على المعلومات المفيدة وباستخدام آليات العولمة الثقافية يستطيع المسلم معرفة أحوال المسلمين في بقية أنحاء العالم .

- كما أدت العولمة إلى مضاعفة الاهتمام بزيادة مستوى الإنتاجية والتخصص ، مما أدى إلى انتشار معايير الجودة العالمية والمواصفات القياسية .
- وكذلك الاطلاع على مساوئ الثقافة الغربية والأخطاء الكبرى فيها ، والتي منها التناقض والتحيز والمادية المجردة من الروح ، والانفلات الأخلاقي الذي يصل في بعض الأحيان إلى حد البهيمية ، وهذا الأمر لم يكن ليتم بهذه الصورة لو لم توجد وسائل للعولمة الثقافية .

وقد بينت الدراسة الأساليب والموجبات والدواعي التي تتطلب العمل على تطوير أساليب الدعوة وتنويع وسائلها ، وبذل كل جهد ممكن لتحقيق أهدافها في المجتمع الإنساني ، وأوضحت أثر ذلك البالغ على مخاطبة الشباب وتوجيههم ، ويمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلي :-

- إن الحاجة ماسة لتوسيع دائرة التوجيه الإسلامي لتشمل جميع أبناء المجتمع ، ذلك أن إقامة المجتمع القوي يتطلب الاهتمام بكل أبنائه ، ويقع في طليعة ذلك شبابه ، حتى تتضافر جهودهم ، ولا تناقض اتجاهاتهم ، ويندفعون على ساحات العمل دون اختلاف أو تنازع وهذا يقتضي استخدام الوسائل المعاصرة التي تحقق هذه التغطية الشاملة لأبناء المجتمع .
- وأوضحت الدراسة في هذا المجال أن تحرك مجتمعاتنا السريع نحو التطور والتقدم والإعلان عن الخطط والبرامج التنموية يتطلب اهتماماً جاداً وبالشباب بالقيم الدينية والأخلاقية ، حتى لا نقع في المشكلات التي تنتج عن الإغراق في الجانب المادي للحياة الإنسانية ، فلا بد من الوعي التام لمشكلات هذا الإغراق ولآثاره المدمرة للمجتمع الإنساني مما يؤكد ضرورة مواكبة عمليات التربية والتوجيه الإسلامي لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث تتحقق التنمية الشاملة دون أي إفرازات ضارة تهدد قيم المجتمع وأخلاقياته ، وتؤدي إلى تعطيل الخطط والبرامج التنموية نفسها .
- كما بينت الدراسة أن إقامة المجتمع الإسلامي القوي الصالح يتطلب الاهتمام بالشباب ولا يكون ذلك دون الاهتمام بجميع جوانب الشخصية الإنسانية لتنمو بشكل متناسق ومتكامل وهذا لا بد أن يأخذ بالاعتبار أفضل الطرق وأسلم الأساليب المتاحة في هذه الأيام للتعامل مع الشخصية الإنسانية بأبعادها المتعددة ، ووفق برامج مدروسة .
- وركزت الدراسة على ضرورة حماية الأمة بأجيالها الناهضة وهم الشباب من مظاهر الغزو الفكري والثقافي التي تهدف إلى تدمير الشخصية الإسلامية وزعزعة المجتمع الإسلامي وذلك أن ترك بعض فئات المجتمع تتعرض لمخاطر الأفكار الوافدة يهدد استقلال الأمة وذاتيتها المتميزة ، ويعرّك أمن المجتمع واستقراره ، وهذا يتطلب معرفة لهذه الأفكار ومواجهة لها بأساليب العصر وأدواته .

#### توصيات الدراسة :

- ١ . ضرورة التركيز على شرح أبعاد وماهية العولمة وبيان آثارها السلبية والإيجابية أو تقديم رؤية موضوعية لمفهوم وأبعاد العولمة وآثارها .
- ٢ . التعريف بالثقافة العربية الإسلامية ، وعدم الانكفاء على الذات والانغلاق والجمود .

٣. إقامة ندوات ومحاضرات وإعداد نشرات تكشف حقيقة الإسلام وسماحة تعاليمه ، وإبراز المواقف التي تؤكد على هذا الموقف .
٤. تعزيز الثقة بالثقافة الوطنية والدين الإسلامي لدى شبابنا .
٥. القضاء على السلبية والاتكالية والانزواء ، لأن ذلك يضر بشبابنا ويجولهم إلى إمعنه تردد صدي الثقافة الغربية المادية.

#### الخاتمة :

إن العالم الإسلامي لا يملك أن يمنع العولمة الثقافية من الانتشار، لأنها ظاهرة واقعية تفرض نفسها بحكم قوة النفوذ السياسي والضغط الاقتصادي والتغلغل الإعلامي والمعلوماتي التي يمارسها النظام العالمي الجديد ، ولكن العالم الإسلامي يستطيع أن يتحكم في الآثار السلبية لهذه العولمة ، إذا بذل جهوداً مضاعفة للخروج من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم في المجالات كلها، وليس فحسب في مجال واحد للترابط المتين بين عناصر التنمية الشاملة ومكوناتها .

إن التعامل مع ظاهرة العولمة الثقافية لا بد وأن يقوم على أساس القوة الاقتصادية والاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي والتقدم في مجالات الحياة كلها ، وهذا ما يتطلب في المقام الأول إصلاح الأوضاع في العالم الإسلامي في هذه المجالات كافة، وترسيخ قواعد العمل الإسلامي المشترك على مستوياته المتعددة ، من أجل الدفع بالتعاون بين المجموعة الإسلامية نحو آفاق أرحب تطلعا إلى مستقبل أكثر إشراقاً .

والقضية في عمقها مرتبطة بمدى قوة الإرادة الإسلامية وتماسك جبهة التضامن الإسلامي وتضافر جهود المسلمين كافة ، في سبيل بناء النهضة الحضارية للعالم الإسلامي ، بالعلم وبالفهم وبالوعي ، وقبل ذلك كله ، بالإيمان واليقين والتضامن والأخوة الإسلامية .



## العولمة من منظور العلوم الاجتماعية

أ. سالم أحمد العجيل - جامعة طرابلس - ليبيا

### Globalization form Social Sciences Prospective

#### Summary:

The social sciences sought in its different fields and specializations to extend a multiple scientific efforts toward the attempt of explaining the Globalization Phenomenon, its dimensions and impacts on different aspects of life, also the extent of its impact on the scientific orientations of social sciences in general.

This paper is seeking to review the multi-theoretical approaches posed by different scientific efforts to approach the Globalization Phenomenon and the academic debate revolving around it according to the following research aspects:

**First:** Concept of Globalization & its problems

**Second:** Orientation of Social Sciences toward the Interpretation of Globalization Phenomenon.

**Third:** The Globalization Debate " Final Assessment"

#### Conclusion

#### مقدمة

احتلت ظاهرة العولمة أهمية خاصة في اهتمامات العلوم الاجتماعية واصبحت من المفردات الكثر تداولاً وشيوعاً دون الوصول الى اتفاق حول مضمونها وهو ما عنه ب "إشكالية العولمة" ، فالعولمة "مصطلح متنازع عليه وهو مفهوم متحول ورحال عبر حقول العلوم الاجتماعية او على تعبير البعض " العولمة مفهوم سلس مرناً جداً ، هو في الواقع زبون زلق جداً يصعب التعامل معه" (1). حيث استقطب مفهوم العولمة سيولة حادة من التعريفات والمقاربات والتفسيرات أفضت إلى ما يمكن أن نطلق عليه هنا "جدل العولمة"

فالعولمة - كما ينظر إليها من زاوية عدة - عولمة كثيرة ، وهي تنسج صورة جد معقدة ، و" إن هناك فروقاً بين الثقافات من حيث القدرة على التكيف الخلاق معها ، ويبقى التمييز بين ثقافات قوية وأخرى ضعيفة الذي اقترحه صامويل هنتنغتون مفيداً من هذه الناحية"

(3)

1- موراي، ٢٠١٣، ص ٢١

2- بيرغر ، هنتنغتون ، ٢٠٠٤، ص ٢٧

على خلفية ذلك تشكل هذه الورقة محاولة بحثية تسعى إلى استقراء مفهوم العولمة من خلال المنظورات المختلفة التي حاولت العلوم الاجتماعية الاقتراب من خلالها لتفسير ظاهرة العولمة والتعامل معها .

ويمكن القول ان هذه المنظورات تتنوع حتى داخل الحقل العلمي الواحد وتباين تبعاً لتوجهات الباحثين وخلفياتهم الفكرية وربما انجازاتهم السياسية والايديولوجية .

### وفي هذا الإطار يمكن تصنيف هذه المنظورات وفق التالي

١. اتجاه انكاري ، وهو اتجاه ينكر وجود العولمة ، ويذهب إلى " أن العولمة هي إلى حد كبير خرافة " (١) . ويوضح هذا الاتجاه أن "العولمة لم تحدث". ويمثل هذا الاتجاه المفكر الفرنسي " جاك دريدا" الذي يرى أنه "أولاً ، وقبل كل شيء ، لم تحدث العولمة لا في المكان ولا في اللحظة اللذين كان ياقل أنها وقعت فيهما ، وثانياً ، تزودنا هذه العولمة بالأحسن كما أنها تزودنا بالأساء ، في كل مكان تتواجد فيه العولمة دون أن تتواجد " (٢)

٢. اتجاه افساحي ، يفسح عن وجود العولمة وتمثلاتها عبر الزمان والمكان فهي حقيقة واقعة لا يمكن إنكارها أو حجدها أو تجاهلها حيث يذهب انصار هذا الاتجاه الى أن العولمة ليست حقيقة فقط ، بل أن العولمة أصبحت حقيقة تحرك عالم اليوم وتتحكم فيه ، و " إن العهد الجديد الذي تعيشه المجتمعات البشرية حالياً هو عهد العولمة بامتياز ، فهي بالتأكيد الوجه الجديد لمغامرة التطور البشري عبر التاريخ (٣) . ويؤكد اصحاب هذا الاتجاه على أن العولمة ظاهرة جديدة وهي واقعة العصر التكنولوجي والمعلوماتي غير المسبوق. فالعولمة " تعود على أكثر تقدير إلى نهاية الثمانيات من القرن العشرين بعدما عمت أساليب تقديم المعلومات وتشكلت على أساس ذلك مجتمعات المعلومات ، وعلى هذا الأساس فلا يمكن أن نجاري البعض الذين يعيدون العولمة إلى عصور غابرة ويؤكدون دائماً أن تاريخ الإنسانية شهد عدة عولمات. فالعولمة مدلول ومعنى وأساس لمفهوم يوم بدأ الحديث عنها. لأن هذه اللحظة هي لحظة تحول الكيفي والنوعي الذي سمح بميلاد المصطلح وبالتالي أسس لما بعده وإن ما قبل ظهور المصطلح يمثل ما قبل تاريخ ظاهرة العولمة" (٤). بل ويتفرع عن هذا الاتجاه فريق يقر بحتمية العولمة ، وان هذه الحتمية هي من القوة التي جعلت البعض من الذين كانوا يعارضون هذه الحتمية تراجعوا عن قناعاتهم وانضموا الى الطرف المؤيد لها على اعتبار انه لا يوجد طريق اخر سواها على سبيل المثال هناك اقتصاديان حاصلان على جائزة نوبل يقول احدهما وهو جوزيف ستجلتز لا نستطيع ان نتراجع عن العولمة فقد جاءت هنا لتبقي والمسألة هي تفعيلها وأن " الحل غير المتاح هو ذلك الحل الذي يتعلق بوقف العولمة " (٥)

٣- اتجاه " مع العولمة - ضد العولمة " ، وهو اتجاه يتنازعه قطبان القطب الأول يميل نحو تأييد العولمة كظاهرة جديدة ومتجددة ويتعاطي معها بشكل ايجابي ودون قلق لما لها من فرص وفوائد ايجابية ، وتعتبر ادبيات العديد من المنظمات والمؤسسات العالمية والدولية كمنظمة الامم المتحدة والهيئات والاجهزة المتخصصة المنبثقة عنها ، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن الموقف الايجابي من العولمة . وقد عبر اعلان الامم المتحدة بشأن الالفية الذي اعتمد من قبل الجمعية خير تعبير عن حقيقة فوائد العولمة بوصفها توفر فرصاً عظيمة وأن

١ - جيدينز ، ١٩٩٩ ، ص ٥٩

٢ - دريدا ، ١٩٩٠ ، ص ٨٨

٣ - الداوي ، ٢٠١٢ ، ص ١٧٤

٤ - ثينو ، ٢٠٠٦ ، ص ٧

٥ - البحيري، ٢٠١٠، ص: ١٩٩

الجهود يجب أن توجه نحو تقاسم فوائد العولمة وعوائدها على أساس من التكافؤ وان توزع تكاليفها بشكل متساو كما يجب ان تتجه الجهود نحو ان تكون العولمة شاملة ومنصفة تماما للجميع (وثائق الامم المتحدة، ٢٠٠٠).

في المقابل ثمة طرف آخر مناهض لذا التوجه يرفض كل ما يقال عن إيجابيات العولمة، فهي حسب رؤيته تحمل في جعبتها سلبيات ومخاطر جمة، بل هي مؤامرة على الشعوب وكل المجتمعات، وتميل اغلب أدبيات عالم الجنوب، وليس كلها، والتي تناولت ظاهرة العولمة نحو ذلك، حيث ينظر الكثير من مثقفي ومفكري عالم الجنوب الى العولمة نظرة تشاؤمية لخصها، البعض في الجوانب التالية: سحق الهوية والشخصية الوطنية، سحق الثقافة والحضارة الوطنية، سحق المصالح والمنافع الوطنية، استباحة الخاص الوطني، السيطرة على الأسواق المحلية، فرض الوصاية الأجنبية والإذلال. (١). وقد ربط انصار هذا الاتجاه الرفض للعولمة بينها وبين الهيمنة والامركة بصفة خاصة وهو ينظر الى العولمة على انها تعني الامركة وانها محاولة مفضوحة لعولمة نمط ونموذج الحياة الأمريكي اى هيمنة القيم الحضارية الامريكية وفي السياق ، كثيرا ما توصف العولمة بانها امبريالية ماكدونالدز وهوليوود وس ان ان (٢). وتعالق اصوات من داخل هذا الاتجاه ايدعو الى مقاومة العولمة والامركة معا ، وقد اكتسب مفهوم العولمة المضادة جوانب حركية تحت مسمى "حركة مناهضة العولمة" والتي تضم تيارات واسعة من جماعات الاحتجاج والضغط والمصالح، وتجمع عدة أطراف فكرية وسياسية من أنصار حركات البيئة " الخضر " والحركات النسوية والنقابيين والعمال ... الخ. حيث " تعتبر الاحتجاجات في سياتل أواخر ١٩٩٩ مثال حي على ذلك .

والجددير بالذكر ، ومن الاهمية بمكان ان نؤكد هنا على ان هذين الاتجاهين ( مع العولمة - ضد العولمة ) ليس هما وحدهما في الساحة الفكرية بل ان ثمة اتجاه يتوسط هذين التوجهين وهو توجه ثالث ، ينظر الى العولمة من زاوية "الفرص والمخاطر" و ينبغي التعامل معها على هذا الاساس فالعولمة ليست خيرا مطلقا ، كما أنها ليست شرا مطلقا ومن العقل ان نتجه نحو تعظيم فرص العولمة والاستفادة منها، والتصدي لمخاطر العولمة والتقليل من تأثيراتها السلبية، أو على رأي البعض " إن العولمة ليست كتاباً مقدساً ، أما أن يؤخذ كله وأما أن يترك كله، ذلك إن هناك تباين في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول يستوجب أن يكون لديها مجال للانتقاء والاختيار من مكونات العولمة، فتأخذ كل منها ما يتلاءم مع ظروفها ومستوى تطورها. وليس هناك حقا ما يحول دون تفكيك حزمة العولمة " (٣).

٣. اتجاه العولمة مضمون - عميلة : من ناحية اولى ينظر هذا الاتجاه الى العولمة كمضمون ومحتوي قيمى ، بما تحمله من قيم ومفاهيم واتجاهات سلوكية جديدة فى اطار هذا التوجيه يوصف محتوى العولمة بانه وعاء ينضج بقيم الليبرالية الجديدة والراسمالية العالمية او على حد وصف البعض لها ان " العولمة راسمالية بثوب جديد " (٤) وانها تهدف الى " العولمة القسرية للقيم " (٥). والعولمة اذا بهذا المعنى نظام يسعى الى فرض خططه السياسية والمالية والتسويقية ومن خلال ذلك فرض افكاره ومناهجه ثم بعد هذا فرض قيمه وانماط سلوكه وهذا يمثل اعلى درجات ومراحل الاستعمار " (٦). ومن ناحية ثانية ينظر هذا الاتجاه الى العولمة كعملية واليات بمعنى ان " العولمة هى العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها فى كل اوجه حياتها ثقافيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا وبيئيا " (٧).

١ - الخضيرى ، ٢٠٠٠، ص: ١٣٠

٢ - برغوت ، ص

٣ - العيسوي ، ٢٠٠٦، ص: ٣٦

٤ - حسين ، ٢٠٠٣ ، ص ١٤

٥ - حضري ، ٢٠٠٦ ، ص

٦ - امحزون ، ٢٠٠٨ ، ص ٩

٧ - لودج ، ١٩٩٩ ، ص

فالعولمة ليست مجالاً للتنظير ومساحة للفكر والجدل فقط ، بل هي واقعة تترجم في صورة عمليات والبيات ، وتحويلات كلية الى سياسات واجراءات عملية ملموسة في كل المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاعلامية واضحت عملية تطرح في جوهرها هيكلًا للقيم تتفاعل كثير من الاتجاهات والاستراتيجيات في الغرب على فرضه وتثبيته " (١)

٤- اتجاه ركز على دراسة الأبعاد والصور المختلفة للعولمة وتناول بالتحليل تداعياتها على المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والإدارية والثقافية والعسكرية... الخ. وهو اتجاه جاء انعكاساً لاهتمامات العلوم الاجتماعية في التعامل مع العولمة كظاهرة مستحددة وخطيرة ينبغي تفسيرها ومعرفة ابعادها المختلفة ، وذلك من منطلق ان العولمة تمس كل مناحي الحياة وتؤثر فيها . أو على رأي بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة " ان العولمة شاملة فهناك عوامل كثيرة، عولمة في مجال المعلومات والمخدرات والأوبئة والبيئة والمال ، وحتى الجريمة ، و أي مجال أي مجال آخر من مجالات الحياة " (٢) .

في هذا الشأن ركزت بعض الدراسات على البعد السياسي للعولمة، وترى عدة أدبيات إن واقع العولمة أدى الى أحداث تحولات عميقة في شكل الدولة ومركزها ووظائفها وأحقيتها السيادية، ويلاحظ في هذا الشأن أن أدبيات عديدة ربطت بين ظاهرة العولمة والسيادة الى جانب تأثير العولمة على بعض المبادئ القانونية والمشروعية والدستورية" لأستاذة العلوم السياسية والنظرية السياسية في جامعة كولومبيا " جان كوهين " الذي طرح من خلاله ضرورة إعادة التفكير في مفاهيم السيادة والشرعية في ظل العولمة من خلال طرحها لسؤال حكم فصول مؤلفها مفاده : هل ينبغي التحلي عن المنطق والخطاب السيادي والاتجاه نحو حوار عالمي تحكمه قواعد العولمة؟ (٣) .

كما ركزت أدبيات أخرى على البعد الاقتصادي للعولمة أو ما سماه الكثيرون " العولمة اقتصادية" من منطلق إن العولمة هي ظاهرة اقتصادية في المقام الأول، وبامتياز. وترى أدبيات صندوق النقد الدولي في تقريره السنوي الصادر عام ١٩٩٦ إن مفهوم العولمة الاقتصادية "يعني التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتم ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة الى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله (١٩٩٧ ، World Bank Report). وفي هذا الشأن ركزت دراسات أخرى على البعد المالي للعولمة، حيث تشير بعض الدراسات الى أن " عالم المال أول ميدان" تعولم " وذلك نتيجة لبروز الأسواق المالية العالمية ، وعلى الرغم من أن الأسواق المالية كانت دائماً ذات بعد عالمي منذ اتفاقية "برتون وودز" وبرز المؤسسات المالية الدولية الكبرى خاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إلا أنها والى حدود نهاية الثمانينات من القرن الماضي كانت الحكومات الوطنية تتحكم الى حد كبير في إدارة المجال المالي العالمي، وبإشراف من المؤسسات المصرفية الوطنية، غير انه ومنذ بداية التسعينات من القرن العشرين شهد العالم قيام أسواق مالية عابرة للحدود وغير خاضعة لرقابة الدولة (٤).

وقد حظي البعد الثقافي والإعلامي للعولمة بسبيل من اهتمامات العلوم الاجتماعية خاصة في حقل الدراسات الاعلامية ، واعتبرت عدة دراسات أن العولمة هي ظاهرة إعلامية في المقام الأول مدفوعة بوسائل اتصالية ووسائط تقنية وإعلامية غير مسبوقة ، وأن ظاهرة العولمة كما " رأى العديد فيها لها " تأثير سلبي على الثقافات القومية لما يترتب على "أمركة" الثقافة الجماهيرية عبر

١ - امحزون ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠ - ٢١ ) .

٢ - غالي ، ١٩٩٨ ،

٣ - ٢٠١٢ ، cohen

٤ - الصديقي ، ٢٠٠٦ ، ص ١٥٩

الوسائط المتعددة، بينما تعامل آخرون مع ظاهرة العولمة بوصفها تفتح آفاقاً جديدة "لتهجين" الثقافات على مدار التاريخ مع غيرها بانتقاء ما يتناسب معها، وليس بالعزلة عن غيرها" (١). بل إن العديد من الأدبيات تذهب إلى أن العولمة غيرت أساليب وأنماط التفكير وساهمت في إعادة تشكيل الأفكار وتفجير عدة قضايا فكرية جديدة لم تكن مألوفة أو لم تخطر على البال، فمن المؤكد إن العولمة غيرت ظروف وشروط إنتاج الخطاب الفلسفي ذاته، فحياة الفلاسفة وخطاباتهم الجديدة تسير اليوم على إيقاع فعاليات الجمعيات الفلسفية والمجلات المتخصصة والندوات والمؤتمرات الفكرية الدولية، وتكاد تكون اليوم مهجورة المسائل الفلسفية الكبرى التي ظلت المنبع الذي يمد الفكر الفلسفي بالحياة منذ العصر اليوناني، فقد حلت مكانها اهتمامات أخرى جديدة، ربما لم تخطر من قبل على بال الفلاسفة السابقين" (٢).

واحتل البعد الإداري للعولمة أهمية خاصة في حقل العلوم الإدارية المختلفة حيث تذهب أغلب هذه الأدبيات إلى إن العالم يشهد عولمة إدارية تمس أسس الإدارة العامة الحكومية مثلما تمس في التصميم منظمات الأعمال الخاصة وتفرض عليها إدخال تغييرات جوهرية في توجهاتها واستراتيجياتها وأساليب عملها ونشاطها والتحول إلى أسلوب السوق في تصميم وتقديم الخدمة العامة تحت شعار "عولمة إعادة اختراع الحكومة Gilbal forum on Reinventing Government"، بحيث "إن الخدمة العامة المركزة على الحكومة والقطاع الوحيد في سنوات السبعينات، تم استبدالها بالخدمة العامة المتحركة جدا ومتعددة القطاعات اليوم" (٣). وقد تركزت الاهتمامات على ما سماه البعض "المنظمة الإدارية العالمية" من خلال تمحيص مفهوم العولمة ودورها في خلق أسواق عمالة وأسواق مالية عالمية، وهو ما يولد ضغوطاً تزداد عولمة، (٤). وترى بعض الأدبيات أن العولمة أدت إلى "خلق بيئة أعمال شديدة التحدي تتسم بالمنافسة الحادة تحت ضغوط بيئية متعددة، فقد كثفت الكونية الحاجة إلى تدويل العمليات التشغيلية للشركات بأسرع ما يمكن، حيث تباشر شركات الأعمال على مستوى متناهي الصغر مشكلات إدارية فريدة تنبثق من الكونية" (٥).

٥- اتجاه يتعامل مع العولمة من الناحية المنهجية وفي هذا الإطار المنهجي ذاته تعاملت بعض الأدبيات مع العولمة كمتغير مستقل فهي سبب وليست نتيجة باعتبار العولمة تعبر عن زيادة معدل انتقال الأشخاص أو معدل انتقال السلع أو رؤوس الأموال أو المعلومات والأفكار بينما أدبيات أخرى تعاملت مع العولمة كمتغير تابع فهي نتيجة وليست سبباً باعتبارها "وليدة التطور أو التقدم التكنولوجي فهي ثمرة تلقائية لدرجة تطور القوي المنتجة والتكنولوجيا في هذا الإطار فإن الاعتقاد الشائع بأن العولمة ظاهرة حتمية لا يمكن صدها أو الوقوف في وجهها سببه الاعتقاد بأن التطور أو التقدم التكنولوجي هو كذلك ظاهرة حتمية" (٦). كما سعت محاولات أخرى نحو قياس ظاهرة العولمة وأثارها وتمثل ذلك في المحاولات الإمبيريقية التي افصحت عن ذاتها عبر عدة محاولات سعت إلى لاقتراب من مفهوم العولمة باعتمادها على توجه علمي موضوعي يتعامل مع الحقائق ويستنتج الواقع ويتجاوز منطق ادلة العولمة، في هذا الإطار هناك من يشير إلى وجود "منهجان للقياس هما الأبرز في قياس ظاهرة العولمة: (٧)

المنهج الأول: منهج قياس كيرني (A.T.Kearney) بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية (Foreign policy) حيث تعد مؤسسة كيرني نموذجاً لقياس مستوى العولمة في عدد كبير من دول العام (يتباين العدد من عام إلى آخر، لكنه يشمل أكثر من ٨٥% من سكان العالم).

١ - عبد المسيح، ص ١٩٣

٢ - الدواوي، ٢٠١٣، ص ١٧٥

٣ - كينزل، ٢٠٠٣، ص ٩

٤ - كير كيراييد، ورد، ٢٠٠٣، ص ٢٥

٥ - راو، ٢٠٠٣، ص ٨

٦ - ليلة، ٢٠٠٩، ص ٣٥

٧ - انظر، عبد الحي، ٢٠١١، ص ١٧ - ٢٢.

المنهج الثاني : منهج كوف (KOF Index) ويرتبط هذا النموذج لقياس العولمة بالمعهد الاقتصادي السويسري Swiss Economic (Institute).

ويقسم نموذج كوفي (A.T.Kearney) أبعاد العولمة الى أربعة مؤشرات رئيسية، ويتفرع عن كل منها مؤشرات فرعية (مؤشرات التكامل الاقتصادي ، مؤشرات الاتصال الشخصي ، مؤشرات التكنولوجيا ، مؤشرات التفاعل والانخراط الدولي ) ، بينما يشتمل منهج كوف (KOF Index) على ثلاثة مؤشرات رئيسية هي (العولمة الاقتصادية وأعطيت وزنا يساوي 37% . العولمة الاجتماعية وقد حظي هذا المؤشر بالنسبة الأعلى في أوزان المؤشرات حيث بلغ وزنها 39% والعولمة السياسية ، وقد أعطيت الوزن الأقل وهو 24%) وبالمقارنة بين النموذجين يتبين لنا أن منهج كيرني اعتبر المؤشر الاقتصادي هو الأكثر أهمية حيث حظي بنسبة 28, 35% ، بينما اعتبر منهج كوف إن المؤشر الاجتماعي هو الأهم حيث أخذ نسبة 39%).

كما سجلت عدة محاولات أخرى سعت الى تحويل المفهوم النظري للعولمة الى مفهوم إجرائي عن طريق بناء مؤشرات دقيقة تعتبر عن المفهوم وقابلة للملاحظة والقياس ، حيث تعاملت هذه المحاولات مع العولمة كحقيقة واقعة " تمثل إطارا للتفاعلات الإنسانية المعاصرة بمختلف أنواعها ومستوياتها ، وهي إطار حاكم ومؤثر لهذه التفاعلات ، واهم العناصر التي يتكون منها هذا الإطار هي : (1)

- انسياب الحركة السلع والخدمات والأموال والأفكار عبر حدود الدول دون توفر قدر لهذه الدول على التحكم في حركة هذه العناصر التي تتحرك عبر الحدود.
- ان هذا الانسياب في الحركة يستند الى تقنيات جديدة سريعة التطور والتغير.
- يتواءم مع هذا الانسياب درجة سريعة من التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي تفوق قدرة النظم السياسية على التكيف معها.
- اختصار الزمان والمكان عنصر هام من عناصر العولمة.
- ان هناك بناء مؤسسيا على مستوى العالم يشكل لتسيير حركة العولمة بالمفهوم المتقدم
- الاعتماد المتبادل بين مناطق العالم المختلفة احد العناصر الأساسية المكونة لهذه الإطار.
- ان هذا الإطار بقدر ما يحوي عناصر تمثل المشترك الإنساني الذي لا يمكن الاختلاف حوله ، يحوي عناصر أخرى من تناقض المصالح بين الدول المتقدمة والدول النامية أو بين الدول النامية بعضها البعض ، هذا بالإضافة الى التناقض الواضح بين ما يبشر به دعاة العولمة وبعض النتائج المحققة على ارض الواقع والتي بدأت تظهر في السنوات الأخيرة ، ليس في الدول النامية فحسب ولكن في الدول المتقدمة كذلك.

#### الخلاصة :

نخلص في ختام هذه الورقة الى ما يلي :

- ان العولمة كمفهوم وكظاهرة ليس من السهل تحديد تعريف دقيق لها فهي موضوع للجدل والاثارة وهي عرضة للتسييس والادخلة وبما يمس في الصميم محاولات الاقتراب العلمي الموضوعي منها .
- ان تعاطي العلوم الاجتماعية مع العولمة بقدر ما سجل استجابة كثيفة على صعيد الكم ، فإنه وعلى صعيد الكيف هناك اختلافات كثيرة حول مدلول ظاهرة العولمة ونطاقها وماهيتها وهي اختلافات نابعة من اختلاف تعاطي حقول العلوم

1- ابو عامود ، ٢٠٠٠ ، ص ١٥٦

الاجتماعية مع هذه الظاهرة التي احتلت حيزا واسعا من اهتمامات الباحثين والاكاديميين وعلى مختلف توجهاتهم السياسية والايولوجية والفكرية وبما ينعكس ذلك على محاولاتهم للاقترب من ظاهرة العولمة .

- فيما يتعلق بالتوجهات الامبيريقية في دراسات العولمة نجد إن ثمة صعوبات وإشكاليات تحيط بهذا النوع من الدراسات تحول دون الاتفاق على بناء مؤشرات دقيقة تعبر عن المفهوم وتكون قابلة للملاحظة والقياس ، ولعل من ابرز هذه الصعوبات هي " التباين بين الباحثين في عدد المؤشرات ، وتحديدتها ، وأوزانها ، والمعايير التي اعتمدت في ذلك كله، يجعل النتائج تتفاوت من باحث إلى آخر، وبالتالي تدور المناقشة حول انعكاسات العولمة على الوطن العربي استنادا لنتائج متضاربة نظرا للتضارب في أسس القياس ، ان وجد هذا القياس أصلا " (١) .

- ويمكن تلخيص جملة المقاربات التي سادت حقول العلوم الاجتماعية اتجاها ظاهرة العولمة في الجدول التالي :

| م.ر | المقاربات النظرية      | المضمون   |
|-----|------------------------|---|
| ١ - | الاتجاه الانكاري       | اتجاه ينكر وجود العولمة ، ويوضح هذا الاتجاه أن "العولمة لم تحدث".   |
| ٢ - | الاتجاه الافصاحي       | اتجاه افصاحي ، يفصح عن وجود العولمة وتمثلاتها عبر الزمان والمكان فهي حقيقة واقعة لا يمكن إنكارها أو حجبها أو تجاهلها.         |
| ٣ - | مع - ضد العولمة        | وهو اتجاه يتنازع قطبان القطب الأول يميل نحو تأييد العولمة. والقطب الثاني العولمة، ويرى فيها مؤامرة على الشعوب وكل المجتمعات . |
| ٤ - | اتجاه العملية والمضمون | ينظر هذا الاتجاه الى العولمة كمضمون ومحتوي قيمي وكعملية لها تفاعلاتها وفواعلها وآلياتها .                                     |
| ٥ - | اتجاه منهجي            | تعامل مع ظاهرة العولمة من ناحية منهجية ويسعى نحو قياس ظاهرة العولمة واثارها وفق مؤشرات امبيريقية                              |

الهوامش والاحالات :

اولا / الوثائق :

١. انظر ، نص الفقرة ٥ من الفصل الخاص بالقيم في اعلان الامم المتحدة بشأن الالفية ، وثائق الجمعية العامة للامم المتحدة ، وثيقة رقم A-RES-55-2 بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠٠٠ .

ثانياً / الكتب :

١. محزون ، محمد ، العولمة بين منظورين ، القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، ط٢٠٠٨ .

٢. أمين ، جلال ، عولمة القهر : الولايات المتحدة والعرب والمسلمون قبل وبعد احداث سبتمبر ٢٠٠١ ، القاهرة : دار الشروق ، ط٢٠٠٥، ٢٠٠٥.
٣. أمين ، سمير ، قانون القيمة المعولمة ، القاهرة : المركز القومي للترجمة ، دار العين (ناشرون)٢٠١٠، ٢٠١٠.
٤. أمين ، سمير وآخرون ، عولمة المقاومات واوضاع النضال ، دار لامارتين للنشر، ٢٠٠٧.
٥. يرغوت ، عبد العزيز ، الشهود الحضاري للأمم الوسط في عصر العولمة ، الكويت : وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية ، ط ١ ، ابريل ٢٠٠٧.
٦. بيرغر ، بيتال ، صامويل هنتنغون ، عولمات كثيرة : التنوع الثقافي في العالم المعاصر ، ترجمة : د. فاضل جتكر ، الرياض : مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤، ٢٠٠٤.
٧. جيدز ، انطوني ، الطريق الثالث : تجديد الديمقراطية الاجتماعية ، ترجمة : د.مالك عبيد ابو شهيوه وآخرون ، طرابلس - ليبيا : دار الرواد ، ط١٩٩٩، ١٩٩٩.
٨. خضير ، محسن أحمد ، العولمة : مقدمة في فكر واقتصاد وادارة عصر اللادولة ، القاهرة : مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٠.
٩. دريدا ، جاك ، ماذا حدث في حدث ١ سبتمبر ، ترجمة : صفاء فتحي ، الدار البيضاء : دار توبقال للنشر ، ط ٢٠٠٠، ٢٠٠٠.
١٠. راو ، سي بي ، العولمة الكونية وابعادها الادارية ، ترجمة : عبد الحكم الخزامي ، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ٢٠٠٣.
١١. عبد الحفي ، وليد ، انعكاسات العولمة على الوطن العربي (سلسلة اوراق الجزيرة ٢) بيروت : الدار العربية للعلوم (ناشرون) ، ط ٢٠١١، ٢٠١١.
١٢. عبد الله ، عبد الخالق ، حكاية السياسة ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ط ٢٠٠٦، ٢٠٠٦.
١٣. عبد المسيح ، ماري تيز ، الثقافة القومية بين العالمية والعولمة ، القاهرة : الهيئة المثريه العامة للكتاب، ٢٠٠٩، ٢٠٠٩.
١٤. غالي ، بطرس ، في هانس - بيتر مارتين ، هارالد شومان ، فتح العولمة : الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة : عدنان عباس علي ، سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٢٢ ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، ١٩٩٨، ١٩٩٨.
١٥. كون ، توماس ، بينة الثورات العلمية ، ترجمة : شوقي جلال ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب " سلسلة عالم المعرفة ١٦ ، ديسمبر ١٩٩٢، ١٩٩٢.
١٦. كيتل ، دونالد ف ، ثورة الادارة العامة العالمية : تقرير حول تحول الحكم ، ترجمة : محمد شريف الطرح ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ط ٢٠٠٣، ٢٠٠٣.
١٧. كيركبرايد ، بول وآخرون ، العولمة الديناميكية الداخلية ، ترجمة : د. هشام الدجاني ، الرياض : مكتبة العبيكان ، ط ٢٠٠٣، ٢٠٠٣.
١٨. لودج ، جورج ، ادارة العولمة ، عرض : د. محمد رؤوف حامد ، القاهرة : المكتبة الاكاديمية، ١٩٩٩، ١٩٩٩.
١٩. ليلة ، على ، تأثيرات العولمة على الخصوصية الثقافية والهوية الوطنية ، الكويت : مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية ، ٢٠٠٩، ٢٠٠٩.
٢٠. ماتيلات ، ارماند ، العولمة والتنوع الثقافي ، ترجمة : صلاح الدين بوجاه ، طرابلس : المؤسسة العامة للثقافة، ٢٠٠٠، ٢٠٠٠.
٢١. موري ، ورويك ، جغرافيات العولمة ، قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ، ترجمة : د. سعيد متناق ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب (سلسلة عالم المعرفة ٣٩٧) فبراير ٢٠١١، ٢٠١١.

٢٢. ناي ، جوزيف ، س وآخرون " تحرير " الحكم في عالم يتجه نحو العولمة ، تعريب : محمد شريف صالح ، الرياض : دار العبيكان ٢٠٠٢
٢٣. ياسين ، السيد ، مفهوم العولمة ، في اسامة الغزالي حرب " تحرير " ندوة " العرب والمولمة " بيروت : مركز الوحدة العربية ، ط ١ ، ١٩٩٨

### ثالثا / الدوريات والبحوث العلمية :

١. ثنيو ، نور الدين ، العولمة ، الحوار والتعددية الثقافية ، مجلة فكر ونقد ، السنة الثامنة ، العدد ٧٨ ، أبريل ٢٠٠٠ .
٢. الجابري ، محمد عابد ، العولمة والهوية الثقافية : عشر اطروحات ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٢ ، شباط / فبراير ١٩٩٩
٣. الجميل ، سيار ، العولمة الخلفيات الفلسفية والمواجهات الفكرية ، مجلة عالم الفكر ، العدد ، المجلد ٤ ، يناير / مارس ٢٠٠١
٤. حسين ، رحيم ، الاطار الفكري والمؤسسي للعولمة الاقتصادية من كيتز الى ستيغليتز ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد ٥ ، ٢٠٠٣ .
٥. حضري ، جمال ، العولمة القسرية للقيم ، مجلة فكر ونقد ، العدد ٨٣ ، نوفمبر ٢٠٠٠
٦. الداوي ، عبد الرزاق ، الفلسفة في عصر العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديد ، مجلة عالم الفكر ، العدد ٢ ، المجلد ٤ أكتوبر - ديسمبر ٢٠٠١
٧. الصديقي ، سعيد ، الحدود في زمن العولمة ، مجلة الدولية ، العدد ٢٠٠٣
٨. العيسوي ، ابراهيم ، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وامكانية تطبيقه في زمن العولمة ، ورقة مقدمة الى المؤتمر الدولي حول " مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية " ، بيروت : المعهد العربي للتخطيط ، من ٢١٢ - ٢٠٠٠
٩. محمد سعيد ابو عامود ، العمل العربي المشترك في ظل العولمة ، مجلة قضايا استراتيجية ، العدد ٣ ، سبتمبر ٢٠٠٠
١٠. المنصور ، عبد العزيز ، العولمة والخيارات العربية المستقبلية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية ، المجلد ٢ ، العدد الثاني ، ٢٠٠٩
١١. الوالي ، عبد الجليل كاظم ، جدلية العولمة بين الاختيار والرفض ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٢٧ ، ٢٠٠٠
١٢. ياسين ، السيد ، في مفهوم العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٢ ، شباط / فبراير ١٩٩٩
- المراجع باللغة الاجنبية :

1. Jean L. cohen , Globalization and sovereignty : Rethinking legality , legitimacy , and constitutionalism , New York : Cambridge University press, 2012
- 2- World Bank Report , 1997.

### المراجع باللغة العربية :

١. محمد السماك ، من محاضرة له عن مستقبل الصحافة العربية في ظل العولمة ، منشورة في مجلة (الحوادث) عدد (٢٣١٠) ٢٠٠٩-٠٣-٢٠٠١ ، ص (٦٣) لندن .
٢. على عيسى ، الاتجاهات النفسية لدى المراهقين وعلاقتها بالتوافق الدراسي ، رسالة دكتوراه منشورة ، القاهرة ، ٢٠٠٣

٣. النجار، سامي العيد (١٤٢٣) دور الصحافة الدينية في مواجهة الغزو الثقافي للشباب، المؤتمر العلمي التاسع للندوة العالمية للشباب الإسلامي والشباب والانفتاح العالمي، ٢٣-٢٩ / ٨/ ١٤٢٣ هـ .
٤. حامد، عبدالرحمن (١٩٩٩) مدى وعي الشباب الجامعي بأدوارهم الاجتماعية، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى .
٥. عمارة ، محمد (١٩٩٩) مخاطر العولمة على الهوية الثقافية ، سلسلة في التنوير الإسلامي ، العدد (٣٢) القاهرة ، دار نهضة مصر .
٦. حميدان ، علي (١٩٩٧) الخليج وتحديات العولمة ، أبوظبي .
٧. ياسين ، السيد (١٩٩٧) التغيرات العالمية وحوار الحضارات في عالم متغير ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة .
٨. جبران في عالم واحد ، تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع الدولي ، مراجعة عبدالسلام رضوان ، عالم المعرفة (٢٠١) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٥ .
٩. تعددت الأنظار بخصوص المقصود بفئة الشباب ، فالنظر الذي يوسع بالمفهوم يجعله بين سن (١٥-٣٩) سنة والنظر الذي يضيق يجعله بين سن (١٥-٢٤) سنة ، فتوصل الإحصائيات نسبة الشباب في الوطن العربي بالمفهوم الأول إلى حوالي (٣٣%) من السكان ، وبالمفهوم الثاني إلى حوالي (٢١%) من السكان ، وأما السكان الذين تقل أعمارهم عن (٢٤) سنة فتوصلها الإحصائيات إلى حوالي (٧٠%) من السكان ، أنظر الشباب في الأردن ، د- علي الزغل ، ص (١٠-١٢) .
١٠. ينظر تعريفاً بهذا المنتدى وأهم التوصيات التي انتهى إليها ، جريدة الحياة ، عدد يوم ٥-١١-٢٠٠٨ .
١١. الجعفري ، أسامة (٢٠) قطاع الشباب في فلسطين ، وزارة التخطيط بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ورقة عمل حول قطاع الشباب في فلسطين وآليات تطوير ما يقدم لهم من خدمات .

<http://home.birzeit.edu/dsp/arabic/news/other/2004/may-31.html>

١٢. أبو معلا ، سعيد (ب-ت) سيرة الموت بين الشباب الفلسطيني ، مجتمع مدينة ومخيم جنين نموذجاً .

<http://www.najah.edu/arabic/articles/12.htm>

13. Webster's Nuth New Collegiate Dictionary-1991- p521.

## علم الاجتماع بين العولمة والطلب الاجتماعي

د. نجوى بوزيد / جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية (الجزائر)

توطئة:

على كثرة استعماله تداول مصطلح العلم بين الباحثين وحتى رجل الشارع لكلمة "العلم" وترسخ الاقتناع الشبه الكامل بمعناه إلا أننا نادرا ما نتساءل عن ماهية المصطلح وعما يمكن أن يميز بين المشروع العلمي وغيره من المشاريع التي تبدو ذات الصلة كالفلسفة أو الأيديولوجيا أو غيرها. ربما ما نعرفه عن الفلسفة والفن، ليس من باب التخصص، أن الحسم في قضاياها من الصحة والبطلان يبدو من الصعوبة إن لم يكن بالاستحالة بمكان. على العكس حين يتعلق الأمر بالعلم، مع التسليم أنه يتعلق أساسا بكل ما يقبل اختبار صحته باستخدام مناهج وأدوات بعينها. وذلك ما يميز قاعدة للاتفاق النسبي بين المشتغلين في المجال العلمي. إلا أن الحديث يختلف حين يتعلق بالعلوم الاجتماعية في عمومها، مع وجود من يفضل استخدام البحوث والاجتماعية، فالاختلاف يبقى قائما حول قضيتين محورتين: طبيعة الظاهرة الاجتماعية والإنسانية من جهة، وعلاقة الباحث بموضوع بحثه من جهة أخرى.

مرد الاختلاف لا صلة له بالعلم بل بالفلسفة وكذا الأيديولوجية: أولاً تصور طبيعة الإنسان وثانيا طبيعة العلم. وعليه جاءت المناهج المتبعة وكل حثياتها عاكسة للأنساق الفلسفية والمرجعيات الأيديولوجية التي ينتمي إليها كل فريق وعليه، يبدو المشروع العلمي في المجالات الاجتماعية ممتزجا ومتشابكا باعتبارات أخرى غير علمية، ومن ثمة جاءت النظريات الاجتماعية كنتويج لمشروعها البحثي خليطا ينطوي على الفلسفة والأيديولوجيا والتصورات المتعلقة بالحياة اليومية ولعل من أكثر ما يعيق التطور في البحث الاجتماعي العودة الدائمة لتلك المقارنات، الصريحة والضمنية في غالب الأحيان بينه وبين نظيره في العلوم الطبيعية، مما أدى دائما إلى البحث عن مبررات قيام هذه العلوم واعتبارها من الترف العلمي بل العبث خاصة في الوطن العربي. أدى الجدل القائم حول الجدوى من هذه البحوث إلى طرح تساؤلات تتعلق بنشأتها وطريقة انتفاها إلى غير سياقاتها التاريخية والاجتماعية الأصلية.

-ماذا عن الاصل والنشأة؟-

يكفي الاطلاع على التراث النظري لعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية، لنذكر أن مهد نشأتها، تطورها ومأسستها تعود إلى الغرب. صحيح أن للعلماء العرب دور في إثراء البحث الاجتماعي إلا أن جهودهم بقيت حبيسة التاريخ كتجارب إنسانية، ونحن مسؤولون عن ذلك بعدم الاشتغال عليها بطريقة جدية فهم لهم باعهم واجتهاداتهم القيمة والتي استخدمها الغرب صراحة أو خفية. وباعتراف كبير تسبب النشأة الأولى لعلم الاجتماع إلى العلامة 'ابن خلدون'، والقائمة طويلة من الفارابي، والمودودي وابن سينا وصولا إلى ابن نبي والجايري وأركون وغيرهم ممن حاولوا واجتهدوا بتناول مجتمعاتهم بالفهم والتفسير والمساءلة العلمية الأصلية.

نعود ونقول أن العلمية والموضوعية تطالبان الاعتراف أن المداومة على تطوير البحث الاجتماعي تعود الى السياقات السوسيو اجتماعية والتاريخية للمجتمعات الغربية وبامتياز<sup>(1)</sup>

الحديث عن نشأة البحث في العلم الاجتماعي في الغرب تجرنا الى الحديث عن القرن التاسع عشر الذي ارتبط بميلاد المجتمع الصناعي وهيمنة نمط الانتاج الرأسمالي ، المواكب لجملة من التغيرات على مستويات عديدة بدء بعلاقة الانسان بالطبيعة ووكل ماحوله.

هذه التغيرات أعادت صياغة وبلورة المفاهيم والتصورات التي وسّعت آفاق التفكير الانساني التي كللت بانجازات عظيمة أحدثت طفرة نوعية في مجال الفيزياء والطب والكيمياء و الرياضيات وغيرها، في مراوحة بين الاستنباط في العلم الرياضي والاستقراء في العلوم الطبيعية<sup>2</sup>

جاءت الثورة الفرنسية مرتبطة بفلسفة التنوير لإعادة بناء المجتمعات الغربية في كليتها بتقويض الطبقة الاقطاعية لتحل محلها الطبقة البرجوازية الناشئة والطامحة الى الحكم ، وجاءت الافكار التنويرية منادية بالمساواة والحرية والإخاء لتعجل من فناء الاقطاع وبناء نظام حكم جديد يستند الى الديمقراطية ويبني على الحريات ويشجع المبادرات الفردية.

وكان من بين ما تم تبنيه فصل الدين عم الدولة "دع ما لقيصر لقيصر " ولكن ذلك يجد تفسيره في الوصاية والحجر الذي مارستها الكنيسة على الافراد وما انتشر من مغالطات فكرية ، وليس أشهر مما تعرض له قاليبلي حين عارض وجهه نظر الكنيسة حول ظاهرة طبيعية<sup>3</sup>.

لقد كان القرن الثامن عشر مسرحا للإرهاصات الاولى لإعادة تشكيل المجتمعات الغربية ، بالبحث عن تفسيرات جديدة تتلاءم و الواقع الجديد ، تداعت جهود المفكرين من منتسكيو ، الموسوعيين وفولتير غيرهم في محاولات لإيجاد إجابات لأسئلة جديدة تطرح قبلا.

ومن أهم الافكار الرائجة آنذ تلك المتعلقة بالاقتصاد انطلاقا من مبدأ "أنت موجود إذن أنت حر" ، ومسبوقا بغيره أحدث أبو الاقتصاد الليبرالي آدم سميث نقلة نوعية في تحرير المبادرات الفردية وليؤكد على قيمة العمل كمصدر لخلق الثروة<sup>(4)</sup>

توالت الجهود بعدها مؤكدة ، على اختلاف مرجعياتها ، على أن الانسان صانع لقدره بعيدا عن كل التفسيرات الغيبية والميتافيزيقية بما في ذلك تفسير الظواهر الانسانية والاجتماعية . ففي القرن التاسع عشر مع تطور العلوم الطبيعية وأطروحة داروين في النشأة والتطور ، ونظرا للانجازات الكبيرة مع ماأتت به الثورة الصناعية من تطبيقات للمكننة وإحلال الآلة مكان الانسان ، صارت النزعة العلمية رائجة وذات مصداقية كبيرة.

أدى تحرير فكر الانسان الغربي من أغلال الكنيسة ، الى الذهاب بعيدا في الاعتقاد إخضاع كل الظواهر للتفسير التمحيص التجريبي وهذا ما أدى الى اتسام البحث في الظواهر المتعلقة بالإنسان بالتأزم بين مد وجزر صيت وانجازات العلوم الطبيعية والمختلفة جوهريا في الموضوع وبالتالي المنهج لبلوغ حقيقة مختلفة بالضرورة . كان من مطبات اقتفاء خطى العلوم الطبيعية أن بترت

<sup>1</sup> -Bernard Valade : introduction aux sciences sociales , PUF , Paris, 1996, p8-9.

<sup>2</sup> Madline Grawitz : les methodes en sciences sociales.

<sup>3</sup> -reberto Meguelez : l'émergence de la sociologie, presses universitaires d'ottawa, 1993,p2-14.

<sup>4</sup> -Samuelson :les grands cour

الظواهر الانسانية عن كل ماهو سياقي باسم الموضوعية،ومن ثمة حدثت عملية اختزال جبرية للإنسان في الجانب الظاهر والمادي لمساواته بموضوع بحث يختلف جوهريا عنه كما فصلت الممارسة البحثية عن كل الاخلاقيات . ومن أول تجليات التأثير و التأسي ظهور المنهج الوضعي في علم الاجتماع على يد 'أوجيست كونت'<sup>(١)</sup>

-إشكالية العلمية بالنسبة لعلم الاجتماع وباقي علوم الانسان:

لقد عرفت العلوم الاجتماعية أزمة هوية ، إن صحّ ذلك ، وذلك مقارنة بنظيرتها الطبيعية . وكثيرا ما طرح التساؤل بإلحاح كبير ما إذا كانت علوما ، ويعود هذا الى إرهابات النشأة فأوجيست كونت تأثر وبحكم تكوينه ، بالفيزياء خاصة فيزياء نيوتن وتجلّى ذلك في إطلاقه اسم الفيزياء الاجتماعية على علم الاجتماع لأمل ة مرة.

ادى الاقحام القسري للمنهج الوضعي المستمد من نماذج تدرس موضوعات غير الانسان ، إلى ظهور ردود أفعال مناوئة تشير الى ضرورة التنبه الى الاختلافات بين العلوم . ونشأ عندها الصراع بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية واحتدام الجدل حول امكانية تبني نفس المناهج بين الباحثين دون تمييز ثم من يحدد ويؤثر في الآخر ؟ وانتقلت الثانية الى البحث عن تبريرات لوجودها وموقعها بين ضروب البحث والعلم.

ويشير أحد الباحثين أن السرياقات الأولى التي نشأ فيما علم الاجتماع تعلّقت بتأسيس النظام الاجتماعي في قلب الفوضى الواقعية التي شهدتها أوروبا ، لتنبثق نظريات العقد الاجتماعي معبرة عما يسمى الفكر الاجتماعي في محاولة لإيجاد إجابة لأشكالية تأسيس نظام الحكم ومترواحة بين النموذج الديمقراطي لروسو والدكتاتوري لهوبز.

في حين جاءت مرحلة أخرى متزامنة مع الطابع الثوري للتغيير للتأسيس للنظام الرأسمالي وليتمحور الاهتمام حول طبيعة النظام . و لعيدا عن الاتفاق جاؤ الطرح وفقا لنموذجين : النظريات العامة كالمثالية الوضعية، النفعية، وهنا جاء المحاض الشرعي لمي لاد علم الاجتماع ليكون ابن الازمة.<sup>(٢)</sup>

وتعدّد المداخر النظرية والمنهجية في علم الاجتماع يعود من بين ما يعود، الى ارتباطه بفلسفة التنوير التي لعبت دورا محوريا في تشكيل إطاره الفكري من خلال القضايا التي أثارها، والتي كانت مسرحا للتعارض بل والتصادم الفكري بين مؤيد ومعارض<sup>(٣)</sup>

والحال كذلك جاءت المناداة بتطبيق المنهج العملي على دراسة المجتمع ولتحدث انشقاق بين المؤيد والمعارض كذلك، ورغم المسار العسير والوعر تراكمت المعرفة السوسولوجية في رحلة بحث متواصلة للتماهي في الموضوع والمنحى الأكثر ملاءمة له

لقد تراءى أن الزمن عامل تغير مهم في نضج المعارف وبلوغها الصفة العلمية مع التسليم بالخصوصية وعدم القابلية للتعميم وبالرغم من أمكانية إخضاع ظواهر عديده للمنهج العلمي مع مرور الزمن، إلا أن تطبيق هذا الاخير على ما هو عليه لاقى معارضة يستند القائلون بها الى جملة من المبررات منّها<sup>٤</sup>

-تعقّد المواقف الاجتماعية،

<sup>١</sup> -Raymond Aron : les etapes de la pensée sociologique, gallimard, paris, 1967, p82-83.

<sup>٢</sup> -علي ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩١، ص١٧-٣٣

<sup>٣</sup> -علي غربي: علم الاجتماع والثانيات النظرية التقليدية- المحدث، مخبر علم اجتماع الاتصال والترجمة، قسنطينة، الجزائر ٢٠٠٧، ص٢٨-٢٩

<sup>٤</sup> -عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧، ص٩٣-٩٩.

-استحالة إخضاع الظاهرة الاجتماعية للتجريب،

-عدم إمكانية الباحث الاجتماعي التوصل إلى صياغة قوانين عامة،

-إشكالية الموضوعية التي تطرح بشكل متباين، فتحليل اميل دوركايم مثلا يتعارض مع ماكس فيبر، فهل نفسّر الظواهر لفهمها أم العكس؟

وقد أعاب 'نوربر إلياس' على الباحثين في علم الاجتماع تقليد العلوم الطبيعية دون مراعاة للبعد الابتسمولوجي ، ويدعم طرحه بما كتبه 'كارل بوبر'<sup>(١)</sup>

### تناقضات علم الاجتماع في الوطن العربي بين التصور، الواقع والسياقات

تساءل أحد الباحثين عن إمكانية تصور علم الاجتماع في انفصال عن تاريخه الطويل وكذا عما إذا كان السوسولوجيون المعاصرون قد تمكنوا من بناء معرفة جديدة مستقلة عما قدّمه الرّواد، ولجيب بالنفي لاحقا معللاً ذلك، على الأقل بالنسبة للمجتمع الغربي مهد النشأة الحديثة، أن المجتمع بوصفه موضوع البحث السوسولوجي عبارته عن حقيقة تاريخية مركبة تحتاج لفهمها وتفسيرها إلى بصيرة ثاقبة وفكر خلاق ومبدع<sup>(٢)</sup>

إذ تعدّ العلوم الأوروبية أو المنعوتة بعلوم العصر، التي ظهرت منذ أربعة قرون العنصر الاساس للثقافة الغربية التي عليها قامت الحضارة وكان كارل ماينهايم قد أكد سنة ١٩٢٩ أن المنهج العلمي كان نتاجا جانبيا لعقيدة البرجوازية الصاعدة<sup>(٣)</sup>

وإذا كانت العلوم الاجتماعية في كليتها وعلم الاجتماع على وجه الخصوص قد نشأت في الأزمة والتي صارت لصيقة لها على المستوى المعرفي و المنهجي منذ البدء ، فماالذي يمكن رصدته من خلال تتبع سيرورتها في غير سياقات نشأتها؟

إن المقارنة الدائمة بينها وبين العلوم الأخرى يظل حجر عثرة ربما تحيدها عن الهدف الاسمي من البحث ولتنغمس الى حد ما في الحاجة المستمرة في الزمان والمكان الى التبرير، وكذا العجلة في الوصول الى مرحلة النضج المرتبط ، مغالطة ، بالمنفعة المباشرة والحلول الاستعجالية للمشكلات وإن كان ذلك على حساب المصداقية والجدية. وهذا ما يؤدّي الى غير المطلوب والمتمثل أساسا في انتزاع الاعتراف<sup>(٤)</sup>

يرى المنشغلون في إشكالية الأزمة المزروحة للعلوم الاجتماعية عموما في الوطن العربي، أن البحث في الظواهر الاجتماعية والاهتمام بها لم يعرف يأت بنفس المنطق ، أي ضمن صيرورة تاريخية متعلقة بالبعد الثقافي والحضاري الذي يصبغ هذه الفئة من البحوث. بل جاءت عملية نقل وتقليد مواكبة لظاهرة الاستعمار من جهة، وكذا احتكاك وتكوين الجيل الاول في الجامعات الغربية ، وهو ما تشير إليه أبحاث للعديد من الع رب مثل علي الكنز كأحد الاعضاء المؤسسين للجمعية العربية لعلم الاجتماع . وكذا الباحث

<sup>١</sup>-Philippe Riutort : Précis de sociologie, puf, paris, 2004, p61.

١-محمد علي محمد : المفكرون الاجتماعيون-قراءة معاصرة لأعمال خمسة رواد من أعلام علم الاجتماع الغربي ، دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٢ ص٩.

<sup>٣</sup>-سيرغي كاراموزا /ترجمة نواف القنطار:جدلية الإيدولوجيا والعلم، دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٥، ص٥.

<sup>٤</sup>-صلاح قلنصوة: في فلسفة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، ١٩٨٧، ص٨٣.

الجزائري 'الهوري عدي' في فصل كامل لكتاب له<sup>(1)</sup>. وعليه يتأكد أن النشأة كانت خارج الصيرورة المجتمعية ، وهنا يطرح أشكال إعادة التأصيل والمراجعة.

إن إشكالية المراجعة وإعادة الصياغة لا تعني الانخراط في جدلية المعاصرة والأصالة ، ولا تناسي الطابع الكوني والإنساني للعلوم بكل اصنافها قدر ما تعني اقتحام التراكمات المعرفية والمشاركة في إنتاجها ومن ثمة إعادة إنتاجها والإبداع فيها من خلال المراجعة الدائمة بالتناول النقدي البناء والتواصل مع اهتمامات المجتمع من خلال التدريس ، التكوين في هذه العلوم والبحث فيها.

بشئى البراديغمات جاءت الجهود في محاولة لمساءلة الواقع العربي المحلي أو الاقليمي وفقا لأطر نظرية خضعت في تراكميتها لخصوصية الفرد والمجتمع الغربي في فترات متغيرة، وبتبني أدوات منهجية خاضعة لنفس المعطيات ظنا أن المنهج لا يتأثر بالبعد الابستمولوجي للعلوم. وتعزز ذلك بالقطيعة ونقص الثقة بين الباحث الاجتماعي ومجتمعه والإنغلاق على الذات بدل الانخراط الطوعي في خدمة وتوجيه مشاريع التحديث والتنمية والتنمية المستدامة ، فمن عالم الاجتماع ومادوره في مجتمعه؟ إذن فعلم الاجتماع تضاعفت أزمته وتميز التكوين الجامعي فيه بالنقص وغلبة الطابع النظري التقليدي بعيدا عن انشغالات وهموم المجتمع بقي علم الاجتماع في حلقة مفرغة رغم وجود إرهاصات للبحوث للتأصيل ، وهذا الأمر لم يكن فيه اتفاق على أساس الموقف من الاصل الغربي لهذا العلم. وجاءت البدائل وفقا لمواقف ثلاث بين المطالب بانتهاج نفس مناهج الغرب من مبدأ تجاوز المراحل، وموقف رافض تماما للعلم على اعتباره مشروعاً غريباً لا يمت بصلة للثقافة العربية للفرد العربي ، والوقف التوفيقى ، إن صحّت تسميته ، الذي يسلم بكونية المعرفة مع اشتراط التقصي والغرلة والابقاء على ما لا يتعارض والخطوط الكبرى للشخصية العربية. فوجد مشروع علم اجتماع عربي ، علم اجتماع للوطن العربي ، علم اجتماع لعالم الثالث وأخيراً علم اجتماع إسلامي ضمن المشروع الكبير لما درج تداوله بأسلمه المعرفة.

في بحث قام بما الدكتور علي ليلة أشار إلى أن أزمة علم الاجتماع عموماً في واقعه المعاصر ترتبط بجملة من الخصائص ومن بينها الانكار الضمني لإسهامات الحضارة العربية والإسلامية في التراكم المعرفي وإقصائهم من دورة التشكل المعرفي بالرغم من العثور على اعتماد العلماء الغرب على التراث الفكري العربي من دوركايم الى فيبر بل وحتى ديكايرت الذي تأثر واستشهد بأعمال الفيلسوف أبو حامد الغزالي ، مستشهداً بمقال نشر في جريدة الاهرام ٣٠-٠٧-١٩٧٦ على ضوء انعقاد أحد ملتقيات الفكر الاسلامي.

أن تمجيد الذات الاوروبية ethnocentrisme تجلّى في البحث كذلك حيث يتجلّى العلم الغربي بصفة الهيمنة والكونية كنموذج وحيد لا بديل له ، وليس أدلّ على ذلك مما تطلّعنا به كتابات عن نهاية التاريخ ومشاريع ما بعد الحداثة ...فرنسيس فوكوياما وصموئيل هنجتون.<sup>2</sup>

- المواقف من العولمة بين الرفض و القبول و مصداقية العلوم الاجتماعية مع تسارع التغيرات وصعوبة التحكم والتنبؤ:

على الرغم من أن بلدان الوطن العربي كانت في منى عن أزمة ٢٠٠٧ التي لا زال العالم المتقدم يجرّ تبعاتها ، إلا أنه يواجه تحديات جاءت بما ظاهرة العولمة بكل أشكالها وتحدياتها الاقتصادية ، الثقافية والسياسية وغيرها.

<sup>1</sup> -Lahouari Addi : Algérie, chroniques d'une expérience postcoloniale de modernisation, barzgh, alger, 2012, 179-188.

<sup>2</sup> -علي ليلة: مشروع بناء علم اجتماع منظور إسلامي، ص ١٢٠-١٢٩

ويطلعنا التراث النظري ذي الصلة بالظاهرة ، على تعاريف كثيرة لا يكاد الاتفاق عليها ومن بينها " العولمة تمثل مرحلة متقدمة من مراحل تطوّر الحضارة الرأسمالية وتسعى إلى تصدير القيم والمؤسسات والثقافات التي ولّدتها هذه الحضارة إلى المجتمعات والثقافات الأخرى ، ويتمثل ذلك في سياسات الانفتاح التحرّري والاقتصاد العالمي ، من خلال ما تلعبه المؤسسات الاقتصادية والتجارية من دور مهم في تسويق العولمة وحث الدول على إزالة القيود التجارية والموانع الثقافية سعياً لإزالة الحدود المجتمعية الفاصلة ، وفرض نموذج محدّد من الحياة الذي تفرزه الحضارة الغربية بهدف الهيمنة والسيطرة على العالم"<sup>(١)</sup>.

ويعتّب أحد الباحثين قائلاً " فعلى كثرة التعاريف التي تطلق على العولمة ، فإنه لا يبقى أمامنا غير تعريف واحد لا يحتاج إلى جهد كبير للحاق به ، فالعولمة هنا تعني الامركة بكل وضوح".

كما عرفها آخر أنها تعني جعل العالم مجالاً لممارسة النشاطات المتعددة دون قيود"<sup>(٢)</sup>

وفي ظل تعاظم الهيمنة العالمية للشركات العابرة للقارات، في ظل تزايد اقتحام تكنولوجيات الاعلام والاتصال لحياتنا، تقف مجتمعاتنا العربية بموروثها الثقافي والحضاري أمام إشكالية الخصوصية كما أشار لذلك الباحث 'حيدر إبراهيم' رئيس سابق للجمعية العربية، الذي يرى في ذلك تحدياً كبيراً في عالم بات النسبي ثابتته الوحيد بل التشكيك في كل ما حولنا نظراً لسرعة التغيرات

وفي طرح جميل ، يرى الباحث أن مفهوم الخصوصية في البحوث الاجتماعية تعني العمل على تبيئة المفاهيم مع الحفاظ على الابتكار والابداع في ما لم يتم التعرض له من قبل الآخر على اساس الاختلاف في الأنساق الداخلية والمحلية

وكما يرى مؤسسه، فعلم الاجتماع لم يكن ليولد إلا في مجتمعات تتساءل عن ذاتها باحثة في المسلمات والبداهيات التي صنعها الانسان وبقوت متأصلة في أمتط التفكير والممارسات .وعلى عكس المجتمعات العربية المتسمة بالوثوقية وحالة من الجمود على الرغم من وجود الكثير من التساؤلات التي يكمن أن تكون مجالاً واسعاً للاجتهد الفكري والمقاربة المنهجية للواقع

وتعد ظاهرة العولمة ذات تأسير على العلوم الاجتماعية في عمومها بتعقيد الحياة الاجتماعية مما استجبت الانتقال من التخصصات الدقيقة الى التداخل بين العلوم interdisciplinary لأن علم الاجتماع مطالب بالتعامل مع الفرد العالمي والاقتراب منه لتحديد معالم الخصوصية الحضارية وتمييزها عن ضروريات العولمة والكونية"<sup>(٣)</sup>

#### خلاصة:

كما يقول 'باشلار': العلم، كل علم في بحثه عن الاكتمال ، وكذلك من حيث المبدأ عدو للرأي ، لأن الرأي يسيء التفكير فهو لايفكر، وإنما يترجم الحاجات والميول الى معارف ، ويشير الى الاشياء بمنافعها ، فيحجب بذلك نفسه عن معرفتها ، فالرأي يشكل العائق الاول الذي على العلم تجاوزه. فالروح العلمية تمنعنا من تكوين أي رأي في مسائل لا نفقهها، ولا نعرف كيف نصوغها صياغة واضحة ، ولا بد من أن نجد طرح المشكلات ، فالجس الاشكالي هو العلامة الحقيقية على الروح العلمية الحققة.

١- عبد الفتاح على الرشدان: العولمة واتجاهات سيادة الدولة القطرية في الوطن العربي ، مجلة شؤون عربية، العدد ١٠٧، سبتمبر ٢٠٠١، ص ٧٣-٧٤

٢- عبد الرشيد عبد الحافظ: الاثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل معالجتها، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٠-١١

-حيدر إبراهيم: النسبي والعام في علم اجتماع المجتمعات العربية ملامح المستقبل، أوراق الشوق الأوسط، ص ١٢-٢٤

قائمة المراجع بالعربية:

- علي غربي: علم الاجتماع والثنائيات النظرية، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٧.
- علي ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة-دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩١.
- محمد علي محمد : المفكرون الاجتماعيون: قراءة معاصرة لأعمال خمسة من أعلام علم الاجتماع الغربي ، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢.
- محمد علي محمد: تاريخ الفكر الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.
- عبد الرشيد عبد الحافظ: الآثار السلبية للعولمة في الوطن العربي وسبل مواجهتها، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥.
- عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مكيبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٧.
- صلاح قلنسوه: في فلسفة العلوم الاجتماعية، المكتبة الانجلوالمصرية، القاهرة، ١٩٨٧.
- سيرغي كارا مورزا: جدلية العلم والايديولوجيا، ترجمة توف القنطار، دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٨.
- صلاح الدين شروخ: مدخل في علم الاجتماع، دار العلوم، عنابة، الجزائر، ٢٠٠٥.
- عبد الفتاح على الرشدان : العولمة واتجاهات سيادة الدولة القطرية في الوطن العربي ، مجلة شؤون عربية، العدد ١٠٧، سبتمبر ٢٠٠١.

Liste bibliographique en français :

- Philippe riutort : **précis de sociologie**, puf, France, 2004.
- Roberto Miguez : **P'émergence de la sociologie**, presse de l'université d'Ottawa, 1993.
- Bernard Valade : **introduction aux sciences sociales**, puf, paris, 1996.
- Raymond Aron : **les étapes de la pensée sociologique**, Gallimard, paris, 1967.
- Lahouari Addi : **Algérie chroniques d'une expérience postcoloniale de modernisation**, barzakh, 2012.
- Madeline Grawitz : **méthodes des sciences sociales**, Dalloz, paris.
- Nicolas Brejon Lavergnée : **traité d'économie politique, histoire, doctrines, théories**, ellipses, 1995.



## واقع البحوث النفسية في الجامعات الجزائرية: دراسة تحليلية لعينة من الرسائل العلمية في علم النفس

د / سامية ابريغم / جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي (الجزائر)

### الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع البحوث النفسية في الجامعات الجزائرية، وشمل التحليل ٥٢ رسالة علمية (ماجستير ودكتوراه) في علم النفس منجزة على مستوى جامعتي باتنة وقسنطينة وسطيف.

وبينت النتائج أن أكثر الموضوعات التي اهتمت بها البحوث كانت: العنف، الأمراض السكوسوماتية، كما بينت النتائج أن الأبعاد الأكثر قوة في البحوث كانت وضوح عناوين البحوث ومناسبتها مع المحتوى والمقدمة ومشكلة البحوث ومراجعة أدبيات البحث، أما الأبعاد التي كانت الأكثر ضعفا فهي إجراءات الدراسة، وتحليل البيانات وتفسيرها، كما اتضح أن العلاقة بين البحوث النفسية ومشكلات المجتمع الجزائري قوية.

### The reality of psychological research in Algerian universities

#### (An analytical study of a sample of Theses in Psychology)

#### Abstract:

This study surveyed Algerian psychological research, A total of 52 theses of psychology's doctoral and master closed at the level of the universities of Batna, Constantine, Setif.

The results indicated that most commonly addressed special education categories were: Violence, Psychosomatic diseases, The results also revealed the strongest dimensions in these studies were: research title clarity and consistency with content.

The weakest dimensions were: using statistical methods to control variability and procedures and interpretation. As it turns out that the relationship between psychological research and the problems of Algerian society strong.

## مقدمة:

يعد البحث العلمي من أهم المظاهر المميزة لعصرنا الحالي، فهو عماد كل تخطيط وعصب كل تنمية فبواسطته يتم وضع خطط التنمية على أسس سليمة ومتينة.

فالبحث العلمي هو حصيلة مجهود منظم يهدف إلى الإجابة عن تساؤل أو مجموعة من التساؤلات المتصلة بموضوع ما، متبعاً في ذلك طرائق خاضعة لقواعد<sup>1</sup>.

وللبحث العلمي أهداف عديدة نذكر منها مايلي :

- ١ - التوصل إلى حل المشكلات بطريقة نظامية.
- ٢ - التوصل إلى ابتكارات حديثة في مجال التخصص .
- ٣ - الوصول إلى نتائج يمكن تقنينها وتعميمها وتنفيذها.
- ٤ - التوصية باتخاذ إجراءات مناسبة لتنفيذ النتائج التي تم التوصل إليها<sup>2</sup>

ولقد اتسع نطاق البحث العلمي في هذا العصر إلى جميع أصناف المعرفة، من علوم دقيقة وطبيعية إلى العلوم الانسانية والاجتماعية مثل علم النفس، هذا العلم الذي طالما أكدت الأدبيات النظرية والدراسات الميدانية على أهمية أن يستند إلى البحث العلمي .

فالبحث النفسي هو الدراسة الموضوعية للظواهر السلوكية لدى الإنسان بهدف الوصول إلى تنظيم المعرفة السيكولوجية في أنساق نظرية تتسم بالاتساق والدقة والصدق، ويتميز البحث النفسي باستخدام عمليات خاصة لجمع المعلومات والبيانات عن الظواهر السلوكية وتصنيفها واستخدام مفاهيم محددة لتفسير هذه المعلومات والبيانات وفقاً لما هو متوفر من معرفة علمية نظرية أو تطبيقية<sup>3</sup>

ويعتبر البحث العلمي في علم النفس نشاط هادف ذو أهمية شأنه شأن البحوث في بقية العلوم والتخصصات، فهو يسعى إلى تطوير المعارف النفسية سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، كما أن له مهمات عديدة نذكر منها:

- ١ - حل مشكلة سلوكية أو الإجابة عن سؤال سيكولوجي محير.
- ٢ - تنظيم المعرفة السيكولوجية في أنساق نظرية تتسم بالاتساق والصدق .
- ٣ - تعديل ما هو قائم من المعلومات وإضافة معلومات جديدة.
- ٤ - استكمال النقص في المعلومات والأفكار والحقائق والتعميمات.
- ٥ - نقل الأفكار من سياقها الأصلي إلى سياقات جديدة.
- ٦ - تنفيذ ما هو قائم من نظريات أو مفاهيم.
- ٧ - إنتاج معرفة جديدة من خلال إدراك ارتباطات جديدة وحلول أصلية للمشكلات.

<sup>1</sup> - عريفيج وآخرون، سامي (١٩٩٩). في مناهج البحث العلمي وأساليبه (ط.٢)، عمان: دار المجدلاوي، ص٢٧.

<sup>2</sup> - العايدي، محمد عوض. (٢٠٠٥) . إعداد وكتابة البحوث والرسائل الجامعية مع دراسة عن مناهج البحث، القاهرة: دار الشروق، ص٢٢.

<sup>3</sup> - السيد، عبد الحليم محمود. (١٩٩٠). علم النفس العام (ط.٣)، القاهرة: مكتبة غريب، ص١٨٠.

## ٨ - تطوير تطبيقات يستفيد منها الإنسان في حل مشكلات سلوكية قائمة<sup>1</sup>

علاوة على ذلك فالباحث العلمي الجيد في ميدان علم النفس يساهم في التحقق من فاعلية المناهج والأساليب، وتطوير المعرفة حول القضايا المهمة، وتقييم محتوى البرامج والخدمات المقدمة، كذلك فالباحث ضروري إذا كان علم النفس يضيفي المشروعية على ممارسة الشخصية والعلاجية<sup>2</sup>.

ولقد أخذ الاهتمام بطبيعة البحوث العلمية في علم النفس أشكالاً متنوعة، منها التحليل الكمي للأدبيات البحثية وذلك ما يعرف بدراسات تحليل المحتوى، فقد حرص العديد من الباحثين والأكاديميين على تحليل الدراسات والأبحاث الخاصة بعلم النفس، وفحص علاقتها بالمجتمع ومن الأهداف المهمة لهذا النوع من الدراسات تقييم نوعية البحوث التي يتم تنفيذها واقتراح استراتيجيات لتحسينها وتفادي الأخطاء الواردة فيها، ومحاولة الاستفادة منها في خدمة المجتمع والرقي به.

لذلك انبثقت فكرة الدراسة الحالية لمراجعة وتحليل عدد من البحوث النفسية في الجزائر وذلك من أجل التعرف على واقعها ومدى جودتها، من خلال دراسة عينة من الرسائل العلمية (الماجستير/ دكتوراه) المنجزة في بعض الجامعات الجزائرية.

### مشكلة الدراسة :

تعتبر بحوث الماجستير والدكتوراه من أرقى أنشطة البحث العلمي في الجامعة بعد، لذلك ينبغي أن تنجز على مستوى عال علمياً ومنهجياً، وتتطلب تناول موضوعات على مستوى عال من الجودة والأهمية، من الناحية النظرية والتطبيقية وتتسابق الجامعات في العالم من أجل فتح أقسام خاصة بالدراسات العليا ، بل حتى أن هناك جامعات تخصص كليات قائمة بذاتها يطلق عليها كليات الدراسات العليا ، كما تعتبر البحوث على مستوى مرحلتي الماجستير والدكتوراه بحوث للتكوين والتدريب واكتساب الخبرة ، فهي أول خطوات في عالم البحث العلمي، لدى يفترض أن تقدم بحوثاً جيدة وراقية سواء من الناحية العلمية والمنهجية الأمر الذي يؤدي إلى تطور وازدهار البحث العلمي، أو سواء بالنسبة للمساهمة في حل مشكلات المجتمع وخدمته ومن ثمة تطوره وتمكينه من مواكبة التطورات والابتكارات.

فلا يجوز أن ينظر للبحث العلمي على أنه ترف علمي أو ذهني، أو بلا هدف مقصود لأن في ذلك تهميشاً له، وللدور الذي يلعبه في تقدم الأمم والشعوب، ويبرز هذا من خلال أهمية البحث العلمي وأهدافه، فالبحث العلمي لا بد أن يكون مدفوعاً بفكرة تدفعه، فامن دون فكرة محرّكة لا يمكن أن ينهض البحث العلمي<sup>3</sup>

ولما كان الغموض يكتنف واقع البحوث النفسية في العالم العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، نتيجة قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ، فقد تولدت لدى الباحثة رغبة في تحليل محتويات البحوث النفسية من حيث المواضيع التي تناولتها وجودتها وعلاقتها بالمشكلات التي يعاني منها المجتمع المحلي من خلال انتقاء عينة من البحوث الجامعية سواء على مستوى مرحلة الماجستير أو الدكتوراه في جميع تخصصات علم النفس المنجزة في عدة جامعات جزائرية، حيث تسعى الدراسة الحالية للإجابة على الأسئلة التالية :

## ٩ - ما هي المواضيع الأساسية للرسائل العلمية (ماجستير/دكتوراه) في الجامعات الجزائرية؟

<sup>1</sup> - معمريّة، بشير. (٢٠٠٧). بحوث ودراسات متخصصة في علم النفس. الجزء الأول، الجزائر : منشورات الجبر، ص. ١١٠-١٢.

<sup>2</sup> - Kauffman,J.(1993).How we might achieve the radical reform of special éducation , Exceptional children ,Vol60,P08

<sup>٦</sup> - البرغوثي، عماد أحمد، و أبو سمر، محمود أحمد .(٢٠٠٧).مشكلات البحث العلمي في العالم العربي .مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) ص.ص.١١٣٤-١١٣٥.

- ٢ – ما مدى تحقق مؤشرات الجودة في بحوث علم النفس على مستوى رسائل (الماجستير/الدكتوراه) في الجامعات الجزائرية؟  
٣ – إلى أي مدى ترتبط بحوث علم النفس على مستوى رسائل (الماجستير/الدكتوراه) بمشكلات المجتمع الجزائري؟.

#### أهداف الدراسة :

- ١ – التعرف على مواضيع البحوث النفسية في الجزائر من خلال عينة من رسائل (الماجستير/الدكتوراه).  
٢ – الكشف عن جودة البحوث النفسية في الجزائر من خلال عينة من رسائل (الماجستير/الدكتوراه).  
٣ – الكشف عن طبيعة العلاقة بين مواضيع البحوث النفسية التي تناولتها عينة من رسائل (الماجستير/الدكتوراه) المنجزة في الجامعة الجزائرية وبين المشاكل المنتشرة في المجتمع الجزائري.

#### أهمية الدراسة :

- ١ – الارتقاء بالبحوث المختصة في علم النفس على اختلاف تخصصاته .  
٢ – إلقاء الضوء على واقع البحوث النفسية في الجزائر.  
٣ – تنمية مهارات التفكير العلمي لدى الطلبة والباحثين المختصين في علم النفس ، من خلال عرض إيجابيات وسلبيات عينة من مذكرات الماجستير للاستفادة من قوتها وتفادي الأخطاء التي ارتكبت أثناء إنجازها.  
٤ – لفت انتباه المختصين في علم النفس إلى وجوب تناول موضوعات بحثية ذات صلة بالمجتمع الجزائري للمساهمة في تطوره.

#### تحديد المصطلحات:

تتضمن هذه الدراسة المصطلحات التالية:

#### ١ – البحث النفسي:

هو مجموعة الأساليب البحثية التي يتبعها العلماء سعياً لاكتشاف المتغيرات السيكولوجية<sup>1</sup>

#### ٢ – جودة البحوث :

هي درجة تحقق جملة من المؤشرات المستخدمة للحكم على نوعية الدراسات، وفي الدراسة الحالية سنعتمد على المؤشرات التي حددها كل من بوليت وبيك

(Polit,Becke,2003) كالتالي:

- ١-عنوان الدراسة، ٢ – المقدمة، ٣ – مشكلة البحث، ٤ – الدراسات السابقة، ٥- تصميم البحث،  
٦ – المجتمع والعينة، ٧- إجراءات جمع المعلومات، ٨ – الطرق والإجراءات، ٩ – تحليل البيانات .  
١٠ – التفسيرات والتوصيات<sup>1</sup> ١ – المشكلات العملية، ٢ – الأبعاد الأخلاقية<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - معميرة، بشير، مرجع سابق، ص ١٠.

### ٣ - علاقة البحوث بمشكلات المجتمع الجزائري :

يقصد بها في الدراسة الحالية مدى ارتباط المشكلات البحثية في علم النفس التي تناولتها عينة من رسائل (الماجستير/ الدكتوراه). المنجزة في الجامعات الجزائرية بالمشكلات التي يعاني منها المجتمع الجزائري.

اجراءات الدراسة الميدانية :

منهج الدراسة :

تم استخدام منهج تحليل المحتوى كمنهج وأداة في هذه الدراسة، وذلك بجمع المعلومات حول عينة من رسائل (الماجستير/ الدكتوراه) المنجزة في بعض الجامعات الجزائرية من أجل التعرف على مواضيعها وجودتها ومدى ارتباطها بانشغالات المجتمع الجزائري.

عينة الدراسة :

تناولت هذه الدراسة عينة من رسائل (الماجستير/ الدكتوراه) المختصة في علم النفس على اختلاف التخصصات المنجزة خلال الأعوام ٢٠١٣-٢٠٠٩ في أقسام علم النفس وعلوم التربية في جامعتي كل من قسنطينة وباتنة وسطيف، ولقد بلغ عدد هذه المذكرات (٥٠) مذكرة، ولقد تم اختيارهم وفق طريق العينة العرضية .

١ - عرض النتائج:

\* النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الأول: للإجابة على السؤال الأول تم استخراج نسبة المواضيع البارزة التي تم التطرق إليها على مستوى هذه العينات من مذكرات الماجستير المتخصصة في علم النفس على اختلاف فروعها، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (٠) : يوضح مواضيع عينة من رسائل (الماجستير/ الدكتوراه) المختصة في علم النفس.

| النسبة | التكرار | المواضيع                              |
|--------|---------|---------------------------------------|
| ٧.٤%   | ٠٤      | الصدمة النفسية                        |
| ٥.٥%   | ٠٣      | الشخصية                               |
| ٥.٥%   | ٠٣      | مشكلات المراهقة                       |
| ٧.٤%   | ٠٤      | الإعاقة (الحركية ، البصرية ، الفكرية) |
| ٨.١%   | ٠٨      | الأمراض السيكوسوماتية                 |
| ٣.١%   | ٠٢      | نقص الانتباه / فرط النشاط             |
| ١٦.٦%  | ٠٩      | العنف                                 |
| ٣.١%   | ٠٢      | المواطنة                              |
| ١١.٥%  | ٠٦      | الاتجاهات / التصورات الاجتماعية       |
| ٩.٦%   | ٠٧      | المشكلات التعليمية / الجامعة          |

٨ - الخطيب، جمال (٢٠١٠، كانون الأول). البحوث العربية في التربية الخاصة (١٩٩٨-٢٠٠٧): تحليل لتوجهاتها، وجودتها، وعلاقتها بالممارسات الميدانية. المجلة الأردنية في العلوم التربوية، ٦(٤)، ص ٢٨٧.

|              |    |       |
|--------------|----|-------|
| الضغط النفسي | ٠٦ | ١١.٥% |
| المجموع      | ٥٤ | %100  |

يبين الجدول رقم (٥) توزيع البحوث النفسية في عينة من رسائل (الماجستير/ الدكتوراه) المختصة في علم النفس حسب المواضيع التي تناولتها حيث يتضح من الجدول أن أكثر الموضوعات التي حظيت بالاهتمام في عينة بحوث علم النفس المنجزة في جامعتي كل من قسنطينة وباتنة وسطيف كانت المواضيع المتعلقة بالعنف (العنف المدرسي، الاغتصاب، الكتابات الحاطية، العنف ضد المرأة... الخ) حيث بلغت نسبتها (١٦.٦%) من مجموع عينة رسائل (الماجستير/ الدكتوراه) التي تم تحليلها، يليها البحوث الخاصة بالأمراض السيكوسوماتية (الداء السكري، الأمراض الجلدية، نقص المناعة...) والتي بلغت نسبتها (١٤.٥%).

## ٢ - النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثاني :

للإجابة على السؤال الثاني تم تحليل البحوث، حيث تم تقويم البحوث وفق معايير الجودة التي تم تحليلها سابقا في العنصر الخاص بتحديد المصطلحات وفق جملة من المؤشرات والتي حددها كل من (بوليت وبيك، ٢٠٠٩)، ومدى ملائمة كل من الأبعاد في الدراسات النفسية المنجزة في رسائل (الماجستير/ الدكتوراه)، ويبين الجدول رقم (٥) النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الخصوص:

| المؤشرات   | نعم     |        | لا      |        | نوعاما  |        |
|--|---------|--------|---------|--------|---------|--------|
|  | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| ١ - عنوان البحث : هل يعكس العنوان محتوى البحث بدقة ووضوح.  | ٢٣      | %57.5  | ١٤      | %35    | ٣       | %7.5   |
| ٢ - المقدمة: هل كانت المقدمة واضحة وموجزة وقدمت فقراتها بشكل سلس ومنطقي  | ٢٦      | %65    | ٦       | %15    | ٥       | %12.5  |
| ٣ - مشكلة البحث: هل تمت صياغة مشكلة البحث بلغة واضحة ومحددة وقابلة للتحقق العلمي، وقدم الباحث مبررات مقنعة لأهميتها. | ٢٢      | %55    | ١٣      | %32.5  | ٥       | %12.5  |
| ٤ - تصميم البحث: هل تم توضيح تصميم البحث بشكل دقيق وتم تعريف المتغيرات بوضوح   | ١٦      | %40    | ١٣      | %32.5  | ١١      | %27.5  |
| ٥ - مراجعة أدبيات: هل كانت المراجعة وافية وحديثة وغير منحازة ومنظمة واستخدمت مصادر أولية كافية .                     | ٢٥      | %62.5  | ١٢      | %30    | ٣       | %7.5   |
| ٦ - المجتمع والعينة: هل تم تحديد ووصف مجتمع  | ١٢      | %30    | ١٣      | %32.5  | ٢٥      | %62.5  |

|    |       |    |       |    |       |  |
|----|-------|----|-------|----|-------|--|
|    |       |    |       |    |       | الدراسة، وتم وصف طريقة اختيار عينة الدراسة بشكل واضح.  |
| 10 | 25%   | 11 | 27.5% | 19 | 47.5% | ٧- اجراءات جمع المعلومات: هل تم وصف اجراءات جمع المعلومات بوضوح وتم تقديم معلومات كافية عن صدق وثبات الأدوات، ووضع الباحث الأدوات التي استخدمها لجمع المعلومات.  |
| 08 | 20%   | 10 | 25%   | 22 | 55%   | ٨- الطرق والإجراءات: هل تم توضيح الطرق والاجراءات التي استخدمت في البحث بوضوح مما يسمح بتكرار الدراسة.   |
| 05 | 12.5% | 11 | 27.5% | 25 | 62.5% | ٩- تحليل البيانات: هل تم تقديم قدر مناسب من المعلومات الإحصائية، وكانت الجداول المستخدمة لتلخيص النتائج واضحة ومعنونة بشكل سليم وكان الباحث موضوعيا في عرض نتائج   |
| 9  | 22.5% | 8  | 20%   | 23 | 57.5% | ١٠- التفسيرات والتوصيات: هل راعى الباحث في تفسيراته للنتائج محددات تصميم البحث الذي استخدمه، وتمت الإشارة إلى التفسيرات البديلة المحتملة للنتائج، وكانت التوصيات مبررة في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، وكانت التعميمات مبررة على ضوء العينة المختارة. |
| 14 | 35%   | 16 | 40%   | 10 | 25%   | ١١- هل بين الباحث الصعوبات العملية التي واجهها في تنفيذ بحثه؟  |
| 8  | 20%   | 12 | 30%   | 20 | 50%   | ١٢- الاعتبارات الأخلاقية: هل راعى الباحث المبادئ الأساسية لتنفيذ البحوث الأساسية؟  |

يتضح من الجدول رقم (٠٢) أن الأبعاد التي حصلت على أعلى التقديرات في بحوث علم النفس على مستوى عينة من رسائل (المجستير/ الدكتوراه) كانت: عنوان البحث والمقدمة ومشكلة الدراسة ومراجعة أدبيات البحث أما الأبعاد التي حصلت على أدنى التقديرات فهي طرق والإجراءات التي تمت بها الدراسة وتحليل البيانات والتفسيرات، حيث كان هناك إخفاق في اختيار العينة سواء من ناحية العدد المناسب، أيضا عدم إيضاح الأساليب الإحصائية المستخدمة، كما أن الجداول الخاصة بعرض النتائج غير منظمة وواضحة إما لا يوجد لها ترقيم أو هناك خلط في الترتيب أو أنه لا يوجد لها عنوان أصلا، وغير متبوعة بقراءة واضحة وسليمة (أي غياب التعليق على النتائج المجدولة)، كما أن الباحثين لم يقدموا تفسيرات متعمقة بل مجرد مقارنتها بدراسات سابقة أخرى.

### ٣ - النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثالث:

للإجابة على السؤال الثالث من الدراسة، حاولت الباحثة جمع معلومات عن العلاقة بين بحوث علم النفس والمشاكل التي يعاني منها المجتمع الجزائري، ومدى اهتمام الباحثين في مجال علم النفس بالتعاون مع الممارسين في الميدان، ومدى إطلاع هيئات المجتمع على البحوث العلمية ومدى الفائدة التي يجنونها منها في إيجاد حلول فعالة للمشاكل التي يعاني منها المجتمع، ولتحقيق ذلك أجري تحليل للبحوث، حيث تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول رقم (٠٣) كالآتي:

جدول رقم (٠٣): يوضح العلاقة بين البحوث النفسية والمشاكل التي يعاني منها المجتمع الجزائري

| علاقة ضعيفة |         | علاقة قوية |         | الأبعاد  |
|-------------|---------|------------|---------|--|
| النسبة      | التكرار | النسبة     | التكرار |  |
| ٦.٢٩%2      | ١٦      | ٣.٧٧%      | ٣٨      | ١ - مامدى استناد الباحثين في ميدان علم النفس في تحديدهم لبحوثهم بالمشكلات المنتشرة في الجزائر.   |
| ٨٨.٥٨%      | ٤٨      | ١.١٥%1     | ٦       | ٢ - مامدى اهتمام الباحثين في علم النفس بالتعاون مع أصحاب القرار لتنفيذ ماتوصلوا إليه في البحوث من أجل إيجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها المجتمع الجزائري. |

يبين الجدول رقم (٠٣) أن هناك علاقة ارتباطية قوية بين البحوث المنجزة في علم النفس على مستوى عينة من بحوث (المجستير/ الدكتوراه) وبين المشكلات المتواجدة في المجتمع الجزائري، من ناحية أخرى يتضح أن هناك ضعف في اهتمام الباحثين في علم النفس بالتعاون مع أصحاب القرار لتنفيذ ماتوصلوا إليه من نتائج لتطبيقها في الميدان والتوصل إلى وضع حلول للمشاكل المنتشرة في المجتمع الجزائري.

## مناقشة النتائج:

### مناقشة النتائج الخاصة بالإجابة على السؤال الأول:

بالنسبة لأهم المواضيع التي تم تناولها من خلال الباحثين على مستوى كل من مرحلة الماجستير ومرحلة الدكتوراه في علم النفس وحسب النتائج المتوصل إليها عن طريق التحليل والموضحة في الجدول رقم (٥) يتبين أن البحوث على مستوى رسائل (الماجستير/الدكتوراه) في علم النفس في كل من جامعتي قسنطينة وباتنة وسطيف تناولت موضوعات مهمة ومتنوعة إلا أنه يلاحظ أن هذه البحوث لم تتناول متغيرات نفسية مهمة للدراسة كالبرامج العلاجية للتخلص من الاضطرابات النفسية أو المشاكل الاجتماعية بل أكثر الباحثين تناول العلاقات السببية أو الآثار أي لم يتطرقوا إلى الحلول، أيضا يتضح أن الباحثين تجنبوا تناول بعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع الجزائري أو ما يطلق عليها اسم الطابوهات فإلى حد الآن لم يتم التطرق إلى هذه الأخيرة بصفة صريحة ووضع لها حلول مثل زنا المحارم، الأمهات العازبات، الأطفال الغير شرعيين، السادية، السرقة، التسول... إلخ.

أيضا نلاحظ تجنب الباحثين للموضوعات التي تتطلب دراسات نقدية فمعظمها دراسات تناولت العلاقات السببية أو مواضيع مقارنة والابتعاد عن الدراسات التجريبية، وقد يعود ذلك إلى ضيق الوقت المحدد خاصة لانجاز مذكرات الماجستير، أو لوجود نزعة لدى الأساتذة المشرفين لتشجيع طلبتهم على تنفيذ دراسات وصفية أو دراسة حالة إيمانا منهم بأن العلوم الانسانية والاجتماعية لا يصلح فيها التجريب.

### مناقشة النتائج الخاصة بالإجابة على السؤال الثاني:

من حيث مراعاة البحوث النفسية الجزائرية على مستوى رسائل (الماجستير/الدكتوراه) فقد بينت النتائج أن الأبعاد الأكثر قوة في البحوث التي تم تحليلها والإطلاع عليها تمثلت في صياغة العنوان بطريقة جيدة وبلغة سليمة بشكل يعكس مضمونه، كذلك المقدمة اتسمت بالوضوح، أما بالنسبة لتحديد مشكلة البحث فلم يصب العديد من الباحثين في تحديدها بالشكل المطلوب فأحيانا تصاغ على هيئة سؤال غامض ويجمع بين النقيضين مثلا حول ظاهرة اضطراب سلوكي، وهذا خطأ كبير لأن تحديد المشكلة هو أساس أي بحث، فلا يعقل أن ينجز بحث من طرف باحث هو أصلا عاجز عن تحديد المشكلة بشكل واضح ومفهوم.

أما الأبعاد التي كانت الأكثر ضعفا فهي كانت طريق اختيار العينات فكانت معظمها عينات قصدية

أو عرضية، وأن العديد من الدراسات لم يقدم الحد الأدنى من المعلومات الديموغرافية عن أفراد الدراسة، ولا عن سبب اختيار نوع عينة دون سواها، مما يشكل ضعفا منهجيا ملحوظا ويجعل من الصعوبة تعميم النتائج والاستفادة منها في الميدان، أيضا معظم العينات كانت من طلاب الجامعة وبعض المراهقين والأطفال وانعدام عينات المسنين... إلخ، كما امتازت العينات بصغر الحجم بالرغم من إمكانية أن تكون العينة أكبر.

وبينت النتائج أن البحوث التي تم تحليلها لا تستخدم أساليب متنوعة لجمع البيانات فالأدوات تكاد تقتصر على الاختبارات النفسية والاستبيانات، أما باقي أدوات جمع المعلومات فهي تكاد تكون نادرة، وحتى عند استخدام الاختبارات فالباحثين لا يوضحون الطريقة التي تم اتباعها من أجل التأكد من الخصائص السيكومترية (الصدق والثبات)، كما أن غالبية البحوث التي تم توضيح فيها ذلك فإنهم أتبعوا الصدق الظاهري من خلال الاستعانة بلجنة تحكيم كذلك الحال بالنسبة للتأكد من ثبات الأداة أي مدى الثقة في النتائج التي

توفرها الأداة فمعظمهم اعتمدوا على طريقة حساب معامل الاتساق الداخلي، وفي الحقيقة يعود ذلك إلى عدم تمكن الباحثين من مبادئ القياس النفسي والإحصاء.

أيضا يتضح من خلال تحليل البحوث النفسية عدم تمكن الباحثين من تقديم تفسير واضح وشامل واعتمادهم إلا على المقارنة بين نتائج الدراسات السابقة من ناحية الاتفاق أو عدم الاتفاق، وعدم استغلال الجانب النظري في التفسير وكأنه أنجز لسد ثغرة في البحث أو ترف علمي فقط.

### مناقشة النتائج الخاصة بالإجابة على السؤال الثالث :

من حيث علاقة البحوث النفسية على مستوى رسائل (الماجستير/ الدكتوراه) والمشكلات التي يعاني منها المجتمع الجزائري اتضح أن هناك علاقة قوية بارتباط المواضيع بمشكلات المجتمع الجزائري المنتشرة على الأقل في الفترة التي تم فيها إجراء البحوث، وهذا الأمر إيجابي لأنه سيساهم في تطوير وتقييم المجتمع المحلي ومن ثمه الرقي به، فمثلا تناولوا موضوع الصدمة النفسية هذه الأخيرة المنتشرة في مجتمعنا خاصة بالعشرية السوداء التي مرت بها الجزائر أيضا ظاهرة العنف التي لم تسلم منها أي فئة عمرية من فئات المجتمع المحلي، أيضا تناول بعض مشكلات المراهقين ومحاولة لفت الانتباه إلى حاجاتهم التي أدت إلى هذه المشكلات، أيضا التطرق إلى موضوع بالغ الأهمية ألا وهو الأمراض السيكوسوماتية التي أصبحت منتشرة بشكل كبير في الجزائر نتيجة الضغوطات العديدة التي يعاني منها الفرد الجزائري خاصة في العصر الذي يمتاز بتسارع الوتيرة وكثرة المتطلبات وإرتفاع مستوى الطموح والرغبة في مواكبة العالم المتطور، وكلها تناولت مواضيع تصب في البحث في مشكلات وانشغالات منتشرة لدى أفراد المجتمع المحلي.

إلا أن مدى اهتمام الباحثين في علم النفس بالتعاون مع أصحاب القرار لتنفيذ ما توصلوا إليه من البحوث من أجل إيجاد حلول فعالة تساهم في حل المشكلات وخدمة أفراد المجتمع الجزائري هو اهتمام ضعيف، فمعظم الباحثين من خلال تحليل هذه العينة من البحوث النفسية في مرحلة الماجستير لم يتطرقوا إلى تقديم حلول موجهة إلى الجهات المعنية من أجل الاستفادة منها في الميدان.

وعلى كل تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات عديدة أجريت في هذا المجال نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر كل من دراسات:<sup>1</sup>(Vaughn,S ,Klinger, J,Hughes,M,2000)

والتي أشارت نتائجها إلى وجود فجوة كبيرة بين النتائج التي تقدمها البحوث العلمية في ميدان علم النفس والممارسات العلمية لهذه النتائج.

وقد تعود هذه الفجوة حسب الباحثة لأسباب عديدة منها ما يتعلق بالباحثين أنفسهم أو للظروف المحيطة بهم أو لاختلاف أهدافهم مع أهداف أصحاب القرار، أو لعدم اهتمام الجهات المسؤولة، أو تعود إلى عدم قابلية التوصيات المقترحة في البحوث إلى التطبيق، لذلك فمعظم ما توصلت إليها بحوث مرحلتي الماجستير والدكتوراه على مستوى الجامعات الجزائرية في علم النفس يبقى على مستوى المكتبات لهذه الأسباب وغيرها.

### التوصيات:

على ضوء ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج يمكننا أن نتقدم بالتوصيات التالية:

<sup>1</sup> - Vaughn,S ,Klinger, J,Hughes,M,(2002).Sustainability of research-based practices Exceptional children ,66, P164.

- ١ - توجيه البحوث المستقبلية نحو فئات عمرية أخرى نذكر منها المسنين هؤلاء الفئة التي لم تنال نصيبا كافيا من الدراسة في المجتمع الجزائري، أيضا تسليط الضوء على فئة الشباب والتي تعاني من عدة مشاكل مما ترتب عليه عدة ظواهر اجتماعية منها الانتحار، التطرف، العنف بأنواعه، الهجرة الغير الشرعية، كذلك التطرق بشيء من التفصيل إلى مواضيع تعرف بالطبوهات مثل زنا المحارم، الأمهات العازبات، التحرش الجنسي... إلخ من المواضيع.
- ٢ - وضع استراتيجيات في الجامعات الجزائرية وبالضبط على مستوى أقسام العلوم الاجتماعية، لتخطي الحواجز المستولة عن انفصال البحوث النفسية عن الممارسة وتطبيق ماجاء فيها من نتائج.
- ٣ - تعزيز الممارسة الميدانية لعلم النفس، منها نشر نتائج الدراسات وإبصارها للجهات المعنية لتحسينها في أرض الواقع ومن ثم مساعدة أفراد المجتمع الجزائري.
- ٤ - إبلاء مزيد من الاهتمام لدراسة احتياجات المجتمع الجزائري فلا يجوز أن يبقى الاهتمام مستنداً على ما توصلت إليه الدراسات في المجتمعات الأخرى سواء كانت غربية أم عربية.
- ٥ - إعطاء أهمية لكل من مقياس المنهجية والقياس النفسي من الناحية التطبيقية، فلا يجوز أن تبقى على مستوى نظري.
- ٦ - إقامة أيام دراسية وملتقيات ومحاضرات على مستوى الجامعات الجزائرية تهتم بموضوع القياس النفسي والإحصاء.
- ٧ - التدريب على طريقة عرض وتفسير نتائج الدراسات والعمل على الربط بين الجانب النظري والتطبيقي.
- ٨ - العمل على ربط أقسام العلوم الاجتماعية بالمجتمع ومؤسساته لكي يجدد بدقة المشكلات التي تخصه وهذا للاستفادة أكثر .

#### خاتمة:

تتمتاز الدول المتقدمة بالاهتمام بالإنسان الذي هو رأس المال الحقيقي لتقدم المجتمعات وازدهارها ومن هنا تتأكد لنا مدى أهمية وضرة البحث النفسي لتحقيق هذه القوة، فمن بين المهمات الأساسية التي يقوم بها البحث النفسي هو حل المشاكل السلوكية، لذلك تسعى هذه الدول إلى العمل على توفير كل الإمكانيات والسبل ليتقدم البحث النفسي، وأولها وضع خطط وسياسات واضحة المعالم من أجل دفع عجلة البحث النفسي في المسار الصحيح، هذا الأمر الذي ينقص في الجزائر، فالجامعة الجزائرية لا ينقصها المال لتكون عالية على الآخرين في مجال علم النفس، ولا ينقصها الموارد الطبيعية ولا المساحة الجغرافية، ولا الموارد البشرية بدليل أنها أبدعت حين سمح لها خارج حدود أوطانها، بل ينقصها حسن التسيير ورسم الخطط الواضحة لإنجاز البحث النفسي، والعمل على تجاوز الصعوبات التي تعرقل مسار البحث النفسي في الجامعة الجزائرية، للرفقي به لخدمة المشاكل والصعوبات التي يعاني منها المجتمع المحلي

وفي الأخير نريد أن نشير إلى أن هذه الدراسة مجرد محاولة للتعرف على واقع البحوث النفسية في الجزائر من خلال التركيز على أهم المواضيع المتناولة من حيث جودتها، كذلك التعرف على علاقتها بالمشاكل المنتشرة في المجتمع الجزائري من خلال دراسة عينة من رسائل (الماجستير والدكتوراه) على مستوى كل من جامعة قسنطينة وباتنة وسطيف، وبالتالي فتائجها غير نهائية تبقى بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة بغية الوصول إلى ضبط أكثر لهذه المتغيرات بتحسين شروط البحث كإنتقاء عينة أكبر حجما من بحوث مرحلتي الماجستير والدكتوراه في علم النفس ومن مختلف الجامعات على مستوى الوطن لتكون الاستفادة من نتائجها أكثر .

## قائمة المراجع :

### المراجع باللغة العربية

- ١- البرغوثي، عماد أحمد، و أبو سمر، محمود أحمل. (٢٠٠٩). مشكلات البحث العلمي في العالم العربي. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية).
- ٢- الخطيب، جمال. (٢٠٠١، كانون الأول). البحوث العربية في التربية الخاصة (١٩٩٩-٢٠٠٤): تحليل لتوجهاتها وجودتها وعلاقتها بالممارسات الميدانية. المجلة الأردنية في العلوم التربوية ٦ (٥)
- ٣- السيد، عبد الحلیم محمود. (١٩٩٠). علم النفس العام (ط.٣)، القاهرة: مكتبة غريب.
- ٤- العايدى، محمد عوض. (٢٠٠٩). إعداد وكتابة البحوث والرسائل الجامعية مع دراسة عن مناهج البحث، القاهرة: دار الشروق.
- ٥- عريفج وأخرون، سامي. (١٩٩٩). في مناهج البحث العلمي وأساليبه (ط.٢)، عمان: دارالمجدلاوي.
- ٦- معمري، بشير. (٢٠٠٩). بحوث ودراسات متخصصة في علم النفس. الجزء الأول، الجزائر: منشورات الخبر.

### المراجع باللغة الأجنبية :

- ١ - Vaughn, S, Klinger, J, Hughes, M, (2002). Sustainability of research-based practices Exceptional children , 66.
- ٢ - Kauffman, J. (1993). How we might achieve the radical reform of special education , Exceptional children , Vol 60

## البحث التربوي الجزائري في عصر العولمة "مقاربة تقويمية": دراسة ميدانية جامعة: منتوري قسنطينة نموذجا

أ. سليمة قاسي / جامعة العربي بن مهيدي - ام البواقي (الجزائر)

### الملخص باللغة العربية:

جاءت ورقتنا البحثية التقويمية هذه ومقاربة وصفية مقترنة مع معالجة إحصائية حاولنا فيها إلقاء الضوء واقع مساهمة البحوث العلمية الأكاديمية التربوية بالجزائر في التكفل بقضايا التربية والتعليم ، في عصر العولمة الذي حول العالم إلى مكتبة بلا جدران وقرية بلا أسوار وأمد سكان هذه القرية بثقافة دون حواجز، أخذنا بعين الاعتبار و بالدرجة الأولى طريقة الوصف والتحليل التي تسمح بتقديم تفسيرات وشبكة قراءة جد منطقية وجادة، من خلال إجراء مسح لجميع مذكرات التخرج (ماستر علم النفس مدرسي، ماجستير علوم تربوية) في الفترة الممتدة من (٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢) من حيث مجالات البحث، أنواع البحوث المستخدمة والفئات المستهدفة بكلية علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا جامعة منتوري قسنطينة، وذلك بهدف الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

هل ساهم البحث العلمي التربوي في التكفل بقضايا التربية والتعليم في الجزائر؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١. ماهي المجالات المعنية بالدراسة في البحوث التربوية المنجزة؟

٢. ما مدى تكفل البحث العلمي التربوي بدراسة قضايا التربية والتعليم في الجزائر؟

٣. ما طبيعة البحوث التربوية عينة الدراسة أساسية أو تطبيقية

٤. ماهي الفئات المستهدفة في البحوث التربوية عينة الدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل ملخصات ٤٤ مذكرة ماستر في تخصص علم النفس المدرسي و ١٢ رسالة ماجستير تخصص علوم اتربية، صنفت هذه الدراسات بحسب مجالات البحث وأنواع البحوث والفئات المستهدفة بالبحث باستخدام أداة أعدت خصيصا لذلك.

والنتائج المتحصل عليها وانطلاقاً من استشارة البحث سمحت بالتوصل إلى أن هناك محاولة جادة للتكفل بعدد من القضايا والمشكلات التي تهم التربية والتعليم في المجتمع الجزائري، وعلى أكثر من صعيد، ولكن في ذات الوقت لم ترقى إلى المستوى المطلوب، إذ أن هناك مواضيع أخرى فرضتها العولمة تقتضي التطرق إليها لم تنل حظها من الاهتمام والدراسة العلمية، بالإضافة إلى اقتصار كل الدراسات على المنهج الوصفي دون التحريبي.

الملخص باللغة الفرنسية:

### Mondialisation et recherche en éducation en Algérie: "Approche évaluative"

#### Résumé:

Dans notre recherche, il s'agit d'une approche descriptive qui s'accompagne d'un traitement statistique dans la perspective d'apporter un éclairage autour de la contribution effective des recherches scientifiques en éducation en Algérie, recherches relatives à la prise en charge des problématiques d'éducation et d'enseignement à l'ère de la mondialisation.

Pour ce faire nous avons compulsé un ensemble de 44 mémoires (masters en psychologie scolaire) et 12 mémoires (magistères en sciences de l'éducation) et ce durant la période qui s'étale entre 2009 et 2012, dans le but d'apporter une réponse à la question principale de la recherche :

«Est-ce que la recherche en éducation en Algérie contribue-t-elle réellement à la prise en charge des différents problématiques en éducation et à l'enseignement à l'ère de la mondialisation? »

#### المقدمة:

تواجه المجتمعات الإنسانية اليوم عديد القضايا والمشكلات التي تحول دون تطورها، فتحتاج من كافة المؤسسات الاجتماعية شراكة وفعالية من أجل التصدي لها، والجامعة كإحدى هذه المؤسسات تلعب دوراً بارزاً في خدمة وتطوير المجتمع وتنميته، من خلال وظيفتي التعليم وخاصة البحث العلمي.

إذ أن مساهمة الجامعة في تطوير المجتمع لا تقاس بعدد الجامعات ولا بعدد الطلبة والأساتذة، بل تقاس بإعداد البحوث العلمية التي باتت في وقتنا الراهن من المجالات الهامة التي تجعل الدول تتطور وتتغلب على كل المشكلات التي تواجهها بطريقة علمية، وتساهم في العملية التجديدية التي تعرفها المجتمعات التي تحاول بلوغ السعادة

والرفاهية، فتطور الدول الصناعية وسيطرتها على الأسواق العالمية مرده إلى نجاحها في تسخير البحث العلمي لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال رسم سياسات علمية وتقنية فعالة وشاملة تعززها استثمارات مالية ضخمة توجه للبحث العلمي<sup>١</sup>.

هذا الأخير الذي يعد المدخل الصحيح إلى التغيير الشامل، والإصلاح الحقيقي المنشود، والسبيل الناجع في تقديم معلومات موضوعية ودقيقة حول مختلف الإشكاليات والقضايا المطروحة، التي تشكل تحدياً حقيقياً لمختلف المؤسسات الاجتماعية الأخرى في إيجاد حلول لها، حيث يصف مختلف الظواهر وصفا واقعياً مبني على أسس علمية، فضلاً عن أن نتائجه من شأنها أن توفر المعطيات الحقيقية التي تمكن من اتخاذ قرارات صائبة تؤدي بالضرورة إلى تقدم الأفراد والمجتمع وتحسين ظروف حياتهم.

وفي ذات الوقت تشير النتائج المفترزة عن البحوث العلمية السابقة، أن المعيار الأساسي الذي يقاس به تطور المجتمعات البشرية هو مستوى النجاح الذي تحققه في مجالات التربية والتعليم، ما يعني أن هذه الأخيرة تمثل ثقل حيوي ووسيلة فعالة يعتمد عليها المجتمع في نموه واستقراره، وبالتالي للبحث العلمي بصفة عامة والتربوي باعتباره جزء منه، بصفة خاصة دور لا ينكر في التقدم والتطور.

ما جعل الحاجة إلى الدراسات والبحوث التربوية اليوم أشد منها في أي وقت مضى، فالعالم في سباق للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم التي تكفل الرفاهية للإنسان، وتضمن له التفوق على غيره، وإذا كانت الدول المتقدمة تولي اهتماماً كبيراً للبحث التربوي، فذلك يرجع إلى أنها أدركت أن عظمة الأمم تكمن في قدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية، والبحث التربوي ميدان خصب ودعامة أساسية لاقتصاد الدول وتطورها وبالتالي تحقيق رفاهية شعوبها والحفاظ على مكانتها الدولية<sup>٢</sup>.

كما أنه أداة علمية لتطوير التربية والتعليم وتمكين المدرسة من تحقيق الغايات التي يرسمها المجتمع لها، لأنه ثبت أن تحقق القفزات النوعية لا يرسو على قواعد متينة ما لم تكن المدرسة قائمة على شأن هام فيه، ولا يمكن للمدرسة أن تؤمن دورها من غير اهتمام واع بالبحث التربوي، الذي يلزم كافة أنشطتها ويرصد نتائجه ويقوم بخطاها، ولعل هذا ما يفسر الحرص على دعم البحث العلمي للتربية من قبل الدولة الحديثة حتى وان اختلفت درجته ونوعه، إيماناً منها بأن التربية هي أداة صناعة الإنسان والوعاء الذي تتفاعل بداخله التغيرات التي تمر بها الحضارة الإنسانية وتعمل على نقل التراث المعرفي من خلال مناهجها ومؤسساتها التعليمية<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> الطاهر بليغور "الوضع الراهن للجامعة الجزائرية" مجلة العلوم الإنسانية العدد ٣٤، ديسمبر ٢٠١٠ ص ٢٤٤.

<sup>٢</sup> محمد خليل عباس وآخرون، "مدخل إلى منهج البحث في التربية وعلم النفس"، دار المسيرة للطباعة والشرع، عمان الأردن، ٢٠٠٩، ص ٣.

<sup>٣</sup> الطاهر الإبراهيمي "رؤية في واقع البحث التربوي في العالم العربي" مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد الثاني جوان ٢٠٠٢ ص ٩٤-٩٥.

ما يعني أن البحث التربوي أضحي مطلباً و اتجاهاً وتوجهاً مدروساً، فرضه عصرنا تفجرت فيه ينابيع العلم واتسعت قنوات المعرفة، وتعددت فيه مشكلات الإنسان ومعوقات تقدمه، وتشعبت تطلعاته وطموحاته إلى حياة أكثر أمناً واستقراراً ورفاهية، ولم تعد فيه صفوف المدارس ولا قاعات الجامعات مواقع وحيدة لتحصيل العلم والمعرفة، ولم يعد المعلمون وأساتذة الجامعات مصدر الخبرة والعلم والتعليم فقط، ولم تعد الكتب المدرسية والجامعية ولا سواها من كتب وغيرها من أوعية المعرفة هي وسائل العلم والتعلم والتعليم الوحيدة، كما أنه لم تعد ثروات الشعوب ولا عدد السكان مقاييس لمكانتها، أو عوامل لاستقرارها ورفاهيتها، أو وسائل لحلول مشكلاتها، أو أدوات لتحقيق تطلعاتها<sup>١</sup>.

وأمام هذه التحديات التي فرضها عصر العولمة فإن صناعة القرارات في ميدان التربية، يحتاج إلى أن يسترشد بالبحث التربوي كونه إحدى الدعائم الموضوعية التي يتأسس عليها كل فعل إصلاحي في مجال التربية، وبالتالي رافعة لتطوير التعليم في أي مجتمع، وأن لا يعتمد على مجرد نقل نماذج جاهزة من تجارب مجتمعات أخرى، لأن محاولات الإصلاح التي عرفتها الكثير من البلدان العربية ومنها الجزائر، لم تنل التوفيق المرغوب ولم تتمكن من تحقيق النجاح المطلوب، وظل أغلبها محدوداً وجزئياً إلى درجة بررت التهويل والغلو في وصف المنظومات التربوية بالتردي والعقم، والوصف قام جله على مجرد انطباعات ووجهات نظر، وهكذا تبرز الحاجة إلى البحث العلمي وتحديد البحث التربوي كبديلاً عنها<sup>٢</sup>. ما يجسد فعلاً مساهمة البحث التربوي في التكفل بقضايا التربية والتعليم.

### مشكلة الدراسة:

ومن هذا المنطلق جاءت ورقتنا البحثية التقييمية هذه، وبمقاربة وصفية مقترنة مع معالجة إحصائية حاولنا فيها إلقاء الضوء على واقع البحث التربوي في الجزائر من حيث جدية التناول والطرح واختيار مواضيع وإشكاليات واقعية أفرزتها العولمة، تعود نتائج دراستها بالمنفعة على المجتمع والأفراد، أخذنا بعين الاعتبار وبالدرجة الأولى طريقة الوصف والتحليل التي تسمح بتقديم تفسيرات وشبكة قراءة جد منطقية وجادة، لجملة مذكرات التخرج (ماستر علم النفس مدرسي، ماجستير علوم تربوية) في الفترة الممتدة من (٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢) من حيث مجالات البحث، أنواع البحوث المستخدمة والفئات المستهدفة بكلية علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا جامعة منتوري قسنطينة، وذلك بهدف الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

**هل ساهم البحث العلمي التربوي في التكفل بقضايا التربية والتعليم في المجتمع الجزائري؟**

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

<sup>١</sup> محمد خليل عباس وآخرون، "مدخل إلى منهج البحث في التربية وعلم النفس" مرجع سابق ص ٣.

<sup>٢</sup> الطاهر الإبراهيمي "رؤية في واقع البحث التربوي في العالم العربي، مرجع سابق ص ٩٦.

١. ماهي المجالات المعنية بالدراسة في البحوث التربوية المنجزة؟
٢. ما مدى تكفل البحث العلمي التربوي بدراسة قضايا التربية والتعليم في الجزائر؟
٣. ما طبيعة البحوث التربوية عينة الدراسة أساسية أو تطبيقية
٤. ماهي الفئات المستهدفة في البحوث التربوية عينة الدراسة.

### أهداف الدراسة :

لقد كان الهدف من وراء هذه الدراسة الوقوف الفعلي وعن كذب على واقع البحث التربوي الجزائري، والكشف عن مدى اهتمامه و إسهامه في التكفل الجدي بالقضايا المتعلقة بالتربية والتعليم في عصر العولمة، من خلال التعرف على المجالات المعنية بالدراسة طبيعة البحوث المنجزة أساسية أو تطبيقية والفئات المستهدفة فيها.

### أهمية الدراسة:

تندرج أهمية الدراسة الحالية من أهمية الموضوع في حد ذاته، حيث ترجع أهمية البحث إلى كون البحث التربوي يساعد في التوصل إلى أفضل السبل التي تمكن من تطوير الجانبين النوعي والكمي لمخرجات التعليم ، ويمثل البحث التربوي أحد الأدوات الهامة التي لا غنى عنها في مواجهة الحاجات المتجددة للمعلمين والقائمين على التربية، وفي استثمار طاقاتهم وإمكاناتهم وتوجيهها بطريقة علمية موضوعية نحو معالجة المشكلات والقضايا بحسبها في مختلف المواقف التعليمية ، مما يوفر الوقت والجهد ، للوصول إلى قرارات سليمة وحلول علمية لما يعترض العمل التربوي من مشكلات .، كما يتوقع أن تساعد نتائج هذه الدراسة الباحثين في اختيار مشكلاتهم البحثية وسد الثغرات والجوانب التي لم تلقى الاهتمام الكافي من قبل الباحثين السابقين.

### تحديد المصطلحات:

تنطوي الدراسة الحالية على مصطلحين أساسيين : البحث التربوي والعولمة وعلى اعتبار البحث التربوي هو احد ميادين البحث العلمي يجدر بنا الإشارة إلى مفهوم البحث العلمي أولاً.

- **البحث العلمي:** كلمة بحث تأتي في اللغة العربية من الفعل بحث، وبحث عن الشيء طلبه وفتش عنه أو سأل عنه واستقصى، وبحث الأمر أو بحث فيه اجتهد فيه وتعرف على حقيقته<sup>١</sup>.

<sup>١</sup> المعجم الوجيز، إصدار مجمع اللغة العربية بمصر ط ١٩٩٣ ص ٣٧.

وعلى ذلك فإن البحث يعني التفتيش والتنقيب عن قضية معينة حتى تتبين وتوضح

أما كلمة علم اسم وهو إدراك الشيء وتحقيقه والعلم هو المعرفة<sup>١</sup>، وعلى ذلك فإن العلم هو مجموع مسائل وقضايا وأصول كلية تدور حول موضوع واحد وتعالج بمنهج معين وتنتمي إلى بعض النظريات والقوانين كعلم الفلك والطب... الخ.<sup>٢</sup>، والتفاعل بين الكلمتين البحث والعلم هو تعريف البحث العلمي الذي عرفه عديد التعريفات من بينها تعريف العيسوي الذي عرفه بأنه " نشاط علمي منظم يقوم به الباحث أو مجموعة الباحثين بقصد حل ما يواجههم من مشكلات، أو اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، أو تطوير أو تصحيح أو تحقيق ما هو كائن بالفعل، باستخدام ما يتناسب وطبيعة المجال البحثي من مناهج وأدوات"<sup>٣</sup>.

فالبحث العلمي هو الدراسة العلمية الدقيقة والمنظمة لظاهرة معينة باستخدام المنهج العلمي بهدف إلى إضافة حقائق و معارف أو الوصول إليها والاستفادة منها والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي.

#### ✓ أنواع البحث العلمي: تنقسم البحوث العلمية حسب طبيعتها إلى:

١. **بحوث أساسية أو بحثة أو نظرية** : وتشير إلى أنواع النشاط العلمي الذي يكون الغرض الأساسي المباشر هو التوصل إلى حقائق وتعميمات وقوانين محققة، أما الغرض البعيد والنهائي منه هو تكوين نظام معين من الحقائق والقوانين والمفاهيم والعلاقات والنظريات العلمية، ومن الواضح أن هذا النوع من البحث يهتم باكتشاف حقائق ونظريات علمية جديدة وهو بذلك يسهم في نمو المعرفة العلمية وفي تحقيق فهم أشمل وأعمق لها بصرف النظر عن الاهتمام بالتطبيقات العملية لهذه المعرفة العلمية.
٢. **بحوث تطبيقية (ميدانية)**: ويشير إلى أنواع النشاط العلمي الذي يكون الغرض الأساسي والمباشر منه تطبيق المعرفة العلمية المتوفرة أو التوصل إلى معرفة لها قيمتها العلمية في حل بعض المشكلات الملحة، ولا يقصد من الحلول والمعرفة العلمية في البحوث التطبيقية أن تكون مطلقة وأبدية وإنما كشف جوانب المشكلات القائمة والتنبؤ بما ووضعه أنسب الحلول لها والعمل على مواجهتها وهي قابلة للتعديل والتطوير.<sup>٤</sup>

ونشير إلى أن التداخل وارد بين الاثنين لأنه في كثير من الأحيان لا يستغني أحدهما عن الآخر وقد تصنف البحوث وفقاً إلى معطيات مختلفة فقد نجد مثلاً من حيث الميدان إلى تربوي، نفسي

<sup>١</sup> نفس المرجع السابق ص ٤٣٢

<sup>٢</sup> أحمد عبد الكرم سلامة الأصول العلمية لإعداد البحوث العلمية ط١ دار النهضة العربية القاهرة ١٩٩٩ ص ١٣.

<sup>٣</sup> العيسوي، جمال مصطفى وآخر، "البحث العلمي في كليات المعلمين بالملكة العربية السعودية"، مركز البحوث التربوية بجامعة الملك سعود الرياض، ١٩٩٨ ص ٦.

<sup>٤</sup> جابر عبد الحميد جابر واحمد بخيري كاظم " مناهج البحث في التربية وعلم النفس"، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٦، ص ٣٩.

اجتماعي، أرطوفوني، اقتصادي... الخ، كما يقسم البحث حسب مناهج البحث والأساليب المستخدمة إلى تاريخي، وصفي، تجريبي، أو من حيث المكان، طبيعة البيانات، صيغ التفكير... الخ.

### ● البحث التربوي:

عرف البحث التربوي على أنه " واحد من ميادين البحث العلمي المختلفة، وهو يسعى بحكم تسميته إلى التعرف على المشكلات التربوية وإيجاد الحلول المناسبة لها".<sup>١</sup>

ويشير تعريف آخر إلى أنه "نمط من أنماط البحوث العلمية، وهو استقصاء علمي يستخدم مداخل كمية وكيفية وتقومية لتحقيق أهداف معينة منها فهم العمليات التربوية واتخاذ القرارات التي تخص الطلاب والمعلمين وعلى المدى البعيد للمجتمع كله".<sup>٢</sup>

من خلال ذلك نجد أن عبارة البحث التربوي تشير إلى النشاط الذي يهدف إلى توفير المعرفة التي تسمح للمربين بتحقيق الأهداف التربوية بأكثر الطرق والأساليب فاعلية، لتجعل بيئة التلميذ مواتية لتنمية الاتجاه المرغوب فيه في النمو وتعزيزه بأكثر قدر ممكن، مستخدماً الأسلوب العلمي في دراسته لمختلف القضايا والمشكلات التربوية، إذ يهتم بالعملية التربوية بصفة عامة من خلال المساهمة في تطويرها والزيادة من فعاليتها مؤسساً ومناهجها وطرق التدريس والوسائل التعليمية وحل مختلف المشاكل التي تواجهها.

### ● العولمة:

العولمة عدد كثير من المفاهيم التي اختلفت باختلاف الأطراف التي تناولت هذه الظاهرة، وكل حسب مرجعيته وفهمه لها، لذلك توجد صعوبة كبيرة للإجماع حول إيجاد مفهوم دقيق لها يتمتع بقبول جماهيري شائع، باعتبارها حديثة البروز ومتغيرة بتغير الظروف التي تحدث في هذا العصر.

فالعولمة مشتقة من « عالم » وهي ترجمة للمصطلح الفرنسي **Mondialisation**، وتعني لغة تعميم شيء ما ليصبح منتشرًا ومتداولًا عند جميع الشعوب والأمم على الصعيد العالمي ووضعت كلمة ( العولمة ) في اللغة العربية للدلالة على هذا المفهوم الجديد.

<sup>١</sup> عدس، عبد الرحمان، "أساسيات البحث التربوي"، ط ٢، دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع، أربد، الأردن، ١٩٩٧، ص ٤.

<sup>٢</sup> كمال عبد الحميد زيتون "منهجية البحث التربوي والنفسى من المنظور الكمي والكيفي، عالم الكتب القاهرة ٢٠٠٤ ص ١٦.

وباللغة الإنجليزية **Globalization**، المشتقة من كلمة « **Glob** »<sup>١</sup> بمعنى الكرة، والتي يقصد بها الكرة الأرضية . ويشترك من فعل كوكب الذي ووضعت بعضها على البعض الآخر في شكل محدد، وبذلك ووفقا لهذا الرأي يصبح الاصطلاح الأكثر قبولا في وصف الظاهرة هو الكوكبة.<sup>٢</sup> بناء على ما تقدم يتضح أنها تعني عالما بلا حدود .

### • قضايا التربوية والتعليم التي فرضها العولمة:

ونعني بها في هذه الدراسة مختلف المشكلات التي تعيق سير العملية التعليمية التعلمية في المجال التربوي، التي تستوجب البحث والاستقصاء بغية التشخيص والعلاج، والمجال التربوي حسب ما يشير إليه عسكر وآخرون، "يتعدى العلاقة بين المتعلم والمعلم والمادة الدراسية ليشمل كل مكونات النظام، إلى مجالات فرعية ممثلة في الأهداف التربوية، المقررات الدراسية، طرق وأساليب التدريس، الكتب المدرسية، تكنولوجيا التعليم، الإدارة التربوية، الإشراف، أساليب التقويم، علاقة المدرسة بالمحيط الاجتماعي. القوى العاملة. الفاقد التعليمي اقتصاديات التعليم، المتعلمون، المباني المدرسية، وسائل الإعلام".<sup>٣</sup>

ومحجىء العولمة التي غطت بظلالها على كل مكان من هذه المعمورة، بما فيها المدرسة، وما حملته من تغيير في أذهان وممارسات جميع الأفراد من تربيين ومعلمين وتلاميذ فإزاء كل ذلك تطرح جملة من التساؤلات بغرض التعرف على موقع النظام التربوي في خضم كل هذه الظواهر العارمة التي تعصف بعالم التربية والتعليم؟ هل هناك إستراتيجية وضعت لمواجهة هذه الظاهرة؟ وهل تدرك المؤسسات التربوية كيف تتغير وتتغير من بداخلها من تلاميذ وأساتذة؟ وما هي طرائق التدريس المناسبة لذلك؟ هل يوجد انفتاح على نماذج تربوية تواكب احتياجات ظاهرة العولمة وكيف يتعامل التربويون والمدرسون وصناع القرار في المؤسسات التربوية مع التغيير الذي فرضته هذه الظاهرة؟ ما أثر تكنولوجيا الاتصالات على نوعية التعليم؟ فالإجابة عن هذه الأسئلة تقتضي منا التوجه إلى البحث التربوي حيث انه وحده يعد الكفيل بالقيام بذلك استنادا إلى ما يتوصل إليه من نتائج من خلال استعراض الاحتياجات التربوية التي تفرضها العولمة ومقابلتها بالواقع التربوي في المجتمع وبذلك يتبين الدور الهام للبحث التربوي من خلال مساهمته الفعالة في التكفل بهذه القضايا التربوية التي فرضتها العولمة. والتي تتمحور حول أهداف التعليم، المناهج، الطرائق، مدى توافر المعرفة واستخدام التكنولوجيا في المؤسسات التربوية، أساليب تكوين وإعداد المعلمين، موضوع المواطنة... الخ

<sup>١</sup> أحمد عبد الرحمن أحمد، "العولمة، المظاهر والمسببات"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد 26، العدد 2، ديسمبر 1999، ص 52.

<sup>٢</sup> إسماعيل صبري عبد الله، "الكوكبة، الرأسمالية العالمية، مرحلة ما بعد الإمبريالية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 222، 1997، ص 05.

<sup>٣</sup> عسكر علي، وآخرون، "مقدمة في البحث العلمي"، مكتبة الفلاح، ط ٢، ١٩٩٧، ص ٤٨.

## المنهج المستخدم:

لكل دراسة علمية أسس علمية ومنهجية يبني عليها الباحث انطلاقته في عملية البحث والدراسة وتكون بمثابة المرشد الذي يوجهه حتى تتسم دراسته بالدقة والموضوعية، فالمنهج في البحث العلمي يعني مجموعة من القواعد والأسس التي يتم وضعها من أجل الوصول إلى الحقيقة.<sup>1</sup>

ويختلف منهج البحث باختلاف المواضيع المدروسة ، ويتطلب بحثنا الحالي وصفا كميًا لمتغيري مساهمة البحث العلمي التربوي والتكفل بقضايا التربية والتعليم، مما يستوجب إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وبالتالي فقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي من خلال إجراء دراسة مسحية لجميع مذكرات التخرج (ماستر وماجستير) للفترة الممتدة بين ٢٠٠٩ - ٢٠١٢ ومن أهم فوائد هذا المنهج أنه يوفر معلومات عن الظاهرة المدروسة في وضعها الراهن ووصفها كما هي موجودة في الواقع، كما يتيح إمكانية تحليلها وتفسيرها ومقارنتها .

## عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من المذكرات المتوفرة في مكتبة كلية علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، جامعة منتوري قسنطينة، التي أعدت من طرف طلبة قسم علوم التربية والأرطوفونيا، ذات الصلة بالميدان التربوي والتي انحصرت في تخصصي (علم النفس المدرسي وعلوم التربية) وبالتالي شملت فئتين الفئة الأولى مذكرات الماستر تخصص علم النفس المدرسي ، والفئة الثانية رسائل الماجستير تخصص علوم تربية، وبلغ عددها ٥٦ مذكرة منجزة في الفترة الممتدة من ٢٠٠٩-٢٠١٢

## أداة البحث:

للإجابة عن أسئلة الدراسة استخدمت الباحثة لجمع البيانات، أداة تحليل مجالات البحث في التربية والتعليم، حيث قامت بمراجعة الأدب التربوي والدراسات السابقة المتعلقة بتحديد مجالات البحث التربوي، و أعدت أداة اشتملت على مجالات البحث في التربية والتعليم، وللتحقق من الصدق الظاهري عرضت على خمسة محكمين ثلاثة أساتذة جامعيين تخصص علوم تربية، واثنين من مفتشي التربية والتعليم بال طور الابتدائي، وقد تم إجراء التعديلات في ضوء ملاحظات المحكمين الخمسة، وللتأكد من ثبات الأداة إلى جانب صدقها تم حساب درجة

<sup>1</sup> عمار بوحوش وآخرون ، "منهج البحث العلمي" ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ١٩٩٨، ص ٨٩.

التوافق أو نسبة الاتفاق بين المواقف التحكيمية التي تجاوزت ٨٥% باستعمال قانون بيلاك **Bélack** وفق المعادلة التالية:<sup>١</sup>

$$\text{نسبة الاتفاق} = \frac{\text{الاتفاقات}}{\text{الاتفاقات} + \text{الاختلافات}} \times 100$$

فبناء على آراء المحكمين يكون الاستبيان صادقا من حيث المحتوى أو صدق المحكمين، كما تعد النسبة الاتفاق مقدارا دالا على ثبات الاختبار مما يسمح باستعمال الأداة في الدراسة.

وقد تكونت الأداة في صورتها النهائية من ثلاث مجالات تمثلت في المعلم والمتعلم والكتب المدرسية.

#### الوسيلة الإحصائية:

صنفت البيانات المحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية في جداول وحللت وفسرت وقد استخدمت التكرارات و النسب المئوية لمجالات البحوث والفئات المستهدفة فيها، لتدعيم النتائج المتحصل وبالتالي استخدمت ا لنسب المئوية كوسيلة إحصائية.

#### عرض أهم النتائج ومناقشتها:

#### • النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول: التعرف على مجالات البحوث:

| مجال البحث     | ت  | %     |
|----------------|----|-------|
| المعلم         | ٣١ | ٥٥.٣٥ |
| المتعلم        | ٢٤ | ٤٢.٨٥ |
| الكتب المدرسية | ٠١ | ٠١.٧٩ |

<sup>١</sup> Dussout (g) "l analyse de l enseignement" des presses de l université de québec. 1981 p95

|         |    |     |
|---------|----|-----|
| المجموع | ٥٦ | ١٠٠ |
|---------|----|-----|

جدول رقم (٢) التكرارات والنسب المئوية موزعة بحسب المجالات المعنية بالدراسة في البحوث عينة الدراسة

بالرجوع إلى مختلف البحوث العلمية عينة الدراسة نلاحظ أنها تناولت ثلاث مجالات أساسية تعكس أقطاب العملية التعليمية التعلمية المتمثلة في ( المعلم، المتعلم، الكتب المدرسية )، ونلاحظ من الجدول أعلاه الذي يمثل التكرارات والنسب المئوية للبحوث عينة الدراسة حسب المجالات التي اهتمت بها أن مجال المعلم حظي بالمرتبة الأولى بنسبة ٥٥.٣٥% ويليه مباشرة مجال المتعلم بوصفه الهدف المباشر للنشاط المدرسي الذي نال بدوره قدرا معتبرا من الاهتمام حيث بلغت نسبته ٤٢.٨٥% وتعود المرتبة الثالثة والأخيرة لمجال الكتب المدرسية الذي حظي بنسبة جد ضئيلة مقارنة مع المجالين السابقين التي بلغت ١.٧٩% من إجمالي البحوث عينة الدراسة، رغم أهمية المنهاج التربوي والكتاب المدرسي في العملية التعليمية التعلمية، ويرجع تدني الاهتمام بالبحث في هذا المجال والذي أثبتته نتائج هذه الدراسة في اعتقادنا، إما إلى افتقار الباحثين إلى أساليب وطرق البحث في هذا المجال من خلال تحليل مضامين ومحتويات الكتب وتقييمها أو إلى التقليل من أهمية الكتاب نتيجة تعدد مصادر المعرفة التي أوجدها التقدم التكنولوجي بوجود الانترنت والكتاب الإلكتروني بوصفها مصادر معرفة جديدة إلى جانب الكتاب المدرسي التقليدي غير أن هذا الموضوع يبقى بحاجة إلى مزيد من البحث والاستقصاء.

• النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني: (التعرف على مدى تكفل البحث العلمي التربوي بدراسة قضايا التربية والتعليم).

| المجال | المواضيع  | ت  | %     |
|--------|---|----|-------|
| المعلم | وجهات نظر وتصورات ومعتقدات الأساتذة حول بعض المشكلات والظواهر (الرسوب، تنظيم الزمن، القيادة التربوية، التلميذ العنيف، الجيد، خصائص المتفوق، صعوبات الذاكرة، العنف، التسرب، الفشل المدرسي) | ١١ | ١٩.٦٤ |
|        | أساليب التقييم (برامج مهارات تعلم، ممارسات، التكوين)  | ٠٩ | ١٦.٠٧ |

|       |    |   |                            |
|-------|----|---|----------------------------|
| ٥.٣٥  | ٠٣ | صعوبات تواجهه في أدائه، عوامل مفسرة لمشكلات يعاني منها                                |                            |
| ٥.٣٥  | ٠٣ | استقصاء استراتيجيات وطرق التدريس  |                            |
| ٣.٥٧  | ٠٢ | الإدارة التربوية وعلاقتها بأداء وإنجاز المعلم   |                            |
| ١.٧٨  | ٠١ | الإشراف التربوي (فعالته على أداء المعلم)  |                            |
| ١.٧٨  | ٠١ | تكنولوجيا التعليم   |                            |
| ١.٧٨  | ٠١ | استخدام الوسائل التعليمية   |                            |
| ١٧.٨٥ | ١٠ | الأسباب المفسرة لبعض الظواهر وسلوكيات التلاميذ المدرسية                               | المتعلم                    |
| ١٧.٨٥ | ١٠ | تصورات التلاميذ ( للعنف، للانترنت، للمدرسة، لدور مستشار التوجيه،<br>، النجاح الدراسي) |                            |
| ٣.٥٧  | ٠٢ | الأسرة وعلاقتها بالتحصيل  |                            |
| ٣.٥٧  | ٠٢ | بيئة التعلم (المؤسسة التربوية) دورها في الحد من بعض سلوكيات التلاميذ                  |                            |
| ١.٧٩  | ٠١ | تحليل وتقويم كتب، محتويات من وجهة نظر   | الكتب والمناهج<br>الدراسية |
| %١٠٠  | ٥٦ | المجموع   |                            |

جدول رقم (٢) التكرارات والنسب المئوية لمواضيع البحوث عينة الدراسة موزعة بحسب المجالات الرئيسية

من خلال الجدول رقم (٢) الذي يوضح النسب المئوية لمواضيع البحوث عينة الدراسة الموزعة بحسب المجالات الثلاثة لقضايا التربية والتعليم التي تم حصرها من خلال قوائم البحوث العلمية المنجزة خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ في مستوى الماستر والماجستير تخصصي علم النفس المدرسي وعلوم التربية بعد جرد حوالي ٥٦ بحث تناول مواضيع ذات صلة بقضايا التربية والتعليم.

فعلى صعيد المعلم شكلت وجهات النظر والمعتقدات والتصورات حول بعض الظواهر والمشكلات التربوية وأساليب التقويم، المدارات الأساسية لتلك الأبحاث حيث بلغت نسبة المواضيع التي تطرقت لها ١٩.٦٤% و١٦.٠٧% على التوالي، أما فيما يخص المواضيع التي تناولت بموضوعي الصعوبات التي تواجهه في أدائه والعوامل المفسرة لهذه المشكلات وكذا استقصاء لاستراتيجيات وطرق التدريس، فكان أقل بكثير إذ لم تجاوز نسبة ٥.٣٥% في حين نجد بعض المواضيع على غرار الإشراف التربوي الأنماط القيادية التربوية الوسائل التعليمية تكنولوجيا التعليم لم يمسه البحث التربوي بالقدر الكافي إذ بلغت نسبة الاهتمام بها ٣.٥٧% ونسبة ١.٧٨%. ناهيك عن حذف بعض المواضيع من دائرة الاهتمام على غرار توافر المعرفة العلمية و المهنية للمعلم، أساليب تكوين المعلمين، الخ.

وفيما تعلق بالمتعلم فنلاحظ أن البحوث ركزت على الأسباب المفسرة لبعض الظواهر وسلوكيات التلاميذ المدرسية، حيث بلغت نسبة المواضيع التي تناولت هذا الشأن نسبة ١٧.٨٥% والأمر ذاته بالنسبة لتصورات التلاميذ ( للعنف، للانترنت، للمدرس، لدور مستشار التوجيه، النجاح الدراسي )، الأسرة وعلاقتها بالتحصيل، دور المؤسسة كبيئة تعلم في الحد من بعض السلوكيات التلاميذ. في حين لم يلقى الاهتمام بتسليط الضوء على الأسرة وبيئة التعلم (المدرسة) بدراسة تأثيرها على تحصيله، الاهتمام الكافي فكانت نسبة المواضيع التي شملت ذلك ٣.٥٧%.

ويبين الفحص النقدي أن تلك الدراسات تخفي تحيزا لمجالي المعلم والمتعلم على حساب مجال المناهج و الكتب المدرسية التي تجسد قطب المعرفة حيث بلغت نسبة المواضيع التي تناولته ١.٧٩% كمجال لا يقل أهمية في العملية التربوية، والتركيز على المعلم والمتعلم كطرفي العملية التعليمية التعلمية هو توجه مشروع لو أخذ في الحسبان المعرفة المهنية للمعلم وتكوينه فضلا عن المحيط الاجتماعي والثقافي الذي تتم فيه العملية التربوية، وفحصت بدقة الظروف المهنية التي يعمل فيها المعلم والتي في الغالب لا تحفز على أداء عمله أو دوره بيسر وكما ينبغي، ضف إلى ذلك تناول محتويات المناهج والكتب المدرسية بالتحليل والتقويم ومدى تناسبها مع متطلبات العصر المعاش .

#### • النتائج المتعلقة بالتساؤل الثالث: التعرف على طبيعة البحوث أساسية أو تطبيقية

إن كل البحوث عينة الدراسة الحالية والمقدرة ب ٥٦ بحث والمثلة بنسبة ١٠٠% هي بحوث ميدانية حيث تم إجراء الجانب الميداني في المؤسسات التربوية المختلفة بأطوارها الثلاثة وهذا ما يعكس مشاركة الأطراف الأخرى المتمثلة في الممارسين في الميدان في إنجازها، إلا أن الملاحظ أنها اقتصر في مجملها على المنهج الوصفي دون غيره من المناهج على غرار المنهج التجريبي، أو تحليل المضمون.

• النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث ( التعرف على الفئات المستهدفة) فكانت كما يلي:

ينص هذا السؤال على ما الفئات المستهدفة في الدراسات التربوية ذات الصلة بقضايا التربية والتعليم في الجزائر ضمن الفترة الممتدة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ ولإجابة عن السؤال حسب التكرارات والنسب المئوية للبحوث من حيث الفئات المستهدفة وذلك كما في الجدول رقم (٣)

| الفئة المستهدفة         | الطور            | ت  | %     |
|-------------------------|------------------|----|-------|
| الأساتذة                | معلمي الابتدائي  | ٠٥ | ٨.٩٢  |
|                         | أساتذة المتوسط   | ١٣ | ٢٣.٢١ |
|                         | أساتذة الثانوي   | ١١ | ١٩.٦٤ |
|                         | المجموع          | ٢٩ | ٥١.٧٧ |
| التلاميذ                | تلاميذ الابتدائي | ٠٤ | ٧.١٤  |
|                         | تلاميذ المتوسط   | ٠٦ | ١٠.٧١ |
|                         | تلاميذ الثانوي   | ١١ | ١٩.٦٤ |
|                         | المجموع          | ٢١ | ٣٧.٤٥ |
| أولياء التلاميذ         |                  | ٠٢ | ٣.٥٧  |
| مديري المؤسسات التربوية |                  | ٠٢ | ٣.٥٧  |
| مستشار التوجيه          |                  | ٠١ | ١.٧٨  |
| المشرف التربوي          |                  | ٠١ | ١.٧٨  |
| المجموع                 |                  | ٥٦ | ١٠٠   |

### جدول رقم (٣) التكرارات والنسب المئوية موزعة بحسب الفئات المستهدفة في البحوث عينة الدراسة

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٣) البحوث عينة الدراسة الحالية تركزت في ست فئات ممثلة في الأساتذة بالأطوار الثلاثة بنسبة ٥١.٧٧%، التلاميذ بالأطوار الثلاثة بنسبة ٣٧.٤٥% أولياء التلاميذ بنسبة ٣.٥٧%، مديري المؤسسات التربوية بنسبة ٣.٥٧%، مستشار التوجيه المدرسي بنسبة ١.٧٨%، المشرف التربوي بنسبة ١.٧٨% من إجمالي البحوث عينة الدراسة

ويرتبط توجه الباحثين نحو هذه الفئات لجمع البيانات أن هذه الفئات وصلت لمرحلة من النضج تمكنهم من فهم التعليمات الخاصة فيما تعلق بأدوات جمع البيانات التي تركزت في الاستبيانات أو الاستمارات الأمر الذي شجع الباحثين على استهدافهم والحصول على البيانات المطلوبة بسهولة.

وتؤكد ذلك قراءة الجدول التي توضح أقل نسبة شملت تلاميذ المرحلة الابتدائية التي بلغت ٧.١٤% مقارنة مع باقي التلاميذ والتي بدورها اقتضرت على تلاميذ الصف الخامس أي نهاية المرحلة الابتدائية في حين يلاحظ استثناء تام لتلاميذ الصفوف الأول والثاني والثالث والرابع، قد يعزى ذلك إلى صعوبة جمع البيانات مع هذه الفئة من التلاميذ خاصة وان معظم الباحثين اعتمدوا على أداة الاستبيان في جمع البيانات وهي أداة لا تناسب مستوى المراحل التعليمية الدنيا وبالأخص الصفوف الثلاثة الأولى، إلا إن ذلك قد يكون ممكناً عن طريق البحوث التي تعتمد على الاختبارات والملاحظة وسجلات المعلمين وملاحظات أولياء الأمور، ويبقى على الباحثين الاهتمام بهذه المرحلة واستقصاء مشكلاتها وتشخيصها بغية الوقوف عليها وعلاجها على أنها تعد أساس المراحل اللاحقة.

وما يفسر كذلك قلة اهتمام البحوث عينة الدراسة بالمرحلة الابتدائية حتى من جانب الأساتذة شكلت أقل نسبة من حيث الاستهداف والتي بلغت ٨.٩٢% مقارنة بمرحلتى الثانوي بنسبة ١٩.٦٤% ومرحلة المتوسط التي شكلت أعلى نسبة بلغت ٢٣.٢١%.

في حين أن نسبة البحوث التي استهدفت فئة أولياء الأمور والمشرف التربوي لم تتعدى الواحدة منها نسبة ٣.٥٧% أما مستشار التوجيه ومديري المؤسسات التربوية لم تتجاوز الواحدة بدورها نسبة ١.٧٨% فالملاحظ أن هذه الأطراف رغم ما لها من دور في العملية التربوية إلا أن اهتمام البحث بها كان قليل جداً وغير كاف وقد يرجع ذلك إلى قلة هذه الفئات من حيث العدد مقارنة بالأساتذة والتلاميذ وهو ما يستوجب على الباحث زيادة الرقعة الجغرافية بالتالي زيادة صعوبة جمع البيانات مما يؤدي إلى استثناء هؤلاء من البحث.

فضلا عن أن معطيات الجدول تشير إلى استثناء تام لفئة طلبة الجامعة سيما الطلبة المعلمين في كليات التربية كفئة مستهدفة بالبحث على اعتبار أنها تشكل مخرجات التعليم وثمارة، وقد يعزى ذلك إلى قلة اهتمام الطلبة

وجديتهم في تقديم المعلومة إلا انه يعد من الضروري البحث في مشكلاتهم وإيجاد حلول لها بهدف إعدادهم إعدادا سليما يتماشى وأساليب التكوين الحديثة ليمارسوا دورهم في تنمية المجتمع.

### الخاتمة:

من خلال هذه النتائج التي يعد تعميمها كحقائق على المستوى الوطني مناقض للمنهجية العلمية، لكن من دون شك تعطينا ومضات تنير لنا الطريق لرؤية واقع البحث التربوي الجزائري، حيث نلمس وبوضوح أنه لم يرقى بعد إلى المستوى المطلوب بإسهامه في التكفل بالقضايا التربوية سيما تلك التي فرضتها العولمة، فالتحليل البسيط للموضوعات البحثية عينة الدراسة يوحي بأن هناك محاولة جادة للتكفل بعدد من القضايا التي تهم التربية والتعليم، ركزت وبشكل محتشم على مجالات ثلاث تمثلت في أقطاب العملية البيداغوجية (المعلم والمتعلم والمعرفة) دون الولوج إلى مجالات أو قضايا أخرى لا تقل أهمية عنها، فضلا عن أن تناول المواضيع كان بشكل متفاوت إلى حد كبير ففي الوقت الذي ركزت البحوث على بعض المواضيع بشكل كبير لم تلقى أخرى القدر الكافي من الاهتمام والدراسة العلمية، على غرار ما تعلق بمناهج التعليم ومدى وظيفية محتواها في حياة المتعلم، والتقصي عن مدى تمكن مضامينها من مواجهة التغيير الذي طال مفهوم المواطنة، الكشف عن مدى توافر المعرفة على مستوى المؤسسات التربوية من خلال إتقان التعامل مع التقنية والاستفادة من تكنولوجيات العصر على غرار الانترنت، مستوى التلاميذ في التواصل باللغات الأجنبية، إلى جانب اللغة الأم، إضافة لاستراتيجيات التعليم والتعلم (التعلم الهادف، التعلم المنفتح، التعلم عن طريق حل المشكلات)، مقارنة الأهداف المسطرة بناء على معايير علمية، السياسات التربوية، التخطيط التربوي، مجال اقتصاديات التربية (تمويل التعليم، الإنفاق عليه، العائد الاقتصادي للتربية)، الأساليب الإدارية التربوية، التربية المقارنة بهدف الاستفادة من تجارب بلدان أخرى في تطوير التربية وإثرائها، ناهيك عن القضايا المرتبطة بمراحل نمو المتعلم ومشكلات كل مرحلة وكيفية علاجها والتعامل معها، ولعل ذلك مرده إلى أساليب عدة تتصدرها الصعوبات التي تواجه الباحث الجزائري وعلى رأسها الفجوة الموجودة بين الجامعة ومحيطها ما يجعل الأبحاث تتناول مشكلات دون غيرها خاصة تلك التي لا تكلف الباحث الكثير من الجهد.

### الاقتراحات

لقد شكلت هذه الورقة البحثية محاولة تقويمية بسيطة لواقع البحث التربوي في الجزائر من خلال مدى مساهمته في التكفل بقضايا التربية والتعليم، وفي نفس الوقت دعوة للتواصل والتعاون بين الأطراف الفاعلة في المجتمع لاسيما تلك المهمة بالأمر، من خلال اقتراح رسم خطة بحثية مستقبلية، بإشراك جميع الأطراف المعنية في المجتمع الجزائري

واقترح محاور ومواضيع بحث تتبناها الجامعة ممثلة في قسم علوم التربية، وتحت إشراف الأساتذة الباحثين والممارسين في الميدان والتي من خلالها نطرح الاقتراحات التالية:

١. زيادة الاهتمام بالبحث في المرحلة القاعدية الابتدائية كونها أساس المراحل اللاحقة.
٢. زيادة الاهتمام بالبحث في مجال الكتب والمناهج المدرسية وخصوصا تحليلها وتقييمها في ضوء معايير علمية.
٣. إشراك جميع المؤسسات التربوية بمختلف أطوارها المعنية باقتراح محاور بحثية تتناول المشاكل ذات التأثير المباشر على المجتمع المدرسي في جميع المجالات التربوية حتى يحدث الالتفاف حول الجامعة وتقديم الدعم لها.
٤. التنسيق بين مختلف الهيئات والجامعات، والقضاء على الفجوة الموجودة بين الجامعة ومحيطها، من خلال عقد وإبرام اتفاقيات شراكة بين وزارتي التربية والوطنية والتعليم العالي.
٥. تمويل المشاريع البحثية التي ستعود بالنفع على الجامعة والمؤسسات الأخرى.
٦. تبيين دور المؤسسات التربوية بدعوة المشرفين على العمل الميداني للمشاركة في مناقشة وإثراء المذكرة.
٧. تفعيل البحوث العلمية في التكفل الميداني من خلال تطبيق نتائجها المتوصل إليها واستخدام نتائجها في اتخاذ بعض القرارات.
٨. وكذلك توطيد الروابط بين الجامعة والمحيط الاقتصادي لما له من تأثير كبير عليها من خلال من أجل فتح قناة التواصل بين الجامعة و المؤسسة التربوية.

### المراجع:

- (١) الطاهر بلعبور " الوضع الراهن للجامعة الجزائرية " مجلة العلوم الإنسانية العدد ٣٤، ديسمبر ٢٠١٠ ص ٢٤٤.
- (٢) محمد خليل عباس وآخرون، " مدخل إلى منهج البحث في التربية وعلم النفس "، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان الأردن، ٢٠٠٩، ص ٣.
- (٣) الطاهر الإبراهيمي " رؤية في واقع البحث التربوي في العالم العربي " مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد الثاني جوان ٢٠٠٢ ص ٩٤-٩٥.
- (٤) محمد خليل عباس وآخرون، " مدخل إلى منهج البحث في التربية وعلم النفس " مرجع سابق ص ٣.
- (٥) الطاهر الإبراهيمي " رؤية في واقع البحث التربوي في العالم العربي، مرجع سابق ص ٩٦.

- (٦) المعجم الوجيز، إصدار مجمع اللغة العربية بمصر ط ١٩٩٣ ص ٣٧.
- (٧) نفس المرجع السابق ص ٤٣٢
- (٨) احمد عبد الكريم سلامة الأصول العلمية لإعداد البحوث العلمية ط ١ دار النهضة العربية القاهرة ١٩٩٩ ص ١٣.
- (٩) العيسوي، جمال مصطفى وآخر ، "لبحث العلمي في كليات المعلمين بالمملكة العربية السعودية"، مركز البحوث التربوية بجامعة الملك سعود الرياض، ١٩٩٨، ص ٦.
- (١٠) جابر عبد الحميد جابر وا حمد خيري كاظم " مناهج البحث في التربية وعلم النفس "، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٦، ص ٣٩.
- (١١) عدس، عبد الرحمان، "أساسيات البحث التربوي"، ط ٢، دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع، أربد، الأردن، ١٩٩٧، ص ٤.
- (١٢) كمال عبد الحميد زيتون "منهجية البحث التربوي والنفسي من المنظور الكمي والكيفي، عالم الكتب القاهرة ٢٠٠٤ ص ١٦.
- (١٣) أحمد عبد الرحمان أحمد، "العولمة، المظاهر والمسببات"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد 26، العدد 2، ديسمبر 1999، ص 52.
- (١٤) إسماعيل صبري عبد الله، "الكوكبة، الرأسمالية العالمية، مرحلة ما بعد الإمبريالية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 222، 1997، ص 05.
- (١٥) عسكر علي، وآخرون، "مقدمة في البحث العلمي"، مكتبة الفلاح، ط ٢، ١٩٩٧، ص ٤٨.
- (١٦) عمار بوحوش وآخرون، "منهج البحث العلمي" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٨ ص ٨٩.

17) Dussout (g) "l analyse de l enseignement" des presses de l université de québec. 1981 p95

## أثر العولمة في تطوير مباحث الفقه السياسي الإسلامي

د/ عليان بوزيان/ رئيس فرقة بمخبر حماية البيئة - جامعة تيارت (الجزائر)

### مقدمة:

يعرف الفقه السياسي الإسلامي في عصر العولمة تحديات كبيرة، صارت الأمة في ظلها مرغمة على التأقلم مع تلك الأوضاع السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية ذات النمط غير المسبوق، وكان على علماء الأمة التعامل معها، وفق منهج شرعي يصبغ عليها مشروعية تتناسب ومبادئ الشريعة ومقاصدها العليا، ومن ثم فقد اتجهت جهود الفكر الإسلامي المعاصر إلى مراجعة التراث الفقهي وكان من ضمن ما تم مراجعته فقه الأحكام السلطانية في ضوء تغير الواقع السياسي الذي شيد فيه ذلك الفقه.

ولعل أهم قضية في الفقه السياسي الإسلامي تستحق عملية المراجعة الفكرية قضية بناء دولة المؤسسات، وما يترتب عليها من الأخذ بآليات العمل السياسي في المشاركة السياسية، والاهتمام بموضوع الحريات العامة، وتدعيم وجود المجتمع المدني ومن تحقيق المواطنة الدستورية المتساوية على غرار النموذج الغربي، الأمر الذي أوجب على الفكر السياسي الإسلامي المعاصر تطوير أدوات البحث العلمي في مثل هذه الموضوعات.

حيث ترتب على هذه المراجعة الفقهية إعادة النظر في منهجية الاجتهاد الأصولي السياسي، وهذا ما يلمسه الباحث من خلال اعتماد غالبية أعلام الفكر السياسي الإسلامي المعاصر على المدخل المقاصدي في تحقيق الاجتهاد السياسي، كركيزة أساسية من ركائز مشروع نهضة الأمة، واستئناف دورها، وإصلاح أحوالها، نهضة هادفة تظهر للعالم الغربي ريادة الإسلام في تحقيق مصالح الإنسان وحقوقه، وسبقه في إرساء القيم الإنسانية التي تمثل أعظم مقاصد الشارع وأهم أهداف التشريع<sup>1</sup>

وفي هذا الإطار يلاحظ أن الفكر الإسلامي المعاصر يعول كثيرا على الاجتهاد المقاصدي في محاولة صياغة النظرية السياسية الإسلامية انطلاقا من إفرازات المدنية السياسية الغربية حيث نجده يناقش مسألة مدى مدنية الدولة في الإسلام، ومدى مشروعية الديمقراطية ومختلف آليات تكريسها كالتعددية الحزبية وحرية التعبير والرأي والمساواة والحرية، وهو الأمر الذي مثل جرأة في الاجتهاد كونه خرج عن معهود المتداول عليه فقها عند المدرسة الفقهية الكلاسيكية، فأسلمة فكرة المواطنة المتساوية جعلت بعض الفقه لا يمانع في تولي غير المسلمين في الوظائف العامة، كما أن الأخذ بالمساواة المطلقة جعلت بعض الفقه المعاصر لا يمانع في ترشح المرأة لمنصب رئيس الدولة.

<sup>1</sup> - عبد النور بزا؛ مصالح الإنسان - مقارنة مقاصدية-؛ الناشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي؛ ط1؛ سنة 2008؛ ص 18

وعليه فإذا أحسن استثمار مقاصد التشريع وتفعيلها، من خلال وسائل تنميتها وحفظها، فإن هذا سيفضي إلى تحقيق أكبر قدر من التواصل الإنساني مع أمم الأرض وشعوبها؛ إذ لا خلاف على كثير من تلك القيم الإنسانية القارة في التشريع الإسلامي؛ كحفظ النفس، والنسل، والعقل، والمال، وتحقيق الحرية، وإقامة العدل والمساواة<sup>1</sup>

وعلى هذا يعد اتجاه الدول الإسلامية نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان وعدم التمييز بين المسلمين وغيرهم من تجليات العولمة التي جعلت الفقه الإسلامي المعاصر يراجع منظومته الفقهية، ويتنبه إلى عدة آليات سياسية ودستورية غربية، باحثا لها عن تأصيل شرعي أو مقاصدي أو مصلحي من جنس المصالح الشرعية المعتمدة في المنظومة التشريعية الإسلامية، وعليه نطرح الإشكال: إلى أي مدى ساهمت العولمة في تجديد وتطوير مباحث الفقه السياسي الإسلامي من خلال مبحثين:

**المبحث الأول: أثر العولمة السياسية في تجديد مناهج الاجتهاد المقاصدي من أجل الإصلاح السياسي**

**المبحث الثاني: موقف الفكر السياسي الإسلامي من قضايا الديمقراطية والمواطنة الدستورية.**

**المبحث الأول: أثر العولمة السياسية في تجديد مناهج الاجتهاد المقاصدي من أجل الإصلاح السياسي**

يعبر مصطلح العولمة عن تحول عالمي في رؤية كثير من المرتكزات في مجال القيم السياسية والاقتصادية والأخلاقية والتي كانت سائدة على المستويات الوطنية والدولية، كما يستبطن هذا المفهوم رؤية جديدة حول الهوية والمجتمع والدولة، تستوعب العالم كله، حيث أصبحت قيم الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان والمساواة معايير دولية لشريعة الأنظمة السياسية الأخرى وقد أدرك الفكر الإسلامي ضرورة التعامل مع مظاهر العولمة واستيعاب كل القضايا المرتبطة بها مع الأخذ بنظر الاعتبار التوسع في الاجتهاد لتفسير قضايا متجددة عالميا، بعيدا عن سياسة رفض كل ما هو غربي، فالفكر الإسلامي لا يرفض العولمة بإطلاق لكونها ذات نزعة إنسانية نحو تبادل المعونة ونحو التكامل المعرفي ونحو تقدم الإنسان، وأما المرفوض من العولمة فهو محاولتها طمس الهوية وإعلاء ثقافة الغرب المادية، وبهذا يكون الفكر الإسلامي، قد تعامل مع مخرجات للعولمة الفكرية باعتبارها اجتهادا بشريا قابل للخطأ والصواب لأنه اجتهاد العقل الإنساني في تفسير المعارف اللغوية العامة المتعلقة بالله والكون والإنسان.

وحتى يكون التعامل مع العولمة بإيجابية استخدم الفكر الإسلامي المنهج المقاصدي حتى يكون التجديد من داخل المنهج الأصولي<sup>2</sup> في محاولة لبناء فلسفة للفقه، تنضاف إلى المناهج والمقاربات التي تناولت الحقل الفقهي في رهاناته وإشكالاته العديدة المتنوعة.

لقد كان الخطاب الإسلامي التحديثي صدى لامتداد أوروبا أكثر مما هو صدى لحيوية تطوره الداخلي، بقصد إتاحة الاقتباس من الحضارة الغربية بالقدر الذي يتسق فيه مع بنية الفكر الإسلامي على مستوى المرجعية، لقد أقبل المسلمون منذ السبعينيات على إصدار الدساتير والإعلانات الإسلامية لنظام الدولة ولحقوق الإنسان ولحقوق المرأة والطفل، وصارت تلك

<sup>1</sup> - عبد الرحمن الكيلاني، قراءة في كتاب مصالح الإنسان مقارنة مقاصدية؛ مقالة على الأنترنت على موقع المعهد العالمي للفكر الإسلامي العدد؛ ٥٥ ليوم السبت ١١ شباط ٢٠٠٦ السبت ٠٦ نيسان ٢٠٠٢ .

<sup>2</sup> - عبد الله السيد ولد أباه، مقاصد الشرع ومحاولات تجديد المنظومة الأصولية، بتاريخ/١٣ مارس ٢٠١٤ على الرابط:

الإعلانات في التسعينيات شأناً عربياً وإسلامياً عاماً، وهي تعتبر مراجعةً نقديةً لوعي النخبة بعدم القطيعة الكلية مع قيم الغرب ونظمه، وهي تطلع صارخ للمشاركة في قيم العالم والعصر.

وجدير بالإشارة لتوظيف المدخل المقاصدي في إلغاء الشريعة لدى أقطاب الفكر العلماني، والذي بالغ كثيراً في دور المقاصد وأهميتها كمفتاح للتنمية الاجتماعية والسياسية دون عناية بالضوابط التي على رأسها أن لا تصادم نصاً قطعياً وأن تكون ملائمة لمقصود الشرع وتصرفاته مما يشهد الشرع لجنسها<sup>١</sup>. فالخطاب العلماني كمنظومة فلسفية تنطلق من مبدأ فصل الدين عن الدولة؛ وتقديم العقل وتأخير النقل عند حل التعارض بينهما؛ وهو خطاب يركز كثيراً في مباحثه على أولوية المصلحة على النص المقدس<sup>٢</sup>، ومن ثم فهو خطاب يحتفي كثيراً بموافقات الشاطبي إطرأً وثناءً على حساب الشافعي وغيره من الأصوليين، حيث يعتبر عندهم مؤسس علم المقاصد والمصالح، واعتبرت نظريته في المقاصد "جديدة كل الجدة"<sup>٣</sup>

### المطلب الأول: توظيف نظرية المقاصد الشرعية في أسلمة بعض مظاهر العولمة:

المطلب الثاني: توظيف مقاصد الشريعة كأساس لمنظومة حقوق الإنسان

المطلب الأول: توظيف نظرية المقاصد في أسلمة بعض مظاهر العولمة:

يبدو الاهتمام بالأطروحة المقاصدية لدى الإصلاحيين واضحاً في تحميلها إمكانات جديدة لم تكن حاضرة في وعي أصوليي القرن الخامس والثامن الذين بلوروها، فقد لمسوا في النموذج المقاصدي القدرة على الاستجابة للتحديات الجسيمة الناتجة عن حركة الواقع، كما لمسوا فيه الدليل على عقلانية الشرع وأبعاده الاجتماعية والإنسانية، ومن ثم فقد مالوا إلى إعادة فتح باب الاجتهاد متأثرين بالدعوات الإصلاحية التجديدية التي أطلقها محمد عبده والأفغاني، مراعاة لروح العصر ومستجدات حال الأمة، وقد برز هذا المطلب التجديدي الاجتهادي أكثر وضوحاً<sup>٤</sup> ورسوخاً لدى الفكر السياسي الإسلامي المعاصر الذي تطور مع القرضاي في كتبه خاصة: فقه الدولة في الإسلام، والدين والسياسة، والسياسة الشرعية، في محاولة لاستيعاب التحولات المجتمعية الجديدة والتكيف معها في إطار أنماط جديدة من الاجتهاد عبر عنها بفقهاء الواقع وفقه لأولويات.

### أولاً: استثمار الاجتهاد المقاصدي في التعامل مع مظاهر العولمة:

لقد أصبح من المألوف بعد إعادة اكتشاف الإصلاحيين العرب في القرن التاسع عشر النموذج المقاصدي اعتبار هذا النموذج تحوّلاً منهجياً نوعياً في الاجتهاد الأصولي، وأفقاً واعداداً وخصباً للاحق، ولتجديد المنظومة الفقهية وملاءمتها لأوضاع ومستجدات العصر الراهن<sup>٤</sup> وهذا ما يلمس وضوحاً باحتفال الفكر الإصلاحي المعاصر بأعمال الشاطبي، مثل الإمام محمد عبده ورشيد رضا، ومروراً بعلاّل الفاسي ومحمد الطاهر بن عاشور، وانتهاءً بالشيخ محمد الغزالي والقرضاوي والريسوني فكلهم وظّف النموذج المقاصدي في الدفاع عن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية من منظور تجديدي يستوعب القيم الليبرالية المدنية، وعلى منوالهم في الافتتان بالشاطبي وموافقاته، سار الليبراليون العرب معتبرين أنّهُ سلك في أصول الفقه مسلكاً جديداً قائلاً

<sup>١</sup> - د/ إسماعيل السعيدات؛ مقاصد الشريعة عند الإمام الغزالي؛ دار لنفائس؛ ط١؛ ٢٠١١؛ ص ١٠٤.

<sup>٢</sup> - ينظر تفصيلاً مهماً عند د/ أحمد إدريس الطعان، المدخل المقاصدي والمناورة العلمانية؛ مجلة المسلم المعاصر، العدد:

<sup>٣</sup> ينظر: الجابري، بنية العقل، ص ٥٣٨ و محمد أركون، تاريخية الفكر، ص ١٧٠ وطيب تيزيني، النص القرآني، ص ٤٢٢ ونصر حامد أبو زيد، الخطاب والتأوي، ص ٢٠١ نقلاً عن كتاب د/ محمد جمال باروت "الاجتهاد والنص لواقع المصلحة"، ص ١١٢.

<sup>٤</sup> - أحمد الريسوني، محمد جمال باروت: الاجتهاد، النص والواقع والمصلحة، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٠م، ص ١١٦ - ١٣٤.

للاستثمار والتطوير في اتجاه تجديد الدين مثل الجابري في بنية العقل العربي<sup>١</sup> ومثله د/حسن حنفي، ود/نصر حامد أبو زيد، وعبد المجيد الشرفي باعتبار أن مشروع الشاطبي يفتح الباب واسعا أمام الاجتهاد المطلق المتحرّر.

وهو المنهج الوسطي الذي دعا إليه القرضاوي والغزالي ود /عمارة ليظهر من بعدهم د /حسن الترابي ومشروعه الطموح لبناء منظومة أصولية جديدة بعيدا عن الاجتهاد الانتقائي الترجيحي كبديل لترميم التراث الفقهي، بل يلزم بناء أصل جديد فكان من بين آليات التجديد عنده آلية توسيع القياس القائم على إدراك المقاصد والاستصحاب الواسع للتصالح مع الواقع. وهو ما يعد مظهرا من مظاهر التجديد الأصولي المعاصر، حيث يتم توظيف المقاصد في توسيع القياس وإخراجه من الجزئية والفرعية إلى الكلية والجنس، وهو ما عبر عنه الجويني بالقياس الكلي، وسماه د /حسن الترابي ب "القياس الواسع"، بحيث تصبح المقاصد حكما كليا حاكما على الجزئيات قاض عليها ، تقاس عليه النوازل والمستجدات بحيث أصبح القاعدة كما يقول د /جاسر عودة: "تدور الأحكام الشرعية مع مقاصدها وجودا وعندما كما تدور مع عللها وجودا وعندما".<sup>٢</sup>

كما برز في المدرسة ذاتها اتجاه عمق وطور النموذج المقاصدي، يمثله د /أحمد الريسوني الذي استطاع إعادة صياغة وبناء الفكر المقاصدي بطريقة منهجية محكمة واضعا لها قواعد مبسطة وجلية<sup>٣</sup>، إذ يقرر بوضوح أن الاجتهاد الفقهي هو التأطير الشرعي للواقع عن طريق تحقيق مناط واعتبار مآل ومراعاة تغير العلة مع المعلول واعتبار الأعراف<sup>٤</sup>

كما ظهرت مشاريع نهضة جماعية، ومدرسة المسلم المعاصر بقيادة جمال الدين عطية والبشري، ومدرسة الفرقان، بقيادة محمد العوا، ود / زكي اليماني، ومثل مدرسة "إسلامية المعرفة"، بقيادة الكيلاني وجابر العلواني التي تنطلق من تشخيص "أزمة العقل المسلم" في العطاء الإسلامي الاجتماعي والسياسي والحركي من خلال إعادة صياغة مصادر الفكر الإسلامي في أصول ثلاثة هي: الوحي والعقل والكون، أي الوحي كمصدر للمعرفة والتوجيه، والعقل كأداة إدراك وفهم وموازنة، والكون الذي هو السنن الطبيعية الموضوعية<sup>٥</sup> والتجارب والأعراف والمصالح ومن هذا المنظور يعتمد أحد أبرز رواد هذه المدرسة د /العلواني منهجية الجمع بين القراءتين أي قراءة الوحي وقراءة الوجود من منطلق منظومة المقاصد العليا في "غرس قابلية التجدد الذاتي في أصولنا وفقهنا" ونقل "مهام التجديد والاجتهاد إلى القاعدة العريضة للأمة" كما تساعد على تطوير "نظرية معرفية عامة في العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية"<sup>٦</sup> كما برزت في السياق العربي عدّة محاولات الاستفادة من هذا المنهج في دراسة النص الديني والتراث الشرعي، ونشير ونشير منها باقتضاب إلى مشروع محمد عابد الجابري: نقد العقل العربي الذي تعرّض فيه لعلم أصول الفقه من حيث هو العلم المركزي في النظام المعرفي، ومجد أركون الذي ينطلق من منهجه "نقد العقل الإسلامي" يضاف إليهما مشروع نصر حامد أبو زيد في إضفاء النسبية التاريخية على الخطاب الديني ونزع القداسة عن أنماط تأويليه، والنظر إليها في سياقاتها التاريخية، كما تظهر

<sup>١</sup> محمد عابد الجابري: بنية العقل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ط ٤ ١٩٩٢ ص ٥٤٧.

<sup>٢</sup> - د/ جاسر عودة، فقه المقاصد "إناطة الأحكام الشرعية بمقاصدها، المعهد العالي للفكر الإسلامي، فرجينيا ط ٣ سنة ٢٠٠٨، ص ٥٤.

<sup>٣</sup> - د/ أحمد الريسوني: الفكر المقاصدي، قواعده وفوائده، منشورات الزمن، الرباط، ط ١٩٩٩م، (ص ٣٩- ٨٨)

<sup>٤</sup> - الريسوني، المرجع نفسه ص ٦٤-٧٢.

<sup>٥</sup> - الريسوني، المرجع نفسه ص ١١٦-١٢٧.

<sup>٦</sup> طه جابر العلواني: مقاصد الشريعة، دار الهادي ط ٢، سنة ٢٠٠٥، ص ١٣٥-١٥١.

مقاربة عبد المجيد الشرفي الذي تناول علم الأصول م ن خلفية تاريخية نقدية، معتمدا على النموذج المقاصدي في حل كل مشكلات العدالة وكل قضايا حياتنا المعاصرة.<sup>1</sup>

لقد شكّل النموذج المقاصدي حاجة ذاتية ملائمة الأحكام للواقع المتجدّد، ولضبط أطر الخلاف الفقهي التي لم تتمكن المذاهب المعتمدة، وفي الواقع ليس الاجتهاد عملية تبرير للواقع وسلبياته؛ فهو لا يزكي الانحراف أو يشرعه كي يقول أصحاب الاتجاه العلماني عن الإسلام أنه مساير للعصر ومستجيب لحاجاته، كما أنه ليس عملاً فكرياً مجرداً عن الواقع ليُصنّف في نطاق الترف الفكري بل هو عمل اسنباطي رابط بين النص وبين الواقع مع مراعاة البعد الزماني والمكاني وأثرهما في التعامل مع النص الشرعي، ودورها في التنزيل على الواقع.

### ثانياً: دور العولمة في تفعيل دور الأمة في الحياة السياسية:

لعل من بين أهم هذه الأزمات التي كان للعولمة أثرها المباشر في إعادة قراءتها في ضوء فقه الواقع والمتوقع حل أزمة المشكلة السياسية المتمثلة في ذلك الصراع والصدام المزمّن بين السلطة وبين الحرية، في محاولة إلى وضع هندسة دستورية توازن بين حقوق الأفراد في أن يعيشوا الحرية ويتنفسونها؛ وبين حق السلطة العامة في التدخل في النشاط الاجتماعي والسياسي بالتنظيم والتقييد، بعيداً عن الفتن السياسية، بحيث تكون غاية ومقصد هذه الهندسة بناء دولة قانونية دستورية يخضع فيها الحاكم والمحكومين للقانون بمفهومه الواسع، مما يعني أن أي نظام دستوري ناجح هو في الحقيقة محاولة لحل تلك المشكلة الدستورية الخالدة، مشكلة الموازنة بين السلطة وحققها في فرض النظام وتقييد النشاط الفردي وبين حقوق أفراد لشعب وعلى رأسها الحرية . وعليه فقد أعاد الفكر السياسي الإسلامي المعاصر قراءة مباحث عديدة لم يسبق تناولها كما قام بمراجعات للتراث الفقهي السياسي.

فمن القضايا الدستورية التي تتطلب المراجعة الفقهية في الموروث السياسي الإسلامي تهميش دور الأمة المحوري في ممارسة السيادة؛ حيث تستبعد الأمة من مواقع الاختيار والقرار والمشاركة الفعلية لدرجة انه توجد في بعض المراجع عبارات استصغارية لدورها في اتخاذ القرار كنعته بوصف العامة والغوغاء والدهماء وأمثالها.

لقد بدأ الوعي بحالة الاستبداد في العالم الإسلامي، والبحث عن حل دستوري للحكم الفردي في دوله في مرحلة تاريخية دقيقة شهدت تحوّلاً في صيغة الدولة السلطانية القديمة إلى صيغة الدولة الحديثة . حيث برز في داخل العالم الإسلامي خطاب إصلاحية يدعو إلى الحد من مساوى الحكم الفردي الاعتباري من خلال اعتماد صيغة الدولة الدستورية التي تركز إلى دستور ينص على وجود برلمان تشريعي وفصل للسلطات، وعلى حقوق وواجبات تنظم العلاقة بين الأفراد والمجتمع من جهة ، والهيئات الحاكمة من جهة أخرى، وكانت العولمة هي نقطة الانعطاف في انكشاف بنية الدولة السلطانية والتي مهدت بالتالي لنوع من الوعي بالحرية العامة عبر الوعي بأهمية دستور خاص لها بفعل الاطلاع على أوروبا وحضارتها مما ساهم في ميلاد نخب جديدة في المجتمعات الإسلامية.

فلشورى قيمة أساسية في بناء دولة الحقوق والحرية يجب أن تؤطر في مؤسسات نظامية تختص بالاجتهاد التشريعي والمشاركة في الرأي؛ مراقبة المجتمع وما يقع فيه من ظلم؛ ومراقبة عمل موظفي الدولة والتبليغ عن مظالمهم<sup>11</sup>؛ ومتخصصة في

<sup>1</sup> - عبد الله السيد ولد أباه، مقاصد الشرع ومحاولات تجديد المنظومة الأصولية، بتاريخ/ ١٣ مارس ٢٠١٤ على الرابط:

استنباط ما عظم أمره وعجز عنه الحكام؛ يلجأ إليها الحاكم وجوباً بحكم ما يتمتع به أهلها من علم ودرية وملكة فقهية بأحكام الإسلام وفقه للواقع المعاش.

وباستثناء بعض المراجع التي تكتيف الإمامة على أساس أنها عقد اجتماعي سياسي بين الأمة وبين الحاكم يصطلح عليه بعقد البيعة حيث يكون الحاكم نائب عن الأمة؛ وملتزم بتنفيذ إرادتها السياسية؛ فان غالبية المراجع تلمس دور الأمة في المشاركة السياسية، حيث نجد أنّ الرأي الشائع في الفقه السياسي أنّ حق الاختيار للرئيس الذي يُؤلّى عليها ليس بحقّ عام لجميع أفرادها، بل هو حقّ محوّل لعدد القليل من الأفراد قد ينتهي أحياناً إلى الفرد الواحد كما أشار إليه إمام الحرمين في قوله: "فإذا لم يُشترط الإجماع في عقد الإمامة لم يثبت عدد معدود ولا حدّ محدود، فالوجه الحكم بأنّ الإمامة تتعقد بعقد واحد من أهل الحلّ والعقد"<sup>١</sup>؛ وهو ما أوضحه الماوردي وتابعه فيه من جاء بعده من أغلب فقهاء السياسة الشرعية إذ يقول متحدثاً عن أهل الحلّ والعقد: "فإذا تبين لهم من بين الجماعة من أذاهم الاجتهاد إلى اختياره عرضوها عليه، فإن أجاب إليها بايعوه عليها، وانعقدت بيعته له الإمامة، فلزم كافة الأمة الدخول في بيعته، والانقياد لطاعته"<sup>٢</sup>.

وهو ما يفسر تضييق سلطان الأمة في المشاركة السياسية والتمتع بالحقوق الدستورية رغم ما تمتعت به التجربة السياسية الإسلامية من استحداثات لمؤسسات بديلة مثل جماعة أهل الحلّ والعقد، وتولية العهد، والشوكة

إن هذا التأصيل الشرعي لقضية تقييد سلطة الإمام بالشورى الملزمة يدفع إلى ضرورة التأسيس لمؤسسات دستورية تكون لها الرقابة القبلية والبعديّة عليه، بحيث تكون شريكا لسلطة الحاكم في ممارسة السلطة حتى نضمن أن يكون يتصرّف رئيس الدولة في شؤون الأمة تصرفاً شورياً، يقول ابن عطية في تفسيره المحرر الوجيز: "والشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام، ومن لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب"<sup>٣</sup>، ولأن في الاستبداد بالرأي مفسدة بل انه جل المفسدات التي تنشأ في ممارسة الحكم متأتية منه.

وعليه فإن مبدأ الرقابة الشعبية على تصرفات الإمام ومحاسبته في أداء مهمته كان ضعيفاً في الفقه السياسي؛ وان وجد فانه لم يكن منظماً في مؤسسات محددة وهيئات معلومة وبصفة دورية بل لم يكن يحظى بمكانة دستورية ملزمة حيث تكاد يقتصر على المناصب الوعظية التي تخلو من معنى الإلزام؛ فلا نجد في التاريخ السياسي الإسلامي وجود مؤسسات دستورية توقف سلطة الإمام عند حدود المشروعية و تشارك معه في ممارسة السلطة سوى بعض المآثورات من النصائح والمواعظ المتروكة لشجاعة العالم والواعظ وهيبة القاضي<sup>٤</sup>.

وحتى مع إقرار النصوص الشرعية بدور الأمة الرقابي إلا أن الفقه السياسي الإسلامي غير جازم حول مسألة مدى إلزامية الشورى وهل هي للإعلام أم للإلزام؛ وهي المسألة التي يترتب على الفصل فيها معرفة منزلة قاعدة حكم الأغلبية لأن القول بإلزامية

<sup>١</sup> - أحمد الريسوني؛ الشورى في معركة البناء؛ ص ١٢٠ وما بعدها

<sup>٢</sup> - إمام الحرمين، الإرشاد؛ الناشر مؤسسة الكتب الثقافية؛ بيروت ١٩٨٥؛ ص ٣٥٧

<sup>٣</sup> - الماوردي؛ الأحكام السلطانية، ص ١٧

<sup>٤</sup> - والشروط الذي اختص ابن عطية بالنص عليه دون سواه في حدود ما نعلم - مما يعني التأكيد على أن للشورى مدخلا في التولية وفي العزل، وهو مبدأ دستوري معاصر مسلم به حيث يشترط في المترشح للرئاسة أن يكون محترماً للخيار الديمقراطي ولا احترام الدستور في ممارسة السلطة ينظر : ابن عطية؛ تفسير المحرر الوجيز: طبعة قطر ١٩٧٧؛ ج ٣؛ ص ١٩٧

<sup>٥</sup> - ينظر: نماذج من ذلك في: محمد سليم العوا؛ في النظام السياسي للدولة الإسلامية الناشر: دار الشروق، القاهرة بيروت ١٩٨٩

الشورى هو قول مآله إلى الأخذ بمبدأ الأغلبية؛ فرغم عدم وجود نصوص صريحة في وجوب تحكيم رأي الأغلبية إلى أن هناك من الإشارات الكثيرة في السيرة النبوية ما يدل على أعمال النبي صلى الله عليه وسلم في الأخذ بحكمها كما في استشارة القوم في ملاقاته العدو في غزوة بدر واستشارته صلى الله عليه وسلم في الخروج لغزوة أحد؛ وكذا في ملاطفة ومصالحة قبيلة غطفان بثلاث ثمار المدينة في غزوة الأحزاب كسرا للحصار المضروب عليهم، فكلها إشارات في وجوب تحكيم رأي الأغلبية عند التعارض والتراحم من باب الترجيح لا من باب أن قولهم الصواب؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: "عليكم بالسواد الأعظم". ومع ذلك يبقى المنبه إلى عملية مراجعة الفقه السياسي التقليدي منبه غربي استحث علماء المقاصد إلى توحيد الجهود الفكرية لشرعة الانتقال من الاستبداد إلى الشورى، ومن مصادرة الرأي إلى الحرية في الرأي والمعارضة، ومن مصالح الأفراد والأسر إلى مصالح الأمة من حيث هي كل لا يتجزأ ومن حكم الحكام إلى حكم المؤسسات الدستورية.

### ثالثا: أثر العولمة في التنظير المقاصدي للانتقال من الدولة الدينية إلى الدولة المدنية

فرضت العولمة نظاما جديدا للعلاقات بين المواطنين والدولة، فبعد أن كانت الدول متسلطة باسم التفويض الإلهي أيام الحكم الكنسي في أوروبا فكان من الطبيعي أن تنعكس العولمة بمضمونها ووسائلها على القانون الدستوري، الذي يحدد نظام الحكم وشكله والنظام الدستوري بين السلطة والحرية، ومن هنا يرتبط النظام الدستوري المعاصر في ظل العولمة بمبادئ وقيم الليبرالية السياسية، وبالديمقراطية كآلية في تنظيم علاقة الحاكم بالمحكوم وفي إدارة دواليب السياسة والحكم والسلطة في الدولة الحديثة والمعاصرة بعيدا عن تحكيم رجال الدين ونظام الدولة الدينية.

١- الدولة الدينية: انتشر مصطلح (الحق الإلهي) بالمفهوم الغربي مع احتفاء الكنيسة بسيف قسطنطين في القرن الرابع الميلادي، فجاء ابتداء نظرية (الحق الإلهي للملوك) ثمناً لتلك الحماية، وجزءاً رئيساً من الصفقة، إذ التزمت الكنيسة بإقناع أتباعها بأن الملك ظلّ الله على الأرض، وأن سلطته من سلطة الله، وأن وجوده يعكس إرادة الله وبتفويض منه، وبالتالي فإن طاعة الشعب العمياء للملك واجب ديني وشطر رئيس من الإيمان، وهو مصطلح حمال أوجه ومعانٍ عدة فريق يُطلقه ويُريد منه الإشارة إلى الدولة التي يحكمها رجال دين يتقصدون خصائص الألوهية والربوبية في الأرض، فيكسبون أنفسهم العصمة والقدسية لكونهم يمثلون إرادة الله تعالى في الأرض.. فيكون التعقيب عليهم كمن يعقب على الله تعالى والدولة الدينية بهذا المعنى لا شك أنها دولة مرفوضة بالنقل والعقل سواء، وفريق آخر من العلمانيين المعولمين يجعلون كل دولة تطالب بالتحاكم إلى تعاليم وشرائع وقيم الدين دولة دينية وبالتالي فهم يرفضون أي مطلب للمسلمين بضرورة التحاكم إلى تعاليم وشرائع وقيم دينهم الخفيف، باعتبار أن هذا المطلب يعني قيام دولة دينية تجنح للتطرف والغلو ضد كل شيءٍ و هو موقف مرفوض، وباطل بالنقل والعقل سواء

لذلك نبه الفكر المقاصدي المعاصر على الحذر من استعمال هذا المصطلح "الدولة الدينية" بصيغة الذم أو المدح سواء؛ إذ لا يكفي أن تقول: نحن نرفض الدولة الدينية مطلقاً.. من دون أن تبين المقصود منه كما لا ينبغي أن تقول نحن نطالب بقيام دولة دينية بدون تحديد للمقصود.. خشية أن يُفهم من كلامك أنك تطالب بقيام دولة دينية على طريقة حكم الكنيسة لرعاياها، ويبقى المصطلح في الأخير من المتشابه الذي يحتاج إلى بيان وتفصيل وهو ما جعل أعلام الفقه الإسلامي المعاصر يطلق عليها الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية.

<sup>١</sup>-د/الريسوني؛ الشورى في معركة البناء؛ ط١؛ ص ٢٠٨، و ص ٩٥، و ص ٩٨

٢- **الدولة المدنية:** مصطلح كثر تداوله والتبشير به مع ظاهرة العولمة وهم يريدون به أن تكون السلطة والقيادة في الدولة للمدنيين دون العسكريين عن طريق الانتخاب لا الانقلاب، وأن تُفَعَّل في المجتمع مؤسسات المجتمع المدني الممثلة لمختلف أطراف المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي بعيدا عن أي توجيه للدين في الحياة السياسية فهو يعني قيام دولة علمانية لا دخل للدين فيها مطلقاً ومنه قول فصل الدين عن الدولة، فتُطلق كلمة "المدني" مقابل كلمة "الديني"، فيقال زواج مدني وطلاق مدني أي غير ديني ولا يخضع لأحكام الشريعة وهو المعنى الأرحم والأوسع استخداماً لهذا المصطلح، وكحل وسط بين الإسلاميين الليبراليين، والعلمانيين يعتبر مصطلح الدولة المدنية بديل مناسب للدولة الدينية المرفوضة ليبراليا وللدولة العلمانية المرفوضة إسلامياً.

٣- **دولة المؤسسات:** هي الدولة التي تحكمها وتقودها المؤسسات المتنوعة والمتعاونة على تحقيق الصالح العام ونهضة البلاد ولعباد وتقديمهم، وهي صورة عملية لتفعيل مبدأ الشورى في المجتمع المسلم، وآلية من آلياتها، فقيام النقابات ومختلف مؤسسات المجتمع المدني التي تمثل مطالب ومصالح جميع طبقات المجتمع يجعل الدولة أكثر تماسكاً وقوة وعطاء، وأكثر تمثيلاً للشعوب ورغباتهم وحاجياتهم، ومع هذه المبادئ إلى أن الواقع السياسي الإسلامي مبتعد عنها، لعدم وجود اجتهادات تنظيمية لتحسيد هذه المبادئ ومن ثم فقد كان للجانب السياسي للعولمة وهو جانب الحرية والديمقراطية الذي ضحت من أجله شعوب العالم باختلاف نماذجها بثمان غالي من دماء أبنائها ولا تزال تدفع كل يوم ضريبة دم جديدة من أجل إحقاقها. فالعولمة في المنظور السياسي تعني عدم ديكتاتورية الدولة، فليست هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها مؤسسات ومنظمات وتنظيمات فاعلة تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والمشاركة في صنعة الحكم واتخاذ القرار.

ولقد نجحت العولمة في إقناع العديد من المؤسسات الدينية الرسمية والمجالس العلمية فيها إلى تبني آليات الديمقراطية الشعبية، حيث يشهد العالم الإسلامي المعاصر تحولا وتطورا ديمقراطيا يتجلى في تطبيقات متعددة على منها التعددية الحزبية والإعلامية والنقابية، ومما يلفت النظر الزيادة الملموسة في درجة المشاركة السياسية للشعوب في تعزيز مصيرها حيث سقط نظام النظام الحزبي الواحد في العديد من الدول الإسلامية والتي أخذت بتعدد الأحزاب وتعميق الديمقراطية بإسقاط الحواجز التي تحول دون تكوين الأحزاب السياسية ولم تعترض مسيرتها طالما أنها تعمل لصالح الوطن والمواطنين كما وفرت حرية التي شجع للمجالس النيابية وحرية الانتخاب ومن ثم فقد تغير نظام الحكم من الدولة السلطانية إلى الدولة القانونية من خلال الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات واعتبار تولى السلطة عقداً بين الشعب والحاكم، بموجب يختار الشعب ممثليه بكل حرية وسيادة مقابل أن يلتزم الحاكم بالدستور وخدمة الصالح العام، مع تقرير مسؤوليته أمام الشعب. فلم يعد مصدر السيادة هو الحاكم أو الرئيس أو الحزب الواحد أو العائلة الملكية بل صارت السيادة ملكاً للإرادة العامة ممثلة في قوى الشعب.

ومن ثم يقتضي تبني العولمة السياسية إطلاق الحريات السياسية في صورها المتعددة حرية الفكر والتعبير وحرية الانضمام إلى التنظيمات السياسية وتشكل الأحزاب والانتخاب وحرية الاختيار فمن المظاهر السياسية للعولمة سقوط النظم الديكتاتورية والشمولية والاتجاه إلى الديمقراطية والنزوع إلى التعددية السياسية وتأكيد احترام وصيانة حقوق الإنسان

#### المطلب الثاني: توظيف مقاصد الشريعة الخاصة بالدولة كأساس لمنظومة حقوق الإنسان من منظور العولمة

من مظاهر العولمة السياسية احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية طبقاً لميثاق الأمم المتحدة ويعتبر مبدأ التدخل لأغراض إنسانية أو التدخل الدولي الإنساني مثلاً حياً لذلك الاهتمام، ولعل هذا المظهر يعد من أهم إنجازات العولمة، فالتبشير بحقوق الإنسان وبأولوية الحرية كغاية لنظام الحكم على السلطة كوسيلة لفرض النظام، جعلت جهود المقاصديين تتجه إلى صياغة

مشاريع دساتير ومواثيق خاصة بحقوق الإنسان تتناسب وعالمية المواطنة الإنسانية، والدولة المدنية بالمفهوم السابق أعلاه، وتضاهي مواثيق حقوق الإنسان الألفية.

وقد أسسوا ذلك على أن تحرير الإنسان من عبودية العباد ورفع الظلم عنهم غاية أسمى جاءت من أجلها رسالة الإسلام، لقوله الله سبحانه وتعالى: "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا"، وهو ما يؤصل إلى بناء المشترك إنساني في زمن العولمة، فقد أكد إعلان حقوق الإنسان الذي أصدره المجلس الإسلامي الدولي العالمي يوم 1981/9/19 في باريس أن حقوق الإنسان في الإسلام ليست منحة من ملك أو حاكم، أو قراراً صادراً عن سلطة محلية أو منظمة دولية، وإنما هي حقوق ملزمة بحكم مصدرها الإلهي.

ورغم ما تشهده الدول الإسلامية من حراك سياسي في مجال إقرار حقوق الإنسان والمواطن وتوفير ضمانات ممارستها، إلى أنها لم تؤد إلى تغيير أساسي في طبيعة السلطة وأساليب ممارسة الحكم بسبب القيود والضوابط السياسية والقانونية والإدارية التي فرضتها النخبة الحاكمة على تلك العملية مما أفرغها من مضامينها الحقيقية، فواقع النظم الحاكمة لم ينضج في التعامل بإيجابية مع تنظيمات المجتمع المدني التي لا والت تحت وصاية الدولة، فالاجتهاد المقاصدي غرضه التجديد للأمة في نظامها وذلك قوله: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها" لقد مثل التجديد قدرة الفقه على الاستجابة للتحديات التي فرضها الواقع في المجتمع المسلم، عندما وظف أهل الاجتهاد كل طاقاتهم في البيئة التي أنشأتها عقيدتهم وفي ظل الثوابت التي أرسنها شريعتهم، وفي سياق تجديد تطور علوم الشريعة وتكاملها، تبرز المقاصد بصفتها عنصراً مهماً في فهم أسرار الشريعة وحكمها، وهو ما لا استغناء للمجتهد عنه أثناء اجتهاده، من خلال مراعاة المجتهد للنصوص وظواهرها، وعدم إغفاله لمعانيها وعللها.

#### أولاً: دور العولمة في مراجعة في بناء مقاصد للشريعة على مستوى الأمة:

يكاد الفكر المقاصدي الحديث<sup>١</sup> يتفق على عدم قدرة مقاصد الشريعة كما عرضها القدماء وبلورها الشاطبي من جانبها الفردي على الإحاطة بمطالب الحياة المعاصرة المعقدة والمتشعبة؛ مما يعني ضرورة الاعتماد على الكليات المقاصدية<sup>٢</sup> وربطها بأهداف

<sup>١</sup> - سنن أبي داود. حديث رقم: (٤٢٩١). ١٠٩/٤؛ وكنز العمال. حديث رقم: (٣٤٦٢٣). ١٢/١٣

<sup>٢</sup> - وقد أشار د/ يوسف القرضاوي في أكثر من موضع حاجة الفقه الإسلامي إلى إعادة النظر في المقاصد من حيث مفردتها بالاهتمام بالمقاصد المتعلقة بالمجتمع كالحرية والمساواة والعدالة والإخاء والكرامة والتكافل؛ فكلها مقاصد عامة للشريعة الإسلامية؛ ويعطي أمثلة من كتب الأصول للتدليل على غياب العقلية المقاصدية لدى الجماعة كتمثيلهم حفظ العقل في عقوبة الشرب كأن هذا هو كل اهتمام الإسلام بالعقل متسائلاً ومتعجباً فأين العقلية العلمية؛ وطلب العلم والإشادة بالعلماء وقيمة المعرفة؛ ومثله د / محمد سليم العوا؛ في محاضره "مقاصد الشريعة الإسلامية وتحديات الواقع"، بجامعة القاهرة- ندوة تحت عنوان «مقاصد الشريعة في ضوء المتغيرات المعاصرة يوم الأربعاء - ١١ إبريل ٢٠٠٧ حيث دعا إلى فتح الاجتهاد لاكتشاف مقاصد جديدة مثل ما فعل رائد المقاصديين المعاصرين ابن عاشور مع مقصد الحرية وحفظ نظام الأمة . ينظر د/ القرضاوي ؛ مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية؛ ص ٨٤

<sup>٣</sup> - ينظر تفصيلاً أكثر مقدمة كتاب د / أحمد الريسوني؛ الكليات الأساسية للشريعة الإسلامية؛ الناشر اللجنة العلمية لحركة التوحيد والإصلاح؛ بالمغرب؛ ط ١؛ سنة ٢٠٠٧، وقد حدد فضيلته هذه الكليات المقاصدية وفصلها بدورها إلى أربع : أولها: ليلوكم أيكم أحسن عملاً، وثانيها: التعليم والتزكية وثالثها: جلب المصالح ودرء المفاسد، ورابعها : قيام الناس بالقسط . وهي التي سماها من قبله سماها د / طه العلاوي، بالمقاصد القرآنية العليا الحاكمة وعددها هي التوحيد والتزكية وال عمران. وهي عند غيرهم محصورة في مقاصد ثلاث: العبادة والخلافة والعمارة.

الأمة لتنظيم الحياة بقواعد قادرة على التوليد منها، فمن المهم الإشارة إلى غياب النظرة "المقاصدية الاجتماعية" عند الكثير من المقاصديين والأصوليين

فلم يلاحظ الفقهاء القدامى أن الكتاب والسنة حافلان بالخطابات الموجهة إلى الأمة، باعتبارها مكلفا، بينما اعتبروا أن الخطابات الشرعية كلها موجهة للأفراد، وحتى ما سموه بالتكاليف الكفائية اعتبروه خطابات أفراد، بينما نلاحظ أن الشريعة اشتملت على نوعين من الخطابات التكليفية لخطابات للأفراد، وخطابات للأمة، وهي كثيرة جداً.

لقد ساهمت هذه النظرة "العرجاء" للخطابات التكليفية الشرعية إلى اعتبار الشريعة موجهة للأفراد، وبذلك تحول الفقه إلى فقه أفراد، وسيطرت على الفقيه طابع الفردية في النظرة للأمور، ولم تسلم من هذا حتى المقاصد التي صاغها العلماء قديماً، ومع ذلك لا نعدم محاولات تجديدية مهمة ل توسيع دائرة المقاصد، حتى تشمل باقي المجالات، التي هي من الأهمية بمكان، والتي تم بالدرجة الأولى مقاصد المجتمع، والأمة الإسلامية بصفة عامة.

وبسبب إغفال نظرة الفقهاء إلى قضايا الأمة تعطل التنظير والتقعيد في مجال البناء التنظيمي للمجتمع الإسلامي وهذا ما يظهر جليا في عدم ملاحظة مقاصد الشريعة في كثير من مجالات الفقه<sup>١</sup>، ولم يسلم من ذلك حتى شيخ المقاصدين الإمام الشاطبي، عندما قعد لحفظ الضرورات الخمس على أساس فردي، لا على أساس ما تحفظ به الأمة كاملة؛ فجميع مقاصد الشريعة لديه فردية؛ وإهمال ما له علاقة بالشأن العام الذي هو كيان الأمة ونظام الدولة، مما يوحي أن هناك مقاصد للشريعة في مجال الأمة مستقلة عن المقاصد الشرعية بالنسبة إلى باقي المجالات مع ضرورة الإقرار بوجود التداخل والتكامل بين هذه المجالات؛ وهو الأمر الذي يدفع إلى تبني مقاصد جديدة أو على الأقل تفعيلها.

وقد برزت حاجة الفقه السياسي الإسلامي لنظرية المقاصد الشرعية لاستحداث أحكام شرعية تتناول الواقع المستجد فضلا عن التأسيس لمشروعية الأخذ الانتقائي من المؤسسات النظامية الحضارة الغربية، وقد بالغ الفقهاء كثيراً في دور المقاصد وأهميتها حيث يكاد كل من يتكلم في المقاصد، يركز على أنها مفتاح التنمية الاجتماعية والسياسية.

وهنا كان لابد من استثمار نظرية المقاصد المبنية على استصلاح الخلق بناء على جلب مصالح الدارين، ودرء مفاسدهما في ومعرفة الحكم في النوازل السياسية؛ من خلال توخي مناسبات الأحكام، بعد فقهِه الواقع وفقه التوقع ولو بظن غالب، سيراً منهم في ذلك على مناهج الشريعة وسياستها التشريعية، "فالعبارة في القول بالمشروعية من عدمها في الوقائع النازلة هو بما يتضمنه الفعل من الصلاح والفساد، ولا عبارة للفظه ومظهره"، فكما أن معظم مصالح الدنيا ومفاسدها معروف بالعلم، فكذلك معظم الشرائع والتكاليف؛ لا يخفى على عاقل وجه المصلحة فيها؛ ومن هنا قرر الإمام العز بن عبد السلام في قواعده: "إن تحصيل المصالح المحض، ودرء المفاسد المحض عن نفس الإنسان وعن غيره محمود حسن، وأن تقديم المصالح فأرجحها محمود حسن، وأن درء المفاسد فأفسدها محمود حسن، وأن تقديم المصالح الراجحة على المفاسد المرجوحة محمود حسن، وأن درء المفاسد الراجحة على المصالح المرجوحة محمود حسن، يقول الإمام القراني " إن كل تصرف

١- محمد مهدي شمس الدين؛ مقاصد الشريعة - حوار مع عبد الجبار رفاعي -؛ مجلة آفاق التجديد؛ دار الفكر؛ بيروت؛ ٢٠٠١؛ ص ١٩

٢- ينظر إلى هذا الرأي عند د/ عبد الكريم الحمدادي؛ في النظام السياسي الإسلامي فقه الأحكام السلطانية؛ - محاولة نقدية للتأصيل والتطوير -؛

لا يترتب عليه مقصوده لا يشرع<sup>١</sup> ومعناه أن أي قول أو فعل لا يبني عليه ما يصلح حال المتصرف؛ أو حال غيره لا يعتبر تصرفاً في الشرع؛ فكان مما قرره الفقهاء قاعدة: "التصرف على الرعية منوط بالمصلحة" وهذا ما يستفاد من استقرار ما كتبه في مقاصده؛ وفي أصول النظام الاجتماعي في الإسلام حيث يقول: "استقراء أدلة كثيرة من القرآن والسنة الصحيحة يوجب لنا اليقين بأن أحكام الشريعة الإسلامية منوطة بحكم وعمل راجعة للصلاح العام للمجتمع والأفراد"<sup>٢</sup>؛ فلم يخلق الله وضعا إلا ليرتب عليه أحكاماً مبنية على مقاصد تحقق مصالح العباد في المعاش والمعاد على أساس من العدل؛ ذلك أن الأوامر والنواهي في الخطاب الشرعي متجهة كلها إلى اكتساب المصالح أو الوسائل المفضية إليها؛ وإلى درأ المفاسد أو الوسائل المؤدية إلى درئها<sup>٣</sup>

فعمدة الاجتهاد المقاصدي في مجال الأحكام السلطانية مبني على حرية الاستصلاح المنضبط بضوابط المصلحة، فمثلاً- أن الغرض من نصب الإمام استصلاح الأمة<sup>٤</sup> وهو المقصد الذي تتبعه ابن عاشور الذي كان اعتبار الأمة ماثلاً في تنظيره المقاصدي

### ثانياً: جهود المقاصديين الجدد في إضافة مقاصد جديدة تحت ضغط العولمة:

لا شك أن التركيز على مقاصد الشريعة على مستوى الأمة هو الأعلى والأولى في ظل شيوع فقه التمدن، وهو الذي يحتاج أن يأخذ مكانته اللائقة المستحقة؛ فقد لاحظ ابن عاشور أن مصالح الأفراد أخذت تكامل العناية وال رعاية من الفقهاء والأصوليين والمقاصديين، بخلاف الأمة ومصالحها ومقاصدها، فهي ضامرة عند عامة علمائنا المتقدمين. هذا مع العلم أن المصالح الفردية لا تفضي بالضرورة إلى تحقيق مصالح الأمة إلا بشكل محدود، ولكن مصالح الأمة تفضي بالضرورة إلى مصالح الأفراد، فهي داخلية فيها. ومن الإضافات التي تنسب إلى ابن عاشور عنايته الفائقة بمصالح الأمة والمقاصد الجماعية والمقاصد العام، فقد كان اعتبار الأمة ماثلاً ومعبارة معتمد عنده. فحتى حينما أراد تعريف التحسينيات التي هي ألصق شيء بالأفراد وأذواقهم، عرفها بأنها هي المصالح التي تكون بها الأمة ذات منظر وبهجة، تنجذب إليها الأمم والشعوب الأخرى وتحترمها، وتحفو إليها نفوس الناس،<sup>٥</sup> ومن بعده وعلى خطاه الإمام علال الفاسي، فقد بدوره للمسألة الاجتماعية أهمية كبيرة في تفكيره وتنظيره، فكان مما قرره في هذا الصدد أن المقصد العام للشريعة الإسلامية هو "عمارة الأرض وحفظ نظام التعايش فيها وصلاحها بصلاح المستخلفين فيها وقيامهم بما كلفوا به من عدل واستقامة ومن صلاح في العقل وفي العمل وإصلاح في الأرض واستنباط لخيراتهما وتدبير لمنافع الجميع<sup>٦</sup>؛ وذلك إنما يكون بتحصيل المصالح واجتناب المفاسد على حسب ما يتحقق به معنى المصلحة والمفسدة" وبهذا يكون علال الفاسي من المقاصديين القلائل الذي تنهوا لضرورة توسيع دائرة المقاصد لتشمل مقاصد المجتمع التي هي من الأهمية بمكان، فكان مما قرره على الدولة أن تقاوم كل تطاحن قد يؤدي إلى القتل داخل المجتمع، وتقضي على أسباب الفتنة والاضطراب فكان

١- الإمام القرائي؛ الفروق؛ ج٣ ص١٣٥ القاعدة ١٥٣

٢- الطاهر بن عاشور؛ مقاصد الشريعة؛ تحقيق ودراسة محمد الطاهر الميساوي، دار البصائر للإنتاج العلمي، ط١، ١٩٩٨، ص ١٩٠

٣- د/عبد السلام الرفعي؛ فقه المقاصد في الفكر النوازي؛ الناشر دار إفريقيا الشرق-المغرب-٢٠٠٤؛ ص ١٨

٤. الجويني؛ غياث الأمم عند النيات الظلم؛ بيروت؛ دار الكتب العلمية، ١٩٩٧؛ ص ١٤٠

٥- الريسوني؛ محاضرات في مقاصد الشريعة؛ القاهرة: الناشر دار السلام للطباعة، ط١، سنة ٢٠٠٩، ص ١٠١

٦ ومن الأمثلة التي يتميز بها الفكر المقاصدي لابن عاشور عن غيره ما ذكره الإمام الريسوني من أن الشاطبي يقول: المقصد من وضع الشريعة إخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبداً لله اختياراً كما هو عبد له اضطراراً أما ابن عاشور يأتي فيقول: المقصد العام للشريعة هو حفظ نظام الأمة وبقاء قوتها وهيبتها؛ هذا صحيح وهذا صحيح، ولكن هذا من زاوية وهذا من زاوية.

٧ - علال الفاسي؛ مقاصد الشريعة ومكارمها؛ دار البيضاء؛ مكتبة الوحدة لعربية؛ دون تاريخ نشر؛ ص ٤١

من بين الأمثلة التي ذكرها؛ مما يدخل في باب الأمن وحفظ النظام قوله "على الدولة أن تقاوم كل الأوبئة الاجتماعية التي تفتك بحياة الإنسان، وبصحته وبسالته، وفساد نسله."

وبذلك يكون كلا من ابن عاشور والفاسي قد جعلوا من فكرة المصالح والمفاسد التي هي عين مقاصد الشريعة على مستوى الأفراد؛ مجرد وسيلة خادمة لتحقيق مقاصد سامية وعليا تبرز في عمارة الأرض وحفظ نظام الأمة فيها بصالح المستخلفين عليها<sup>١</sup> مما يعني أن تطبيق الشريعة مرهون بتحقيق تطابق بين مقاصد الشارع ومقاصد المكلف وبين أهداف الأمة<sup>٢</sup>. لقد أبانت كتابت ابن عاشور والفاسي أن هنالك مقاصد كلية خاصة بمصالح الأمة وعلى رأسها الحرية والمساواة والعدل وحفظ نظام الأمة وتحقيق وحدتها وهو ما تبناه العديد من المفكرين المعاصرين<sup>٣</sup>

### ثالثاً- إضافة مقصد حفظ النظام العام "المصلحة النظامية":

يعتبر بعض أئمة الفقه السياسي إقامة الدولة من أعظم مقاصد الدين<sup>٤</sup> وأنها أي (الإمامة) أصل مقطوع به لا يفتقر في صحته؛ وملاءمته لتصرفات الشارع إلى شاهد<sup>٥</sup>، مما يعني اعتبار تأسيس الدولة في الإسلام أحد مقاصد الشريعة على حد تعبير د/حمادي العبيدي<sup>٦</sup>. ولا يوجد من القدامى أو من المعاصرين من نبه صراحة إلى مقصد الشريعة في أن تتحول الدولة أو الأمة الإسلامية إلى قوة عظمى، مثلما فعل المفكر ابن عاشور رحمه الله فقد عقد افضلاً خاصاً في كتابه «مقاصد الشريعة» عنوانه بـ"مقصد الشريعة من نظام الأمة أن تكون قوية مرهوبة الجانب مطمئنة البال"<sup>٧</sup> وقد عبر عن ذلك في موضع آخر بـ"انتظام أمر الأمة الأمة وجلب الصالح إليها، ودفع الضر والفساد عنها"، كما نجاه يدعو إلى ضرورة رعاية مقصد الشريعة من نظام الأمة ووحدها فيقول: "إننا بحاجة إلى علماء أهل نظر سديد في فقه الشريعة وتمكن من معرفة مقاصدها؛ وخبرة بمواضع الحاجة في الأمة ومقدرة على إمدادها بالمعالجة الشرعية؛ لاستبقاء عظمتها واسترفاء خروقتها ووضع الهناء بمواضع النقب من أديمها<sup>٨</sup>.

وبهذا يجب الاهتمام بضبط السلطة السياسية بالمصلحة العامة، وهذا يستلزم من ولاة الأمور سن قوانين وإقامة جهاز تنفيذي يولئ إليه حمل الناس بالرغبة والرغبة على رعاية مصالح الأمة باعتبارها شخصياً معنوياً وطريقة ذلك ما حدده ابن عاشور في قوله: "وذلك بأن نتخيل الأمة الإسلامية في صورة الفرد الواحد من المسلمين فنعرض أحوالها على الأحكام الشرعية كما تعرض أحوال الفرد ويذكر لذلك مثالا يجب الانتباه له عند النظر في الأحوال العامة الاجتماعية للأمة يتمثل في باب الرخصة الشرعية

١- د/ جمال الدين عطية؛ نحو تفعيل مقاصد الشريعة؛ المعهد العالمي للفكر الإسلامي دار الفكر، دمشق، ط ١؛ سنة ٢٠٠١؛ ص ١١٩.

٢- د/ حسن حنفي؛ مقاصد الشريعة وأهداف الأمة - قراءة في الموافقات للشاطبي - مجلة المسلم المعاصر العدد ١٠٣ السنة ٢٦ ص ١٠٢.

٣- د/ جمال الدين عطية، نحو تفعيل المقاصد، ص ١٣٨

٤- د/ فوزي خليل؛ المصلحة العامة من منظور إسلامي وبلية تطبيقات المصلحة العامة في عصر الخلفاء الراشدين؛ مؤسسة الرسالة؛ بيروت ط ١؛ سنة

٢٠٠٣؛ ص ٢٦٥

٥- الشاطبي؛ الاعتصام؛ ص ٧٤

٦- د/ حمادي العبيدي؛ الشاطبي ومقاصد الشريعة؛ منشورات كلية الدعوة الإسلامية؛ طرابلس؛ ليبيا؛ ط ١؛ سنة ١٩٩٢؛ ص ٢٤١

٧- ابن عاشور؛ المرجع السابق؛ ص ٣٠٠

٨- الظاهر بن عاشور؛ المرجع نفسه؛ ص ٢٩٤

فيذكر إن الفقهاء إنما فرضوا الرخص في خصوص أحوال الأفراد؛ ولم يعرجوا على إن مجموع الأمة قد تعثره مشاق اجتماعية تجعله بحاجة إلى الرخصة كما هو الحال في القول بسد الذرائع ورعي المصالح المرسله في تعلقها بمجموع الأمة<sup>١</sup>

### المبحث الثاني: موقف الفكر السياسي الإسلامي من قضايا الديمقراطية، والمواطنة المتساوية

مثل الاستنجاح بالمناهج المقاصدية وما تقدمه من أرضية خصبة ومرنة لبناء توافق اجتماعي أحد أهم أصول الاجتهاد السياسي التأصيلي والتنزيلي، والناظر في مسيرة الاستنجاح بالمقاصد يلاحظ أنها كانت دائما ملجأ في الأوقات الحرجة والضيقة التي تمر بها الأمة، فعصر الخليفة عمر وعصر ابن تيمية وابن القيم وعصر الشاطبي وعصر ابن عاشور والفاسي كانت عصور تقليد وكان الاجتهاد المقاصدي نقطة الانعطاف في حياة الأمة السياسية، وكذلك عصر القرضاوي والريسوني وغيرهما من علماء العصر الذي يشهد تحولات فرضتها العولمة الجارفة.

وفي عصر العولمة أضحت الحاجة إلى عقل مقاصدي خبير في العلاقات الاجتماعية السياسية والدولية أساسي لهندسة مقاصدية للإصلاح السياسي المنشود، وبالنتيجة فان استصحاب الأولويات المقاصدية في الإصلاح السياسي يستهدف تقرير أحوال صالحة تعارفها عليها الناس ولا تخالف كليات الشريعة ومبادئها، وتغيير الأحوال الفاسدة وإعلان فساده، مع ضرورة اعتبار المال عند التشريع، والتغيير، والتنزيل.

فمن نتائج العولمة الديمقراطية تقييد السلطة وحماية الحرية ومن ثم كان لابد من ضبط آليات الوصول إلى السلطة بالطرق السلمية الرضائية حيث يتم إشراك الشعب في اختيار ممثليه؛ وهو ما نجده مغيبا ومهملا في كتب الأحكام السلطانية في فقهاء السياسي في مجال طرق التعبير عن الإرادة العامة ضعيف جدا، ضاعت فيه الأولويات الشرعية، ومما زاد في ضعف الفقه السياسي في مجال شرعية السلطة عدم اعتباره للبعد المقاصدي في الاجتهاد السياسي في مشروعية ما جاد به الغرب الديمقراطي من ميكانيزمات كيفية الوصول للسلطة؛ ومن هذا القبيل موقف الإسلاميين من الديمقراطية كوسيلة لشرعية السلطة؛ بين مكفر لها؛ ومنفر منها؛ ومؤطر لها فقد ظل السؤال: "هل قيم الإسلام تنسجم مع مبادئ الديمقراطية؟" يتردد صداه عقودا من الزمان، وضاعت جهود علمية وطاقات ذهنية كثيرة في نقاشات لفظية لا تقدم ولا تؤخر، مثل الإلحاح على استعمال مصطلح "الشورى" الإسلامي بدلا من مصطلح الديمقراطية، "وكأنهما خطان لا يلتقيان، مما يدل على عجز عن تفكيك المبدأ الديمقراطي في مظهره القيم وصيغته الإجرائية، وهو عجز مصدره غياب البعد المقاصدي<sup>٢</sup>

فالديمقراطية في أصلها ومقصودها أنها وسيلة للعدل ومنع الاستبداد ولترشيد تسيير الشؤون العامة؛ وسواء سمي ذلك ديمقراطية أم شورى فالعبرة بالمقاصد والجواهر لا بالوسائل والظواهر؛ إذ رغم عورات الديمقراطية حتى عند أهلها إلا أنها تبقى النظام الأمثل للحيلولة بين ان يقع الناس في فرائس الطغيان والاستبداد والاستئثار بالسلطة والثروة "فهي أحسن الموجود؛ خصوصا بعد عودة مظاهر التأله البشري، وتسلب الإنسان على الإنسان، تحت مظلة الدفاع عن حقوق الإنسان، وقد انعكس هذا التأصيل للديمقراطية على تقرير حقوق المواطنة الدستورية بالمساواة لا فرق بينهم على أساس العرق أو الدين أو اللغة

١ - الظاهر بن عاشور؛ المرجع السابق؛ ص ٢٩٣

٢ ينظر: د/ محمد سليم العوا؛ في النظام السياسي للدولة الإسلامية؛ ص ١٨١؛ الشيخ الغنوشي؛ الحريات العامة في الدولة الإسلامية؛ ج ١؛ ص ٤٥

٣ - د/ محمد سليم العوا؛ في النظام السياسي للدولة الإسلامية؛ ص ٢٠٥

**المطلب الأول: عولمة الديمقراطية في ميزان مقاصد الشريعة الخاصة بالأمة**

**المطلب الثاني: موقف الفكر المقاصدي من حقوق المواطنة والأقليات.**

**المطلب الأول: عولمة الديمقراطية في ميزان مقاصد الشريعة الخاصة بالأمة**

رغم كثرة الدراسات المقارنة حول نظام الحكم في الإسلام وطبيعته الدستورية؛ وهل هو نظام ديمقراطي أم تيوقراطي أم مزيج بينهما على نحو ما صاغه المودودي في كتابه الحكومة الإسلامية من خلال عبارة الديمقراطية الإسلامية؛ إلا أنها بالرغم مما أكدته بعض تلك الدراسات من ذاتية النظام الدستوري الإسلامي في فن الحكم وطرق ممارسة السلطة فيه؛ إلا أنها كانت تبقى أفكار ظرفية ممزوجة بواقع ما عيشه فقهاء الأحكام السلطانية؛ فهي لم تول ل طرق التعبير عن الإرادة العامة في النظام الدستوري الإسلامي اهتماما كبيرا بحكم الواقع السائد.

ومن ثم فإن اتجاه الفقه المقاصدي إلى موضوع التعبير عن الإرادة العامة قد أصبح له الأولوية في زمن العولمة الديمقراطية؛ من خلال ضرورة إعادة بناء مصدر السيادة الفعلي في الفقه السياسي الإسلامي وصولا إلى تحديد الطرق والوسائل المعبرة بحق وصدق عن الإرادة العامة في المجتمع السياسي الإسلامي؛ لأن كل ما كتب حول مفهوم السيادة أو الحاكمة؛ هو في الواقع نوع من التنظير البعيد عن الواقع السياسي وكأني بمنظري ومقعدني نظرية الحاكمة في الفقه الإسلامي في معرض الرد والدفاع عن أصالة النظرية السياسية الإسلامية؛ فكانوا في تنظيرهم بمعزل عن صاحب السيادة الفعلي في دنيا الناس؛ وهذا ما لا يمكن الإجابة عنه دون النظر المقاصدي الحصيف.

**أولا: مقارنة الديمقراطية بفكرة الشورى وإلزام الحاكم برأي الأغلبية**

رغم عدم وجود نصوص صريحة حول وجوب تحكيم رأي الأغلبية في العلاقات السياسية إلى أن هناك من الإشارات الكثيرة في السيرة النبوية ما يدل على أخذ النبي - صلى الله عليه وسلم - بحكمها؛ كما في استشارة القوم في ملاقات العدو في غزوة بدر؛ واستشارته صلى الله عليه وسلم في الخروج لغزوة أحد؛ وكذا في ملاطفة ومصالحة قبيلة غطفان بثلاث ثمار المدينة في غزوة الأحزاب كسرا للحصار المضروب عليهم، فكلها إشارات في وجوب تحكيم رأي الأغلبية عند التعارض والتزاحم من باب الترجيح لا من باب أن قولهم هو الصواب؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: "عليكم بالسواد الأعظم"<sup>١</sup>.

بل إن فكرة مبدأ الأغلبية نجد له تطبيقا عمليا من خلال نظام البيعة كأحد أهم وسائل التعبير عن الإرادة العامة في الفقه السياسي الإسلامي؛ حيث تعتبره الغالبية العظمى من الفقه - باستثناء الشيعة - وسيلة إسناد السلطة إلى الحاكم؛ وسند مباشرة السيادة نيابة عن الأمة؛ إلا أنه لم يلق عناية كبيرة من جانبه المقاصدي من حيث تطويره وتنويعه تنوع التنظيمات السياسية المعاصرة يقول ابن خلدون: "واعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة؛ كأن المليك يعاهد أميره على أن يسلم له في أمر نفسه؛ وأمور المسلمين؛ لا ينازعه في شيء من ذلك؛ ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكروه؛ وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد"<sup>٢</sup> فدل ذلك على أن البيعة عقد رضائي بين الأمة صاحبة الإرادة العامة؛ وبين الحاكم الذي

<sup>١</sup> - الريسوني؛ الشورى في معركة البناء؛ ط١٤٠٨؛ الناشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي؛ ص٩٥ و ص٩٨

<sup>٢</sup> - ينظر ابن خلدون؛ المقدمة؛ ص ٢٠٩

يلتزم به وفقا للكتاب والسنة وصالح الأمة<sup>١</sup>. ولعل المقصد الكبير هو إخضاع الحاكم لسلطان الشريعة؛ "لا أحد فوق القانون ولا أحد تحت القانون على حد تعبير أبراهام لنكولون<sup>٢</sup>؛ فدل ذلك على أن البيعة عقد رضائي بين الأمة صاحبة الإرادة العامة؛ وبين الحاكم الذي يلتزم به وفقا للكتاب والسنة وصالح الأمة<sup>٣</sup>.

### ثانيا: أثر العولمة في تفعيل آليات الدستورية لتقييد السلطة

لقد أحاط فقهاء الأحكام السلطانية منصب الإمامة- السلطة- بحالة من المهابة والتقدير؛ بما كلفها به من مهمة حراسة الدين وسياسة الدنيا؛ وما فرض في حق متوليها من الطاعة والبيعة إلى حد تقديس، فإن الفقه السياسي قد ضخم من ذلك المنصب إلى ما يغري الرئيس لأن يمارس الاستبداد؛ متجاوزا بذلك مقصود الشارع من نصب الإمام وولاية الأمور؛ والمتمثل في مقصد استتباب وحدة الأمة وحفظ نظامها؛ على أساس العدل المنتج للعمارة؛ وتلك حقيقة يلحفظها كل من درس الموروث الفقهي من كتب الأحكام السلطانية والسياسة الشرعية ففيها تضخيم كبير لمؤسسة رئاسة الدولة، سواء من حيث شروط ومواصفات متوليها،<sup>٤</sup> أو من حيث الاختصاصات التي توكل إليه كل ذلك على حساب تنظيم مبدأ الشورى ومؤسستها في مؤسسات رسمية كالبرلمان في تجربته الغربية؛ حيث يجتمع نواب الشعب للتعبير عن إرادته العامة وتمثيله في إدارة وسير شؤون الدولة؛ ومن ثم فهو المعبر عن المشاركة السياسية للشعب؛ لما يضطلع به من مهام تشريعية وأخرى رقابية فضلا عن مهامه المالية؛ وقبل هذا وذاك ويترتب على هذا أن يعتبر بحق عصب النظام النيابي في كل دولة ومستودع الفكر والخبرة؛ ومصدر قوة الدفع فيها؛ بسبب مكانته العلية بين المؤسسات الدستورية في الدولة؛ ونظرة الشعب إليه وقد استودعه وديعة التشريع؛ وإقرار السياسات ومسائلة الحكومة.

وكذلك كان الأمر أيضا بالنسبة لمسألة عزل الإمام، حيث تعامل معها الفقه السياسي بحذر نظرا للصلاحات الواسعة التي كان يتمتع بها ومن ثم فقد كان تنظيره لمسألة العزل جاري مجرى التضييق البالغ، من خلال اشتراطات مشددة أو شكت أن تضفي على هذا المنصب صفة القداسة، إلى حد اعتبار مسألة إصاب الحاكم بمرض مفقد للعقل مسألة خلافية في عزل الحاكم فإنه لكي يصبح سببا كافيا لعزله عن الإمامة ينبغي أن يكون غياب عقله مستديما لا تتخلله إفاقة<sup>٥</sup>. ويبدو أن التشدد في عزل الإمام على النحو السابق له أسباب لعل من أهمها التحسب لما قد يحدث عن العزل من الفتنة التي تضر بمصلحة المسلمين عموما؛ فقد جاءت الآيات القرآنية صريحة على تقييد تصرفات السلطة التنفيذية بالشورى وعدم إطلاقها؛ ومن هذا المنطق أن الحاكم الذي لا يقوم بالتزاماته أو يخرج على حدودها فليس له أن ينتظر من الشعب السمع والطاعة وعليه أن يتنحى عن مركزه لمن هو أقدر منه على الحكم في حدود ما أنزل الله، وما من شك أن التأمل في مقاصد القيم الديمقراطية التي أقرها الفكر الدستوري الغربي فيما يتعلّق بضرورة الفصل بين السلطة والأشخاص الممارسين لها "رئاسة الدولة" من حيث اعتبار النيابة عن الشعب والتداول على

<sup>١</sup> - ينظر د/ منير حميد البياتي؛ النظام السياسي الإسلامي مقارنا بالدولة القانونية؛ دار وائل؛ عمان؛ ١؛ سنة ٢٠٠٣؛ ص ٢٠٩.

<sup>٢</sup> - محمد بن المختار الشنقيطي، الشرعية قبل الشريعة؛ مركز الولاية للتنمية الفكرية" في دمشق أو جدة على رابط الجزيرة. نت

<sup>٣</sup> - ينظر د/ منير حميد البياتي؛ النظام السياسي الإسلامي مقارنا بالدولة القانونية؛ ص ٢٠٩.

<sup>٤</sup> - وقد ظلّت هذه الشروط تتّردّد في مؤلّفات السياسة الشرعية منذ الماوردي إلى عصرنا الحاضر بل هناك من كبار العلماء من يذهب إلى أن بيعة الإمام تعقد بالواحد وبالاثنتين من أهل الاختيار ووصل الحد بها إلى العهد بها إلى الصبيان والرضع ينظر محمود شاكر؛ الخلافة والإمامة؛ الناشر المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٩٢؛ ص ١٣٩ ود/ الريسوني؛ الشورى في معركة البناء؛ ص ١٢٤.

<sup>٥</sup> - الماوردي؛ الأحكام السلطانية؛ المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٩٦؛ ص ٣٢.

السلطة والرقابة والمحاسبة، وهي القيم التي يلتقي فيها الفقه السياسي الوضعي مع المبادئ السياسية الإسلامية، ولكنّ الفقه السياسي الموروث فيما أحدثه من تضخيم للرئيس أدى إلى هذا الوضع الذي عليه المسلمون في واقعهم السياسي، وهو ما يدفع إلى مراجعة الفقه السياسي في مجال مكانة مؤسسة رئاسة الدولة من خلال استبدالها بفكرة الدولة كشخص معنوي منفصل عن شخص الحاكم؛ كمجرد نائب عن الأمة تختاره بمحض إرادتها ليقوم وفقاً لإرادتها بتنظيم شؤون الحياة، وتراقبه في أداء هذه الأمانة، وتحاسبه عليها، وتعزله عنها إذا أخلّ بشروط النيابة.<sup>1</sup>

### ثالثاً: اثر العولمة في تفعيل الشورى وتطعيمها بأدوات الديمقراطية النيابية

سبق بيان كيف أثر غياب فقه مقاصد الشريعة وبُعدّه عن فقه الأحكام السلطانية في خلق أزمة واقعية أورت جموداً فكرياً على مستوى بناء دولة دستورية متوافقة مع مبادئ الإسلام؛ فقد أصبحت الأحكام السلطانية نتيجة غلق باب الاجتهاد قاصرة عن إيجاد صياغة متناسبة مع ظروف كل عصر وزمان؛ فالكتابات السياسية والدستورية السابقة كانت كتابات ظرفية تغتفر من الواقع؛ كتعبير وترجمة عن تفاعل المفكر وفهمه للواقع السياسي مع المبادئ التي تشكل قاعدة لقناعاته الإيمانية، ولم يكن الفقه السياسي الإسلامي القديم معها انعكاساً معبراً ومترجماً لمبادئ الإسلام كما يجب أن تكون، بقدر ما كان تكييفاً لهذه المبادئ مع سلطان القوة وإمارة التغلب؛ وهذا ما عبر عنه المفكر مالك بن نبي عندما أكد على أن "الحضارة الإسلامية لم تنشأ عن مبادئ الإسلام، ولكن المبادئ هي التي تكيفت مع سلطة زمنية قاهرة". وهو تشخيص دقيق لداء الفقه السياسي من الحضارة الإسلامية<sup>2</sup> ففي الإسلام من القيم العالمية ما يمكن من الإجابة على كل أسئلة الواقع وعلاج لكل أزمات المجتمع والحياة؛ فمبادئ الإسلام وخصائصه في فن السياسة والحكم قادرة على بناء هندسة دستورية واجتماعية واقعية لل عمران الحضاري فعلى سبيل المثال وتعتبر نظرية الدولة التي أنشأها الرسول - صلى الله عليه وسلم - من وجهة النظر الدستورية أقدم صورة للدولة كتنظيم للاجتماع السياسي؛ ذلك أنه تقرر فيها لأول مرة مبدأ الشرعية وخضوع الدولة للقانون، فالأحكام الشرعية التي جاء بها القرآن والسنة هي أحكام صادرة عن سلطة أعلى من سلطات الدولة جميعاً، ولأول مرة في التاريخ يتم الفصل بين إرادة الحاكم وبين القانون<sup>3</sup>

فبالرغم من مركزية الشورى في النظام السياسي الإسلامي إلا أنها لم تحظ بدراسات مقاصدية سوى ما ذكره بعض المفسرين من فوائدها<sup>4</sup> قولهم أنها طريق الوصول إلى الرأي الصواب والتدبير السديد؛ كما أنها طريق الخروج من الأهواء والمؤثرات الذاتية التي تتسلط على الحاكم؛ غير أنها أن أعظم مقاصد الشورى على حد تعبير د /الريسوني منع الاستبداد والطغيان وانفراد بالأمر؛ فالشورى في مقصودها نقيض للاستبداد إذا حضرت غاب؛ وإذا غابت حضر؛ فالاستبداد داء والشورى وقاية ودواء؛ فهو يحمي الشعوب من استبداد حكامها كما يحمي الحكام من نزعة الاستبداد كما قال تعالى واصفاً فرعون: "فاستخف قومه فأطاعوه إنهم كانوا قوم فاسقين"<sup>5</sup> ومن مقاصدها أيضاً إشاعة جو الحرية خاصة حرية التعبير عن الآراء من غير ختق للمعارضة؛ وحرية التفكير من غير حجر على العقول؛ فالشورى الحقيقية هي التي تعزز وتخدم الحريات السياسية

<sup>1</sup> - د/يوسف القرضاوي؛ من فقه الدولة في الإسلام: ٨٠ وما بعدها

<sup>2</sup> - محمد بن المختار الشنقيطي، الشرعية قبل الشريعة؛ مركز الولاية للتنمية الفكرية" في دمشق أو جدة.

<sup>3</sup> - د/ الغنوشي؛ الحريات العامة في الدولة الإسلامية بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣؛ ص ٢٨

<sup>4</sup> -الريسوني؛ الشورى في معركة البناء؛ الناشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ٢٠٠٨؛ ص ٣٥ حيث خصص لمقاصد الشورى وفوائدها مبحثاً كاملاً قرر فيه عشرة مقاصد وفوائد. ينظر من ص ٣٥ إلى ص ٤٩

<sup>5</sup> -د الريسوني؛ الشورى في معركة البناء؛ ص ٤٠

وإعمالاً لقواعد المصلحة يرى د /الريسوني بجواز التأسّي بكل ... ما يوافق الإسلام ويخدمه وما ينفع المسلمين ويخدم مصالحهم<sup>1</sup> ولا يرى حرجاً في الاحتفاظ بمسمى الديمقراطية، لما تتضمنه المصطلح من قوة دلالية وبيانية وتداولية تسهل التفاهم والتخاطب فبناء الشورى، يتطلب بضرورة الأخذ بالديمقراطية، مع تهيئها وترشيدها، من باب طلب الحكمة أنى وجدت، ومن باب السياسة الشرعية الرشيدة<sup>2</sup>، وبناء على هذا التوضيح والتأصيل، فالديمقراطية في أصل فكرتها ومقصودها هي وسيلة للعدل والإنصاف، والمنع من الاستبداد والاعتساف، ولترشيد التدبير والتسيير للشؤون العامة المشتركة، مثلما أن القسطاس هو وسيلة مثلى لإقامة العدل في العلاقات والحقوق ولم نازعات، فالوسائل والموازن والطرق، إنما تكتسب مشروعيتها وأهميتها ومكانتها من خلال ما تحقّقه وتفضي إليه.<sup>3</sup>

غير أن الريسوني لا يقبل بالديمقراطية دون استحضار عيوبها، وفي هذا يقول د /الريسوني: "إذا كان قدرنا نحن المسلمين في هذا العصر أن نعيش في "عصر الديمقراطية" ونعيش عملة الديمقراطية، وأن نكون مدعويين أو مضطرين للأخذ بالديمقراطية، أو الأخذ من الديمقراطية؟ فلماذا لا يكون من قدرنا أيضاً أن نكون نحن من يقوم بترشيد الديمقراطية وترقيتها ومداواة أدوائها؟<sup>4</sup> ولهذا فأكبر آفات الديمقراطية اليوم هو "سيطرة أرباب المال على مقاليدها"، سواء في السيطرة على المؤسسة السياسية أو تأسيس الأحزاب وتمويلها أو تمويل الحملات الانتخابية والإعلام المتحكم فيها، وهو وضع سيئ "يقرب الحقائق بصفة قانونية وبطريقة ديمقراطية" لكنه لا يعدم العلاج. الذي يمكن استخراجه من نظام الشورى في الإسلام كما طبّقه الرسول -صلى الله عليه وسلم- وخلفاؤه الراشدون، وكما يمكن أن يلجأ اليوم إلى الآليات والأساليب المعاصرة المنسجمة مع روح الإسلام لتحقيق مقاصد الشورى، هو الذي يحقق كرامة الإنسان المسلم، ويعيد إليه حقه في المعارضة والتعبير عن آرائه بحرية أخلاقية منضبطة وعموماً فقد سمحت العولمة وفق قيمها الديمقراطية بالقيام بنقد تاريخي شامل لنظام الحكم في المجتمعات الإسلامية من بعد معركة صفين وإلى اليوم، لإثبات أن الاستفراد بالحكم والاستبداد فيه الذي كان سائداً في تاريخنا، الإسلامي عبر القرون، وكذلك في الدول الحديثة والمعاصرة على تنوع أنظمتها العلمانية منهج استبدادي مخالف لنظام الحكم الشوري في الإسلام مخالفة أكيدة، وإنه جلب على الأمة الإسلامية عبر العصور مأس حمة وخراباً شاملاً، وإنه من أعظم أسباب سقوط المجتمع الإسلامي وأزماته قديماً وحديثاً.

إن نظام الشورى في الإسلام كما طبّقه الرسول -صلى الله عليه وسلم- وخلفاؤه الراشدون، وكما يمكن أن يلجأ اليوم إلى الآليات والأساليب المعاصرة المنسجمة مع روح الإسلام لتحقيق مقاصد الشورى هو الذي يحقق كرامة الإنسان المسلم، ويعيد إليه حقه في المعارضة والتعبير عن آرائه بحرية أخلاقية منضبطة.

### المطلب الثاني: مقارنة الفكر المقاصدي لحقوق المواطنة والأقليات في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر.

إذا كانت الدولة في السابق تقوم على أساس العقيدة الدينية فهي في العصر الحديث صارت تقوم على أساس قومي وجغرافي حيث المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات، ومن أجل الموازنة بين مقتضيات سيادة دار الإسلام ومواطنة أهل الذمة يعتبر المدخل المقاصد من أهم المدخل الاجتهادية في معالجة إشكاليات الموازنة بين مقتضيات العصر كأسلمة المواطنة وقطعيات

<sup>1</sup> -الريسوني، الشورى، ص: ١٥٤

<sup>2</sup> - الريسوني، الشورى، ص 167

<sup>3</sup> - الريسوني، الشورى، ص 168-167

الشريعة كأحكام الجزية، حيث يعتبر الفكر المقاصدي أن قان ون الجزية في التجربة الإسلامية كان يعد وسيلة مقاصدية تتناسب وظروف البيئة، فهي الأنسب زمانا و ظرفا لإظهار وإعلان سيادة الدولة الإسلامية، يخضع وينقاد أهل الذمة لحكم المسلمين، مما يعني نجاح مصطلح المواطنة في السعي إلى المساواة وتحقيق العدل لجميع من يحمل جنسية الدولة<sup>١</sup> وبذلك تظهر فكرة المواطنة كحل أوروبي لإشكالية العلاقة بين الدين والدولة، وهو الحل الذي شكل الأساس الذي قامت عليه ظاهرة الدولة العلمانية التي خلقها الأوروبيون أنفسهم كأداة للتخلص من طغيان السلطة الدينية وتجاوزات الكنيسة الكاثوليكية الغربية، ولذلك فقد قامت الدولة الحديثة على مبدأ الفصل بين الدين والدولة<sup>٢</sup>. وهي الفكرة التي يتحفظ منها بعض الفكر الإسلامي المعاصر انطلاقا من ارتباط نشأتها بنشأة وظهور فكرة (العلمانية) التي تفصل الدين عن الدولة، فالتقضية المطروحة هنا تجعل من "الولاء في التصور العربي الإسلامي يتعلق بمستوى أعلى وأسمى كثيراً من الدولة، الولاء لا يكون إلا للفكرة" مما يتضح معه أن موضوع المواطنة يندرج ضمن إشكال أكبر، هو علاقة الدين بالدولة، وما إذا كان إقرار المواطنة يعني تهميش الدين أو القضاء عليه في معاملة الغير والإحسان إليهم<sup>٣</sup>

### أولاً: مقارنة الفكر المقاصدي لتأصيل فكرة المواطنة في الفقه السياسي الإسلامي:

حاول الفكر الإسلامي المعاصر تحت وطأة ضغط واقع العولمة ودعوات التجديد الديني التوفيق بين دولة المواطنة المستلزمة للعلمانية والديمقراطية، وبين الدولة الإسلامية فجاء نتائج محاولاتهم خليطاً لا يستقيم مع ما هو مستقر عليه في الأدبيات الإسلامية، فمن غير المعقول عند النقاد القول بمبدأ المواطنة المتساوية ثم يمنع المخالف في الدين الترشح للرئاسة أو تولي القضاء أو منع زواج مسلمة من غير مسلم أو فرض جزية أو تطبيق عقوبة الردة مع السماح لمن شاء من غير المسلمين أن يعتنقوا الإسلام لأن هذا التمييز المبني على الانتماء الديني لا يتوافق أبداً مع الالتزام بالمواطنة والديمقراطية، ومن ثم فقد اجتهد الفكر الإسلامي المعاصر في مراجعة مفاهيم استقرت في الأبنية السياسية والقانونية لبعض الدول الإسلامية لعقود طويلة مثل مفهوم "أهل الذمة"، والجزية التي يعتبرها البعض تمييزاً مناقضاً للمواطنة بمعناها الحديث.

فكثفوا الجزية بأنها بدل الدفاع والحماية، وليست من أجل التمييز والتضييق والإذلال، وفي ظل اشتراك أهل الذمة كالمسحيين الذين يعيشون في الدول الإسلامية الحديثة مع المسلمين في الدفاع عن دار الإسلام - حروب الاستقلال -، ومساهماتهم في الحماية فإن الجزية تسقط عنهم، ومن ثم فلا يجوز أخذ الجزية من الذميين، ويكفي عنده لإسقاط الجزية عنهم مجرد التهيو والاستعداد لهذا الدفاع والقتال ضد العدو.<sup>٤</sup>

مما يترتب عنه الحكم بسقوطها لاشتراك أهل الذمة المقيمين في الدول الإسلامية المعاصرة مع المسلمين في القتال والدفاع عن دار الإسلام، أو بالالتزام بأداء لخدمة العسكرية،<sup>٥</sup> ويترتب على ذلك زوال نظام الجزية على غير المسلمين، لانتفاء وجود العلة الأساسية التي بني عليها الحكم الشرعي، باشتراك الجميع - طواعية - في الدفاع والمنفعة.<sup>٦</sup>

١ - د/ سامر مؤيد عبد اللطيف، المعالجة الإسلامية لإشكالات المواطنة، منشورات جامعة كربلاء كلية القانون ٢٠٠٩، ص ٩.

٢ - علي خليفة الكواري: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، المستقبل العربي، العدد ٢٦٤ السنة ٢٠٠١، ص ١٢٠.

٣ - د/ طه جابر العلواني، حول فكرة المواطنة في المجتمع الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط ١، ١٩٩٥، ص ٣٨٣.

٤ - د/ زيدان، عبد الكريم، أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢م، ص ١٥٧.

٥ - د/ وهبه الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي - دراسة مقارنة، دار الفكر - دمشق، ط ٣، ١٩٨١م، ص ٦٩٩.

ومن ثم يتجه جانب من الفقه إلى سقوط الجزية لتغير مبررات وجودها حيث يرى الدكتور محمد سليم العوا أن الدول القومية اليوم تقوم على نظرية السيادة الشعبية بموجب العقد الاجتماعي الذي يتساوى أطرافه في الحقوق والواجبات، وهو ما رتب عليه انتهاء عقد الذمة بذهاب الدولة التي أبرمتها، فالدولة الإسلامية القائمة اليوم في أي قطر، ليست خلفاً للدولة الإسلامية الأولى التي أبرمت عقد الذمة، وزالت من الوجود بالاستعمار الذي أذهب سلطانتها، وملك ديارها وبدل شرائعها<sup>١</sup>، فالذميون في أغلب الدول الإسلامية يخدمون كالمسلمين بالقوات المسلحة ويؤدون واجب الجندية ويسهمون بدمائهم في حماية الأوطان، ومن ثم فلا تجب عليهم جزية، بل أنه في بعض الدول الإسلامية وصل إلى عدم تكليف مواطنيها بدفع الزكاة، فكيف تفرض الجزية على غير المسلمين؟ كما أن الظروف السياسية والدولية الحالية للدول الإسلامية لا تسمح بفيوض الجزية على المقيمين فيها لعدم تعارف الدول عليه في الوقت الحاضر، وزوال استعماله في القانون الدولي، ولتنافيتها مع عهود ومبادئ حقوق الإنسان، فعقد الذمة لم يعد موجود بصورته القديمة، فقد اختلفت الأسس والأنظمة التي تنظم علاقات الدول مع بعضها، وعلاقات الدول مع المواطنين في أرضها بمختلف فئاتهم، لئلا أكد بذلك مفهوم مواطنة غير المسلمين كبديل عن مصطلح أهل الذمة كون أن دول العالم الإسلامي القطرية القائمة اليوم صارت تمثل نوعاً جديداً من أنواع السيادة الإسلامية لم يتعرض لأحكامها الفقهاء السابقون لأنها لم توجد في زمانهم، حيث توجد بما سيادة قائمة على أغلبية مسلمة من غير فتح ولا حرب مع أهلها والى جوارها أقلية أو أقليات غير مسلمة، الأمر الذي يتطلب اجتهاداً يناسبها في تطبيق الأصول الإسلامية عليها وإجراء الأحكام الشرعية فيها.

ومراعاة لسياق التحول الحالي في بعض الدول الإسلامية باكراهاته الواقعية والدولية قد تضطر الديمقراطيات الوليدة في هذه المجتمعات إلى إجراءات ظرفية لا تنسجم مع المتعارف عليه في الظروف العادية، وعندما لن تجد بدا من إعمال دستور الأولويات المقاصدية حيث أولوية المواطنة المتساوية في الحقوق والمشاركة وتحمل المسؤولية الجماعية على أولوية فرض الأسلمة التشريعية وتسريع تطبيق الشريعة، كون أن حماية أهل الذمة وإقرار حقوقهم جزء هام من تطبيق الشريعة نفسها

لقد مثل المدخل المقاصدي أفضل المدخل التي أمكن من خلالها تأصيل حقوق المواطنة المتساوية لغير المسلمين، واعتماداً على وثيقة المدينة، ومن خلال حكمة مشروعية الجزية، وليس من خلال تاريخ الجزية في الدول الإسلامية المتعاقبة، فان مقاصد الشريعة لا تمنع في استبدال أهل الذمة بمصطلح المواطنة لأن الأولويات المقاصدية العصرية تركز أولوية المواطنة على الأسلمة في ظل مخططات ومؤامرات تقسيم الدول الإسلامية وتمزيق وحدتها من أجل القضاء المبرم عليها وجدير بالإشارة أن وضع غير المسلمين من أهل الذمة في البلاد الإسلامية لم يكن يخضع عبر التاريخ للاعتبارات الدينية فحسب، بل يخضع كذلك للاعتبارات السياسية والأمنية، وما يدونه من الولاء للدولة المسلمة، يشهد لذلك اعتراف الفقه الإسلامي بأن لطريقة فتح البلدان عنوة أو صلحاً تأثير في حقوقهم ووضعهم زيادة أو تقليصاً لها. وهو الوضع الذي تغير في العصر حديث؛ حينما تطورت قوة الدول الغربية تدريجياً إلى أن استطاعت زحزحة ريادة المسلمين للعالم، الأمر الذي سيؤثر على تحديد المركز القانوني لغير المسلمين في هذا الظرف الجديد بعد تغير الظروف التي بني عليها الفقهاء القدامى المركز الذي أنشئوه لأهل الذمة في زمنهم

وخلاصة لما سبق في تظهر الحاجة الماسة - نتيجة تغير المعطيات التاريخية التي ظهر فيه نظام الجزية وعقود الذمة - إلى تجديد المركز القانوني لأهل الذمة في علاقة المواطنين فيما بينهم، ومع من عاهدوهم من اليهود والنصارى على أنهم قد أصبحوا من الناحية

<sup>١</sup> - هويدي، فهمي، مواطنون لا ذميون، دار الشروق، القاهرة، بيروت، ط٣، ١٩٩٩م، ص ١٤٤.

<sup>٢</sup> - د/محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، دار الشروق-القاهرة، ط١، ١٩٨٩م، ص ٢٥٥

السياسية أو القانونية من أهل الدار في المشاركة والحماية، وإن لم يكونوا من أهل الملة في الديانة والسيادة، ويترتب على ذلك أن ثمة شبه إجماع عام لدى الفكر الإسلامي المعاصر بقبول وتبني صريح لمبدأ المواطنة الكاملة لغير المسلمين كمواطنين لهم جميع الحقوق<sup>١</sup> وأن الإسلام لا يتعارض مع اعتماد المواطنة كوحدة بناء للجماعة السياسية لقيام الاندماج الكامل بين المواطنين، وقيام الدولة على أساس المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات.

وبذلك لا يرى الفكر المقاصدي أية مشكلة قيمية معرفية حقيقية بين مبدأ المواطنة ومبدأ الأخوة الوطنية بتعبير د/القرضاوي فالأخوة هنا رابطة معنوية متحررة عن الزمان والمكان، أما المواطنة فهي رابطة التعايش المشترك بين أفراد يعيشون في زمان معين ومكان محدد ضمن وحدة سياسية تُسمى الدولة، خصوصاً في ظل تكييف الفقه القديم لغير المسلمين بأنهم من أهل دار الإسلام<sup>٢</sup> وهو ما يرادف وصفهم بالمواطنين، فانهم يتمتعون مثل غيرهم بحماية الدولة وتوفيرها للاطار المعيشي وحفظ المصالح الضرورية الإنسانية المرعية في كل ملة ومحقة للاستخلاف ولبقاء النوع الإنساني، وهو ما يفتح المجال لتعميق مضمون المواطنة في المدونة الإسلامية فكراً وفقهاً وسلوكاً، خصوصاً في ظل الاحتكام إلى بنود وثيقة المدينة المسماة بالصحيفة النبوية والتي جعلت غير المسلمين المقيمين في دولة المدينة مواطنين فيها، لهم من الحقوق مثل ما للمسلمين، وعليهم من الواجبات مثل ما على المسلمين " وهو ما يتوافق مع مبدأ المواطنة بمفهومها المعاصر، وفي السياق نفسه هناك من يؤكد أن صحيفة المدينة أرسيت قواعد المجتمع المتعدد دينياً لضمه لليهود والمسلمين وغيرهم<sup>٣</sup>

ومن هنا يقرر أرباب الفكر الإسلامي المعاصر على أن المواطنة الكاملة - والمساواة في الحقوق والواجبات- قد اقترنت بظهور الإسلام، وتأسيس الدولة الإسلامية الأولى، حيث سارع الرسول صلى الله عليه وسلم عند وصوله إلى المدينة المنورة مهاجراً، إلى وضع دستور جامع، راعى فيه الواقع الاجتماعي والعقدي من العرب واليهود والمشركون في المدينة؛ الذي لا يمكن مجال تجاهله؛ فوجد طوائف وقبائل لا يمكن حملها كلياً على أساس العقيدة، الأمر الذي اقتضى العمل على صناعة المؤاخاة بينهم لتجاوز التمايز الواقعي الذي يحول دون صهرهم في بوتقة الدولة الجديدة<sup>٤</sup> ، وهذا ما فعله الرسول عليه الصلاة والسلام عندما عقد اتفاقاً مع المسلمين وغير المسلمين، فكان بحق أول من وضع المعنى الحقيقي لمفهوم المواطنة الدستورية من خلال الاعتراف بالتعددية الدينية واحترام الحرية لكل من سكن المدينة مسلماً كان أو غير مسلم<sup>٥</sup>. وما الفقه التقليدي لأهل الذمة إلا من قبيل الوصف وليس التعريف على حد تعبير فهمي هويدي<sup>٦</sup> مستنتجاً في الأخير أنها اجتهاد فقهي بشري ليس إلا، وهو ما يؤكد د/سليم العوا معتبراً

١- عبد الوهاب الأفندي، إعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة في الإسلام: مسلم أم مواطن، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٤ ص ١٤٨  
 ٢- ينظر الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دارا لكتب العلمية، ط ١٩٨٦، ج ٢، ٦، ص ٢٨١ وابن قدامة، المغني ١٣/٥٠٨ د/عمر بن دحمان، حقوق المواطنة في الفقه السياسي الإسلامي، دكتوراه جامعة وهران كلية الحضارة ٢٠١٣، ص ٢٠٢ د/القرضاوي، إشكالية الوطن والوطنية والمواطنة، مجلّة رسالة المسجد الناشر وزارة الشؤون الدينية الجزائرية، السنة ٨، العدد ٤، افريل ٢٠١٠، ص ٦١  
 ٣- د/محمد سليم العوا: أهل الذمة في النظام الحقوقي الإسلامي، رؤية إسلامية، مجلة الحياة الطبية، السنة ٢٠٠٣، العدد ١١، ص ١٨٠.  
 ٤- د/ عبد الوهاب الأفندي، إعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الإسلام: مسلم أم مواطن، مجلة المستقبل العربي العدد ٢٦٤، ص ١٥٦.  
 ٥- راشد الغنوشي، حقوق المواطنة حقوق غير المسلم في المجتمع المسلم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، أمريكا، ١٩٨٩  
 ٦- فهمي هويدي: مواطنون لا ذميون، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٩٩، ص ١٢٥.

الابقاء على مثل هذه الاخطاء التاريخية نوع من التخلف لدى الفقه السياسي الإسلامي المعاصر؛ ومن ثم يجب الرجوع إلى الأصول التي هي القرآن والسنة، وبناء فقه سياسي جديد يتجاوب مع الحداثة السياسية، ومن ثم فالعلاقة بين المسلمين وغيرهم من أبناء الدولة تقوم على التعاقد، على حد تعبير د/العوا وبما أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أمر بإعطائهم ذمة الله ورسوله، ولم يقل أعطوهم ذمتكم، بل قال أعطوهم ذمة الله ورسوله وهي تعني الأمة ... فهذه ولاية الله وولاية النبي صلى الله عليه وآله وسلم<sup>١</sup>، وبما أن التطورات التاريخية أثرت في أطراف العقد، حيث زالت الدولة الإسلامية وانحلت، ولم يبق هناك دولة إسلامية- مثل تلك التي أبرمت العقد-، خصوصاً بعد مع مجيء الاستعمار حي نشأت دول وكيانات إسلامية جديدة أصبح للمواطنين فيها حقوق وعليهم واجبات متساوية يحكمه مبدأ الأكثرية والأقلية، فلم يعد هناك - حسب د/العوا- "أحد له ذمة عند أحد" ليس فقط في زمننا هذا، بل منذ زمن بعيد.<sup>٢</sup>

ويترتب على ذلك أن ثمة شبه إجماع عام لدى التيار الإسلامي بقبول وتبني صريح لمبدأ المواطنة الكاملة لغير المسلمين كمواطنين لهم جميع الحقوق<sup>٣</sup>، وأن الإسلام لا يتعارض مع اعتماد المواطنة كوحدة بناء للجماعة السياسية.

### ثانياً : إشكالية المواطنة السياسية المتساوية لأهل الذمة مع المسلمين:

سبقت الإشارة إلى احتفاء الفكر الإسلامي المعاصر بصحيفة المدينة باعتبارها أول وثيقة حقوقية نظمت العلاقة العضوية بين أفراد الجماعة السياسية، وضمنت الحقوق والواجبات على أرضية التعددية الدينية والعرقية وأنها عقد مواطنة متقدم على عصره بين رأس الدولة ومن معه من المسلمين، وبين سكان المدينة من أهلها وأهلها لم توجب جزية على طرف في الصحيفة وهو الوضع الأنسب للدولة الحديثة مما يجعلها أرقى من عقود الذمة في التاريخ الإسلامي. والمدخل المقاصدي من أفضل المدخل التي يمكن من خلالها أن تُقارب مفهوم حقوق المواطنة الذي يُناقش في مستوى ضيق من التلفيق للرغبة في إثبات وجودها في الشريعة، مع أن هذا الأمر هو تحصيل حاصل- ولكن الشريعة والفقه متجاوزان لذلك بكثير. وهو ما ترتب عليه من أسلمة مبدأ المواطنة، غير أن البعض من الباحثين يطرح إشكالية نطاق مبدأ المواطنة في الدولة الإسلامية في تحقيق المساواة التامة والكاملة بين المسلمين وغير المسلمين خصوصاً في الحقوق السياسية؟ فهل تسمح أطروحة مواطنة غير المسلم بتولية جميع المناصب السياسية؟ أم يتم الاكتفاء بالأخذ المجزئاً لمفهوم المواطنة؟ فحسب التيار التوفيقي المصنف بالتيار الوسطي يكون من مقتضى يات المواطنة جواز مشاركة غير المسلمين في البرلمان كالغزالي والقراضوي والغنوشي والعوا وهويدي والبشري باعتبارهم شركاء في الوطن بموجب وثيقة الدستور، ولأنها وكالة عن الأمة وليست ولاية خلافاً للمودودي، بل ان بعضهم أجاز لهم القضاء ووزارة التفويض ورئاسة الدولة مسطليين- وحسب راشد الغنوشي- بأن الدولة الحديثة، وأمام التطور الديمقراطي الحاصل والبناء المؤسسي للدولة، يجعل منها دولة مؤسسات وليست دولة أشخاص خصوصاً مع دسترة مبدأ الفصل بين السلطات مما يجعل الكثير من المناصب العليا للدولة لا تحمل سلطة

<sup>١</sup> - د/محمد زاهد جول، المواطنة .. والتأسيس الفقهي المعاصر، ورقة مقدمة إلى ندوة "تطور العلوم الفقهية في عُمان- الفقه الإسلامي في عالم متغير" خلال الفترة من ٩-١٣/٤/٢٠١١م على الرابط

<http://www.alwatan.com/graphics/2012/08Aug/11.8/dailyhtml/qadaia2.htm>

<sup>٢</sup> محمد سليم العوا: الدولة، الأقليات، المواطنة، المرأة في الفقه السياسي المعاصر، مجلة المنطلق، العدد ١٢٦، السنة ١٩٩٦، ص ٩٦ - ٩٧.

<sup>٣</sup> - نقلاً عن طارق البشري: بين الإسلام والعروبة، دار القلم للنشر والتوزيع الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٨، ص ٤٥.

<sup>٤</sup> - فهمي هويدي، مواطنون لا ذميون.. ص ١٢٥.

مطلقة، في الوقت التي يقيدده القانون والدستور، وتخضع لعملية توازن، يفرضها تواجد مؤسسات دستورية أخرى<sup>١</sup> وهو ما يؤكد المستشار طارق البشري مستنتجا انه "يجب أن تكون جميع المناصب في الدولة الإسلامية الحديثة مفتوحة للمواطنين غير المسلمين الذين يجب أن يحصلوا على كامل الحقوق."<sup>٢</sup>

وخلافا لهذا الأخير يعترض المفكران د/سليم العوا، ود/محمد عمارة، على تولية غير المسلم منصب رئيس الدولة الإسلامية، أو رئيس أركان الحرب، لتعلقها بحماية الإسلام عملا بقانون الأغلبية أما دون ذلك من الولايات غير الدينية يتولها غير المسلم ولا تطرح أي إشكال<sup>٣</sup> حيث يرفض د/محمد عمارة تولية غير المسلم منصب رئاسة الدولة الإسلامية بحجة انه لا يمكن لمسلم أن يتأسس منصب بطريكية الأقباط مثلاً، فنقص شرط في تولية المنصب لا يعني أن هناك نقص في حقوق المواطنة فإذا كان من شروط الخليفة أن يكون مجتهدا وعالما بالحلل والحرام لا يقدر في ح ق غير المسلم للترشح لمنصب خليفة المسلمين، غير انه يستثني المناصب الأخرى في إطار الحكم المؤسساتي بحيث يقول: "فمن الممكن أن تبقى المؤسسة ويكون غير المسلم جزءاً من المؤسسة، هنا يوجد باب للتفكير لم ينضج بعد الاجتهاد فيه لكن هناك مجالات للاجتهاد في هذا الإطار"<sup>٤</sup> وعموماً فإن المتتبع لأعلام الفكر الإسلامي المعاصر يلاحظ تجاوزهم لمفاهيم الفقه التقليدي بخصوص أهل الذمة وبرايمهم لمفهوم المواطنة الموسعة على تفاوت بينهم في التأسيس للمفاهيم الحديثة، مما يمكنه أن يساهم في صياغة فقه جديد للأقليات<sup>٥</sup> وخلاصة الأمر أن المواطنة كما أنتجها الفكر السياسي الغربي كرسّت المساواة في الحقوق، بتوسيع دائرة المشاركة السياسية، دون تمييز ديني أو عرقي، فقد كان للواقع الاجتماعي والسياسي والدولي الراهن أثره البارز على إعادة بلورة العلاقة مع أهل الكتاب لدى الفكر الإسلامي المعاصر، وفي التأصيل لمواطنة أهل الذمة في عصرنا الراهن، على اعتبار أن العلة الأساسية التي بني عليها الحكم الشرعي زالت بزوال عقد الذمة وزوال سلطان المسلمين، ومن ثم فلا يصلح نظام الذمة الذي كان قديماً، حيث تغيرت موازين القوى وظهرت مؤثرات أجنبية ساهمت في حالة الاستضعاف، مما أوجب على الفكر المعاصر إعادة النظر في تنزيل أحكام الذمة على الواقع ومناقشة آليات التمييز الإيجابي في التعامل مع غير المسلمين وليس وفقاً للتمييز السلبي عن طريق الغيار والصغار بمعنى الاحتقار.

### ثالثاً: اثر العولمة في التنبيه إلى مقاصدية الحريات العامة في الفكر الإسلامي

الإسلام ميثاق عالمي إنساني<sup>٦</sup> جوهره تحرير الإنسان من ذل العبودية وإخراجه إلى نور الحرية؛ على نحو يمكن أن نقول نقول معه بأنه حرب لا هوادة فيها ضد الاستئثار والاستفراد والاستبداد السياسي؛ ومن ثم حق أن يوصف الإسلام كثورة شاملة

١- راشد الغنوشي، حقوق المواطنة، حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي قضايا الفكر الإسلامي (٩)، مرجع سابق، ص ٧٧-٨٨.

٢- طارق البشري، بين الجامعة الدينية والجامعة الوطنية في الفكر السياسي، دار الشروق القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٨

٣- محمد سليم العوا، الدولة، الأقليات، المواطنة، المرأة في الفقه السياسي المعاصر، مجلة المنطلق، العدد ١١٦، سنة ١٩٩٦، ص ٩٩

٤- د/جمال الدين عطية، نحو فقه جديد للأقليات، دار السلام، القاهرة، ط ١، سنة ٢٠٠٣، ص ١٠٧

٥- محمد عمارة، الأمة والسلطة في الدولة الإسلامية، مجلة المنطلق، العدد ١١٠، سنة ١٩٩٥، ص ٥٨

٦- بحيث يمكن الاستشهاد على ذلك بما أقر به النبي محمد صلى الله عليه وسلم منذ بداية وضع أو للبنات في صرح الدولة الإسلامية بالمدينة المنورة حيث أقر في دستورها بالحرية الدينية لليهود المدينة، ويعترف لهم بأنهم يشكلون مع المسلمين أمة واحدة. وكذلك حين فتحت القدس في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضمن للمسيحيين من سكان القدس الأمان على حياتهم وكنائسهم. يقول محمد الخضر حسين: "إبقاء المحكومين على شرائعهم وعوائدهم، منظر من مناظر السياسة العالية، وباب من أبواب العدالة يدخلون من قبله إلى أكناف الحرية" ينظر محمد الخضر حسين: محاضرات إسلامية، ص ٤٥ حيث يمكن معه تقرير أن الإسلام يعتبر ضماناً لحرية أهل الذمة الدينية من حيث: حرية الاعتقاد وحرية التحاكم لشرائعهم فيما بينهم وحرية ممارسة شعائرهم التعبديّة، واحترام معابدهم.

على الأوضاع الفاسدة والمزرية التي بلغت الإنسانية في وقت عز فيه الحق أن يطلب؛ فأهدرت حقوق الإنسان وحرياته العامة وامتنت كرامته.<sup>١</sup>

ومن بين الدراسات المعاصرة التي سلطت الضوء على فقه الحرية في النظام الإسلامي دراسة الشيخ راشد الغنوشي حول الحريات العامة في الدولة الإسلامية الذي قدم محاولة رائدة وفريدة في صياغة النموذج الإسلامي في الحريات العامة على منهج يستوعب الفكر الغربي الليبرالي وإنجازاته في حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات، واستيعاب الفكر الإسلامي المستمد من الكتاب الكريم والسنة النبوية وتطبيقاتها على "الخلافة الراشدة"، والسياق العام للشريعة الإسلامية ومقاصدها.

إن هذا الجوهر المغيب في واقعنا هو سر انبهار أبناء جلدتنا بحضارة الغرب اليوم؛ وللأسف عرف الفكر الحضاري الغربي كيف يتمص دور المنقوض للبشرية من الاستبداد برسالة حقوق الإنسان وكرامتها وباستعمال حق أو واجب الت دخل الإنسان الدولي، وبنظرة سريعة إلى مقاصد الشريعة من وراء تشريع يدفع إلى تقرير أن مصالح الإنسان وحقوقه هي روح المقاصد الشرعية.<sup>٢</sup> وفي نشر الحرية بإسقاط الأغلل وفك القيود عن البشرية وتركها حرة تختار الحضارة التي تريد دون إكراه أو ضغوط

وفي ظل إقصاء هذه الحقائق الناصعة من فكرنا وفقهنا السياسي عاشت الأمة الإسلامية منمية لفقه الأفراد والسلطة ومغيبية لفقه الحرية؛ فقد نما فقه الآداب السلطانية وأفل فقه الحريات السياسية فكانت مسيرتنا الفكرية والحضارية والفقهية ناقصة من تناول مسألة الحرية وأحكامها الفقهية وتسعيرتها الشرعية والمقاصدية وإنها لها الأولوية في العمل على التمكين لها قبل المطالبة بتطبيق الشريعة وتطبيق لحدود؛ وقد أن الأوان لإعادة التأسيس والبناء لفقه الحرية وبعث رسالة الإسلام التحررية، ومن ثم فلا مجال للتشكيك في مقاصدية الحرية لأنها كفيلة بتكريم الإنسان وسوقه إلى العبادة وأحسن مراقبها إخلاصا وعملا وعمارة وعدلا وقوة ووحدة وأمانة وخلقا.<sup>٣</sup>

وترتبا على ذلك فلا غرابة من أن يتلقى المعاصرون الحرية كمقصد عام للشريعة ويولوه عنايتهم في تقرير حقوق الإنسان وحرياته العامة ومن هؤلاء القلة وفي مقدمتهم الإمام علاء الفاسي الذي كانت مسألة حقوق الإنسان في تفكيره وتنظيره بارزة، حيث يقول: "إن غاية الشريعة هي مصلحة الإنسان كخليفة في المجتمع الذي هو منه، وكمسؤول أمام الله الذي استخلفه على إقامة العدل والإنصاف، وضمان السعادة الفكرية والاجتماعية، والطمأنينة النفسية لكل أفراد الأمة.

ومن هنا فان لقضية الحرية في زمن العولمة أولوية في الخطاب الإسلامي الحديث؛ لأن التحدي الحضاري اليوم، جاء عبر آلية الحرية ومشتقاتها؛ وإغرائها وإغوائها؛ وما لم يدافع مثقفو الأمة عن الدين والهوية؛ عبر آلية الحرية؛ بضوابطها الإسلامية القطعية؛ فستحتل العلمانية الغربية؛ كثيرا من حصوننا. ومن ثم يجب أن يكون من صميم وعينا الحضاري الثابت أن كل عقيدة أو شريعة أو قانون تتصادم مع الحرية؛ فلا بد لها أن تنهزم في تدافعها الحضاري، لأن مبدأ الحرية من أركان فقه التحضر؛ ومن ثم يخطأ من يزعم من الغربيين وحتى من المسلمين أنفسهم أن الدين الإسلامي عدو للحرية الإنسانية، مستدلا بما نسب من آثار في التاريخ الإسلامي وبما نقل من أخبار وأفعال مورست ضد المعارضين لسياسة الحكم الأموي والعباسي في بعض الحقب من التاريخ الإسلامي، وقريب منه فتوى البعض في هذا العصر بجرمة التظاهر والاحتجاج وهي الدعوة التي تلقى معارضة عند أهل المقاصد

١- د/ عبد الجليل محمد علي؛ مبدأ المشروعية في النظام الإسلامي؛ والأنظمة القانونية المعاصرة؛ ط١؛ سنة ١٩٨٤؛ ص ١٨

٢- عبد النور بزا؛ مصالح الإنسان مقارنة مقاصدية؛ ص ٣٦

٣- ينظر مقالة د/ الهادي بريك تفعيل مقاصد الشريعة في معالجة القضايا المعاصرة للأمة؛ على موقع إسلام أون لاين

الداعيين إلى ضرورة تنظيم المظاهرات في إطار فقه الاحتجاج المنظم والمنضبط بقواعد الشرعية الإسلامية؛ فالحق في المعارضة السياسية، فليس بأعرف بالسنة من علي بن أبي طالب، الذي ترك الخوارج أحراراً، ولم يقاتلهم حتى حملوا السلاح، والخوارج كما ذكر الإمام أحمد بن حنبل شر أهل البدع؛ كما أن الحرية حق للجميع وبالمساواة وليس كما رأيت لجنة الفتوى في الكويت عندما ذهبت إلى تحريم مشاركة المرأة في الانتخاب، وحجتهم في ذلك قوله تعالى: "الرجال قوامون على النساء" وقوله عليه الصلاة والسلام: "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة" وإن ذلك لم يحدث في الماضي؛ وهي فتوى كما يقول د /الغنوشي تتناقض مع السياق العام، ومع مقاصد الشريعة، والتراث الإسلامي؛<sup>١</sup> فليس في الإسلام ما يبزر إقصاء نصف المجتمع عن دائرة المشاركة والفعل في الشؤون العامة، بل إن ذلك من الظلم للإسلام ولأمته، قبل أن يكون ظلماً للمرأة ذاتها؛ لأنه على قدر ما تنمو مشاركة المرأة في الحياة العامة يزداد وعي الأمة وقدرتها.<sup>٢</sup>

وترتيباً على ذلك يرى البعض مشروعية الاكتفاء بالنص على المرجعية الإسلامية في عموميتها دون التقييد بالمادونة القانونية التفصيلية عملاً بقواعد الفكر المقاصدي، إلى غاية تحقيق سيادة الأمة التي لها الأولوية على أسلمة مختلف مجالات الحياة طوعاً وكرهاً، مراعاة لأسقية الشرعية على الشريعة، وأولوية إقامة حكومة الحرية قبل تطبيق الحدود الشرعية، ومن ثم فإن اتخاذ قضية الشرعية السياسية كأولوية مدخل مقاصدي مهم مغيب لدى الحركات الإسلامية، ذلك أن الشرعية وإرادة الأمة هما الضمانة إلى تطبيق الشريعة، وقد فهم بعض الفقه المعاصر أهمية الشرعية فقالوا بقدم إقرار الحريات خاصة السياسية منها على تطبيق الشريعة؛<sup>٣</sup> لأن في غيبة الحرية لا يمكن للتفكير الإسلامي أن يستقيم؛ ولا يمكن للاجتهاد أن يتقدم؛ وهو ما يستوجب ضرورة إعادة ترتيب الأولويات المقاصدية في الإصلاح السياسي والتشريعي.<sup>٤</sup>

خصوصاً في ظل غموض مضمون مدنية الدولة في الإسلام وطبيعة السلطة فيها، الغموض الذي أفرز إشكالية المواثمة بين سيادة الشريعة وسيادة الأمة، ففي حال افتراض اختيار الشعب لغير الشريعة في بلد إسلامي، فهل يعتبر هذا الخيار حقاً سيّداً للأمة تُمكن من تنفيذه، أو أنها ستخرج عن إسلاميتها بتحكيما قوانين لم ينزلها الله تعالى؟<sup>٥</sup> وتعبير آخر يتساءل عبد الله المالكي

<sup>١</sup> وقد اعتبر ذلك شططاً لم يذهب إليه أحد من علماء الإسلام فقد أجاز كثير من العلماء للمرأة أن تتولى القضاء، ومن يصلح أن يكون قاضياً يصلح أن يكون إماماً كما ذكر أبو يعلى الفراء، وكان لعائشة -رضي الله عنها- دور قائد في السياسة؛ إذ قادت معارضة مسلحة ضمت قادة الصحابة كالزبير وطلحة. واشتهرت في التاريخ الإسلامي نساء أخريات في ميدان السياسة منهن الحرة الصليحية التي حكمت مواطن من اليمن أكثر من أربعين سنة؛ والنتيجة أنه ليس هناك في الإسلام ما يقطع بمنع المرأة من الولايات العامة قضاء أو إمارة، وحتى على فرض ذهابنا مع الجمهور إلى منعه من الولاية العامة (رئاسة الدولة) فبأي مستمسك تمنع من المشاركة في إدارة الشؤون العامة في كل المستويات؛ لم يكن عبد الرحمن بن عوف وهو يستشير الناس في اختيار خليفة بعد عمر - رضي الله عنه - غائباً عن الكتاب والسنة حين استشار النساء في ذلك ينظر راشد<sup>١</sup> لغنوشي؛ الحريات العامة في الدولة الإسلامية بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣ مقالة على الإنترنت على موقع الإسلام أون لاين.

<sup>٢</sup> راشد الغنوشي؛ الحريات العامة في الدولة الإسلامية بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣ مقالة على الإنترنت على موقع الإسلام أون لاين.

<sup>٣</sup> - أحمد القديدي؛ إقرار الحريات مقدم على تطبيق الشريعة: تعليق على موقع الجزيرة نت؛ حول حصة الشريعة والحياة 02/12/2004

<sup>٤</sup> - ينظر تفصيل قضية الحرية أولاً وأخيراً في العمل الإسلامي عند: فهمي هويدي؛ القرآن والسلطان؛ القاهرة، دار الشروق؛ ط ٥؛ ٢٠٠٣؛ ص ٢٠ -

صاحب الكتاب الذي أثار ضجة علمية وإعلامية والموسوم بـ "سيادة الأمة قبل تطبيق الشريعة"<sup>1</sup> عن كيفية نقل مبدأ إلزامية الشريعة من المستوى الشخصي إلى المستوى العام بالمفهوم القانوني؟ حيث اقترح الكاتب نظرية سيادة الأمة كوسيلة لفرض الشريعة، لأن الإلزام والإجبار فرع عن السلطة التي هي فرع عن السيادة، ولم يطبق النبي صلى الله عليه وسلم مبدأ الإلزام في الشريعة إلا حين تقلد السلطة في المدينة عبر قبول شعبي واختيار رضائي من أهلها له في بيعة العقبة الأولى والثانية ووثيقة المدينة، فسيادة الأمة مقدّمة ضرورية شرعية لأجل تطبيق الشريعة.

ولاشك في وجود حل لهذه الإشكالية من خلال توظيف واستثمار المعيارية المقاصدية في الجمع بين مبدأ سيادة الأمة وسيادة الشريعة، بتقدير جعل المرجعية العليا في الإلزام والتشريع للشارع الحكيم، وإعطاء المرجعية في التنزيل والتطبيق للأمة بمجموعها ووفقا لظروفها وأكراهات واقعتها، وهو الخيار الذي يزيّج علماء المقاصد المعاصرين في ظل تعدد تنفيذ الأحكام الشرعية، وعدم وجود سبيل آخر في انتظار استكمال حلقات الإصلاح والتغيير، ورغم ذلك لازالت التيارات السياسية العلمانية متوجسة خيفة من المشروع الإسلامي، متهمه الطرف الإسلامي بالسعي إلى إقامة "نظام أوتوقراطي" بالطريقة المتدرجة.

ومن ثم فليس من الصحيح أن المنظومة الإسلامية هي كلها مدونة سلوكية وضعية إجرائية مفروضة، بل هي أيضا منظومة قيم عليا ترسم مقاصد واتجاهات للممارسة والفعل وتضع ضوابط ومحددات للسلوك الفردي والجماعي وتراعي الواقع والمتوقع

#### الخاتمة:

في نهاية البحث يمكن ملاحظة اتجاهين كبيرين في محاولات أسلمة مظاهر العولمة السياسية، اتجاهاً ينطلق من مقارنة سلفية بمعيارية شرعية منزلة، حيث التشريع من مقومات العقيدة، واتجاهاً ثانٍ ينطلق من منظومة مقاصد الشريعة بحثاً عن أرضية مشتركة مع مظاهر العولمة، مما يقتضى تضيق جوانب الخصوصية التعبدية في الشريعة وتوسيع أبعادها الكونية الإنسانية، وهو الاتجاه التي يحضى بمقبولية لدى الفكر الحديث في ظل أزمة النفور والتشويه للإسلام السياسي والتوجس منها خيفة وتشكيكا، ويؤسس هذا الاتجاه الأخير خياراته على وجود اشتراك في الأسس المرجعية المعيارية للعولمة مع مقاصد الشريعة، حيث تعتبر نظرية القيم وفلسفة الحق الطبيعي الخلفية المرجعية لهما.

ويرجع أساس الإشكال بين الاتجاهين السابقين إلى الخلاف في المضمون المعياري العيني للشريعة الإسلامية هل يتعلق الأمر بمدونة قانونية صارمة، أم بمنظومة قيمية تشكل إطاراً نظماً للتشريع والممارسة العمومية، وفي هذا المجال يرى الفكر المقاصدي - انطلاقاً من أن أحكام الإسلام في الشأن العام لا تتجاوز غايات مقاصدية ضرورية للحياة يمكن الاصطلاح عليها بمقاصد الشريعة فيما يخص الأمة مثل تحقيق الأمن والعدل والشورى والحرية، وهي قواعد تؤمنها الديمقراطية المعاصرة، - ومن ثم فلا حاجة إلى غطاء ديني لأسلمتها على الأقل لعدم جدواها ظرفياً ومقاصدياً،

<sup>1</sup> - ينظر دراسة أ/عبد الله المالكي؛ سيادة الأمة قبل تطبيق الشريعة وما أثرته من ردود وأحدثته من نقاش حول قضية دور الإرادة العامة في تطبيق الشريعة؛ وأيهما أسبق؛ وهي دراسة جريفة في طرحها وتعد بمثابة ثورة في الفكر الإسلامي المعاصر، في مجال أولوية تقدم مبدأ إقرار الحريات والديمقراطية في المجتمعات المسلمة على مبدأ أسلمة مظاهر الحياة السياسية والقانونية والاقتصادية والثقافية حيث نادى صاحبه بتغيير شعار "الإسلام هو الحل" بشعار "سيادة الأمة هي الحل"، ذلك أن سيادة الأمة مقدمة ضرورية لضمان محاولات تطبيق الشريعة؛ فهي درجة في سُلّم توفير الإمكانيات ووسائل الاستطاعة التي تضمن تأثير تطبيق الشريعة ورسوخه.

وهو ما يستوجب علميا وأكاديميا صياغة مناهج للاجتهد السياسي تراعي ثنائية التأصيل لما هو وافد وصالح من منتجات العولمة العصرية السياسية كسيادة الأمة، والإرادة العامة ونظام الأغلبية والديمقراطية والمواطنة، والتعددية والمظاهرات الشعبية في ضوء مقاصد الشريعة.

ونحنم بحثنا بواقعة لرشيد رضا حصلت له سنة ١٩٠٧ حيث سأله أحدهم بقوله: "لماذا نتحدث عن حكم دستوري استفدناه من أوروبا ولدينا نحن المسلمين ما نستفيده من أصول ديننا؟ فأجابته رشيد رضا - بصراحة وجرأة- لا تقل أيها المسلم إن هذا الحكم من أصول ديننا... فإنه لولا الاعتبار بحال هؤلاء الناس لما فكّرت أنت وأمثالك بأن هذا من الإسلام، ولكن أسبق الناس إلى الدعوة إلى إقامة هذا الركن علماء الدين في الأستانة وفي مصر وفي مراكش وهم الذين لا يزال أكثرهم يؤيد حكومة الأفراد الاستبدادية، ويُعد من أكبر أعوانها... إنني لا أنكر أن ديننا يفيدنا في ذلك... ومع هذا كله أقول إننا لولا اختلاطنا بالأوروبيين لما تنبّهنا من حيث نحن أمة أو أمم إلى هذا الأمر العظيم، وإن كان صريحًا جليًا في القرآن الكريم"، فالمنبه للشورى إذن في اجتهاد رشيد رضا هو منبه أوربي يكمن في النظام الديمقراطي الذي انتصر في أوروبا على امتداد القرن التاسع عشر، ولولاه لما حصل هذه اليقظة الدستورية.

ولذلك كان لا بد من الانطلاق من مقاصد الأحكام السلطانية كنظرية بنوية في تحديد شكل نظام الحكم الذي يقصده الإسلام من خلال فهم حقيقي لمراد الشرع الحنيف من التكاليف والخطابات الموجهة للأمة، وهو الجانب المغيب في الفقه الإسلامي مما جعل فقه الدولة متأخرًا والشريعة - من منظور الغير - قاصرة عن تنظيم حياة الناس السياسية والدستورية وهو ما تم التنبيه له من خلال محاولات الفقه والفكر المقاصدي استثمار مقاصد الشريعة في بلوغ نظرية الحكم والدولة في إطار مقاصد القرآن والسنة من الاجتماع السياسي انطلاقًا من تحقيق مقصودها العام الكامن في "حفظ نظام الأمة واستدامة صلاح هذا النظام الشامل بصلاح المهيمين عليه، وهو النوع الإنساني"

إن مشكلة الفقه السياسي الإسلامي تكمن في أن فقهاء لم يقدموا لنا المنهج السياسي الإسلامي الصحيح كما طبقه النبي صلى الله عليه وسلم؛ وخلفائه الراشدين، بل يقدمون النظرية السياسية في الإسلام كما تشكلت عبر الأزمنة والأمكنة الأموية والعباسية، فيسوء فهم النص المقدس الذي جرده التطبيق النبوي والراشدي، بالآراء التي ترعرعت في ظلال القمع وفيها ما هو صواب يجب احترامه، وفيها ما هو خطأ، يجب أن يملك أهل الاختصاص الجرأة لتجاوزه.

وعلى هذا يجب تفعيل مقاصد الشريعة في مجال السياسة الشرعية والأحكام السلطانية من خلال التأصيل والتأسيس لعقلية مقاصدية تنطلق من مقاصد الكتاب والسنة؛ وقراءة مقاصد الحياة السياسية والدستورية؛ ولا تكفي فيما تم إنجازه في فقه الأحكام السلطانية من مراسيم ظرفية؛ مقاصد قادرة على أن تخطو خطوات هامة نحو تقديم صيغ تنظيمية للقيم السياسية الإسلامية؛ محكومة بمقاصد عليا بمثابة مخطط بناء هندسة دستورية للعمران الحضاري.

والحضارة الإسلامية وإن أفل نجمها خلال العصور الأخيرة أمام هذا التحول العالمي المعولم؛ بما أصابها من شظاياها التي مست غالبية جسمها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي إلا أنها تبقى الحضارة الوحيدة القادرة على بعث العقول والنفوس وإعادة تأهيل العقل المسلم لرفع التحدي الحضاري مجددًا لقيادة العالم إلى مدارج التحضر والعمران الصحيح؛ بما تملك من قيم إنسانية عالمية ترشحها لإعادة النهوض للأمة الإسلامية من جديد والإفاقة من الغيبوبة السياسية التي سببتها لها الكبوة الحضارية.

## البحث العلمي ودوره في تحديد معالم التحديث والتنشئة السياسية

المحامية حاجي نسرين (الجزائر)

### المقدمة:

إن البحث العلمي كآلية هو العملية الفكرية المنظمة التي يقوم فيها الباحث إن كان فرداً أو مؤسسة بحثية أو جامعية من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة ومشكلة معينة تسمى موضوع بحثه، بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج وإلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى نتائج بحث. فالبحث العلمي هو الطريقة الوحيدة للمعرفة حول العالم بكل تنوعاته وغناه، لفهم الحقائق الواقعية بعبارات القوانين والمبادئ العامة. والبحث العلمي كمنهج يطال كل مفاصل الحياة بدون استثناء الروحية منها المادية ولا توجد فرصة للخيار بين البحث العلمي أو عدمه، فالمرادحة في الخيار هي نوع من الباطل وعدم الأخذ بالمنهج العلمي يعني اختيار التخلف كطريقة للبقاء والعيش وهو ما يفرضه علنا حتى أكثر دعاة و رموز الأمم تخلف.

وفي وقتنا الحاضر أصبحت الحاجة إلى البحث العلمي أشد منها من أي وقت مضى حيث أصبح العالم في سباق مهموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المثمرة التي تكفل الراحة والرفاهية للإنسان وتضمن له التفوق على غيره.

وبعد إن أدركت الدول المتقدمة أهمية البحث العلمي وعظم الدور الذي يؤديه في التقدم والتنمية أولية الكثير من الاهتمام وقدمت ما يحتاجه من متطلبات سواء كانت مادية أو معنوية، حيث أن البحث العلمي يعد ركنا أساسيا من أركان المعرفة الإنسانية في ميادينها كافة كما يعد أيضا السمة البارزة للعصر الحديث، فأهمية البحث العلمي ترجع إلى أن الأمم أدركت أنها ضمتها وتفوقها يرجع إلى قدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية ومع أن البحوث تحتاج غلى وسائل كثيرة ومعقدة وتعفي أكثر من مجال علمي تتطلب الأموال الطائلة إلا أن الدول المدركة لقيمة البحث العلمي ترفض أي تقصير نحوه لأنها تعتبر البحوث العلمية دعائم أساسية لنموها وتطورها.

وظاهرة العولمة هي أحد الظواهر التي نالت العديد من الاهتمامات بالدراسة والتعليل و فيما يتعلق بالدراسات القانونية والسياسية فإننا نجد أن المهتمين بهذا الحقل الدراسي يهتمون بصيغة العلاقات الدولية والقانون الدولي العام ودور المنظمات والمؤسسات الدولية من تدقيق عولمة عدة إسهامات تترجم قوة القانون الدولي بشكل يطغى على القوانين المحلية داخل الدول، لاسيما فيما يتعلق بقانون حقوق الإنسان والحرية الفردية والديمقراطية وحق الأقليات.

إن الدراسات السياسية أصبحت عاجزة عن مواكبة العولمة وعن فهم الواقع العولمة ذو العناصر المعقدة.

هناك هوة شاسعة ما بين الواقع والدراسات السياسية معبرة أن السياسة الأمريكية استولت على السياسة لتبرير أهدافها، كما دعت إلى ضرورة تخلص الدراسات من سلطان السياسة.

- إن العالم اليوم أصبح عالم معلومات، استنادا إلى نظرية ألفين توفلر، وضع علم السياسة أمام معضلة عدم قدرته على استيعاب الوتيرة المتسارعة للأحداث، بفعل سرعة وسائل الإعلام وقدرتها على تغطية الأحداث في وقت قياسي.

ومن هذا المنطق سوف نتطرق إلى بحث هذه الظاهرة أي ما مدى تأثير العولمة على مناهج البحث العلمي في الدراسات القانونية والسياسية؟

ونظرا لكثرة المواضيع والمسائل التي تطرقت إليها الدراسات السياسية والقانونية فأنا خصصنا مسألتين فقط تتعلق بهاتين الدراسات وهي تتمثل في مسألة التحديث ومسألة التنشئة السياسية وأثر العولمة عليهما، فالسؤال المطروح ما هو دور البحث العلمي في تحديد معالم التحديث والتنشئة السياسية.

و عليه نتبع الخطة التالية:

## خطة البحث:

### مقدمة:

**المبحث الأول:** مسألة البحث العلمي ومسألة التحديث.

المطلب الأول: المفهوم والنشأة

المطلب الثاني: التحديث في العالم العربي

**المبحث الثاني:** مسألة التنشئة السياسية والبحث العلمي.

المطلب الأول: النشأة وماهيتها

المطلب الثاني: أدوات التنشئة السياسية

**الخاتمة:**

## المبحث الأول: مسألة البحث العلمي والتحديث

علاقة التحديث بالبحث العلمي يتمثل في اهتمام موضوع البحث العلمي بدراسة ظاهرة العولمة والعولمة ما هي إلا ظاهرة تهم بمسألة التحديث والتطوير في شتى المجالات وفرض نمط جديد بما فيه الحداثة والتحديث على النمط الغربي، كما أن صراع الحضرات والذي انتهى إلى أن الحضارة العربية هي التي سبقت الجميع لأنها هي الأولى التي نصت بها مسألة التحديث والتطور في الفكر الإنساني بما فيها تلك الأفكار السياسية التي تطردها الإيديولوجية الغربية، وهنا أجد الإيديولوجية هي تدعو إلى الشكل و النمط الواحد العام بمسألة التحديث والطرح.

## المطلب الأول: المفهوم والنشأة

مفهوم التحديث يصعب ترجمته موضوعيا في ضوء خصائص أو نتائج يمكن اكتشافها لذا يعرف من خلال وجهات نظر متعددة في العلوم الاجتماعية فبعض التعريفات يتسم بالنسبية المطلقة والآخر ينطلق من مسلمة أن هذه العلوم لديها القدرة على التوجيه والنقد وكشف مواطن الخلل الوظيفي في البناء الاجتماعي. مما أدى إلى ظهور تعريفات متحيزة كالقول مثلا بأن التحديث هو اكتساب الطابع الغربي (السيد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، ١٩٧٠ م). ولكن المنهج العلمي ساعد على صياغة تعريف مقبول للتحديث، فأصبح يشير إلى نموذج محدد للتغيير في المجتمع، وأنه العملية المعقدة التي تستهدف إحداث تغييرات في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإيديولوجية في المجتمع.

ويلعب التحديث دورا هاما في عملية التنمية. فالتنمية والتحديث يسيران متوازيان منذ أكثر من قرن في أنحاء كثيرة من العالم ويرتبط مفهوم التحديث بالتنمية. فيعني التغيير في اتجاهات الأفراد وسلوكهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي من جهة. وبالتغيير في البناء الاجتماعي من جهة ثانية.<sup>1</sup>

يختلف المفهوم باختلاف العلوم الاجتماعية. فيرى الاقتصاديون التحديث من خلال استخدام الإنسان للتكنولوجيا للسيطرة على المصادر الطبيعية لزيادة دخل الفرد. في حين يتم علماء الاجتماع بعملية التمايز والاختلاف بين المجتمعات ودرجة النمو ونوعية التغيير. ويعني علماء السياسة بمشكلات بناء الدولة وتحديد عناصر التحديث الهدامة.

التحديث يعني التقدم ويرتبط بالتنمية. فإما أن يكون تطورا تكنولوجيا أو اجتماعيا أو نفسيا، كارتفاع درجة الطموح الفردي وتأكيد دور الفرد في الحراك الاجتماعي.

<sup>1</sup> جهته سلطان سيف العيسى/التحديث في المجتمع القطري المعاصر، دار كاظمة للنشر و التوزيع و الترجمة الكويت ١٩٧٩ م

تقييم الغرب للعالم الثالث: دراسة دانيال لينز (1998) على ست دول في الشرق الأوسط: مجتمعات تقليدية، وانتقالية (مصر وسوريا) الطموح غربي السمات والإنجاز بعيد عن الطموح ومتجهة نحو التحديث (تركيا). قيم المجتمع الأمريكي هي مقياس التحديث.

فالتحديث عملية شاملة تؤثر فيها عوامل خارجية وداخلية، مادية وثقافية متفاعلة.

يرتبط مفهوم التحديث بالتغير والتنمية، لأنه يشير إلى الحالة التي تحول فيها المجتمع من حالة إلى حالة أخرى. تغير حضاري مقصود ومخطط ومقدرة تكاليفه ووسائله ونتائجه.

الملاحظ إن بعض النظريات السوسولوجية كانت تخلط بين مفاهيم التغير والتطور والتقدم. أو يستخدم كل مفهوم بمفرده. جاء الاهتمام بالتحديث لأنه يؤدي إلى تضيق هوة التخلف باعتباره الحلقة التي تساعد المجتمعات إلى الوصول إلى درجة من التقدم.

هذه العملية تختلف باختلاف الخصائص البنائية والاجتماعية والثقافية والتاريخية: لأنها تحدد درجة التغير الاجتماعي. الاهتمام في الفكر الاجتماعي المعاصر يدور حول معرفة أسباب الخلل والتفكك في النظام الاجتماعي. ظهر منهجان يتناولان هذه القضية: ١- يعني بالخصائص النوعية للمجتمع

٢- يصف الخصائص البنائية والتنظيمية للمجتمع.<sup>1</sup>

تهدف دراسة المجتمعات التقليدية من خلال مؤشرات التحديث والتنمية لمعرفة الدرجة التي وصلت إليها هذه المجتمعات من نموذج المجتمع الصناعي. وكذلك التعرف على المعوقات التي تحد من التقدم.

الحقيقة إن المجتمعات النامية ليست أسيرة الأعراف والتقاليد وانساق القيم والمعتقدات الثابتة التي لا تتغير. وإنما هي تتغير في اتجاهات قد تختلف عن اتجاهات ودرجة التغير في المجتمعات الصناعية.

ومن جاني آخر فقد كانت الدراسات المبكرة تركز على تحليل المجتمع النامي بنفس المعايير التي تحلل بها المجتمع الصناعي الحديث وقد أغفلت آليات التغير.

وتم وضع إطار افتراضي لدراسة التحديث يربط بين دراسة التغير والمناهج العامة والسلوكية بشكل يربط بين الأسس المبدئية ومشكلات النظرية الاجتماعية.

ترتب على ذلك إعادة تفسير الاختلاف بين المجتمعات بصفة عامة والمجتمعات التقليدية والحديثة بصفة خاصة.

إذن ما هي الخصائص النوعية للحياة الحديثة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> جهة سلطان سيف عيسى/الرجوع الى نفس المرجع.

والتحديد في مدلوله القانوني يهتم بالبناء الدستوري للدولة بمعنى الأسس الديمقراطية بكل أبعادها أما مدلوله السياسي تحقيق الانصهار في منظومة مجتمعية والمشاركة في الحياة السياسية<sup>2</sup> ويتسم التحديث بالاستمرارية والتجدد، ومن هذا فالتحديث عملية مستمرة في هضم كل ما هو جديد في مجالات المعرفة المختلفة وما يربط بها من تطبيقات تكنولوجية حيث إن ما كان يعتبر حديث في الماضي لم يعد حديثنا اليوم، لوجود البديل<sup>3</sup>.

الأفضل له من حيث الإمكانيات، فعملية التحديث تعتبر كائن ينمو باستمرار ويحتاج دائما إلى الاهتمام والرعاية وإلا فقد حياته هذا الكائن. أما في المجتمعات النامية لا سيما في البلدان العربية فإنه يتم التعاون مع التحديث على أنه تغريب ومن ثم الابتعاد عن الهوية الوطنية واستبدال القيم الغربية بها، على أن عند تحديد هذا المفهوم كان المراد منه أن يعبر عن مرحلة متقدمة للمراحل السابقة للحياة البشرية التي سادت فيها أفكار وقيم ببساطة وتقليدية تطورت بفعل العقل الإنساني لتصبح أكثر رقيا.<sup>4</sup>

ومن العوامل المؤثرة في التحديد السياسي تتمثل في:

- ١- العامل المتعلق بالرغبة المجتمعية للتقدم والتطور السياسي والإدارة الحقيقية للنهوض والتقدم بالواقع السياسي للمجتمع والدولة ونظامها السياسي.
- ٢- العامل الذي يتضمن السعي والعمل على الشروع بعملية التنمية وتهيئة المستلزمات كافة وتهيئة النظام السياسي خصوصا والنظام الاجتماعي العام في تقبل ومن ثم تنفيذ عملية التحديث السياسي.
- ٣- وجود خطة تتم من خلالها تنفيذ هذه العملية، وذلك بإعداد التخطيط الشامل، الذي يستوعب الحاجات السياسية العامة، ويحقق الأهداف للدولة، ويستغل الفرص والخيارات المتاحة كافة، وذا ما لا تقوم به إلا السلطة العامة ممثلة بالنخب التي تمسك بزمام هذه السلطة.
- ٤- وجود التعبئة الجماهيرية التي تعد من أهم عوامل نجاح واستمرارية التحديث السياسي، وتتجسد التعبئة الجماهيرية بفاعلية السلوك السياسي الذي تقوم قيادة المجتمع بتعزيزه وترسيخه وتنمية وتطويره، وإبقاءه محافظا على النهج الملائم لخدمة أهداف المجتمع، ويتم ذلك من خلال على الالتحام والتعاون بين السلطة والجماهير لضمان فاعلية توجيهه السلوك المجتمعي للأفراد والجماعات بما يحقق التحديث السياسي.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> جهة سلطان سيف عيسى/الرجوع الى نفس المرجع.

<sup>٢</sup> - د.عبد القادر الصلباوي/دور النخبة السياسية في التحديث السياسي/مجلة اقواس.

<sup>٣</sup> عزمي عاشور/التحديث الموسوعة السياسية للشباب، دار النهضة، مصر، القاهرة ص ٢.

<sup>٤</sup> عزمي عاشور/الرجوع الى نفس المرجع.

<sup>٥</sup> د.عبد القادر الصلباوي/الرجوع إلى المرجع السابق.

## المطلب الثاني: التحديث في العالم العربي

إن المجتمعات لا تعرف الثبات بالرغم من بقاء حركتها، التي تحتاج إلى زمن طويل لتظهر نتائج التغيرات المستمرة فيها، وفي هذا المنحة يندرج التحديث كسياق فاعل ومنتج اجتماعي لإحداث مجمل هذه التغيرات، التي تختلف بين المجتمعات حسب تاريخيتها المميزة لها، وبذلك تنحصر عوامل التغيير الاجتماعي، داخليا في واقع التنظيم الاجتماعي وعناصره التي تعمل لتغييره من الداخل إيديولوجيا وسياسيا واقتصاديا وتعد الثقافة المجتمعية من أهم الخصائص التي تميز الدول فهي تمنحها خصوصيتها التي تعبر عن تراثها وهويتها الوطنية، ولكن في ظل العولمة تصبح "سيادة الدولة الثقافية" أمام مأزق يتعلق في مدى قدرة الثقافة الوطنية على الصمود والتأثير في الآخرين، وكيف تستطيع أن تحافظ على خصوصيتها الثقافية، عبر التطور التكنولوجي ولمعلوماتي الذي جعل العالم قرية صغيرة، ويعني التحديث "مجمل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تنجز تنمية متوازنة ومتكاملة في المجتمع، بما يحقق للبلدان الاستقلال السياسي والاقتصادي الحقيقي كصيغة تنموية عبر علاقات دولية جديدة تحاول من خلالها هذه البلدان إلحاق بالمجتمعات المتطورة"<sup>1</sup>

يبدو العالم العربي عالما مفككا أسير معادلات سياسية صعبة، إذ أن الإدراك السياسي لحكامه والجزء الأكبر من معارضيكهم يبدو مقتصرًا على الإدانة الخطائية للمؤامرات الخارجية. ولهذا أساسا أمكن لإسرائيل أن تستفرد بالشعب العربي الفلسطيني وأن تقوم بجرائم حرب ضد الإنسانية المعذبة في فلسطين، وتفوض كل عناصر إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة في المدى المنظور، كما أمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تحشد قواتها لشن الحرب على العراق وفرض الوصاية عليه.<sup>2</sup>

لذلك تبدو الحاجة ماسة إلى التحديث السياسي بمعناه الشامل وتطوير الثقافة السياسية السائدة وإعادة صياغتها بشكل خاص، مع كل ما يعنيه ذلك من تشييد صرح الديمقراطية وتدعيم أركانها. مما يتطلب المشاركة الشعبية الكاملة في ديناميات العملية السياسية كلها، بما يحول الناس من مجرد رعايا تابعين غير مبالين إلى مواطنين نشطاء فاعلين بإمكانهم التأثير في ديناميات اتخاذ القرار السياسي، فضلا عن مشاركتهم في اختيار الحكام وتحديد الأهداف الكبرى.

وفضلا عن هذا أو ذاك فإن مشاركة المواطنين في العملية السياسية تعد دلالة واضحة على عمق التطور السياسي للمجتمع، وتلعب دورا حيويا في ديناميات بناء الأمة، كما أنها تمثل آلية سياسية قادرة لها تأثيرها الفاعل في تطوير وبلورة أنماط جديدة من الولاء السياسي، من شأنها ترسيخ الإحساس بالذات، وتعميق الوعي بالهوية القومية. إضافة إلى أن المشاركة السياسية تنطوي على حلول ناجعة لمشكلة العنف الذي تشهده العديد من الأقطار العربية.

<sup>1</sup> د. حسناء بنت عبد العزيز، مقال منشور بجريدة الرياض العدد ١٦٥٤٠.

<sup>2</sup> د. عبد الله تركماني، مقال منشور على الموقع [hem.bredband.net/cdpps/s47.htm](http://hem.bredband.net/cdpps/s47.htm)

ومن أجل ضمان توفير آليات نجاح أي تحديث سياسي حقيقي لا بد من قيام السلطة السياسية على أسس تمثيلية انتخابية حرة تعبر عن إرادة شعبية حقيقية، تضمن التعددية السياسية والفكرية وحرية المعارضة وتحريم العنف وتداول السلطة بطرق سلمية ودستورية، وتضمن حقوق الإنسان، وتوفر الشروط اللازمة كي يفكر الفرد بحرية ويمارس قناعاته الفكرية بحرية عبر انتمائه على أي حزب أو منظمة اجتماعية، وتوفر أيضا الفرص المتساوية أمامه ليشغل- حسب كفاءته وقدراته - الموقع الذي يستحقه في مؤسسات السلطة والمجتمع المدني. ومن أجل كل ذلك ، فإن الشرعية الانتخابية هي أساس التداول السلمي للسلطة، ومن ضمانات ذلك الالتزام بتمفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

إضافة إلى استقلالية القضاء والالتزام بعدم الانتماء الحزبي لشاغلي وظائفه، وكذلك استقلالية المؤسسات العسكرية والأمنية، باعتبارها مؤسسات وطنية خاضعة لمصالح المجتمع المدني وليست مؤسسات عقائدية حزبية محدودة الولاء، مما يرسخ ولاءها للوطن ويجعلها قادرة على الدفاع عن استقلالية وسيادته وعن الشرعية الدستورية، وعدم المساس باستقلالية الوظيفة العامة وحظر تسخيرها لأي غرض شخصي أو حزبي<sup>1</sup>.

ويكتسب هذا المبدأ أهمية خاصة حين يجري الالتزام بمبدأ مراعاة تكافؤ الفرص بين المواطنين عند التعيين أو الترقية أو التأهيل للوظائف العامة، وذلك بعدم إخضاعها لأية اعتبارات ضيقة، تفاديا لاستخدام المحسوبية أو إحلال أهل الثقة والولاء محل أهل الكفاءة والخبرة في وظائف الخدمة العامة. وكذلك الامتناع عن تحويل مؤسسات المجتمع المدني إلى مؤسسات صراع سياسي بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، بما يعطل دورها أو يصرفها عن مهامها الأساسية في الدفاع عن المصالح المهنية والنقابية والاجتماعية والحقوقية لأعضائها.

وهنا تبرز أهمية حرية الصحافة والإعلام، بما يساعد على خدمة المجتمع وتكوين الرأي العام والتعبير عن اتجاهاته، وحماية حقوق الصحفيين والمبدعين وتوفير الضمانات القانونية الأمانة لممارسة حرية الصحافة ومسؤولياتها تجاه المجتمع، وخاصة حق الحصول على المعلومات والاحتفاظ بسرية مصادرها، وحق الامتناع عن الكتابة بما لا يرضى الضمير المهني والالتزام الفكري، وفي أساس كل ذلك يكمن حق المواطنين بحرية المعرفة والفكر والصحافة والتعبير والاتصال والحصول على المعلومات لضمان الإعراب عن اتجاهاتهم الفكرية والسياسية.

وفي سياق كل ذلك تعتبر الحريات العامة، بما فيها التعددية السياسية والفكرية والنقابية، القائمة على الشرعية الدستورية ركنا أساسيا من أركان أي تحديث سياسي ومجتمعي. إذ يمارس الناس نشاطهم بالوسائل السلمية والديمقراطية لتحقيق مصالحهم من خلال منظماتهم. عبر تداول السلطة أو المشاركة فيها عن طريق الانتخابات العامة الحرة النزيفة.

<sup>1</sup> دكتور عبد الله تركماني/الرجوع إلى المرجع السابق.

إن التعددية السياسية توجب الالتزام بعدم استخدام العنف أو الدعوة إليه أو التهديد به في العمل السياسي، كما توجب عدم القيام بأية محاولة للوصول إلى السلطة بغير الوسائل الديمقراطية، سواء عن طريق العنف الفردي أو الجماعي أو لانتقالات العسكرية بهدف اغتصاب السلطة وانتهاك الشرعية الدستورية. ولضمان ذلك يجب التعهد بممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب، من خلال علنية نشاطها وعقد مؤتمراتها الدورية وانتخاب هيئاتها القيادية، وذلك إيماناً منها بأن من لا يمارس الديمقراطية في نشاطه الداخلي لا يمكن أن يمارسها في علاقاته مع غيره في المجتمع.<sup>1</sup>

إن المجتمعات العربية تحتاج إلى مرحلة طويلة وعصبية من أجل إعادة البناء، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال تغيير شامل لنمط الثقافات التي تتحكم في هذه المجتمعات، ذلك أن المشكلة الأساسية التي يعاني منها العالم العربي هي تتمثل في الواقع القبلي والطائفي الذي تعاني منه كثير من المجتمعات العربية، والغريب هو أنه على الرغم من أن الكثيرين لا يعيشون هذا الواقع في حياتهم العملية فإنهم يلجأون إليه من أجل اكتساب الدعم، إذ ما معنى أن يلجأ فرد إلى أصوله القبلية أو الطائفية من أجل تحقيق أغراض ذاتية.

ولا شك أن تغيير هذا الواقع يحتاج على تغيير ثقافي شامل في العالم العربي يهيئ المواطنين للعيش في مجتمعات ذات طبيعة حضارية تسمو فوق المنازعات القبلية والطائفية وتحمي لقيام مجتمع معاصر. وهنا لا بد أن نقول إن التفكير يجب أن يبدأ من الأسس الأولية لبناء المجتمع الحديث وهذه الأسس موجودة في مجتمعات معاصرة. مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ولا بد من النظر إليها من أجل التعلم إذ بدون هذا التعلم فإن التغيير لن يحدث في طبيعة المجتمعات العربية، كما أن الناس لن يتوقفوا عن ممارستهم القديمة التي نتيجتها هي الواقع العربي الراهن.

والغريب أنه في حين أن هناك الكثير الذي يمكن أن تتعلمه المجتمعات العربية من مجتمع مثل المجتمع البريطاني الحديث، فإن الكثيرين يضعون سدا بينهم وبين هذا التعلم مجرد أنهم يحملون مفاهيم لا تنتمي إلى هذه الحقبة الزمنية بل إلى حقبة لم يعد لها وجود في العلاقات لدولية المعاصرة.<sup>2</sup>

قد لا نكون مجازفين عندما نعلن أن مظاهر التوتر والتناقض والتراجع التي تشكل السمات الأبرز في فكرنا السياسي المعاصر، تعود في بعض جوانبها إلى قسر النفس النظري المهيمن على معاركنا في الفكر والسياسة والمجتمع، نحن هنا لا نفسر ظواهر تاريخية مركبة بعامل واحد، لكننا نتصور أن القصور النظري يعد واحداً من العوامل المساعدة على فهم أكثر دقة لجوانب عديدة من إشكالات التحول السياسي الحداثي والتحديثي في عالمنا العربي.

لقد انطلقت معاركنا في الإصلاح الديني والثقافي و السياسي وإصلاح المؤسسات منذ ما يقرب من قرنين من الزمان، وأتاحت لنا المعارك المذكورة في صورها المتعددة، استيعاب جملة من العناصر في موضوع المرجعية السياسية

<sup>1</sup> دكتور عبد الله تركماني/الرجوع إلى المرجع السابق.

<sup>2</sup> د.يوسف نور عوض مقال منشور بيومية القدس العربي/يومية سياسية مستقلة 2014, 15 January

الحداثيّة، ومع ذلك فإن مظاهر التأخر العامّة في مجتمعاتنا اليوم تكشف بما لا يدع أيّ مجال للشك بأنّ محصلة معاركنا وتجارنا في المجال المشار إليه، لم تثمر ما يسعف ببناء قواعد ارتكاز نظريّة وتاريخيّة قادرة على تحصين مشروعنا في النهوض.

وقبل تشخيص بعض جوانب معركة الحداثيّة والتحديث السياسي في فكرنا المعاصر، نشير إلى أنّ تصورنا للحداثيّة لا يرتكز إلى مبادئ فكرية مغلقة فليست الحداثيّة في تصورنا مجرد مفهوم أو جملة من المفاهيم الموصولة ببعض الأنساق والمنظومات الفلسفيّة والوقائع التاريخيّة الحاصلة في أوروبا ابتداء من القرن السابع عشر، بل إنّها كما نتصورها ونفكر فيها تستوعب ذلك وتتجاوزّه، وذلك بناء على معطيات التاريخ لذي ساهم في تبلورها.

ومعنى هذا أننا لا نستكين في منظورنا للحداثيّة ونحن نمارس عمليات تحليل ونقد منظومات فكرنا السياسي إلى تصورات ورؤى فكرية مغلقة، قدر ما نسلم بجملة من المبادئ النظرية التاريخيّة العامّة التي تنظر إلى الإنسان والمجتمع والطبيعة والتاريخ من منظور يستوعب ثورات المعرفة والسياسة كما تحققت وتحقق في التاريخ الحديث والمعاصر وفي أوروبا بالذات، أنّها موطن التشكل الأول للمشروع الفلسفي الحداثي.<sup>1</sup>

بناء على ما سبق نفترض انه يمكننا تقسيم معارك الراهن في موضوع إصلاح أوضاعنا السياسيّة في العالم العربيّ إلى معركتين كبيرتين، تتصل الأولى منهما ببعض القضايا الجزئية التي تساعد العناية بها في عمليات تعزيز الجدل السياسي الحداثي في فكرنا، بالصورة التي تساعد على تعميق جذورها في تربة مجتمعاتنا. تنطلق هذه المعارك من نقد لغة ومنطق الخطاب الذي يعد وسيلتنا في الكتابة والبحث، ونتصور أنّ النقد ينبغي أن يتجه لإنجاز المهام المستعجلة الآتية:

\* تجاوز الخطاب المخاتل والمهادن للتيارات السياسيّة التي تستعمل لغة الإطلاق في نظرها للشأن السياسي والتاريخي ويترتب عن هذا التجاوز في تصورنا التحلي عن المنزع التوفيقي الميكانيكي، وهو المنزع الذي ساهمت في تأسيسه الاختيارات ذات المنحى السلفي ضمن شروط تاريخيّة مختلفة تماماً عن الشروط المؤطرة للصراع في حاضرنا.

تجاوز المعالجات التجزيئية في النظر على الحداثيّة السياسيّة، فقد ظل الفكر السياسي النهوضي يعني بأسئلة لا يمكن فصلها عن مشروع الحداثيّة السياسيّة، إلا أنّ إغفاله لمطلب استيعاب الحداثيّة السياسيّة في كليتها، وبناء على مقدمات الرؤية الفلسفيّة المؤسسة لها، حول القضايا الجزئية إلى قضايا معزولة عن منظومتها الفكرية الحاضنة.

أما المواجهة الثانية في باب المعارك النظرية التي نفترض أنّه ينبغي أن تتواصل في المدى المتوسط والطويل، بهدف مزيد من إسناد المشروع السياسي الحداثي بالفكر القادر على تعزيز مستويات حضوره، فتشمل موضوعات بعضها نظري، وكثير منها موصول بإشكالات العمل السياسي والمؤسسي في مجتمعاتنا.

<sup>1</sup> كمال عبد اللطيف/مقال منشور في جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط العدد 93.

يتعلق الأمر هنا بمجال الإصلاح الثقافي والإصلاح الديني في فكرنا المعاصر، وإذا كنا من المؤكد تاريخياً أن مشاريع في إصلاح المجالين المذكورين قد نشأت في فكر النهضة العربية، في القرنين الماضيين، وإن مشاريع فكرية أخرى ما تفتأ تنشأ مؤسسة لجملة من التصورات المساعدة على إتمام عمليات هذا الإصلاح، إلا أننا نعتقد أنه لن يكون بإمكاننا توسيع دوائر الوعي الحدائثي في فضاءنا السياسي فكراً وممارسة، دون مزيد من العمل القادر على تفتيت الاسمنت اللاحم الوثوقي في ثقافتنا.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: البحث العلمي والتنشئة السياسية

التنشئة السياسية هي مسألة في بالغ الأهمية من حيث بناء القدرات الفكرية وتعمل على رفع المستوى الفكري للمواطن للوصول إلى مرحلة التنمية السياسية التي تقوم بدورها على خلق جدار تمنع التأثر بثقافات الواردة من الخارج لا سيما تلك الأفكار والثقافات السياسية المستوردة بشكل منهج متوالي لتحقيق أهداف وأغراض سياسية كمسألة الديمقراطية الغربية وحقوق الإنسان والعادات التي ربما لا تتماشى مع بعض المجتمعات المحافظة لا سيما الإسلامية منها. إن ما تطرحه التنمية السياسية على صناع القرار لمواجهة مشكلتها المتعلقة أساساً لبناء الهوية السياسية الوطنية وبالمشاركة السياسية الديمقراطية في صنع واتخاذ القرارات وبالاندماج السياسي ضمن مؤسسات الجماعة الوطنية وبالتوزيع السياسي الديمقراطي للموارد الاقتصادية بحيث تحقق آلياتها نوعاً من العدالة والمساواة والديمقراطية الاجتماعية. إذ لا ديمقراطية سياسية بلا ديمقراطية اجتماعية كما تلك العلوم بما تتطلبه تلك العملية من اعتماد استراتيجيات وبرامج ومناهج ومؤسسات التنشئة الاجتماعية ومنها فيما يعنين هنا التنشئة السياسية.

فإن الاهتمام العلمي والبحثي والعملية تنامي خلال الفترة التي أعقبت التوراة الصناعية والإعلامية منذ بداية القرن العشرين وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وحتى هذا القرن يزداد هذا الاهتمام بتلك الجوانب المتعلقة بتوجهات الفئات الاجتماعية المختلفة إزاء العملية السياسية مع تسارع وتيرة ديناميكية التغيير الاجتماعي ومستويات الاعتماد المتبادل بين الدول وتداخل وتشابك المجالات الوطنية واختراق الحدود الجيو سياسية والجيو اقتصادية أي ما أصبح يسمى بالعولمة بكل تداعيتها وأبعادها وأشكالها.

إن لديناميكية العولمة تأثيرات، ومن بينها تأثيراتها على طريقة تمثل أبناء المجتمعات المعاصرة لقيمهم وتصورهم للأنما والآخر للعدو و الصديق، للداخل والخارج، والعالمي والخصوصي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> كمال عبد اللطيف/الرجوع إلى المرجع السابق.

<sup>2</sup> القائد محمد صافي، منتدى جيل الترجيح على الموقع الإلكتروني tarjih.com/showthread.php?t=uyoyo-mwzvq

## المطلب الأول: النشأة وماهيتها

في الواقع إن التنمية السياسية تمثل العملية التي يعترف بها الفرد على النظام السياسي والتي تقر مداركه وردود أفعاله إزاء آراء الظاهرة السياسية.

وهنا يمكن التمييز بين إتجاهين رئيسيين عند تعريفنا للتنشئة السياسية فالأول والأكثر شيوعاً يرى بأنها مجموعة من القيم والمعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن تلقين واستمرارها عبر الزمن ويعرف هاربرت همان التنشئة السياسية بأنها عملية تعلم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق المؤسسات المختلفة داخل المجتمع والتي تساهم في زيادة قدرته على أن يتعايشا معها سلوكياً، أما الاتجاه الثاني فإنه يرى التنشئة السياسية هي عملية يكسب ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة التي يجدها مناسبة له.<sup>1</sup>

وتتعدد التعريفات التي طرحها الباحثون لمفهوم التنشئة السياسية. وتعرف التنشئة على إنها عملية التفاعل الاجتماعي التي يتم من خلالها تكوين الوليد البشري وتشكيله وتزويده بالمعايير الاجتماعية بحيث يتخذ مكاناً معيناً في نظام الأدوار الاجتماعية، ويكتسب شخصيته، أو هي العملية التي يتم من خلالها تكييف الفرد مع بيئته الاجتماعية بحيث يصبح عضواً معترفاً به ومتعاوناً مع الآخرين وهو مصطلح يستخدم للإشارة إلى الطريقة التي يتعلم بها الأطفال قيم واتجاهات مجتمعهم وما ينتظر أن يقوموا به من أدوار عند الكبر. ويعرفها البعض على أنها تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها ثقافة ومعايير جماعته في السلوك الاجتماعي وهي عملية لا تحدث لفترة معينة ثم تتوقف ولكنها مستمرة وممتدة أي أن هناك اتجاهين للنظر إلى مفهوم التنشئة:

الأول: ينظر إلى التنشئة كعملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة من القيم والمعايير المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها.<sup>2</sup>

الثاني: ينظر إلى التنشئة على أنها عملية من خلالها يكتسب المرء تدريجياً هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة التي تحلو له ويمكن أن نخلص إلى تحديد عناصر مفهوم التنشئة السياسية على النحو التالي:

١- التنشئة السياسية ببساطة هي عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية وقيم واهتمامات اجتماعية ذات دلالة سياسية.

٢- التنشئة السياسية عملية مستمرة بمعنى أن الإنسان يتعرض لها طيلة حياته من الطفولة وحتى الشيخوخة.

<sup>1</sup> تامر كامل محمد النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة دار مجدلاوي للنشر و التوزيع عمان الطبعة الأولى ٢٠١٠ م. ص ٢٢.

<sup>2</sup> منتدى القلوب الصادقة /مقال مجهول المصدر على الموقع الإلكتروني dahmane16.ahlamontada.net/11237-topic

٣- تلعب التنشئة السياسية أدوارا رئيسية ثلاثة: \* نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال

\* تكوين الثقافة السياسية

\* تغيير الثقافة السياسية.

٤- هناك العديد من الأنساق الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية المختلفة تقوم بهذا الدور (التنشئة السياسية) بالنسبة للفرد.

٥- هذه العملية هي المحدد لسلوك الفرد السياسي سواء بقبول أو رفض النظام السياسي أو قبول أو رفض المجتمع ككل أو إحدى مؤسساته.<sup>1</sup>

تتناول التنشئة السياسية باعتبارها عملية يكتسب الفرد من خلالها وبصورة تدريجية ومتواصلة كيانه وهويته الشخصية، التي تسمح له بالتعبير عن ذاته والتأكيد على مطالبه بالطريقة التي يراها تحقق ذلك من خلال حريته في الاختيار.<sup>2</sup>

وهذا ما يفتح الباب على الطابع التغييري الدينامي لوظيفة التنشئة السياسية باعتبارها مؤشر لتعديل الثقافة السياسية، أو بناء أخرى جديدة، وبالتالي فإنها أداة هامة لخدمة التنمية السياسية وذلك بفضل مشاركة الفرد في تحليل وفهم عالمه السياسي والأحداث السياسية التي يعيشها في بيته، فهي العملة التي يكون الطفل من خلالها اتجاهاته السياسية، وهنا يلعب المجتمع بتنظيماته الرسمية والغير رسمية دورا هاما في جعل عملية التنشئة السياسية فاعلة أو العكس، ذلك من خلال قدرتها على تعديل الثقافة السياسية أو تغييرها، استنادا إلى أن التنشئة السياسية هي امتدادا هاما للتنشئة الاجتماعية بشكل عام، فالطفل يكتسب سلوكه السياسي من قيم ومفاهيم من طرف المؤسسات الاجتماعية التي تلعب الدور الهام في ذلك، خاصة المؤسسات الاجتماعية لتقليدية التي تلعب الدور الرئيسي في التنشئة في المجتمعات التي لم تتبلور فيها الحياة السياسية بشكل فعال وعقلاني.

ومن أهم رواد هذا الاتجاه نجد لسيان ياي Lucien pay الذي يرفها من خلال المراحل المختلفة التي يكتسب من خلالها الفرد هويته، وعيه، ليصبح قادرا بعد ذلك على المشاركة السياسية، وقد حددت هذه المراحل كما يلي:

(١) المرحلة الأولى: هي المرحلة التي يشعر فيها الطفل بانتماؤه إلى ثقافة وتاريخ ومجتمع ونظام معين.

(٢) المرحلة الثانية: يدرك من خلالها الطفل هويته وقيمه، فيرتبط بإدراكه لواقعه السياسي (عالم - أحداث)

<sup>1</sup> منتدى القلوب الصادقة /النظر في المرجع السابق.

<sup>2</sup> د.عقون سعاد جامعة الجزائر "٣" كلية العلوم السياسية و الإعلام الجزائر/مجلة ورقة.

٣) المرحلة الثالثة: هي أهم المراحل، ينتقل دور الفرد فيها إلى دور المشارك في العملية السياسية من خلال التصويت أو احتلال المناصب السياسية.

نفهم من هذا التعريف أن لوسيان باي نظر للتنشئة السياسية بمنظار عام واسع، يتضمن كل تعلم سياسي رسمي أو غير رسمي يتعرض له الفرد مقصود أو غير مقصود، الذي يؤثر على سلوك الفرد ومن ثم يكسبه صفات شخصية لها علاقة بالسياسة، إن هذا تعريف ربط مراحل تطور ونمو النفسي الاجتماعي (النمو الوجداني المعرفي) للفرد وقدرته على التعبير عن ذاته وكيفية تحقيق مطالبه، فهي حسب pay عملية ديناميكية.<sup>1</sup>

– حركية – تعمل على تكيف الفرد مع تطور ونمو المجتمع الذي ينتمي إليه في حين يربطها ليفين levine بوظائف النظام السياسي واستمرار وجوده، إذ يرى فيها أنها تلك العملية التي يكتسب من خلالها الفرد استعدادات سلوكية تنفق مع استمرار الجماعة والنظم السياسية وللقيام بالوظائف الضرورية للحفاظ على وجوده (١٤) استنادا لكل ما سبق يفهم من التنشئة السياسية أنها عملية تعليم وتعلم الأفراد، وتوجيههم ليتبنوا اتجاهات، قيم معايير وسلوكات وسميات مقبولة يرضاها النظام السياسي، وهنا ترتبط عملية تكوين الاتجاهات، أما بمؤسسات وجهود تلقائية كتلك التي ترتبط بالأسرة أو جماعة الرفاق، وأما بجهود مخططة ومقصود بهدف أحداث تغيير مقصود ومحسوب وعن وعي لذلك حاول بعض المفكرين وضع أطر نظرية لتوضيح مفهوم التنشئة السياسية نجد على رأسهم دواسن وبرايت (١٩) الذين ميزوا بين عدة أنماط للتنشئة السياسية أهمها نمطان عامان هما:

١) النمط المباشر للتعليم السياسي

٢) النمط الغير المباشر للتعليم السياسي

المدرسة ومن خلال المناهج الاجتماعية معنى المواطنة.

- أما نمط الغير المباشر، فهو عملية اكتساب الاستعدادات والاتجاهات بصفة عامة، قد لا تكون سياسية بالضرورة، غلا أنها تؤثر بعد ذلك في الموضوعات السياسية، فالطفل يتفاعل في مراحل عمره الأولى مع سلطة الأب، المعلم، وهكذا تتكون لديه استعدادات لتعامله مع السلطة حينما ينمو لديه وعي يرموز السلطة السياسية- الشرطة، رئيس الدولة- وهكذا تتحول هذه الاستعدادات العامة إلى توجه محدد نحو السلطة، ومن خلال هذه الخصائص والصفات تتكون ملامح شخصية الطفل السياسية وهنا ترى هذه الدراسة إن الأسرة وبطريقة غير مباشرة تلعب دور محوري في تنشئة المراهق سياسيا في الاتجاه الإيجابي أو العكس.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> د. عقون سعاد/النظر في المرجع السابق.

<sup>2</sup> د. عقون سعاد/الرجوع الى المرجع السابق.

لذا فان مراحل هذه التنشئة تختلف نظرتها إلى المراحل التي تمر بها باختلاف التخصصات، وبالتالي تختلف أهمية المراحل الضرورية لاكتساب الفرد القيم والمواقف الاجتماعية والسياسي، استنادا إلى نموه المعرفي والوجداني هذا ما أدى إلى تنوع المواقف النظرية في ذلك لهذا يرى رواد الفكر النفسي الاجتماعي وعلى رأسهم علم النفس النمو (١) أن التنشئة السياسية لدى الفرد تمر بمراحل أساسية هي مرحلة الطفولة ومرحلة المراهقة، التي ستحاول هذه الدراسة معرفة الدور الأسري في تنشئة المراهق، خلال مرحلة المراهقة المبكرة التي تمتد من ١٢ إلى ١٧ سنة، وقد تمتد لغاية ١٨ سنة. (١)

## المطلب الثاني: أدوات التنشئة السياسية

### (١) الشثيف السياسي:

ويتم هذا الشثيف من خلال مواد معينة كالتربية الوطنية والتاريخ تهدف التربية الوطنية إلى تعريف التلميذ بحكومة بلده، وتحديد السلوك المتوقع منه، وزرع مشاعر الحب والولاء القومي في نفسه، ويرمي تدريس التاريخ بما يتضمنه من انتصارات وهزائم إلى تعميق إحساس الطالب بالفخر والانتماء القوميين.

### (٢) طبيعة النظام المدرسي:

فالمدرسة وحدة اجتماعية لها طابعها الخاص الذي يساعد بدرجة كبيرة في تشكيل إحساس التلميذ بالفاعلية الشخصية وفي تحديد نظرتة تجاه البناء الاجتماعي القائم.

### (٣) جماعة الرفاق:

تعرف جماعة الرفاق على أنها الجماعة التي تتكون من أصدقاء الطفل الذين يتقاربون في أعمارهم وميولهم وهواياتهم، كما أنها الجماعة التي ينسب إليها الفرد سلوكه الاجتماعي وبقيمة في إطار معاييرها وقيمها واتجاهاتها وأنماط سلوكها المختلفة وجماعات الرفاق لها دور في التنشئة السياسية من خلال حث أعضائها أو الضغط عليهم ليعملوا وفق الاتجاهات وأنماط السلوك السياسية إلى تقبلها الجماعة، فالفرد قد يصبح مهتما بالسياسية أو متابعاً للأحداث السياسية لأن أحد أو بعض رفاقه المقربين يفعلون ذلك.<sup>1</sup>

### (٤) الأسرة:

الحديث عن الأسرة هو بالدرجة أولى حديث عن الأدوار التي تضطلع بها ومن بينها الدور الشثيفي من خلال نشر الثقافة السياسية على اعتبار أنها تلعب دوراً هاماً في تشكيل اتجاهات الأفراد، واكتسابهم قيماً أساسية التي تظل معهم مدى الحياة.

<sup>1</sup> منتدى القلوب الصادقة/النظر في المرجع السابق

فالأُسرة كنظام اجتماعي قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالمجتمع، إنها المرأة التي تعكس مختلف الآراء والأفكار والتغيير والتطور السائد في المجتمع، لهذا نجد أنها قد احتلت مكانة هامة عند الفلاسفة والمفكرين، كل حسب وجهة نظره، فهذا كنفوشيوس يعبر عن أهميتها في النظام الاجتماعي، متخذنا من الأخلاق الفاضلة غاية أهم وظائف الأسرة في إنتاج الفرد الصالح.

إنها الخلية الاجتماعية المصغرة التي يمر الفرد فيها بأولى اختباراتِهِ وينمي علاقاته الإنسانية، خاصة في مراحل الطفولة الأولى، حيث يتم فيها تكوين شخصيته الإنسانية وتنمية مواهبه الفردية، خاصة مرحلة ما قبل المدرسة باعتبارها أهم الفترات التي يتشكل فيها وعي الفرد بذاته، وتتحدد معالم سلوكه الاجتماعي، وفيها تلعب أساليب الثواب والعقاب دورا هاما في تنمية سلوكه السياسي أنها أهم عوامل التنشئة السياسية بفضل الأدوار التي تلعبها في التنشئة الاجتماعية للأعضاء الجدد في المجتمع وذلك للأسباب التالية:<sup>1</sup>

١- إن التنشئة الاجتماعية هي الوظيفة الرئيسية فهي التي تنقل القيم والاتجاهات والمعلومات، وفي نسيج الأسرة، يتطور إدراك الفرد لذاته ولذوات الآخرين ويتفاعل مع مجموعة الأوامر والنواهي والتعليمات والقودوة الحسنة إنها أهم وسيلة لإشباع الطفل حاجاته المادية والمعنوية.

٢- للأسرة دور كبير في التأثير على الطفل خلال السنين الأولى، غدا تلعب كل من سلطة الأب والأم دور في تشكيل ثقافة مستقبلا من خلال التعلم الشعوري واللاشعوري، لهذا فإن بناء السلطة داخل الأسرة يقدم للطفل تجربته الأولى لعلاقته مع السلطة، فالقيم والتوقعات التي تتضمنها هذه التجربة كثيرا ما تترجم إلى أطراً أكثر تجريدا خاصة تجاه النظم السياسي فالطفل يصبح أبا من خلال التنشئة الاجتماعية فإن التنشئة السياسية التي تلعبها نط السلطة داخل الأسرة تنشئ إنسان سياسي، وإلى جانب القيم التي تلقنها الأسرة للأبناء نجد قيمة الطاعة، الولاء، الثقة، الثواب.... إلخ، غنها تشكل فيهم إلى جانب ذلك، سلوك وآراء خاصة بالمحيط السياسي، فالأسرة تعكس نظاما للقيم يستوعبه الطفل ويحتزنها في ذاكرته لمرحلة لاحقة، وليس معنى هذا أن الأبناء يتبعون حتمية التطبيق الصارم لما يتعلموه، بل قد يحدث صراع أو ما يطلق عليه بالفجوة بين الأجيال، ثقافة فرعية للشباب، فلقد أثبتت بعض الدراسات تأثير علاقات القوى داخل الأسرة على تكوين خصبة بعض الزعماء مثل: لنين، تشرشل غاند، فالأسرة حسب هذه الدراسة من أبرز مؤسسات التنشئة السياسي، فهي أول نط للسلطة يحتك ويتكيف مع الطفل منذ بداية دخوله الحياة الاجتماعية.<sup>2</sup>

## ٥) دور الأحزاب السياسية:

تقوم الأحزاب السياسية بدور كبير في عملية التنشئة من خلال غرس قيم ومفاهيم ومعتقدات سياسية معينة لدى الفرد، وذلك بهدف توجيه الأفراد وجهة سياسية معينة تتفق مع توجهات هذه الأحزاب، كما تم توضيحه في

<sup>1</sup> د. عقون سعاد/الرجوع الى المرجع السابق.

<sup>2</sup> د. عقون سعاد/النظر في المرجع السابق.

العدد الثاني من هذه السلسلة عن الأحزاب وتقوم الأحزاب بهذا الدور من خلال ما تقدم من معلومات<sup>1</sup> وما تمارسه من تأثيرات على الآراء والقيم والاتجاهات السلوكية السياسية للجماهير، مستخدمة في ذلك كل ما تملك من وسائل اتصال بالجماهير سواء كانت هذه الوسائل جهرية كالراديو والتلفزيون والصحف والمجلات والكاتبات والنشرات وغيرها، أو وسائل اتصال مباشر كالندوات والمؤتمرات والمحاضرات والاجتماعات والمقابلات التي ينظمها الحزب من أجل الوصول إلى أكبر قطاع ممكن من الجماهير.

وتقوم الأحزاب السياسية بدور مزدوج في عملية التنشئة السياسية يتمثل في دعم الثقافة السياسية السائدة، وخلق ثقافة سياسية جديدة.

## الخاتمة

\* البحث العلمي هو منهج لا بد من اختياره وإتباعه في الحياة العملية والعلمية في نفس الوقت. لأن البحث العلمي من المستوجب إعطاء الحصة الضرورية والكبيرة من الاهتمام وتقويم أمة يجب أن يتم حسب التقويم الذي نخصه للبحث العلمي - لذلك يجب أن الدول العربية "الجزائر" أن لا تقصر في وضع استثمار في البحث العلمي.

\* العولمة هي عملية تطور من الخاص على العام، أو بعبارة أخرى هي تعميم المفاهيم والإجراءات في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والإعلامية. لذلك نحث أو نوصي على التطلع على ما يجري حولنا بواسطة مكناسات (mécanisme) شتى التي تتمثل في ندوات ومؤتمرات سواء كانت علمية أو سياسية أو اقتصادية مدعومة بالحضور الإعلامي ومن المستوجب يكون هناك تبادل بواسطة التوائم (les jumelages) في شتى الميادين، والتبادل يعني هو التفتح والتفتح يؤدي حتما على التطور والتنمية، كما يستوجب أن الباحث (أو الشخص أو الدولة أو الهيئة) لا يبقى محصور و متمسك بسيادته الوطنية بدون أن الابتعاد عن الهوية.

\* التحديث هو العولمة، يجب أن المجتمع وخاصة المجتمع العربي أن يبرز ويقوم بتعيين وتحويل أوضاعه التقليدية لتتواءم مع العصرنة بدون أن هذا الأخير (المجتمع العربي) أن بغض النظر أو يستبعد قيمة.

\* التحديث السياسي يجب أن السلوك السياسي يبلغ قمة الالتحام (أو المتلائم) بين السلطة والجماهير لتحقيق التحديث السياسي.

\* العرب في مأزق و اسير التحديث وسيادته الوطنية أو هويته الوطنية، لاجتناب هذا المأزق لا بد من الرجوع إلى ضبط التعليم على كل المستويات.

<sup>1</sup> منتدى القلوب الصادقة/النظر في المرجع السابق.

- \* التحديث السياسي يجب ان يتمثل في التناوب في السلطة في الحكم و بلوغ هذا الهدف يجب الرعايا ان يكون لها بتحسين مستوى التعليم الثقافي و هذا يقودنا إلى اجبارية تفصل السلطة.
- \* اضافة على تفصل السلطة يجب ان تكون هناك سلطة رابعة و هي الصحافة و الاعلام الذي يجب ان تكون في خدمة المجتمع لتبرز اهمية حريتها.
- \* التنشئة السياسية يجب تعليم الاطفال قيم و اتجاهات مجتمعهم و ذلك بصفة مستمرة و ممتدة.

## قائمة المراجع

### المجلات:

- \* دكتور العقون سعاد جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام الجزائر – مجلة ورقلة.
- \* دكتور عبد القادر الصلباوي، مجلة أقواس، سياسة وثقافة عامة.

### المقالات والمنتديات:

- \* دكتورة حسناء بنت عبد العزيز القنيعير، مقال منشور بجريدة الرياض، العدد ١٦٥
- \* جهينة سلطان سيف عيسى مقال بعنوان التحديث في المجتمع القطري المعاصر داركاظمة للنشر والتوزيع والترجمة الكويت ١٩٧٩
- \* دكتور عبد الله تركماني، مقال منشور على الموقع الإلكتروني. Hem.bredband.net.cdpps.s47.htm.
- \* كمال عبد الطيف مقال منشور في جريدة العرب الدولية، الشرق الأوسط العدد ٩٣٦.
- \* دكتور يوسف نور عوض مقال منشور القدس بيومية العربي / 15'2014 january
- \* القائد محمد صافي منتدى جيل الترجيح إلى الموقع الإلكتروني tarjih.com/ showthread.phpt=yojo -mwzvq
- \* منتدى القلوب الصادقة السياسية، مقال مجهول المصدر منشور على الموقع الإلكتروني. Dahmane 16 ahlamontada.net /t 1237 -topic.

### الكتب:

- تامر كامل محمد، النظر السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجد للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى ٢٠١ م.
- \* عزمي عاشور، التحديث الموسوعة السياسية للشباب، دار النهضة مصر القاهرة.



## البحث العلمي في إطار العلاقات الدولية وتحديد اثر العولمة على حقوق الإنسان .

د. عبد السلام محمد خلف الله البعباع / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الزيتونة - طرابلس - ليبيا

### مقدمة .

إن المتتبع للدراسات الإنسانية لاسيما تلك البحوث والدراسات التي ساهمت إلى حد كبير في إثراء الحوار وكشف العلاقات البشرية سواء أكانت على المستوى الاجتماعي الذي يأخذ الجانب الإنساني بشكل واضح أم كانت على المستوى السياسي التي كثيرا ما ينظر من خلالها إلى مسألة العلاقات الدولية التي تشكل وتحدد الرؤى والأهداف للعديد من الدول التي تتفق في مصالحها وتكون علاقات يسودها الوثام والتعاون الدولي لأجل تحقيق علاقة أفضل لحماية حقوق الإنسان في عالم اتسم بالتغير والتبدل وظهور العديد من الظواهر العالمية التي أشغلت الكثير من المهتمين بالدراسة والتحليل في إطار البحث العلمي إلا وهي ظاهرة العولمة التي تعمل على دمج الفضاءات العالمية ، فتلك العلاقات الدولية بقدر ما هي تدعو إلى الوفاق والتعاون فيما أشير إليه بالعلاقات الدولية بين أشخاص القانون الدولي المتمثلة في الدول و العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية وقد يتداخل التكوين الاجتماعي ويتطابق مع التكوين السياسي ، وهذا يشكل عامل مهم في تغيير التوجهات العالمية من عصر إلى عصر آخر

أهمية الدراسة : تهدف هذه الدراسة للوصول إلى حقيقة مفادها كشف دور البحث العلمي في إطار العلاقات الدولية بشكل يعمل على تحديد معالم واطر العولمة وإثرها على حقوق الإنسان.

مناهج البحث العلمي . يتم الاستعانة بمناهج البحث العلمي لدراسة هذه الحالة من خلال استخدام المناهج الآتية

١ - المنهج التحليلي الوصفي .

٢ - المنهج التاريخي .

٣ - المنهج القانوني .

مشكلة الدراسة : تتمثل في مدى أهمية البحث العلمي ودوره في تحديد معالم العولمة التي تشكل أثر بالغ الأهمية على حقوق الإنسان في منظور العلاقات الدولية

أهمية الدراسة : تهدف هذه الدراسة للوصول إلى حقيقة مفادها كشف دور البحث العلمي في إطار العلاقات الدولية بشكل يعمل على تحديد معالم واطر العولمة وإثرها على حقوق الإنسان.

مناهج البحث العلمي . يتم الاستعانة بمناهج البحث العلمي لدراسة هذه الحالة من خلال استخدام المناهج الآتية

٤ - المنهج التحليلي الوصفي .

٥ - المنهج التاريخي .

٦ - المنهج القانوني .

### المبحث الأول:- دور التكوين السياسي والاجتماعي في تغيير خارطة العالم.

لعل من أهم وابرز تلك العوامل التي ساهمت إلى حد كبير في تشكل المعالم الأساسية لخارطة العالم الحالي عبر مراحل معينه من العصور ن هي تلك التكوينات الاجتماعية وتشكلها السياسي ، فضلا عن مساهمتها في تغير معالم خارطة العالم عبر تلك العصور إلى عدة إشكال كانت قد ساهمت بها إلى حد كبير المسألة التكوينية السياسية لتلك المجتمعات التي كثيرا ما تتكون وتتجسد في كانتونات اجتماعية ذات ثقافة واحده أو متعددة ، تجتمع وتختل ف حسب المصالح والرؤى والأهداف ، وبالتالي أدى إلى ظهور العديد من الإمبراطوريات التي حكمت العالم لتلك الإمبراطورية التي لم تغيب عنها الشمس ، وهذه قد تؤرخ كأنها عولمة سياسية ساهمت إلى حد كبير في عولمة الثقافة واللغة السائدة لدى تلك الإمبراطورية ، رغم وجود العديد من الصعوبات والنزاعات الدولية ، علاوة على العديد من أشكال التعاون الذي يشكل أهم سمة من سمات السياسة الدولية والعلاقات الدولية لاسيما بعد توقيع اتفاقية وستفانيا سنة ١٦٤٨ م ، التي نقلت العالم من النظام الأحادي القطبية إلى النظام أكثر شمولية والتعددية القطبية ومن ثم الثنائية القطبية<sup>١</sup>.

### المطلب الأول:- الإنسان بين العلاقات الإنسانية والسياسية.

تمثل العلاقات الإنسانية بداية للتكوين الاجتماعي الذي هو في الأساس نابع من ظاهرة التربية وخاصية الانتماء والولاء الاجتماعي لدى كل فرد من أفراد المجتمع التي دائما تعزز فكرة الجماعة ، وهذه التربية في الواقع علم وفن ، فهي علم تسعى إلى بناء وتحقيق وتكوين الشخصية الإنسانية القوية التي تمارس نشاطها الإنساني والاجتماعي داخل مجتمع ما ، كما تعمل التربية على إقامة علاقة جيدة بين الشخصية الإنسانية والمجتمع الذي يعيش فيه وينتمي إليه . أما من حيث الفن فإن التربية تعمل على صقل الأفكار وتهذب السلوك للشخصية لدى الأفراد وبلورة أفكارهم في قيم اجتماعية مقبولة ومتداولة بين أبناء ذلك المجتمع ، ومن خلال تلك التربية التي تتسم بالعلم والفن تبني العلاقات الإنسانية وتكون مصدر قيمى وعرفى توارث الأجيال على تداوله فيما بينها على مر العصور ، وتترك واقع واثرب طيب في سلوك الإنسان الذي كثيرا ما يعتمد في حياته على العلاقات الإنسانية ذات الطابع الإنساني المحض والتي تحقق له انتماء إلى مجتمعه وتوفر له الحماية والأمن والاستقرار، والتبادل النفعي لأجل حياة أفضل في علاقات يسودها التعايش السلمي والتي تعني في أوسع معانيها شعور الفرد بالانتماء إلى الجماعة وشعور كل من الفرد والجماعة بالروابط المتبادلة والمصالح المشتركة، وتبذل العلاقات ترسخ فكرة المجتمع المدني في أذهان الأفراد باعتباره الإطار الذي ينتظم فيه الناس بغية المشاركة في حل مشكلاتهم والدفاع عن مصالحهم في مواجهة الآخر بشكل سلمي ، باعتبار أن المجتمع المدني هو تلك المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كما انه أيضا يعد جزء من منظومة مفاهيمية أوسع تشمل المواطنة العالمية وحقوق الإنسان ، والمشاركة ال سياسية وتعزيز قيم السلام العالمي والمساهمة بالتطور الاقتصادي العام وخلق ثقافة سيادة القانون محليا ودولياً .

وبالتالي تشكل هذه المنظومة تبدل وتغير في توجهات الإنسان وعلاقاته الإنسانية وانتقالها إلى العلاقات السياسية التي تصل إلى الدولية والتي كثيرا ما تنحو إلى الصدام والصراع والرغبة في تحقيق المصلحة الشخصية ، والتوجهات الأيدولوجية التي تنمو من

<sup>١</sup> - حسن حمدان العلكيم، التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين ، دراسة استشرافية ،المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ١٩ ، صيف ٢٠٠٨ م ،ص٩٧ .

<sup>٢</sup> - عبد القادر ثومي ، التربية والمجتمع في زمن العولمة وأسئلة الأولويات نحو رؤية تحليلية ، مجلة التربية والابتيولوجيا ، المدرسة العليا للاساتذة أبو زريعة الجزائر ، العدد الأول ، ٢٠١١ م ،ص٨ .

خلال ثقافة الإنسان السياسية الناشئة من التنمية السياسية التي كثيرا مات دفع إلى بناء علاقات جديدة ومتغيرة ومتبدلة ، تجعل الفرد في مفترق طرق بين العلاقات الإنسانية والعلاقات السياسية التي كثيرا ما تتقاطع من حيث الرؤى والمصالح وتحقيق التناغم والتجانس في داخل المجتمع الواحد، على مبدأ وأساس إن الإنسان هو الإنسان في أي مكان من العالم وفي أي وقت من الأوقات وعصر من العصور ، لأنه لا يختلف عن غيره من البشر من حيث الأدمية والحلقة والإحساس . والأكثر من ذلك هو إن مسألة المواطنة التي يتميز بها الجميع وتعمل على المحافظة على الحقوق السياسية والمدنية ، فضلا عن اهتمامها بصورة المشاركة السياسية ن وقد تطور هذا المفهوم لاسيما في المذهب الليبرالي الغربي في هذه الاونه كي يتسع ويحل بجموية يتم طرحها بقوة محل الهويات المختلفة والمتشابهة التي تنشأ على أساس الدين أو اللون أو الجنس أو الانتماء الاجتماعي ، وتمثل تلك الهوية في الالتزام بمبادئ المدنية الحديثة وقيم الديمقراطية التي تذوب في طياتها الاختلافات الدينية والطبقية لتصبح هوية المدنية هي الرابط الذي يضم جميع المواطنين في نظام وعلاقات سياسية عالمية تختلف عن تلك العلاقات الإنسانية التي كانت في السابق

**المطلب الثاني : - العلاقات الدولية وعولمة السياسة .**

يتسم تاريخ العلاقات الدولية في الماضي بالصراع والتناحر بين اعتي الإمبراطوريات العظمى التي شكلت حضارات تاريخية منذ القدم لاسيما في حوض البحر الأبيض المتوسط الذي كان يعد من أهم الممرات المائية التي تلتقي به حضارة قارات العالم القديم، آسيا وإفريقيا وأوروبا .

إن طبيعة الصراع هي جزء من الطبع الإنساني حتى في المستويات السياسية الأكثر تنظيما من المجتمع الدولي ، والتي تناولها المفكر الفرنسي " ريجيس دوبرية " بتعريف التاريخ على أنه تدمير متتابع للدول والحضارات وإن الحرب مضخة التاريخ. إن مفهوم العلاقات الدولية في عالم اليوم هو انعكاس لما يجري على مساحات واسعة من الكرة الأرضية من مظالم للإنسانية تتمثل في كافة أنواع العلاقات الظالمة التي تعتمد التعسف وامتهان وتحقير لأدمية الإنسان ، الأمر الذي ينذر إلى تدني مستوى الحضارة الإنسانية وامتهان حقوق الإنسان وبشكل تعسفي، ومن تلك العلاقات الدولية المعاصرة هي تلك الظاهرة التي أرعبت العالم بصراع عالمي تمثل في حروب عالمية أشدها الأولى والثانية التي حصدت الكثير من الأرواح والممتلكات ، وساهمت في تدمير الطبيعة والبيئة الإنسانية جراء تلك الأسلحة الفتاكة والقنابل الذرية التي ألقيت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على جزيرتي هيروشيما وناجازاكي في أغسطس إثناء احتدام الصراع في الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥م.

هذه الحقبة تميزت بصراع في العلاقات الدولية المعاصرة بظاهرة عرفها العالم بالصراع الساخن وماتلاها من صراع بارد تمثل في الحرب الباردة والتي تميزت بحرب وصراع مدمر في العلاقات الإنسانية والدولية، إي من خلال تدخل السياسة في الشؤون الإنسانية وصراع قائم بين الحكومات يفضي إلى فرض تلك الحكومات قيود جبرية وسلطوية تنعكس أثارها على مصالح الشعب.

كما إن مفهوم العلاقات الدولية قد تطور وازداد أهمية بما فرضته حقبة جديدة على الساحة الدولية سميت بظاهرة العولمة التي اتخذت من العامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي مجال جديد لتجمع بين المحلي والعالمي، الفردي والإنساني وفق ماجا في تعبير السيد " روبرت تسون" والتي نقلت البشرية إلى مفهوم المجتمع الواحد الذي لطالما سعت إليه الدول العظمى التي بذلت كل الجهود كي تختزل الحكومات في توجهات إيديولوجية واحدة كانت تحاول فرضها من خلال الأروقة السياسية في منظومة العلاقات الدولية<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> - مسعود موسى ألباضي ، اثر العولمة في المواطنة ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ١٩ ، صيف ٢٠٠٩م ، ص ١٠٩ .  
<sup>٢</sup> - رونالد روبرتسون ، العولمة والنظرية الاجتماعية والثقافة والكونية ، من ترجمة ، احمد محمود ، ونورا أمين ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة سنة ١٩٩٨م ، ص ١٦١ .

غير أنها وجدت الطريق الأقرب والأسهل إلى قلوب وأفكار الشعوب من خلال استخدام العديد من الوسائل العلمية كثورة الاتصالات والتكنولوجيا العابرة للحدود وتنقل كل ما يراد نقله من خلالها إلى أي بقعة من العالم بما تلك الشعوب المستهدفة بالعولمة وفرض عليّة ثقافة عالمية بشكل لا يستطيع أي كيان سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي الاحتفاظ بنفسه خارج دائرة تلك الظاهرة ، وقد شكلت شبكات البت الفضائي وشبكات الانترنت تحدياً مريباً لوسائل الإعلام الرسمية على المستوى الداخلي لدى الدولة القومية ولدى المجتمعات المستهدفة من قبل تلك الظاهرة والتي تدفع إلى الارتباط العالمي وتحمش مسألة الولاء الوطني للوطن من قبل المواطن ويتحول ليصبح مواطناً عالمياً يتابع بشكل دائم وفوري كل ما يحدث حوله من تغيرات وتطورات سياسية واقتصادية واجتماعية بما فيها مسألة العلاقات الدولية بين الدول - أي بين دولته والموطن الأصلي له وبقية دول العالم<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني:- البحث العلمي في دراسة العولمة وإثرها على حقوق الإنسان.

ساهمت الدراسات العلمية في إطار البحث العلمي وفي مختلف التخصصات والمجالات العلمية لاسيما الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية ، وكذلك الفلسفية وإثراء الحوار وتبادل الأفكار حول مسألة العولمة وآثارها سواء إن كانت على المناهج التربوية أو الولاء الوطني أو الاجتماعي أو الانتماء السياسي والفكري ، فضلاً عن التبعية الاقتصادية والارتقاء السياسي الأمر الذي كثيراً ما انعكس على حقوق المواطنة والهوية والاستقلالية والمشاركة السياسية والولاء الوظيفي .

### المطلب الأول :- البحث العلمي كأداة للتنمية الفكرية.

أن مسألة البحث العلمي كثيراً ما ينظر إليها وكأنها محاولة للإطلاع وكشف الغموض في مضمون المعرفة وزيادة من الكم في التحصيل العلمي والاكتشافات العلمية المبهرة ومن ثم قد ينفرد احد هؤلاء الباحثين باكتشاف أداة جديدة من أدوات التطور العلمي ، ربما مجرد أو محض صدفة ، إلا انه في الوقت المعاصر أصبح البحث العلمي لأجل الوصول إلى اكتشافات كثيرة ما تتحول إلى وسيلة للانتقال إلى اكتشافات أخرى أكبر وأكثر تطوراً تساهم إلى حد كبير في رفع المستوى المعيشي لدى العديد من المجتمعات البشرية ، وهنا يكون البحث العلمي أداة من أدوات التطور الفكري من جهة ويكون ساحة للصراع بين الأفكار المتعددة والمختلفة من جهة أخرى ، الأمر الذي بات يهتم ببناء الأفكار لدى العديد من الباحثين والمهتمين بالدراسات والبحوث العلمية ، لاسيما بعد ثورة الاتصالات والمعلومات وتدفق البيانات، وظهور العديد من المفاهيم والمضامين الإيديولوجية التي تخدم مسألة ذلك الصراع الدولي ،ومن تلك الآليات مسألة التحديث ومساءلة التطور على الطراز الغربي ما بين مؤيد ومعارض أو رافض لإطروحات العولمة التي هي في الأصل جاءت كنتيجة لطرح العولمة ديد من الأفكار والتوجهات ، من خلال العديد من المنظرين والباحثين والمفكرين ، ممن تخدم أفكارهم الليبرالية الرأسمالية الغربية وكان الكاتب والمؤرخ " فرنسيس فوكوياما " من أهم المنظرين المناادين بنهاية الصراع وبالتالي نهاية التاريخ عندما تطرق في مقالته حول مسألة نهاية التاريخ ، إذ يعتقد أن نهاية التاريخ هي نهاية الصراع ما بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي ، والذي انتهى لصالح المعسكر الغربي بعد نهاية الصراع ونهاية الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، وانتهيار الكتلة الشيوعية وفوز الرأسمالية الغربية ، فهذه الفترة لم تأتي من فراغ بل كانت نتاج لعدد من الدراسات العلمية وتتبع للأحداث التي حاول الباحث إن يستخلص من خلالها ما انتهى إليه في دراسته من خلال

<sup>1</sup> - مسعود موسى الربصي ، اثر العولمة في المواطنة ، الملحة العربية للعلوم السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٠ .

البحث العلمي ، وتسخيره لتنمية الأفكار حول المواضيع الإيديولوجية التي تعد من أهم قمم الحمم الساخنة التي تغذي بركان الصراع في العقود الماضية في القرن العشرين ، لاسيما اذبان الحرب الباردة ، رغم أن هذا التحليل نوه عنه "فوكا ياما" الذي كان متأثراً بصراع الحرب الباردة إلى درجة أنه اعتبر ان نهاية الصراع بين المعسكرين وما أفضى إليه من نتائج في بداية عقد التسعينيات هي نهاية للتاريخ، فنهاية التاريخ عند فوكوياما هي بمثابة طرح أفكار إيديولوجية وصل إليها من خلال البحث العلمي، فهي في الواقع تبشير سياسي لا يمانع من خلاله من التحاق العالم كله بركب الليبرالية والديمقراطية الغربية كما أن مسألة البحث العلمي أخذت طريقها في تحليل الأفكار ومحاولة طرح أفكار كتلك التي تحدث عنها " هنجتون " حول تحديده لعناصر الصراع وأشاد بعدد منها باعتبارها ساهمت في تفوق الغرب عن الحضارات الأخرى ، حيث قال " إن الغرب يختلف عن الحضارات الأخرى ، ليس بالطريقة التي تطور من خلالها ولكن من خلال الخصوصية المميزة بقيمة ومؤسساته ، فضلاً عن ما نوه إليه من أن الدين المسيحي هو أفضل الأديان حسب رايه لأنه يسمح بالتعددية ، والحرية الفردية فضلاً عن حكم القانون الذي جعل إمكانية للغرب إن يبتزع الحداثة، وبحث الحضارة الغربية حضارة فريدة " ولأنه يرى أن الغرب كان الغرب لزمان طويل قبل أن يكون عصريا ، باعتبار إن الخصائص الجوهرية للغرب تلك التي تميزه عن غيره من الحضارات الأخرى التي سبقت التحديث في الغرب وقد انتهى بقوله إن الغرب سابق للحداثة .

قد لا يختلف اثنان على إن البحث العلمي هو أداة من أدوات التنمية الفكرية ، حيث يستمد سياسات ه من فلسفة المجتمع ومعتقداته وقيمة ، وتبنى على طرق منهجية علمية ترسخ البحث العلمي وتؤمن بأهميته وتدفع إلى تطوره وتوظيفه في أغراض تخدم المجتمع من خلال إيجاد عدد من الكفاءات والقدرات العلمية اللازمة لسيرورة التقدم والتطور في شتى المجالات ، في تقديري أهمها القضاء على التخلف الاجتماعي والاقتصادي والعمل على البناء السياسي والتنشئة السياسية لمواجهة الأطروحات الإيديولوجية والتحديات الخارجية التي يتم طرحها من العالم الخارجي لاسيما تلك التي باتت تسمى بالحداثة و العولمة والتطور الديمقراطي بوصفة الليبرالية<sup>١</sup>.

### المطلب الثاني :- العولمة كحقل من حقول البحث العلمي .

ظهرت العديد من الدراسات والأبحاث التي حاولت دراسة ظاهرة العولمة في العديد من المسائل والجوانب ، سواء الاقتصادية والسياسية منها ، أم تلك الجوانب الاجتماعية والثقافية التي تعد حقل من حقول البحث العلمي والتحليل بمختلف تلك الجوانب والفروع ، وقد ركزت جل تلك الدراسات و البحوث العلمية ، لاسيما في دول العالم وتحديدًا العالم العربي على جملة من المسائل المتعلقة بالعولمة الاقتصادية باحتكار راس المال العالمي وتدخل القوة الاقتصادية المتمثلة في الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للحدود ، ودورها في السيطرة على الاقتصاد العالمي والاحتكار للمنتج ونوعه ووفرة الإنتاج وتعددده وتغييره وتطوره، إما البحث العلمي في إطار حقل الدراسات الاجتماعية فكثيراً ما ركز على مسألة الهوية والمواطنة والتبعية الثقافية التي ساهمت بها في الأساس انتشار شبكات البت الفضائي ووسائل الإعلام الموجهة إلى مجتمعات الجنوب بشكل خاص وخلق نوع من القيود على الإعلام الرسمي لدى الدولة الوطنية بكافة إشكاله والذي وجد نفسه إمام موجات هائلة من التدفق الإعلامي الغربي والعالمي الذي يساعد على زيادة الارتباط بالعالمية ومحو الحدود الوطنية لتظهر بعدان مهمان للعولمة : أولهما اقتصادي أو المادي والأخر البعد غير

<sup>١</sup> - فوزية عمار عطية، ابن خلدون وصدام الحضارات، مجلة الجامعي، إصدار النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، العدد ٧، الفاتح - سبتمبر ٢٠٠٤م، ص ١٠٩

<sup>٢</sup> - أم العز على الفارسي، المراكز البحثية : الطريق إلى التنمية، مجلة البحوث الإعلامية ، تصدر عن مركز البحوث والمعلومات والتوثيق، العدد ٤٦، فصل الخريف لسنة ٢٠٠٩م، ص ١٤١

المادي الذي يتمثل في وعي الإنسان ومسألة الميول الثقافي والانتماء الاجتماعي، فالعولمة تمثل حقل خصب للدراسات والبحوث العلمية لأنها تعد ظاهرة تتسم بالشمولية لجميع مناحي الحياة والنشاطات الإنسانية، الأمر الذي ذهب " بروبوتسون" إلى تعريفها بأنها مجرد مجال اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد يجمع بين المحلي والعالمي في آن واحد والفردى والإنساني، - وقد ساعد ذلك الاندماج التطور التكنولوجي والالكتروني المتمثل في شبكات التواصل الاجتماعي الا نترنت وشبكة الاتصالات العالمية عبر الفضائيات العالمية حيث تدفقت من خلالها المعلومات والبيانات المتنوعة وبشكل متسارع لنقل تلك الأفكار وتداولها بين جميع المجتمعات في الكون الواحد، وتسهيل التواصل بين أبناء تلك المجتمعات من خلال التطور في ثورة الاتصالات وتبادل منظومة المعلومات بأسهل الطرق وأيسرها<sup>١</sup>.

وبالرغم من ذلك الرغم من ذلك يرفض البعض وبشده عملية اختزال ظاهرة العولمة في مفاهيم محدده سواء إن كانت اقتصادية أم اجتماعية أو سياسية وكذلك الثقافية، كما إن هناك من يري هذه الظاهرة أنها ليست وليدة العصر الحديث بل أنه تمتد إلى مرحلة تاريخية أقدم وسابقة لهذا العصر، تمتد في عمق التاريخ إلى أن تصل إلى عصر الإمبراطوريات وانتشار الأديان والرسالات السماوية بين أبناء البشر<sup>٢</sup>.

### المبحث الثالث :- دور الدولة في تحليل ظاهرة العولمة وحماية حقوق الإنسان.

أن التداخل الكبير بين القضايا السياسية والأمنية في الحياة الدولية المعاصرة، جعل من الصعوبة بمكان التمييز أو الفصل بينهما فصلا بشكل نهائي، ويعطي الدولة اهتمام بالوظائف الوطنية في المجالين السياسي والأمني، إذ تهتم الكثير من الدول بمسألة تحليل الظاهرة العالمية التي تحتاج الحدو د السياسية وتحاول التمترس داخل الحدود الوطنية للدول محاولة طمس كل المعتقدات الدينية والسياسية والاجتماعية وتطال أيضا البناء الاقتصادي والتوجهات الخاصة بالدول<sup>٣</sup>، وتبذل الدول العديد من الجهود لتحليل تلك الظاهرة ووضع الأساليب المناسبة في كيفية التعامل معها حسب أنواعها وإشكالاتها التي تتلون بها كالدعوة إلى إقامة الديمقراطية على النمط الغربي مثلا، وكذلك حقوق الإنسان فضلا عن التسرب من خلال السيطرة الفكرية، بشكل ينذر بخطر التبعية إلى مصدر تلك الظاهرة المتمثل في الاطروحات الغربية التي باتت تتدخل في شؤون الدولة الداخلية، بشكل ينشب الخلافات والصراع وتكريس الخلافات بين مواطني الدولة وأنظمتها ومؤسساتها الحكومية، بشكل ربما يصل إلى نشوب صراع قد يؤثر بشكل مباشر على حقوق الإنسان، وأمتها نحرته نتيجة لذلك الصراع ولأنه كثيراً ما يتحول ذلك الصراع إلى صراع اثني وعقائدي وقبلي قد يهز الكيان الأمني والاستقرار السياسي لدى الدولة الوطنية، فضلا عن التداعيات التي قد تطال الامن الاقتصادي داخل الدولة، لاسيما إذا انعدم الاستقرار السياسي داخل الدولة.

<sup>١</sup> - مسعود موسى الربصي، اثر العولمة في المواطنة، مرجع سبق ذكره، ص ١١١.  
<sup>٢</sup> - زهرة جمعة بن عطية، المعالجة الصحفية للعولمة في الصحافة الليبية، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، مرجع سبق ذكره ص ١٩٣.  
<sup>٣</sup> - جمال عاشور، الدولة في عصر العولمة رؤية من المنظار الوظيفي، مجلة الحكمة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد السابع، ٢٠١١م، ص ١٤٧.

## المطلب الأول :- أطروحة العولمة والتحديث.

أن عملية الحدائة تأخذ عدة إبعاد تنقسم إلى مظاهر جديدة ومتعددة ، تهدف إلى التقدم وتدفع بالمجتمع إلى الرقي، وللحدائة شرط بانه لا يمكن الاعتماد على عامل واحد لوجودها إنما هي تعتمد في الواقع على العديد من العوامل لتكن متكاملة وفي شتى المجالات .

فعملية التحديث هي عملية متكاملة ومتراصة رص البنيان من الأسفل إلى الأعلى ، حيث تبدأ من التعليم والبناء الاجتماعي والصحي للمجتمع وكذلك الثقافة والتنشئة السياسية التنموية ، لبناء القواعد الثابتة الراسخة التي تمتاز بالقوة والمتانة في جميع المجالات ، حيث لا يمكن الاهتمام بالإصلاح السياسي وبناء الديمقراطية ما لم يتم الاهتمام بالتعليم والمؤسسات السياسية ذات الثقافة السياسية التي تعتمد على الثقافة والتنشئة السياسية والتي تعتمد بالأساس على الفرد ومستوى تقبله لتلك التطورات وتأقلمه معها بأعتبار أن الفرد هو المحرك الأساس لتلك العملية وأن أي محاولة للإصلاح السياسي دون الوعي والمشاركة السياسية ينعكس ذلك على نوع الإصلاح ، وينعدم الأمن وتنتشر الفوضى والغوغائية ، وتشكل هذه العملية تدمير للبنية التحتية للدولة والانهيار المفاجئ لمؤسساته الخاصة والعامة على حد سواء ، الأمر الذي سوف تكون له توابع سلبية على المجتمع بأكمله ، حيث تسمح تلك الغوغائية إلى ظهور جماعات متطرفة ترفض التحديث بشكل منظم بحجة أنه لا يتماشى مع قيم تلك المجتمعات ، وتستحوذ على السلطة وتعمل على تهيش المجتمع نتيجة لرؤى وفلسفة أفكار تلك الجماعات الدكتاتورية التي لم تسمح بالتحديث بشكل طبيعي داخل المجتمع.

أن عملية التحديث في الأساس لا بد ان تشمل جميع الأصول والفروع المختلفة باعتبارها رمز للتطور الإنساني في شتى المجالات المعرفية على مستوى منظومة الأفكار والنظريات التي دائماً تخضع للتجربة والتطبيق ويرى البعض ان تجربة التحديث قد نجحت في العلوم التطبيقية بشكل أكثر من غيرها كالعلوم الاجتماعية ، لان الأولى اى التطبيقية مرتبطة بالفكر والتطبيق العلمي للتجارب العلمية ولاكتشافات الفكرية الخاصة بالباحث ، وتتميز هذه العلوم بأنها أكثر ديناميكية ، بشكل قد يختلف عن تلك الأفكار الإنسانية التي كثرت يرا ما تتجاوزها الأفكار الفلسفية في المجالات الاجتماعية والإنسانية بشكل متزايد ومتضاعف ولا تتطور بنفس الكيفية في العلوم التطبيقية ، مقارنة بالتقدم والتطور العلمي في العلوم التطبيقية بشكل قد يقاس بالمتواليات الهندسية ، بينما لا يكون كذلك ذلك لدى العلوم الإنسانية التي قد تنطبق عليها المقاييس للزيادة بالمتواليات الحسابية عند محاولة إيجاد مقارنة بينهما.

واهم عامل استفادة به عملية التحديث هي الصفات الخلقية للجماعات البشرية وقابليتها للتطور ، حيث إن كل جيل يمتاز بنقل خبرات وسمات الجيل السابقة له فضلا عن تلك الممي زات التي يمتاز بها الجيل الجديد عن سابقه وهنا يتم تراكم المعرفة ويزداد التفكير في التطور والتقدم العلمي بشكل يخلق نوع من الازدهار والتطورات والتحديث للعديد من المضامين داخل المجتمع ، وقد سبق المجتمعات الأوربية غيرها من المجتمعات الأخرى إلى عملية التحديث لأنها سبقت العالم في العديد من الاكتشافات العلمية وفي حقل العلوم التطبيقية ، فضلا عن تطورها للذات البشرية ، وقد تناول ذلك الخصوصية للحالة البشرية للإنسان الأوربي ، الكاتب والمنظر هنتون في كتابه صدام الحضارات ، بان تفوق الغرب ووصولهم إلى التطور والتحديث بخلاف غيرهم من الشعوب ، يرجعه على انه لأنهم غرب بالدرجة الأولى ولهم ما يميزهم عن غيرهم ، لذا أبدعوا ووصلوا إلى ما وصلوا إليه الآن.

<sup>1</sup> - عزمي عاشور ، التحديث ، المجموعة السياسية للشباب ، العدد ، ١٧ ، دار نهضة مصر ، للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، سنة ٢٠٠٦م ص ٢١ .

وكل ذلك ينطوي تحت فكرة عمولة المجتمعات بمفهوم الطرح الغربي بشك عام ، و الأمريكي بشكل خاص، الذي تسعى إلى ترويجه من خلال عدة وسائل تكنولوجياية وشبكات البرمجة والمعلومات والبيانات، وتفرض الثقافة الخاصة بالعمولة المتمثلة في الثقافة الاستهلاكية سواء من حيث العمولة الاقتصادية أو الثقافية وتحاول الهيمنة الغربية جاهدة لاسيما في المجالات التكنولوجية إلى دمج كل القارات والحضارات في جسد حضاري واحد وتكون القيادة لها بلا منازع ووفق تصوراتها وأهدافها، وتناولت العمولة عدة مفاهيم من الفضاء الاقتصادي إلى الفضاء السياسي إلى الفضاء الثقافي والإعلامي والأدبي وهو ما يعرف بالثقافة الشاملة للمجتمع الكوني الذي يعتمد على انتشار الثقافات والتداخل الحضاري بين الشعوب ويؤثر بشكل كبير على مسالة العلاقات الدولية بين الدول<sup>1</sup>.

فالعمولة تطرح ثقافات بديلة لتلك الخصوصيات المجتمعية المستوطنة في داخل إطارها الإقليمي ، وتستهدف بها الفكر الإنساني وعمولة الانتماء والهوية وعمولة الثقافة الواحدة ، ذلك من خلال اعتمادها كما سبق و أن أسلفنا على شبكة هائلة من المعلومات والبيانات ووسائل النقل الإلكتروني المرئي والمسموع، وعبر شبكات الانترنت، لنقل العديد من الأفكار ورسائل إعلامية تخترق جدار الصمت والتعتيم الذي تفرضه الدولة القومية على كيانها السياسي والاجتماعي ، وثقافتها وخصوصيتها الثقافية الأمر الذي يطال الهوية واللغة والثقافة الخاصة والعامة والعادات والتقاليد ومحاولته تدويها في هوية عالمية دون حدود ولا قيود ، بل تخاطب الفرد كغيره من الآخرين في قرية واحدة في العالم ، وتخاطب فيه الجانب الإنساني المصلحي بالدرجة الأولى من خلال انبهاره بما توصلت إليه الاكتشافات العلمية الجديدة والحداثة والتطور في النمط الغربي الذي يحاول أن يزرع مسألة العالمية بدل المحلية أو الوطنية داخل الدولة الوطنية ذاتها ، وبالتالي أصبحت المواطنة تتعرض لعمولة الفكر وعمولة الثقافة، الأمر الذي جعل المواطن داخل الدولة الوطنية مشدود إلى عدة مفاهيم وقيم تفرضها العمولة من الخارج ، وتشعر الفرد بأنها أسرع في التطور وفي تحقيق بعض المكاسب مقارنة بتلك القيم التي يحملها داخل الوطن إلام والتي كثيراً ما ينظر إليها بأنها بطيئة وغير متطورة ، مما يشكل له نوع من الملل والتفوق حول ذاته دون تواصل مع الآخرين من العالم، وما يزيد من تداعيات العمولة هو ذلك العمل الاقتصادي المتمثل في المركز الاقتصاد العالمي وإطرافه - حيث يتمثل المركز في الدول الصناعية الرأسمالية ، التي تتحكم في الإنتاج والاكتشافات العلمية أما الأطراف فهي تلك الشعوب والدول التي دور في فلك تلك السياسات الاقتصادية العالمية ، وتشد أنظارها إلى الانبهار الاقتصادي والتطور التكنولوجي الذي تركز وتعول عليه اطروحات العمولة باختراقها للحدود الوطنية والسيطرة على أفكار المواطن وثقافته المدنية في الكثير من السلوك والعادات الدخيلة عليه حتى نوعية الملابس أو الموضة أو من حيث الأكل وطريقة الأكل وأنواع الأطعمة المتعددة التي باتت تشكل مفترق طرق لدى أفراد العائلة الواحدة ، حيث لكلا منهم رغبته لنوع الوجبات الغذائية ، واختيار الوقت المناسب لتناولها ، وهذا ما بدأ يفتت مسألة اجتماع العائلة حول طاولة واحدة وفي وقت واحد وفي إطار عائلي مجتمع حول تلك الوجبة، التي كانت تظم الأب وإلام وجميع الأولاد، إما ألان فبدأ الأمر يختلف ، فضلاً عن صحبات الموضة وتقليد العديد من مشاهير العالم في طريقة اللباس وتسريحات الشعر ، ومحاوله استبدال الزي الوطني الذي يميز كل مجتمع بخصوصيته وهويته ، أما ألان وفي خضم الموضة العالمية تبدل الوضع وفق ما تطرحه الموضات العالمية ، الأمر الذي خلق نوع من التشابك بشكل لا تستطيع تمييز الواحد عن الآخر ، بخلاف ما كان عليه في الماضي بأنك تستطيع تمييزه من خلال ملابسه أو من خلال تناوله للأكل الشعبي لدولته.

<sup>1</sup> - بركات محمد مراد ، العولمة وسحق الهويات الثقافية، مجلة دراسات ، السنة الرابعة ، العدد الرابع عشر ، - خريف ٢٠٠٤م ، ص٧١.

ومنذ مطلع التسعينيات للقرن العشرين انفراد النموذج الغربي بفرض ذاته وثقافته على العالم بأكمله بما فيها العالم العربي ، لاسيما بعد التوسع الغربي لطرح نمودجه الديمقراطي ونظريته لحقوق الإنسان وحقوق المدنيين لاسيما في حالة وجود نزاع مسلح في الصراعات الداخلية للدول<sup>1</sup>.

وتشكل تلك :التداعيات روافد مهمة لمسألة البحث العلمي في العديد من التخصصات والتوجهات الفكرية التي تترجم سمة العلاقات الدولية داخل هذه المنظومة الدولية جراء ما تفرضه العولمة من تداعيات هائلة شكلت نمط جديد في العلاقات الدولية ورسم السياسات الدولية وزيادة جذب المركز للإطراف التي لا تتحرك إلا وفقاً لما يمليه أو يفرضه المركز .

### المطلب الثاني :- الحفاظ على الهوية والخصوصية الثقافية.

يهتم الكثير من الباحثين العرب لاسيما المهتمين بالدراسات الأدبية والإنسانية بأهمية توطيد وتأکید العلاقة المترابطة بين الهوية العربية والثقافة العربية التي تنشئ كيانا خاص بها وتنشئ على أساسة أجيالا ذات خصوصية عربية من خلال زرع القيم التربوية لبناء جيل له خصوصياته لمواجهة أطروحات العولمة.

وعند تناولنا للخصوصية الثقافية يجدر بنا إن نتناول مفهوم وماهية تلك الثقافة التي هي في الواقع لا يمكن اقتصارها على جملة من المعارف أو عدد من الأفكار الموروثة أو المكتسبة التي يحملها الأفراد داخل المجتمع ، بل هي في اعتقادي تمتد إلى ابعدها من ذلك من حيث ثقافة تلك الأفكار بل تعد نمط مهم من التفكير يعمل على تنظيم فلسفة أفكار لدى شعب معين بذاته، قد تميزه عن غيره من الشعوب ، وفي نظر المفكر ( ملك بن نبي ) " أنها علاقة عنصرية بين سلوك الفرد وأسلوب الحياة في المجتمع"<sup>2</sup>.

وقد تناولت المؤسسات الدولية واهتمت بتحديد تعريف للثقافة ، حيث حددت المنظمة العالمية للتربية والثقافة ( اليونسكو ) سنة ١٩٨٢م ، في إحدى مؤتمراتها العالمية بأن الثقافة "هي جميع السمات الروحية والمادية ، والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً معيناً، أو فئة اجتماعية بعينها وهي تشمل الفنون والآداب وطرائف الحياة كما تشمل الحقوق الأساسية ، ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات ، فهي تعني أيضا مجموع الرشاطات الفكرية والفنية بمعناها الواسع ، وما يتصل بها من المهارات" والثقافة تعنى مجمل والاتجاهات والقيم السائدة في حياة مجتمع ما ، فضلا عن أنها تعبر عن الرموز اللغوية والطقوس والشعائر الدينية والأساطير التاريخية التي تجسدت في حياة اى مجتمع.

فمثلا اللغة ليست مجرد وسيلة للتخاطب والتواصل فحسب بل هي أداة لنقل الثقافة عبر مسيرة من التاريخ بين أبناء الجنس الواحد وتوحد المصير وتجسد الانتماء والولاء في مختلف بقاع العالم ، فعلى سبيل المثال لا للحصر فان اللغة العربية كانت ولا زالت تحتضن الفكر والإبداع والعلوم والأدب وعملت على صوغها من حملات التغريب كما تراثا حيا يتداول بين أبناء الأمة ، فاللغة العربية هي وعاء للثقافة والتاريخ والأدب والمشاعر والأحاسيس، وهي الأداة الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية وجسر التواصل بين الماضي والحاضر والمستقبل ووسيلة يتم من خلالها بناء الفرد وإعداده بما يتلاءم وتاريخه وانتمائه وواقعه ومستقبله ، فهي ذات علاقة بالثقافة المرتبطة في انصهار قوي ومتين بالهوية والشخصية الوطنية التي تترك طابعا تربويا وقويا يقاوم التحديات الخارجية ، كما أنها

<sup>1</sup> - حسن حمدان العلكيم ، التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين ، دراسة استشرافية ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٩- صيف ٢٠٠٨م ، ص ٧٥ ، ص ٧٧.

<sup>2</sup> - علي الطاهر عريبي ، إشكاليات الثقافة والهوية ومدى تأثير العولمة عليهما مجلة الجامعي ، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي ، طرابلس - ليبيا ، ٢٠٠٧م ، ص ٧٥

لها علاقة وطيدة بالتربية النفسية والدينية وهي اللغة التي نزل بها القرآن الكريم على النبي العربي الأمين "محمد ابن عبد الله" عليه أفضل وأزكى السلام " (إننا أنزلناه قرآنا عربياً لعلكم تفقهون).<sup>١</sup>، فهي مثلاً اعلي عند أبناء الأمة العربية وبالتالي تعكس قدرتهم على التحدي والمواجهة ضد إي اغتراب وسلب ثقافي جراء التهديدات التي تطرحها العولمة وآثارها السلبية التي تدفع بها ثقافة الدول الغربية لاسيما تلك التي عهدت نفسية المواطن العربي عبر مسيرة من الاحتلال والاستعمار بمختلف إشكاله وأنواعه دامت لعدة عقود من الزمن حاولت من خلالها إحلال ثقافات مستوردة محل الثقافات العريق ولغات أجنبية محل اللغة العربية.

وقد أخلص الى القول أنه في تقديري بأن ما تطرحة إن ما تطرحة العولمة ليس بمجملة شيئاً إذا نظرنا لما تحمله من معلومات وتطورات للفكر الإنساني تؤكد الصيرورة العلمية العالمية وتطورها ومواكبتها للأحداث التكنولوجية والاتصالية والمعلوماتية المتلاحقة بشكل ومفهوم جديد يوحد العالم اقتصاديا وسياسيا وثقافيا توحيداً قد يكون قصيراً في منظور بعض السياسة والقانونيين والاقتصاديين.<sup>٢</sup>

فعلى سبيل المثال لا للحصر نجد أن الجانب الاقتصادي لدى الدول النامية يتأثر بما تطرحة العولمة من صيرورة فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات للدول الأجنبية عبر الشركات العابرة للقوميات والحدود، إما الجانب السياسي فهي تعني فرض الهيمنة وفرض القيود والمحددات من خلال المنظومة الدولية (منظمة الأمم المتحدة) ومؤسساتها الإقليمية والعالمية بشعارات جديدة قديمة، كحقوق - الإنسان، وحماية - الأقليات، فضلا عن مكافحة أسلحة التدمير الشامل وحماية المدنيين، لبعض دول العالم الثالث لاسيما العربية منها والشواهد كثيرة في العراق وليبيا وسوريا بصرف النظر عن أننا مع أو ضد التداعيات التي أدت إلى تلك التدخلات السياسية والعسكرية. فضلا عن شعارات ظهرت للعالم لاسيما بعد إحداث سبتمبر ٢٠١١م تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي في محاربة الدول الراعية للإرهاب حسب وجهة النظر الأمريكية، كما حصل في أفغانستان في أكتوبر ٢٠٠١م واليمن والصومال وحرب تموز- يوليو في ٢٠٠٦م بجنوب لبنان والحرب على قطاع غزة المحاصر في ديسمبر ٢٠٠٨م، علما بأنه كل ما تقدم يعد ضمن المبادئ العامة للأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي العام تدخلها سافرا في الشئون الداخلية للدول.<sup>٣</sup>

### النتائج :- خلصت هذه الدراسة إلى الآتي :-

- ١- أن ظاهرة العولمة هي ظاهرة أسهمت في إثراء البحث العلمي والفكر الإنساني وفي جميع المجالات التي نالت تلك الدراسات العلمية سواء أكانت السياسية أم الاقتصادية أم الفكرية والاجتماعية والثقافية
- ٢- أنها تشكل نمط جديد للعلاقات الدولية لاسيما أن هذه الظاهرة، أي العولمة، تم طرحها بشدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي بشكل عام، لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة وانهايار الكتلة الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقا، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم وقيادة دول التحالف في حرب الخليج الثانية " حرب تحرير الكويت"

<sup>١</sup> - الآية الكريمة رقم (٢) من سورة يوسف.

<sup>٢</sup> - نجاح قنور، لغتنا الجميلة في زمن العولمة، مجلة فضاءات، المركز العالمي لدراسات رباحات الكتاب الأخضر - طرابلس ليبيا، يوليو-نصر ٢٠٠٤م ص٤٦.

<sup>٣</sup> - عبد السلام صالح عرفه، المنظمات الدولية والإقليمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع وا لإعلان، مصراتة - الجماهيرية، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٣م ص١٢٣

- والسيطرة على منابع النفط العربية ، وتكريس وجودها في منطقة الخليج العربي دون منازع لاسيما في قاعدة السيلية بدولة قطر .
- ٣ - شدة الانبهار لدي بعض المواطنين والإعجاب بما يوجد في الغرب ومحاوله اقتباسه فيما ذلك مناهجه التربوية وبرامجه التعليمية دون النظر إلى مسألة الاختلاف في الخصوصية العربية عن غيرها من الدول الأخرى.
- ٤ - رغبة المتعلمين الذين تلقوا علومهم تحت أنظمة معينة لبعض المدارس الغربية في تطبيق المناهج والأساليب التي تلقوها إثناء دراستهم في المؤسسات التربوية هناك، على الطلبة الذين يدرسون في المدارس العربية ، أي مسألة استنساخ لأنظمة غربية لاستخدامها في الأنظمة التربوية العربية دون معالجة فيميه.
- ٥ - يعتقد البعض أن محاكاة الغرب يعبر عن التحضر والتفتح وعدم الانطواء على الذات والتقوقع ، فهم يأخذون من الغرب الأساليب الحياتية بما فيها ، دون الأخذ في الاعتبار فلسفة الخصوصية قبي إعداد أجيال وثقافات لها خصوصياتها الثقافية وهويتها وانتمائها.
- ٦ - أن العولمة الثقافية فهي الأخطر في تقديري لان العولمة الثقافية تعني التوحيد النمطي للثقافات العالمية والقضاء على التعددية الثقافية ، وفي مقدمتها الثقافة العربية الإسلامية ، لان الخطاب الأساسي والافتراض الأساسي في صدام الحضارات هو الثقافة أو الهوية الثقافية الحضارية ، فهي التي تشكل نماذج التماسك والتفكك ، والصراع فيما بعد الحرب الباردة وإعادة تشكيل السياسة الدولية على الهوية الثقافية للدول ودورها في السياسة العالمية
- ٧ - على الرغم من الاستقلال التام والسيادة الكاملة لدى الدول العربية على المستوى السياسي و بالشكل المنظور ، إلا أنه لازال هناك العديد من الإرهاصات التابعة لأنظمة التعليم لدول كانت تسيطر بنقودها السياسي على الدول العربية الأمر الذي سهل الاختراق الثقافي لتلك الدول لما تطرحه العولمة.

#### التوصيات .

- ١ - أهمية حماية القومية هي م سالة ضرورية من مخاطر العولمة ، وتبدأ من إدراك الإنسان الواعي لجل المشاكل والمسائل التاريخية لاسيما على الصعيد العربي .
- ٢ - ضرورة إثراء الفكر العربي وما احتوت عليه الحضارة العربية في العصور الوسطى التي لازالت تأخذ مجالها في شتى العلوم التطبيقية والإنسانية .
- ٣ - أن الوضع الإقليمي الراهن يتطلب ضرورة المحافظة على القيم والمعتقدات خوف من ذوبان الهوية أمام تلك الإرهاصات التي تدفع اليها العولمة .
- ٤ - توطيد العلاقة وربطها بين التربية النفسية والاجتماعية وجملة من العوامل الهامة كالهوية واللغة لمواجهة أطروحات العولمة وخروقاتها .
- ٥ - ضرورة الاهتمام برابطة البناء التربوي للنشء منذ البداية خاصة فيما يتعلق بتطور المناهج التعليمية العربية التي كثيرا ما يشار إليها بالمحدودية نظرا لارتباط المعلم والمتعلم بمواد معينة وبمقررات دراسية ثابتة ، فضلا عن التبعية وعدم الاستقلال والتحرر من الأنظمة التعليمية الخارجية وخاصة الغربية منها.
- ٦ - أهمية بناء العلاقات الدولية على أساس الاحترام المتبادل لأجل حماية واحترام حقوق الإنسان العالمية، واحترام مبادئ القانون الدولي الإنساني.

## المراجع :-

- أولاً :- القرآن الكريم. - الآية الكريمة رقم (٢) من سورة يوسف.
- ثانياً :- الكتب والمجلات .
- ١ أم العز الفارسي، المراكز البحثية الطريق إلى التنمية، مجلة البحوث الإعلامية، تصدر عن مركز البحوث والمعلومات والتوثيق، المطبعة الخضراء، العدد ٤٦، فصل الخريف، ٢٠٠٩م ص ١٤٠.
  - ٢ - بركات محمد مراد ، العولمة وسحق الهويات الثقافية، مجلة دراسات ، السنة الرابعة ، العدد الرابع عشر ، - خريف ٢٠٠٤م ، ص ٧١.
  - ٣ حسن حمدان العلكيم ، التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين ، دراسة استشرافية ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد -١٩- صيف ٢٠٠٨م، ص ٧٥، ص ٧٧
  - ٤ - رونالد روبرت سون ، العولمة والنظرية الاجتماعية والثقافة والكونية ، ن ترجمة ، احمد محمود ، ونورا أمين، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة سنة ١٩٩٨م، ص ١٦١.
  - ٥ زهره جمعه بن عطية ، المعالجة الصحفية للعولمة في الصحافة الليبية دراسة تحليلية لصحيفة الجماهيرية خلال شهري ، اى النار ، والنوار من سنة ٢٠٠٦م مجلة البحوث الإعلامية ن تصدر عن مركز البحوث والمعلومات والتوثيق، العدد ٤٦ ، فصل الخريف ، المطبعة الخضراء ، ٢٠٠٩م، ص ١٩٣.
  - ٦ جمال عاشور، الدولة في عصر العولمة رؤية من المنظار الوظيفي ، مجلة الحكمة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، العدد السابع ، ٢٠١١م، ص ١٤٧.
  - ٧ عبد القادر ثومي ، التربية والمجتمع في زمن العولمة وأسئلة الأولويات نحو رؤية تحليلية ، مجلة التربية والابتيولوجيا ن المدرسة العليا للاساتذة ابوزريعة الجزائر ، العدد الأول ن ٢٠١١م ص.
  - ٨ عبد السلام صالح عرفه، المنظمات الدولية والإقليمية، الدار الج ماهرة للنشر والتوزيع والإعلان، مصرانه - الجماهيرية، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٣ م .
  - ٩ علي الطاهر عربي ، إشكاليات الثقافة والهوية ومدى تأثير العولمة عليهان مجلة الجامعي ، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي ، طرابلس - ليبيا ، ٢٠٠٧م ، ص ٧٥.
  - ١٠ - مسعود موسى أ لربضي ، اثر العولمة في المواطنة ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ١٩ ، صيف ، ٢٠٠٩م ، ص ١٠٩.
  - ١١ - نجاح قدور، لغتنا الجميلة في زمن العولمة ، مجلة فضاءات ، المركز العالمي لدراسات راجحات الكتاب الأخضر - طرابلس ليبيا، يوليو-ناصر ٢٠٠٤م.
  - ١٢ - فوزية عمار عطية، ابن خلدون وصدام الحضارات، مجلة الجامعي، إصدار النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، العدد ٧، الفاتح - سبتمبر ٢٠٠٤م ص ١٠٩.
  - ١٣ - عزمي عاشور ، التحديث ، المجموعة السياسية للشباب ، العدد ، ١٧ ، دار نهضة مصر ، للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، سنة ٢٠٠٦م ص ٢١.

## مأزق وإشكالية فكرة حقوق الإنسان في ظل العولمة الراهنة

الاستاذ حفيان عبد الوهاب/ جامعة الجزائر

### الملخص

تتطرق اشكالية المداخله لمأزق العولمة الحالية و الاشكالات المرتبطة بمفهومها و تطبيقاتها كمستوى اول و اثر هذه العملية على صياغة مفهوم حقوق الانسان و تشكل تطبيقه العالمي كمستوى ثان.

ان الجزء الاول من المداخله يحاول ان يجيب على الاسئلة المتعلقة بمفهوم العولمة الحالية و تفاعلاتها و تحديد اهم الاركان التي تقوم عليها الحضارة البشرية للقرن الواحد و العشرين و التي لا تعدو ان تكون إلا تبشيرية لعولمة قيم السوق الليبرالي والديمقراطية و حقوق الانسان باعتبارها نموذجاً للتفاعلات الفكرية السياسية لعصر الحداثة الغربي ، والتي تسعى الى فرض هذه القيم من خلال ديناميكية العلاقات الدولية و بمنطق اخر تسعى القوى المعولمة الى عولمة القيم الخصوصية الغربية و من بين هذه القيم قيمة حقوق الانسان وفق التصور الموروث من المنظومة الغربية ووفقاً لمنطقه، اما المستوى الثاني فيتناول تطورات تعريف حقوق الانسان في ظل العولمة خلال ممارسات القوى النيوليبرالية التي تسعى الى تسليع كل ما في الطبيعة و تكريس مضمون الصورة النمطية للآخر ، وهنا لزاماً ان نقف عند مستوى العولمة كعملية و العالمية كقيمة.

اما الجزء الثالث فيحاول الاقتراب من فهم و تحلي ل اثر العولمة و مساراتها على فكرة حقوق الإنسان لان المتتبع لمسارها يرى بأنه بقدر ما قربت و سائلها بقدر ما باعدت بين شعوبه لان القوى المتحكمة ارادت لها ان تكون اداة لطمس الخصوصيات التي لطالما اقصتها من الخصوصية الحضارية الغربية كما سأحاول التطرق لازمة واشكالية حقوق الانسان .

### Abstract

The problematic deal with the dilemma of globalization and the problems associated with the current concept and its applications in the first level and the impact of this process on the formulation of the concept of human rights and the global application form I the second level.

The first part of the paper is trying to answer the questions related to the present concept of globalization and their interactions and determine the most

important pillar upon which human civilization for a 21 century and not merely be the only missionary to the globalization of market values of liberal democracy and human rights as a model of the interactions of intellectual political era of western modernity, which is seeking to impose these values through the dynamics of international relations and the logic of the last powers are seeking globalized to the globalization of values privacy and among these values, the value of human rights in accordance with the concept inherited from the Western system, according to the area , while the second level deals with developments human right definition in the context of globalization through the practices of neoliberals , which seeks to co modification of everything in nature and content of the consecration of another stereotype , here is imperative that we stand at the level of globalization as a process and the global value.

The third part tries to approach the understanding and analysis of the impact of globalization and its tracks on the idea of human rights because the follower of the track sees that as far as rounded and means as much as it distanced between peoples because the forces controlling it wanted it to be a tool to blur the particulars which have long deprived of privacy civilized West as I'll try to address the crisis and problematic human rights and which is at least partially required a comprehensive system specific and not others , also addressed to the opportunities offered by globalization to the peculiarities including privacy Western civilized dialogue. about the culture of human rights .

#### مقدمة:

تمر البشرية بمرحلة جد ديناميكية و متسارعة من الاندماج والاعتماد المتبادل بين الثقافات والاقتصادات و الأمم بقيادة قوى غربية وأسيوية . وتزداد وتيرة تلك الديناميكية منذ انهيأ جدار برلين حيث يجري تسريع خطى العولمة من طرف القوى المسيطرة الكبرى تحسبا لظهور قوى منافسة جديدة تسعى لتساهم إلى جانب بعض القوى الغربية في صناعة حضارة القرن ان عقل العولمة يشتغل على مستويات ينبغي عولمتها ، كالتقييم والقوانين والقواعد والمعايير ومثل ومبادئ وأفكار ومعارف و اهمها فكرتا حقوق الإنسان والديمقراطية الليبرالية . ولما كانت فكرة حقوق الإنسان مثلا من بين القيم الموروثة عن التفاعلات الفكرية - المعرفية - السياسية - الاقتصادية لعصر الأنوار والحداثة والتحديث الأوروبي، فإن ميراث ثقافة حقوق الإنسان المعاصر قد

طبع بطابعها وانعكست خصائص عالمها ومستوى تطور الإنسانية وطبيعة المسلمة المعرفية التحزيبية السائدة آنذاك على معظم الأدبيات المتداولة عنها.

ومن تفاعلات العلاقات الدولية المعاصرة أن القيم "العالمية" - أي عالمية القيم الخصوصية الحضارية الغربية ومنها عالمية حقوق الإنسان كما ورثتها البشرية من التجربة الحضارية الغربية- تمر اليوم في ظل العولمة الجارية بأزمة في التصور والممارسة، حيث تتعرض للنقد المزدوج من داخل المنظومة الحضارية الغربية ومن داخل المنظومات الحضارية غير الغربية

١ - من المنظومة الحضارية / الخصوصية الغربية: نقد فكري، فلسفي آت من جهة القوى المناهضة للعولمة ومن تيار ما بعد الحداثة الناقد لموروثات الحداثة الغربية، مستندين إلى ما يكتنف عقلانية عصر الأنوار من قصور وما تتعرض له تلك المبادئ من انتهاكات بسبب وقوع ذلك المنظور في فخ المركزية والرؤية الثنائية الصراعية الغربية للإنسانية ( الغرب ضد بقية العالم / المتحضرون ضد البرابرة ) ويظهر ذلك من خلال حصيلة ممارسات قوى العولمة النيوليبرالية التي تريد تحويل جل ما في الطبيعة إلى سلعة، بينما يجري تسليع كل ما يتعلق بالإنسان من الجينوم البشري إلى الثقافة<sup>١</sup>

2 - من المنظومات الحضارية / الخصوصيات غير الغربية: حيث تساهم العولمة في إبراز التعددية الثقافية للكوكب- الوطن وتبرز الأصوات الناقدة والمثيرة لثقافة حقوق الإنسان منذ بدايات استقلال بلدان العالم المستعمر. ومن ثمة تتعرض عالمية فكرة حقوق الإنسان لأزمة عميقة تظهر من خلال الحروب الباردة التي اشتعلت هنا وهناك بعد اختيار العالمية الشيوعية وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالقيادة العالمية وأزمة منظومة الأمم المتحدة وظهور قوى اقتصادية جديدة غير غربية كائنة وصاعدة

إن الدارس للعولمة، يشهد أنها بقدر ما قربت وسائلها - عبر ديناميكية السروق الكوكبية والتكنولوجيات الاتصالية - بين أركان هذا الكوكب- الوطن في الزمن العالمي الحقيقي، بقدر ما باعدت بين الشعوب والأمم حقائق العولمة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والخصوصيات الثقافية التي طالما أقصتها الخصوصية الحضارية الغربية عن المساهمة في صناعة مستقبل البشرية باسم المركزية العرقية والتفوق الحضاري.<sup>٢</sup>

خصوصيات تسعى للمشاركة في صياغة منظومة حقوق الإنسان الجديدة بعيدا عن المركزية العرقية والحضارية والتمركز حول الإنسان بمعزل عن الطبيعة التي تتعرض لاعتداءات واختلالات إيكولوجية تهدد الوجود البشري فوق الكوكب، إضافة إلى ضرورة الكف عن اجترار منظوماتنا الثقافية والتربوية للأنماط التمييزية les stéréotypes discriminatoires / وتكريس العولمة الاقتصادية لأشكال من اللاتفاوتات الاجتماعية-الاقتصادية التي تبررها الداروينيات الاجتماعية والشموليات والأصوليات المتطرفة والتعصب الشوفينية للوطنيات والقوميات المختلفة وثقافة شعب الله المختار ومقولات الصراع بين الحضارات أو داخل الحضارات، بل على أساس القيم العالمية التي تحدد ميثاقا "واجبات الإنسان" لإضفاء المزيد من الأنسنة والأخلاقية على الحضارة المادية المعاصرة، بحيث تعكس العالمية الجديدة القيم الإنسانية المشتركة لسائر البشرية المنخرطة في ديناميكية التحديث الكوكبية

<sup>١</sup> نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، العدد ٢٦٥ من سلسلة عالم المعرفة، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير ٢٠٠١م، ص ١٤-١٩.

<sup>٢</sup> شوقي رافع، "الخصوصية انتهت ... والفرد أصبح مكشوفاً". مجلة العربي، عدد ٤٩١. أكتوبر ١٩٩٩م. ص ١٥٨-١٦٢.

## إشكالية الموضوع:

سنحاول التعرض لمظاهر أزمة تعريف فكرة حقوق الإنسان التي تعبر جزئياً عن أزمة شاملة قيم "العالمية" الغربية في ظل العولمة رغم الانتشار والتداول الذي تعرفه في الأوساط السياسية والعلمية والإعلامية والحقوقية. فنظراً لتلك الأزمة، فإن العولمة تبدو برغم سلبياتها، فرصة لجميع التخصصات - بما فيها التخصصية الحضارية الغربية- لتجسيد عالمية جديدة بإعادة التفاوض والتحاور الحضاري السلمي حول ثقافة حقوق الإنسان بصياغة تعريف أعمق وأشمل لمفهوم حقوق الإنسان (الإنسان- الفرد والإنسان- الأسرة والإنسان- الجماعة والإنسان- الطبيعة).

## ومن هنا تساؤلات هذا الموضوع:

- كيف يمكن بناء تعريف توافقي للعولمة عامة وللعولمة الراهنة تحديداً؟

للعولمة الراهنة؟ - ما فرص ومخاطر سياسية وحقوقية

- مسارات وعناصر تطور تعريف فكرة حقوق الإنسان؟

- تفاعلات العولمة و فكرة حقوق الإنسان؟

- أخيراً، السيناريوهات الممكنة لمخرج امن أزمة فكرة حقوق الإنسان في ظل العولمة الراهنة؟

## أولاً: تعريف عام للعولمة الراهنة

إن العولمة - حسب عدد من الباحثين - مسار وسيرورة تاريخية مركبة ومتعددة الأبعاد والأقطاب . أو هي اتجاه مستقبلي ثقيل وقوي يؤثر في كافة الأنساق في المنظومة الكوكبية . كما أنها أيضاً ديناميكية موضوعية تدفع جميع المجتمعات المعاصرة - بما فيها القوى المعولمة الكبرى الرئيسية كالولايات المتحدة الأمريكية<sup>1</sup>.

على ظهر هذا الكوكب - الوطن - على حد تعبير إدغار موران - تدفعها إلى إعادة هيكلة متعددة الأبعاد والمستويات لقيمها وهيكلها ونظمها وقوانينها ومؤسستها، حيث غيرت ديناميكيتها مضامين مفاهيم ومسلمات كثيرة موروثه عن قرون النهضة الصناعية وعملية التح ديث الموروثه عن عهد الأنوار الأوروبية ومسلمات الدولة القومية الحديثة لما بعد معاهدة ويستفاليا لعام ١٦٤٨م، مثل مفاهيم الزمان والمكان والدولة والهوية والمواطنة والديموقراطية والحدود والسيادة والاقتصاد والعمل والقيمة... الخ. حتى أضحي كثيرون يتحدثون عن أن ما يشهده العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة خاصة، عبارة عن مرحلة انتقالية تاريخية ومنعطف تاريخي غير مسبوق تمر به البشرية، معبرين عن ذلك بباءدئات مثل: نهاية، ما بعد، بلا، عابر، متعدي، متعدد .

ولعل سبب الجدل حولها أنها تحمل في طياتها عدة مفارقات منها أن العولمة الراهنة تحمل في طياتها اتجاهات متناقضة :

اتجاهات توحيدية تنميطية تدفعها مثلاً قوى السوق الكوكبية والقوى المؤمنة بعالمية القيم الغربية وصلاحياتها لكافة الأنساق الحضارية واتجاهات تفتيتية خصوصياتية يسعى بعضها لتأكيد الذات والآخر لاستعادة الأبعاد الوطنية المفقودة والآخر يعبر عن

<sup>1</sup> Day-Robert Dufour, « La fabrique de l'enfant « post- moderne », Malaise dans l'éducation », in : Le Monde Diplomatique. N°572-48é année. Novembre 2001. p10-11.

<sup>2</sup> William D. Angel, «Les Jeunes et la Mondialisation : Acteurs et Victimes »,in :Agora.. N° 19. 1er trimestre 2000. pp17-29. p18

وجوده بمواجهة قوى السوق الساحقة للثقافات الناهبة للثروات الوطنية باسم مناطق التبادل الحر، بحيث يتجاوز الفقر المدقع مع الثراء الفاحش والخطاب الديمقراطي مع ممارسات ديكتاتورية شمولية

إذا هي مسار مفارقي الطبيعة، يفرض علينا التعامل معه وفق منطقتها المفارقي المزوج : فوسائلها تتيح - كإمكانية - فرصا متساوية - بفضل خصائص الثورة الرقمية والتكنولوجيات الجديدة- لبلدان ومجتمعات الشمال والجنوب على السواء . بينما حقائقها تكشف عن منطوق الإقصاء والتهميش والمزيد من استفحال قوى السوق الكبرى التي تعتبر أولوية الريح على سائر الأولويات بما فيها الإنسان.

**فالعولمة متعددة :** عولمة الاتصالات والمعلومات والإعلام، وعولمة المبادلات الاقتصادية، التجارية، المالية، وعولمة الثقافات والأديان والأفكار، وعولمة السياسات والنظم والقوانين، وعولمة المعايير والمقاييس العلمية والتقنية، وعولمة التفاعلات الإيكولوجية، وعولمة الاستراتيجيات الأمنية والعسكري.

حيث يبدو أن الشمولية - في ظل العولمة الراهنة - قد لبست حلة جديدة مع محاولات الأمركة خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ومن خلال تنامي ظاهرة التركز المالي والمعرفي والإعلامي والثقافي والغذائي والدوائي، من خلال أمثلة استحواذ واحتكار وهيمنة شركات متعددة الجنسيات وبعض المليارديرات (حوالي ٣٦٠ مليارديرا) على مقدرات شعوب بملاييرها مثل: الإمبراطوريات الخاصة ل: بيل غيتس وروبيرت ميردوخ وبيريسكوني وماكدونالد وسي . أن. أن وشركة أول- تيم ورنر ومونسوننتو ولاقاردير وداسو... وخطورة تلك التركزات على مستقبل الحرية والتربية والحق انون والعدالة . خاصة وأن العديد من تلك الشركات متخصصة أصلا في قطاعات الكهرباء والإعلام الآلي وصناعة السلاح والمياه والهاتف والبناء، محولة الإعلام والتربية والتعليم إلى مجرد بضاعة وميدانا للتنافس الرأسمالي ومنه اختراق ووضع اليد على المنظومات الثقافية الأخرى

وحيث أن العولمة في أحد تعريفاتها المتكاثرة والمضاربة تعبر عن: "تقاطع convergence/عالمي للمواقف والقيم التي تساهم في إقامة أجواء نفسية روحية، وجدانية متداخلة للمجموعة البشرية العالمية بشكل غير مسبوق فيما مضى ...". فما هي أهم مضامين العولمة السياسية والقانونية بالذات؟

### ثانيا : تعريف العولمة السياسية والقانونية الراهنة.

يمكن أن نقتصر على تعريف للعولمة السياسية والقانونية من وضع أستاذ العلوم السياسية بيرترون بادي فحواه أن مصطلح العولمة " يصف عملية تشكل نظام دولي يتجه نحو التوحد في قواعده القانونية، وقيم هـ، وأهدافه، مع زعمه العمل على إدماج مجموع البشرية ضمن إطاره".

إذا، العولمة السياسية- القانونية تمثل من الزاويتين السياسية والقانونية، نهاية الدولة التدخلية، الدائمة والشديدة الحضور L'état omniprésent/والتحويل للمزيد من السلطات نحو السفلى أي اللامركزية مع الانخراط نحو الأعلى ضمن مؤسسات متعددة الأطراف جهويا أو دوليا والشركات والمؤسسات العابرة للقوميات الاقتصادية والاجتماعية<sup>٢</sup>

<sup>1</sup> in : CD - ROM , L'état du Monde, 1981-1997, éd. La Découverte. Paris.

<sup>٢</sup> راجع التقرير العربي حول التنمية الإنسانية، لسنة ٢٠٠٠م الصادر عن الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية تحت إشراف الدكتور نادر الفرجاني. أنظر التقرير المنشور كاملا - بفصوله الثمانية وملاحقه الثرية-على موقع الإنترنت التالي:

إنها تركز سعي بعض القوى العولمة لإضفاء العالمية والتعميم والانتشار والتبشير على بعض القيم السياسية والقانونية والاقتصادية المرتبطة بقيم الخصوصية الحضارية الغربية، مما يثير ردود فعل الخصوصيات الأخرى غير الغربية مطالبة بالمساهمة في إعادة تعريف محتوى القيم العالمية السياسية التي يمكن قبولها إراديا مثل قيم الديمقراطية والحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان والشعوب... الخ

استمرار الدولة - الأمة رغم العولمة كقوة ووحدة رئيسية في العلاقات الدولية بحيث تعززت الدول الأمم بأساليب تكيف جديدة مع تغير - لا نهاية - الحدود الوطنية.

- التحول من الديمقراطية النيابية والمركزية إلى ديمقراطية المشاركة واللامركزية. إذ إما أن تكون الديمقراطية محلية أو لا تكون. كما أنه لا ديمقراطية بلا ديمقراطيين وبلا ثقافة وتنشئة ديمقراطية

وتتيح آليات الديمقراطية الإلكترونية التفاعلية عدة فرص جديدة لتعزيز ديمقراطية المشاركة التحول من ديمقراطية المجتمع الصناعي على ديمقراطية المجتمع ما بعد الصناعي من الديمقراطية غير المباشرة على الديمقراطية المباشرة الإلكترونية من الديمقراطية المركزية إلى المحلية.

- انتشار ثقافة حقوق الإنسان ومفاهيم المواطنة والديمقراطية السياسية والتعددية السياسية، وتزايد المطالبة المجتمعية بالمزيد من الشفافية والشرعية والإدارة الديمقراطية للحكم والشؤون العامة بحيث تطالب بجهز دولتي فعال اقتصاديا وبأداء متميز للمؤسسات القضائية ومؤسسات الخدمات العامة.<sup>1</sup>

- الانتقال من العلاقات الثنائية دوليا إلى بناء علاقات متعددة الأطراف وعقد تحالفات وتجمعات إقليمية وكوكبية عبر الاتحاد الأوروبي، مناطق التبادل الحر العربية الأورومتوسطية، الإيغاد، الأزيان، النافتا، منظمة التجارة العالمية الناتو والشراكة من أجل السلام، منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، الآبيك، الأوبيك، منظمة التجارة والتعاون الاقتصادي (OCDE) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية.../UNDP الخ

- الأخذ بمبدأ النسبية الثقافية والتعددية الثقافية في بناء الجماعات الوطنية لتلافي انفرط رابطة العقد الوطني ولتعبئة جميع الموارد البشرية الوطنية المتاحة بكافة ألوان طيفها بعيدا عن السياسات والنماذج المفترضة في الرؤية النمطية للهوية الوطنية.

- إعادة تعريف مفاهيم سياسية كلاسيكية مرتبطة بالظروف التاريخية الحضارية لظهور الدولة الوطنية الحديثة مثل : السيادة الوطنية، الهوية الوطنية، الحدود الوطنية، الاقتصاد السوق الوطنية، الهوية الوطنية، اللغة الوطنية.. بحيث تنسجم مع التحولات التي تدفع إليها ديناميكية العولمة الاتصالية والاقتصادية..

- تنامي أدوار ووظائف المجتمع المدني ووطنيا وعبر الأوطان وتزايد الوعي المواطن بأهمية المشاركة السياسية محليا ووطنيا وكوكبيا للتحليل دون تداعي عدوى الأزمات والأمراض العابرة للحدود الوطنية وحلها ضمن شروط ممارسة الديمقراطية المحلية والوطنية عن

طريق الحركة الجموعية. السوق الوطنية، الهوية الوطنية، اللغة الوطنية ... بحيث تنسجم مع التحولات التي تدفع إليها ديناميكية العولمة الاتصالية والاقتصادية...

- تنامي أدوار ووظائف المجتمع المدني وطنيا وعبر الأوطان وتزايد الوعي المواطن بأهمية المشاركة السياسية محليا ووطنيا وكوكبيا للتحليلولة دون تداعي عدوى الأزمات والأمراض العابرة للحدود الوطنية وحلها ضمن شروط ممارسة الديمقراطية المحلية والوطنية عن طريق الحركة الجموعية<sup>١</sup>.

- الأخذ بمبدأ الحكم الصالح والشفافية ودولة القانون والإلحاح على المزيد من الشفافية والنزاهة السياسية و الإدارية والمحاسبية في إدارة المال العام وفي إدارة الشأن العام وتنمية الموارد الاقتصادية بعيدا عن المحسوبية والرشوة والمحاباة والغموض واللصومية وإهدار الموارد في مشاريع ترفيه بذخية ترهن مستقبل الأجيال القادمة وتحول دون تحقيق تنمية مستدامة.

- زيادة درجة التسييس لأوساط واسعة من البشر بعد طول احتكار للمجال السياسي من طرف السياسيين وأساليهم السرية في إدارة الشأن العام وانكشاف الكثير من ممارساتهم عبر السلطة الرابعة ومواقع الإنترنت والقنوات الفضائية والمعارضات السياسية وهذا أتاح فسحة من الإعلامية أكبر وقلص من حدة تمهيش أو هامشية الدور السياسي لقطاعات سكانية كبيرة.

- تزايد وتيرة الحراك الجيلي وسرعة تنضيج وعي الصغار والشباب من الأجيال الجديدة التي عاصرت ثورة المعلومات والاتصالات وموجة الديمقراطيات الصاعدة، مما يضغط في اتجاه التجديد للقيادة والتداول الجيلي على السلطة - على أساس الإدارة عبر الفريق واللجوء إلى الذكاء الجماعي على المستويات المحلية والمركزية للتغلب على حدة المنافسة وتعقيدية النظم والحركيات، خاصة لما أضحي يتطلبه الفعل السياسي من مهارات لا تكفي فيه القدرة الخطائية وكاريزما الشخصية والإنجازات البطولية قيادات الجيل المخضرم من الأجيال الشبانية السابقة.(١)

#### رابعا: حقوق الإنسان: هل نحن امام معضلة أزمة في المرجعية وفي المسار التاريخية لانتشار الفكرة.

تبلور مفهوم حقوق الإنسان في عصر النهضة، من أصول يونانية- رومانية، في ظروف أوروبية، وأمريكية محددة في التاريخ بمميزاتها الاجتماعية والسياسية". فالإعلان العالمي عن حقوق الإنسان - حسب الباحث السياسي السوري جوزيف يعقوب - يحمل لون الحقبة الزمنية التي ولد فيها وفيه مذاق الفضاء الذي ولد فيه أيضا وهو الفضاء الغربي"

وقد أسس للفكرة فلاسفة عصر النهضة العقلانيين على أساس فكرة "حالة قانون الطبيعة". وهناك من يعيد أساسه إلى فكر العقد الاجتماعي لـ جون جاك روسو.

<sup>١</sup> ضياء رشوان، " الخطاب العربي الكوكبي الجديد وممارساته (٣من٣)، تحويل الوطن إلى " مشروع شركة" يدمر معنى الوطنية"، جريدة الحياة اليومية للندن. العدد

"إنَّ البحث عن أصل المثلث الفرنسي : الحرية والمساواة والإخاء؛ الذي جاء على رأس الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن (الثورة الفرنسية ١٧٨٩م، يؤدي بنا إلى الإعلان الأمريكي للاستقلال سنة ١٧٧٦م.

وقد أكد "جلينك" أنَّ إعلان حقوق الإنسان كان نتيجة حركة الإصلاح الديني وليس للثورة الفرنسية ". "وقد جاء الإعلان لينهي السلطة المطلقة للملك والكنيسة والإقطاعيين وينهي الامتيازات".

وهنا يتساءل الدكتور محمَّد عابد الجابري عمَّا إذا كان "فلاسفة أوروبا في القرن الثامن عشر قد لجؤوا إلى الدين في محاولتهم تأسيس "عالمية حقوق الإنسان؟". "فيجيب قائلا: "إنَّ نص إعلان الاستقلال الأمريكي قد وُظف في تقريره لـ "حقوق الإنسان" مفاهيم دينية صريحة مثل "الخالق" و"الحاكم الأعلى للكون" و"العناية الإلهية"، وبالرغم كذلك من أنَّ "إعلان حقوق الإنسان"، الذي أصدرته الجمعية الوطنية الفرنسية قد أشار في ديباجته إلى "رعاية الكائن الأسمى" [أي: الله] إثمًا بالرغم من هذا وذاك فإنَّ الدين لم يكن بصورة من الصور، المرجعية التي تؤسس "حقوق الإنسان تلك"، بل (..) قد نُودِيَ بها أصلا من طرف الفلاسفة ضدَّ أعلى جميع السلطات التي كانت تتحكم في الإنسان الأوروبي في ذلك الوقت، وعلى رأسها سلطة التقاليد<sup>١</sup>.

وسلطة الكنيسة (...). بل لقد عمدوا إلى بناء مرجعية عقلية مستقلة تتجاوز سلطة الكنيسة وتعلو عليها، تتألف من ثلاث فرضيات رئيسية هي:

- القول بالتطابق بين نظام الطبيعة ونظام العقل.

افتراض ما سمي بـ "حالة الطبيعة"

- ثمَّ فكرة "العقد الاجتماعي" فالانتقال من "حالة الطبيعة" إلى "حالة المدنية" كما قرر جون جاك روسو (١٧١٢-١٧٧٨م)

ويرى الجابري أنَّ الصفة العالمية المؤسسة لمفهوم حقوق الإنسان مستمدة من تجاوزهها للخصوصيات الثقافية ورجوعها إلى "البداية" أو إلى "ما قبل" كلِّ ثقافة وحضارة إلى "حالة الطبيعة"<sup>٢</sup>.

<sup>١</sup> محمَّد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط١. نوفمبر ١٩٩٤م. ص ١٤٦-١٦٩.

<sup>٢</sup> حسب الجابري فإنَّ مفهوم "حالة الطبيعة" متطابق مع مفهوم "حالة الفطرة" ونظام ودين الفطرة [لا دين سلطة الكنيسة]. فنظام الطبيعة = نظام العقل = حالة الحرية والمساواة قبل وجود سلطة تُحدُّ منها. ويعتبر الجابري "الدين الطبيعي" هو نفسه "الدين الإلهي" فلم يكن معناه إحلال "الطبيعي" محل "الإلهي" ولا "العقل" محل "الدين". أنظر: محمَّد عابد الجابري. مرجع سابق. ص ١٤٦-١٦٩.

وتتضمن فكرة حقوق الإنسان : حقّ حرية التفكير والملكية والصحافة والاعتقاد والتعبير والتنظيم وغيرها من الحقوق والحريات الفردية والجماعية.

كما عُرفت الحرية بأنها حقّ القيام بكلّ ما لا يسئ إلى الآخرين . وبما أنّ الناس أحرار عالميا، فلا بدّ من ضمان احترام حقوقهم عالميا، بالبرهنة على وجود "قانون طبيعي" أي وجود حقوق ملازمة للطبيعة البشرية سابقة لأي انتماء إلى أي مجتمع، أي حق مستقل عن أي تميز ثقافي؛ حق أعلى من القانون الوضعي الذي هو القانون الوطني لأي دولة. هذه الفكرة يفترض أن تساعد على ترقية حق عالمي يجمع بين مبادئ مشتركة للأمم المتحدة.<sup>1</sup>

إنّ "الحقوق مظهر لكرامة الإنسان، فهي تتجاوز الزمن والظروف والتاريخ وتسمو إلى فعل الخلق ... وهي [لذلك] غير قابلة للتلاعب بها إذا كانت أصيلة وليست معلقة بإرادة ملك أو برلمان أو طبقة اجتماعية، أي إذا كانت هبة من الطبيعة أو بالأحرى من إله، وأن تكون قد بدأت مع خلق الإنسان"

وهنا نواجه مرّة أخرى إشكالية قانون الطبيعة الذي تستند كل من فكرة العالمية وأحد أهم الأفكار المتفرعة عنها: وهي هنا فكرة حقوق الإنسان بما أنّ إعلانات حقوق الإنسان مرتبطة بجثيات محددة وتاريخ خاص بالمجتمعات الأوروبية التي كانت تعيش تحت سطوة مؤسسة الكنيسة وهو واقع ليس عالمي آنذاك . كما أنّ مفهوم الدين والتجربة الدينية التاريخية ليسا واحدا لدى المجتمعات قديما وحديثا.

لذلك يمكن التساؤل: لماذا الاعتراض على عالمية حقوق الإنسان؟

أولاً: هناك من لا يؤمن بعالمية قيم "العالمية" وبالتالي لا يؤمن أنّ قانون الطبيعة عالمي يعلو على القانون الوطني.<sup>2</sup>

ثانياً: هناك من يشعر بالحرج من عبارة "قانون" الطبيعة خاصة إزاء القانون الوضعي فكلمة "قانون" حسب تعريف نوبيرتو بوبيو Noberto Bobbio/تعني: "واجب العمل بمقتضى قاعدة تسبب مسبقا آثارا تعويضية في حالة خرقها".

إذا، فالحق الطبيعي - مع الأسف - لا تسنده الوسائل الإكراهية التي يتمتع بها القانون الوضعي.

ثالثاً: القانون الطبيعي ليس قانونا ولكن تعبير عن نوايا حسنة، مرتبط بالفلسفة الأخلاقية.

رابعا: حقوق الإنسان حقوق لائكية، مستقاة من قانون الطبيعة وصاغها العقل المجرد [أي دين عقلي وطبيعي] بينما أتباع ديانات عالمية كالمسيحية والإسلام والهندوسية والكونفوشيوسية والثقافات الأخرى يستندون على غير

<sup>1</sup> محمّد عابد الجابري. مرجع سابق. ص ١٤٦-١٦٩.

<sup>2</sup> علي عزت بيغوفيتش. مرجع سابق. ص ٣٢٩.

هذه المرجعية . وحقوق الإنسان علمانية تجعل الدين وحرية التدين مسألة شخصية، فليس لها دور سياسي اجتماعي كبير.<sup>1</sup>

- خامسا: حقوق الإنسان تستند على قيمة عليا هي الحرية وأولوية الحرية الفردية وبما أن قانون الطبيعة يقضي أن الأقوى والأصلح والمتقدم والأفضل والأرقى هو الذي من حقه النصيب الأكبر من الحقوق؛ أي أن التنافس مفتوح وفق قانون الطبيعة، مما يثير صراعات للتوفيق بين المصالح والحقوق الشخصية والمصالح والحقوق الاجتماعية [وطنية أو عالمية...]. وبين حقوق الفرد وحقوق الدولة ومصالحها. فإذا تعارضت إحداهما فكيف يتم الترجيح؟ وقد كان هذا التناقض والإشكال مطروحا منذ الإعلان الفرنسي . كما أن الدول الاشتراكية كانت تُقيم نظمها الاجتماعية على قيمة المساواة وصراع الطبقات فهناك صعوبة التسليم بحقوق إنسان تقوم على أساس الحريات البورجوازية والليبرالية. فمثلا: "حاول أرنست بلوك أن يُوفّق بين الماركسية والحقوق الطبيعية للإنسان ولكنه اضطر في النهاية إلى أن يقول: "لا يمكن القبول بأن الإنسان حر ومساو للآخرين بالميلاد، فلا يوجد حقوق إنسانية فطرية، ولكن الحقوق يتم الحصول عليها، أو يجب الحصول عليها من خلال الصراع."

وفقا لهذه النظرة: ليس التاريخ صراعا بين حقوق متعارضة ولكنه صراع بين مصالح متعارضة . وهذا معنى "الصراع الطبقي"؛ فالطبقة التي تخرج منتصرة في هذا الصراع تعلن مصالحها، أو إرادتها، قانونا . لذلك يقول الماركسيون : "القانون هو إرادة الطبقة الحاكمة تحولت إلى إجراءات قانونية"<sup>2</sup> لذلك عند التصديق على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس ١٠ ديسمبر 1948م الدورة ١٨٣ للأمم المتحدة) صوتت (٤٨ دولة) بـ "نعم"، و(٠٠ دولة) بـ "لا"، و(٠٨ دول) امتنعت؛ وهي: الاتحاد السوفياتي، بيلوروسيا، أوكرانيا، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، بلغاريا، العربية السعودية، أفريقيا الجنوبية، في غياب ثلثي البشرية التي كانت مستعمرة.

وقد دلّت مثلا مناقشات مؤتمر حقوق الإنسان بغيينا سنة ١٩٩٣م، والجدالات الحادة في مؤتمر بيكن العالمي للمرأة (١٥-١٤ سبتمبر ١٩٩٥م)، وفي مؤتمر دربان بجنوب إفريقيا بداية سبتمبر ٢٠٠١ حول مكافحة العنصرية واللاتسامح (... عن الاختلافات الكبيرة والحادة بين الخصوصيات الثقافية والدينية حول فكرة حقوق الإنسان .

<sup>1</sup> كتب ماركس عن "المسألة اليهودية" "La Question Juive" // "سنة ١٨٤٤م قائلا: "إن ما يسمى بحقوق الإنسان تمييزا لها عن حقوق المواطنة، ليست سوى حقوق عضو في الطبقة الوسطى. أعني حقوق الرجل [البورجوازي] الأثني منفصلا عن غيره من الناس والاجتمع"، ويأتي مفكر آخر من المدرسة النفعية المادية هو "جيرمي بنتام" فيكتب قائلا: إن "حقوق الإنسان هراء والحقوق الطبيعية للإنسان أكثر هراء" واعتبر الإعلان الفرنسي "عمل ميتافيزيقي". علي عزت بيغوفيتش، المرجع السابق. ص ٣٢٩.

<sup>2</sup> وتعرّف كلمة: "قانون"، تعريفا ماركسيا كما يلي " :هو مجموعة القواعد التي تعبر عن إرادة الطبقة الحاكمة ... ويتم تطبيق هذه القواعد بقوة الدولة بغرض تعزيز وتقوية وتطوير العلاقات والظروف الاجتماعية لتتواءم مع إرادة ومصالح الطبقة الحاكمة". وصاحب هذا التعريف هو المدعي العام الرئيسي للدولة أثناء حركة التطهير (١٩٣٦-١٩٣٩م) في الاتحاد السوفياتي. أنظر: علي عزت بيغوفيتش، المرجع السابق. ص ٣٣٠.

كما دلّت على تحالف غير مسبوق بين الفاتيكانيان وبلدان ومنظمات بلدان إسلامية ومنظمات غير حكومية من مختلف الجنسيات والأديان حول مسائل محددة عن حقوق الأسرة والمرأة).

ان قضية حقوق الإنسان تصلح أن تكون مثالا تصويريا يبين تناقض الرؤى حيالها بين الموقف الليبرالي والمواقف الأخرى. إن السياسة الأمريكية -مثلا- لا تبدي اهتماما (مبدئيا) بقضية حقوق الإنسان فيما يتصل بالقتل والتعذيب وكفالة الإجراءات القانونية الصحيحة فحسب ولكنها تضيف إليها قضايا أخرى مثل الجنس - بمعنى النوع- والديمقراطية، وقد استمدت هذه الحقوق "عالميتها" من الثورتين الأمريكية والفرنسية.

وفي هذا السياق يقول إدوارد سعيد : "إنّ هناك مدرسة المؤمنين بسياسة خارجية تقوم على مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية. لكن هذا لا يحظى باقتناع كثيرين داخل الولايات المتحدة أو خارجها، باستثناء منظمات غير حكومية في العالم الثالث تسعى إلى الحصول على تمويل من الصندوق الوطني للديمقراطية (وهو جهاز للسياسة الخارجية الأمريكية غير جدير بالثقة إطلاقا ومثير للسخرية). وهذا مثال عن التناقضات والتقلبات الخرفاء والانتهاكات الصارخة".

ويعلق نعوم تشومسكي على استراتيجية أمريكا لما بعد الحرب العالمية الثانية فيما سُمّي بـ "فريق دراسات الحرب والسلام" عن سياسة حقوق الإنسان الأمريكية كما يلي:

1- إنّ الحديث عن الحرية والديمقراطية لا معنى له لأنّ الحرية هي حرية أنّ تنهب، هي وحدها الحرية التي تعني شيئا، وما عداها فإنّها في الغالب للعرض، وعلينا لكي نحتفظ بجزية النهب والاستغلال أن نعارض بانتظام تحقيق الديمقراطية ورفع مستوى المعيشة وحقوق الإنسان.\*

٢- إنّ هناك معادلة تتعلق بحقوق الإنسان تقوم على ما يلي : كلّما ساء مناخ حقوق الإنسان كلما ازدادت المساعدات الأمريكية "لأنظمة مُعيّنة".

ولذلك فإنّ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مبنية في الحقيقة على مبدأ أنّ حقوق الإنسان غير واردة، ولكن تحسين مناخ العمليات الاقتصادية الخارجية واردة إلى أقصى الحدود.

<sup>1</sup> يبقى النقد النيوليبرالي للحقوق الاجتماعية التي أخذت بما دولة الرفاهية (L'état Providence) كما نراه لدى "ف. ف. هايك" (التعارض بين الحقوق الفردية والاجتماعية) فحواه أنّ تزايد تدخل الدولة يتضمن ظهور وتطور الحقوق الاجتماعية، التي لا تكون إلا على حساب الحريات العامّة، وبالتالي على حساب الحقوق الشكلية التي تشكل أساس الليبرالية، لذلك فلا فرق عند "هايك" أساسي بين دولة الرفاهية والدولة الشيوعية الشمولية، فكل محاولة لتطبيق الحقوق الاجتماعية يؤدي - حسب الموضوع الشديد الحضور لدى الليبرالية الجديدة- وينتج "نظاما شموليا يستبعد الحريات الفردية". أنظر Luc Ferry, Critique de La Critique Néo- Libérale Des الحضور : "Droits Sociaux", in: Marrio Bittati, Bernard Couchner, Le Devoir D'ingérence, éd. Denoël. Paris. 1987. P 67-72.

وبعد نهاية الحرب الباردة "استُخدم - حسب بيلار إشفويريا -Pilar Echeverrea/ خطاب حقوق الإنسان، وسيلة إيديولوجية لتدخل القوى الكبرى"، تحت غطاء حق التدخل الإنساني.

واحتجاجا على ربط عالمية حقوق الإنسان بالمرجعية الغربية (المركزية العرقية)؛ في حوار نشرته جريدة لوموند الفرنسية مع المفكر الجزائري محمّد أركون، يرى هذا الأخير " أنّ الغرب يقوم على مركزية عرقية، ويرفض سماع وجهة نظر الخصوصية الإسلامية "قاتلا. "لا تستطيعون أنّ تطلبوا م ن كلّ الثقافات أنّ تتبع نفس المسار الذي اتبعتموه منذ قرنين في فرنسا وأوروبا! إذا تمسكتكم بهذا الخطاب فإنّكم تطلبون من الثقافات الأخرى

أن تنغلق في النموذج الغربي للتطور التاريخي فقط، والذي أعطى الشرعية للهيمنة على الشعوب والثقافات الأخرى بتصدير الحضارة المنجزة في أوروبا (..). يبدو أنّ الفكر الغربي غير قادر على التطور خارج النماذج التاريخية التي وضعت في أوروبا، مؤيدة بالغرب التكنولوجي."

إنّ العالمي هو أحيانا مركزي عرقي؛ يجهل نفسه "؛ يقول أنيس لوبيون " . إذا، فكيف تكسب حقوق الإنسان شرعيتها العالمية، إذا لم تصدر عن الثقافات كلها ولم تحترم من الجميع؟<sup>1</sup> ."

وبالإضافة إلى صعوبة القبول بعالمية حقوق الإنسان بالمفهوم الموروث عن عصر النهضة الأوروبية؛ لأنها "عالمية" تفتقر إلى الشمولية والتكامل ومتأثرة بالمنظور التحزبي للمعرفة الإنسانية وفق المنهج الديكارتي: فمنذ قرنين لا تزال تصدر تصاريح وإعلانات ومواثيق مختلفة أممية أو جهوية وقارية، لتغطية مجالات حقوقية منسية (!؟) مثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللغوية و... كما أنّ المنهج التحزبي لعملية تحرير الوثائق الأولى لحقوق الإنسان أدى إلى الحاجة لصدور ميثاق عالمي لحقوق الطفل سنة ١٩٨٩م، وحقوق المرأة وحقوق الأسرة و... لأنّ قانون الطبيعة انطلق من الإنسان - الفرد وتجاهل بُعد الإنسان - الأسرة وبُعد الإنسان - المجتمع والإنسان - الإنسان . وكذلك الإنسان - الطبيعة.

- ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين تحاول المخا بر الفكرية لفكرة حقوق الإنسان إصدار إعلان تكميلي بحقوق المرأة ثمّ ثالث لحقوق الأطفال وهكذا . فهذه العملية غير علمية بالمرّة لأتّها أهملت في البداية الوحدة التحليلية الحقيقية الواحدة، وهي الإنسان ككائن اجتماعي لا الإنسان كذرة منعزلة، لا وجود لها إلّا في ذهن جون جاك روسو وهولمباخ وفولتير وغيرهم من مفكري عصر العقل البورجوازي.

<sup>1</sup> La Commission Nationale Des Droits De L'homme 1989, "Les Droits De L'homme En Question", éd. La Documentation Française. Paris. 1989. Voir: "Interrogations" P 21-24

لذا، يدعو المفكر جوزيف يعقوب إلى إعادة النظر في مفهوم حقوق الإنسان عن طريق "علاج شامل غير قابل للتجزئة؛ مع إقحام البعد الثقافي والهوية؛ وكذا البعد التنموي والبيئي في إطار النقاش العام حول المجتمعات البشرية ومصيرها. وربط كل ذلك مع نظرة عالمية تأخذ بعين الاعتبار كل الخصوصيات التي يملها القرن الواحد والعشرون". وإزاء أزمة تصور وتحقيق فكرة حقوق الإنسان بعد قرنين من إعلانها - بالشكل المتداول حالياً- منذ عصر التنوير الأوروبي؛ فإن التجربة أكدت أن تلك الحقوق لم تكن تعني في الغالب سوى حقوق الإنسان الغربي المسيحي واليهودي أي حقوق عنصرية، مادية بدلا من حقوق عالمية للإنسان<sup>1</sup>.

على حين أن الحضارة العالمية - يقول كلود ليفي- ستروس (Claude Lévi-Strauss) عالم الأنثروبولوجيا «- لا يمكن أن تكون شيئا آخر غير تعايش الثقافات التي تعرف كيف تحافظ على خصوصياتها «؛ أي أن العالمية هي مشترك الخصوصيات وبذلك تتخلص من النزوع نحو المركزية وهيمنة خصوصية حضارية أو قومية على أخرى بتحقيق التوازن بين الخصوصية والعالمية . ومن هنا دعوته إلى حصول نوع من التآلف بين الثقافات العالمية يضعها جميعا على قدم المساواة ومن ثمّ «معاودة النظر بالتصنيف المؤلف للمجتمعات إلى متوحشة ومتحضرة، قديمة وحديثة، راكدة ومتحركة، تاريخية ولا تاريخية .»..بغير ذلك لا تتصور إمكانية إعادة صياغة معرفية جديدة لفكرة حقوق الإنسان.

ولكن يبدو أن الفكر الغربي - الذي أنتج فكرة العالمية الحديثة - يبدو أنه يجد صعوبة في عقل ديناميكية "وحدة الأضداد" أي "الاثنتان المتراكبان في الواحد" ومن ثمّ عدم قدرته على تجاوز الصراع بين الخصوصية والعالمية والمحلية والعولمة. إذ العالمي نفسه خصوصي والمُعومل محلي.

وحتى لو سلمنا - حضاريا ودوليا- بوجود مركز وأطراف فمن الخطأ تهميش دور الأطراف وتعظيم دور المركز أو العكس. وهنا يتساءل وليد عبد الحي: «لو لم يقدر للمركز الفيضان عبر حدود نقطة الانطلاق، هل أصبح مركزا؟ بمعنى أن مركز الدائرة يفقد خاصيته هذه لو لم ترسم محيطا من حوله، فخاصية المركز هذه ساهم في وجودها الأطراف والمحيط، ثمّ هل يكن للمركز أن يتحرك دون حيوية جادة ومبدعة في الأطراف . ومن زاوية مقابلة تتساءل: ألا يمكن إرباك المساهمة الحضارية بتهويل دور الأطراف فيها؟ إنّ المسألة في تقديري لا تعدو كونها توزيعا وظيفيا في إطار مساهمة حضارية واحدة . « لكن «النسق الحضاري الغربي، منذ استمداده التاريخي للمرحلتين الهيلينية والرومانية، كوّن ذاته على أساس الصراع والاستعلاء على الآخرين . فالنسق الحضاري الغربي تنابذي، يعتمد على سيطرة الأقوى والتحكم في كل شيء بمنطق القوة (..) ومن هنا استهدف النظام العالمي القديم ثمّ الجديد تدوير خصوصيات الأمم والشعوب الأخرى .» لذلك فهو يعتمد في ظل العولمة إلى تشجيع الانقسام

<sup>1</sup> علي عزت بيغوفيتش. مرجع سابق. ص ٣٣٠.

الاجتماعي لإيجاد أسواق و "مناطق نفوذ محررة" - على حد تعبير أستاذنا المرحوم جيلالي اليابس - على حساب الدول الوطنية والاقتصاديات الوطنية التي نمت بعد الحرب العالمية الثانية خاصة جن ويضيف إدغار موران «.. إثنا نعيش في مرحلة ما قبل العقل البشري، فقدرتنا الذهنية ما زالت غير مستغلة بما فيه الكفاية . ففيما يتعلق بعلاقتنا بالآخر، إثنا برابرة في علاقتنا بالآخر، ليس فقط في العلاقات بين الأديان والشعوب المختلفة ولكن حتى بين الأسرة الواحدة (..)<sup>١</sup>.

ويرجع المفكر روجي غارودي أسباب هذه النزعة المركزية الصراعية في الفكر الغربي والعلاقات الدولية في ظل سيطرة النموذج الغربي للتنمية إلى «نمو حضارة الكم والتفكير الذرائعي، والديكارتيّة وديانة الثروة، والإيغال والتمركز حول الفردية، وفقدان التأمل في الغايات النهائية في الحياة ومعناها». «كما أن» عدم مراقبة العولمة الجارية قد جعلها مصحوبة بتراجعات عديدة، وبجوانب مدمرة جدًّا، وتفتيتية، وساحقة للثقافات، ومنمطة للهويات ومن بين الأسباب في كل ذلك - كما يرى أو ثانت - (U. Thant) أن الإطار المعرفي المفاهيمي الغربي ومنه المرجعية المعرفية لمفهوم حقوق الإنسان المهيمنة على دراسات القانون الإنساني الدولي والعلاقات الدولية وظواهر التناقض فيها، عاجز عن الإحاطة ب "وحدة الأضداد" أو ب "هوية المتناقضات (L'identité des Opposés) " التي يتميز بها الفكر الفلسفي الكونفوشيوسي كما أنه عاجز عن عقل "وحدة ثنائية القطب" في منظور الفكر الإسلامي للكون، والحياة، والوجود، والإنسان. ومن ثمّ الإقرار بمبدأ التنوع في الثقافات والحضارات والمنظورات المعرفية والفكرية التي تصاغ على ضوءها فكرة العالمية ومنها فكرة حقوق الإنسان<sup>٢</sup>.

## المراجع:

- نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، العدد ٢٦٥ من سلسلة عالم المعرفة، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت. يناير ٢٠٠١م.
- التقرير العربي حول التنمية الإنسانية، لسنة ٢٠٠١م الصادر عن الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية تحت إشراف الدكتور نادر الفرجاني. أنظر التقرير المنشور كاملا - بفضوله الثمانية وملاحقه الثرية على موقع الإنترنت التالي: <http://www.undp.org/rbas/ahdr/abychapter.htm>
- Voir :Ignacio Ramonet, " La mutation du monde", in: Le monde diplomatique, n°d'octobre1997.p01

<sup>١</sup> لويس ج. كانتوري، " أنماط التفكير المحافظ والليبرالي حول قضية حوار الثقافات ". مجلة الديبلوماسية. العدد الأول. ٢٦ رمضان ١٤١٦هـ / ١٥ فبراير ١٩٩٦م. ص ٠٨.

<sup>٢</sup> يورد الدكتور وليد عبد الحي مجموعة من الإحصائيات عن الأمين العام للأمم المتحدة السابق: بطرس بطرس غالي فيما يتعلق بخروقات حقوق الإنسان فيقول: "إنّ ١٠٨ دولة ترفض التوقيع على اتفاق بمنع التعذيب، وأنّ ١٦٥ دولة ترفض التوقيع على وقف عمليات الإعدام، وأنّ 182 دولة ترفض التوقيع على اتفاق بحمي حقوق العمال المهاجرين". أنظر: د. وليد عبد الحي، "بطرس غالي: والديبلوماسية الوقائية". الشروق الثقافي. العدد ٢٠. ٩ إلى ١٦/١٢/١٩٩٣م. ص ١٠.

- ضياء رشوان، " الخطاب العربي الكوكبي الجديد وممارساته (3من3)، تحويل الوطن إلى " مشروع شركة " يدمر معنى الوطنية"، جريدة الحياة اليومية اللندنية. العدد ١٢٥٨٥ . ١٤ أوت ١٩٩٧م.
- علي عزت بيغوفيتش، تر: محمد يوسف عدس، «الإسلام بين الشرق والغرب». نشر مؤسسة بافاريا ومجلة النور الكويتية. ط ١. رجب 1414هـ / يناير ١٩٩٤م.. ص ٣٣٠-٣٢٩ .
- Hakim Ben Hammouda, « Perspectives structurelles sur la Mondialisation », in : Bulletin du Cordesria. Dakar-Sénégal. N°01.2000.p30-39. surtout p31. Voir aussi : <http://www.sas.upenn/african-studies/cordesria/codes-menu.html>.
- إيان كريب، تر: محمد حسين غلوم، النظرية الاجتماعية من بارسونز على هابرماس، العدد ٢٤ من سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت. 1999 .
- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط ١. نوفمبر ١٩٩٤م..
- Luc Ferry, Critique de La Critique Néo- Libérale Des "Droits Sociaux", in: Marrio Bittati, Bernard Couchner, Le Devoir D'ingérence, éd. Denoël. Paris. 1987.
- La Commission Nationale Des Droits De L'homme 1989, "Les Droits De L'homme En Question", éd. La Documentation Française. Paris. 1989.
- Agnès Le Béon, op.cit. /in : <http://www.alphacom.net>
- "La Culture Est La Partie Prenante Dans L'art De Négocier", Entretien Avec François Jullien, Propos Recueillis Par: Roger-pol Droit./in: site web: Institut de Management d'EDF et de GDF. France. 1997. in: <http://www.im.edfgdf.fr/im/html/>>
- لويس ج. كانتوري، " أنماط التفكير المحافظ والليبرالي حول قضية حوار الثقافات ". مجلة الديبلوماسية العدد الأول. ٢٦ رمضان ١٤١٦هـ / ١٥ فبراير ١٩٩٦م..
- إدوارد سعيد، " مادلين أولبرايت، وليام كوهن : خل قدم في زجاجات جديدة " جريدة الخليج. عدد ٦٤٢٣. ٠٨ شعبان ١٤١٧هـ / ١٨ ديسمبر ١٩٩٦م..
- يراجع: ناجي علوش. "احتفالات الذكرى الخمسين لانتهاء الحرب العالمية الثانية والقضايا الغائبة". قضايا دولية. العدد 283. السنة السادسة. ٦ محرم ١٤١٤هـ / ٥ يونيو ١٩٩٩م.



## عولمة حقوق الإنسان : مقارنة امبيريقية

د. فرج محمد نصر لامة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس – ليبيا

### ملخص

تطرح هذه الورقة جملة من التساؤلات يمكن تلخيصها في التالي :

هل يمكن عولمة حقوق الإنسان ؟ وهل يمكن تنميط هذه الحقوق وفق صيغة معولمة تتجاوز الخصوصيات الحضارية وما تطرحه النسبية الثقافية من تحديات ؟ وإلى أي مدى يمكن إخضاع حقوق الإنسان للدراسات الامبيريقية وفق مفاهيم محددة ومؤشرات قابلة للقياس الكمي والتعميم على نطاق دراسي واسع ؟

وتطرح هذه الورقة من خلال محاولتها للإجابة على جملة التساؤلات السابقة مجموعة من القضايا النظرية التي تدخل في صلب الجدل الدائر حول عالمية – خصوصية حقوق الإنسان وكذلك جملة الإشكاليات المنهجية التي تواجه الدراسات الامبيريقية وتحول دون الاتفاق على نموذج إرشادي متفق عليه يمكن أن يتجاوز صراع المنظورات الفكرية ويقلص فجوة الخلاف الحادة بين دعاة عولمة حقوق الإنسان والمعارضين لهذا التوجه .

وبغية تحقيق الأهداف الرئيسة لهذه الورقة يتجه الباحث إلى تقسيم خطتها البحثية إلى المحاور التالية :

المحور الأول : حقوق الإنسان : قلق المفهوم وصراع المنظورات الفكرية

المحور الثاني / عولمة حقوق الإنسان بين الأنصار والخصوم

المحور الثالث / الامبيريقية بين الأدلة والعلم

المحور الرابع / الدراسات الامبيريقية وعولمة حقوق الإنسان : النجاحات والإخفاقات

خلاصة وخاتمة .

### Globalization of Human Rights: An Empirical Approach

#### Summary:

This paper poses a number of questions that can be summarized in the following:

Can the Human Rights be globalized? And is it possible to be patterned according to globalized formula , overcoming the cultural particularities and what the cultural relative brings from challenges? To what extent the Human Rights can be

subjected to empirical studies according to certain indicators and concepts that can be subject to Quantification and generalization on large studying scale?

This paper also poses through the answering of the above mentioned questions a set of theories that goes in the core of standing debate on universality- privacy of Human Rights, along with number of methodical problems that faces the empirical studies and prevent the agreement on concurrent guiding form which can surpasses the intellectual perspectives conflicts and reduces the dispute gap between Globalization of Human Rights advocates and those who opposes this idea.

In order to achieve the main purposes of this paper , the researchers tend to divided the research plan to the following aspects:

**First:** Human Rights: The Conflict of intellectual perspectives

**Second:** Globalization of Human Rights between supporters and opponents

**Third:** Empiricism between the Science & Ideology

**Fourth:** Empirical Studies & Globalization of Human Rights: Ups & Downs

**Summary & Conclusion**

حقوق الإنسان : قلق المفهوم وجدل المنظورات الفكرية

تواجه عالمية حقوق الإنسان بجملة من التحديات على صعيد الفكر والتنظير وكذا على صعيد الممارسة والتطبيق. حيث تعكس تعدد الأطر النظرية والفكرية وتنازعها في مجال حقوق الإنسان حقيقة غياب نموذج نظري إرشادي ( Paradigm ) يحظي باتفاق عام . إذ يشهد حقل حقوق الإنسان انقسامات حادة تجذ أساسها في اختلاف المصادر الفكرية والدينية والفلسفية التي تنهض عليها الأطر النظرية المتنازعة مما رتب بروز عديد الإشكاليات والصعوبات التي تحول دون الاتفاق على مفهوم محدد واضح ودقيق لحقوق الإنسان ويلخص البعض هذه الصعوبات في التالي: (1)

- الاختلاف في التصورات التي تعتبر ذات طبيعة حضارية .
- التنوع الاثني داخل الكيان القومي الواحد ، وما ينتج عنه من اختلافات قانونية وحقوقية .
- الاعتراض ذي الطبيعة السياسية ، كذلك الذي يتم باسم الخصوصية الوطنية .. إلخ .
- تعدد القراءات لنصوص تعتبر مقدسة .

فالرؤية الليبرالية لحقوق الإنسان تستند في أساسها الفكري والفلسفي على فكرة القانون الطبيعي وهي فكرة غامضة – كما يصفها البعض – تؤسس لمفهوم الحق الطبيعي ، حيث يقوم مفهوم حقوق الإنسان استنادا لهذه الفكرة على أن تلك الحقوق هي لصيقة

<sup>1</sup> - حمادي الصفدي ، حقوق الإنسان : جدلية الكوني والخصوصي ، المجلة المغربية للكتاب ، ٢٠٠٠ ، ص ٢١

بالإنسان الفرد وهي حقوق تسمو على أي تكريس لها في وثيقة قانونية أو دستورية . كما تعتبر فكرة التعاقد التي تستند على نظريات العقد الاجتماعي حجر الزاوية في الرؤية الليبرالية لحقوق الإنسان ، بما يشمل ذلك من تصورات حول " حالة الطبيعة وحالة الاجتماع ونشأة المجتمع ، والدولة ، والسلطة أو الهيئة الحاكمة .. الخ "

ولذا ينهض المفهوم الليبرالي لحقوق الإنسان على المذهب الفردي الذي يرى أن الإنسان الفرد هو محور النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي وان مصالح الفرد تتقدم مصالح الجماعة وهو " التصور الذي يقوم على أن الفرد الخاص باهتماماته وحاجاته التي تتخذ شكل حقوق جراء التسليم بقانون افتراضي صادر عن الطبيعة هو الذي يأتي أولاً ويتقدم زمانياً على إقامة المجتمع " (١) .

في هذا الإطار يرى الليبراليون أن الحقوق المدنية والسياسية هي أصل كل الحقوق ، وهي تتقدم ما عداها من حقوق أخرى بل وينكرون صفة الحقوق على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويصنفونها على أنها مجرد حاجات لا ترتقي إلى مرتبة الحقوق الإنسانية .

في مقابل ذلك ينهض المنظور الماركسي لحقوق الإنسان على رؤية نقدية حادة للمنظور الليبرالي لهذه الحقوق ، وترى الماركسية نسبة إلى كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣) أن حقوق الإنسان في التصور الليبرالي هي حقوق فردية صورية وشكلية أكثر من كونها حقوقاً جوهرية وهي بالتالي " ليست إلا حقوق عضو المجتمع البرجوازي ، يعني الإنسان الأناني ، الإنسان المفصول عن الإنسان وعن المتحد " (٢) وبمعنى آخر فإن الماركسية ترى أن حقوق الإنسان في المنظور الليبرالي ليست سوى امتيازات طبقية تتمتع بها أقلية من الناس ، هي الطبقة البرجوازية . ويمكن القول ، وباختصار ، أن المنظور الماركسي لحقوق الإنسان هو المقلوب النظري للمنظور الليبرالي لهذه الحقوق فهو يرفض فكرة الحقوق الطبيعية وينهض على فكرة الوضعية المادية والاجتماعية لهذه الحقوق في حين تتقدم حقوق الجماعة على حق الفرد في المنظور الماركسي ، بل أن المفهوم الماركسي لحقوق الإنسان لا يعرف كائناً إنسانياً خارج جماعته ، وان الإنسان الفرد لا معنى له ولا يجد قيمته إلا داخل الجماعة التي ينتمي إليها ، وحقوقه مرتبطة بها ورهينة لها . ومن هنا ينظر الماركسيون إلى الحقوق السياسية والمدنية على أنها حقوق صورية لا معنى لها ولا قيمة ما لم تعززها عملية إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تحتل أولوية خاصة في تراتبية وهيراركية حقوق الإنسان في المنظور الماركسي لهذه الحقوق .

كما تذهب بعض الآراء إلى أنه من الصعب تلمس " تصور " محدد لحقوق الإنسان في الإسلام ويذهب "Fred Halliday" فريدي هاليداي ، إلى أن هذا الأمر يزداد حدة في ظل غياب "منظومة فكرية إسلامية" واحدة حول المسألة . تتحدث باسم العالم الإسلامي بصفة عامة (٣) . وهو ما عبر عنه بأن "الإسلام شريعة واحدة، لها صيغاً متعددة، فتم تفسيرات متباينة ونظرات متغايرة تؤدي إلى وجود أكثر من صيغة إسلامية (٤) . مما يعني أن موضوع "مفاهيم" حقوق الإنسان في الإسلام ليس من الموضوعات التي يمكن الاتفاق عليها،

١- نوربيرتو بونيو ، الليبرالية والديمقراطية ، ترجمة فاضل جتكر ، دمشق : دار كنعان للدراسات والنشر ، ط ١ ، ١٩٩٤ ، ص ١٣-١٤

٢- د. محمد سبيلا ، عبد السلام بنعديب العالي ( إعداد وترجمة ) ، حقوق الإنسان " سلسلة دفاتر فلسفية : نصوص مختارة رقم ٧ " الدار البيضاء : دار توبقال للنشر ، ط ٢ ، ٢٠٠٤ ، ص ٥١

٣- انظر فريدي هاليداي ، الإسلام والغرب: خرافة المواجهة، الدين والسياسة في الشرق الأوسط، ترجمة: عبد الإله النعيمي، بيروت: دار الساقى، ط (١) ١٩٩٧. فريدي هاليداي من أبرز الأكاديميين الإنجليز المتخصصين في مجال العلاقات الدولية والدراسات العربية، وهو أستاذ بمدرسة لندن للاقتصاديات ، وله عديد المؤلفات منها : شبه الجزيرة العربية بدون سلاطين ١٩٧٤ ، إيران والدكتاتوريات والتنمية ١٩٧٨ ، الإسلام وخرافة المواجهة: الدين والسياسة في الشرق الأوسط ١٩٩٧ .

٤- محمد سعيد العشماوى، الإسلام السياسي (الأعمال الكاملة)، القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير، ط (٤) ١٩٩٦ ، ص ٢٩٧.

الأمر الذي يرتب صعوبات حمة تتعلق بتلمس تصور "إسلامي" معاصر وواضح وواحد لقضية حقوق الإنسان . ويمكن القول بأن المنظور الإسلامي لحقوق الإنسان يناهض المنظورين الليبرالي والماركسي ويقوم على أساس ديني الهي يبدأ بإسناد جميع الحقوق المقررة للإنسان إلى الله خالق الإنسان ، ويجعلها واجبا مقدسا مفارقا لأي سلطة وضعية ، كما يضفي عليها قوة إلزامية يتحمل حمايتها كل فرد ، فهي تسمو إلى مرتبة الواجب الديني " (١) . كما يرتقي المنظور الإسلامي بالحقوق إلى مرتبة الضرورات ، حيث " إننا نجد الإسلام قد بلغ في الإيمان بالإنسان وتقديس حقوقه حداً تجاوز به مرتبة حقوق ، عندما اعتبرها ضرورات ومن ثم ادخلها في إطار الواجبات " (٢) . كما تجعل المنظومة القيمية الإسلامية لحقوق الإنسان من العدل هي القيمة العليا التي تتفرع عنها قيم الحرية والمساواة (٣) . وتعمل على تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، والالتزام بالمصلحة العامة عندما تتقاطع بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع . وحيثما تكون المصلحة العامة يكون شرع الله . وأن ممارسة الحريات وحقوق الإنسان في الإسلام مناطة بقاعدة الشورى التي يعتبرها علماء الإسلام واجبا شرعيا وأصلا من أصول الحكم في الإسلام بعد النص القرآني .

ويمكن تلخيص جدل المنظورات الفكرية في مجال حقوق الإنسان في الجدول التالي :

| المنظورات الأسس والخصائص | المنظور الليبرالي  | المنظور الماركسي   | المنظور الإسلامي                                   |
|--------------------------|--|--|--|
| الأساس الفلسفي والفكري   | القانون الطبيعي  | القانون الوضعي   | أساس ديني - إلهي                                   |
| محور الاهتمام            | حقوق الفرد   | حقوق الجماعة   | التوازن بين حقوق الفرد والجماعة                    |
| سلم القيم                | الحرية هي القيمة العليا  | المساواة هي القيمة العليا  | العدل هي القيمة العليا                             |
| تراتبية الحقوق           | أولوية الحقوق المدنية والسياسية وينظر إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على أنها حاجات لا ترتقي إلى مرتبة الحقوق | أولوية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وينظر إلى الحقوق السياسية على أنها حقوق صورية | الحق يقابله واجب ويرتقي بالحقوق إلى مرتبة الضرورات |

عولمة حقوق الإنسان بين الأنصار والخصوم :

- ١- إبراهيم البيومي غانم ، حقوق الإنسان في النظرية الإسلامية ، موقع [www.islamonline.net](http://www.islamonline.net)
- ٢- انظر ، د . محمد عمارة ، الإسلام وحقوق الإنسان : ضرورات لا حقوق ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ( سلسلة عام المعرفة ) ، العدد ٨٩ مايو ١٩٨٥
- ٣- انظر ، د . سيف عبد الفتاح ، النموذج المقاصدي وتنظير حقوق الإنسان ، مجلة رواق عربي ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، العدد ١٢ ، ١٩٩٨

يتعلق الجدل الدائر حول عالمية - خصوصية حقوق الإنسان بمهامية المطلق - النسبي ، وهو جدل يتركز حول البعد الثقافي في حقوق الإنسان و " حول طبيعة المرجعية التي تنبع منها حقوق الإنسان ، وهل هي حقوق غربية المنبع أم أنها عالمية الأبعاد " (١) .

ورغم الادعاء بأن إشكالية عالمية وخصوصية حقوق الإنسان لم تعد محل جدل أو تشكيك أو نقاش بعد أن حسم مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان ١٩٩٣ هذه الإشكالية انتصاراً لفكرة عالمية هذه الحقوق وذلك بتأكيده في الفقرة (١) من الجزء الثاني من وثائقه الختامية على " لا تقبل الطبيعة العالمية لهذه الحقوق والحريات أي نقاش " (٢) . إلا أن هذا الادعاء لا يصمد كثيراً في ظل الجدل الفكري القائم بين أنصار عالمية حقوق الإنسان وخصوصهم الرافضين لفكرة العالمية والمؤيدين للطبيعة الخصوصية لحقوق الإنسان حيث ينطلق الفريق الأول المناصر لفكرة عالمية حقوق الإنسان من أن هذه الحقوق هي تراث مشترك للإنسانية ساهمت به كل الثقافات والحضارات وان مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان تجد أساسها في المجتمعات والحضارات والثقافات الإنسانية كافة . وان فكرة عالمية حقوق الإنسان أصبحت اليوم حقيقة واقعة تجسدها العديد من الإعلانات والمواثيق الدولية و " يرى الفريق الأول عالمية حقوق الإنسان ، وقابليتها للتطبيق على كل المجتمعات دون تفرقة ، وأنه على الرغم من وجود اختلافات ثقافية بين المجتمعات فإنه بالإمكان تماماً - وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان - أن تجرى معالجة الأمر من خلال تكييف بعض النصوص دون المساس بالمبادئ العامة " (٣) .

في مقابل ذلك يستند الفريق الثاني المناهض لعالمية حقوق الإنسان على فكرة أن مفهوم ومبادئ وخطاب حقوق الإنسان المهيمن عالمياً ليست سوى نتاجاً غربياً يعكس حقيقة التمركز الغربي حول الذات ، وأن العالمية المفترضة هي صنو الهيمنة ومرادفة للقوى الغربية الكبرى وجبروتها ومحاوله تسويق فكرة عالمية حقوق الإنسان التي زاد التركيز عليها في ظل المتغيرات العالمية الجديدة التي شهدتها العالم منذ تسعينيات القرن الماضي ، ليست سوى آلية من آليات العولمة التي تهدف إلى إقصاء الآخر وفرض ثقافة الهيمنة وأحادية المفهوم الغربي لحقوق الإنسان . كما إن العالمية " المفترضة " ليست سوى ذريعة لإعمال معايير مزدوجة عند التعامل مع قضايا حقوق الإنسان ، ومبرراً لتدخل الدول الكبرى في الشؤون الداخلية للدول الصغرى والضعيفة بحجة حماية حقوق الإنسان وهو ما ينطوي على نوايا مبيتة ومسيسة ترمي إلى مصادرة الآخر ونكران " وجود تمايزات اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية بين شعوب العالم المخاطبة بأحكام المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والمطالبة دولا وجماعات وأفراداً باحترام هذه الحقوق " (٤) .

الامبريقية بين الأدلجة والعلم :

يقصد بالدراسات الامبريقية تلك الدراسات التي تعتمد على الخبرة الواقعية والملاحظة والتجربة ، ويطلق عليها أحياناً " الدراسات التجريبية " وهي تسعى إلى إنتاج نظريات امبريقية ، ومن ثم فإن الاهتمام الأساسي لنظرية الامبريقية هي السلوك الواقعي والذي يمكن ملاحظته وليس السلوك المرغوب أو المطلوب ، فالنظرية الامبريقية تتضمن الملاحظة والتعميم وتفسير السلوك الفعلي " (٥)

١- غانم النجار ، الغرب وحقوق الإنسان : إشكالية العلاقة والتحويلات الدولية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ٢٠ ، العدد ٤ ، شتاء ٢٠٠١ ، ص ١٤

٢- انظر الوثائق الختامية لمؤتمر فيينا العالمي حول حقوق الإنسان ١٩٩٣

٣ - غانم النجار ، مرجع سابق ، ص ١٤

٤- انظر ، د. محمد نور فرحات ، مبادئ حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية ، في حقوق الإنسان : الثقافة العربية والنظام العالمي ، القاهرة : مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية ، مايو ١٩٩٣ ، ص ٤٤

٥- د. محمد زاهي المغبري ، المناهج الامبريقية والدراسات الاجتماعية : المنهج المقارن وعلم السياسة ، في د. يوسف محمد الصواري " تحرير " الدراسات الامبريقية في مجال العلوم الاجتماعية ، طرابلس - ليبيا ، ط ١ ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٧

وتركز الاهتمام الأولى للدراسات الامبريقية في إطار المدرسة السلوكية على دراسة العمليات والسلوك الاجتماعي والسياسي بهدف تحقيق التالي: (1)

١ - ترسيخ الثنائية الأولية بين العلم واللاعلم من خلال التفرقة بين ما هو كائن ، وما ينبغي أن يكون ، بحيث يكون العلم مركزا على ما هو كائن ، أما ما ينبغي أن يكون فإنه مجال لبحث آخر ، وهذا لا يعني أنه قليل الأهمية أو غير مطلوب .

٢ - التركيز على المنهج العلمي خصوصا التعريفات الإجرائية المتعلقة بالواقع ، والفروض التي لا بد أن تكون قابلة للاختبار ، والأدوات الكمية في البحث .

٣ - إمكانية الاختبار والدحض للنتائج العلمية التي يتم التوصل إليها .

٤ - الامبريقية والتجريبية في أثبات الفروض أو بناء النظريات أو اختبارها .

٥ - التطور نحو نموذج توماس كون للعلم أو على الأقل الوصول إلى مرحلة " العلم المتعارف عليه " Normal Science طبقا لتعريف كوهن له .

٦ - تحقيق الهدف الاسمي للعلم الاجتماعي ، وهو التحكم في المجتمع Social Control ، كما أن هدف العلوم الطبيعية هو التحكم في الطبيعة .

وقد تعرضت الامبريقية لانتقادات حادة من الناحية المنهجية ، وثار جدل كبير حول طبيعة الامبريقية ، وهل هي منهج أم منهجية أو أنها طريقة جديدة للتحليل والتفكير ؟ وعاب البعض على الامبريقية كونها تترك الحقائق تدور في فراغ ، إضافة إلى مشاكل الإغراق في الجوانب الكمية للظواهر ، والعمل على تكميم هذه الظواهر وإهمال الجوانب الكيفية ذات الدلالة بالنسبة لها . ووصفوها البعض بصفة " الامبريقية المبتذلة " التي أنتجت ما اسماه " التوتر المنهجي " وكذا " التوتر المعرفي " ، فهي - على رأي هؤلاء - فرضت " نواة موهومة هي نتاج دمج بين ثلاثة تدابير سلبية : لجؤ متسرع إلى لغة منطقية توحى بوجود تقاليد باطنية تشد النقالات البحثية والمفاهيم إلى نواة داخلية ، ميل إلى اعتماد أساليب تدريسية تقلد الكتب والمقررات الخاصة بالعلوم البحتة من حيث أنها تعتمد على المفاهيم التأسيسية دون تقليد حيثياتها المختلفة بحسب النظريات التي تعود إليها ، وهو ما لا يجد في علمنا أي مسوغ له ، وأخيراً وما هو الأخطر تسلل الصفات المعولمة إلى تلك النواة الوهمية باسم التدخل والتنمية والتي تتجه إلى تعطيل فعالية علمنا برمتها " (2)

ومن الناحية السياسية طالت الامبريقية العديد من الانتقادات ، حيث وصفت بأنها توجه علمي مؤدلج ومسييس ، وأنها نتاج للصراع الأيدلوجي بين الغرب والشرق ، حيث كان من أهم أهداف التحليل السياسي السلوكي بناء نظرية ليبرالية عامة وشاملة تفسر المجتمع في مواجهة النظرية الماركسية " (3) .

كما يرى البعض في التوجه الامبريقي - بصفة عامة - أنه يعكس الارتباط الواضح بين الامبريقية وبين الأيدلوجية الليبرالية ، حيث أن الامبريقية في العلوم الإنسانية بعامة وفي علم الاجتماع بخاصة إنما هي رد فعل للماركسية بالذات " (1) . كما أن الاتجاه الامبريقي ينحاز

١- د. نصر محمد عارف ، حالة علم السياسة في القرن العشرين : تاج العلوم هل استطاع أن يكون علما سلوكيا ؟ مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ١ ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٠

٢- انظر ، نظير جاهل ، تسديد المنهج : علم الاجتماع بمواجهة عنف العولمة ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط ١ ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٨

٣- د. قحطان احمد سليمان الحمداني ، النظرية السياسية المعاصرة ، عمان - الأردن ، ط ١ ، ٢٠٠٣ ، ص ٧٠

إلى التوجهات الليبرالية المحافظة ، بحيث أصبحت الدراسات الامبريقية " ترتبط في كثير الأذهان وبطريقة آلية بالدراسة الاستقرارية أو الاستاتيكية للمجتمع " (2) . وأن هذا الاتجاه ذاته الذي يختفي وراء دعاوى الوضعية العلمية والموضوعية يمكن أن يؤخذ على أنه تعبير عن النظرة المحافظة التقليدية أو حتى الرجعية كما يجب بعض العلماء المحدثين أن يصفوها ، وإن كثيرا من هذه الدعاوى " العلمية " ظهرت نتيجة تأثر أصحابها بآراء واتجاهات وظروف معينة كما يكمن تحتها أسباب ودوافع ذات صبغة أيولوجية أو حتى سياسية ، وان افلح هؤلاء العلماء أن يضيفوا عليها طابعا علميا محايدا " (3)

#### الدراسات الامبريقية في مجال حقوق الإنسان : النجاحات والاختقافات :

صاحب الاهتمام العالمي بقضية حقوق الإنسان توجه علمي مماثل نحو الدراسات الامبريقية ذات الصلة بهذا الحقل الدراسي وقد حظيت هذه الدراسات باهتمام ملحوظ منذ عقد الخمسينيات من القرن الماضي وأن تركزت جلها حول دراسة العلاقة بين المعونات الاقتصادية الأمريكية وبين سجل الدول المتلقية لهذه المعونات في مجال حقوق الإنسان . ويمكن القول أن التوجه الامبريقي لدراسات حقوق الإنسان كان في بداياته جزءا من حركة اعم واشمل في إطار اهتمام الدراسات الاجتماعية بالنواحي الكمية والمقارنة سعيا نحو الموضوعية وتحقيق الضبط الكامل والوصول إلى علم خال من القيم(4) . وهو توجه كان مدفوعا بتقدم المناهج الكمية والمقارنة في مجالات العلوم الاجتماعية كافة وبفعل الثورة السلوكية التي بدأت تطرح نموذجها " البرادايغم السلوكي " منذ منتصف الأربعينيات من القرن الماضي . فقد ظهرت في الغرب وتحديدًا في الولايات المتحدة الأمريكية دراسات عدة وان كانت ذات كفاءة محدودة من أبرزها تلك الدراسات التي ركزت على دراسة الاضطهاد السياسي والاجتماعي للأقليات بهدف الوقوف على المتغيرات الكامنة في ظاهرة التفرقة القائمة على اختلاف لون السكان في أمريكا ، ومن ابرز تلك الدراسات " الدراسة التي أجراها بيجر

وفوتيايس مستخدمين مقياس مقننة لاختبار التعصب والاعتزاز والاهتمام الزائد بالوضع الاجتماعي مثل المحاولة التي قام بها ويكنز في الإطار نفسه لقياس ما اسماه منحى الاضطهاد وتمثيل درجاته وكذلك (5) Kaufman's status concern scale ، California f.scale ، Alienation Scale مقياس . وفي الخمسينيات من القرن الماضي اكتسبت الدراسات الامبريقية في مجال حقوق الإنسان وفي الغرب بخاصة خبرة أكثر متخذة من فكرة " الانتهاك " مدخلا ومنهاجا للدراسة و، وأن كانت ثمة مآخذ على هذه الدراسات تتعلق بتركيزها على الجيل الأول لحقوق الإنسان المتمثل في الحقوق المدنية والسياسية وتجاهلها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدعوى أن هذه الفئة من الحقوق لا ترتقي إلى مرتبة الحقوق ويتم التعامل معها على أنها حاجات يتوقف إشباعها على الموارد المتاحة للدول لتحقيق الأعمال الكاملة لهذه الحقوق كما يطرحها العهد الدولي لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦ .

١- احمد ابوزيد العلوم الإنسانية والصراع الأيدلوجي ، مجلة عالم الفكر ، العدد الثاني ، يوليو ، أغسطس ، سبتمبر ١٩٧١ ، ص ١٤٨ ،  
٢- المرجع السابق ،  
٣- المرجع السابق .

١- د. محي الدين محمد قاسم ، الاتجاهات التجريبية في دراسات حقوق الإنسان : رؤية نقدية ( سلسلة بحوث سياسية ١٣٣ ) القاهرة : مركز البحوث السياسية يناير ٢٠٠١ ، ص ٢

٢- د. على عبد القادر ، المشكلات المنهجية لدراسة العنصرية والتمييز ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٩ ، يناير ١٩٧٥ ص ٦٠ - ٦١

ولعل من أهم المحاولات التي اهتمت بقياس درجات الوفاء بالحقوق المدنية والسياسية هي " تقرير حالة الحريات في العالم " الذي يصدر عن دار الحرية وهي منظمة غير حكومية مقرها نيويورك بدأت في نشر أول تقاريرها عن حالة الحريات في العالم في عام ١٩٥٥ ، ثم انتظمت فيها منذ عام ١٩٧٧ ، ويتم الاعتماد على تلك التقارير سواء في بناء وصياغات السياسات والمواقف أو بشكل أكاديمي في الدراسات المتصلة بحالة حقوق الإنسان<sup>(١)</sup> . ورغم أن تقارير هذه الدار - كما تؤكد مقدماتها - تشكل محاولة لمحاكمة الدول من خلال معيار موحد والتأكيد على أهمية الديمقراطية والحرية في مجال تدعيم حقوق الإنسان ، إلا أن ثمة انتقادات واسعة للتقارير الصادرة عنها تتعلق بضبطها للمفاهيم والمؤشرات الدالة عليها أو أنها تتبنى موقفاً قيمياً للديمقراطية تركز على قيم الثقافة الأمريكية ، وان تعريفها لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية تمثل العناصر الليبرالية للمجتمع الأمريكي<sup>(٢)</sup> .

في ظل مناخ العولمة عملت دار الحرية على تطوير العديد من المؤشرات ، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة وانحيار المنظومة الشريفة بقيادة الاتحاد السوفيتي و اتجهت تقاريرها نحو تبني حزمة من المؤشرات التي تغطي جملة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا أن ثمة ما أخذ عديدة طرحت حول تلك التقارير والمؤشرات التي اعتمدت عليها في القياس ، و أن بعض هذه المؤشرات غامضة وتفتقد إلى المصدقية في الوصول إلى نتائج محددة علاوة على أنها لا تراعي اختلاف الدول ومقدرة الحكومات فيما بينها على الوفاء وقد طرحت حول تلك التقارير عديد التساؤلات التي مفادها " ما إذا كانت مؤشرات حقوق الإنسان تقيس مقدرة الحكومات وسياساتها - استناداً إلى معطيات الثروة والمقدرة المالية ومستوى التطور - على مواجهة متطلبات حقوق الإنسان ، أم سياسة الحكومة في احترام حقوق الإنسان بغض النظر عن مواردها ودخلها القومي ؟ وهل تلك المؤشرات هي مقياس للقمع أو مقياس للفقر ، ومن ثم تتحول عملية التصنيف إلى تصنيف الدول حسب معايير الفقر وليس الانتهاك " <sup>(٣)</sup>

ولعل من أهم الدراسات الامبريقية المقارنة لحقوق الإنسان التي اكتسبت قيمة علمية هي تلك الدراسات التي قام بها تشالز هيومانا Charles Humana في الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٢ وضمنها فيما اسماه الدليل العالمي لحقوق الإنسان World Human Rights Guide في محاولة لوضع مؤشرات عامة لمجمل فئات حقوق الإنسان ، غير " أن محاولة هيومانا انتقدت من زاوية عدم الإجماع على أهمية تلك المؤشرات ومدى تعبيرها عن مجمل حقوق الإنسان ، كما يظهر في المؤشرات الخلافية والمتعلقة بالنسبية الثقافية " حقوق الشواذ " وكذلك عدم الإجماع على موضوعية تلك المؤشرات " <sup>(٤)</sup>

والخلاصة هنا ، أن جملة المحاولات الامبريقية الساعية إلى عولمة وتنميط حقوق الإنسان من خلال تبني وتطوير مؤشرات محددة قابلة للتعميم والقياس على كل المجتمعات والثقافات دون تفرقة أو استثناء قد باءت بالفشل وتعرضت للانتقاد ، بل ساهمت في إثارة الجدل من جديد حول إمكانية عولمة حقوق الإنسان و إخضاعها للدراسات الامبريقية وفق مفاهيم محددة ومؤشرات قابلة للقياس الكمي والتعميم على نطاق دراسي واسع . ولعل من ابرز الإشكاليات والتحديات التي تواجه المحاولات الامبريقية الساعية إلى عولمة حقوق الإنسان :

١- د. محي الدين محمد قاسم ، مرجع سابق ، ص ١٩ -  
٢- المرجع السابق ، ص ١٩  
٣- المرجع السابق ، ص ١١  
٤- المرجع السابق ، ص ٢٤

### أولا / إشكالية الضبط المفاهيمي لحقوق الإنسان :

وهي إشكالية نابعة من غياب الاتفاق على تعريف محدد لمفهوم حقوق الإنسان ، جامع مانع ، يحظى برضا تام من قبل الأطر النظرية المختلفة التي تتنازع المفهوم وتتجاذبه . فعلى الرغم من أن مفهوم حقوق الإنسان هو من أكثر المفاهيم شيوعا وتداولوا واستخداما حتى في حياتنا العادية واليومية ، إلا أنه يمكن القول بأن تعبير " السهل الممتنع " تعبير ينطبق على مفهوم حقوق الإنسان بامتياز ، إذ " إنه احد المفاهيم التي تتسم بالغموض والوضوح في نفس الوقت ، فهو مفهوم جد معقد ، فمن ناحية ينظر إليه على أنه واضح ، وأن كل ما يمس الإنسان ويضره يعتبر مساسا بحقوقه ، ولكن من ناحية أخرى نجد أن هذا المفهوم المبسط هو في غاية التعقيد " (١) .

والمعنى أن مفهوم حقوق الإنسان هو مفهوم مطاطي مرن Soft عصي على التحديد والتدقيق فهو ليس من المفاهيم الصلبة Hard التي يمكن تحديدها وضبطها بدقة من الناحية المفاهيمية والمنهجية . فمفهوم حقوق الإنسان مفهوم خلافي يثير الكثير من اللبس والجدل حيث يمتزج فيه القيم بالخبرة السياسية ، ذلك " أن الخبرة السياسية ذات أهمية بالغة في بناء المفاهيم ، ولعل مفهوم حقوق الإنسان من المفاهيم التي تعكس ذلك بوضوح " (٢) .

ويرى البعض أن إشكالية عدم الضبط المفاهيمي لحقوق الإنسان تمثل التحدي الرئيس الذي يواجه الباحثين في مجال الدراسات الامبريقية ، إذ أن ثمة قضايا خلافية جوهرية بين ما تطرحه الشريعة الدولية بشأن مفهوم حقوق الإنسان ، وبين المفاهيم النابعة من الخصوصيات الحضارية والمشحونة بالنسبية الثقافية ، حيث " تبقى مناطق للتعارض بين الأصولية ومبادئ حقوق الإنسان الدولية تستعصى على كل تحديد جزئي في إطار المناهج القائمة " (٣) .

### ثانيا / إشكالية بناء المؤشرات وكفايتها :

وهي إشكالية تتعلق بمدى إمكانية تحويل التعريف الأسمي لمفهوم حقوق الإنسان إلى تعريف إجرائي ، وفق مؤشرات محددة ، ومتفق عليها وكافية لتغطية كل جوانب وأبعاد المفهوم ، ومن ثم إخضاعها للقياس الكمي حيث يقصد بالتعريف الإجرائي " تحويل المفاهيم النظرية المعبرة عن الظواهر الواقعية - التي يسعى الباحث لتحليلها كميًا - إلى مؤشرات كمية يمكن ملاحظتها في الواقع العملي وقياسها " (٤) . ولذا فإن محاولات تحويل التعريف النظري الأسمي لحقوق الإنسان إلى تعريف إجرائي محدد تصطدم بجملة من الإشكاليات التي أهمها غياب الاتفاق على تعريف محدد لحقوق الإنسان من ناحية أولى ، وتداخل هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى ملتبسة وملتصقة به مثل مفهوم الديمقراطية والحريات الأساسية وكذا مفهوم الحاجات والعنف السياسي وغيرها من المفاهيم من جهة ثانية ، حيث يتضح أن ثمة نواحي قصور عدة شابت الدراسات الامبريقية في مجال حقوق الإنسان من زاوية التعريف الإجرائي لهذا المفهوم تتصل في المقام الأول في الفجوة القائمة بين المفهوم النظري الذي يجب أن يعبر عن ظاهرة محددة ، وبين المؤشرات المطروحة للتعبير عنه . والمعنى هنا - كما يوضح د. محي الدين قاسم - " إن مؤشرات حقوق الإنسان عموما لا زالت تعاني من نقص الوضوح المفاهيمي أو الإجماع حول مدلولاتها أو

١- د. محمد نعمان جلال ، حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق ، " كراسات إستراتيجية ١٦ " القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ٢٥

٢- هبة رؤوف عزت ، إشكاليات مفهوم حقوق الإنسان ، موقع [www.amanjordan.org](http://www.amanjordan.org)

٣- د. محمد نور فرحات ، مرجع سابق .

١- د. حسين توفيق ، التحليل الكمي لظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، في ودودة بدران " تحرير " البحث الامبريقي في الدراسات السياسية ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٢٥٩

استخدامها لعبارات غير قابلة للتحويل الرقمي ، والذي يظهر على سبيل المثال من محاولة Wright Signorelli لوضع مؤشرات للحد الأدنى من الضمانات القانونية في الأنظمة الوطنية المختلفة اعتمادا على البيانات الواردة في التقرير السنوي الأمريكي . وأن دراسات حقوق الإنسان التحريبية قد تجاهلت مثل هذه القضايا المفاهيمية أو تعاملت معها بشكل هامشي وإنما ركزت جهودها على المشاكل العملية المتصلة بجمع البيانات حقوق الإنسان ، إلا أن عدم ضبط قضايا المفهوم معناه الوصول إلى مؤشرات ومقاييس إما غير واضحة وإما غير مناسبة للتعبير عن حالة حقوق الإنسان " (1) .

### ثالثا / إشكالية الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة :

تعاني الدراسات الامبريقية في مجال حقوق الإنسان من صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة حيث أن موضوع حقوق الإنسان من الموضوعات الحساسة التي ترتبط مباشرة بأسس شرعية النظم السياسية وتتصل بشكل عميق بموضوعات ذات طبيعة أمنية عادة ما يتم الادعاء بها حيث تحاط البيانات والمعلومات بالسرية التامة المفروضة على غالبية المعلومات المتعلقة بالسلوك السياسي للدول وهو ما عبر عنه بعملية احتكار المعلومات على المستوى القومي . ويخلص احد الباحثين والمهتمين الجادين في مجال حقوق الإنسان الإشكالية الخاصة بجانب البيانات والمعلومات في مجال حقوق الإنسان في التالي : (2)

- ١ - تصدر عن مصادر منحازة بطبيعتها مثل شكاوى ضحايا الانتهاكات أو المتضررين من وقوعها ومن ثم فهي عرضة للمبالغة أو التحريف تحت وطأة الشعور بالألم أو الرغبة في إثارة الاهتمام .
- ٢ - عادة ما تأتي المعلومات ناقصة أو مبتورة بل غامضة ومشوشة دون تحديد واضح لدلالاتها وأحيانا تحمل جوانب مهمة نتيجة نقص الوعي وضعف ثقافة حقوق الإنسان والثقافة القانونية والسياسية اللازمة أو صعوبة معرفة هذه التفاصيل الضرورية وتحتاج بالتالي إلى جهد إضافي لاستكمالها أو تدقيقها أو التأكد منها .
- ٣ - تتعرض البيانات والمعلومات في كثير من الأحيان " للتسييس " وهذا ما يفضي إلى " التضارب وعدم الدقة في بعض المعلومات الواردة في بعض المصادر وكذلك التضارب والتناقض بين معلومات الصادرة عن النظم الحاكمة وتلك التي تصدرها قوى وتنظيمات المعارضة بشأن ذلك (3)

### والخلاصة :

- ١ - تبقى جدلية عالمية وخصوصية حقوق الإنسان جدلية قائمة على الصعيد النظري والفكري وعلى صعيد المسلك السياسي ، وينبغي أن نقر بوجود هذا التباين الملحوظ في مسائل وقضايا أعمال حقوق الإنسان ، وبخاصة عند تسييس حقوق الإنسان ، التي تزايدت بشكل فج في ظل مناخ العولمة وعقب انهيار المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي ، حيث تزايدت الأهمية السياسية لاستخدام حقوق الإنسان لمواجهة عالم ما بعد انهيار المعسكر الشيوعية سواء من اجل فرض وتكريس قيم الديمقراطية داخل دول وسط وشرق أوروبا كشرط لعضويتها في الجماعة الدولية من ناحية ، أو لاستخدامها ضد الدول العاصية في العالم الثالث وكمعيار لطردها واستبعادها من إطار الجماعة الدولية ، بدءا من إعلان التقرير السنوي لحالة حقوق الإنسان أو

١- بتصريف عن د. محي الدين محمد قاسم ، مرجع سابق ، ص ١٢ - ١٤

٢- بتصريف عن محسن عوض ، إشكاليات الأداء في منظمات المجتمع المدني ، موقع [www.aohrs.org](http://www.aohrs.org)

٣- حسنين توفيق ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢

الحريات الدينية حول العالم ، مروراً بمنع المعونات العسكرية والاقتصادية ، وانتهاءً بفرض الجزاءات أو التدخل بدعوى حماية حقوق الإنسان في النزاعات التي تتورط فيها تلك الدول المقلقة للسياسة الأمريكية " (1)

٢ - أن جل المحاولات الامبريقية الساعية نحو إمكانية عولمة حقوق الإنسان تواجه بتحديات وقضايا نظرية ومنهجية تحول دون الوصول إلى ترميم مفهوم حقوق الإنسان أو تحويل هذا المفهوم إلى مؤشرات عامة قابلة للتعميم دون إبداء تحفظات علمية حولها كما أن مشكلة الحصول على بيانات موثوقة تخدم الدراسات الامبريقية تبقى معضلة أمام سعي هذه الدراسات وتحقيق أهدافها . والمعنى أن مسألة تحويل المفاهيم النظرية إلى تعريفات إجرائية أو نوعية ، كما يسميها ماكس فيبر Max Weber في كتابه " نظرية العلم " هي مسألة شائكة وصعبة عند التصدي لدراسة الظواهر الاجتماعية ، والأمر ينسحب على الدراسات الامبريقية في مجال حقوق الإنسان ، وغالبا ما تقود إلى ما سمي بـ " الامبريقية المبتدلة " (2)

## المراجع

أولا / الوثائق :

١ - الوثائق الختامية لمؤتمر فيينا العالمي حول حقوق الإنسان ١٩٩١

ثانيا / الكتب :

١ - د. ودودة بدران " تحرير " البحث الامبريقي في الدراسات السياسية ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ١٩٩١ ، ص ٢٥٩

٢ - د. قحطان احمد سليمان الحمداني ، النظرية السياسية المعاصرة ، عمان - الأردن ، ط ٣، ٢٠٠٠ ،

٣ - نظير جاهل ، تسديد المنهج : علم الاجتماع بمواجهة عنف العولمة ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط ١، ٢٠٠٩

٤ - مبادئ حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية ، في حقوق الإنسان : الثقافة العربية والنظام العالمي ، القاهرة : مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية ، مايو ١٩٩٦

٥ - د. يوسف محمد الصواني " تحرير " الدراسات الامبريقية في مجال العلوم الاجتماعية ، طرابلس - ليبيا ، ط ١، ٢٠٠٦

٦ - د. محمد عمارة ، الإسلام وحقوق الإنسان : ضرورات لا حقوق ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ( سلسلة عام المعرفة ) ، العدد ٨٩ ، مايو ١٩٨٨

٧ - نوربرتو بونيو ، الليبرالية والديمقراطية ، ترجمة فاضل جتكر ، دمشق : دار كنعان للدراسات والنشر ، ط ١، ١٩٩٤

١ - د. محي الدين محمد قاسم ، مرجع سابق ، ص ٣

٢ - انظر ، نظير جاهل ، مرجع سابق ، ص ١٠

- ٨ - د. محمد سبيلا ، عبد السلام بنعدبد العالي (إعداد وترجمة ) ، حقوق الإنسان " سلسلة دفاتر فلسفية : نصوص مختارة رقم ٧ " الدار البيضاء : دار توبقال للنشر ، ط ٢٠٠٤، ٤٢
- ٩ - فريدي هاليداي، الإسلام والغرب: خرافة المواجهة، الدين والسياسة في الشرق الأوسط، ترجمة: عبد الإله النعيمي، بيروت: دار الساقى، ط ١٩٩٨(١٢)
- ١٠ - محمد سعيد العشماوى، الإسلام السياسي (الأعمال الكاملة)، القاهرة: مكتبة مدبولى الصغير، ط (٦) ١٩٩٩

### ثالثا / الأبحاث والدوريات العلمية :

- ١ - احمد ابوزيد العلوم الإنسانية والصراع الأيدلوجي ، مجلة عالم الفكر ، العدد الثاني ، يوليو ، أغسطس ، سبتمبر ١٩٧٧ .
- ٢ - حمادي الصفدي ، حقوق الإنسان : جدلية الكوني والخصوصي ، المجلة المغاربية للكتاب، ٢٠٠٤،
- ٣ - د. سيف عبد الفتاح ، النموذج المقاصدي وتنظير حقوق الإنسان ، مجلة رواق عربي ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، العدد ٢١، ١٩٩٨
- ٤ - د. على عبد القادر ، المشكلات المنهجية لدراسة العنصرية والتمييز ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٩ ، يناير ١٩٧٧ .
- ٥ - غانم النجار ، الغرب وحقوق الإنسان : إشكالية العلاقة والتحويلات الدولية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ٢ ، العدد ٤ ، شتاء ٢٠٠٤ .
- ٦ - د. محمد نعمان جلال ، حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق ، " كراسات إستراتيجية ١٦ " القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، يوليو ١٩٩٦
- ٧ - د. محي الدين محمد قاسم ، الاتجاهات التجريبية في دراسات حقوق الإنسان : رؤية نقدية ( سلسلة بحوث سياسية ١٣ ) القاهرة : مركز البحوث السياسية يناير ٢٠٠٤ .
- ٨ - د. نصر محمد عارف ، حالة علم السياسة في القرن العشرين : تاج العلوم هل استطاع أن يكون علما سلوكيا ؟ مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ٢١، ٢٠٠٤ .

### رابعا / المواقع الالكترونية :

- ١ - د. إبراهيم البيومي غانم ، حقوق الإنسان في النظرية الإسلامية ، موقع [www.islamonline.net](http://www.islamonline.net)
- ٢ - محسن عوض ، إشكاليات الأداء في منظمات المجتمع المدني ، موقع [www.aohrs.org](http://www.aohrs.org)
- ٣ - هبة رؤوف عزت ، إشكاليات مفهوم حقوق الإنسان ، موقع [www.amanjordan.org](http://www.amanjordan.org)

## العولمة و حقوق الإنسان علي المستوي الدولي

أ.د. علي الطاهر عريبي، قسم التاريخ كلية الآداب جامعة الجبل العربي – غريان (ليبيا)

### مفهوم العولمة:

العولمة في اللغة مأخوذة من التعولم، أما العالمية جعل الشيء عالمي الانتشار في مدها و تطبيقه. إن تعريف العولمة يركز علي البعد الاقتصادي لان مفهوم العولمة له علاقة وطيدة بالاقتصاد و الرأسمالية مما جعل عدد كبير من العلماء يعرفون العولمة بأنها تعميم نموذج الحضارة الغربية- خاصة الأمريكية- وأمطاطها الفكرية و السياسية و الاقتصادية، و الثقافية علي العالم كله و يستخدم مفهوم العولمة لوصف كل العمليات التي بها تكتسب العلاقات الاجتماعية نوعا من عدم الفصل "سقوط الحدود" وتلاشي المسافة، حيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد. أي قرية صغيرة و يعبر مصطلح العولمة عن تطورين هامين هما: التحديث Modernity و الاعتماد المتبادل Interdependence و تاريخيا مفهوم العولمة لا يتجزأ عن التطور العام للنظام الرأسمالي.<sup>1</sup>

ظهرت العولمة بظهور ثوري المعلومات و الاتصالات Information and Communication و التي أدت بدورها إلي زيادة التقارب بين الحضارات و الشعوب حتى أصبح العالم (بعالم بلا حدود) لان العولمة تستهدف إزالة الحدود و الحواجز. أعلن جورج بوش في يناير 1999م عن فكر جديد يعرف بالنظام العالمي الجديد أو ما يسمى "العولمة". بمعنى انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم و سيادة النموذج الغربي خاصة الأمريكي بزعم نشر الحرية و الديمقراطية و حقوق الإنسان في العالم.<sup>2</sup>

قسم (رولاند روبرتسون) نشأة تاريخ العولمة إلي خمسة مراحل: الأولى بدأت من القرن الخامس عشر حيث نشأت العولمة نتيجة لانتشار أفكار الدين المسيحي وزيادة سلطة الكنيسة و بداية الحديث عن وحدة العالم ووحدة الإنسانية و أطلق عليها المرحلة الجينية استمرت بأوروبا منذ القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر و هي مرحلة نمو المجتمعات القديمة و في هذه المرحلة تعمقت الأفكار الخاصة بالإنسان، و بدأت الجغرافيا الحديثة و ظهر التقويم الجريجوري.

<sup>1</sup> د. إسحاق محمد رباح، قضايا معاصرة، سياسية، إستراتيجية، اقتصادية، ثقافية، تربوية، كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، 2010، ص 108.

<sup>2</sup> عصام نور سرية، العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، 2002، ص 10، 11.

أما المرحلة الثانية بدأت في منتصف القرن الثامن عشر وحتى ١٨٧٧م حيث ظهرت العلاقات الدولية و القانون الدولي وبداية الحديث عن ضرورة احترام جميع الدول للقانون الدولي و ظهرت فكرة الدولة المتجانسة الموحدة.

أما المرحلة الثالثة أطلق عليها مرحلة الانطلاق و هي مرحلة ما بعد ١٨٧٧م حتى العشرينات من القرن العشرين حيث ظهرت مفاهيم كونية و ظهرت مفاهيم تتعلق بالهوية القومية و الفردية و أدمجت العديد من المجتمعات غير الأوربية هي المجتمع الدولي، و تطورت الاتصالات و نشأت الحرب العالمية الأولى و ظهور عصبة الأمم.

والمرحلة الرابعة امتدت من منتصف القرن العشرين، و حتى السبعينيات من القرن الماضي، أي فترة ظهور عصبة الأمم و منظمة الأمم المتحدة و التنافس بين دول العالم للوصول إلى القمر و التهديد بالحروب النووية. و في هذه المرحلة ساد الخلاف و الصراع حول مفهوم العولمة و تم التركيز علي النواحي الإنسانية (كالكولوكست و إلقاء القنبلة النووية) و ظهور دور الأمم المتحدة.

المرحلة الخامسة تمثلت بنهاية الحرب الباردة أي القطبية الثنائية وولادة الشركات العابرة للقارات أو الشركات متعددة الجنسيات و سيادة الأمم المتحدة. أطلق علي هذه المرحلة مرحلة عدم اليقين وبدأت في الستينات حتى التسعينيات في العالم و شهد العالم فيها تطورات لا مثيل لها و هي الهبوط علي القمر.<sup>1</sup>

نصبت أمريكا نفسها المدافع عن الديمقراطية و حقوق الإنسان في سائر أنحاء العالم وبذلك أصبحت تتدخل في الشؤون الداخلية للدول لتأديبها إذا ما خالفت الديمقراطية أو انتهكت حقوق الإنسان إما بمفردها أو مستخدمة الأمم المتحدة كغطاء بإصدار قرارات شكلية من مجلس الأمن كالقانون الصادر عام ١٩٩٤م الذي يبيح لأمريكا التدخل في شؤون الدول الأخرى لمنع الاضطهاد الديني و حماية الأقليات الدينية و القانون الذي يبيح لها معاقبة الشركات التي تتعامل مع إيران.<sup>2</sup>

إن العولمة الأمريكية كنظام عالمي جديد تعمل من اجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية و مصلحة أمريكا و الأمن القومي الأمريكي. انبثق النظام العالمي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية متضمنا رؤي خاصة لاقتصاد عالمي خاضع لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية المطلقة. إن المؤسسات التي أدت إلي قيام النظام العالمي الجديد تتمثل في هيئة الأمم المتحدة كمؤسسة سياسية تمرر من خلالها سياسات الدول الكبرى و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت بكل ما لديها من قوة أن تمنع أمينها العام بطرس غالي من إعادة انتخابه لدورة ثانية خاصة عند شعورها بان

<sup>1</sup> د. دوفان عبيدات، شابنا..... أين نحن من العولمة؟ ٢٠٠٠ رقم الإيداع لدي دائرة المكتبة الوطنية ٣١٥٥٨/٢٠٠٠م، جامعة آل البيت.

- السيد ياسين، في مفهوم العولمة، ندوة العولمة، جمعية الدعوة الإسلامية ١٩٨٨م ص ٢٠.

- انظر أيضا علي الطاهر عربي، العولمة و انعكاساتها علي التقارب العربي الأفريقي، في مجلة كلية الآداب جامعة طرابلس (الفتح سابقا)، العدد الرابع، ٢٠٠٤، ص

١٨٣.

<sup>2</sup> عصام نور سرية. المرجع السابق، ص ١١.

مؤسسة الأمم المتحدة تعمل علي إعادة صياغة العالم لأهوائها و بما يحقق المصالح الإستراتيجية للامبريالية من خلال الانفراد بالعالم و السيطرة علي قيمه و تحجيم إرادة شعوبه في الدفاع عن استقلالها و حريتها وفيما يتعلق الأمر بمسألة السيادة الوطنية المقدسة.<sup>1</sup>

أما صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير عملتا علي إغراق الدول النامية بالقروض و استخدامها كغطاء شرعي للتدخل في وضع السياسات الاقتصادية تحت عنوان برامج التصحيح الاقتصادي و إعادة التوازن لاقتصاديات الدول المترنحة تحت خدمة الدين الأجنبي حيث أشارت الإحصائيات أن ما تدفعه الدول المقترضة قد بلغ احد عشرة دولارا خدمة لكل دولارا واحدا يتم اقتراضه بغية تنفيذ مشاريع إنمائية.<sup>2</sup>

إن سياسة أمريكا الاستعمارية أدت إلي وقوع الكثير من البلدان الفقيرة في فخ المديونية حيث عمل المستعمرون علي تسويق فائض إنتاجهم السلعي الهائل و الذي تجاوز عرضه كثيرا معدلات الطلب عليه نتيجة الثورة الصناعية و تكنولوجيا الإنتاج الكلي الشامل من فرص عظيمة مما أدى إلي استعانة أمريكا بقوتها الضاربة حيث شنت حربا لا هوادة فيها ضد اسبانيا في كل من كوبا و بورتوريكو و الفلبين، و جعلت من "هاواي" أرضا أمريكية كما أصبحت هايتي ز (نيكاراغوا) محميات أمريكية فيما بعد و تم شراء الفلبين من اسبانيا بمبلغ ٢٠ مليون، و اشترت ألاسكا من روسيا بمبلغ ٧.٥ مليون دولارا.

إن مشروع مارشال الذي شاركت فيه ١٦ دولة و أنفقت فيه أمريكا لوحدها ١٢ مليارا خلال مدة ثلاث سنوات بهدف بناء الاقتصاد الأوروبي الذي طالته الحرب الكونية الثانية، كانت الغاية منه تمتين جبهة الدفاع الرأسمالية و الحد من تغلغل أحزاب اليسار في النسيج العام و منع أي احتمال للتغلغل الشيوعي المسيطر علي نصف القارة آنذاك.<sup>3</sup>

لقد عرف الصندوق الدولي العولمة بأنها "التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم و الذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع و الخدمات و تنوعها عبر الحدود إضافة إلي رؤوس الأموال الدولية و الانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله" أما "روبنز ريكايبرو" الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و النمو بأنها العملية التي تملي علي المنتجين و المستثمرين التصرف و كأن الاقتصاد العالمي يتكون من سوق واحدة و منطقة إنتاج واحدة مقسمين إلي مناطق اقتصادية و ليس إلي اقتصاديات وطنية مرتبطة بعلاقات تجارية و استثمارية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عصام نور سرية. المرجع السابق، ص ١٢.

<sup>2</sup> د. محمد مقدادي، العولمة رقاب كثيرة و سيف واحد، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٠، ص ٧، ٨.

<sup>3</sup> د. محمد مقدادي، المرجع السابق، ص ١٠.

<sup>4</sup> د. إسحاق محمد رباح، المرجع السابق، ص ١٥٨، ١٥٩.

مفهوم العولمة Globalization يختلف عن الدولية Internationalization لان مفهوم الدولية يبرز فيها دور الدولة القومية لكن مفهوم العولمة يتآكل فيه دور الدولة ويبرز دور الشركات المتعددة الجنسيات.<sup>1</sup>

لقد عرف صادق العظم العولمة " هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز و لقيادتها و تحت سيطرتها و في ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ".<sup>2</sup>

قال محمد الجابري العولمة "العمل علي تعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه، و هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات علي بلدان العالم اجمع". اي ان العولمة هي دعوة الي تبني ايديولوجية معينة، تعبر عن إرادة الهيمنة الأمريكية علي العالم. "ان فرانسيس فوكوياما" عبر عن هذا الاتجاه في كتابه نهاية التاريخ حيث يري بأن نهاية الحرب الباردة هي المحصلة النهائية للمعركة الأيدولوجية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية بين الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية. أي حقبة الهيمنة التكنولوجية الأمريكية.<sup>3</sup>

ومن التعريفات السابقة يمكن القول "بأنها صياغة إيديولوجية للحضارة الغربية من فكر و ثقافة و اقتصاد و سياسة للسيطرة علي العالم اجمع باستخدام الوسائل الإعلامية، و الشركات الرأسمالية الكبرى لتطبيق هذه الحضارة و تعميمها علي العالم".

ويحدد مفهوم العولمة المعاصرة بأنه "سعي الشمال عن طريق تفوقه العلمي و التقني للسيطرة علي الجنوب تربويا وثقافيا و اجتماعيا، و اقتصاديا، و سياسيا بدعوي مساعدته علي التنمية الشاملة و تحقيق العدالة في الاستثمار و الرفاه للجميع".<sup>4</sup>

لقد برزت العولمة نتيجة لأربعة عناصر أساسية: تحرير التجارة الدولية، وتدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة، و الثورة المعرفية، و تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات. أما أشكال العولمة فتتمثل في العولمة الاقتصادية بمعنى نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد بمعنى عولمة المصالح المادية و البشرية للأفراد و الجماعات و المشروعات و المؤسسات وهذا النوع هو عماد العولمة.

العنصر الثاني: العولمة السياسية و تعني عولمة القوي و السلطة و النفوذ علي اعتبار أن أمريكا هي النموذج الديمقراطي الليبرالي الوحيد في العالم.

<sup>1</sup> وليد إبراهيم، المسلمون في مواجهة العولمة، ندوة العولمة، جمعية الدعوة الإسلامية ١٩٩٨م ص١٠٦. انظر أيضا علي الطاهر عربي، العولمة و انعكاساتها علي التقارب العربي الأفريقي، في مجلة كلية الآداب جامعة طرابلس (الفتاح سابقا)، العدد الرابع، ٢٠٠٤، ص١٨٧.

<sup>2</sup> السيد ياسين، في مفهوم العولمة، ندوة العولمة، جمعية الدعوة الإسلامية ١٩٨٨م. - انظر أيضا علي الطاهر عربي، العولمة و انعكاساتها علي التقارب العربي الأفريقي، في مجلة كلية الآداب جامعة طرابلس (الفتاح سابقا)، العدد الرابع، ٢٠٠٤، ص١٨٧.

<sup>3</sup> إسحاق محمد رباح، مرجع سابق، ص١٥٩.

<sup>4</sup> إسحاق محمد رباح، مرجع سابق، ص١٦٧.

العنصر الثالث: العولمة الاجتماعية و تعني نشر الفكر الغربي بالنظر إلى الحياة و الإنسان و المجتمع. أما العنصر الرابع فهو العولمة الثقافية (الإعلامية). أي عولمة القيم و اللغة و هي الأهم باعتبارها الغاية النهائية وهدفها الأعلى.

إن للعولمة إيجابيات و سلبيات حيث يري الاقتصاديون بان العولمة تشجع علي التنافس الاقتصادي, كما للعولمة تيارات معادية كالأصوليين لأنهم يرون بأنها تسليخ الإنسان من قيمه الدينية الروحية و القوميون ينظرون إلى العولمة علي أنها تلغي الهوية القومية و الوطنية و الخصوصية المحلية إلى جانب نظرة المعتدلين للعولمة.<sup>1</sup>

إن المفهوم المعاصر للعولمة هو الأمركة و لا تعني مجرد السيطرة و الهيمنة و التحكم بالسياسة و الاقتصاد و لكنها تعني حمل ثقافة " غربية أمريكية" تغزو ثقافات مجتمعات أخرى وتوجه استعماري جديد يهيمن فيه الغازي علي العقل و التفكير ليعمل وفق أهداف الغازي و مصالحه, كما أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش بأن القرن الواحد و العشرين سيشهد انتشار القيم الأمريكية و أنماط العيش و السلوك الأمريكي.<sup>2</sup>

### الجدلية:

يدور جدل واسع حول مفهوم العولمة و تباين الآراء حول مدلول هذا المصطلح حيث يفهم منه الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي و هي ظاهرة موضوعية تاريخية ارتبطت بتطور الرأسمالية.<sup>3</sup>

العولمة حركة تاريخية, تهدف إلى دمج العالم و تقرب أفراد و دوله و مجتمعاته و ثقافته, لقد تضاربت الآراء حول العولمة هناك المؤيد وهناك الراض للعولمة ويرجع هذا التضارب إلى العديد من العوامل أهمها: العامل الأول هو العامل الأيديولوجي حيث هناك تناقض بين صانعي العولمة و مروجيها وبين المتلقين لها من جانب آخر كما أن هناك تناقض بين الأيدولوجيا المختلفة المعروفة علي الساحة السياسية: الليبرالية, الماركسية (أو اليسار عموماً) ثم الإسلامية. العامل الثاني يتمثل في اختلاف المصالح أو تباين الآراء من زاوية المصالح التي تختلف باختلاف المجتمعات و مراحل تطورها و موقعها في المنظومة العالمية. أما العامل الثالث فيتمثل و يكمن في اختلاف الرؤى حيث أن العولمة قضية من الشمول و الاتساع و تعدد الجوانب و المستويات. يتمثل العامل الرابع في طبيعة التطورات المرتبطة بالعولمة التي تقسم أيضا بالتناقض فالتفكك يمضي جنباً إلى جنب مع التكتل ... الخ.

فالعولمة إيجابيات و سلبيات و لعل رؤية بعض الكتاب مثل سمير أمين و روجيه جارودي السمة الغالبة للعولمة هي الفوضى, وبتعبير سمير أمين "إن إمبراطورية الفوضى هي ما يبدو حتمياً في العولمة".

<sup>1</sup> إسحاق محمد رباح، مرجع سابق، ص ١٧٥، ١٧٦.

<sup>2</sup> محمد علي حوات، العرب و العولمة، شجون و غموض المستقبل. مكتبة مدبولي ٢٠٠٢، ص ٢١. انظر أيضا علي الطاهر عربي، العولمة و انعكاساتها علي التقارب العربي الأفريقي، في مجلة كلية الآداب جامعة طرابلس (الفتاح سابقاً)، العدد الرابع، ٢٠٠٤، ص ٢٠٣.

<sup>3</sup> د. الفونس عزيز، الوطن العربي و مواجهة التحديات الاقتصادية للعولمة، تحرير د. صلاح سالم زرنوقه. الوطن العربي قضايا التنمية، العدد ٢٣، القاهرة ٢٠٠٢، مركز دراسة بحوث الدول النامية، ص ١٧٢.

هناك تباين في ردود الأفعال تجاه العولمة فهناك من يرفض العولمة رفضاً قاطعاً وهناك من يقبل العولمة ويسلم بدورها في إعادة صياغة العالم وهناك من يقبل العولمة مع التحفظ أو بشروط معينة وهناك موقفان جديان هما موقف الرفض الكامل أو القبول الكامل بينهما سلسلة من المواقف التي تندرج من الرفض الكامل إلى القبول الكامل.

لازال مفهوم العولمة يتسم بشيء من الغموض بالرغم من كثرة الكتابات حول هذا المفهوم وبعبارة أوضح إذا كانت العولمة هي المصطلح الدال على نظام جديد للعالم أو حركة دمج العالم وإلغاء الفواصل والحدود الجغرافية والموضوعية إلى جانب أن العولمة أصبحت القوة المؤثرة في واقع الحياة المعاصرة كما أخضعت كل المجتمعات لها وأصبحت تعيشها بدرجات متفاوتة بما فيها المنعزلة. كما أنها ترتبط بثورة علمية وتكنولوجية غير مسبوقه فإنها ولا شك تمثل فصلاً جديداً في تاريخ البشرية مما أدى إلى تضارب الأقوال ليس في تعريفها بل فقط في أبعادها وكيفية التعامل معها لتحديد إيجابياتها وسلبياتها أو ما يمكن أن تقدمه من فرص وما تطرح من مخاطر أو قيود<sup>1</sup>

#### علاقة العولمة بحقوق الإنسان:-

إن قضية حقوق الإنسان من أهم القضايا لمساسها المباشر بالإنسان العادي، بدءاً من الحق في الحياة، والحرية، المأكل، والملبس و المأوى مروراً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية كحق العمل في ظروف مناسبة. وفي ظروف ملائمة اجتماعياً وأسرياً أضف إلى ذلك الحقوق السياسية المتعلقة بصنع القرار والتصويت في الانتخابات العامة وحرية الرأي.

أدت العولمة إلى تغيير كبير في العالم وطرحت تحديات جديدة ومعقدة لحماية حقوق الإنسان وأكتسب اللاعبون الاقتصاديون ولا سيما الشركات متعددة الجنسيات سلطة ونفوذاً غير مسبوقين في اقتصاد العالم وظهر واضحاً التأثير السلبي التي يمكن أن تحدثه الشركات على حقوق الإنسان أفراداً ومجتمعات. وقد تسبب الشركات أدى بانتهاك حقوق الإنسان إما مباشرة أو بالتواطؤ مع جهات أخرى إلا أن هناك معايير عالمية تحمي الأفراد من الانتهاكات لحقوق الإنسان.

لحماية حقوق الإنسان من الشركات لابد أن تخضع للمعايير العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان وذلك بإخضاع هذه الشركات لمراقبة الأجهزة العالمية مثل: منظمة العفو الدولية حيث تطور عمل المنظمة بشأن اللاعبين الاقتصاديين بمن فيهم الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات المالية الدولية كما تدعو منظمة العفو الدولية إلى جعل حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من عملياتها التجارية. لقد توفي أكثر من ٧٠٠ شخص من جراء الغاز السام من أحد المصانع للمواد الكيماوية في يوبال بالهند سنة ١٩٨٤م.

<sup>1</sup> تحرير صلاح سالم زرنوقة، العولمة الوطن العربي قضايا التنمية مركز دراسات وبحوث الدول النامية العدد ٢١٣ القاهرة ٢٠٠٢ ص ٨.

٢- صلاح سالم زرنوقة المرجع السابق ص ٥٤.

وما زال يعاني أكثر من ١٠٠.٥ من أمراض مزمنة. إن عدم وجود أنظمة فعالة للتنظيم والمسائلة أدى إلى تهرب الشركات من مسؤولياتها رغم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

لقد عرفت البشرية فكرة حقوق الإنسان من البعثة المحمدية حيث جاء القرآن موضحاً حقوق الإنسان في العديد من الآيات و هنا نشير إلى مقولة سيدنا عمر بن الخطاب الشهيرة (( متى استعبدتم الناس وقد ولدتمهم أمهاتهم أحراراً )) إلا أن الباحثين الغربيين يرون أن حقوق الإنسان عرفت في القرن ١٧ (١٦٨٨) بصدر الإعلان البريطاني ثم الإعلانين الأمريكي ١٧٧٦ م والفرنسي ١٧٨٩ م في القرن ١٨ ثم الإعلان العالمي في ١٩٤٤ م في صورة توصية غير ملزمة صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث أشتمل على الحقوق التقليدية للإنسان والحقوق الاجتماعية أو الحديثة فالحقوق التقليدية تضمنتها المواد من ٢١١ من الإعلان اشتملت على حق الإنسان في المساواة وعدم التمييز بين البشر على أساس الجنس أو اللون أو الأصل أو العنصر أو الثروة أو الوضع الاجتماعي أو الدين أو العقيدة، أما الحقوق الاجتماعية التي تضمنها الإعلان العالمي الصادر في ١٩٤٤ يقصد به الحق في التعليم المجاني في مراحله الأولى، والحق في العمل، والضمان الاجتماعي، والصحي، والضمان ضد العجز والشيخوخة وكذلك ضد البطالة.<sup>١</sup>

مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ ديسمبر ١٩٤٤ خطوة مهمة على درب الاهتمام الدولي لحقوق الإنسان تبعته موثيق أخرى على الصعيد الإقليمي.

اعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بنوعين من الحقوق: الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن حقوق الإنسان الواردة في هذين العهدين تتسم بالعالمية و بعدم التجزئة و بالاعتماد المتبادل و بالترابط وهو ما يتطلب من المجتمع الدولي التعامل مع حقوق الإنسان بنوعيتها بطريقة متساوية و عادلة.

لقد أصبح البعدين الوطني والدولي لحقوق الإنسان في عصر العولمة أكثر ترابط منذ أي وقت مضى أن تحرير التجارة وعولمة الاقتصاد أدى إلى تناقص فيما يتعلق بدور الدولة المباشر في العملية الاقتصادية وإلى تزايد أدوار الأطراف غير الحكومية وتأثر كل شعب ليس فقط بقرارات حكومته وبرلمانه المنتخب وإنما بقرارات وبرلمانات دول أخرى نتيجة لاتفاقيات نظم التجارة العالمية تبعه ذلك تشريعات وقرارات وطنية.<sup>٢</sup>

إن الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بروما ١٩٥٥ و الاتفاقية الدولية الأمريكية لحقوق الإنسان ١٩٦٦ م ثم الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب نيروبي ١٩٨١ م وإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي ١٩٩٤ م وهذا الإعلان أستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية (( ولقد

<sup>١</sup> دكتور هشام صادق، عرض أمين كمال السباعي، أستاذ القانون الدولي الخاص، جامعة الإسكندرية.

<sup>٢</sup> د. أحمد سرور، حقوق الإنسان بين الشعار والحقيقة ٩ ديسمبر ٢٠٠٨.

كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً)) سورة الإسراء<sup>١</sup>.

لقد ورد لفظ الإنسان في القرآن الكريم نحو سبعين مرة، لقد حرم القرآن الكريم الإضطهاد والظلم وأكد الحرية والتميز على أساس اللون أو العرق أو العقيدة أو النوع، ورد مصدر الحقوق إلى الله سبحانه وتعالى: حق الحياة والتعليم والحياة الكريمة وحرية الرأي والعقيدة والحق في القضاء العادل.<sup>٢</sup>

كان للعولمة منافع كثيرة، ولكنها منافع أستاذت فيها الدول الكبرى بالقسط الأكبر في حين بقيت المجتمعات النامية تعاني العديد من الأزمات والتحديات وتمكنت الدول الكبرى بل والمجتمع الدولي في مجموعها من إضعاف الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تتمتع بها شعوب الدول النامية.

لقد تفتشت ظاهرة البطالة وإرتفاع معدلات الفقر وإزدياد درجات التفاوت مع توزيع الدخول وفي الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وذلك لفشل المجتمع الدولي في عصر العولمة عن مساعدة الدول النامية على الإندماج الآمن في السوق العالمية مما أدى إلى دفع الدول النامية تمن العولمة، وهما إضعاف حقوق شعوبها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. أصبحت حقوق الإنسان في عصر العولمة مهددة خاوية وهكذا أصبحنا أمام عولمتين عولمة الأغنياء وعولمة الفقراء.

ففي الوقت الذي نجد هذا الفريق يتدخل بالسلاح في شؤون دول أخرى تحت ستار مسميات إنسانية منها التدخل الإنساني، وهكذا رأينا هذا الفريق يقيم شرعية دولية مزدوجة المعايير، حيث صدرت قرارات من مجلس الأمن تفرض عقوبات على بعض الشعوب وهذه تعني إنتهاك حقوق الإنسان بأمر دولي، خاصة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.<sup>٣</sup>

إن مرور أكثر من ٦٠ سنة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما طرأ على قضية حقوق الإنسان من تحولات وما نتج عنها من تداعيات ظهرت مجموعة من التحديات التي تواجه عالمية الحقوق الإنسانية من أهمها قضية المواطنة وحقوق الإنسان Citizen ship and human Rights.

وهي قضية التعارض بين ما هو إنساني أو الجوانب الإنسانية للحقوق و تجسيدها السياسي كحقوق المواطنة و أيضا قضية التعارض بين المساواة الشكلية أو القانونية للأفراد وعدم المساواة الاجتماعية و الاقتصادية .

<sup>١</sup> سورة الإسراء الآية ٧٠.

<sup>٢</sup> د. محمود سليمان حقوق الإنسان العربي بين القانون الدستوري والقانون الدولي في مجلة السياسة الدولية العدد السابع والخمسون بعد المائتين (١٥٧) يوليو ٢٠٠٤

ص ٥٠،٥١

<sup>٣</sup> د. أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب، حقوق الإنسان بين الشعار والحقيقة ٩- ديسمبر ٢٠٠٨.

### Formal equality and social inequality with regard to human rights

وكذلك قضية التعارض بين عالمية الحقوق وخصوصية أو نسبية هذه الحقوق المتعلقة بالتقاليد و الحضارات و الثقافات المختلفة .

### Unrealism and particularistic of human rights

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كان ثورة على الثقافة العربية نفسها وبالتالي يحمل صفة العالميوبين العولمة globalization التي إرادت الهيمنة و الاختراق وتعني السلب و الإقصاء لكل ما هو خصوصي<sup>1</sup>.

العولمة هي أحد التحديات الجديدة و المعاصرة لعلمية حقوق الإنسان على المستوى الفكري و الواقعي , فالعولمة معناها هيمنة الدولة الأقوى و بخاصة في مجال الثقافة , فهي تعني مفهوم حقوق الإنسانية في الثقافة الأمريكية.

اعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بنوعين: الحقوق المدنية و السياسية وكذلك الحقوق الاقتصادية , والاجتماعية، و الثقافية , و نجم عن ذلك عهدين دوليين مستقلين و تأكد منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عدد كبير من القرارات خاصة المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا ١٩٩٣ م . إن حقوقه الواردة في هذين العهدين تتسم بالعالمية و بعدم التحزئة و بالاعتماد المتبادل و بالتراط و هذا يتطلب من المجتمع الدولي التعامل مع حقوق الإنسان بنوعيتها بطريقة متساوية و عادلة .

### الخلاصة :-

في العصر الحالي لا يمكن الفصل بين حقوق الإنسان و العولمة إلا أن حقوق الإنسان مهدورة في عصر العولمة و أثارت جدلا واسعا. هل هذه الحقوق عالمية أم خصوصية؟ كما أن العولمة بكل أبعادها السياسية و الاقتصادية, و الاجتماعية, و الثقافية, أخذت تؤثر تأثيرا كبيرا و عميقا على حقوق الإنسان و اتسعت دائرة حقوق الإنسان اليوم اتساعا كبيرا حيث أصبحت تتناول قضايا لا يمكن معالجتها في نطاق إقليمي محدود بل يتطلب معالجتها على المستوى العالمي.

والله الموفق

### المراجع

- ١ - إسحاق محمد رباح, قضايا معاصرة, سياسة إستراتيجية, اقتصادية, ثقافية, تربوية منوز المعرفة الطبعة الأولى ٢٠١٢.
- ٢ - السيد ياسين, في مفهوم العولمة, ندوة العولمة جمعية الدعوة الإسلامية ١٩٨٨م.

<sup>١</sup> د. أميمة عبود – عالمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و رعيياته الفكرية : رؤى نظرية عربية جديدة في كتاب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، حقوق الإنسان بين النظرية و التطبيق قراءة جديدة ص ٢٨.

- ٣ - القرآن الكريم, سورة الإسراء.
- ٤ - أميمة عبود - عالمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و رجعياته الفكرية : رؤى نظرية عربية جديدة في كتاب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان , حقوق الإنسان بين النظرية و التطبيق قراءة جديدة.
- ٥ - دوقان عبيدات, شابنا , أين نحن من العولمة؟ ٢٠٠٩ رقم الإيداع لدي دائرة المكتبة الوطنية ٢٠٠٩/٣٤١٥٩ جامعة آل البيت.
- ٦ - صلاح سالم زرنوقة - الوطن العربي قضايا التنمية مركز دراسات بحوث الدول النامية, العدد ٢٣ القاهرة ٢٠٠٩.
- ٧ - محمد مقدادي, العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد, الطبعة العربية الأولى ٢٠٠٩.
- ٨ - محمد علي حوات, العرب والعولمة, شجون وغموض المستقبل مكتبة مدبولي ٢٠٠٩.
- ٩ - وليد إبراهيم, المسلمون في مواجهة العولمة, ندوة العولمة, جمعية الدعوة الإسلامية ١٩٩٩ م.
- ١٠ - عصام نور سرية, العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي مؤسسة شباب الجامعة ٢٠٠٩.
- ١١ - محمود سليمان حقوق الإنسان العربي بين القانون الدستوري والقانون الدولي في مجلة السياسة الدولية العدد ١٥٧ يوليو ٢٠٠٩.
- ١٢ - علي الطاهر عربي, العولمة و انعكاساتها علي التقارب العربي الأفريقي, في مجلة كلية الآداب جامعة طرابلس (الفتاح سابقا), العدد الرابع, ٢٠٠٩.
- ١٣ - أحمد سرور, رئيس مجلس الشعب حقوق الإنسان بين الشعار والحقيقة ٩ ديسمبر ٢٠٠٩.
- ١٤ - هشام صادق, عرض أيمن كمال السباعي, أستاذ القانون الدولي الخاص, جامعة الإسكندرية.
- ١٥ - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بين النظرية و التطبيق: رؤى غربية جديدة.

## العولمة و حقوق الإنسان على المستوى الدولي

الباحثة مريم لطيف / جامعة البليدة (الجزائر)

### مقدمة

تعتبر حقوق الإنسان من بين أهم القضايا التي حظيت باهتمام المفكرين و الباحثين في مختلف العلوم الإنسانية و خاصة القانونية، وقد كرس هذه الحقوق القوانين الأساسية لمعظم الدول و تبنتها العديد من الوثائق الدولية و قد وفرت بعضها آليات تسهر على حماية هذه الحقوق من جهة ، أما من جهة أخرى فكان الاهتمام المتزايد بالديمقراطية و حقوق الإنسان من السمات البارزة لخطاب العولمة ، بالرغم من أن مفهوم العولمة حديث النشأة بالمقارنة مع حقوق الإنسان ، إلا أنه استطاع أن يساهم في ترقية حقوق الإنسان و انتشارها بين الدول من خلال أدوات الاتصال الحديثة التي تسمح بما التكنولوجيا ، مما يمكن الاطلاع على وضعيات حقوق الإنسان في العالم ، فان الربط بين ضرورة احترام حقوق الإنسان و العولمة أصبح أمراً ضروريا على صعيد العلاقات الإنسانية و الدولية ، فالعولمة ظاهرة فرضت نفسها على عالمنا المعاصر و هي ذات أبعاد متعددة و متشابكة ، تتدخل فيها أمور السياسة و الاقتصاد و الثقافة ، و تنعكس بصورة مباشرة على حقوق الإنسان و حرياته الأساسية ، فإذا كانت العولمة تروج للديمقراطية و حقوق الإنسان فينبغي النظر إلى جوهر العولمة الذي يكمن في أن الحقوق و الحريات لكي يتم ضمناً و احترامها و استمرارها ، يجب توافر بيئة اجتماعية و اقتصادية و ثقافية سليمة ، و برغم الإيجابيات التي أتت بها العولمة إلا أنها على صعيد الواقع و على المدى الطويل تسلب الدول و المجتمعات و الأفراد العديد من حقوقها ، لذا يجب التعامل مع ظاهرة العولمة بحذر و حكمة و تأني ، فإذا كنا نريد بالفعل أن تكون العولمة لصالح البشر حقيقية و فعالة ، يجب أن تتخذ حقوق الإنسان لتكون المؤشر الرئيسي لتوجيه مسار العولمة ، ولا شك أن أخطر ما يواجه البشرية في مجال العولمة هو النظر لهذه العولمة على أنها عولمة اقتصادية فقط دون بعدها الإنساني ، فلا يمكن قبول فكرة هيمنة الأسواق على عملية العولمة ليكون الريح وحده هو أساسها في غياب الاعتبارات الإنسانية و حقوق الإنسان ، في ضوء هذا الملخص سنتركز مداخلتي حول الإجابة على إشكالية البحث المتمثلة في محاولة رصد تجليات العولمة في مجال حقوق الإنسان ، و من ثم تحليل و تفسير دور العولمة على تكريس و احترام حقوق الإنسان ، و عليه فالسؤال الرئيسي للدراسة هو ما هي الظاهرة المتمثلة في العولمة؟ وفيما تتمثل حقوق الإنسان على المستوى الدولي ؟ وما انعكاسات العولمة على حقوق الإنسان؟ فتقوم الدراسة على افتراضات أساسية تعكس جدلا فكريا بشأن حقوق الإنسان في ظل العولمة ، وفقا للخطة التالية :

### خطة البحث

المبحث الاول : مفهوم العولمة

المطلب الاول : ظهور مفهوم العولمة

الفرع الاول : تعريف العولمة

الفرع الثاني : نشأة العولمة

المطلب الثاني : أهداف العولمة

الفرع الأول: الاهداف الاقتصادية السياسية

الفرع الثاني: الاهداف الثقافية والاجتماعية

المبحث الثاني: تطور مفهوم حقوق الانسان

المطلب الأول: الاساس الدولي لحقوق الانسان

الفرع الأول: حقوق الانسان في ظل كل من عهد عصبة الامم و هيئة الامم المتحدة

الفرع الثاني: حقوق الانسان في ظل الاعلان العالمي لحقوق الانسان و الاتفاقيات الدولية

المطلب الثاني: نماذج من حقوق الانسان في ظل العولمة

الفرع الأول: الحقوق السياسية والمدنية

الفرع الثاني: الحقوق الاقتصادية والثقافية

الخاتمة

### المبحث الأول: مفهوم العولمة

يتمثل مفهوم العولمة ، في الكونية والكوكبية و الحدائثه غامض إلى درجة يسمح بطرح أسئلة على كافة المستويات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية و نظرا لارتباط العولمة بالثورة التقنية جعلت العالم أكثر اندماجا و اتصالا و تعامللا و انتقال حركة رؤوس الأموال و تحطم كل القيود لتفرض نفسها على كل المستويات ، فالعولمة ظاهرة سياسية اقتصادية تفرض التعامل معها ، فهي تمس بكل هذه الحقوق التي كرستها الاتفاقيتين الدوليتين لحقوق الإنسان ، بما تفرضه من إعادة إنتاج نظام جديد تحت شعار العولمة و تستند في ذلك الى التطورات التقنية الحديثة و إذا كان الاقتصاد المهدف الأسمى للعولمة فان البعد الثقافي سلاح خطير يكرس الشائبة و انشطار الهوية الثقافية الوطنية<sup>1</sup>

فتظهر العولمة في سهولة حركة الناس و المعلومات و السلع بين الدول على النطاق العالمي ، فهي تقلل من أهمية الحدود و توسعها ، وتتعامل الدول مع العولمة بمزاجية فمن يقبل الجانب الاقتصادي منها و من يرفض العولمة السياسية المتعلقة بالحرية و حقوق الإنسان، فيعرفها صادق جلال العظم ، أنها وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية التبادل والتوزيع و السوق و التجارة و التداول إلى عالمية دائرة الإنتاج أي رسمته على المستوى العمق و ينتهي العظم إلى القول أنها هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز و بقيادتها و تحت سيطرتها في ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المكافئ<sup>2</sup>.

١- أنظر د/ خير الدين الحسيب ، العرب و العولمة ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١٥ .

٢- أنظر د/ السيد ياسين ، في مفهوم العولمة ، ندوة العرب و العولمة ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٨ ، ص ٢٣ .

## المطلب الأول: ظهور مفهوم العولمة

فترى أن مفهوم العولمة قد أصبح أكثر المفاهيم شيوعاً في التحليل السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي خلال السنوات الأخيرة و هذا المفهوم هو امتداد لمفهوم النظام العالمي الجديد بمعطياته و آلياته و محدداته ومنظوره<sup>1</sup>.

فالعولمة هي اتجاه متعاظم نحو تحطيم الحدود السياسية أو الجغرافية و دون انتماء إلى وطن معين أو الخضوع إلى إجراءات حكومية، و يظهر ذلك بشكل واضح في الشركات متعددة الجنسيات و انتقال رؤوس الأموال ، فالعولمة شق واقعي مادي جاء نتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي الهائل و هو شق لا يمكن رفضه بل يجب أن نقبله و كيف نتعامل معه و شق قيمى جاء نتيجة الطابع التوسعي التنافسي لنمط الإنتاج الرأسمالي الذي فرض اقتصاد السوق على العالم و هذا الجانب تثير كثير من التخوف حيث فرضت الدول الكبرى شروطها على الدول الضعيفة<sup>2</sup>.

## الفرع الأول: تعريف العولمة

لفظة العولمة هي ترجمة للمصطلح الإنجليزي (Globalization) وبعضهم يترجمها بالكونية، وبعضهم يترجمه بالكوكبة، وبعضهم بالشمولية ، إلا إنه في الآونة الأخيرة أشتهر بين الباحثين مصطلح العولمة وأصبح هو أكثر الترجمات شيوعاً بين أهل السياسة والاقتصاد والإعلام . وتحليل الكلمة بالمعنى اللغوي يعني تعميم الشيء وإكسابه الصبغة العالمية وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله ، يقول "عبد الصبور شاهين " عضو مجمع اللغة العربية : " فأما العولمة مصدرراً فقد جاءت توليداً من كلمة عالم وافتراض لها فعلاً هو عولم يعولم عولمة بطريقة التوليد القياسي ... وأما صبغة الفعللة التي تأتي منها العولمة فإنما تستعمل للتعبير عن مفهوم الأحداث والإضافة ، وهي مماثلة في هذه الوظيفة لصبغة التفعيل<sup>3</sup>.

وكثر الأفعال حول تعريف معنى العولمة حتى أنك لا تجد تعريفاً جامعاً مانعاً يحوي جميع التعريفات وذلك لغموض مفهوم العولمة ، ولاختلافات وجهة الباحثين فتجد للاقتصاديين تعريف ، وللسياسيين تعريف ، وللإجتماعيين تعريف وهكذا ، ويمكن تقسيم هذه التعريفات إلى ثلاثة أنواع : ظاهرة اقتصادية ، وهيمنة أمريكية ، وثورة تكنولوجية واجتماعية.

فعرّفها الصندوق الدولي بأنها : " التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله<sup>4</sup>.

وعرّفها "روبنز ريكابيرو" الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والنمو . بأنها : "العملية التي تملي على المنتجين والمستثمرين التصرف وكأن الاقتصاد العالمي يتكون من سوق واحدة ومنطقة إنتاج واحدة مقسمة إلى مناطق اقتصادية وليس إلى اقتصاديات وطنية مرتبطة بعلاقات تجارية واستثمارية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - أنظر محمد علي حوات ، العرب و العولمة مكتبة مدبولي القاهرة سنة ٢٠٠٢ ص ١٩ .

<sup>2</sup> - أنظر د/ بوفاسة سليمان و أ/ عبد القادر خليل ، مداخلة بعنوان العولمة و انعكاساتها على الهوية الثقافية ، ص ٠٣ .

<sup>3</sup> - أنظر د/ اسماعيل صبري مقلد ، الكوكبة الرأسمالية في مرحلة ما بعد الامبريالية ، مجلة الطريق ، تموز ١٩٩٧ ، ص ٤٨ .

<sup>4</sup> - أنظر محمد عابد الجابري ، عشرة أطروحات حول العولمة و الهوية الثقافية ، صحيفة السفير ، عدد ٢٤ بيروت ١٩٩٨ .

<sup>5</sup> - The international encyclopaedia of business and management , 1996.p.1649

وقال محمد الجابري: " العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه ، وهو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات ، على بلدان العالم أجمع "فهني بهذا التعريف تكون العولمة دعوة إلى تبني إيديولوجية معينة تعبر عن إرادة الهيمنة الأمريكية على العالم . ولعل المفكر الأمريكي " فرانسيس فوكوياما " صاحب كتاب " نهاية التاريخ " يعبر عن هذا الاتجاه فهو يرى أن نهاية الحرب الباردة تمثل المحصلة النهائية للمعركة الإيديولوجية التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وهي الحقبة التي تم فيها هيمنة التكنولوجيا الأمريكية .

يقول الاجتماعي "جيمس روزانو" في تعريفها قائلاً: " العلوم علاقة بين مستويات متعددة للتحليل : الاقتصاد، السياسة ، الثقافة ، الأيدولوجيا ، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج ، تداخل الصناعات عبر الحدود ، انتشار أسواق التحويل ، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول ، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة". وعرفها بعضهم بأنها : "الاتجاه المتنامي الذي يصبح به العالم نسبياً كرة اجتماعية بلا حدود . أي أن الحدود الجغرافية لا يعتبر بها حيث يصبح العالم أكثر اتصالاً مما يجعل الحياة الاجتماعية متداخلة بين الأمم"

فهو يرى أن العولمة شكل جديد من أشكال النشاط ، فهي امتداد طبيعي لانسياب المعارف ويسر تداولها تم فيه الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى المفهوم ما بعد الصناعي للعلاقات الصناعية.

وهناك من يعرفها بأنها: "زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات". وعرفها إسماعيل صبري تعريفاً شاملاً فقال : " هي التداخل الواضح لأمر الاقتصاد والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية "

وبعد قراءة هذه التعريفات ، يمكن أن يقال في تعريف العولمة ، أنها صياغة إيديولوجية للحضارة الغربية من فكر وثقافة واقتصاد وسياسة للسيطرة على العالم أجمع باستخدام الوسائل الإعلامية ، والشركات الرأسمالية الكبرى لتطبيق هذه الحضارة وتعميمها على العالم.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني : نشأة العولمة

يذهب بعض الباحثين إلى أن العولمة ليست وليدة اليوم ليس لها علاقة بالماضي؛ بل هي عملية تاريخية قديمة مرت عبر الزمن بمراحل ترجع إلى بداية القرن الخامس عشر إلى زمن النهضة الأوروبية الحديثة حيث نشأت المجتمعات القومية .. فبدأت العولمة بيزوغ ظاهرة الدولة القومية عندما حلت الدولة محل الإقطاعية، مما زاد في توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها بعد أن كان محدوداً بالمقاطعة .

وذهب بعض الباحثين إلى أن نشأة العولمة كان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين ، إلا أنها في السنوات الأخيرة شهدت تنامياً سريعاً . يقول إسماعيل صبري : " نشأت ظاهرة الكوكبة (العولمة) وتنامت في النصف الثاني من القرن العشرين ، وهي حالياً في أوج الحركة فلا يكاد يمر يوم واحد دون أن نسمع أو نقرأ عن اندماج شركات كبرى ، أو انتزاع شركة السيطرة على شركة ثانية .."

<sup>1</sup> أنظر عزت السيد أحمد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، من حرب العصابات إلى حرب الاقتصاد ، مكتبة دار الفتح ، دمشق ، ١٩٩٣ ، ص ٢٠ وما بعدها .

إن الدعوة إلى إقامة حكومة عالمية ، ونظام مالي عالمي موحد والتخلص من السيادة القومية بدأت في الخطاب السياسي الغربي منذ فترة طويلة فهذا هتلر يقول في خطابه أمام الرايخ الثالث : " سوف تستخدم الاشتراكية الدولية ثورتها لإقامة نظام عالمي جديد" وفي كتابات الطبقة المستنيرة عام ١٧٨٤م: " من الضروري أن نقيم إمبراطورية عالمية تحكم العالم كله "

وجاء في إعلان حقوق الإنسان الثاني عام ١٩٧٣ : " إننا نأسف بشدة لتقسيم الجنس البشري على أسس قومية . لقد وصلنا إلى نقطة تحول في التاريخ البشري حيث يكون أحسن اختيار هو تجاوز حدود السياسة القومية ، والتحرك نحو بناء نظام عالمي مبني على أساس إقامة حكومة فيدرالية تتخطى الحدود القومية "

فالعولمة نشأت مع العصر الحديث وتكونت بما أحدثه العلم من تطور في مجال الاتصالات وخصوصاً بعد بروز الإنترنت والتي أتاحت مجال واسع في التبادل المعرفي والمالي ، وارتباط نشأة الدولة القومية بالعوالمية في العصر الحاضر فيه بعد عن مفهوم العولمة والذي يدعو أساساً إلى نهاية سيادة الدولة والقضاء على الحدود الجغرافية ، وتعميم مفهوم النظام الرأسمالي واعتماد الديمقراطية كنظام سياسي عام للدول. ولكن هناك أحداث ظهرت ساعدت على بلورة مفهوم العولمة وتكوينه بهذه الصيغة العالمية فاختيار سور برلين ، وسقوط الاشتراكية كقوة سياسية وإيديولوجية وتفرد القطب الأوحده بالسيطرة والتقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاج ليشمل الأسواق العالمية أدت إلى تكوين هذا المفهوم.<sup>1</sup>

فمصطلح العولمة منشأه غربي، وطبيعته غربية، والقصد منه تعميم فكره وثقافته ومنتجاته على العالم، فهي ليست نتيجة تفاعلات حضارات غربية وشرقية، قد انصهرت في بوتقة واحدة ؛ بل هي سيطرة قطب واحد على العالم ينشر فكره وثقافته مستخدمة قوة الرأسمالي الغربي لخدمة مصالحه. فهو من مورثات الصليبية فروح الاستيلاء على العالم هي أساسه ولبه ولكن بطريقة نموذجية يرضى بها المستعمر ويهمل لها ؛ بل ويتخذ هذه الصليبية الغربية المتلفعة بلباس العولمة مطلب للتقدم .

ولان العولمة هي تعيين جديد أو طور جديد أو مرحلة جديدة في الرأسمالية وليست خارجها فهي تحمل الكثير من سمات المراحل أو الأطوار التي سبقتها سواء منها طور الرأسمالية الليبرالية في مرحلة النشوء أو سمات الطور الإمبريالي في المرحلة الاحتكارية. وهذا ما يخلق تشويشاً كبيراً في تحديدها والموقف منها.<sup>2</sup>

ويعتبر حل مفكري العولمة أن انصهار الحدود الجغرافية هو من سمات العولمة ، أي أن الحدود الجغرافية في طريقها إلى التهشم الكامل أمام مد العولمة ، فقد أصبحت الحدود الجغرافية عائقاً لمسار تطور الانصهار من ناحية ومن ناحية أخرى فقد أصبح من المستحيل التعايش بمعزل عنها ، أي بمعنى أننا اليوم نعيش عصر عالمية النقد والخدمات المصرفية وهذه الحقائق الملحة في السوق والموارد والمعلوماتية وتقنياتها فلم تستطيع الدول من إنشاء أسوار جديدة للمغالاة في تطويق الانسياب المصري ، مما أتت بمسميات عديدة غير قانونية والموازية منها السوق السوداء ، إضافة إلى انصهار دور الدولة في تنظيم حركة النقد واهم من ذلك محاولة تثبيت قيمته ، تنبع أهمية تثبيت أسعار العملة المحلية منها والعالمية من علاقة قيمة العملة بالادخار وتراكم رأس المال .

١ أنظر د/ عمر محي الدين ، في مفهوم العولمة ، ندوة العرب و العولمة ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٢٥ .

٢ أنظر د/ سيار الجميل ، في مفهوم العولمة ، ندوة العرب و العولمة ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٣٨ .

## المطلب الثاني: أهداف العولمة

بشر دعاة العولمة في الغرب للعولمة في المنطقة العربية بحجج و مبررات من بينها أن العولمة تبشر بالازدهار الاقتصادي والتنمية و الرفاهية لكل الأمم ، و العيش الرغيد للناس كلهم و نشر التقنية الحديثة ، كما أنها تسهل الحصول على المعلومات و الأفكار عبر الاستفادة من الثورة المعلوماتية الحديثة ، ناهيك عن كونها توفر فرص الانطلاق للأسواق الخارجية و تضمن تدفق الاستثمارات الأجنبية التي تتمتع عادة بكفاءة عالية ، المر الذي ينتهي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني و القومي ، لكن سرعان ما اكتشف الباحثون و المفكرون و السياسيون أن تلك المقولات ما هي إلا شعارات استهلاكية جوفاء فقد حذر ماهتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق من مخاطر العولمة الاقتصادية بقوله " أن منظمة التجارة العالمية تسمح للدول الغنية بابتلاع الدول الفقيرة " ، و سنوضح من خلال هذا المطلب كل من الأهداف الاقتصادية و السياسية و الثقافية والاجتماعية على النحو الآتي :

### الفرع الأول : الأهداف الاقتصادية و السياسية

#### أولا : الأهداف الاقتصادية

ترتبط العولمة بتدويل النظام الاقتصادي الرأسمالي، حيث تم توحيد العديد من أسواق الانتاج و الاستهلاك ، و من خلال المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في الأوضاع الاقتصادية للدول و من خلالها مارست الاملاءات الاقتصادية المغايرة لمصالح الشعوب .

فلقد أصبح رأسمال في عصر العولمة عالميا سواء من حيث انغلاق حلقات رواجه او من حيث ملكيته أو أماكن توطئه تخطى جميع العوائق أمام حرية حركته و انتقاله ، فحسب إحصائيات منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ( unctad ) هناك ما يقارب من أربعين ألف شركة تمتلك مصانع فيما يزيد على ثلاث دول و تهيمن الشركات العابرة للقارات على ثلثي التجارة العالمية<sup>1</sup>.

#### ثانيا : الأهداف السياسية

إذا كان المهدف الأساسي للعولمة اقتصادي فان التوجهات التي خلقتها هذه الظاهرة جعلت الأمر أبعد من أن يقتصر على البعد الاقتصادي بل أن دعاة العولمة قد جندوا كافة الوسائل السياسية و الاقتصادية و الإعلامية من أجل جعل العالم ذو ملكية خاصة من هنا اتخذ الأمر أبعاد جديدة و نمت ظواهر غريبة بدأت تشكل نفسها من خلال النمو المتزايد لعالم المعلومات الالكترونية.

و لا شك أن أهم مخطط تطرحه الولايات المتحدة هو العولمة السياسية و جعل العالم وحدة سياسية تحت القيادة الأمريكية ، مع وضع هامش روتيني للأمم المتحدة ، و شعار مبشر العولمة حين أذن هو تحول العالم إلى قرية كونية بحيث يجد كل فرد أينما حل خارج حدوده الوطنية بأنه معترف به و مقبول و هذه المواطنة العالمية كما يدعون .

### الفرع الثاني : الأهداف الثقافية و الاجتماعية

#### أولا : الأهداف الثقافية

من الصعب وضع تعريف محدد للثقافة لكنها تعني فيما تعني الخليط الهائل من المعلومات و الإبداعات و القيم التي تدخل في نطاق الهوية الحضارية لشعب من الشعوب أو جماعة من الجماعات البشرية .

<sup>1</sup> United nations conferece on trade development , world investment report –new york , genf – 1995

و تقوم العولمة في الجانب القافي على انتشار المعلومات و سهولة حركتها و زيادة معدلات التشابه بين الجماعات و المجتمعات أي تقوم على إيجاد ثقافة عالمية و عولمة الاتصالات عن طريق البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية و بصورة أكثر عمقا عبر شبكة الانترنت التي تربط البشر بكل أنحاء المعمورة كما تعني العولمة الثقافية توحيد القيم و خاصة حول المرأة و الأسرة و بمعنى آخر تقوم العولمة الثقافية على مفهوم الشمولية ثقافة بلا حدود و كذلك الإعلام و التقنيات ، و لعل من أخطر الأهداف التي تسعى العولمة إلى تحقيقها هي الأهداف الثقافية فهي تتجاوز الحدود التي أقامت الشعوب لتحمي كيانها و ثرواتها الطبيعية و البشرية و تراثها الفكري الثقافي حتى تضمن لنفسها البقاء و الاستمرار و القدرة على التنمية و من ثم لعب دور مؤثر في المجتمع الدولي .

فالعولمة الثقافية تقوم على تسيد الثقافة الرأسمالية لتصبح الثقافة العليا كما أنها ترسم حدودا أخرى مختلفة عن الحدود الوطنية مستخدمة في ذلك شبكات الهيمنة العالمية على الاقتصاد و الأذواق و الثقافة ، هذه الحدود هي حدود الفضاء السبر نيتي ، و الذي هو بحق وطن جديد لا ينتمي لا إلى الجغرافية و لا إلى التاريخ ، هو وطن بدون حدود ، بدون ذاكرة ، وطن تبنيه شبكات الاتصال المعلوماتية الالكترونية<sup>1</sup> .

### ثانيا : الأهداف الاجتماعية

إن عمليات العولمة المتسارعة أخذت في دمج العالم على قاعدة تفارقية من التناقضات و الصراعات ، ففي جهة العالم تتراكم الثروات و تتحسن بطراد مؤشرات الحياة لفئة من الناس ، و في الجهة الأخرى ينمو التخلف و الفقر و يستعر الصراع الاجتماعي مع انه يبدو مسدود الأفق تلجمه العمليات الاندماجية الجارية على الصعيد العالمي .

لقد أدرك دعاة العولمة أن السعي إلى تغيير المفاهيم الاجتماعية للدول و الشعوب غاية لا تدرك دون تغيير المفاهيم المتعلقة بالأسرة والأم و الطفل ، من هنا راح دعاة العولمة ينادون بحقوق هؤلاء و اختراقهم و إفساد المرأة و المتاجرة بها و استغلالها في الإثارة ، و تعميم فكرة تحديد النسل و تعقيم النساء و تأمين هذه السياسات و تقنينها بواسطة مؤتمرات ذات الصلة<sup>2</sup> .

### المبحث الثاني: تطور مفهوم حقوق الإنسان

إن مصطلح حقوق الذي نتعامل معه مصطلح دولي تم تحديد ملامحه في المجتمع الدولي وبالتحديد داخل هيئة الأمم المتحدة كرد فعل على النتائج المدمرة للحرب العالمية الثانية. وهذا المصطلح لم يشكل مفهوما جديدا في تاريخ البشرية ولكنه أخذ أشكالا عديدة في السابق، وكان نتاج نشاط بشري يحاول الإجابة على سؤال الظلم والمعاناة والقهر، ورفض أنماط النشاط البشري التي أنتجت هذه المعاناة فالعبودية والتسلط والحروب المدمرة واستغلال الأطفال والعمال والمذابح الجماعية والتمييز بين البشر على أساس العرق والتعذيب والفقر كلها أحداث قديمة، وأيضا العمل لإيقاف هذا الظلم هو نشاط بشري قديم ومعنى حقوق الإنسان ببساطة يشير إلى الحقوق التي يُعتقد أن كل البشر ينبغي أن يتمتعوا بها لكونهم بشر، وينطبق عليهم الشرط الإنساني. أي أن هذه الحقوق ليست منحة من أحد، ولا يؤذن فيها من الدولة. وهذه الأخيرة لا تمنحها ولا تمنعها. فبينما قد تختلف الأنظمة القانونية من دولة إلى أخرى، فإن الحقوق المرصودة والمقررة للإنسان هي استحقاقات لا لبس ولا غموض حولها في القانون الدولي، أي أن كل دولة مطالبة بأن تكييف أنظمتها القانونية بحيث تستوعب، وتعكس، وتطبق، وتحترم مواد القانون الدولي الخاصة بحقوق الإنسان ولعل حقوق الإنسان كتعبير لم يتم استخدامه إلا في

<sup>1</sup> أنظر أحمد مصطفى عمران ، إعلام العولمة و تأثيره على المستهلك ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، -العدد ٢٥٦ ، ٢٠٠٠ ، ص ٧٨ .

<sup>2</sup> - أنظر د/ علي يوسف الشكري ، حقوق الانسان في ظل العولمة ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٩-٤٠ .

وقت قريب حيث كان تداول "الحقوق" دون ربطها بالإنسان، ولكن حقوق الإنسان هي نتائج الانتماء إلى الجنس البشري، ومرتبطة بطبيعة الجنس البشري فهي الحقوق المتأصلة في الإنسان لكونه إنسان و عليه سنوضح من خلال هذا المبحث الأسس التي تقوم عليها حقوق الإنسان في المطلب الأول و من ثم نعرض بعض من هذه الحقوق في المطلب الثاني<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: الأساس الدولي لحقوق الإنسان

ولدت فكرة حقوق الإنسان معه وتطورت هذه الأفكار عبر التطور الذي عرفه الإنسان منذ القدم عبر كل الفترات الزمنية وفي كل الأماكن، حتى وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم من تراكم علمي ومعرفي وقانوني تجلّى في بروز حقوق الإنسان وصدورها في موثيق وصكوك دولية، وقد تم تأكيد كرامة الإنسان في الديانة المسيحية، باعتبار أن الخالق قد خصه بمهذ الكرامة. وولدت فكرة القانون الطبيعي لتأكيد حقوق الأفراد ومقاومة الطغيان واعتبرت أن للفرد حقوقاً طبيعية كامنة في طبيعته كإنسان، وهي حق الحياة والحرية والملكية، وان الفرد بدخوله الجماعة إنما يهدف إلى تأكيد ذاته وكفالة حقوقه وليس التنازل عنها، وان واجب الدولة حمايتها وعدم الانتقاص منها. ثم تطورت الفكرة إلى تصور نظرية للعقد الاجتماعي وبموجبها تنازل الأفراد عن جزء من حرياتهم المطلقة في سبيل إنشاء سلطة تتولى حمايتهم وتنظيمهم، ويظل الجزء الآخر من الحريات التي احتفظوا بها بمنأى عن تدخل الدولة وإلا فقدت سبب وجودها وأخلّت بالأساس الرضائي لسلطتها، ومع ظهور الإسلام حصلت منعطفات تاريخية مهمة على جميع المستويات ومن ذلك ما تضمنته رسالته في القرآن والسنة من مضامين متعددة، وقواعد تنص على كرامة الإنسان وتحريم استعباده، وتجلّى ذلك أيضاً في سلوكات نبيه ووصاياه وأحاديثه، لقد وضع الإسلام القواعد والمبادئ الراسخة لكرامة الإنسان، وفي ضوء كل الأفكار السابقة والتراكمات المعرفية انبثقت الموثيق الأولى لحقوق الإنسان في بعض الدول ومنها بريطانيا حيث صدر العهد الأعظم سنة ١٢١٥م ولائحة الحقوق سنة ١٦٨٩م، وفي الولايات المتحدة إعلان الاستقلال سنة ١٧٧٦م، وفي فرنسا الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن سنة ١٧٨٩م

ومع ظهور التصنيع في أوروبا وما نتج عنه من مشاكل عمالية، نشأ ما يسمى بالديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، وبدأت تظهر آثار ذلك في حقوق الإنسان وخاصة في دستور ١٨٤٤م في فرنسا، وما تلاه من دساتير دول أوروبية أخرى تضمنت إشارات إلى التزام الدولة بحماية المواطن وتعليمه ومساعدته

وفي الفترة ما بين الحربين العالميتين<sup>2</sup>، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال فرعين هذا المطلب .

### الفرع الأول : حقوق الإنسان في ظل كل من عهد عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة

#### أولاً : حقوق الإنسان في ظل عهد عصبة الأمم

لم يعرف القانون الدولي التقليدي سوى بعض المبادئ القليلة التي كانت تسعى إلى حماية حقوق الإنسان ، فقد ساد مبدأ التدخل الذي كان الهدف الظاهر منه منح الحماية لرعاية الدول الأوروبية المسيحية المقيمين في دول أخرى غير أوروبية ، حينما كان القانون الدولي ينظم علاقات الدول الأوروبية المسيحية ، و كان هذا المبدأ ينسجم و الأفكار السائدة آنذاك و التي كانت تقوم على أساس السلطان المطلق لسيادة تلك الدول ، كما عرف القانون الدولي التقليدي نظاما كان يهدف إلى حماية طائفة معينة من الأجانب ،

<sup>1</sup> أ/ دغبوش نعمان ، معاهدات دولية لحقوق الإنسان تعلق القانون ، دار الهدى، الجزائر، ٢٠٠٨ ، ص ٠٨ .

<sup>2</sup> د/ سعد محمد الخطيب ، حقوق الإنسان و ضماناته الدستورية ، في اثنتين و عشرين دولة عربية ، دراسة مقارنة / منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص ١٥،١٦ .

ويعتقد هذا النظام كانت الدولة تستطيع حماية رعاياها و مصالحهم أينما ذهبوا على أساس مبدأ شخصية القانون الذي كان يسود في العلاقات الدولية ، فإذا تعرضوا للاعتداء شخصيا أو على أموالهم و لم يحصلوا على تعويض أو ترضية أو لم يعاقب المعتدون ، عند ذلك تتولى دولتهم الدفاع عنهم بواسطة الحماية الدبلوماسية في بعض الأحيان أو بعرض الأمر على القضاء الدولي في أحيان أخرى ، و تضمن عهد العصبة العديد من النصوص الخاصة بحماية حقوق الإنسان ، لكنها لم تكن شاملة لكل الحقوق و الأفراد ، فنصت الفقرة الأولى من المادة الثانية و العشرين من العهد على حماية شعوب المستعمرات و الأقاليم التي أصبحت تابعة لدول أخرى في العصبة - يطبق عليها المبدأ القاضي بأن رفاهية هذه الشعوب و تقدمها إنما هي أمانة مقدسة في عنق المدينة ، بأن يشمل العهد على الضمانات الكفيلة بالاضطلاع بهذه المهمة - ، و الملاحظ على نص هذه المادة أنه لم يذكر مبدأ حماية الأقليات في ميثاقها إلا بالنسبة للدول المهزومة والدول الجديدة التي ظهرت نتيجة تفكك الإمبراطوريات المهزومة و أعفت الدول المنتصرة و نحوها من هذا النظام ، و عمليا فشل نظام العصبة في توفير الحماية للأقليات<sup>1</sup>.

### ثانيا : حقوق الإنسان في ظل الأمم المتحدة

تعد الحرب العالمية الثانية نقطة تحول هامة في مسار القانون الدولي ، إذ لم يعد هذا القانون كما كان سابقا ينظم العلاقات بين الدول ، بل أصبح ينظر إلى الفرد كشخص من أشخاص القانون الدولي ، يتمتع بالحقوق على الصعيد الدولي و تفرض عليه التزامات على الصعيد ذاته<sup>2</sup>.

و بانتهاء الحرب و ميلاد الأمم كان من الطبيعي أن تستحوذ مسألة حقوق الإنسان على اهتمام خاص من قبل واضعي ميثاق المنظمة لا سيما و أن جرائم الحرب كانت قد طالت كل بني البشر دون أن يقتصر الأمر على فئة معينة بعينها ، و هذا ما يفسر الاتجاه العام الذي طغى على مناقشات وضع ميثاق الأمم المتحدة و الذي كان يدعو إلى المساواة بين الأقلية و الأغلبية و توفى الحماية للجميع دون تمييز ، من هنا جاء مبدأ عدم التمييز ليشكل واحدا من الأسس المستقرة لفلسفة الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان و يفسر في ذات الوقت حلو ميثاق الأمم المتحدة من أية نصوص تتعلق بالأقليات .

و إذا كان ميثاق الأمم المتحدة يعتبر أول وثيقة دولية اعترفت بحقوق الإنسان و حرياته الأساسية باعتبارها إحدى مبادئ القانون الدولي<sup>3</sup> ، فإن الدول الكبرى كانت قد رفضت اقتراحا تقدمت به كل من تشيلي و كوبا و بنما عند إعداد مسودة ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٤ يقضي بوضع تعريف دقيق لحقوق الإنسان و اتجهت إلى المناداة بترك وضع التعريف للجمعية العامة و من هنا جاء ميثاق الأمم المتحدة حاليا من أي تعريف لحقوق الإنسان .

و لقد جاء النص على حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة في عدة مواضع نتيجة للاعتقاد الراسخ بالتزام الحتمي بين حماية حقوق الإنسان و حرياته و حفظ السلم و الأمن الدوليين<sup>4</sup>

<sup>1</sup> أنظر د/ بطرس غالي ، الأقليات و حقوق الإنسان في الفقه الدولي ، السياسة الدولية ، ع ٣٩ يناير ١٩٧٥ ، ص ١٠ .

<sup>2</sup> أنظر د/ محمد يوسف علوان ، القانون الدولي لحقوق الإنسان (آفاق و تحديات ) ، عالم الفكر ، الطبعة الرابعة ، المجلد ٣١ أبريل ٢٠٠٣ ، ص ١٧٦ .

<sup>3</sup> أنظر د/ صالح جواد الكاظم ، دراسة في المنظمات الدولية ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ١٣٠ .

<sup>4</sup> Kelsen h –the law of united nation – London –steven and son ١٩٥١p29 أنظر<sup>4</sup>

فقد نصت ديباجة الميثاق على أنه "نحن شعوب الأمم المتحدة، و قد أئنا على أنفسنا، أن نقتد الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان و بكرامة الفرد و قدره و بما للرجال و النساء و الأمم كبيرها و صغيرها من حقوق متساوية .

الفرع الثاني : حقوق الإنسان في ظل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و الاتفاقيات الدولية والتنظيم الدولي الإقليمي .

أولا : حقوق الإنسان في ظل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و الاتفاقيات الدولية

أ/ في ظل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ حيث أقرته الجمعية العامة في دورتها الثالثة بقرارها رقم ٢١ ووافقت عليه ٤٨ دولة دون معارضة و امتنعت عن التصويت ثماني دول ( روسيا ، روسيا البيضاء ، أوكرانيا ، تشيكوسلوفاكيا ، بولندا ، جنوب أفريقيا، يوغوسلافيا ، السعودية)<sup>1</sup>

و تكون هذا الإعلان من ٣٠ مادة ، احتوت على قائمة بالحقوق السياسية و المدنية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية ، و صدور الإعلان على هذا النحو أمر منطقي حيث رفض مؤتمر سان فرانسيسكو إدخال قائمة حقوق الإنسان ضمن ميثاق الأمم المتحدة ، هذا إضافة إلى الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة نصت على انه " تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية و الاجتماعية و الإنسانية و على تعزيز احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للناس جميعا و التشجيع على ذلك إطلاقا بدون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين و لا تفريق بين الرجال و النساء ."

و جاء في ديباجة الإعلان " و لما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية و بكرامة الفرد و قدره و بما للرجال و النساء من حقوق متساوية ، و لما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الإنسان و الحريات الأساسية و احترامها"

ب/ في ظل الاتفاقيات الدولية

تعد الاتفاقيات الدولية المصدر التقليدي الذي ينتج أثارا قانونية ملزمة للدول متى تمت المصادقة عليها ، و الملاحظ أن التنظيمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان كانت قد لجأت و بصورة واسعة إلى الصيغة الاتفاقية متخلية بذلك عن أسلوب الإعلانات التي لا تحتوي عادة إلا على مبادئ عامة تخلو من كل قيمة قانونية إلزامية ، و تأتي الأمم المتحدة في مقدمة المنظمات الدولية من حيث عدد الاتفاقيات المبرمة في ظلها و المتعلقة بحقوق الإنسان ، في الوقت الذي لم تبرم في إطار المنظمات الإقليمية سوى اتفاقية واحدة داخل نطاق كل منظمة باستثناء مجلس أوروبا .

و استحوذت مسألة وضع اتفاقية دولية جامعة لحقوق الإنسان على الجزء الأكبر من مناقشات الجمعية العامة في دورتها التاسعة ، و بعد المناقشة المستفيضة توصلت الجمعية إلى القرار التالي :

-دعوة حكومات الدول الأعضاء و غير الأعضاء في الأمم المتحدة لبيان مقترحاتها و ملاحظاتها .

<sup>1</sup> basic facts about the united nations departement of public information , new york , p, 189.

-دعوة الوكالات المتخصصة لبيان ملاحظاتها على المشروع

-دعوة الهيئات غير الحكومية ذات العلاقة بحقوق الإنسان لذات الغرض السالف .

على أن يتم وضع بنود هذا القرار موضع التنفيذ في موعد أقصاه يوليو/تموز ١٩٥١<sup>١</sup>.

**ثانيا : حقوق الإنسان في ظل التنظيم الدولي الإقليمي**

**أ/ حقوق الإنسان في النظام الأوروبي**

يرجع تاريخ التنظيم الأوروبي لحقوق الإنسان إلى مايلي ١٩٤١ ، عندما دعت اللجنة الدولية لتنسيق الحركات الأوروبية الداعية لوحدة أوروبا إلى عقد مؤتمر في لاهاي حيث طرحت خلال هذا المؤتمر فكرة وضع اتفاقية أوروبية لحقوق الإنسان في ذات الوقت الذي طرح فيه مشروع إنشاء مجلس يظم الدول الأوروبية ، حيث أن الدول الأوروبية آنذاك أصبحت تؤمن بكرامة الفرد و ترى أن احترام حقوق الإنسان و حرياته الأساسية يمثل ركيزة أساسية من ركائز حفظ السلم و الأمن الدوليين في العالم .

و يمارس مجلس أوروبا اختصاصاته من خلال لجنة الوزراء ، الجمعية البرلمانية ، الأمانة ، و استطاع المجلس خلال مسيرته الممتدة من مايو ١٩٤٩ تحقيق العديد من الإنجازات ، ربما كان أهمها توقيعها في ٤ نوفمبر ١٩٥٠ ، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي دخلت حيز النفاذ في سبتمبر ١٩٥٣ ، و ضمت الاتفاقية ٦٩ مادة و تكونت من خمسة أقسام كما ألحق بها عدد من البروتوكولات التي وقعت بعد ذلك مضافة بعض الحقوق و الحريات لهذه الاتفاقية ، و الملاحظ على الحقوق و الحريات الواردة في الاتفاقية الأوروبية أنها جاءت تكرر لما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع اختلاف بسيط تناول الفحوى أحيانا<sup>٢</sup>.

**ب/ حقوق الإنسان في النظام الأمريكي**

تستند الحماية الأمريكية لحقوق الإنسان إلى عدة مصادر ، ربما كان أهمها ، ميثاق منظمة الدول الأمريكية و الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان ، فقد أنشأت منظمة الدول الأمريكية عام ١٩٤٤ كأحد مقررات مؤتمر الاتحاد الأمريكي الذي عقد في بوجوتا ، و حللت هذه المنظمة محل الاتحاد الأمريكي الذي كان معروفا فيما سبق بالمكتب التجاري الذي أنشأه مؤتمر واشنطن عام ١٨٩٣<sup>٣</sup>

و تبرز أهمية ميثاق بوجوتا في مجال حقوق الإنسان في كونه نقل هذه الحقوق من الاختصاص الداخلي المطلق للدول الأعضاء إلى الاختصاص الدولي الإقليمي ، إذ لم تعد مسألة حقوق الإنسان من المسائل المحفوظة بصفة مطلقة للاختصاص الداخلي كما اعتنق الميثاق مفهومها متكاملا لحقوق الإنسان و لم يقتصر على التعرض للحقوق المدنية و السياسية و أخيرا صرح واضعو الميثاق بان العدل و السلام الاجتماعي هما أساس السلام الدائم و يعد الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان كذلك أحد مقررات مؤتمر بوجوتا، و تميز هذا الإعلان بالاستقلالية ، فهو لم يصدر في شكل ملحق للميثاق أو تنفيذا لما ورد فيه من نصوص متعلقة بحقوق ، و الملاحظ أن المؤتمرين كانوا قد استبعدوا صراحة وجود أية رابطة قانونية بين الميثاق و الإعلان ووقفت وراء هذا القرار الولايات المتحدة الأمريكية دون

<sup>١</sup> د/ عبد الحميد عبد الغني ، الميثاق الدولي لحقوق الإنسان ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد ١١ ، ١٩٥٥ ، ص ٢ .

<sup>٢</sup> أنظر د/ منى محمود مصطفى ، القانون الدولي لحقوق الإنسان ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ١٢٩-١٣٠ .

<sup>٣</sup> Norris & Shelton , protecting human right in the amircan , 1982 -p .52-53.

غيرها ، قاصدة من وراء ذلك استبعاد أي استنتاج في المستقبل قد ينتهي إلى القول بوجود علاقة بين الحقوق الواردة في الإعلان و تلك المنصوص عليها في ميثاق بوجوتا<sup>1</sup>.

### ج/حقوق الإنسان في النظام العربي

ان أول ما يلاحظ على ميثاق جامعة الدول العربية انه جاء خاليا من أي إشارة لحقوق الإنسان و حرياته الأساسية و في الذكرى العشرين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان(١٩٦٦) وافقت جامعة الدول العربية على إنشاء لجنة أطلقت عليها ( اللجنة الإقليمية العربية الدائمة لحقوق الإنسان)<sup>2</sup> و ضمت اللجنة مندوبا واحدا عن كل دولة من الدول الأعضاء في الجامعة بالإضافة إلى بعض الموظفين الذين تنتدبهم أمانة الجامعة لتمثيلها في اللجنة و يعين مجلس الجامعة رئيسا للجنة لمدة سنتين قابلة للتجديد .

و الملاحظ على تشكيل هذه اللجنة اصطباغها بالطابع السياسي , فهي في الواقع عبارة عن هيئة سياسية تكونت من ممثلي الدول الأعضاء في الجامعة و ليس من أشخاص يؤدون واجباتهم بصورة مستقلة<sup>3</sup>.

منذ ظهور الاهتمام بموضوع العولمة، أصبحت قضية حقوق الإنسان في الوطن العربي ربما من أهم القضايا المطروحة على الساحة. وليس ذلك فقط لتردي حالة حقوق الإنسان في منطقتنا وإنما أيضاً لالتباس المفاهيم في مجتمعاتنا العربية. فما زال البعض يعتقد أن حقوق الإنسان مفهوم دخيل على ثقافتنا العربية صاغه المجتمع الغربي لتحقيق مآرب سياسية. ويدلل أصحاب هذا الرأي على ذلك بطابع الازدواجية والانتقائية في تعامل الغرب مع قضايا حقوق الإنسان في المنطقة، وتقف المنظمة العربية لحقوق الإنسان مع المفاهيم التي جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومنظومة الإعلانات والعهود والمواثيق الدولية المنبثقة عن الأمم المتحدة وذلك اعتقاداً منها أنه لا يوجد تعارض بين هذه المواثيق وجوهر الثقافة العربية والإسلامية وما أتت به الأديان السماوية الأخرى.

وكل الجهود الجادة والمخلصة التي انصرفت إلى عمل مواثيق حقوق إنسان إسلامية توصلت إلى أن الإسلام أمر بهذه الحقوق قبل أن يتحدث بها الغرب وأنها في الإسلام أوسع وأشمل مما جاء في المواثيق الدولية وأنها ليست مجرد حقوق ولكنها في حكم الإسلام واجبات تُلزم المسلم الأخذ بها. وهذا يزيل التناقض فمن يؤمن بالأشمل والأعم يقبل بما هو أدنى لتعميمه دولياً، ولا يمنع ذلك من أن نذهب إلى هو ما أبعد منها إقليمياً لتأكيد خصوصيتها التي هي ربما أوسع من الحد الذي اتفق عليه دولياً<sup>4</sup>.

### المطلب الثاني: نماذج من حقوق الإنسان في ظل العولمة

تشابك العلاقة بين حقوق الإنسان والعولمة بشكل كبير، حيث تؤثر العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأثيراً عميقاً على حقوق الإنسان في كل هذه المجالات.

كما أنّ العولمة في إطارها النظري الذي يدعو إلى تزايد التبادل وتحقيق الاعتماد المتبادل على مستوى الكوكب، وإدارة المصالح المشتركة للبشرية ولصالح البشرية، تبدو وكأنها أصبحت ضرورة لا غنى عنها للتعامل مع كثير من قضايا حقوق الإنسان، بعد أن اتسعت هذه الحقوق وتشابكت على مستوى الكوكب. فقد أصبحت حقوق الإنسان جزءاً من القانون الدولي. ولم تعد الانتهاكات الجسيمة التي

<sup>1</sup> Schreiber (a) , the enter-american commission on human right –leyden 1970-p.16,17

<sup>2</sup> انظر قرار مجلس الجامعة رقم ٤٧٥/٣٣٠٤/ج٣ في ١٨/٣/١٩٦٧.

<sup>3</sup> أنظر أ/نبيه الأصفهاني ، موقف جامعة الدول العربية من حقوق الإنسان ، السياسة الدولية ، ص ٣٠.

<sup>4</sup> أنظر د/ علي يوسف الشكري ، حقوق الإنسان في ظل العولمة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦ ، ص ١٠٨/١٠٩

تحدث لحقوق الإنسان في أي مكان من العالم، من الشؤون الداخلية للدولة بل أصبحت تدخل في اهتمام المجتمع الدولي ككل، وتتطلب تدخله، وإن كانت معايير هذا التدخل ما زالت تثير الكثير من الجدل، وعليه سنعرض بعض من حقوق الإنسان في ظل العولمة على النحو التالي :

### الفرع الأول : الحقوق السياسية و المدنية

مما لا شك فيه أن الحقوق السياسية والمدنية تدعمت كثيراً في عصر العولمة بعد أن أصبحت حقوق الإنسان هي بحق لغة العصر وذلك لعدة أسباب :

**أولاً :** التطور المذهل في تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات سواء في انتقال الخبر بما في ذلك أخبار الانتهاكات وكذلك الوصول إلى المواطن العادي عبر الفاكس والإنترنت علاوة على وسائل الإعلام المختلفة التي جعلت جميع الناس في كوكبنا يعيشون في رؤية ومسمع من بعضهم البعض. وبالتالي لم يعد من الممكن إخفاء الانتهاكات التي تحدث لحقوق الإنسان، وهذا يعتبر تطوراً هاماً. كما أنه أصبح من المستحيل إقامة الأسوار الحديدية مرة أخرى حول أي مجتمع من المجتمعات بفضل هذه الثورة في الاتصال وفي المعلومات.

**ثانياً:** لقد أمكن لمنظمات حقوق الإنسان في العالم بما فيها منظمات العالم الثالث من عمل " مجموعة شبكات لحقوق الإنسان متعددة الجنسية" تضم معظم جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان في الكوكب مدعومة من الحكومات الغربية ومؤسسات التمويل الغربي وأصبح من السهل التحرك دولياً في مواجهة الانتهاكات المحلية كما أصبح من الممكن أن تجعل صوتاً عالمياً لمن يُجرم من صوته ويُجيش منظمات حقوق الإنسان في العالم كله ضد هذه الانتهاكات ومساندة نشاط حقوق الإنسان. وتعتبر هذه الشبكات نواة حقيقية لقيام مجتمع مدني على مستوى الكوكب، ولقد لعبت الإنترنت وأدوات الاتصال الحديثة بما فيها الفاكس والتلفون المحمول والميديا العالمية الدور الرئيسي في إقامة هذه الشبكات.

إلا أن هناك ثمة إشكالية تولدت عن رفض بعض الحكومات العربية لمنظمات حقوق الإنسان أو ملاحقتها باستمرار، الأمر الذي دفع الكثير من هذه المنظمات إلى أن تستمد حمايتها وتمويلها وأولوياتها من الخارج، حتى أصبحت تبدو وكأنها امتداد لمنظمات في الخارج وفقدت التفاعل الحقيقي مع المؤسسات الوطنية والشعبية وكذلك مع الحكومات العربية. ورغم النجاح الذي تحققه هذه المنظمات نتيجة الضغط من الخارج واستجابة كثير من حكومات العالم الثالث إلى هذه الضغوط الخارجية إلا أن ذلك لا يُحدث التراكم المطلوب داخلياً ليجعل التقدم في مجال الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان سياسة ثابتة غير قابلة للارتداد.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني : الحقوق الاقتصادية و الثقافية

#### أولاً : الحقوق الاقتصادية

رغم ما بشرَ به الكثيرون من أنه في ظل العولمة وتحرير قوى التنافس سوف تُوجَّه الموارد البشرية والمادية إلى المواقع الإنتاجية ( وهو ما يعرف بالاتجاه الكفاء للاقتصاد ) وسوف يترتب على ذلك تزايد مضطرد في حركة الإنتاج بالمعنى الواسع، على الصعيد الدولي بما يُشبع احتياجات البشر بشكل أفضل.

<sup>1</sup> أنظر د/ أحمد ظاهر ، حقوق الإنسان ، دار الكرمل ، عمان ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٣ ، ص ٢١٩

إلا أنه في ظل العولمة اتجه العالم نحو استقطاب شديد في الفقر الذي اتسعت دائرته بشكلٍ مخيف ( حيث يعاني ٨٤ مليون نسمة من الجوع، و ٢ بليون آخرون يعانون من سوء التغذية ). كما يتجه العالم إلى تركيز شديد في الثروة، وذلك على مستوى الدول ومستوى الأفراد أيضاً داخل الدولة الواحدة.

ويرجع ذلك لعدّة أسباب أهمها هيمنة الأسواق على عملية العولمة وتكريسها لزيادة الربح دون اعتبار يُذكر لما يعكسه ذلك على حقوق الناس.

والسبب الثاني ناتج عن طبيعة التطور التكنولوجي نفسه وظهور الآلات المتطورة الموفرة للوقت والجهد الإنساني مما جعل المشروعات الكبيرة التي تطبق أساليب التكنولوجيا تُلغي من الوظائف أكثر مما تخلق من هذه الوظائف وتجري باستمرار عمليات "Re-engineering" على نطاق واسع في مجالات العمالة في مختلف الشركات الكبرى وقد أدى ذلك إلى إلغاء كثير من الوظائف وإلى خفض هائل في عنصر العمل.

### ثانياً : الحقوق الثقافية

إذا انتقلنا لبحث آثار العولمة على الحقوق الثقافية فسوف نجد الأمر أكثر تعقيداً وأكثر إثارة للجدل بين الخصوصية والعالمية وبين ما هو محلي وما هو كوكبي وبين التعددية والتوحيد في نظرة شاملة لما هو كوني. فالقيم المترسخة في ضمير الشعوب هي التي تشكل رؤيتها ونظرتها للعالم ومن هنا تأتي أهمية الثقافة بالنسبة لقضية العولمة.

ووفقاً للمواثيق الدولية، فلإنسان الحق في التمتع بثقافته الخاصة واستخدام لغته والمجاهرة بدينه أي أن تكون له خصوصيته الثقافية التي تعني التباين بسبب اختلاف السلالة أو اللغة أو الدين في إطار الثقافة والفكر على مستوى الوطن والمنطقة - والحضارة.

إلا أن التفاوت الهائل في الإمكانيات الثقافية التي ارتبطت ببعض الحضارات يثير الكثير من المخاوف لما في ذلك من تهديد للخصوصية ولثقافات أخرى لا تملك هذه الإمكانيات!.

### الخاتمة :

ختاماً إذا كنا نريد بالفعل أن تكون العولمة لصالح البشر حقيقة يجب أن تُتخذ حقوق الإنسان لتكون المؤشر الرئيسي لتوجيه مسار العولمة، ولا شك أن أخطر ما يواجه البشرية في مجال العولمة هو النظر لهذه العولمة هي أنها عولمة اقتصادية فقط دون بعدها الإنساني. فلا يُمكن قبول فكرة هيمنة الأسواق على عملية العولمة ليكون الربح وحده هو أساسها في غياب الاعتبارات الإنسانية وحقوق الإنسان، كما أنه لا يُمكن أيضاً قبول فكرة استخدام علاقات القوة السياسية لفتح الأسواق قسراً. فالأوروبيون والأمريكيون - على سبيل المثال - يدعمون الزراعة في بلادهم، ولكنهم لا يترددون في تفكيك زراعة الدول الأخرى من خلال ضغط السوق المفتوحة مما يزيد من تبعية هذه الدول ويؤثر بالتالي على حقوق هذه الشعوب ومعاناتها، ومع اعتقادنا بأنه من غير الممكن تجاهل آليات السوق أو القفز فوقها فإنه من الخطر تصور أن قوى السوق أو العلم والتكنولوجيا ستوفر لنا طريقة شبه أوتوماتيكية للتوازنات التي لا نستطيع تحقيقها.

و لقد أصبح العالم في حاجة إلى مشروع عالمي تلتقي عنده شعوب الأرض بجميع ما يوحد هذه الشعوب ويسمح لها في نفس الوقت بالتمايز الذي يحفظ الهوية ، وعليه نخلص الى طرح بعض التوصيات من أجل الوصول الى ما نطمح اليه :

\* رغم بعض الايجابيات التي أتت بها العولمة الا أنها على صعيد الواقع و على المدى الطويل تسلب الدول و المجتمعات و الافراد العديد من حقوقها ، لذا يجب التعامل مع ظاهرة العولمة بحكمة و تأني .

\*محاولة تقليص كافة أنواع التبعية التي فرضتها أدوات العولمة على العديد من الدول النامية .

\*ينبغي العمل على الاستفادة الايجابية من تكنولوجيا العولمة خاصة في جانب التعليم .

\*تفعيل دور الاتحادات الاقليمية لمواجهة زحف العولمة ، خاصة اتحاد المغرب العربي و جامعة الدول العربية .

\* يحتاج جهاز الأمم المتحدة وآلياتها إلى إصلاح جذري ليوافق العالم المتغير الجديد، فلم يعد الشكل الهرمي الذي قامت عليه الأمم المتحدة وتركيز كل السلطات في مجلس الأمن يصلح لعالم شديد التمسك بالمشاركة. فقد أصبح من الضروري أن تُتخذ القرارات قريباً من القاعدة. فكم من قرارات اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة و بقيت مجرد حبراً على ورق. وكم عجز مجلس الأمن صاحب السلطة العليا على اتخاذ مجرد قرار لمواجهة أكبر الكوارث.

\*لمواجهة الآثار السلبية لوسائل عولمة الاتصال و الاعلام ينبغي العمل على التمسك بهويتنا الثقافية ، و العمل على تحصيل شبابنا من زحف عملية التغريب .

\*تفعيل دور منظمات المجتمع المدني بصفقتها حلقة وصل بين الشعب و السلطة ، وحث هذه المنظمات على القيام بدورها في توعية الجماهير .

\*مطالبة مجتمع الدول بالتمسك بالشرعية الدولية و عدم السماح لقوة وحيدة أن تنفرد بتقرير مصير العالم.

إننا أمام مفترق طرق، فأما أن تكون العولمة هي الإنقاذ الحقيقي للبشرية، بأن نأخذ بُعدها الإنسان وتكون بالفعل لصالح البشرية كلها أو تتجرد العولمة من هذا البعد الإنساني وتستمر هيمنة الأسواق وسياسة الرياح وحدها المحرك الوحيد للعولمة، فتصبح العولمة بذلك مرحلة جديدة من مراحل الهيمنة، بعد الاستعمار والاستعمار الجديد والإمبريالية.

## قائمة المراجع

### أولاً : الكتب

- ١/ ٥/ محمد علي حوات ، العرب و العولمة مكتبة مدبولي القاهرة سنة ٢٠٠٠ .
- ٢/ ٥/ محمد عابد الجابري ، عشرة أطروحات حول العولمة و الهوية الثقافية.
- ٣/ د/عزت السيد أحمد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، من حرب العصابات الى حرب الاقتصاد ، مكتبة دار الفتح ، دمشق ، ١٩٩٣ .
- ٤/ د/دغوش نعمان ، معاهدات دولية لحقوق الإنسان تعلق القانون ، دار الهدى، الجزائر، ٢٠٠٠ .
- ٥/ د/منى محمود مصطفى ، القانون الدولي لحقوق الإنسان ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٨٩ .

- ٦/٥/ نبيه الأصفهاني ، موقف جامعة الدول العربية من حقوق الإنسان ، السياسة الدولية .  
 ٧/د/ أحمد ظاهر ، حقوق الإنسان ، دار الكرمل ، عمان ، الطبعة الثانية، ١٩٩٣ .  
 ٨/د/علي يوسف الشكري ، حقوق الإنسان في ظل العولمة ، القاهرة ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ . / عبد الحميد عبد الغني ، الميثاق الدولي لحقوق الإنسان ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد ١٩٥، ٥١

#### ثانيا : المجالات

- ١/ د/خير الدين الحسيب ، العرب و العولمة ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٨ .  
 ٢/د/السيد ياسين ، في مفهوم العولمة ، ندوة العرب و العولمة ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٨  
 ٣/ د/اسماعيل صبري مقلد ، الكوكبة الرأسمالية في مرحلة ما بعد الامبريالية ، مجلة الطريق ، تموز ١٩٩٩ .  
 ٤/ صحيفة السفير ، عدد ٢٤٤٠ بيروت، ١٩٩٨ .  
 ٥/ د/أحمد مصطفى عمران ، إعلام العولمة و تأثيره على المستهلك ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، -العدد ٢٠٠٠، ٢٥٦ .  
 ٦/د/ سعد محمد الخطيب ، حقوق الإنسان و ضماناته الدستورية ، في اثنتين و عشرين دولة عربية ، دراسة مقارنة / منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى .  
 ٧/د/ بطرس غالي ، الأقليات و حقوق الإنسان في الفقه الدولي ، السياسة الدولية ، العدد ٣٩٠ يناير ١٩٧٧ .  
 ٨/ محمد يوسف علوان ، القانون الدولي لحقوق الإنسان (آفاق و تحديات ) ، عالم الفكر ، الطبعة الرابعة ، المجلد ٣٠ أبريل ٢٠٠٠ .  
 ٨/د/صالح جواد الكاظم ، دراسة في المنظمات الدولية ، بغداد، ١٩٧٥ .  
 ٩/ مجلة منبر ابن رشد للفكر الحر ٢٥٠ .  
 ١٠/ قرار مجلس الجامعة رقم ٣٣٠/٤٤/ج ٣ في ١٨/٣١/١٩٦٦ .  
 ١١/ بوفاسة سليمان و /عبد القادر خليل ، مداخله بعنوان العولمة و انعكاساتها على الهوية الثقافية .

#### المراجع باللغة الأجنبية

- 1/ The international encyclopaedia of business and management , 1996.
- 2/ United nations conferece on trade development , world investment report –new york , genf – 1995
- 3/ Kelsen h –the law of united nation – London –steven and son. ١٩٥١
- 4/ basic facts about the united nations departement of public information , new York.
- 5/ Schreiber (a) , the enter-american commission on human right –leyden 1970.
- 6 /Norris &shelton , protecting human right in the amircan , 1982 .

## العولمة والأمن الوطني

أ. اميمة سميح الزين (لبنان)

نشأت العولمة وتكونت نتيجة لما أحدثه العلم من تطور في مجال الاتصالات وخصوصاً بعد بروز الإنترنت والتي أتاحت مجال واسع في التبادل المعرفي والمالي.

إن ارتباط نشأة الدولة القومية<sup>1</sup> بالعولمة في العصر الحاضر فيه بعد عن مفهوم العولمة الذي يدعو أساساً إلى نهاية سيادة الدولة والقضاء على الحدود الجغرافية، وتعميم مفهوم النظام الرأسمالي واعتماد الديمقراطية كنظام سياسي عام للدول.

الأمن يعني الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالغير، وبالله ومنه جاء الأمن والإيمان، قال تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ \* الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ قريش 3-4.

الأمن في اللغة نقيض الخوف، والأمن الوطني حسب دائرة المعارف البريطانية هو حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية. غير أن مفهوم الأمن الوطني في سياق النظام الدولي يتحدد على أنه " قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية .

لكن هناك من يركز على أن الأمن الوطني متعلق بمفهوم التهديد بالحرمان من الرفاهية في منحها المادي المحسوس وهو الجانب الإقتصادي.

وهناك من يؤكد<sup>2</sup> كذلك على أن "الأمن عبارة عن التنمية، ومن دون التنمية لا يمكن أن يكون أمن، وان الدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة".

من هنا نجد ان مفهوم الأمن الوطني أصابه التطور والتجديد فلم يعد القدرة فقط على حماية الذات من خطر القهر الخارجي او حق التنمية والتطور أو حتى حق البقاء بل كيف تكون تلك الحماية أو تلك التنمية أو ذلك البقاء وبأي طرق والى أي مدى وبأي ثمن.

لذا أصبح اليوم للأمن مفهوم جديد يتجاوز مفهوم الأمن التقليدي والمتجزئ على شكل الأمن الوطني والإقليمي والمحدود بجغرافية الدولة. فاليوم أصبح "الأمن الشامل" والأمن الوطني أو الداخلي هو جزء من هذا المفهوم الشامل الذي يتضمن بالإضافة الى الأمن الوطني الأمن الإقتصادي والأمن البيئي والأمن الصحي والأمن الثقافي والأمن الغذائي والأمن المائي...

<sup>1</sup> الدولة القومية هي دولة وأمة في آن واحد. وتتميز بمميزات الدولة، بمعنى مساحة ترابية محدودة، وسيادة، وهوية وطنية التي تمثل شعور الانتماء والانتماء والثقافة

الأمة هي مصطلح قانوني وسياسي، هي عبارة عن جماعة من الناس يرتبط أفرادها بروابط معينة مثل اللغة أو التاريخ أو الجنس ... من ناحية، والمصالح المشتركة والغايات الواحدة من ناحية أخرى، ويقطنون بقعة من الأرض حتى لو لم يخضعوا لنظام سياسي معين وتشمل الأمة أموات الشعب والأجيال التي ستأتي في المستقبل.

<sup>2</sup> روبرت ماكمنارا رجل الإقتصاد

إن التطورات التكنولوجية التي يشهدها عالمنا المعاصر قد وضعت جميع دول العالم أمام تحديات لم يكن يواجهها من قبل ، من أهمها توفير الأمن لمجتمعاتها عموماً في وقت ظهرت فيه أشكال جديدة من الجريمة المنظمة أفرزتها تداعيات العولمة والانفتاح الإقتصادي والإجتماعي وثورة الإتصال والمعلومات ، فضلاً عن ظواهر إجرامية جديدة كالجرائم الإلكترونية والعبارة للحدود والإرهاب المنظم وغيرها.

كما أنه لم يعد ممكناً اليوم فصل الأمن الوطني لأي مجتمع، أو الأمن الإقليمي لأي منطقة، عن الأمن العالمي الذي أصبح يشكل الإطار الذي يتحرك فيه كلٌّ من الأمن الوطني والأمن الإقليمي في عصر العولمة. ففي ظل العولمة أصبح العالم كالتقوية الصغيرة تتأثر بأى حدث أمني يمكن أن يقع في مناطق بعيدة مما قد يتسبب في إشكاليات وأزمات أمنيّة عديدة ولا تقتصر سلبيات الأحداث الأمنية على المنطقة المنكوبة بل أصبح يتعداها إلى دول ومناطق كثيرة.

لعل أبرز التدفقات التي عرفها النظام الدولي الراهن هي ظاهرة العولمة، هذه الظاهرة التي تعني الاتجاه المتزايد نحو تدويل السلع والأفكار ورؤوس الأموال على مستوى العالم الأرحب<sup>١</sup>. كما تعني من الناحية الموضوعية تجاوز الولاءات القديمة، كالولاء للوطن أو الأمة أو الدين وإحلال ولاءات جديدة محلها، ففي هذا السياق، فالعولمة من شأنها أن تؤدي إلى تراجع عام في دور الدولة وانحسار نفوذها، وتخليها عن مكانتها شيئاً فشيئاً لمؤسسات أخرى تعاضم قوتها يوماً بعد يوم، يتعلق الأمر بالشركات العملاقة متعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية العالمية<sup>٢</sup>.

المؤشرات العديدة على التراجع الكبير في سيادة الدولة القومية، وسلطتها، جعل الكثير من الباحثين في الشمال والجنوب يقولون بفكرة تلاشي الدولة بفعل العولمة.

### فهل العولمة عودة الاستعمار ؟

"العولمة هي الاستعمار بثوب جديد، ثوب تشكله المصالح الاقتصادية ويحمل قيماً تدعم انتشار تلك المصالح وترسخها، إنها الاستعمار بلا هيمنة سياسية مباشرة أو مخالاب عسكرية واضحة"<sup>٣</sup>

أن العولمة تعني: نفي الآخر، وإحلال الاحتراق الثقافي .. والهيمنة، وفرض نمط واحد للاستهلاك والسلوك<sup>٤</sup>

"... فالغرب يريد فرض نموذج وثقافته وسلوكياته وقيمه وأنماطه واستهلاكه على الآخرين، وإذا كان الفرنسيون يرون في العولمة صيغة مهذبة للأمركة التي تتجلى في ثلاثة رموز هو سيادة اللغة الإنجليزية كلغة التقدم والاتجاه نحو العالمية، وسيطرة هوليوود والمثلث الغذائي .."

إن العولمة/الأمركة غزو ثقافي إجتماعي اقتصادي سياسي يستهدف الدين والقيم والفضائل والهوية، كل ذلك يعملون له باسم العولمة وحقوق الإنسان<sup>٥</sup>

١. محمد الصوفي: تحولات النظام الدولي في عصر العولمة، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠١، ص: ٣.

٢. عبد الواحد الناصر: العلاقات الدولية الراهنة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، طبعة ٢٠٠٣، ص: ٩٨.

٣. د. الجازعي (سعد) مفكر سعودي شرفات للرؤية: العولمة والهوية والتفاعل الثقافي ٢٠٠٥

٤. الدكتور محمد عابد الجابري

٥. محمد سمير المنير/ العولمة وعالم بلا هوية.

أن العولمة، بالديناميات الرئيسية التي تحركها، لا تتضمن أي جديد . بل هي شكل من الإستعمار لا تختلف في أهـ دافها عن أهداف الموجات الاستعمارية السابقة. فلا يمكن لرأس المال المهيمن وللشركات العملاقة المتعددة الجنسيات أن تنزع نحو أهداف أخرى غير السيطرة على الأسواق وغزو موارد الكوكب واستغلال العمل المأجور والرخيص حيث وجد.

أن التركيز على مفهوم الاستعمار الذي يشكل نم وذا قديما وبائدا للهيمنة الخارجية لا يُمكننا من فهم التحديات النوعية التي توجهها لنا هذه العولمة. لكن المطلوب لفهم العولمة ليس نسبتها لظاهرة مرافقة لها، ولا وصفها من زاوية ما تتماثل به مع الحقب الرأسمالية الماضية، ولكن بالعكس تماما، بما يميز استعمارها الجديد، بشكل أدق، نظام هيمنتها العولمية، بالمقارنة مع النظم الإستعمارية السابقة . إن المهم في العولمة والذي يستحق البحث هو الجديد في استعماريتها، لا المدون في صفحات التاريخ، والجديد ليس الاستعمار، ولكن طريقة جديدة ومختلفة في الهيمنة الدولية تختلف في استراتجياتها وأهدافها ووسائل عملها عن الطرق القديمة فتُحضر حقبة جديدة أي تاريخ خاص بها .

أن العولمة تحمل مخاطر هيمنة أقوى نفوذا وأثرا من الاستعمار التقليدي إنما تعتمد على قبول الناس وسعيهم إليها والاندماج فيها، وتخطب عقولهم ومخيلاتهم، قادرة على السيطرة مع مواردهم الطبيعية وأسواقهم. ووسائل الإعلام العالمية أكثر فتكا اليوم بالشعوب النامية من حرب الأفيون التي دمرت المجتمع الصيني في القرن التاسع عشر<sup>١</sup>.

إنّ العولمة تجتاح الثقافات والقوميات لخلق بيئات قادرة على امتصاص الاستهلاك، بما يرافقه من تدمير للهويّات، واختراق لسيادة الدول، باسم الديمقراطية والإصلاح السياسي وحقوق الأقليات. قبل سطوة الشركات المتعددة الجنسيات على العالم المعاصر،

سيطرت العولمة على مفاصل الدراسات الاستشرافية ثنائية التركيب : غرب مسيحي متقدّم، شرق إسلامي متأخر . وفي هذا السياق، يرى المفكرون<sup>٢</sup> الدكتور نديم نجدي "أنّ التحوّلات العالمية أعادت رسم الجغرافية المعرفية، فأصبحت المحاكاة الاستعمارية تندفع من الشمال إلى الجنوب، أي من المركز إلى الأطراف. وأنّ الصحوات الإثنية والدينية أتت كردّ فعل على القلق الهوياتي<sup>٤</sup>.

وبهذا يبدو عاملنا مثقلاً بالتشنّجات، جراء الصدام الخفيّ بين المحلي والمعولم الذي يجتاز بدوره الحدود عبر وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والأمركة علماً بأنّ السؤال المطروح اليوم عن خطر العولمة الاستعماري لا يختلف الاستشراق التقليدي عن العولمة، الامتداد البنوي بين الطرفين يستمدّ جذوره من شروط تاريخية مع اختلاف الأدوات والمناهج. الأول، أي الاستشراق، نظر إلى الشرق المسلم من موقع الجمود والتخلف، وهذا ما سمي "سيكولوجيا الإسلام الجامد"، والثاني، أي العولمة، حرق ويحرق سيادة الدول تحت ذريعة الإصلاح الاقتصادي والسياسي.

<sup>١</sup> أسعد السحمراني: (1953) هو كاتب ومؤلف وأكاديمي لبناني وُلد عام 1953 بعمار في لبنان، وهو أستاذ الفلسفة بجامعة بيروت سابقا وأستاذ العقائد والأديان المقارنة بجامعة الأزهر، وعضو اتحاد الكتاب العرب بدمشق.

<sup>٢</sup> برهان غليون - المرجع السابق

<sup>٣</sup> الدكتور نديم نجدي



## الانترنت كوسيلة للاتجار بالنساء والأطفال

الباحثة سمر بشير فضل خيرى (السودان)

### مقدمة :

في سياق عولمة الاقتصاد والتقنية والانفتاح على الأسواق كان بديهيا أن تتحقق عولمة الجريمة، فظهر ما عرف بالجريمة المنظمة العابرة للحدود كأحد أبرز الإفرازات السالبة للعولمة، إذ أصبح المجرمون أكثر قدرة على الحركة، وأوفر حظا للوصول إلى أهدافهم فهناك إذن ارتباط واضح بين الجريمة والعولمة، ذلك أنه في عصر العولمة وصلت لأيدي الناس كثير من التقنيات الحديثة، وحدثت ثورة في عالم المعلوماتية ووسائل الاتصال، مما جعل العالم قرية صغيرة لاسيما مع تزايد الطلب على فتح الحدود لبيتسنى للأفراد والبضائع والأموال التنقل دون قيود، مما اثر على الأمن والاقتصاد، حيث أصبحت الأموال تتحرك وتتحول الكترونيا دون ضبط ودون القدرة على معرفة هوية الأشخاص، الأمر الذي ساعد على تفشي أنواع جديدة من الجرائم

وفهم مما سبق أن الجريمة قد أخذت أبعادا جديدة في عصر العولمة، نتيجة ظهور التقنيات الحديثة والدعوة إلى حرية الحركة والتنقل، مما أدى إلى ظهور أنواع مستحدثة من الجرائم في ظل العولمة كالجرائم المنظمة العابرة للحدود والتي يعتبر من أبرز صورها جريمة الارهاب، الاتجار بالمخدرات، تجارة السلاح، جريمة الاتجار بالنساء والأطفال وهي الجريمة التي سروف تتمحور حولها الورقة التي بين أيدينا، وعليه فإننا سوف نحاول فيما يلي أن نعطي لمحة سريعة عن جريمة الاتجار بالنساء والأطفال، ومن ثم نتعرف على الانترنت بوصفه أحد آليات العولمة، لننتقل بعد ذلك إلى تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه الانترنت في مجال الاتجار بالنساء والأطفال.

### ● لمحة سريعة عن جريمة الاتجار بالنساء والأطفال

تعتبر جريمة الاتجار بالنساء والأطفال من أخطر الجرائم التي ترتكب الآن في حق الإنسانية في جميع أنحاء العالم، فهي تنتهك أحد أهم الحقوق اللصيقة بالإنسان ألا وهو حق كل فرد بأن يعيش بكرامة وأن يخحر من العبودية.

كما أنها تعتبر من الجرائم ذات الامتداد الدولي، فهي ليست محصورة في دولة بعينها، بل معظم دول العالم تنطوي على شبكات ومافيات منتظمة تدير عمليات واسعة للاتجار بالنساء والأطفال، وهناك استخدامات متنوعة لهؤلاء البشر الذين تتم المتاجرة بهم، فمهم من تتم المتاجرة به في مجال الجنس والدعارة كالفتيات القاصرات والأطفال والنساء عموما، ومنهم من يتم تسخيره للعمل، أي زجه في أعمال السخرة بالقوة مقابل اجر زهيد وظروف عمل سيئة جدا.

وتدخل جريمة الاتجار بالبشر خاصة النساء والأطفال ضمن مفهوم الجريمة المنظمة حيث تقوم بها عصابات احترفت الإجرام وجعلت الجريمة محور ومجال نشاطها الذي تمارسه، ومصدر دخلها وأجرها الذي تتقاضاه، فهذه العصابات تمارس أنشطتها الإجرامية كعمل ووظيفة ومهنة، تهدف من ورائها إلى توليد تدفقات نقدية ضخمة وسريعة الحركة، تقبل التنقل عبر وسائط متعددة ومختلفة بعضها تقليدي والآخر مبتدع، وإن كان في النهاية مخالفاً للقانون والعرف والأخلاق

فالربح هو الهدف الذي تسعى إليه المنظمات الإجرامية التي تتكون من مجموعة من الأفراد يمارسون أنشطة غير مشروعة، وتستخدم في سبيل بلوغ هدفها العديد من الحيل والأساليب غير المشروعة ، وتقوم هذه الجماعات بإستغلال كل السبل التي تيسر لها شؤون هذه التجارة بما في ذلك سبل الاتصال بالعملاء والضحايا والإعلانات والإعلام ، ولا شك أن الإنترنت أصبح من أهم سبل الاتصال التي تعبر الدول ، لذلك سوف نحاول فيما يلي التعرف على الانترنت بوصفه أحد آليات العولمة

#### ● الانترنت بوصفة أحد آليات العولمة

تشهد البشرية حالياً ما ينعت بالثورة المعلوماتية الصناعية، أو الثورة الصناعية الثالثة، التي حولت العالم إلى مجتمع معلوماتي كبير، تتدفق المعلومات بين أرجائه في يسر وسرعة وغزارة من خلال شبكات كثيفة ومتراطة من الحاسبات ووسائل الاتصال الدولية والمحلية، ويزيد فيه الاعتماد على استخدام الكمبيوتر لتخزين واسترجاع ومعالجة المعلومات.

ويعتبر الانترنت من أهم سبل الاتصالات الحديثة فهو عبارة عن شبكة معلومات يتم الوصول إليها بإستخدام الحاسب الإلي "الكمبيوتر" الذي يتصل بغيره من الحواسب على مدار العالم مما يجعل الحصول على المعلومات وتبادلها أمراً في غاية السهولة وقد تم إنشاء شبكة الإنترنت في نهاية الستينيات من القرن الفائت ضمانا لسرعة الاتصالات بين مراكز البحوث الأمريكية في حالة قيام الخصم السوفيتي آنذاك بضرية نووية مفاجئة، وبعد زهاء ربع قرن من إنشائها تواتر القوم بأن نفس هذه الشبكة وليدة الحرب الباردة ستهدى العالم إلى ثقافة جديدة هي ثقافة الإنترنت.

والجدير بالذكر أن الانترنت ليس بجهاز مستقل إنما هو مجموعة من أجهزة الحاسب الآلي مرتبط بعضها ببعضها الآخر بطريق تمكن من تبادل المعلومات باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتتم الاتصالات والحصول على المعلومات من شبكة الإنترنت بواسطة جهاز الحاسب الآلي والهاتف معاً حيث يقوم الحاسب الآلي عن طريق جهاز المودم Modem الذي يتضمنه بالاتصال إرسالاً واستعمالاً – بالشبكة "الإنترنت" من خلال الاتصال الهاتفي.

ولاشك أن للإنترنت دوراً في التجارة بصفة عامة وفي تنسيق عمليات الاتجار بالنساء والأطفال بصفة خاصة لا سيما وأنه بالإضافة إلى كونه شبكة دولية للمعلومات يتمكن المرء بواسطتها أن يغزو العالم في لحظات زمنية قصيرة ليصل إلى ما يريده من معلومات، فإنه يساهم أيضاً في تسهيل عملية الاتصال والتواصل بين الأفراد في مختلف أنحاء العالم

#### ● استغلال الانترنت في جريمة الاتجار بالنساء والأطفال :

مما لا شك فيه أن جريمة الاتجار بالنساء والأطفال قد انتشرت في العالم بسبب استخدام الجماعات الاجرامية المنظمة شبكة الإنترنت، فبحسب تقدير مؤسسة تسويق الدراسات البريطانية (Data monitor) ، فقد حققت تجارة الجنس سنة ٢٠١٠ أكثر من ٦ بليون دولار من خلال الإنترنت وهو ما يساوي حوالي ٧٤% من مسجل المبيعات عبر الانترنت.

وكان أول ظهور لتجارة الجنس عبر الإنترنت سنة ١٩٩٤ من خلال شركة (Apersonal touch services) من سياتس/ واشنطن تم تلتها شركة (Brandy's Babers) من فينكس / أديردينا ومع بداية سنة ١٩٩٥ وصل عدد هذه الشركات التي تتعامل بتجارة الجنس عبر الإنترنت ٢٠٠ شركة.

ويرى الخبراء والباحثين المهتمين بقضية الاتجار بالنساء والأطفال أن التجارة بالنساء والأطفال عبر الإنترنت هي تجارة إلكترونية وتعرف بأنها تلك التعاملات التي تتم إلكترونياً عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت).

فعن طريق التجارة الإلكترونية الخاصة بالنساء والأطفال يمكن إبرام الصفقات بين الجماعات الإجرامية المنظمة وبين الضحايا في بلدانهم دون الانتقال، بالتالي يكون هناك ثمة توفير للوقت والتنقل، فتبرم الصفقة دون أن يكون ثمة لقاء مباشر قد تم بين الطرفين، وأيضاً ممكن أن تتم وسيلة الدفع من جهاز إلى جهاز آخر ويتم تنفيذ الصفقة فوراً.

وقد ساهم الإنترنت عن طريق الإعلانات المستخدمة عبره في كسر حواجز الزمان والمكان أمام عمل الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال عرض السلع في هذه التجارة وهم الضحايا من النساء والأطفال، والمثال على ذلك، أنه قد ظهرت على الموقع المخصص للمزادات على إحدى المواقع بشبكة الإنترنت عرض لبيع طفل بالمزاد العلني وذلك بعد يوم واحد من وقف عملية لبيع كليه وصل سعرها إلى رقم فلكي بلغ (٥٠٧٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي)، وقد جاء في الإعلان أن الطفل يتمتع بصحة جيدة وبذلك يكون الانترنت قد وفر للجماعات الإجرامية المنظمة أسباب الازدهار ليس فقط داخل حدود الدولة الواحدة بل تتجاوز كل الحدود الدولية، ذلك أن العالم بأسره يستطيع أن يعلم بهذا الإعلان.

من ناحية أخرى ساهم الانترنت في توفير سبل الأمان للجماعات الإجرامية المنظمة وجعلهم يعملون دون الخوف من الملاحقة القانونية لاسيما وأن العديد من المشاكل العملية التي عادة ما تبرز في مجال الجرائم كالاختصاص وضرورة توفر أدلة الإثبات لم يعد لها وجود مع استخدام الانترنت.

كما سهلت شبكة الانترنت عمليات تجنيد الأطفال و النساء واستغلالهم جنسيا سواء في الدعارة أو في إنتاج الأفلام الجنسية، واستطاعت التقنية الرقمية أن تسهل على راغبي مشاهدة الأفلام الجنسية الاختيار بين أكثر من فيلم كما يحدث في شبكات الكابل وشبكات الكابل المتصلة بالأقمار الصناعية، وقد تم المزج في عالم الاستغلال الجنسي بين استخدام التلفزيون واستخدام شبكة الانترنت بكثرة في ترويج تجارة الصور الجنسية الفاضحة خاصة للنساء والأطفال.

وفي دراسة أجريت حديثاً عن قضايا ضبط الصور الحقيقية الفاضحة للأطفال كانت الصور المعروضة عبر الإنترنت تمثل ٣٢% من القضايا المضبوطة عام ١٩٩٨، ثم ارتفعت النسبة وصلت ٤٧% عام ١٩٩٩، وواصلت ارتفاعها عام ٢٠٠٠، حتى بلغت ٧٧% وفي عام ٢٠١١ وصلت إلى ٨٤% ولا شك أن غرفة الدردشة في شبكة الانترنت تستغل في إغراء النساء والأطفال على العمل في مجال الاتجار بالبشر عن طريق الاستغلال الجنسي، وفي هذه الغرفة يمكن تداول الصور والأحاديث وهذا يسهل أيضاً شؤون هذه التجارة.



## آثار العولمة على حقوق الانسان بين الإيجابية و السلبية

أ. محي الدين حسيبة / أستاذة بكلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة البليدة ٠٢ - الجزائر -

تعتبر حقوق الإنسان جزء من الوعي المعاصر ، وإطارا عاما لكل المجالات الإنسانية ، وخطابا علميا تتصارع حوله السياسات الدولية، وقد تزايد عدد المنظمات غير الحكومية المتخصصة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ، والمنظمات الحكومية التي أنشأتها الدول لتعبر عن وجهة نظرها ولتدافع عن سياساتها، بل حرصت الدول على استحداث إدارات ، ومؤسسات متخصصة بحقوق الإنسان في مختلف القطاعات و منذ ظهور الاهتمام بموضوع العولمة، أصبحت قضية حقوق الإنسان في الوطن العربي ربما من أهم القضايا المطروحة على الساحة إذ تتشابك العلاقة بين حقوق الإنسان والعولمة بشكل كبير، حيث تؤثر العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأثيراً عميقاً على حقوق الإنسان في كل هذه المجالات . فهي ظاهرة متعددة الأبعاد ، ومن أبعادها المؤكدة البعد العلمي ، والتكنولوجي، ثم البعد الاقتصادي، وكذا البعد الاجتماعي والتي كما لها آثارها الايجابية لها آثارها السلبية و هو ما سنتناوله في هذه المداخلة .

### مقدمة:

إن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها مبلغ عظيم ناضلت من أجله الشعوب والأمم حتى تكرس في عصرنا الحديث بمجموعة من المواثيق والمعاهدات والقوانين، وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠/١٢/١٩٤٨ ، إذ أصبحت حقوق الإنسان جزء من الوعي المعاصر ، وإطارا عاما لكل المجالات الإنسانية، وخطابا علميا تتصارع حوله السياسات الدولية، وقد تزايد عدد المنظمات غير الحكومية المتخصصة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ، والمنظمات الحكومية التي أنشأتها الدول لتعبر عن وجهة نظرها ولتدافع عن سياساتها، بل حرصت الدول على استحداث إدارات، ومؤسسات متخصصة بحقوق الإنسان في مختلف القطاعات ولعل العولمة كنظام عالمي جديد يرفع شعار حماية حقوق الإنسان، قد أثرت بشكل أو بآخر على سياسات الدول في هذا المجال، حتى أصبحت الكثير من دول العالم الثالث، لا تخشى العولمة في جانبها الاقتصادي، بقدر ما تخشاه في مجال حقوق الإنسان، فمذ ظهر الاهتمام بموضوع العولمة، أصبحت قضية حقوق الإنسان في الوطن العربي ربما من أهم القضايا المطروحة على الساحة إذ تتشابك العلاقة بين حقوق الإنسان والعولمة بشكل كبير، حيث تؤثر العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأثيراً عميقاً على حقوق الإنسان في كل هذه المجالات . فهي ظاهرة متعددة الأبعاد ، ومن أبعادها المؤكدة البعد العلمي، والتكنولوجي، ثم البعد الاقتصادي، وكذا البعد الاجتماعي والتي كما لها آثارها الايجابية لها آثارها السلبية.

## المبحث الأول: مفاهيم العولمة و حقوق الإنسان

و سنتناول في هذا المبحث معنى كل من حقوق الإنسان و العولمة ثم بيان أهم أسباب تأثير العولمة على حقوق الإنسان

### المطلب الأول: معنى حقوق الإنسان و العولمة:

#### أولاً: معنى حقوق الانسان :

تشكل حقوق الإنسان في مجملها مجموعة الحقوق الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي يكفلها القانون للأفراد، ويحميها بموجب نصوص قانونية، فهي حقوق ثابتة لجميع بني البشر على قدم المساواة، دون تمييز من حيث الجنس أو اللون أو العرق أو الدين ..... لذلك كان حري بالدول والأمم الاهتمام بها، وتكريسها عن طريق المواثيق الدولية والقوانين الداخلية. و تعرف حقوق الإنسان، بأنها تلك الحقوق الثابتة للإنسان ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً على قدم المساواة دون تمييز من حيث الجنس أو اللون أو الدين أو العرق، أو الانتماء، أو الدولة أو غيرها، والتي يشكل المساس بها مساساً بحقوق البشرية جمعاء .

وما تجدر الإشارة والتنويه له، فإن حقوق الإنسان كفلتها ونظمتها أحكام الشريعة الإسلامية بما يضمن حرية وكرامة الإنسان، الأمر الذي يجعل إعلان الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان، ليس أكثر من صدى لما أوصى به الشارع الحكيم وأمر به سبحانه وتعالى، وما أوصى وأمر به نبينا محمد صلى الله عليه وسلم .

ذلك أن مجال حقوق الإنسان ما عرف اهتماماً مكثفاً وعناية بالغة، إلا في العصر الحديث في ظل القرنين الأخيرين، حيث تم إبرام العديد من الاتفاقيات التي تضمنت حماية الوجود القانوني للفرد، والقضاء على كل محاولة لتشبيه الإنسان بالأرض أو السلع، كانت هذه ممهدة لما يسمى بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

#### ثانياً : معنى العولمة:

العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد ولقد تضاربت الآراء بخصوص العولمة والمقصود بها، واختلفت بحسب الزوايا التي ينظر منها الباحث وهي تتمحور حول أربعة أنواع، العولمة باعتبارها مرحلة تاريخية، أو العولمة باعتبار تجلياتها للظواهر الاقتصادية أو باعتبارها انتصاراً للقيم الأمريكية أو ثورة سوسيولوجية وتكنولوجية. لذا لا يوجد تعريف محدد متفق عليه للعولمة، فالماركسيون الجدد يرون إنها نهاية الرأسمالية، وتؤدي إلى مزيد من الانقسامات لتكريسها الاستغلال وسيطرة القوي، أو الغني على الضعيف في حين إن الليبراليين يقولون إنها المنتج النهائي لعملية تحول كبيرة في السياسات العالمية، وأن الثورة العلمية والتكنولوجية جعلت العالم أشبه بشبكة واحدة، ورأى البعض الآخر في العولمة مشروع استحواذ جديد يقوم على ما يسمى بالوحدة الاقتصادية العالمية التي تجد أساسها في اتفاقيات الجات التي تم استبعادها لصالح منظمة التجارة العالمية، لأن عولمة الاقتصاد هيأت العالم لكونية تشهد الانتقال إلى إلغاء الحدود التجارية في العالم والانتقال إلى عصر شمولية السوق . ومحاولة التوحد الثقافي في ظل ما عرف بالأمركة، إلى جانب الاتفاقات الساعية إلى توحيد الجهد الأمني لمواجهة الإرهاب . وقد جاءت العولمة استجابة لمنطق الرأسمالية العالمية التي تبلورت احتياجاتها الخمسة في سياق الاحتكارات الخمسة: الاحتكار التكنولوجي، والاحتكار المالي، واحتكار الموارد الطبيعية، والاحتكار الإعلامي، واحتكار وسائل التدمير الشامل.

إن العولمة في إطارها النظري الذي يدعو إلى تزايد التبادل وتحقيق الاعتماد المتبادل على مستوى الكوكب، وإدارة المصالح المشتركة للبشرية ولصالح البشرية، تبدو وكأنها أصبحت ضرورة لا غنى عنها للتعامل مع كثير من قضايا حقوق الإنسان، بعد أن اتسعت هذه الحقوق وتشابكت على مستوى الكوكب . فقد أصبحت حقوق الإنسان جزءاً من القانون الدولي . ولم تعد الانتهاكات الجسيمة التي تحدث لحقوق الإنسان في أي مكان من العالم، من الشئون الداخلية للدولة بل أصبحت تدخل في اهتمام المجتمع الدولي ككل، وتتطلب تدخله، وإن كانت معايير هذا التدخل ما زالت تثير الكثير من الجدل

وقد اتسعت دائرة حقوق الإنسان لتشمل قضايا لا يمكن معالجتها في نطاق إقليمي محدود، وإنما يكون ذلك على مستوى الكوكب، مثل الحق في السلام الذي أصبح يحتاج إلى ترتيبات أوسع نطاقاً من الدول المتنازعة كذلك الحق في التنمية الذي تجلّت فيه مسؤولية الدول القادرة حيال الدول التي تنعدم فيها إمكانات التنمية لنقص الموارد وكذلك هناك الحق في بيئة نظيفة، فما يحدث من حرائق في غابات الأمازون يؤثر على العالم أجمع

ومع التطور المذهل في العلم واختصار عوامل المسافة والزمن وتملك الإنسان لمقدرات مجال الحيوي، قد بلغنا درجة لا يمكن معها التهرب من ضرورة إدارة كل من الفضاء البحار والتجارة وأن شطة الإنتاج والاستهلاك لصالح الإنسان وبمفاهيم تُعَلِّي من قيمة الإنسان، قبل أن ندمر أنفسنا وندمر الكوكب الذي يجمعنا بعد أن انطلقت طاقات المعرفة والعلم والتكنولوجيا، وظهرت الحاجة الملحة لترشيد المعرفة والعلم والتكنولوجيا لتكون في خدمة الإنسانية كلها وفي خدمة كل الأجيال، حتى لا تنتصر التكنولوجيا على حساب هزيمة الإنسان والإنسانية نفسها، أو لحساب جيل على حساب الأجيال الأخرى.

ومن أجل ذلك كله تبدو الحاجة إلى النظرة الكوكبية حتى ونحن نتصرف محلياً، وإن كان البعض يعكس هذه المعادلة بأن يكون التفكير محلياً والتصرف كوكبياً، المهم في كلا الحالتين أن يكون البعد الكوكبي ماثلاً دائماً أمامنا فقد تشابكت المصالح إلى حد بعيد.

ولكن هذا الإطار النظري للعولمة شيء والعولمة التي ظهرت وعرفت حتى الآن على أرض الواقع شيء آخر . فقد هيمنت الأسواق على عملية العولمة مما أدى إلى أن تحتكر شعوب وأقطار بعينها فوائد العولمة ونتائجها الإيجابية وتترك سلبياتها لشعوب وأقطار أخرى حُرمت من هذه الفوائد.

و هناك من يرى أن العولمة في واقعها كما رصدت في العقدين الأخيرين، هي اتجاه متعظم نحو تخطي الحدود، أي التعامل دون اعتداد يُذكر بالحدود السياسية أو الانتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة، ودون حاجة لإجراءات حكومية . ويظهر ذلك بشكل واضح في الشركات متعددة الجنسيات، وفي انتقال رأس المال الذي يظهر بوضوح في استخدام بطاقات الائتمان

وللعولمة شقين أولهما : شق واقعي أو مادي جاء نتيجة التطور العلمي والتكنولوجي الهائل وما ترتب عليه من ثورة في وسائل الاتصال والإعلام وانتشار المحطات الفضائية التي تبث برامجها لكل أنحاء الكوكب ولكل البشر على هذا الكوكب دون أن تحدها حدود. وأيضاً في ثورة المعلومات الهائلة التي تجسدها شبكة الإنترنت.

وهذا الجانب من العولمة ليس مطروحاً للقبول أو الرفض فهو واقع أصبح أحد ظواهر العصر الذي نعيشه، وليس أمامنا إلا أن نقبل به ولكن علينا أن نعرف كيف نتعامل معه لنكون أكثر تأثراً في عالمنا

أما الشق الثاني للعولمة : فهو شق قيمى، جاء نتيجة الطابع التوسعى التنافسى لنمط الإنتاج الرأسمالى الذى فرض اقتصاد السوق على العالم، وعززته باتفاقيات التجارة العالمية (الجات). وهذا الجانب هو الذى يثير كثيراً من المخاوف والشكوك . خاصة وأن جولة أورجواي جاءت ضربة قاضية للدول النامية حيث فرضت الدول الصناعية الكبرى شروطها المحففة فحررت التجارة وانتقال رؤوس الأموال، ولكنها فرضت حماية مبالغ فيها للملكية الفكرية بما يجعل نقل التكنولوجيا والمعرفة امر باهظ التكلفة بالنسبة للدول النامية. وهذا الجانب القيمى من العولمة هو الذى يجعل من العولمة مسألة خلافية .

### المطلب الثاني: أسباب تأثير العولمة على حقوق الانسان:

إن تأثير العولمة على حقوق الإنسان يرجع لأسباب كثيرة منها أن بعض الدول تؤمن بقيمة حقوق الإنسان وحرصت بالتالي على دعم المجال المعرفى، واحترام حقوق الإنسان. كما أن الدول الكبرى فى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تصدر تقارير سنوية عن وزارة خارجيتها، الذى يوجه اتهامات للدول لانتهاكها حقوق الإنسان. يجعل هذه الدول فى حال دفاع عن سياساتها لدحض تلك الادعاءات. ضف إلى ذلك أن عدد من المنظمات الناشطة فى مجال حقوق الإنسان ، مثل منظمة العفو الدولية، والمنظمة الدولية لحقوق الإنسان، واللجنة الدولية لحقوق الإنسان ، وغيرها تتلقى معلومات مباشرة من الأفراد بفضل ما أتاحة العلم من وسائل للاتصال، وتصدر تقارير دورية عن انتهاكات حقوق الإنسان ، وتقوم بزيارات مبرمجة للوقوف على انتهاكات حقوق الإنسان مما فرض على الدول التزاما ، ولو كان ظاهريا لاحترام هذه المنظومة ، وهي بالتالي ظاهرة إيجابية . فلا غرابة فى أن يركز فى عصر المعلوماتية الذى يعرف أيضا بالحماية الدولية لحقوق الإنسان ، أو الضمانات الدولية لحقوق الإنسان أو حقوق الإنسان فى السياسات الدولية، أو القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وملاحظ تأثير العولمة على حقوق الإنسان فى تنامي الاهتمام بحق الإنسان نجدها فى العديد من المؤشرات الموضوعية سواء ما تعلق منها باستقرار مجال دراسات حقوق الإنسان بوصفه علما مستقلا له ذاتيته البحثية ونموذجه الخاص به ، وأطره النظرية أم كيفية تطبيقها على دراسات بعينها وتعميم النموذج اللبرالى لحقوق الإنسان باعتباره نموذجا عالميا يفترض صلاحيته ويشكل الأساس الذى قاس به مدى وفاء الدول بالتزاماتها ، وتقويم ممارساتها بما أصبح معيارا للتمدن والحضارة . وقد طورت هذا المعيار مراكز البحوث المتخصصة فى مجال حقوق الإنسان لتتواءم مع عصر المعلوماتية.

كما أن تأسى الجمعيات، وممارسة العمل الأهلى من أهم مظاهر حرية ممارسة الحق السياسى، وتنامي دور المنظمات غير الحكومية على الصعيدين الدولى والإقليمى فى السنوات الأخيرة التى منح بعضها الصفة الاستشارية فى العديد من الهيئات ، والمؤسسات الدولية لتكون أداة ضغط على الدول ، إذا كانت من جانب المعارضة ، ألا أن النطئج التى ترتبت على انخراط هذه المنظمات والجمعيات فى أجندة أعمال منظمات دولية حكومية ، أو غير حكومية حرمتها من الاستقلالية والموضوعية من جهة ، فإن هذه المنظمات لم تعد مالكة لقرارها ، وان وجودها مرتبط بالمؤسسات الداعمة التى تدور فى فلكها بما فى ذلك لغة الممول وب التالي، أهدر حق تنظيم الجمعيات وتأسيسها الذى أستغل من قبل البعض للوصول إلى مراكز سلطوية .

لقد أصبحت حقوق الإنسان وسيلة للضغط الدولى أكثر مما هي مصدر للالتزامات قانونية فعلية وقد تؤدي إلى إنزال العقوبات على دول اعتبرت خارجة على القانون من منظور مجلس الأمن الذى تحول إلى أداة بيد الولايات المتحدة الأمريكية، لسيادة منطق القوة من جهة، والمصلحة الخاصة للدول الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، الذين لا يتوانون عن عقد التسويات واستغلال أزمات

الدول، التي قد تطرد من الجماعة الدولية أو تمتهن كرامة شعوبها بتجويبعها وإفقارها بحجة انتهاكها لحقوق الإنسان في حين دول أخرى مرضي عنها تمارس أبشع أشكال انتهاك حقوق الإنسان لا يجري الحديث عن سجلها الإجرامي .

### المبحث الثاني: انعكاسات العولمة على حقوق الانسان

سنتناول من خلال هذا المبحث ،أهم الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ م ، والتي برز تأثير العولمة عليها واضحا ثم أثر العولمة في مجالات حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والثقافية و المدنية .  
المطلب الأول : أهم الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ م ، والتي برز تأثير العولمة عليها واضحا :

أولا - الحق في الحياة .

ثانيا- الحق في الحرية والسلامة الشخصية، وعدم جواز القبض أو الحبس التعسفي .

ثالثا - الحق في المساواة دون تمييز بسبب الجنس، أو العنصر، أو اللون، أو النوع أو غيرها.

رابعا- الحق في حرية الفكر والضمير والديانة .

خامسا- الحق في الرعاية الصحية .

سادسا - الحق في التعليم والثقافة .

سابعا - الحق في مستوى معيشة أفضل .

ولقد كانت عدة معاهدات واتفاقيات قد عقدت بشأن بعض الحقوق كمعاهدة باريس للسلام ١٨١٤، وإعلان مؤتمر فينا ١٨١٥، وإعلان فيرنا ١٨٢٢، والتي تتضمن في مجموعها إلغاء الرق بكافة أشكاله، ومنع ومحاربة تجارة الرقيق . ثم الاتفاقيتين الدوليتين 1904 و ١٩١٠ المتعلقتين بقمع الاتجار بالنساء والأطفال .

الأمر الذي أدى بالمجتمع الدولي إلى زيادة الاهتمام فيما بعد بمجال حقوق الإنسان، عن طريق مجموعة من الضمانات والآليات القانونية .

ومع نهاية المرحلة الاستعمارية التي استخدمت فيها القوة المادية والسلاح، تحولت العولمة إلى آليات أكثر جاذبية لتحقيق السيطرة، فهي من منطلق مجالها السياسي في العصر الحالي تهدف إلى القضاء على الحدود الجغرافية بين الدول، بجعل العالم وحدة سياسية واحدة بما يسمى اصطلاحاً القرية الكونية والاتجاه نحو المواطنة العالمية، وهذا يعني بالضرورة تفويض أسس الدول التي قامت على أساس وطني أو قومي أو ديني، وظهور مراكز جديدة للقرار السياسي العالمي، فضلاً عن بروز قوى إقليمية وعالمية تنافس الدول في إدارة شؤون العالم في المستقبل، لأنها تدعو إلى تفتيت الروابط بين الفرد والجماعة التي ينتمي إليها مما يترتب عليه ضعف الانتماء الوطني، وهيمنة قوى أخرى خارجية تسيطر على الإنسان وتسلبه حرياته وحقوقه، فالعولمة استعمار غير مباشر وتخدير للشعوب .

أما الحقوق السياسية التي تحول المواطنين حق الاشتراك في شؤون الحكم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في ظل أحد أنماط أنظمة الحكم الديمقراطي، فهي تقتضي حق كل فرد بتولي الوظائف الإدارية صغيرها وكبيرها إن كان أهلاً لتوليها، وأن يبدي رأيه في سير

الأمر العامة، لأن هذه المناصب والآراء يكون الموجه الأساسي لها هو المصلحة العامة، لذلك فهي تقع تحت رقابة جماهير الأمة، وعندما تضعف الدولة القومية أمام القوى الأخرى التي منها الدول التي تستثمر العولمة لصالحها وكذلك الشركات والتكتلات الاقتصادية، فإن هذه الحقوق تتأثر بحيث تصبح أقل قيمة، سواء بالنسبة للدول أو الموظفين الذين يصبحون غير قادرين للحصول عليها .

واليوم يعاني المجتمع الانساني عامة والعربي الاسلامي خاصة زمن العولمة نقصا فادحا في التعبيرات الايجابية عن الاحترام للإنسان في واقع الاستبداد ولا مكان للحرية في البلدان ذات المنهج الشمولي، والتركيز يكون دائما من قبل الفئة الحاكمة على طرق الكسب ووسائل الريح وتحصيل الثروة والهدف الأقصى للأنظمة الفاسدة هو المحافظة على السلطة واخضاع الأفراد بالقوة والنهب

### المطلب الثاني: أثر العولمة في مجالات حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والثقافية و المدنية

سنحاول فيما يلي أن نوضح أثر العولمة في مجالات حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والثقافية و المدنية

#### العولمة والحقوق السياسية والمدنية :

مما لا شك فيه أن الحقوق السياسية والمدنية تدعمت كثيراً في عصر العولمة بعد أن أصبحت حقوق الإنسان هي بحق لغة العصر وذلك لعدة أسباب أهمها التطور المذهل في تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات سواء في انتقال الخبر بما في ذلك أخبار الانتهاكات وكذلك الوصول إلى المواطن العادي عبر الفاكس والإنترنت علاوة على وسائل الإعلام المختلفة التي جعلت جميع الناس في كوكبنا يعيشون في رؤية ومسمع من بعضهم البعض . وبالتالي لم يعد من الممكن إخفاء الانتهاكات التي تحدث لحقوق الإنسان، وهذا يعتبر تطوراً هاماً . كما أنه أصبح من المستحيل إقامة الأسوار الحديدية مرة أخرى حول أي مجتمع من المجتمعات بفضل هذه الثورة في الاتصال وفي المعلومات.

كما أنه قد أمكن لمؤسسات حقوق الإنسان في العالم بما فيها منظمات العالم الثالث من عمل " مجموعة شبكات لحقوق الإنسان متعددة الجنسية" تضم معظم جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان في الكوكب مدعومة من الحكومات الغربية ومؤسسات التمويل الغربي وأصبح من السهل التحرك دولياً في مواجهة الانتهاكات المحلية كما أصبح من الممكن أن تجعل صوتاً عالمياً لمن يُجرم من صوته وتُجسِّس منظمات حقوق الإنسان في العالم كله ضد هذه الانتهاكات ومساندة نشاط حقوق الإنسان . وتعتبر هذه الشبكات نواة حقيقية لقيام مجتمع مدني على مستوى الكوكب، ولقد لعبت الإنترنت وأدوات الاتصال الحديثة بما فيها الفاكس والتلفون المحمول والميديا العالمية الدور الرئيسي في إقامة هذه الشبكات.

إلا أن هناك ثمة إشكالية تولدت عن رفض بعض الحكومات العربية لمنظمات حقوق الإنسان أو ملاحظتها باستمرار، الأمر الذي دفع الكثير من هذه المنظمات إلى أن تستمد حمايته وتمويلها وأولوياتها من الخارج، حتى أصبحت تبدو وكأنها امتداد لمنظمات في الخارج وفقدت التفاعل الحقيقي مع المؤسسات الوطنية والشعبية وكذلك مع الحكومات العربية . ورغم النجاح الذي تحققه هذه المنظمات نتيجة الضغط من الخارج واستجابة كثير من حكومات العالم الثالث إلى هذه الضغوط الخارجية إلا أن ذلك لا يُجْدِثُ التراكم المطلوب داخلياً ليجعل التقدم في مجال الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان سياسة ثابتة غير قابلة للارتداد

و مما لا شك فيه أن ثورة التجارة العالمية ضاعفت من نقاط الاتصال بين المجتمعات المنفتحة والمجتمعات المغلقة، ولا شك أن مثل هذا الاحتكاك والتعامل مع مؤسسات التمويل الدولية والبنوك يدفع إلى التقدم في مجال الوعي بالحريات الأساسية والديمقراطية،

وخاصة أن معظم الدول والمؤسسات العالمية الغربية المهتمة بعمليات التحول إلى اقتصاد السوق مثل صناديق التنمية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإضافة إلى مجموعة الدول الأوروبية، تربط بين المساعدات التي تقدمها للدول النامية وبين سجل حقوق الإنسان والتحويلات الديمقراطية في هذه الدول . وبطبيعة الحال فإن ازدهار الديمقراطية يؤثر إيجابياً على حقوق الإنسان . .

إلا أن هناك من يرى أن العولمة أدت إلى اندثار مفهوم السيادة وهي في الواقع من أهم مقومات الدولة ، والشعوب المستقلة التي تملك حرية تقرير المصير . ولكننا اليوم نسمع من المختصين بالقانون يتحدثون عن زوال المفهوم التقليدي للسيادة باعتبارها سلطة تبنى على القانون وهي سلطة أصيلة وسلطة عليا في مضمونها القانوني الذي يعني احتكار الدولة كل السلطة واختصاصاتها وحدها على إقليمها وشعبها، وأن الشعوب تعتبر أمانة تؤتمن عليها حكوماتها وأن هي حادت عن السبيل ( سبيل حقوق الإنسان ) يحق للأمم المتحدة التدخل مباشرة في الشؤون الداخلية للدولة.

### العولمة والحقوق الاقتصادية

إذا كانت الحقوق السياسية والمدنية قد استفادت من عصر العولمة كما سبق أن أوضحنا فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لم تأخذ نفس القدر من الاهتمام . إذ ان هناك جانبا من الفقه يرى أن العولمة جاءت وبالا على حقوق الإنسان حيث قال البعض أنها الانقلاب على حقوق الإنسان وحرياته في العالم وهذا الانقلاب ينفذ لمصلحة الشركات العالمية الكبرى التي تتحكم باقتصاد العالم، والسياسات الاقتصادية للحكومات، عبر إرغامها على أتباع إرشادات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونصائحهما ، التي تتضمن غالبا تخفيض قيمة العملة، وتخفيض مريع في النفقات العامة وبصورة خاصة على المستوى الاجتماعي ، وتقليص اعتماد التعليم، والصحة، والسكن، وإلغاء المعونات المتعلقة بالمواد الاستهلاكية بما فيها المواد الغذائية ، وخصخصة مؤسسات الدولة، وزيادة تعرفه الكهرباء، والمياه، والنقل، وخدمات الهاتف، ووضع حد أعلى للأجور، والرواتب ومن خلال هذه السياسات تضرب بحقوق الإنسان عرض الحائط حينما يسحق الجوع والعوز ملايين من البشر تحت ظلال إصلاح الاقتصاد

و رغم ما بشر به الكثيرون من أنه في ظل العولمة وتحرير قوى التنافس سوف تُوجَّه الموارد البشرية والمادية إلى المواقع الإنتاجية ( وهو ما يعرف بالاتجاه الكفاء للاقتصاد ) وسوف يترتب على ذلك تزايد مضطرد في حركة الإنتاج بالمعنى الواسع، على الصعيد الدولي بما يُشبع احتياجات البشر بشكل أفضل . إلا أنه في ظل العولمة اتجه العالم نحو استقطاب شديد في الفقر الذي اتسعت دائرته بشكلٍ مخيف ( حيث يعاني ٨٤٠ مليون نسمة من الجوع، و ٢ بليون آخرون يعانون من سوء التغذية ) . كما يتجه العالم إلى تركيز شديد في الثروة، وذلك على مستوى الدول ومستوى الأفراد أيضاً داخل الدولة الواحدة

فخمس سكان العالم ممن يعيشون في أعلى البلدان دخلاً يحصلون على ٨٦% من الناتج الإجمالي، ٨٢% من صادرات العالم، ٦٨% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و ٧٤% من خطوط الهاتف في العالم. أما الخمس السكان ممن يعيشون في أشد البلدان فقراً فإنهم يحصلون على ١% فقط من الناتج الإجمالي العالمي . ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها هيمنة الأسواق على عملية العولمة وتكريسها لزيادة الربح دون اعتبار يُذكر لما يعكسه ذلك على حقوق الناس . ويقول تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ "أن الآثار الجائرة المترتبة على العولمة التي توجهها الأسواق ويوجهها تحقيق الربح، أوسع وأعمق من البيانات المذكورة عليه حيث أنها تمس جميع جوانب حياة الإنسان". كما يضيف التقرير أن الرعاية التي تمثل قلب التنمية البشرية غير المرئي "مهتدة لأن السوق العالمية التنافسية الموجودة الآن تفرض ضغوطاً علماً يلزم لأعمال الرعاية من وقت وموارد وحوافز، وهي أعمال بدونها لا ينتعش الأفراد

ومن الممكن أن يهز التماسك الاجتماعي". وما لا شك فيه أن هذه الأوضاع تؤثر على تراكم القدرات الإنسانية للمجتمع التي تعتبر الآن أهم للتنمية من تراكم رأس المال.

والسبب الثاني ناتج عن طبيعة التطور التكنولوجي نفسه وظهور الآلات المتطورة الموفرة للوقت والجهد الإنساني مما جعل المشروعات الكبيرة التي تطبق أساليب التكنولوجيا تُلغى من الوظائف أكثر مما تخلق من هذه الوظائف وتجري باستمرار عمليات "Re-engineering" على نطاق واسع في مجالات العمالة في مختلف الشركات الكبرى وقد أدى ذلك إلى إلغاء كثير من الوظائف وإلى خفض هائل في عنصر العمل. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال تم القضاء بالفعل على مليون وثمانمائة ألف وظيفة في قطاع الصناعات التحويلية كان يعمل بها ١٢٠ ألف عامل في عام ١٩٨٠ وانخفض عددهم إلى ٢٠ ألف فقط عام ١٩٩٠ وينتجون نفس القدر من المنتجات. ( التقرير السنوي للعمالة لعام ٩٦/٩٧ منظمة العمل الدولية). وبطبيعة الحال يترتب على ذلك وجود جيش من العاطلين وكذلك تخفيض أجور ومراتب العمال والموظفين وتقلص الكثير من المزايا والحقوق التي كانوا يحصلون عليها. يلاحظ أيضاً أنه في الثورات الصناعية السابقة كانت مكاسب الإنتاج الناجمة عن التقدم التكنولوجي، يتقاسمها جميع المشتغلين في الاقتصاد القومي مع اختلاف النسب. أما الآن فإن ثمار زيادة الإنتاج الناتجة عن الثورة العلمية يتقاسمها عدد ضئيل جداً من الأفراد، والذين يمثلون تحديداً رجال الإدارة العليا وحملة الأسهم وعمّال المعرفة. ويترتب على ذلك زيادة مطردة في فئات ما تحت خط الفقر، وتهميش هذه الفئات وتركيز الثروة في أيدي قليلة.

#### العولمة والحقوق الثقافية

إذا انتقلنا لبحث آثار العولمة على الحقوق الثقافية فسوف نجد الأمر أكثر تعقيداً وأكثر إثارة للجدل بين الخصوصية والعالمية وبين ما هو محلي وما هو كوكبي وبين التعددية والتوحيد في نظرة شاملة لما هو كوني. فالقيم المترسخة في ضمير الشعوب هي التي تشكل رؤيتها ونظرتها للعالم ومن هنا تأتي أهمية الثقافة بالنسبة لقضية العولمة.

ووفقاً للمواثيق الدولية، فلإنسان الحق في التمتع بثقافته الخاصة واستخدام لغته والمجاهرة بدينه أي أن تكون له خصوصيته الثقافية التي تعني التباين بسبب اختلاف السلالة أو اللغة أو الدين في إطار الثقافة والفكر على مستوى الوطن والمنطقة - والحضارة. إلا أن التفاوت الهائل في الإمكانيات الثقافية التي ارتبطت ببعض الحضارات يثير الكثير من المخاوف لما في ذلك من تهديد للخصوصية ولثقافات أخرى لا تملك هذه الإمكانيات.

وتتفوق الولايات المتحدة الأمريكية في نسبة ما تصدّره من ماد ثقافية وترفيهية ( كتب وأفلام السينما- والموسيقى- وبرامج التلفزيون-وال Software ) إلى حد أن صادراتها من هذه الماد تسبق جميع صادراتها من أي قطاع آخر. فقد حقق فيلم واحد (تيتانك) ١,٨ بليون دولار. وهذا ما يدفع الولايات المتحدة إلى الإصرار على أن تعامل السلع الثقافية معاملة بقية السلع الأخرى بمعنى ألا تُفرض عليها قيود تمييزية. بعكس فرنسا ودول أخرى التي تعتبر أن العولمة الثقافية خطر استراتيجي يهدد هويتها الثقافية. أما في العالم الثالث فمشكلة العولمة الثقافية أنها تكاد تكون في اتجاه واحد نتيجة الإمكانيات الهائلة للولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى في هذا المجال والتي جعلت دول العالم الثالث في وضع المتلقي دائماً. فقد ذكرت احصائيات منظمة اليونسكو أن شبكات التلفزيون العربية، تستورد ما بين ثلث إجمالي البث (كما في سوريا ومصر) ونصف هذا الإجمالي (كما في تونس والجزائر)، أما في لبنان فإن البرامج الأجنبية تزيد على ذلك حيث تصل النسبة إلى ٥٨% من إجمالي البث، و ٩٦% من مجموع

البرامج الثقافية. ولا شك أن هذه الأوضاع تثير مخاوف الكثيرين في منطقتنا باعتبارها تُحدد الهوية الثقافية التي هي حق من حقوق الإنسان.

كما يرى البعض أنه من الانعكاسات السلبية للعولمة الغربية على حقوق الإنسان أنها قضت على حقوق الإنسان الثقافية، فلكل مجتمع أثره الحضاري ومثله الراسخة في ضميره ، وهذه المثل تشكل نظرتة ، ولكن العولمة تقضي عليها وتحل محلها قيمها ومثلها المادية ، ولا يخفى أن المعاهدات الدولية تؤكد على حق الإنسان في التمسك بثقافته الخاصة ، والتكلم بلغته الخاصة ، والتجاهر بدينه الخاص، والإعلان عن مذهبه الخاص، لكن العولمة تبغي تعميم ثقافة واحدة على أرجاء المعمورة. . كما تقوم على إلغاء الهوية، والثقافة الوطنية، والتأثير على المصالح الوطنية، والقومية، وإيجاد أسواق استهلاكية والسيطرة على الأسواق المحلية وإلغاء الخصوصية الوطنية، وفرض الوصاية، والهيمنة تحت شعارات مغلوطة مثل ( محاربة الإرهاب، وحقوق الإنسان) وهي مفاهيم لا تقبل إلا تفسير القوى المهيمنة في ظل العولمة ، وكل هذه السلبيات أو بعضها تؤثر على حق الإنسان حيث تقود حتما إلى البطالة والفساد وزيادة العصبية والإقليمية والحقد والكراهية بين الشعوب والأمم وأبرز ما ينتج عنها الإرهاب بأشكال وصور لم يعهدها العالم من قبل والتطرف والجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة والمستجدة وكذلك الفساد المالي و الإداري

فالعولمة اليوم تعني هيمنة دولة واحدة على مقدرات العالم دون غيرها من الدول. لتكون رائدة العولمة، بأن يقبل العالم كله، أما عن طريق الإقناع أو الإكراه ، ثقافتها وإعلامها ورؤاها السياسية والاقتصادية ، فالعولمة ما هي في الحقيقة ألا تكريس لهيمنتها وتعميق لسلطانها المطلقة في السياسة والاقتصاد والدفاع وغيرها، وهو تعزيز لنفوذها.

#### خاتمة :

ونخلص من هذا العرض السريع إلى أن العولمة اليوم أصبحت من الظواهر البارزة في المتغيرات الدولية في العالم والتي كما لها آثارها الايجابية لها آثارها السلبية على حقوق الإنسان بوصفها شكلا من أشكال السيطرة الإمبراطورية فعلى دول العالم اليوم أما خيار الانخراط في برنامج العولمة دون تحفظ ، وهنا ستفقد هويتها وحضارتها وتذوب في التبعية الغربية ، أو أن تختار الانعزال عن العالم وأقفال النوافذ أمام الحضارة العالمية القادمة في ثوب العولمة ، وهذا لم يعد حلا ، لأن الحدود الدولية ذابت والحل ليس من الانعزال عن العالم بل في إثبات الوجود وهذا يستلزم استيعاب مقاصد العولمة الحميدة وبناء الدفاع الثقافي ضد العولمة الخبيثة وبرمجة التعامل الثقافي مع العولمة و اختيار العولمة الايجابية والتعرف عليها وليس رفضها وإذا أريد للعولمة بالفعل أن تكون لصالح البشر حقيقة يجب أن تُتخذ حقوق الإنسان لتكون المؤشر الرئيسي لتوجيه مسار العولمة، ولا شك أن أخطر ما يواجه البشرية في مجال العولمة هو النظر لهذه العولمة هي أنها عولمة اقتصادية فقط دون بعدها الإنساني . فلا يُمكن قبول فكرة هيمنة الأسواق على عملية العولمة ليكون الربح وحده هو اساسها في غياب الاعتبارات الإنسانية وحقوق الإنسان، كما أنه لا يُمكن أيضاً قبول فكرة استخدام علاقات القوة السياسية لفتح الاسواق قسراً. فالأوروبيون والأمريكيون - على سبيل المثال - يدعمون الزراعة في بلادهم، ولكنهم لا يترددون في تفكيك زراعة الدول الأخرى من خلال ضغط السوق المفتوحة مما يزيد من تبعية هذه الدول ويؤثر بال تالي على حقوق هذه الشعوب ومعاناتها. فالعالم اليوم في حاجة إلى مشروع علمي تلتقي عنده شعوب الأرض بجميع ما يوحد هذه الشعوب ويسمح لها في نفس الوقت بالتمايز الذي يحفظ الهوية. فلا بد من أحد البعد الإنساني للعولمة لتكون بالفعل لصالح البشرية كلها أو تتجرد العولمة من هذا البعد الإنساني وتستمر هيمنة الأسواق وسياسة الربح وحدها المحرك الوحيد للعولمة، فتصبح العولمة بذلك مرحلة جديدة من مراحل الهيمنة، بعد الاستعمار والاستعمار الجديد والإمبريالية



## أعمال المؤتمر الدولي الثالث: العولمة ومناهج البحث العلمي - بيروت 25 إلى 27 أبريل 2014

## أثر العولمة على حقوق الإنسان في ظل الحراك الثورى والتغيرات السياسية في المنطقة العربية

دكتور محمد أحمد المنشاوى (مصر)

" وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا "

سورة الإسراء آية ٧٠

### المقدمة

أهمية الدراسة .

في ظل الحراك الثورى الحالى والتغيرات السياسية المعاصرة كشف الواقع عن مدى ما تعرضت له حقوق الإنسان من عبث واعتداء وانتهاك ، الأمر الذى استرعى انتباه الكثير من الباحثين لدراسة هذا الموضوع ، بل أصبح الأمر مدعاة للاهتمام العالمى من خلال المنظمات الدولية والإقليمية ، نظرا لما يمثله هذا الاعتداء من خطر حال ومستقبل يهدد قطاعا كبيرا من البشرية فى تقدمها وتطورها بل وفى بقائها ، وقد ارتأينا المساهمة مع غيرنا من الباحثين والإدلاء بدلونا فى هذا المجال ، نظرا للأهمية الكبيرة التى يمثلها هذا الموضوع .

### أهداف البحث .

هذه الدراسة محاولة بحثية لتتبع حقوق الإنسان ومدى تأثيرها بفكرة العولمة فى ظل الحراك الثورى فى المنطقة العربية ، وتعميق مفهومها ومدلولها الثقافى فى الفكر المعاصر .

### إشكالية البحث .

نظرا لتوجهات الدول وأهوائها من ناحية، وانتشار فكرة العولمة ومدى تأثيرها على حقوق الإنسان فى ظل المتغيرات السياسية والحراك الثورى فى المنطقة العربية من ناحية أخرى ، لا يزال من الصعب إرساء نظرية عامة تحفظ للإنسان حقوقه وضماناته ، فى إطار منهجى ثابت وفق آلية تضمن تطبيقه ، بعيدا عن الإطار الفلسفى . حيث يصعب بناء حدود ثقافية أو اجتماعية لفلتره التأثير العالمى ، كما يصعب فى ذات الوقت ضمان ارتباط البعد المحلى بالبعد العالمى ؛ فقد تكون هذه الحدود صارمة تمنع التفاعل بين البعد المحلى والعالمى ، وقد تكون هشة لا يمكنها فلتره التأثير العالمى وحماية البعد المحلى . ومن هنا تتولد إشكالية البحث .

## منهج الدراسة .

اتبعت في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي والوصفي ، وذلك من خلال استقراء الأحداث والمتغيرات على الساحة الإقليمية والدولية ، حيث يعتمد هذا المنهج بالدرجة الأولى على أعمال الفكر ، ومن ثم الوصول إلى النتائج المنطقية والتي ربما تمثل قواعد ومبادئ منهجية .

## تقسيم الدراسة .

المطلب الأول - مفهوم حقوق الإنسان .

المطلب الثاني - أثر العولمة على حقوق الإنسان .

## المطلب الأول : مفهوم حقوق الإنسان

إن مفهوم حقوق الإنسان ليس مفهوما جامدا ، وإنما يتميز بالمرونة ، ويتطور مع تطور المجتمع عبر الأزمان المختلفة ، كما أنه ليس مفهوما مجردا ، وإنما يحمل في كنفه معنى ( سياسيا وآخر إيديولوجيا)

وحقوق الإنسان، هي الحقوق والحريات المستحقة لكل شخص مجرد كونه إنسانا. ويستند مفهوم حقوق الإنسان على الإقرار بما لجميع أفراد الأسرة البشرية من قيمة وكرامة ، وبإقرار هذه الحريات فإن المرء يستطيع أن يتمتع بالأمن والأمان، ويصبح قادراً على اتخاذ القرارات التي تنظم حياته 1.

<sup>1</sup> إن مشكلة التعريف بالمفاهيم وتحديداتها تُعد من المشكلات الأساسية في التحليل الاجتماعي. إذ أن تعدد وتداخل التعريفات للمفهوم الواحد، يخلق قدراً من الاضطراب واللبس عند استعمال مثل هذه المفاهيم . راجع في ذلك . المنجد في اللغة والأعلام، بيروت، دار المشرق، الطبعة السادسة والعشرون، ١٩٨٠، ص ١٤٤

ف (الحقائق الاجتماعية (Social Realities) مع أنها تخضع للملاحظة العلمية، ويستعان بالحواس في تشخيصها وتحديداتها، إلا أن الباحث الذي يسعى إلى وصفها أو تحليلها أو وضع المبادئ النظرية عنها، يجد نفسه مضطراً إلى صّبها في عبارات مجردة ترتقي إلى مستوى الفكر الفلسفي والاجتماعي الرمزي ، راجع في ذلك ، منظمة العفو الدولية: دليل تعليم حقوق الإنسان، موقع المنظمة على الإنترنت

إن مفهوم (حقوق الإنسان) أصبح شائع الاستخدام في الأدبيات السياسية الحديثة وفي الخطاب السياسي المعاصر بشكل عام، وإن كانت العديد من الكتابات التي استخدمت هذا المفهوم لم تهتم بتأصيله، بل أصبح لشدة شيوعه يستعمل بدون تمحيص وكأنه لا مجال لمراجعته، لذا فمن المهم قراءة المفهوم في أصوله الغربية ومقارنته بوضع الإنسان وحقوقه وواجباته في المجتمعات العربية .

وعلى الرغم من أن مفهوم (حقوق الإنسان) حديث نسبياً - إذ يرجع إلى الربع الأخير من القرن الثامن عشر - ولكن حداثة هذا المفهوم لا تعني بالضرورة حداثة مضمونه. إن حقوق الإنسان كمضمون سابقة على ظهور هذا المفهوم وذلك بقرون وقرون، بل يمكن القول إن عبارة (حقوق الإنسان) كمضمون ترجع إلى ذلك الوقت الذي ظهر فيه كل من مفهوم (الإنسان) ومفهوم (الحق)، وهو وقت لا يمكن تحديده لذا فمن المهم تحديد مفهوم (حقوق الإنسان) وقراءته لغةً واصطلاحاً

فمعنى الحق لغةً: المفرد في العربية هو (الحق) ضد الباطل، وهو بمعنى الثابت والواجب المقتضي، والجمع (حقوق). والفعل منه (حقَّ) بمعنى ثبت ووجب، يقال (هو أحق به) بمعنى أجدر، ويقال (كان حقاً له في مال أبيه) أي نصيبه وحظّه من ذلك المال، فالحق في المال تعني النصيب. و(الحاقة) هي القيامة لأنها تفصل بالحق وتحق كل مجادل في دين الله بالباطل فتحقه أي تغلبه. و(الحقيقة) الواقعة الثابتة التي تتطابق مع الواقع الموضوعي، والجمع حقائق .

ومنذ زمن بعيد والشريعة الإسلامية قد أعطت لهذا المفهوم بعدا عالميا ، إذ يقول الله تعالى " وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا " كما ورد في الأثر أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا "

والواقع أن الديانات السماوية، قد خطت خطوة في تحرير الإنسان من قيود النظرة البدائية و طورت شعوره النوعي بالتميز والكرامة، وجعلت الناس، مبدئيا، ونظريا، كائنات متماثلة. 1 وبهذا فقد تبلور مفهوم الحقوق والحريات في المنطقة العربية انطلاقا من صبغة دينية ، تقوم على المساواة ومن منظور أخلاقي من منطلق أن حماية الحقوق والحريات قضية إيمانية ، واهتم الاسلام بكل ما يساعد على ترسيخ هذه المفاهيم في نفوس البشرية من خلال عنايته بحفظ تلك الحقوق و حمايتها ، ولم يكتف الاسلام بذلك وإنما وضع منهاجا متكاملا يحفظ تلك الحقوق حتى تظل مصدر أمان للإنسان واستقرار وسعادة للإنسانية في كافة الأزمنة والأمكنة. 2.

ويتبين من ذلك أن الإسلام يتمتع بنظرة أعمق للحقوق والحريات ووضع الخطوط العريضة لكفالتها والنواميس التي تكفل التوازن بين حقوق الفرد وحقوق الآخرين من جهة وحقوق المجتمع من جهة أخرى. 3.

أما على مستوى الفكر الوضعي والفلسفي فقد نصت أولى إعلانات حقوق الإنسان على وجود حقوق طبيعية للناس، أي حقوقا سابقة على وجود المجتمع والسلطة بحيث لا يلغياها أي نظام لأنها حقوق طبيعية من زاويتين: الأولى. أنها مسجلة في طبيعة الأشياء، والثانية. أنها مدونة في طبيعة الإنسان نفسها ومرتبطة بها. والثالثة. أنها حقوق جبلية راسخة في الطبيعة الإنسانية. فالفصل الأول من إعلان الحقوق فرجينيا (سنة 1776) ينص على أن " كل الناس خلقوا بالتساوي أحرارا ومستقلين. وأن لهم حقوقا أكيدة، أساسية وطبيعية، لا يمكنهم، بأي عقد التفريط فيها.

وفي القرن الثامن عشر وباندلاع الثورة الفرنسية " Révolution française " في الرابع عشر من يوليو عام 1789 تطور مفهوم حقوق الإنسان ليتردى ثوبا جديدا آنذاك ، تمثل في بداية عولمة هذه الحقوق على مستوى الفكر الوضعي ، والتي كانت بمثابة البذرة الأولى للبعد الدولي والعالمي لحقوق الإنسان ، وذلك بصدور إعلان حقوق الإنسان والمواطنة في أغسطس 1789 فخضع المجتمع الفرنسي لعملية تحوّل كبيرة أدت إلى إلغاء الامتيازات الإقطاعية والأرستقراطية والدينية ، وبرزت الجماعات السياسيّة اليساريّة الراديكالية ، كما برز دور عموم الجماهير في تحديد مصير المجتمع، وتم خلالها رفع ما عرف باسم مبادئ التنوير وهي المساواة في الحقوق والمواطنة، والحرية، ومحو

وفي اللغة العربية أيضاً يرتبط مفهوم (الحق) بمفهوم (الواجب) ارتباط تلازم، ولا يتخصص معنى أي منهما إلا بحرف الجر. وهكذا فالفعل: (حق له) يفيد معنى (وجب لـه)، تماما مثلما أن (حق عليه) هو معنى (وجب عليه)، أو ثبت عليه. وأغلب ما ورد في القرآن من فعل (حق) جاء متعديا بحرف (على) ليفيد ثبوت الشيء ولزومه ووجوبه. من ذلك مثلاً قوله تعالى: (وإذا أردنا أن نخلق قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا) . واصطلاحاً: يقصد بما الميزات أو المصالح أو الحريات التي يتوقعها الفرد أو الجماعة من المجتمع أو من الدولة وما يتفق مع معاييرها. والحقوق من وجهة نظر القانون هي السلطة التي يخولها القانون لشخص لتمكينه من القيام بأعمال معينة تحقيقاً لمصلحة له يعترف بها القانون . كما يمكن تعريفها على أنها المعايير الأساسية التي لا يمكن للبشر أن يعيشوا من دونها بكرامة كناس. إن حقوق الإنسان هي أساس الحرية والعدالة والسلام، وإن من شأن تفعيلها واحترامها أن يتيح إمكان تنمية الفرد والمجتمع تنمية كاملة.

1 د . عد العزيز محمد سندی ، الأحكام في حقوق الإنسان في الإسلام ، الطبعة الأولى ، ص 65

2 د . محمد عبد الله ولد محمدان ، حقوق الإنسان والعدالة الجنائية ، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ص 84

3 ابن القيم الجوزية ، الضوء المنير على التفسير . 1184

الأفكار السائدة عن التقاليد والتسلسل الهرمي والطبقة الأرستقراطية والسلطتين الملكية والدينية ، وامتيازات النبلاء ورجال الدين ومصادرة أملاك الكنيسة كما أقرت الثورة مبدأ مجانية وإجبارية التعليم والعدالة الاجتماعية وتوحيد وتعميم اللغة الفرنسية. 1 ومع ظهور منظمة الأمم المتحدة بدأت محاولات جادة ، لازالت مستمرة إلى اليوم لبلورة هذا المفهوم في إطار ميثاق وإعلانات وعهود تعتمد كقاعدة في تنظيم العلاقات الدولية والعلاقات الاجتماعية ، والاقتصادية والسياسية داخل الدول وفيما بينها . 2. تمثل ذلك في صدور العديد من الميثاق والعهود الدولية التي ترعى حقوق الإنسان .

فجاء العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٥١٠ المتعلق بنزع الاستعمار وإقرار حق الشعوب في تقرير المصير الصادر في ١٣ ديسمبر ١٩٦٦ تحت عنوان ، "إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" ، واتفاقية مناهضة العنصرية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٨ ديسمبر ١٩٧٩ ، واتفاقية حقوق الطفل. ثم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وأخيرا كرس المجتمع الدولي جهوده فأنشأ قضاء جنائي دولي لتكريس فكرة العدالة الجنائية ( المحكمة الجنائية الدولية ) والتي احتوى نظامها بشكل خاص على كفالة مجموعة كبيرة من حقوق المتهم في كافة مراحل الدعوى.

وهذه الروافد أو المسارات الثلاث الكبرى " كونها مسجلة في طبيعة الأشياء، ومدونة في طبيعة الإنسان نفسها ومرتبطة بها " قد شكلت البوتقة التي انبثق منها مفهوم حقوق الإنسان، بل إن الرافدين الأول والثاني يصبان في النهاية في مفهوم الحق الطبيعي . وفي الحقيقة أن هذه الحريات التي صيغت أولا على شكل إعلانات للمبادئ ذات إلزام أخلاقي أكثر منه قانوني، ثم تحولت بالتدرج إلى مصدر للتشريعات الدولية والوطنية المقننة لهذه الحرية، تطال كافة مستويات النسق الاجتماعي . إلا أنه قد يكون من الأدق الإشارة إلى أن مفهوم حقوق الإنسان قد انبثق في سياق فكر تصب فيه ثلاثة روافد: ومجموع تلك الروافد في نظرنا تمثل أساسا تنطلق منه فكرة عولمة حقوق الإنسان على مستوى الفكر الوضعي .

- فكرة الحريات

- فكرة العقد الاجتماعي 3.

- فكرة الحق الطبيعي . 4

ويجمع معظم مؤرخي الفكر الحقوقي على أن مفهوم حقوق الإنسان قد تولد عن مفهوم القانون الطبيعي Droit naturel ، أو بمعنى آخر أن حقوق الإنسان تجد أصلها في الحقوق الطبيعية.

1 بدأت الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ واستمرت إلى ١٧٩٩ وشهدت السنة الأولى من الثورة القسم في شهر يونيو، والهجوم على سجن الباستيل في يوليو، وصدور إعلان حقوق الإنسان والمواطنة في أغسطس، والمسيرة الكبرى نحو البلاط الملكي في فرساي خلال شهر أكتوبر مع اتهام النظام الملكي اليميني بمحاولة إحباط إصلاحات رئيسية، تم إعلان إلغاء الملكية ثم إعلان الجمهورية الفرنسية الأولى (أي النظام الجمهوري)

2 د . صالح الراجحي ، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، ص ٢٢

3 د . السيد عبد المجيد فودة ، حقوق الإنسان بين النظم القانونية الوضعية والشرعية الإسلامية ، ص ٤

4 د . محمد محي الدين عوض ، حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية ، ص ١

ورغم هذا يمكننا القول بأن تحول الحريات والحقوق الفردية والجماعية من دائرة الأخلاق إلى دائرة القانون لم يتم إلا ابتداء من القرن السابع عشر الميلادي. وبالتالي فإن العصور القديمة كانت تترى بالدعوات الأخلاقية إلى المساواة والأخوة والحفاظ على كرامة الإنسان وبما شاكل ذلك من الأخلاقيات السامية، إلا أن الواقع المعيشي كان حافلا بظروب الاستعباد والتمييز، والاستعمار.

أما في الغرب فقد تبلور مفهوم حقوق الإنسان عبر مسارين كبيرين: أولهما. التجارب السياسية الغربية المتمثلة في الصراع ضد الحكم المطلق من أجل الحد من صلاحياته الواسعة. والأمثلة الكبرى الواضحة لهذا المسار هو الصراع السياسي في إنجلترا من أجل تحديد صلاحيات وسلطات الكنيسة والحكم السياسي المطلق وانتزاع بعض الحقوق للأفراد والجماعات كما صيغ ذلك في وثيقة الماجنا كارتا (Magna-carta)، وكذا عملية تحرير الولايات المتحدة الأمريكية والوثيقة الصادرة عنها، ثم الثورة الفرنسية، والثورة الروسية... إلخ.

أما المسار الثاني لهذه الأفكار. فهو اجتهادات المفكرين والفلاسفة على مر العصور حتى وقتنا الحالى، ابتداء من العصر الروماني ومرورا بالعصر الإغريقي، ثم الدولة الإسلامية والتي كان لها فضل السبق في إرساء مفهوم واسع وعلمى لحقوق الإنسان من منطلق عقائدى لم ترق إليه التشريعات والاتفاقيات الوضعية، بعد 1.

وهذه المواثيق يمكن اعتبارها انعكاسا للتطور النسبي لحقوق الإنسان في عدة مجالات في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهى فى حقيقتها تشكل مصدرا دوليا اعتمدت عليه الدول عند وضع دساتيرها وتشريعاتها، كما أنها تمثل من جهة أخرى رمزا للتطور، وعلامة من علامات التقدم والرقى، وعنوانا للوحدة القانونية بين مختلف أعضاء المجتمع الدولي المعاصر رغم الاختلاف في طبيعة النظام السياسي والاجتماعى والاقتصادى.

إلا أن هذا التطور الأخير بالنظر إلى سياقه وحلفيته ووظيفته على المستوى الدولى والإنسانى، يواجه تحديا أمام فكرة الاستبداد التى سادت بعض المراتب العربية 2.

- حيث ظلت معظم الشعوب - رغم ما حققته فكرة عمولة تلك الحقوق والحريات من إيجابية - تعيش زمنا من القهر والطغيان وقتل الابداع وانتهاكات وعدوان على حقوق الإنسان، وفرض قيود شتى على الحريات العامة حدثت على مر أجيال متعاقبة، وفي مناطق كثيرة من العالم كانت محل كتابات مختلفة من قبل المهتمين بمجالات حقوق الإنسان، من فلاسفة ومفكرين وعلماء اجتماع ومهتمين بالدراسات السياسية والقانونية.

وهكذا كانت الحقوق والحريات إحدى ضحايا تردّي الوضع في العديد من دول العالم وبخاصة في الدول النامية والشرق الأوسط إلى حالة من الهوان والفساد والتبعية والتجزئة، إلى أن ثارت تلك الشعوب على طغيانها ومستبدتها، ولم يكن أمامها خيار سوى النضال المرير والتضحيات الكبيرة من أجل الوصول إلى حقوقها وحرياتها، هذا النضال بدأ عبر سنوات مضت ولا زال، شهدته البشرية في الكثير من أنحاء العالم العربي.

Y. Benachour : L'Etat nouveau et la philosophie politique et juridique occidentale, Tunis 1980, p.166. ، Haarscher, p. 23.، <sup>1</sup> Villey, 94-95.

<sup>2</sup> نجحت الأنظمة الدكتاتورية في بعض الدول العربية في إبداع أشكال من الاستبداد تجاوزت النماذج التقليدية المتمثلة في النموذجين الفاشي والنازي ونماذج أمريكا الجنوبية وغيرها. وقد استمر هذا الوضع عقودا من الزمن سادت فيها، فضلا عن الاستبداد، مظاهر الفساد الإداري والمالي والتضييق على الحريات ومصادرة الحقوق، مما نتج عنه احتقان سياسي واجتماعي، وأحيانا يأس شعبي تحول إلى احتجاجات وثورات شعبية عارمة شهدتها مختلف الدول العربية، من أجل رد الاعتبار والأمل للشعوب نحو غد أفضل.

3 عياض بن عاشور: العالم العربي: الدولة وحقوق الإنسان، مجلة الفكر العربي المعاصر، عدد ٧٢٧، ص ٥٣٥.

حتى تمكن البعض منها من تحقيق مشهد من مشاهد الانتصار طل نوره ويزغ ضوءه، إلا أنه ما لبث أن انطفئ هذا النور وتبدد في غيابات الجب أمام طغيان الاستبداد .

## المطلب الثاني: أثر العولمة على حقوق الإنسان

مفهوم العولمة .

مفهوم العولمة من أكثر المفاهيم تداولاً على الصعيد العالمي في الأدبيات السياسية والاقتصادية والثقافية ، وترجع بداية استعماله إلى نهاية القرن الماضي .

ولا يزال مفهوم العولمة في طور التكوين، وما زال غائماً وعائماً على مساحة التفكير المعاصر، ورغم كثرة تعريفات هذا المفهوم، فإن وضع تعريف محدد ودقيق للعولمة أمر في غاية الصعوبة لتأثر المفهوم بأهواء الباحثين، وباختلاف اجتهاداتهم نحو العولمة.1

وتعود كلمة العولمة في ترجمتها الحرفية إلى كلمة Mondialisation في الفرنسية وكلمة Globalization في الإنجليزية، والتي تعني بالمعنى جعل الشيء على مستوى عالمي 2

ولعل أول من تعرض لتعريف العولمة هو . رونالد روبرتسون، الذي يؤكد على أن العولمة هي اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش.3

وعرفها أوليفيه دو لغوس . بأنها " تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون يتحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، وهي نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الناس والأماكن ملغية المسافات، ومقدمة المعارف دون قيود، وهي ليست وليدة الرأسمالية أو السوق، إنها تقنيات الاقتصاد والسياسية والاجتماع والثقافة والأيدولوجيات، وتعد تشكيلة منوعة من الأنظمة والبنى تحدد ممثلها الدولة الكبرى. والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات العالمية، وهي ليست أكثر من حركة جهنمية تنطلق بسرعة، وتختطف في طريقها الآمال والأحلام" 4

مفهوم العولمة من أكثر المفاهيم تداولاً على الصعيد العالمي في الأدبيات السياسية والاقتصادية والثقافية ، وترجع بداية استعماله إلى نهاية القرن الماضي مع انهيار المعسكر الشرقي وسقوط جدار برلين وإعلان

الولايات المتحدة الأمريكية عن قيام نظام عالمي جديد تتحكم في مصيره ، والعولمة هي الترجمة لكلمة «Globalization» المشتقة من كلمة «Globe» أي الكرة، والمقصود هنا الكرة الأرضية، ويتحدث علماء الاجتماع في مجال التحديث عن «Global Cultuer»

1 على مقبل العليمات ، مناهج التعليم في ضوء العولمة ، الأردن 2007 ، ص 7

2. عبد الله أبو راشد ، العولمة إشكالية المصطلح ودلالاته في الأدبيات المعاصرة" ، معلومات دولية، مركز المعلومات القومي في الجمهورية العربية السورية، 1994، العدد 5/5.

3 عبد الله عبد الخالق، عالم الفكر، العدد الثاني 1999 ص 39 وما بعدها

4 عبد الله أبو راشد ، المرجع السابق

وفي الواقع أن العولمة تأخذ أشكالاً متعددة ، وتأتي في أكثر من صيغة واحدة، فلا توجد عولمة واحدة بل هناك عدة عولمات تتفاوت في معانيها ومضامينها وتجلياتها وحضورها على أرض الواقع، فهناك العولمة الاقتصادية، والعولمة الثقافية، والعولمة السياسية، والعولمة العلمية،... الخ 1

ولقد أسست الثورة العلمية والتكنولوجية للعولمة بكل فرصها ومخاطرها وأشكالها وتجلياتها.2 وأن كانت العولمة الاقتصادية تبدو الأكثر وضوحاً من التحليلات الأخرى للعولمة، كما تبدو قوى العولمة والتي هي قوى علمية، ومعرفية، وتكنولوجية، واقتصادية، ومجتمعية، مستقلة كل الاستقلال عن إرادة كل الدول الكبيرة منها والصغيرة على حد سواء، ففجأة ازداد الإحساس بانكمش العالم، وتدفقت التحولات والتغيرات من كل الاتجاهات وفي كل المجالات، وأصبح عقل الإنسان عاجزاً عن مواكبة سرعة التحولات الحياتية والفكرية وغير قادر على التعامل أو التكيف معها.3

نظام العولمة قائم على عدم الاكتراث بالخصوصيات المحلية وبتراث وبيئة الشعوب التي تغزوها ، وتجاوز الأفكار والخبرات والنظم والسلع والمشكلات لبيئاتها المحلية، وعبرها للحدود السياسية والجغرافية على مستوى العالم.4

وتسائل الاعتبارات المحلية من اقتصادية وسياسية وفكرية واجتماعية في تشكيل حياة الناس وأذواقهم وأوضاعهم المختلف لصالح إسهامات وانعكاسات دولية ، وتسارع وتيرة الاتصال العالمي وتقدم وسائله مما سهل حركة انتقال ما يراد نقله 5 وللعولمة أدوات معينة تعتمد عليها لتعميم الرؤى والمعايير ، وحمل العالم للانصياع لها أهمها .

- تكنولوجيا المعلومات، حيث ساهمت ثورة الاتصالات بتيسير ربط أجزاء العالم بعضها ببعض مما زاد من درجة الاعتماد المتبادل عليها، وتكاد تكون تكنولوجيا المعلومات هي التكنولوجيا الأولى التي تتعامل مع المعرفة والفلسفة الإنسانية. 6
- وسائل الإعلام، حيث مكنت الناس من رؤية ما يحدث في أطراف المعمورة ، والترويج لبعض الأفكار التي تخدم مجتمعات وقضايا معينة ، فأصبح في متناول الفرد وهو في منزله العديد من النواذ التي يطل منها على العالم.7
- الشركات متعددة الجنسيات نتيجة لسهولة وسرعة انتقال الأموال والمعلومات .

وهكذا كانت العولمة خاصة في المجال الثقافي<sup>8</sup> والحضاري والسياسي، ثمّثل من جانب . تحدياً ، ثمّثل في فقدان الهوية الوطنية وغزو فكري ، لقي أرضاً خصبة في ميدان المعركة والنضال لمن كان في قلوبهم ريب أو ختمت على قلوبهم غشاوة ، فبعد أن اشتتمت بعض

<sup>1</sup> على مقبل العليمات ، المرجع السابق ، ص ٨

<sup>2</sup> د. أحمد بن حمد الرباعي ، د. طاهر عبد الكريم سلوم ، البعد الوطني والبعد العالمي في المناهج الدراسية في عصر العولمة ، دراسة تحليلية مقارنة في نتائج بحثية على مناهج الدول. ص ٢

<sup>3</sup> Reinicke,wolfgang,(1998). Global publicpolicy , washington DC Brooking Institute. Press

<sup>4</sup> على العليمات ، المرجع السابق ، ص ١٠

<sup>5</sup> عبد الكريم بكار، العولمة، دار الإعلام، عمان: ٢٠٠٠

<sup>6</sup> كمال مجيد، العولمة والديمقراطية، دار الحكمة، عمان الأردن، ٢٠٠٠

<sup>7</sup> على العليمات ، المرجع السابق ، ص ١٢

<sup>8</sup> محمد عيد الجابري، "العولمة والهوية الثقافية عشر أطروحات" العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر ١٩٩٦، ط ٢

الشعوب رائحة الحرية وذات حلوانها ، وبزخ ضوءها وتولد لديها بارقة أمل في مستقبل أفضل ، سرعان ما أتت ربح عاصف أحرقت الأخضر واليابس وجاءهم الموت من كل مكان ، وارتد الأمر إلى الوراء فانتهدت الحقوق وسالت الدماء وتقطعت الأوصال ، وتم العبث بسائر الحقوق والحريات ، إلا حرية يرتضيها الغرب ، وحقوقا تدور في فلك مصالح تلك الدول .

وهذا ما تفسره الازدواجية في معايير حقوق الإنسان، ارتكنا إلى هدف اقتصادي أو مالي، أو أممي أو عقائدي ، لتبقى هذه الدول تدير الصراع حفاظا على أمن الكيان الصهيوني رغم سائر ما يقال ويتردد وتتشدق به تلك الدول عن حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

ورغم هذا الجانب السلبي للعولمة ، وتأثيرها على مفهوم الحقوق والحريات ، إلا أننا لا نستطيع أن ننكر دورها في عولمة قضية تلك الشعوب التي لا زالت تناضل من أجل حقوقها وحرياتها ، على نطاق يتجاوز الأطر المحلية والقومية ليربطها بالآخر مكانيا وزمانيا ، حتى سار لنضال تلك الشعوب آفاقا بعيدة ، تجسدت صورتها في العديد من المحافل الدولية ، ما بين ندوات عقدت ، ومنظمات حقوقية تحركت ، وتكتلات إقليمية بدأت تنحاز إلى نضال تلك الشعوب .2

نحن إذن نتحدث عن أكثر من تكامل وظيفي على المستوى الحقوقي، وعن عملية تحول لواقع اجتماعي وثقافي وسياسي، فثمة تداخل على مستوى النظرية والتطبيق بين قضايا حقوق الإنسان والاجتماع، والسياسة، والثقافة، والسلوك. 3 دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو الانتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية .4

وهكذا لعبت العولمة دورا هاما في مسار ومآل الثورات العربية، ففي مصر نظر العالم الغربي للثورة نظرة خاصة ومدى تداعياتها على السياسات الخارجية لدول المنطقة وعلى معادلة الصراع العربي الإسرائيلي . وإعادة رسم الخارطة السياسية في المنطقة وتحرك الآمال العربية بالتححر والوحدة .

فأدركت واشنطن ومن حولها أن أي تغيير جذري في النظام السياسي العربي وبخاصة في مصر ستكون له انعكاسات إقليمية ودولية ، وسيعيد خلط الأوراق وخصوصا في ملف الصراع في الشرق الأوسط ، وبالتالي كانت الحسابات السياسية والاستراتيجية المرتبطة بالمصالح الغربية لها الأولوية على حسابات الديمقراطية وحقوق الإنسان .

وعلى ما تقدم يمكننا القول أن الحراك الثوري تأثر بفكرة العولمة فطالت نتائجه معظم الدول العربية ولعل هذه النتائج ستكون أبهى وأوضح شكلا وأكثر فعلا وأزيد عمقا في التاريخ عندما تصل إلى تحقيق غاياتها، ورسم مستقبلها والتغنى بحقوقها ، طالما بقيت هناك

<sup>1</sup> وتتحدد الهوية في مجموعة من المقومات الأساسية المتجسدة في اللغة الوطنية، والقيم الدينية والوطنية التي تكسب الشعوب حصانة تحول دون ذوبانها في شعوب أخرى، وتؤهلها لمقاومة كل محاولات التذويب مهما كان مصدرها. والتاريخ النضالي الذي ينسج ذلك الشعب ، كما أنه لا بد من الإشارة هنا إلى أن عملية التطور الثقافي لأي شعب تنطلق من الثوابت والجذور المكونة لموروثه الثقافي والهوية الثقافية الوطنية، وهي التي تعطي لهذا الشعب الشعور بالانتماء، وتحديد علاقته بالآخر، لذلك يراها كثيرون بأنها مفهوم إيديولوجي فلسفي سياسي.

<sup>2</sup> من ذلك الندوة التي أقيمت في جنوب أفريقيا ، والإعلانات الصادرة من بعض المنظمات الحقوقية ، ومنظمة العفو الدولية ، وموقف الاتحاد الأفريقي ، وتجميده لعضوية مصر بالاتحاد . وتحرك فريق من المحامين الدوليين لتدويل القضية في المحاكم الدولية .

<sup>3</sup> عبد الله عبد الخالق، " النظام العالمي الجديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد أبريل ١٩٩٦، ٦٢.

<sup>4</sup> ومن الجدير بالذكر هنا أن مصطلح " العولمة " أو " الكوننة أو الشمولية " بات من المفردات الأكثر رواجًا في نهاية القرن العشرين. لكنه بدأ بالظهور، تحديداً منذ أواسط الستينيات بفضل كل من: مارشال ماك لوهان، وكنت فيور ، راجع في ذلك

(Marshall Mc Luhan & Quentin Fior: War & Pace in the Global Village)

(Zbigiew Brzesinski: Between Two Ages Americans Role in the Technotronic era)

عيون تدمع على فرقة أهلها وأحبائها، ونساء ثكلى بفقدان أزواجهن، وأطفال جوعى حرمتهم نار الاستبداد من حنين الآباء، وشيوخ أقدعهم المرض والحاجة لا يملكون إلا الدعاء، وجمادات كادت أن تنطق من شبح الظلم والطغيان، وطالما بقى نيل يجرى، وشجر يرفرف، وقلم يكتب، وحر ينطق، فالأمل لا زال معقود والنصر لا يزال معهود، وهكذا أصبحت الديمقراطية مطلباً شعبياً، وحقوق الإنسان مطلباً عالمياً، مما يدل على انتشار الوعي السياسي لدى فئات عريضة من الشعب تضم مختلف الطبقات الاجتماعية، حيث جميعها تطالب بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية<sup>1</sup>.

ولعل هذا ما أحدثته فكرة العولمة في جانبها الإيجابي نحو الحراك الثورى العربى .

وبقى الوجه السلبي لفكرة العولمة من منظورها الأمريكى والغربى، العولمة التي يروج لها الغرب والتي تحدف إلى التدخل في سيادة<sup>2</sup> الدول وتقسيم العالم إلى قسمين: عالم قوى ذو إمكانات وشركات وعالم نامى يفتح أبوابه وأسواقه أمام الرؤى السياسية والثقافية والاجتماعية على النمط الغربى في المعرفة والثقافة ونمط الحياة.

### الخاتمة

لا شك أن البحث في حقوق الإنسان له أهمية كبيرة من جوانب متعددة، وهو موضوع متجدد ومتطور بتطور الأزمنة، وقد مر مفهوم حقوق الإنسان بعدة تحولات، أهمها التحول من دائرة الأخلاق إلى دائرة القانون منذ القرن السابع عشر الميلادى، عبر التجارب السياسية واجتهادات المحكرين والفلاسفة، لتأتى الشريعة الإسلامية وتعطى لهذا المفهوم بعداً عالمياً من منطلق عقائدى لم ترق إليه التشريعات والاتفاقيات الدولية بعد، وانعكاساً لذلك تبلورت حقوق وحرىات الأفراد في شكل إعلانات عالمية ومواثيق دولية، شكلت مصدراً دولياً اعتمدت عليه الدول في وضع دساتيرها، مما يعد رمزاً للتطور والرقى، وعنواناً للوحدة القانونية بين مختلف أعضاء المجتمع الدولى رغم الاختلاف في النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى .

ورغم ذلك إلا أن هنالك تحدياً يواجه تلك الثوابت أفرزتها فكرة العولمة والتي أصبحت ظاهرة مؤثرة في وقتنا المعاصر، لما تحمله في طياتها من تغيير في الهوية الثقافية والاقتصادية والسياسية لمنطقتنا العربية، ولكن الأمل معقود على التربية بمناهجها المختلفة لتحصين الأجيال بالعلم والمعرفة؛ وترسيخ الثوابت الوطنية النابعة من الثقافة والتاريخ لتلك الدول، وهى دعوة للإسهام في العولمة فنكون فاعلين ومؤثرين ومستفيدين من تقنياتها بدلاً من أن ننشد الماضي ونبقى معى تفرز فيه العولمة جانبها السلبي .

فلكل مجتمع فلسفته التي تعكس تراثه الثقافى وقيمها والمبادئ التي تسوده، والاحتياجات والمشكلات التي يهدف إلى حلها والأهداف التي يحرص على تحقيقها، والتي ينبغى أن يتخذها مرشداً لسلوكه في الحياة .

ولعل ما تمر به البلدان العربية من حراك ثورى وتغيير على المستوى السياسى، يظهر مدى تأثير حقوق وحرىات الإنسان والهوية العربية بفكرة العولمة، مما دفعنا إلى القول بأنه لا يزال من الصعب إرساء نظرية عامة تحفظ للإنسان حقوقه وضمائنه، نظراً لاختلاف الأهواء

1 كمال مجيد، المرجع السابق

2 إحسان هنيدي " العولمة وأثرها السلبي على سيادة الدول " معلومات دولية، مركز المعلومات القومي في الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٨، العدد ٥٨، السنة السادسة، دمشق.

وتأثر الثواب التاريخية والثقافية والبيئية بهذا الغزو الفكري الذي أتت به رياح العولمة في جانبها السلبي ، دون أن تعد الدول العربية العدة لمواجهة هذا الغزو وبالتالي خلت مناهجها الدراسية من القدر الكافي لتحصين ومد الأجيال الحالية بالعلم والمعرفة وترسيخ ثوابت الهوية والمواطنة من تلك الأفكار .

وعلى الرغم من ذلك إلا أننا لا نستطيع أن ننكر ما حققته العولمة من إيجابيات ، في عولمة قضية تلك الشعوب التي لا زالت تناضل من أجل حقوقها وحرّياتها ، على نطاق يتجاوز الأطر المحلية والقومية ليربطها بالآخر مكانياً وزمانياً ، حتى سار لنضال تلك الشعوب آفاقاً بعيدة ، تجسدت صورتها في العديد من المحافل الدولية ، ما بين ندوات عقدت ، ومنظمات حقوقية تحركت ، وتكتلات إقليمية بدأت تنحاز إلى نضال تلك الشعوب .

إلا أن هذا التطور الأخير بالنظر إلى سياقه وخلفيته ووظيفته على المستوى الدولي والإنساني، لا يزال يواجه تحدياً أمام فكرة الاستبداد التي سادت بعض المناطق العربية. وهكذا لعبت العولمة دوراً هاماً في مسار ومآل الثورات العربية وتردى حقوق وحرّيات الأفراد .

نخلص من هذا إلى توجيه الأنظار نحو الأخطار التي يمكن أن تحصل على الجانب المتغير من الهوية العربية في عصر العولمة . حيث يتمّ توزيع المعلومات العالمية بما يخدم مصالح الدول الكبرى المهيمنة على صنع القرار في المجتمع الدولي ، وبالتالي فإن المخرجات ستكون فرداً مكتسباً لنوع معين من المعلومات العالمية، تمكنه من العمل والتفكير بشكل معين يعمل على خدمة مصالح وأهداف الدول الكبرى .

وقد انتهينا في دراستنا هذه إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نجملها فيما يلي :-

#### أولاً - النتائج .

- أن مفهوم حقوق الإنسان يعد مفهوماً مرناً فهو يتطور مع تطور المجتمع عبر الأزمان المختلفة، كما أنه ليس مفهوماً مجرداً ، وإنما يحمل في كنفه معنى ( سياسياً وآخر إيديولوجياً ) .
- وضع الاسلام منهجاً متكاملًا يحفظ حقوق الإنسان حتى تظل مصدر آمان واستقرار للإنسان وسعادة للإنسانية في كافة الأزمنة والأمكنة .
- أن هناك حقوقاً طبيعية للإنسان، سابقة على وجود المجتمع والسلطة بحيث لا يلغها أي نظام.
- باندلاع الثورة الفرنسية تطور مفهوم حقوق الإنسان ليرتدى ثوباً جديداً آنذاك ، تمثل في بداية عولمة هذه الحقوق على مستوى الفكر الوضعي ، والتي كانت بمثابة البذرة الأولى للبعد الدولي والعالمي لحقوق الإنسان.
- أن حقوق وحرّيات الأفراد لم تتحول من دائرة الأخلاق إلى دائرة القانون إلا ابتداءً من القرن السابع عشر الميلادي .
- أن فكرة عولمة حقوق الإنسان على مستوى الفكر الوضعي . تنطلق من فكرة الحرّيات وفكرة العقد الاجتماعي وفكرة الحق الطبيعي .

#### ثانياً - التوصيات .

- لتجنب التأثير السلبي للعولمة . نرى أنه من الضروري وضع إطار عام ، يتضمّن إيديولوجيات، وحدود ومعايير اجتماعية واضحة لتصميم المناهج الدراسية وإعادة صياغة الآلة الإعلامية ، مما يجعل لجميع تلك الأنشطة - التربوية والإعلامية - بعدها المحلي الواضح، عندما تستفيد من المعلومات العالمية؛ ومن هنا فإن الولاء المحلي الواضح يعدّ جزءاً هاماً في التربية. وحتى نستطيع أن نواكب التطور العالمي ونساهم في فكرة العولمة عن طريق تنمية وتربية وصياغة فرد محلي بمنظور عالمي، يعمل محلياً بالاستفادة من المعلومات الخارجية المنتقاة ، رغم ما يقابل هذا الطرح من تحديات على المستوى الواقع والتطبيق . هذا فضلاً

- عن أهمية أن تتداخل ثقافة الأجيال لكونها تسهم في تنميتها وإغنائها، من خلال الاستفادة من حضارة الآخرين، والإسهام في الحضارة الإنسانية .
- ناشد المجتمع العربي ضرورة ترسيخ مفاهيم المواطنة والثوابت التاريخية والاجتماعية ، عن طريق عقد الندوات ، وإقامة المؤتمرات ، مع تشجيع وحث مؤسسات المجتمع المدني على هذا النهج .
  - نرى من جانبنا أنه يقع العبء الأكبر على المؤسسات التعليمية وبخاصة المؤسسات الجامعية ، نظرا لدورها في تكوين ثقافة الشباب والتأثير المباشر في توجهاتهم ، الأمر الذي يدعونا إلى حث تلك المؤسسات على تخصيص مقررات دراسية تنمى من شعور المواطنة ، وتؤكد على احترام حقوق الإنسان ، وندعو إلى تبنى النظرية الإسلامية في هذا الصدد ، بمعنى أن يكون ترسيخ تلك الحقوق في وجدان الشباب والطلاب من منظور عقائدي .
  - نود لفت النظر إلى أهمية العمل على التنمية الاقتصادية في بلادنا العربية ، نظرا لخطورة البعد الاقتصادي على صنع القرار وسيادة الدولة .

## المراجع

### - مراجع اللغة.

المنجد في اللغة والأعلام، بيروت، دار المشرق، الطبعة السادسة والعشرون ١٩٨٦

- مراجع في الشريعة الإسلامية .

ابن القيم الجوزية ، الضوء المنير على التفسير

- كتب وأبحاث متخصصة .

د . أحمد بن حمد الرباعي ، د. طاهر عبد الكريم سلوم .

البعد الوطني والبعد العالمي في المناهج الدراسية في عصر العولمة ، دراسة تحليلية مقارنة في نتائج بحثية على مناهج الدول

د . السيد عبد المجيد فودة .

حقوق الإنسان بين النظم القانونية الوضعية والشريعة الإسلامية

د . إحسان هنيدي .

العولمة وأثرها السلبي على سيادة الدول " معلومات دولية، مركز المعلومات القومي في الجمهورية العربية السورية . العدد ٥٨، السنة

السادسة ١٩٩٨ دمشق

د . صالح الراجحي .

حقوق الإنسان وحرياته الأساسية

د . عبد الله أبو راشد .

العولمة إشكالية المصطلح ودلالاته في الأدبيات المعاصرة"، معلومات دولية، مركز المعلومات القومي في الجمهورية العربية السورية، العدد ١٩٩، ٥٨

عبد الكريم بكار.

العولمة، دار الإعلام، عمان، ٢٠٠.

د. عبد الله عبد الخالق.

مجلة عالم الفكر، العدد الثاني ١٩٩

النظام العالمي الجديد. مجلة السياسة الدولية، العدد أبريل ١٩٩، ٦٢

د. عبد العزيز محمد سندی .

الأحكام في حقوق الإنسان في الإسلام ، الطبعة الأولى

د. عياض بن عاشور.

الدولة وحقوق الإنسان، مجلة الفكر العربي المعاصر، عدد ٧٢٧

د. على مقبل العليمات .

مناهج التعليم في ضوء العولمة ، الأردن ٢٠٠

كمال مجيد.

العولمة والديمقراطية، دار الحكمة، عمان الأردن، ٢٠٠

د. محمد عبد الله ولد محمدان .

حقوق الإنسان والعدالة الجنائية ، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

د. محمد محي الدين عوض.

حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية

د. محمد عيد الجابري.

العولمة والهوية الثقافية عشر أطروحات " العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية ديسمبر ١٩٩

- تقارير ودلائل .

دليل تعليم حقوق الإنسان ، منظمة العفو الدولية، موقع المنظمة على الإنترنت

# التوصيات

## بسم الله الرحمن الرحيم

يعيش العالم اليوم تحت مظلة العولمة والتي لم تبقى مقتصرة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي فحسب بل تعدت ذلك لتمس بمناهج الفكر والبحث العلمي، ومن منطلق حرص مركز جيل البحث العلمي على مواكبة كل جديد على مستوى البحث العلمي نظم مؤتمره الدولي الثالث تحت عنوان: "العولمة ومناهج البحث العلمي" ببيروت أيام 25-26-27 أبريل 2014 .

ولقد توزعت أوراق عمل المؤتمر على عشر جلسات علمية تناولت موضوع العولمة من كل جوانبه ودارت حول ستة محاور، استهل المحور الأول بـ "الإطار المفاهيمي" من خلال التوقف عند العولمة والبحث العلمي الرؤى والمفاهيم وتناول المحور الثاني مظاهر تأثير المؤسسات الأكاديمية بالعولمة وخصص المحور الثالث للعولمة والبحث العلمي في مجال الدراسات القانونية والسياسية أما المحور الرابع فلقد تطرق فيه الباحثون للعولمة والبحث العلمي في مجال الدراسات الاجتماعية والإنسانية ليضيء المحور الخامس على العولمة والبحث العلمي في مجال الدراسات الأدبية والفكرية، وأخيرا تناول المحور السادس والأخير العولمة والبحث العلمي في مجال الدراسات الإسلامية.

أجمع الباحثون في نهاية المؤتمر على مجموعة من التوصيات تضمنها البيان الختامي الصادر عن اللجنة العلمية للمؤتمر المشكلة من:  
د. سرور طالي لبنان/ الجزائر؛ رئيسة المؤتمر.

أ. د طارق السعدي - لبنان؛

أ.د. عبد الله العساف (سوريا/ السعودية)

أ. د نور الهدى حماد - مصر.

أ.د. مصطفى رحومة - ليبيا.

أ.د. ميلاد مفتاح - ليبيا.

د. سالم بن خلفان بن حميد الخايفي - سلطنة عمان.

د. فرج محمد نصر لاما - ليبيا.

د. سالم أحمد العجيل - ليبيا.

د. جهاد الغرام - فلسطين.

أ. غزلان هاشمي - الجزائر.

د. بومدين بلخثير - الجزائر.

أ. عمر عبد الله الكروش - العراق.

أ. اميمة الزين - لبنان.

وفيما يلي توصيات المؤتمر:

١. تأسيس قاعدة بيانات للبحوث الجامعية وإقامة مركز توثيق لها.
٢. تشجيع الباحثين من خلال دعمهم ماديا وتوفير البيئة المناسبة لهم.
٣. الانفتاح على مؤسسات التعليم ومراكز البحوث العالمية وإجراء شراكات معها.
٤. تأسيس مخبر علمي للدراسات ومناهج البحث العلمي من خلال تشكيل فرق عمل من الباحثين.
٥. افراد مقرر دراسي لبحث موضوع العولمة وتداعياتها في الجامعات.
٦. دعوة القطاع الخاص للمشاركة في مجال البحث العلمي ودعمه.
٧. العمل على تأسيس (Universal Union for Scientific Institutions) لدعم البحث العلمي وتمويل واقامة الندوات والمؤتمرات العلمية ودعوة الجامعات والمؤسسات العلمية الاخرى للاضمام اليه.
٨. ضرورة مواصلة عقد المؤتمرات والندوات والأنشطة العلمية المشتركة.
٩. الدعوة لنشر أوراق العمل المقدمة خلال المؤتمر وتوزيعها.



